كمال بوقصة



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

مصادر الوطنية الجزائرية



إلى منابع الوطنية الجزائرية «الشعبوية»

دار القصبة للنشر

مصادر الوطنية الجزائرية

إلى منابع الوطنية الجزائرية «الشعبوية»



العنوان الأصلي للكتاب :

Aux Sources du Nationalisme Algérien
Les pionniers du Populisme

ردمك : 4 – 532 – 64 – 9961
الإيداع القانوني : 1741 – 2005



كمال بوقصة

مصادر الوطنية الجزائرية

إلى منابع الوطنية الجزائرية «الشعبوية»

ترجمة : د. ميشيل سطوف

المراجعة اللغوية : صادق بخوش

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع
الثورة التحريرية المباركة

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012 الجزائر

إلى جميع الذين استشهدوا من أجل الجزائر

إلى والدي أحمد

إلى والدتي المرحومة زكية وأجدادي رحمهم الله

إلى إخوتي وأخواتي: محمود - مصطفى - عبد النور - عبد العزيز - فتيحة - فوزية - ناديا - ظهيرة،

و إلى عائلتي،

إلى هشام- سامية- محمد أمين- إيمان وعبد الرؤوف.

إلى رؤساء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية فرحات عبّاس (رحمه الله) وبن يوسف بن خدّة (رحمه الله). إلى العقداء السابقين المرحوم صوت العرب «صالح بوبنيدر» وسي علي كافي، إلى علي مهساس، محمد قنانش، سي صالح معيزة وإلى جميع المجاهدين القدامى، عرفاناً لشهاداتهم..

شعب دون ذاكرة

شعب مصيره العدم

كلمة شكر

إلى رونيه غاليسّو (Galissot René) ومحمد حربي وبيير مارتلو (Pierre Marthelot) الذين يدين لهم هذا الكتاب بالكثير..

إلى فتحي بجاوي، مارتين ميلر (Muller Martine)، وماري فيكتوار لويس (Marie-Victoire-Louis) الذين وضعوا أرشيفهم، بكلّ محبة، تحت تصرفي..

إلى المرحومين : أحمد بحياوي- محمد مسطول - سي محمد معيزة وطاهر بوصيف، الذين فتحوا لي ذاكرتهم..

إلى العقداء السابقين : صوت العرب(صالح بوبنيدر) وعلي كافي وإلى رفقائهم القدامى في الولاية الثانية..

إلى أخي مصطفى (بوقصّة)، وإلى خالد بوعاكز- لعمري ابيوقاسم- ميلود هدنة-موسى بلخير- لعمري خنفري- لعمري زرارقا، إلى الجنود السابقين للولاية الأولى... وأيضا إلى عزوز جنان (الملقب بـ هروال) ورشيد حفصي (الملقب بالبرج الصغير) وعبد الحميد عزّة.

إلى رؤساء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية فرحات عبّاس (رحمه الله) وبن يوسف بن خدّة (رحمه الله). إلى علي مهساس، محمد قنانش، سي صالح معيزة وإلى جميع المجاهدين القدامى، عرفاناً لشهاداتهم..

إلى كل هؤلاء الذين جابوا معي الريف الجزائري بحثاً عن شهود عيان: عمر بن شايب- مصطفى زيتوني- مختار لعرباوي وعبد الحميد زرارقا..

إلى (أصدقاء) الطفولة : أحمد سماتي وعزوز كتفي.. إلى مارلين شاماي (Marleine Shamay) وعبد الرزاق شاوي، لصداقتهم الثابتة..

أخيراً، وخاصة، إلى كلّ هؤلاء الذين ساعدوني على كسر حاجز الصمت ومقص الرقابة ومنع :عبد الكريم مزياني- حسين حمودة- مصطفى ماضي- اسماعين أمزيان- سامية بوعمران - مصطفى بلأمين وأنيسة أمزيان، إلى كامل الفريق الفني.

تنويه

إن هذا الكتاب هو جزء كبير من البحث الجامعي الذي قمت به لإعداد دكتوراه في علم الاجتماع، تمتّ مناقشتها في جامعة السوربون-باريس (رونيه ديكارت). ولقد تبيّن لي ضرورة إدخال بعض التعديلات على النصّ الأصلي لجعله في متناول القراء. إنها تعديلات طفيفة بقيت في إطار الشكل وليس المضمون. وبما يسمح بالقول بعدم إجراء تغييرات جوهرية حول المواقف التي دافعنا عنها خلال مناقشة الرسالة والتي نستمر بتبنيها.

وفي الوقت الذي حافظنا فيه على المجلّدين الأولين، فإنه تمّ حذف المجلّد الثالث الذي يجمع العديد من الملاحق غير المنشورة سابقاً وذات الفائدة التاريخية، إلا أنها قد تثقل هذا الكتاب. كما أنّ النص الأصلي أخذ بعين الاعتبار إضافات كانت قد أعقبت تحريره. بيد أن هذه الإضافات قد بقيت بسيطةً أو دون معنى فيما يخصّ موضوع بحثنا والذي يتناول ولادة نجم الشمال الإفريقي أو (الوطنية الانفصالية) Nationalisme separatiste، وموضوع الجالية الجزائرية المهاجرة. إن الوثائق التي لم تنشر من قبل والتي شكّلت قاعدة هذا العمل احتفظت بكلّ نضارتها ولم تفقد شيئاً من أصالتها. وربّما كان من الأصعب علينا، حماية هذه النتائج من «بعض الباحثين الذين لا يهتمّون باحترام القواعد الأولية لأخلاقيات المهنة الجامعية وللنزاهة الأدبية التي تستلزم ذكر المراجع االمعتمدة. وهو ما سنعود إليه»... وسيجد القارئ في الفهرس المراجع الأكثر حداثة بما يتعلق بالمواضيع التي يتناولها هذا العمل.

وعلى الرغم من مراجعة الصيغة المطروحة هنا، فإننا لن نعلّق إلا على المنشورات التي تبدو بنظرنا ذات أهمية اجتماعية- تاريخية. وفي المقام الأول، كتاب مذكرات مصالي الحاج المنشور في دار نشر (Lattes . C.J) والتي مع الأسف - وعلى العكس مما هو متوقع - لم تحمل إضاءات جوهرية حول هذه الولادة (نجم

الشمال الأفريقي). بل أكثر من ذلك، فإن صمت مصالي الحاج بخصوص إنشاء «النجم» يشكّل مصدر حيرة. هذا الصمت يستوجب التحليل والتناول الموضوعي..

وعلى العكس من ذلك، نجد أنّ جميع النصوص المتعلّقة بنجم الشمال الإفريقي، المنشورة في ديوان المطبوعات الجامعية من قبل محفوظ قداش ومحمود قنانش، إنما تضيف تعقيداً وحيرةً. حيث يتعلق الأمر بنموذجين من الوثائق حول نشأة نجم الشمال الإفريقي (مستخلصة من البرنامج الأوّلي للاجتماع العام للنجم في 20 جوان 1926- وبيان 10 جويلية 1926)، استمدّهما السيد قنانش من الأرشيف التونسي.

إن الكتاب الأخير، يتناول أعمال الملتقى الذي شاركنا فيه حول موضوع نجم الشمال الإفريقي والحركة الوطنية والذي قام بتنظيمه وطبع أعماله، المركز الثقافي الجزائري، ويلاحظ أن بعض كتابات الملتقى تحتاج لبعض الملاحظات.

إن هذا الملتقى فرصة للمناقشة بباريس بين المختصين والجامعيين، الفرنسيين والجزائريين، من شخصيات بارزة قديمة وشابة ذات أفق متعددة الاختصاصات وكما أشار لذلك محرر مدخل هذه الأعمال...، «قد سمح دون شكّ على الصعيد الميداني بتوضيح بعض الإبهامات، وتركيب بعض التبسيطات ونقاش بعض المسلمات، قصد معرفة التنشئة (Socialisation) السياسية الكولونية، الغنية بكل اتجاهاتها وفي مختلف مستويات التعبير، دون إغفال الدور المركزي الذي لعبه خيار الاستقلالية المتمثل في تيار نجم الشمال الإفريقي، وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولكن دون التقليص أو القفز فوق النشاط المتعدّد الأشكال الذي لعبته التيارات الأخرى»...، (صفحة 14).

يستحق مدخل أعمال الملتقى أن نتوقّف عنده : حيث توجد هناك بعض الحقائق التي لا بدّ من توطيدها. ففي عرض هذا المدخل يسجّل الكاتب عبد القادر جغلول بناء على مصادر الـ (SLOTFOM، سلوتفوم، جهاز الارتباط مع أبناء المقاطعات الفرنسية في ما وراء البحار) ووثائق المعهد الماركسي-اللينيني في موسكو، يعتقد شارل روبير أجورون (AGERON Charles-Robert) أن بإمكانه التأكيد أن نجم الشمال الإفريقي الذي اتخذ قرار تشكيله في 2 مارس -

آذار 1926، ولد في جوان-حزيران 1926 في باريس. ولقد كان يقدّم نفسه كفرع من (اتحاد ما بين المستعمرات) التابع إلى االطوق الخارجي للحزب الشيوعي الفرنسي. ويتناول هذا العمل ما هو أكثر دقّة حيث يحدّد مكان وزمان الاجتماع العام الأوّل : يوم 12 جوان-حزيران في 163 شارع المستشفى، (برئاسة) حاج علي عبد القادر...» ص18.

إن تنسيق هذه الحقائق المتعلقة بولادة نجم الشمال الإفريقي والتي بقيت أصولها مهملة لعقود عديدة، تستحق بعض التصحيحات والتوضيحات.

إن أوّل اكتشاف واستغلال، سواء لوثائق اللجان الكولونيالية الموضوعة في المعهد الماركسي- اللينيني في موسكو، أو الوثائق الضخمة للسلوتفوم التابع لوزارة المستعمرات سابقاً، سبق أن عرضنا للجمهور الجامعي في أطروحتنا. وقد نشر السيد ش- آجورون مقالتين (صحيفة لوموند) ومداخلة (أثناء الملتقى المذكور حول ولادة نجم الشمال الإفريقي) مستخدماً هذه المعطيات غير المنشورة التي كان قد اطّلع عليها كعضو في لجنتنا الفاحصة.

إن حلّ ألغاز نشأة نجم الشمال الإفريقي وولادة (الوطنية الانفصالية) المُطالبة للمرة الأولى باستقلال الجزائر، إنّما يقع في (حقل) نشاط مدرسة معينة من التأريخ وعلم الاجتماع الجزائري. لقد عانى أهلنا بما فيه الكفاية من الحرمان الاقتصادي والثقافي كي نتقبّل أيضاً - بدورنا- السماح باستمرارية وهم، أو حقيقة التبعية التي تريد تأبيد هيمنتها، عبر آليات معقّدة، واضحة كانت أم مستترة، مستفيدة من الجمع الحاذق بين الوسائل التقنية القوية، والإمكانات الضخمة للنشر السريع، ومن وجود أرضية مناسبة في حقلنا الفكري، حيث تتلاقى البيروقراطية والانحطاط ومعاداة الديمقراطية وعقد الدونية. علينا إذن تخليص التاريخ من الاستعمار.

إن كتابة تاريخ الجزائر يعتبر رهان الحاضر، داخل الحقل الفكري الجزائري قيد التشكّل، والمزروع بالأفخاخ والعقبات، الداخلي منها كما الخارجي. وهو ما حذّرنا منه الرئيس السابق للحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدّة في كتابه جذور أوّل نوفمبر 1954 المنشور في مطبوعات دار دحلب : «لا ندري كم يتوجّب الإلحاح على خطورة الموقف الذي يقوم على تقديس الثورة... بنكران ونبذ الماضي» ويضيف :

«إنّ شباب اليوم، المتشرّب لمثل هذا التصوّر المختزل، إنّما يكون ضحية عدوان حقيقي على تعطّشه المشروع لمعرفة المزيد عن الإرث الثوري لوطنه. ويدفع ثمن مؤامرة الصمت التي لا تعلن اسمها : هذه التي هي بصدد مواراة العوامل التي تضافرت لولادة جبهة التحرير الوطني، والتي تسعى على المدى الطويل إلى تفريغ الذاكرة الجماعية من الأحداث التي دفعت وأطّرت بشكل حاسم الحركية المسؤولة عن تفجير أوّل نوفمبر» ص 22.

وفي حديثه عن سلوك الأنظمة المنبثقة عن استقلال الجزائر، يقول الرئيس السابق للحكومة المؤقتة « لم تقم هذه الأنظمة بأي جهد جدّي لحماية الأجيال الجديدة من جهل أو نسيان الظروف التي نشأت وتطورت فيها الحركة الوطنية التي أدّت إلى تفجير انتفاضة 1954 » ص21.

كثيرة هي شروط إعادة إنتاج الاستلاب والاغتراب أهمها الكتابات التاريخية التي شوهت تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وبخاصة تاريخ الثورة. فهل يُعقل أن المعارف التاريخية لشبابنا مليئة بالمغالطات والتشويهات الرهيبة. أجري بحث استطلاعي أخيرا لتقدير وتقييم هذه المعارف وكانت النتائج رهيبة وكارثية منها أن يصبح الأمير عبد القادر مثلاً، رجلاً يعود إلى القرون الوسطى، ومصالي الحاج زعيماً لـ UDMA، وابن باديس مجرّد معلّم للقرآن، وبوضياف[1] ومسؤولون تاريخيون في الحركة الوطنية يصبحون نكرة بامتياز ! كيف لنا – إذاً – أنّ نتعجّب لذوبان شخصية شبيبتنا، ونتاجهل تبعيتها الثقافية! هذا معناه أننا نساهم أيضا بطريقة أو بأخرى، في تشكيكها بجذورها وتقاليدها وقيمها العربية– الإسلامية. أو بكلمة واحدة : بهويتها ! لكن العلاقة مع التاريخ يجب أن تتغير بالضرورة. وهذا التغيير ضروري للسلطة بمقدار ما هو ضروري للمجتمع.

واستناداً مرّة أخرى إلى تقييم الرئيس السابق للحكومة المؤقتة، فإنه «لا قيمة للتاريخ إلا بمقدار ما نعرف كيف نستخلص منه العبر. علينا إذن أن ننهل الدروس من تراثنا ومن إرشادات ماضينا، بدل أن نبحث عنها في تجربة بلدان أخرى». وهو

1. في لحظة تحرير هذا النص كان محمد بوضياف مجهولاً من قبل العديد من الجزائريين ، وهو ما تأكّد أصلاً أثناء صعوده إلى سدّة الحكم.

ما استوعبه من أعدّ لأول نوفمبر 1954. فليتمكّن إذاً شباب اليوم، والمثقفون الذين سيمسكون بالريشة غداً. من استيعاب دروس أجدادنا وتاريخنا لاستخلاص الإرشادات الجوهرية.

إنّه ليس بالأمر السهل. إنّه أيضا تاريخ معركة من أجل الحقيقة.

الجزائر – جانفي 1999

كمال بوقصّة

مقدّمة

إن مفتاح التحليل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري الراهن، إنما يكمن في القسط الأكبر منه، في دراسة المرحلة الاستدمارية، حيث أن بعض الملامح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تراكمت بشكل خاص، خلال هذه الفترة وأعطت للجزائر الحديثة مظاهر متفرّدة. وحيث أنّ الوصول إلى تفكير هذا المجتمع الناتج عن قضية التحرير الوطني يستلزم تحليلا لمجمل التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية ما قبل الاستقلال. لكن بالتجاهل-الواعي أم لا – لأهمية وتأثير المحدّدات السابقة على الحاضر، فإن الأبحاث التي تهدف إلى دراسة التشكيلة الاجتماعية وتفحّص قواها السياسية والاجتماعية أو تحليل أجهزتها العقائدية والسياسية، إنما برهنت مرّة أخرى، أنّها لم تتجاوز بعد مرحلة الطفولة.

إن التقليل من أهمية هذا الأمر قاد عديد الأعمال إلى الطريق المسدود. فعجز الباحث يبدأ بعدم قدرته على تحليل وشرح كيفية سير هذا المجتمع والتقاط الآليات والعوامل. إن تطبيق النماذج التقليدية للتحليل في المجتمع والمعرفة أو الاقتصاد السياسي، وتطبيق التصورات والنظريات المتوفرة في الحقل الاجتماعي أو – بما هو أوسع – في حقل العلوم الإنسانية، إنّما تكشف عن عدم ملاءمته. فبقسر موضوع الدراسة والواقع الاجتماعي قليلاً، يصبح ممكناً إنجاز واقتراح أطر تحليل لن تصمد في النهاية إلا قليلاً أمام النقد. حيث أنّ هذه السبل ستفضي إلى ترك الأسئلة الجوهرية دون إجابة.

إن الميزة المشتركة للدراسات المتعلقة بالتشكيلة الاجتماعية الجزائرية، ما بعد وما قبل 1962، وتلك المتعلقة بتحليلات الحركات الاجتماعية والسياسية، إنما تمثلت بالتجديد الثابت للكيفية ذاتها في تناول المسألة. هذه الإشكالية Problématique تؤكّد أساساً على الاستمراريات في التاريخ الجزائري، أي على اللحظات التاريخية والحركات السياسية أو الأحداث التي نجد سهولة في التعرّف

على منابعها. حيث أنّ المتغيرات الملموسة تخصّ فقط المنظور الذي يتموقع حسبه هذا التحليل أو ذاك، أي أن الاختلاف يقتصر إذاً، على اختلاف وجهات نظر المؤرخ وعالم الاجتماع والاقتصادي والسياسي. مع ذلك، فإن النظر عن قرب يسمح بملاحظة أن هذه الكيفية من التعاطي تخلط بين مستويات عدّة. فهي تقوم قبل كل شيء على الاختزالية : بالتركيز أساساً على الوقائع والأحداث والظواهر التي نملك حولها بعض المعلومات، بحيث ننتهي هكذا بتغليب بعض الأجزاء على الكلّ. فمن باب السهولة أو لغياب معطيات جديدة، نجد أن معظم الأعمال تجهد لبناء نظريات شروحاتية تهدف إلى الإحاطة بالتشكيلة الاجتماعية بصفة إجمالية، أو بأخذ مستويات البنية التحتية، المتجانسة نسبياً. فباسم الاستقلالية النسبية لمختلف النظريات التصنيفية الاقتصادية والعقائدية السياسية، وبالاستناد إلى المنهج الماركسي، فإن عدداً من الأبحاث اتجه نحو طرق متزمّتة أو مسدودة.

إن فحصاً سريعاً لبعض الإنتاجات الحديثة في هذا المجال تؤكد هذا التوجّه. ولنا أن نختار مثالين. ففي عمل حول نشوء التخلّف في الجزائر، يمكن أن نحصي أول بروز لهذا المأزق[1]. فمع الاعتراف بفضل المضي في البحث عن تفسير التخلف الذي أصاب المجتمع اليوم، عبر دخول وغرس وتطور نموذج الإنتاج الرأسمالي خلال العهد الاستعماري، فإنّ حدود عمل كهذا إنما تكمن في واقع أنّ هذا التحليل - وبغضّ النظر عن طبيعة المجتمع، جزائرياً أم مسلماً أم أوربياً استعمارياً - يقوم على اعتبارات محض اقتصادية. فبنكران أو تجاهل الوجه السياسي والتمفصل بين البنية التحتية الاقتصادية والبنية الفوقية العقائدية والسياسية، وبسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار التفرّع الثنائي لهاتين الشريحتين والطبقات المتصلة بها، فإن الباحث ينتهي بأن يقع في فخّ «النظرة الاقتصادوية»[2].

ومن جهة أخرى، هناك جامعي له أفكار جدّ هامّة حول الحركة الوطنية الجزائرية، كان أن فضّل الزمن، مستوى البنية الفوقية. ثمّ اكتشف عدم ملاءمة التطبيق الآلي والمجرّد لنماذج المادية التاريخية. وحين لاحظ هذا التفاوت، توصّل إلى خلاصة أن دراسة الآليات التي أدّت إلى «ولادة الوطنية» عليها أن تعبر من«القوانين العامة التي تحكم بنية المجتمع التحتية إلى آليات أكثر دقّة، تخصّ جميع وجوه كيفية عمل البنية الفوقية. وإذا لم نستطع أن نشرح جيّدا البنية الفوقية - يضيف الباحث - فربما لأننا أهملنا بعض قواعد كيفية عمل البنية التحتية ذاتها»[3].وقياساً بالباحث الأوّل، فإن إيجابية الباحث الثاني تتمثّل بمتابعة تجليات أفكاره وبتوسيع وجهة نظره.

مع ذلك فإن هذا الأخير لا يذهب حتى النهاية. فالشرح لا يمكن أن يقتصر على بعض القواعد فقط : حيث أن القضية أوسع وأعقد مما يعتقد كارلييه (Carlier). فتحليل وتفحّص مسائل الرأسمالية المأزومة، وعدم استكمال التراكم الرأسمالي في الجزائر، وآثار ذلك على التشكّل الاجتماعي والمرتسمات الناتجة، والاهتمام بالبنيات الاجتماعية، كلّ هذا إنّما يصبح مهمّات ضرورية دون أن نتجنّب- بالمقابل- طرح الإشكاليات(4).

إن فقر الأفكار في هذا المجال يشكل ميزة يجب أخذها بالحسبان. ولقد بدأت بعض التمهيدات تثمر، كما هو الحال مع أعمال محمد حربي، وأيضا مع بعض أفكار ر.جاليسو (Gallissot. R)، وجزئيا مع أعمال ج.ك. فاتان (VATIN .C.J). وتأتي بعض الملاحظات الدقيقة (للمؤلف) حول (الشعبوية الثورية في الجزائر) لتعزز تصوراتنا. فبخصوص التمفصل بين أساليب الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي، وعلى صعيد العلاقات بين النظريات الماركسية، يؤكّد محمّد حربي، على إثر ملاحظات ج.ف ليوتار (LYOTARD.F.J)(5) بخصوص التأثيرات الحاصلة في البنية الاجتماعية للجزائر المحتلة: «..فلأنّ رأس المال لم يضع كامل المجتمع في بوتقة واحدة، لم تتشكل أية طبقة بوظيفتها الاجتماعية ودورها الاقتصادي وأدواتها السياسية وتصورها عن التاريخ والمجتمع. ولا يمكن لنا أن نتحدّث عن طبقة، إلا بالمعنى الاقتصادي. أمّا الحياة السياسية فإنّها تكشف عن بنية طبقات قيد التشكّل(6)».

علاوة عن ذلك، فإنّ الإصرار على تطبيق النماذج التقليدية أو الصيغ الخاصة بالمجتمعات يجعل من تحليل الطبقات الاجتماعية مصدر إشكاليات، حيث أن آليات فعلها وتفاعلها وسلوكياتها لم تعد تتطابق مع ما هو مألوف الرؤية في مختلف الحالات التاريخية للتشكيلات الاجتماعية المعروفة والتي خضعت للدراسة حتى الآن.

إنّ اللجوء إلى نظريات أخرى للنظام الاجتماعي (من الأنثربولوجيا - إلى البنيوية - والوظيفية ...الخ)، ليس أكثر حظّاً. فالآثار الطويلة المدى لأساليب الإنتاج ما قبل الرأسمالي، التي يمكن تسميتها هكذا، لغياب تسمية أفضل، والتي لا تتوقف عن إعادة إنتاجها ذاتها في الجزائر المستعمرة، وإنتاج الميكرو - مجتمعات (في إطار الهجرات الداخلية والخارجية) وأوجه كاملة من الذهنيات وردود الأفعال القديمة، إلى جانب الفعل الارتدادي المعاكس لهذه التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، كلّ هذا ينتهي بضياع البوصلة لدى أكثر من باحث.

فالتقديم الاجتماعي أو السياسي يتأثر سلباً بغياب التحليل الاقتصادي، والعكس صحيح. إذ أن المعالجة الاقتصادية تصاب بضيق النظر، حيث تنقصها أيضاً الإضاءات الأخرى.

إنّ المأزق الذي يواجه الباحثين يستدعي – لعدد منهم على الأقلّ - أن يلتفّوا حول هذه المسائل وأن يقترحوا متغيرات تفسيرية متميزة. فالظواهر السياسية تخضع لتأويلات نفسية-اجتماعية حيث ينطلق التفسير من مفاهيم «المجموعات» و«الأفراد» كما هو الحال مع كارلييه (Carlier). هكذا يتم اختزال حركة أو حزب سياسي إما بدراسة تركيبة قيادته (بل بعضاً من محظوظيها) أو حتى بدراسة زعيمها مثلما تظهر ذلك جليّاً أطروحة بن جامان ستورا Stora[7] حول مصالي الحاج.

إن تبدّل التحالفات السياسية، كما هو حال القطيعة بين الوطنيين الانفصاليين الجزائريين وبين الحزب الشيوعي الفرنسي، أو إعادة رسم سياسة نجم الشمال الإفريقي حول العروبة والإسلام، إنما يتم تفسيره بتأثير رجل كشكيب أرسلان على مصالي الحاج بالبعد الكاريزمي. إنه التفسير الذي سبق وأوحى به ش.أ. جوليان (Julien. A. Ch) والذي سيتم تبنّيه من قبل العديد من المؤلفين دون أية نظرة نقدية، وهو بالضبط ما التزمت جولييت بسّيس (Bessis Juliette) بالدفاع عنه في مداخلتها في (GERM، مجموعة الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي)[8].

إن إشكالية الاختزالية الاجتماعية تأخذ في هذه الحالات تعبير ووجه «الأسطورة» السياسية. كما أن إشكالية الاستمراريات هذه لا تتوقف عن الاختزالية، فهي تتراوح بين الإغفال والغموض والتنظير. فإغفال التحليلات الاقتصادية في الجزائر، خاصة الريفية منها، والناتج عن قصور البحث في هذا المجال، إنما هو إذاً، إغفال عام كما سبق وأثرناه. بل أن تكراره وثباته هما أكثر بروزاً في ميادين الأبحاث الاجتماعية والسياسية والتاريخية. وللتذكير بالرابط بين هذه المؤشرات الاقتصادية والسياسية للماضي على الحاضر وعلاقاتها الجدلية، يمكن اعتبار أن عملية محورة الدراسات،حول الحركة الوطنية الجزائرية،لا تصبح مفهومة إلا إذا استوعبنا جيداً – أو قبلنا– أن الوطنية هي «مسألة معقّدة في البنية التحتية والبنية الفوقية»، مثلما خلص إليه / عمر كارلييه / . و«إنّها أيضا مثار جدل حول الواقع الراهن وعلى الأخصّ حول التشكيلات الاجتماعية المنبثقة عن حركة التحرير الوطني»[9].

إن استيعاب هذه التشكيلات الاجتماعية خلال مرحلة «نشوء الوطنية» وما بعد الاستقلال وفهم مسارها، لا يعود فقط إلى «تحليل الموازين الطبقية داخل المجتمع الكولونيالي مع الاهتمام بكيفية نشوئها» وفق ما يؤكده كارلييه (Carlier)، بل يعود

أيضا إلى التقدير النقدي لجملة المنتوج الفكري المتعلق بالحركة الوطنية والذي تثقله كثيراً بعض الانقطاعات.

لم تختلف الأبحاث حول الحركة الوطنية الجزائرية، حتى الآن إلا بتأويلها. فالإشكاليات بقيت دون تغيير مع استثناءات طفيفة. والمصادر المعلوماتية بقيت ذاتها في غالب الأحيان. والرؤى المختلفة في تأويل الوقائع لا تتمفصل ولا تستند إلا على أحداث ومراحل معروفة. فقليلة هي الأعمال التي حاولت استنطاق الصمت، أو سعت لإعطاء معنى للقطيعات. فلحظات وأحداث بأهمية جذور الوطنية الانفصالية، وعلاقاتها مع الشيوعية، وأحداث 8 ماي 1945، والمنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري (OS)، ومختلف التجارب الوحدانية داخل الحركة الوطنية، والإجابات الموضوعة حول القضايا الاجتماعية والوطنية، من جانب مختلف الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، دون ذكر المزيد من النقاط.. كلّ هذا يبقى على الأقلّ، ضعيف التقدير أو موضع شروحات ذاتية ومتحزبة، إن لم نقل مجهولة تماماً.

فمحمد حربي يشير-عن حقّ- إلى بعض العقبات التي تثقل البحث : « إن التقديم التاريخي والعقائدي والاجتماعي المتعلق بالحركة الوطنية إنما هو في العديد من الاعتبارات، مختارات من التزييف والمغالطات. فصفحات كاملة من التاريخ : إمّا أنها أزيلت أو أطعمت للصمت، ومناضلون وحركات سياسية لم ينظر لها وفق مكانتها التي لعبتها في فترة معينة بل حسب ما انتهت إليه»[10]. فلقد أصبحت إعادة صياغة الماضي وفق صورة الحاضر أمراً شائعاً.

إن مواقف بعض الباحثين ومواقف شهود عيان تتلاقى لتثقل هذا المناخ. فلقد دلّت ردود أفعال بعض المناضلين والمسؤولين الوطنيين، خلال عملية الاستقصاء وجمع الشهادات التي قمنا بها، على أهمية (الانقطاعات) ودرجة الصمت تجاه أسئلتنا. يكفي أن نقدم مثالاً وحيداً هنا : حيث لاحظنا أثناء الاحتكاك واستفسار (20) عشرينية من هؤلاء حول أحداث 1945، أن العامل المشترك لردود أفعالهم كان رفض الإجابة. بيد أن أحد القياديين الأكثر شهرة خلال تلك الفترة - الدكتور لمين دباغين - المسؤول الرئيسي عن محاولة العصيان لماي 1945 أعطانا جواباً وحيداً بتمتمة متحرّجة، خلف باب نصف مفتوح : « لقد طويت الصفحة على الماضي نهائيا» !.

هذه الصعوبات، أين يلتقي الصمت مع غياب مصادر جديدة، ليست دون تأثير على التحاليل كما على خيار وتحديد موضوع الدراسة. فحجب الانقطاعات يختزل عملياً كل طموح للتحليل النظري. وبالمقابل، إذا كان يتوجب أيضاً الوصول إلى العناصر التي

أهملت أو ضرب الصمت حولها، ورغم كلّ الصعوبات، فإن هذا لا يبرر الاستعجال والميول الحديثة/ وبالسهولة المبالغ فيها/ نحو التنظير، كما وصفه رونيه غاليسو (Galissot René) في جلسة (لمجموعة الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي). هكذا يصبح لازماً القطع مع بقايا الألتوسارية (نسبة إلى ALTHUSSER فيلسوف فرنسي ماركسي معاصر) و«النظرية البنيوية»، كما مع تلك المفاهيم التي يسجل حربي بشأنها «أنها تهدف، على حساب الواقع، إلى اختزال التاريخ القريب في حدود أفعال وحركات مجموعة من الرجال، بل وحتى مجرّد سيرة ذاتية للقيادات»[11].

مع ذلك، فإن بعض المبادرات، ورغم قيمتها، رأت جهودها محصورة، أو حدود حقل البحث لديها ضيقة، كي تسمح بالتعميم. فمشروع محمد حربي الذي فضّل محور: نجم الشمال الإفريقي-حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إنما يعاني حسب تقديرنا من ضيق المساحة التي خصصت لجذور «الانفصالية» ونجم الشمال الإفريقي، حيث اقتصر عمله أساساً على اعتماد الخلاصات الجدّ ناقصة- لـ كولّو (Collot.C). وعلى العكس من ذلك، فإنّ كارلييه (Carlier) بمحورة عمله على حركة نجم الشمال الإفريقي فقط، يتوصل إلى مقترحات نظرية لمجمل الحركة الوطنية، وقاعدتها الطبقية في «توافقاتها وتناقضاتها». إن المحاولتين تعانيان من بعض الانحراف أو المراوغة. حيث يبدو لنا من الأهمية توسيع الأفق واعتبار مختلف مكوّنات الحركة الوطنية التي أصبحت غير قابلة للانفصال، كوحدة متكاملة.

إن المعالجة التي ندافع عنها، علينا حسب رأينا، إعادة تفحّص جميع الانقطاعات. حيث سيمكننا إعادة تقييم التواصلات والاستمرارية انطلاقاً من دراسة محطّات القطع هذه. فباحترام هذا الشرط، يمكن التخلّص من الانسدادات التي تواجه الأبحاث، نتجنّب التأويلات المخادعة أيضاً. كما يتوجّب إدخال مسألية الانقطاعات والتواصلات في أفق التكاملية وتعددية الاختصاصات. فكما سبق وأشرنا، هناك فراغ يتوجّب ملؤه من قبل الاقتصادي والسياسي بالدرجة نفسها لعالم الاجتماع. ولا حاجة للقول إنّه مشروع جدّ واسع يستلزم من عملية معالجة الانقطاعات- التواصلات، العبورمن المرحلة الأولى إلى التحقيق المعمّق حول الانقطاعات.

ففي إطار بحثنا، تبدو القطيعة مزدوجة بعض الشيء. حيث يتعلّق أحد وجوهها بأصول (الوطنية الانفصالية) في حين يخصّ الوجه الآخر الجالية الجزائرية في المنفى التي أفرزت ردّ فعل وطنياً.. لذا فإن بناء مشروعنا تمفصل حول مظهرين: تشكل الميكرو-مجتمع داخل المهجر، وقضية التسييّس التي انطلق منها تعبيرها

السياسي الخاص : الوطنية الانفصالية الجزائرية، بعد مختلف عمليات الحشد والتعبئة التي واجهتها.

إن أهمية الهجرة الجزائرية وأهمية منظمة نجم الشمال الإفريقي الأولى اللتين كانتا في جذور (الانفصالية)، وبسبب من أنهما بقيتا ولزمن طويل مجهولتين أو مغفلتين لغياب المعطيات أو لدوافع تحزّبية، لا يمكن تقديرها حقّاً إلاّ إذا ذكّرنا بسلسلة الأسئلة والمسائل المرتبطة التي يتضمنها الموضوع. هذه الأخيرة (منظمة النجم) إنما تقع في مركز الجدالات الراهنة التي تتقاطع مع التساؤلات المتجددة حول القضايا الوطنية والاجتماعية مثلما تخصّ الشيوعية والقومية وعلاقاتهما. فالصراع الذي ظهر حول أصول الوطنية، وعبر تكثيف التساؤلات بشأن مواقف الشيوعيين تجاه القضية القومية، ومواقف البرجوازية الجزائرية تجاه الاستقلال، ومشكلة القيادة والهيمنة في الحركة الوطنية، إنما يدلّل بدوره على المظاهر المعقّدة التي يسمح بظهورها موضوع دراسة، له أن يثير التوهّمات المخادعة حول حدوده. فالإنقطاع الأول هذا، يتسم إذاً بكثافة خاصة وصعبة، حيث أن حقله الذي يبدو ضيقا قياساً بالإشكالية أو المسألية المطروحة، إنما في حقيقته جدّ واسع. وتجنّباً للدخول في جدل مع مختلف المؤلفين الذين عالجوا أصول الوطنية والأسئلة التي تثيرها، فلقد أردنا تحديد مرونة موضوعنا، خاصة وأنّه باستطاعة القارئ اللجوء إلى أطروحة الباحث التونسي مطلوطي (Mathlouthi) التي تتناول مختلف المواقف[13]. فخيارنا الذي نقترح عرضه في النقطة الثانية، ورغم المصاعب العديدة، أردنا له في هذا الإطار الشامل، أن يكون قطيعة مع تقليد اللغو والاقتصادية والتنظيرية والاستسهال.

إن هدف هذه الدراسة يتركّز على شكل أوّل هجرة جزائرية لفرنسا، وأهم محاولات التسييس التي عرفتها، والتي لعبت دوراً في إيقاظ الوعي الوطني. إن التحليل الاجتماعي-الاقتصادي لتكوّن جالية جزائرية على الأرض الفرنسية مع آلياتها وقوانينها الخاصة بالتسيير والإنتاج، وأيضا مع ميزات اجتماعية خاصة، إنما هو ضروري لتقييم مختلف السياسات التي كان على هذه الجالية مواجهتها، سواء انطلقت هذه السياسات من السلطات الحكومية وأرباب العمل أو كانت من نصيب النقابات والأحزاب السياسية، وفي المقدمة الحزب الشيوعي الفرنسي والنقابة العمالية الموحّدة (CGTU)، وحيث تمتّعا بقاسم مشترك، يتمثل بإرادة الاستقطاب والإشراف ودمج هذه الهجرة - طور التكوين - في الاستراتيجية الخاصة لكل منهما.

إن القدرة على فحص المحتويات الحقيقية لمختلف هذه السياسات من خلال رسم مسار تطورها، وإيجاد المناطيق التي قادتها، والاهتمام بنماذج الإجابات التي كانت تقترحها هذه القوى السياسية تجاه مسائل الجالية الجزائرية في المنفى، ستسمح بإلقاء الضوء بشكل أعمق على ردود الأفعال التي صدرت عنها.

وإذا كان التحليل الاجتماعي-الاقتصادي للهجرة الجزائرية، يمكن أن يوفر أيضاً إضاءة ضرورية لفهم انبثاق الوطنية الاستقلالية (الانفصالية) في وسطها، وفهم تعلّقها بحلّ جذري للمسألة الوطنية، تلك المسألة التي طرحتها الجالية على الأرض الفرنسية ذاتها، مجسدة هكذا امتداد المشكلة المطروحة في المستعمرة، فإنّ هذا الوجه الاجتماعي الاقتصادي يساعد على الفهم من الزاوية العقائدية والسياسية.

في تصور هذا العرض، كنّا قد مفصلنا دراستنا في لحظتين جدّ مترابطتين. حيث حاولنا بداية تحليل ولادة وتشكّل الميكرو- مجتمع (الجزائري) في فرنسا، على مدى ثلاثة فصول.

وحيث عكفنا في المرحلة الثانية وعبر الفصول الثلاثة الأخيرة على قضية تسييس هذه الهجرة، وهذا بين الحربين العالميتين خاصة.

قد يبدو للوهلة الأولى أن القسم الأول من هذا التحليل مستقلّ. وفي الواقع، لقد بدا لنا أنّه لا يمكن الاستغناء عن دراسة الجالية الجزائرية خلال فترة تكوّنها، وذلك قبل الركوب في عملية فحص تسييسها. حيث من المثير للعجب فعلاً أن نلاحظ أن غالب الأعمال حول نجم الشمال الإفريقي أو حول أصول الوطنية لم تخصص قطّ أكثر من بضع صفحات لتشكّل هذه الجالية. وإذا بقيت بدايات (الوطنية) جدّ مجهولة، فإنّ دراسة الهجرة الجزائرية الأولى غير موجودة بتاتاً.

عملياً، لقد ركّز جميع المؤلفين الذين اهتموا بهذه المسائل أعمالهم على الجانب السياسي والعقائدي. ودون تعدادهم جميعاً، يمكن الحديث هنا عن كولّو (Collot) الذي اعتمده حربي (حول نجم الشمال الإفريقي فقط)، وعن زاغوريا (Zagoria) وكارلييه (Carlier) ومطلوطي (Mathlouthi)، هذا إذا لم نذكر سوى الأبحاث الأكثر حداثة وتقدّما حول هذه المواضيع.

علماً بأن الجهل أو سوء التقدير-حسب الحالة- لعملية الهجرة الجزائرية ولقضية تسييسها بين الحربين العالميتين، قد يؤدي إلى عديد النتائج. فقد أدّيا إلى «هيمنة مبالغ بها للعقيدة» وهو ما يبدو أن كارلييه (Carlier) قد خلص إليه في عمله

الأخير. بالمقابل فإن التقليل من الدور الاجتماعي السياسي للجالية المهاجرة الأولى، سمح أيضاً بالخروج ببعض الفرضيات والإشكاليات ذات الانسجام الضعيف مع الواقع.

فبالنسبة لمطلوطي (Mathlouthi) مثلاً، إذا لم توجد لحظة واحدة في تاريخ الوطن العربي، برز فيها العمال على المسرح السياسي بشكل مستقلّ، كطبقة تناضل من أجل تقدّمها وتحررها من الوصاية البرجوازية، فإنّه يبقى هناك - مع ذلك - مثال لم تلعب هذه القاعدة معه دورها، «حيث احتلت البروليتاريا مقدّمة المسرح ونجحت في الربط بين القومية والأهداف الاجتماعية للثورة. نقصد الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها وقادها مصالي الحاج»[14]. إن طرح أسطورة (العمالياتية) ونجم الشمال الإفريقي البروليتاري، حيث نفخ في دور مصالي الحاج، خاصة في بدايات[15] الحركة الوطنية المولودة في المهجر، إنما ينتج بدوره عن إخفاء اللحظة الأولى لقضية تسييس الهجرة الجزائرية بين 1924-1932 خاصة، أي قبل تسلّم الحركة الوطنية من قبل القوميين الذين ينتهون بالتخلص الكامل من الوصاية الشيوعية في عام 1933، ويدفعون بمصالي على رأسهم. هكذا تمّت تزكية فكرة أن الحركة الوطنية الاستقلالية (أو الانفصالية) كانت في الأصل بروليتارية قبل أن ينحرف مسارها الثوري فيما بعد. لذا لا مفرّ من واجب فهم ولادة الحركة الوطنية والعودة إلى أصول نجم الشمال الإفريقي، من أجل تقدير طبيعة الرهانات والصراعات الإيديولوجية الموجودة. حيث أن نجم الشمال الإفريقي كان أول حركة طالبت بالاستقلال الوطني خلافاً لجميع الحركات البرجوازية الجزائرية العصرية منها كما التقليدية، والتي مرّت بمراحل الاندماج ثمّ بمواقف معتدلة قبل الالتحاق بالحلّ الجذري الذي رفعته جبهة التحرير الوطني، فبسبب من بقاء جذورها في الظلّ لفترة طويلة، فإن الأبحاث التي تناولتها، لم تستطع إلاّ بصعوبة،التخلّص من النظرة المسبقة أو التفضيلية أو التأويلات المنحازة.

فعلى قاعدة من المؤشرات الضعيفة جداً، كما هو الحال مع بعض الشهادات، ومع اشتراك الأمير خالد في مهرجانات ا اتحاد ما بين المستعمرات ا، ذهب بعض المؤلفين إلى اعتبار مسألة منح الرئاسة الشرفية لنجم الشمال الأفريقي، إلى حفيد الأمير عبد القادر، كاف لملاحظة العرّابة البرجوازية[16].

في حين أن باحثين آخرين أعطوا لهذه المنظمة لون الشيوعية. وأنّ اتجاهاً صغيراً من قدامى المناضلين النجمويين قذفوا، عبر قلم أحد المسؤولين المحليين القدامى لنجم الشمال الإفريقي، بفكرة : أن النجم في الأصل كان جمعية إسلامية[17].

وكما يعترف م س. مطلوطي (M. S.Mathlouthi)، فإن التعبير العضوي الأوّل (للانفصالية) الجزائرية التي سيصبح مصالي الحاج منشطها الأوّل، سيثير التوهّمات، بسبب جذورها. فتارة هي ذات «ميول عمالية» وتارة ذات روح عمالية أو تتمتع «بصبغة ثورية» أو لها «ميل للعمل المباشر». إن الحجاب الذي كان يحيط بجذورها قاد إلى أوهام نجم الشمال الإفريقي البروليتاري، أو حركة بروليتارية وثورية سيجسّدها مصالي الحاج. وسوف تعرف هذه التوهمات واقعا قاسيا على طول تطوّر المصالية، بل وحتّى اللحظة الراهنة، هناك من المؤلفين من مازال ضحية هذا الوهم. فمثلا هناك بين التروتسكيين المنشقين، مجموعة لامبير (Lamberistes) التي تعتبر أن الحركة المصالية طيلة تاريخها ما كان لها أن تكون غير «بروليتارية شكلاً ومضموناً».

متلوثي يصرّ على المواقف المختلفة للمؤلفين الذين نسبوا نجم الشمال الإفريقي إلى الشيوعيين أو إلى القوميين. وتكفي العودة إليه، للتعمّق في فحص المواقف، حيث سيخضع نجم الشمال الإفريقي إلى المصير نفسه «النجمة كاتب ياسين» التي زيّنها البعض بالأحمر، وآخرون بالأخضر، أو بالأبيض. إن معنى هذه الصراعات بشأن أصل التيار القومي هو إخفاء الافتراقات الايديولوجية.

كما يعود إلى مشكلة تفسير الماضي على ضوء الحاضر. إنّ كثافة هذه الغموضات، حيث تتلاقى الاختزالية مع إعادة صياغة الماضي والإغفال والشروحات الأسطورية، لابدّ أن تحرّض أكثر من باحث إلى السقوط في الفخّ أو في اليأس. فأمام هذه الصراعات العقائدية الصامتة، ليس من السهل عليه التقاط الأصداء، لكن يمكنه أن يرى ترتيبها، وهو ما توضحه محاولتان لإعادة الاعتبار، قام بهما حديثاً أنصار مصالي الحاج من جهة والشيوعيون من جهة أخرى.

إلاّ أن ردّ الاعتبار هذا، بدل من أن يصوّب الحقيقة، نراه يقتصر في الحالتين على تقديم الفتات، الذي خضع بدوره لانتقاء مدروس. فمذكرات مصالي الحاج المحررة ما بين 1970-1972 على 17 / دفتراً مخطوطاً / والتي تشمل سبعة آلاف صفحة مازالت عصيّة علينا[18]. حتى أن الباحثين الذين استطاعوا الاحتكاك بالأوصياء على هذه الوثائق، كانوا قد خضعوا لمسار غريب. حيث يتمّ طرح الأسئلة أولاً، وتأتي الأجوبة لاحقاً بعد أن يقوم شخص وسيط بمراجعة المذكرات[19].

مما يعني أن هكذا اتصال غير مباشر لا يمكن أن يوفّر أية ضمانة علمية طالما أن التحقق من هذه المصادر ومعالجتها أمران مستحيلان.

والباحث هنا لا يمكنه بالضرورة تجاوز الفخّ. فمثال البحث الذي أعدّه بنجامان ستورا (Stora Benjamen) حول التسلسل التاريخي وحياة النضال لمصالي الحاج[20] إنما يقدّم بوضوح مثل هذا النوع من الأخطار، إذ أن المؤلف لم يتحرر إلا نادراً من خطاب مصالي، كيما تتسنّى له المسافة الضرورية لبلورة الموقف النقدي.

علماً بأن إغفالات مصالي الحاج- نفسه- بشأن جزء هام من حياته وحول بدايات نجم الشمال الإفريقي، هي من الضخامة بحيث لا يمكن إلا ملاحظتها. فانتساب مصالي للحزب الشيوعي الفرنسي ملغى تماماً[21]، ودور الحزب في خلق نجم الشمال الإفريقي غائب عن ذاكرة الزعيم الوطني[22]. كما أن موقف مصالي تجاه نجم الشمال الإفريقي وحول تكتيك الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه «النجم» يترك مجالا لعديد الشكوك حول حدود صدق شهادته. فها هو مصالي في خطاب له في عام 1963 بمناسبة وفاة (عبد الكريم الخطابي) لا ينبث ببنت شفة حول دور الحزب الشيوعي الفرنسي، في حين أن ستورا Stora يسجل «أن أيه شهادة وأية مخطوطة لذلك العهد لا تسمح بالعثور على ما كانت عليه مواقف مصالي في المعركة التي خاضتها في عام 1925 كلّ من المعارضة اليسارية والأغلبية من منظور تبنّي وجهة نظر ستالين»[23].

في مقابلة معه في أفريل 1957، العدد الأول من الكومونة (La commune) هاهو مصالي الحاج يعلن «لقد ولدت الحركة الوطنية الجزائرية في الضواحي الشعبية للمنطقة الباريسية. هنا تطورت بتأييد الطبقة العاملة الفرنسية. وبإمكاني التأكيد أن نشوءها في المنطقة الباريسية كان واحداً من حظوظها، الذي سمح لها بمواجهة كلّ العواصف التي صادفتها خلال وجودها. ودون شكّ، فإنّه يوجد في الحركة الوطنية، إسهامات الفكر الثوري الفرنسي»[24]. مع ذلك، فإن موقف مصالي حول أصول «الانفصالية» لا يسمح لنا بقياس وتقدير هذا الإسهام. ألم يضف في ذات المقابلة، أنه «من المستحيل عليّ أن أشير بشكل تفصيليّ إلى كلّ النشاطات المشتركة التي قمنا بها مع الشعب الفرنسي»[25].

مع العلم، أنّ وجود مصالي الحاج في النواة التي كانت تحيط / بالحاج علي عبد القادر/ (منذ نهاية 1924) ومشاركته في الهيئة الفرعية للحزب الشيوعي الفرنسي المعنية بشمال إفريقيا (انظر محضر جلسة 9 سبتمبر 1926).. يثبتان أن مصالي- كعضو قيادي في نجم الشمال الإفريقي- والهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي- كان أكثر من مطلّع على هذه المسائل. وفي الرواية التي يقدّمها ستورا

عن مذكرات مصالي، صادفنا شواذاً وحيداً في إغفالات وصمت مصالي الحاج حول أصول (الانفصالية) : «وحتى إذا ما قبلنا أننا، كشعب مضطهد كنّا قد خدمنا كورقة ضغط لصالح الاتحاد السوفييتي، إلا أننا لم نخسر شيئاً في هذه المبادلة. فالحصيلة تبقى إيجابية وواعدة»[26]. ألسنا أمام تمرير مرجع وإشارة إلى مسؤولية «الأممية الشيوعية في السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، وبالامتداد، في خلق نجم الشمال الإفريقي ؟». ومع ذلك فإنّ المعاينة الحرّة والكاملة لمذكرات مصالي هي ما ستمكننا من وضع هذه الإشارة في إطارها حتى نستوعب المسألة بشكل أفضل ونتجنّب التأويلات الخاطئة.

وكما أنّ موقف مصالي تجاه أصول نجم الشمال الإفريقي يبقى موضع نقد، فإن تقييمه لتكتيك الحزب الشيوعي الفرنسي على الصعيد الكولونيالي يطرح التساؤلات.

لقد أحصينا لحظتين، ينسب فيهما زعيم الحركة الانفصالية للقوطنيين قبل 1928 مشروع منظمة داخلية، حيث تبدوان في أقلّ تعديل مبكرتين، وعلى الأقلّ حتى فترة الشروع بالقطيعة بين القوميين والشيوعيين : «لقد كتب مصالي الحاج أن للحزب الشيوعي الفرنسي مشروعاً حاول فرضه علينا. أمّا فيما يعنينا، أو على الأقلّ فيما يعني غالبيتنا فلقد كنّا نغذّي مشروعاً آخر»[27]. ويضيف مصالي بشأن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه نجم الشمال الإفريقي «لقد تصرف الحزب الشيوعي الفرنسي بكيفية تدع حركتنا تراوح مكانها كي يفرض حينها نسقه. وهذا التكتيك هو ما عارضناه بكلّ صراحة. ومن جهة أخرى فلقد سعى إلى جذب المناضلين، بل وحتى أعضاء اللجنة القيادية، دون مباغتة أو تهديد، اعتقاداً باستيعابنا عبر الوقت ومن خلال التفتيت والمناورات المعدّة في المستويات العليا»[28].

إن وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي التي تشهد على حضور مصالي في هذه «المستويات العليا» حيث يتم تقرير سياسة نجم الشمال الإفريقي، تدلّ على الدرجة القوية لأحقاد الوطنيين تجاه الشيوعيين وعلى استمراريتها.

ولقد كانت هذه الأحقاد متبادلة. فذات الوثائق، مما استطعنا معاينته - طالما أن القادة الشيوعيين لا يفتحون ولا يسلمون إلا قسطاً منها - تثبت أيضاً، أنه ورغم مرور أكثر من 50 سنة على خلق نجم الشمال الإفريقي فإن الخلاف بين الشيوعيين والوطنيين، ما زال بعيداً عن التجاوز.

وفي حين أن بعض محاضر الجلسات تؤشر بوضوح إلى وثائق أخرى، إلا أن الأفلام المسجلة الموجودة لا تقدم أي أثر لها، مما يدلّ على انتقائية مضبوطة للعناصر التي أعيد نقل تصويرها.

وإذا كان من الممكن أن نتفهم غياب محاضر النقاشات التي جرت في موسكو، بين الوفد الفرنسي واللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في فترة اللجنة التنفيذية السادسة الموسعة، تلك النقاشات التي انتهت بتقرير خلق نجم الشمال الإفريقي[29]، حيث يمكن اعتبارها، في العمق، كمن يعود إلى حساب الأممية الثالثة، فإنه لا يمكن- بالمقابل- تقبل اختفاء سلسلة كاملة من الوثائق، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات بين الشيوعيين والوطنيين.

لقد كانت هذه بعض الأمثلة عن الصعوبات والمطبّات التي على الباحثين الالتفاف حولها كي يتحرروا من هذا المناخ الذاتي والانفعالي الذي يأخذ طابعا وكثافة جدّ خاصين حول لحظة تشكّل وانبثاق (الانفصالية). وإذا كنا قد أعطينا الانطباع بالتوقف عند هذه اللحظة، وبمنحها أهمية خاصة، فذلك بسبب وثيق صلتها بالموضوع، تقديراً لأن هدف كلّ مشروع اجتماعي وعلمي هو المعرفة.

فالجامعيون الذين تناولوا القضية الوطنية في علاقتها مع القضية الاجتماعية والذين اهتموا بالحركة (الانفصالية)، لم يعرفوا دائما كيف يتجنبوا الشرح الكاريزمي الجذّاب. حيث نسب كثير منهم لمصالي دوراً من المقام الأول، منذ 1926 بل وحتى منذ 1924. بن جامان ستورا يؤكد «أنّ جدارة مصالي قامت على كونه الأول الذي طالب بشكل جليّ باستقلال بلاده، وذلك من خلال بحث حارّ عن الوحدة مع الحركة العمالية الفرنسية، رغم العقبات»[30]. إن هذا النوع من الجزم لا يبدو لنا مطابقاً للحقيقة.

فالتفسير يتمحور هنا حول شخص. مما لا يمكن أن يقدّم سوى أسطورة إضافية. فمن الواضح أن رجلاً كمصالي كان له من دون أدنى شكّ، الوزن والدور الإستثنائيان اللذان لايمكن نكرانهما، مثلما يريد بعض هؤلاء الذين بعد أن تولّعوا به، حاربوه، إثرانعطافة عام 1954. غير أن الباحثين سيتمكنون ولا شك مستقبلاً، انطلاقا من معطيات جديدة، من محاولة توضيح الأسئلة المتعلقة بدوره وإسهامه وحدودهما، وبالتالي تطوره وصعوده السياسي. فلا يلومنّنا احد هنا، كما لو أننا نريد تقليص دور زعيم جزائري أو تخفيف وإخفاء صعوده.

ففي هذا العمل، كما في معظم الوثائق التي راجعناها، سواء في معهد موريس توريز (Torez) أو وزارة المستعمرات سابقاً، أو تلك الصادرة عن مختلف أجهزة الاستعلامات الأمنية والعسكرية، والتي تتمنع عن اعتبار مصالي الحاج، كزعيم سياسي وحيد منذ بدايات نجم الشمال الإفريقي.. فإن مصالي وحتى عام 1928 يبدو كما لو أنه يتراجع، أو حتى أنّه حاضر في ظلّ حاج عبد القادر. أوكأنّ صعوده لم يحصل إلاّ بحكم تكتيك الشيوعيين داخل نجم الشمال الإفريقي. هذا التكتيك الذي كان يقوم على دفع عناصر الحزب الشيوعي غير المعروفين بهذه الصفة. كما أن هذا الصعود لم يتأكد إلا بين 1928-1933، دون أن تكون الخلافات بين الاتجاهات الوطنية والشيوعية غريبة عن ذلك.

لقد اخترنا عن سابق وعي، أن لا نركّز كثيراً على العلاقات بين الشيوعيين والوطنيين بعد قرن على الاحتلال، وإذا كنّا رغبنا بذلك، فلأنه ليس من السهل، أصلاً، فعله طالما أننا لم نتوصل إلى معطيات جديدة لإلقاء الضوء على هذه الفترة وعلى هذه العلاقة التي أخفاها هؤلاء وأولئك. فمن وجهة النظر هذه، وليس فقط برغبة التكامل، بل أيضاً لتجنّب لغو مجاني، فإننا نسمح لأنفسنا بتوجيه القارئ نحو أعمال ج.ل. كارلييه (J.L Carlier)[31] حول نجم الشمال الإفريقي بين 1932-1936، وأعمال بن جامان ستورا[32] التي تحمل شهادة مصالي الحاج حول علاقته مع الحزب الشيوعي الفرنسي، مقدّمين هكذا بعض العناصر الجديدة للنقاش[33].

لقد تمّ هنا، وبشكل إرادي أيضاً اختصار تحليل انطلاقة (الوطنية الانفصالية) بعد قطيعتها مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وتسلّم مؤيديها لهيكل وقيادة نجم الشمال الإفريقي. فلقد اعتبرنا أن هذه (الوطنية الانفصالية) ومنظمة نجم الشمال الإفريقي المحررتين من السيطرة الشيوعية تمثل تعبيراً خاصاً بالجزائريين المهاجرين: كما أنّ تفحّص منظمة نجم الشمال الإفريقي هذه بصيغتها المحض وطنية وانفصالية، وبناءها من قبل مصالي ومؤيديه ما بين 1928-1933، ثم انطلاقتها. كلّ هذا إنّما يستحق إطاراً آخر يمكن أن يشكل موضوع بحث مستقلّ. وهنا أيضاً نواجه انقطاعاً آخر لا يمكن سدّه أو فحصه دون توفير منابع جديدة ما زالت بدورها وبوضوح، قاصرة حتى الآن.

هذه الصعوبات وهذه العقبات ليست الوحيدة التي واجهها عملنا هذا. فقد واجهنا أيضاً بعض الإشكالات المشار إليها سابقا وبشكل مختصر، من مثل التسلسل الزمني للمراحل ومسألة المصادر. وقبل كلّ شيء لم يكن من السهل علينا

أن نعطي اتساقاً كاملاً للمتغيّر الزمني، لسبب بسيط، يتجلّى بعدم العثور على مصادر مستوعبة بما فيه الكفاية «لتجهيز» الانقطاعات، وأيضاً بسبب مسائليتنا ومعالجتنا ذاتها.

فالطريقة المعتمدة هنا إنما قامت على شكل ومعنى الاتجاهات والموجّهات الاجتماعية. كما أن الوثائق أو الدراسات التي تتناول ظاهرة الهجرة الجزائرية، مثلاً، تبيّنت ندرتها بخصوص الفترة المعنية. فهي في معظمها تعود إلى ما بعد 1945. ولقد اعتبرنا أن النقص المسجّل في دراسة حركة الهجرة الجزائرية لا يمنع من تكوين الملاحظات والتحليلات الصحيحة ومن الشهادة على وجود الظواهر ذاتها في السابق. وبالمقابل، لجأنا أيضاً إلى بعض العناصر التي تتجاوز قليلاً فترة ما بين الحربين العالميتين. حيث أن استخدام طريقة المعاودة هذه يجد تبريراته أيضاً في غياب وضعف التوثيق الدقيق عن الفترة موضع المعالجة.

هذه العقبة كانت أقلّ حضوراً بخصوص أوجه أخرى في موضوع دراستنا. ففيما يخص فحص الموقف الحكومي وأرباب العمل، تمكنّا من تغطية عموم الفترة المختارة. بينما لم تستطع تجربة وسياسة الشيوعيين تجاه الهجرة الجزائرية تغطية كامل الفترة. وهو ما يفسّره تبدّل العلاقة بين الشيوعيين والقوميين بعد مرور قرن على الاحتلال أي عام 1933، وتفسّره انطلاقة الانفصاليين ونجم الشمال الإفريقي ما بين 1933 وحتى إنشاء (الجبهة الشعبية).

ففي 1928-1937 مرّت علاقاتهم بمراحل متعدّدة، تراوحت بين القطيعة والتحالف، بين الصراع والتصالح. هذه العلاقات التي لم توليها وثائق (الهيئة الكولونيالية) ولا المصادر الأخرى حظّاً أوفر من الحديث.

إنّ هذه الاعتبارات وهذه الحدود لا تفكّك -بتقديرنا- مفاصل موضوع الدراسة، حيث أنّه ومنذ 1933، كانت أن تقلّصت فكرة مراقبة الحزب الشيوعي الفرنسي للهجرة، واستبدلت - على هذه الأرضية الجديدة من الرهان- بعلاقة التآلف والمشاركة مع القوميين ومنظمة نجم الشمال الإفريقي، التي بدأت من الآن فصاعداً، تمثيل الجزائريين في فرنسا. هكذا فإن التمثيل المستقلّ والخاص للمهاجرين في فرنسا إنّما يقع في حقل تحليلنا هذا.

لقد اخترنا، فيما يخص طريقة التعاطي، أسلوب الاستكشاف، حيث تكون الوقائع قد خضعت للمراجعة والمعاودة. فإعادة بناء المنطق السياسي لمختلف قضايا توجيه

الهجرة الجزائرية التي خضعت إلى عديد المحاولات من طرف القوى النقابية والشيوعية وأرباب العمل أو السلطات، كانت أن استلزمت انتقاء الأحداث حسب معانيها. كما أن النقد والأفكار الشخصية تبرز وتحدّد معالم مجمل تطورات هذه القضايا المتعدّدة والمعقّدة. وبالمقابل فإن طريقة المعالجة هذه وجدت نفسها موضع تقييد «تجنّباً» للخلاصات المتعجّلة والتنظير العام حول واحدة من قضايا الانقطاعات العديدة التي أرّقت الحركة الوطنية الجزائرية والتشكل الاجتماعي الجزائري.

ومن جهة أخرى عزّزت المصادر التي استطعنا مراجعتها مرافعتنا من أجل م ومعالجة أخرى، ومن أجل البحث عن منهجية جديدة.

لم يكن تحليل القسم المتعلّق بشكل الجالية الجزائرية في فرنسا سهلاً لأسباب عديدة. فخارج إطار عملين أو ثلاثة أعمال حول الهجرة الجزائرية ما بين الحربين العالميتين، لا يتوفّر سوى القليل من المعطيات التي يمكن الاستناد إليها. وكنّا اخترنا موقفاً نقدياً تجاه أصحاب هذه الكتابات مثل ج.ج. راجيه (J.J. Rager) وموراسيول (L. Muracciole) أوج. ن. غومار (Gomar G.N)، حيث بدا لنا أن منظورهم كان (موجّها) بما فيه الكفاية.

وبعد استكمال مراجع الانطلاق، كنّا قد وجدنا في الدراسات التي قام بها مؤيّدو ومنظّرو الاحتلال الفرنسي معلومات قيّمة. وإذا ما تجنّبنا الموقف المعهود ومنطلق الرفض جملة وتفصيلاً تجاه هؤلاء، بسبب انتمائهم إلى الإنتليجنسيا الاستعمارية، نرى أن هذه الجماعة تبرهن على وضوح رؤية كبير في تحليل نشوء الميكرو- مجتمع الجزائري في فرنسا، وغالباً ما تكشف ملاحظاتهم ومعرفتهم للوسط الذي يصفونه عن دقّة وملاءمة. هكذا كان الحال حين تفحّصنا أعمال: ر. مونتانيه (R.Montagne) - ل. ميليو - (L. Miiliot) م. لارنود (M. Larnaude) - ل. ماسينيون (Massignon) وج. مرسيه (G.Mercier)، بين آخرين.

لقد حرصنا مع ذلك، على عدم اعتماد المعطيات التي لا تبدو مؤسسة، من جهة، وعلى ذكر اسم المؤلف في كلّ مرة من جهة أخرى، كي يستطيع القارئ التمييز بين الأشياء. وعلى صعيد التقسيم المعياري لهذه الجالية، فلقد كان صعباً علينا تبني تقديرات مؤلف واحد، بحكم النظرة التقريبية وهشاشة المصادر.

لقد طرح استخدام المصادر الكولونيالية أيضاً إشكالات التصنيف والمفردات. فالجزائريون- مثلاً- كانوا يصنفون في غالب الأحيان ودون تمييز كفرنسيين، أو

مغاربة، أو عرباً أفارقة، وأحياناً في زمر جدّ غامضة «كالسود» أو «الملوّنين». بحيث يصبح من المستحيل عملياً استخراجهم من هذه المفاهيم. بيد أن مفهوم الشرائح: كالمثقفين والحرفيين والباعة المتجولين والتجار أو العمال، والتي يصعب الإحاطة بها بسبب حدودها الضبابية، تمّ الإحتفاظ بها على حساب تحليل وتوصيفات أكثر دقّة للطبقات الاجتماعية، لم تكن حالة التفكير حينها تسمح بعد، بتحديدها.

لقد بدا لنا مبكّراً، في الإطار الراهن لهذا البحث، المحدود بالضرورة، تغيير المعطيات القائمة. إلا أن الاحتفاظ ببعض المفاهيم: كالاستدماريين والمستعمرات، والأهالي، لا يهدف إلى إعادة إشاعة المفاهيم المثقلة بالعقيدة، بل للبقاء في المناخ الذي طرحت فيه مسألة الاحتلال التي تختصر في العمق إلى القضية الوطنية[35]. إن واقع عجزنا عن الوصول إلى أرشيف C.A.I.[36] (لجنة مساعدة الأهالي) حول الهجرة الجزائرية لم يسمح لنا بتخفيف جملة المشاكل هذه. وعلى العكس من ذلك، فلقد تمّ استخدام مصادر من الدرجة الأولى تخصّ تسيير الجالية الجزائرية، حيث هناك وثائق الهيئة الكولونيالية[37] للحزب الشيوعي الفرنسي الموضوعة في معهد موريس توريز في باريس، من جهة، ووثائق وزارة المستعمرات سابقا شارع أورينو(Orinot) من جهة ثانية.

لم نتحصّل أيضاً على مؤشرات أشمل حول المحاولات النقابية الجديدة التي بدأتها نقابة الحزب (CGTU) تجاه المهاجرين الجزائريين بعيد الذكرى المئوية للاحتلال وفق ما تشير إليه مصادر أجهزة الأمن. إلا أن هذه الحدود التي تدلّ، مرّة أخرى، على أن الأرضية التي نتحرّك عليها ملغومة أيضا بالخصومات العقائدية والمواقف الذاتية والتحزبية، لا تقلل من أهمية وأبعاد وثائق الهيئة الكولونيالية رغم الترتيب الانتقائي المحتمل الذي أجري في عرضها .إذ تتجلّى قيمتها في توفير سلسلة المعلومات التي كانت أساسية بالنسبة لنا لتعرية السياسات النقابية والكولونيالية لليسار الفرنسي، حول الهجرة، قصد الإحاطة بالأبعاد الحقيقية وتخوم المسألة. وهناك نقطة أخرى للملاحظة، تتعلّق بما يمكن تسميته حسب عبارة ج. س. باسرون (J.S.Passeron) «بإدارة البرهان» التي تخصّ خلق نجم الشمال الإفريقي، ولو كان بطريقة غير مباشرة، حيث أن السبب كان على الأرجح ترك المسؤولية الأولى لهؤلاء الذي يمسكون بوثائق الأممية الثالثة (؟) فالحدود التي أشرنا إليها بخصوص وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب دفعتنا إلى الكثير من اليقظة والفضولية، ولقد بدا لنا أن الاعتماد على هذا المصدر - إذن- سيعبّر عن قلّة حذر وعن تعارض مع قواعد الموضوعية.

إن اكتشاف وثائق وزارة المستعمرات سابقاً وفّر لنا رؤية إضافية لتفهّم الظواهر السياسية التي درسناها. هذه الوثائق[38] تحمل أيضاً بعض الإيجابيات وبعض السلبيات. فمن سلبياتها كونها دون تصنيف، علاوة على أن التعامل المتكرر معها بغير نظام يستلزم نقل أجزاء عديدة من إضبارة إلى أخرى وفق إرادة الباحثين، إذا لم تكن أصلاً مرشحة للاختفاء بكل بساطة. إن عمليات سبر واستشارة عدد ما من الملفات لم تسمح لنا بتغطية مرحلة /1928 -1932/ لتوفير المزيد من استيعاب مسألة العلاقات المأزومة بين الشيوعية والقومية(في بداية القطيعة بينهما).

كما أن هذه الوثائق لم تكشف معطيات جديدة بشأن سياسة النقابات وأحزاب اليسار، تلك الحركات المنافسة لمختلف الحكومات وأرباب العمل، وهذا منذ صعود (الوطنية الانفصالية) وقطيعتها مع الحزب الشيوعي الفرنسي في عام 1928. مع ذلك فإن لمجموع هذه الوثائق/ شارع أورينو/ إيجابية تقديم عديد المعلومات غير المعروفة، والضرورية لفهم صعود الجزائريين في حركة معاداة الاستعمار المتمثلة (بالاتحاد ما بين المستعمرات)، ودخولهم إلى المسرح السياسي الفرنسي المحض. ومن هذا المنطلق فقد استطاعت أن تلعب دور المكمّل أو تسمح بالمقارنة مع معطيات وروايات وثائق الحزب الشيوعي الفرنسي.

وإلى جانب هذين المصدرين، فإننا راجعنا عدداً من الصحف والمجموعات ووجدنا بعض الأعداد الصحافية التي لم تكن موجودة في حين داخل وثائق شارع أورينو، نعني صحف الشيوعيين الموجهة للعمال الجزائريين : كأول عدد من صحيفة لوباريا Le Paria) واللواء الأحمر و- البيرق الأحمر- والراية الحمراء- والأمل- إلى ما هنالك. وتمكنّا أيضا من مراجعة مجلات متخصصة في معادلة الشيوعية مثل الموجة الحمراء(La vague rouge) أو أيضا كراسات الحزب الشيوعي الفرنسي الموجودة في شارع أورينو.

هناك سلسلة من البيانات والمنشورات الدعائية تشترك في وجودها بين الوثائق الشيوعية وتلك التي في وزارة المستعمرات. هكذا فإن العديد من الوثائق الشيوعية أو القومية أصبح محفوظاً أو معاد الطباعة. كما هو حال الصحافة (المصالية) التي لم تنأى عن إغفالات وإعادة صياغة الماضي. بحيث بدا لنا ضرورياً اللجوء إلى نماذج أخرى من المصادر مع إخضاعها لغربلة النقد واليقظة، كما فعلنا مع المصادر الأولى.

إن الحياة السرّية والمتخفية للمنظمات النقابية والسياسية التي اهتمت بالمهاجرين الجزائريين أو التي مثلتهم، تطرح أيضاً مشاكل حساسة في عملية التوثيق. كما أن الوثائق الموجودة، شيوعية أو وطنية أو أمنية، والتي يصعب الوصول إليها، بل يستحيل مراجعتها، أو تلك المحفوظة «سرّية» لأسباب غامضة وذات إشكالية، إنما سمحت مع ذلك بإبراز مصادر الذاكرة.

إن (للشهادة العيانية) فضل رسم وتقديم العديد من أوجه معابر الحياة السياسية للحركات التي خضعت غالباً لثابت القمع والتطور في الظلّ. مع ذلك فإنّ طبيعة الرهانات السياسية التي أثرناها، خاصة ما يتعلّق منها بأصول الوطنية الثورية الجزائرية وسياسة النقابات والحزب الشيوعي الفرنسي تجاه الاستعمار، كان لها، كتأثير أساسي، أن تلغم قيمة شهادات المناضلين والقادة الشيوعيين أو القوميين المعنيين بقضية تسييس الهجرة الجزائرية. كما أن الإسقاط التاريخي للماضي على الحاضر، وإعادة صياغة الأحداث المعاشة، والتناسي المتعمّد والنسيان غير المقصود لبعض الوقائع، كلّ هذا يتوجّب أن يبقى حاضراً في ذهن الباحث.

إن تجربتنا في حقل جمع الشهادات أقنعتنا بأهمية وبحدود هذا النوع من المصادر التي يجب إخضاعها بكلّ صرامة للنقد والتحقق من الأحداث. إن الميل لتزيين الماضي ولتنقيته، وإلى إسكات بعض الوقائع أو الأحداث أو تصغير حجم الافتراقات الناجمة، ما بين الحركات والأشخاص، إنما هو ميل دائم. فالعضو السابق في اللجنة المركزية لنجم الشمال الإفريقي، السيد أحمد يحياوي، حين سئل عن الأزمة التي قامت بين زعيمي نجم الشمال الإفريقي مصالي الحاج وعيماش عمر، قدّم جوابا وحيدا: «لم يكن ذا أهمية. إنما أمور بسيطة ليست بذات قيمة». وهو جواب - نموذج لا يحتاج لتعليق.. [40]. هكذا نلاحظ إذن كيف أن 50 سنة بعد الأحداث لم تكف لتخفيف المناخ. كما نلمس كيف أن حرارة المشاعر والضغائن تستتّر بالكاد تحت ظاهر التعالي. ولقد استطعنا رغم هذه الصعوبات التي لا تحصى، مقابلة وحوار العديد من قدماء المناضلين والقياديين الشيوعيين والقوميين ومن قدماء المهاجرين الجزائريين الذين وجدوا في فرنسا في تلك الفترة.

من بين هؤلاء: السادة أحمد يحياوي - م. مصطول - م. قنانش - م. عصمان - أ. خيضر - أ. فرا Ferrat - شنترون (Chaintron /Barthel) - فكتور فاي (Fay Victor) وبعض الآخرين ممن آثروا عدم ذكر أسمائهم. إلا أن بحثنا في منطقة (العلمة) حيث ذكر لنا وجود العضو السابق لقيادة (اتحاد ما بين المستعمرات)

ولأول لجنة مركزية لنجم الشمال الإفريقي (عبد الرحمن سبتي) لم يؤدِّ - مع الأسف - إلى نتيجة !

فالمساعدة المنتظرة من قبل بعض المناضلين الوطنيين كان لها أن تكون قيّمة جداً لنا، إلاّ أنّها لم تأت قطّ.

لقد استخدمنا أيضا بعض الشهادات التي باح بها لنا السيد قنانش وم. حربي أو السيدة لويس (Louis. V.M)، والتي قاطعناها في بعض الحالات بنقاشات إضافية[41]. كما دفعنا حذر القوميين والوطنيين القدامى أمام الميكرو والمسجلة إلى التركيز أكثر على النقاش المفتوح، وهي الطريقة التي أكدّت أنها أفضل نتيجة وثماراً.

من وجهة النظر هذه، هناك مكان للبحث عن وسائل تقنية جديدة في المنهجية. فهناك مثال واحد يستطيع أن يدعم ما نذهب إليه من حجّة. ففي برنامج نجم الشمال الأفريقي لعام 1933 تظهر نقطة شغلت الباحثين لفترة طويلة. حيث يتعلّق الأمر بالمادة التي تتبصّر تأسيس جيش وطني ثوري.وعلى أثر كولو (Collot.C) اتجه الكثيرون وجهة التفسير الذي يسند لنجم الشمال الإفريقي صفة ثورية، وقدّروا أن هذه المنظمة كانت تفكّر بحلّ المسألة الوطنية عبر الأسلوب المسلّح. بيد أن ضعف الإشارة وعدم كفايتها لم تثر مع ذلك إلا تردداً بسيطاً في شرحها. بل، وخلال مختلف المقابلات التي حققناها مع أحمد يحياوي،عبر جلسات عديدة/ كان بعضها منظما- بالتعاون مع السيدة مارتين ميلر (Muller Martine)/ لم نستطع الحصول على جواب مرضٍ على هذا السؤال.

مع ذلك، وخلال نقاش غير رسمي بيني وبين السيد أحمد يحياوي وبين السيدة ميلر، في إطار أقلّ تشنّجاً، انضمّت إلينا فيه السيدة م.ف. لويس، وحيث أن القيادي السابق الذي كان أكثر تحرراً من «تهديد» الميكرو أو القلم بدا أوسع حديثاً، فأطلق بصدد المادة المحدّدة المذكورة، وجهة نظر قادة نجم الشمال الإفريقي في تلك المرحلة قوله «إن مشروع تأسيس جيش وطني، كان قد تمّ تصوّره، كأمر بعيد التحقيق يتوجّب ألاّ يرى النور إلا بعد تحقيق الاستقلال»[42]. الأمر الذي يعني أهمية الحوار المباشر وقيمة الشهادات وبالوقت نفسه أهمية بعض أساليب الاستقصاء التي يتوجّب تعميقها وتنقيتها وابداعها.

تبقى هذه الدراسة رغم مجهودها وحدودها غير كاملة وإلى درجة معتبرة. وهي لا تدّعي إغلاق السؤال حول ولادة (الوطنية الجزائرية الانفصالية). كما لا تدّعي

أيضاً تغطية الانقطاع الأوّل والمزدوج في تشكّل جالية جزائرية في فرنسا كما في مختلف محاولات التسيّيس التي عرفتها قبل الوصول إلى الوطنية الانفصالية. ربما كان عملاً (دينياً) كما علّق عليه ألبير عيّاش، لكنه في كلّ الحالات عمل ليس سهلاً.

إن هذا العمل المتواضع، من خلال صبّه في عناصر جديدة لعديد القضايا كتلك التي تخص الحركة الوطنية الجزائرية والعلاقة بين الشيوعية والقومية أو تلك التي تتعلّق بالمسألة الوطنية، إنّما يهدف إلى توفير معرفة أكثر صلابة حول تشكّل الجالية الجزائرية في فرنسا وحول دورها السياسي وإسهامها في الحركة الوطنية الجزائرية، وسوف يبلغ هدفه فيما لو توصّل إلى إثارة، ولو بعض الجدالات التي مازالت قائمة تدور حول ذاتها، حسب العديد من الباحثين والمؤرخين.

الهوامش*

1- عبد اللطيف بن آشنوب تشكل التخلف في الجزائر ا، المطبوعات الجامعية، 1976 .

2- انظر تعليقات شارل بيتّلحيم / Bettelheim Charles / بهذا الخصوص في مدخل كتابه «صراع الطبقات في الاتحاد السوفييتي» 1919-1923، باريس le seuil 1975 .

3- ج.ل كارليه Carlier.L.J، أفراد-مجموعات-ودعاية/قضية تسييس الهجرة الجزائرية في فرنسا ما بين الحربين العالميتين (نجم شمال إفريقيا 1932-1936)، مذكرة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، الجزائر1976 .

4- أطروحة جديدة نشرت من قبل المطبوعات الجامعية حيث يعارض المؤلف ، يوسف جباري ، تماماً رؤية عبد اللطيف بن آشنهو. انظر يوسف جباري: افرنسا في الجزائرب ، الجزائر.المطبوعات الجامعية،ص 199.

5- ج.ف.ليوتار Leotard.J.F. ، الجزائر المفرغة في الاشتراكية والبربرية، رقم 34 ، ص41-42 .

6- محمد حربي: «أصول جبهة التحرير الجزائرية-الشعبية الثورية في الجزائر» ، باريس، بورجوا Bourgois، 1975، انظرص75 .

7-بن جامان ستورا Stora Benjamin، «مصالي الحاج، سيرة ذاتية»، أطروحة الدرجة الثالثة، باريس S.S.E.H.E ،1978.

8- مجموعة دراسات وأبحاث حول المغرب العربي S.S.E.H.E ، باريس.

9- ج.ل.كارليه Carlier. L.J، مذكرة دبلوم دراسات عليا، المصدر المذكور سابقاً.

10- محمد حربي- المصدر المذكور سابقاً ، ص61.

11- المصدر ذاته.

12- إنها فكرة بدت لنا في المقاربة الجديدة التي تناولها عرض ج.ك فاتان Vatin. K.J في حلقة دراسية عن العالم الثالث في باريس الدائرة السابعة (غير مرخص للتنويه).

13- م.س متلولي. «المصالية. المسيرة السياسية والعقائدية (1926-1939)» أطروحة الدرجة الثالثة، باريس الدائرة الثامنة، 1976 .

14- م.س.متلولي: المصدر السابق. انظر المدخل .

15- بخصوص الصعود السياسي لمصالي الحاج، تسمح الوثائق التي تمّ الاطلاع عليها من توقيت بزوغ الزعيم الوطني / لاحقاً / بدءا من الذكرى المئوية للاحتلال، نحو أعوام 1932-1933، حيث من الصعب أن يكون قبل ذلك، أو ربما بشكل خجول.

16- انظر أطروحات محفوظ قداش، سعدالله ، و م.ليجاوي.انظر المراجع.

17- انظر مقالة م. غنانش عن نجم الشمال الإفريقي في مجلة االأصالة ا، عدد 11، نوفمبر ديسمبر 1972.

18- مذكرات لدى ابنة مصالي الحاج في باريس، السيدة جانينا بن خلفات.

19- شهادات شخصية للباحثين: فتحي بجاوي- محمد حربي- كمال سويدي -كمال بوقصة .

20- بن جامان ستورا، المصدر المذكور سابقاً.

21- المصدر ذاته .

22- المصدر ذاته .

23- مذكرات مصالي الحاج، ذكرها ستورا، ص50 .

24- ذكره ستورا ،ص87 .

25- الأطروحة المذكورة ، ص72 .

26- المصدر ذاته .

27- مذكرات مصالي الحاج، ذكرها ستورا ،ص50

28- المصدر ذاته .

29- دون إمكانية التأكيد، يبدو من المحتمل، بعد تقاطع المعلومات، وحسب بعض عناصر التقصي، أن أوراقاً عديدة مكملة لوثائق الهيئة الكولونيالية، بما في ذلك محضر جلسة إنشاء نجم الشمال الإفريقي، في موسكو، قد تكون في أيدي هيئة قيادية في الحزب الشيوعي الفرنسي.

30- ستورا، الأطروحة المذكورة.

31- ج.م.كارليه مذكرة دبلوم دراسات عليا، المصدر المذكور سابقاً.

32- ستورا، الأطروحة المذكورة.

33- أيضا، مصالي الحاج، مذكرات 1898-1938، باريس ج.ك.لات C. J Lattes.

34- أنظر المؤشرات المراجعية فيما بعد، ضمن المراجع العامة.

35- رونيه غاليسو Galissot R المسألة الكولونيالية-المسألة الوطنية في (الحركة الاجتماعية)، رقم78، جانفي 1972.

36- يتعلق الأمر، بشكل أدق، بمصلحة الرقابة والمساعدة في فرنسا لأهالي المستعمرات الفرنسية المرتبطة بإدارة الشؤون السياسية لوزارة المستعمرات.

37- مودعة بصيغة ميكروفيلم (أنجزها المعهد الماركسي-اللينيني في موسكو حيث يوجد الأصل). تقدم الوثائق الشيوعية الفرنسية العديد والقيم من المعلومات حول سياستهم تجاه عديد القضايا لقد اطلعنا على قسم كبير من البكرات، إلا أن العناصر التي تعني الهجرة الجزائرية، توجد في غالبها في وثائق الهيئة الكولونيالية. وأرشيفات مختلف الهيئات الكولونيالية المتعاقبة تبقى مع ذلك غير كاملة حيث ينقصها عدد كبير من محاضر الجلسات، كذلك أوراق مختلفة ينوه لها أصلا في الوثائق الموجودة.إن غياب معطيات أمثل حول انتفاضة الكولونياليين المنتسبين للحزب الشيوعي الفرنسي، والتي قادها /حاج علي / يبدو واضحاً. طالما أن أطروحات المتحججين ليست مذكورة. والأمر الأخطر هو كتمان العلاقات بين الشيوعيين والوطنيين في نجم الشمال الإفريقي، وعدم وجود محاضر جلسات لأعوام 1927-1928 (رغم التنويه لها) وهي فترة التطليعة.»

38- في الواقع، يتعلق الأمر بالملاحظات والتقارير -من نسختين- التي كانت ترسل إلى أجهزة الاستعلامات المعنية بالنشاطات السياسية الكولونياليين والتجمعات السياسية التي توجه دعايتها للمستعمرات وعلى الأخص الجنة مساندة الأهاليـ، ومصالح قيادة أركان الجيش، ولمديرية الشؤون السياسية في وزارة المستعمرات، كذلك، مصالح وزارة الشؤون الخارجية-في معظمها- وأجهزة رقابة الصحافة.

39- فيما تبقى، فقد اطلعنا في المكتبة الوطنية في باريس ومكتبة ما بين البلديات في نانتير Nanterre، والمكتبة الوطنية في الجزائر، ووثائق الرئاسة. على المجموعات الموجودة من صحيفة باريا(Parin) وصحيفة (الشباب الجزائري) (الإقدام) وصحيفة نجم الشمال الإفريقي: (الأمة) في حين اننا لم نعثر على الصحف الأولى لتيار مصالي [إقدام باريس-وإقدام الشمال الإفريقي].

إن نشرة (لجنة إفريقيا الفرنسية) التي يديرها المؤيدون المولعون بالاستعمار الفرنسي تتميز بتقديم معلومات ونشر مقاطع من صحف وبيانات غير منشورة. نشرة أخرى توضيحية، نشرية CHEAM تكشف عن أهمية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتحليل الاجتماعي الاقتصادي للجالية الجزائرية.

40- لقد بدا لنا هذا المثال بناء على صعيد المنهجية فالترشيح الذي يبدو ضئيلا «لا يقلّ عن حلّ مسالة وسلسلة من الفرضيات التي، حسب اعتراف السيدة م.ف. لويس Louis. V.M (او حتى م.فتحي. بجاوي)، لم اتقلقها» خلال ثلاث سنوات.

41- لقد تم الاطلاع أيضاً على تقارير بوليسية أخرى غير المودعة في الوزارة الأخيرة. يتعلق الأمر بتقارير محافظة البوليس في باريس، وسلسلة من الوثائق القادمة من أرشيف أكس-ان-بروفنس Provence-en-Aix. وهنا يسرنا أن نشكر السيدة ماري فيكتوار لويس، والسيد فتحي بجاوي- وعلى الأخص الآنسة موليرMuller الذين سمحوا لنا باريحية - بالاطلاع على عديد الأمور.

42- شهادة أحمد بجاوي، عضو اللجنة المركزية لنجم الشمال الإفريقي، قمنا شخصيا

* نعتذر للقراء عن ترجمة المصادر إلى اللغة العربية، المعروف أكاديميا أن عناوين المراجع تُكتب بلغتها الأصلية دون ترجمة.

الفصل الأول

نشأة وتطور ظاهرة الهجرة الجزائرية

I- من الهجرة العفوية إلى التهجير القسري

1- الهجرة : «مسكّن» لحالة الإفقار المتزايد للسكان :

الهجرة العفوية

يصعب علينا، قبل بداية القرن العشرين، الحديث عن هجرة عفوية أو عن وجود حركة هجرة. مع ذلك، وإذا لم نقصر تعريف هذه الحركة على موجات الهجرة بين الجزائر والبلدان الأجنبية فقط، فإنه سيكون بمقدورنا أن نتحدّث حينها عن هجرات داخلية ميّزت نهاية القرن التاسع عشر (الجزائري).

ففي ما قبل العقد السابع للقرن التاسع عشر، فإنّ (مصلحة الارتباط الشمال إفريقي) تسجل غياب أي سفر من القبائل البربرية المعربة[1]. أما بعد 1871، ومع إنتفاضة المقراني، فهي تسجّل تزايد عدد القبائليين الذين يسوحون (هكذا)...»[2]. فالمصادرة المفرطة للأراضي والاتاوات الثقيلة المفروضة، بعد هذه الانتفاضة، لم تعد تسمح للجماعات بتغطية حاجاتها.

وسكان الأجزاء السفلى للقبائل الكبرى والصغرى، القائمين فيما سبق على مناطق أكثر ضيافة من الجبليين، سيقدّمون هكذا أوّل حصة من العمال الزراعيين للمزارع الرأسمالية للمستوطنين الجدد الذين يحتاجونهم. وشيئاً فشيئاً «فإن سكان هذه المنطقة، القابعين في الجبال، سوف يتوجّب عليهم الذهاب للعمل في مناطق الاحتلال ليضيفوا دخلهم الموسمي إلى حصيلة غلّتهم، وبالتالي محاولة تأمين العيش. ولقد كانوا ينزلون مرّتين في العام إلى السهول: ما بين مارس وجوان حيث يشذبون الكرمة، ويقومون بإدخال المحاصيل،، ثمّ مابين أوت وسبتمبر لقطف العنب»[3].

لقد أدّى تطوّر الاستعمار والرأسمالية الزراعية إلى مضاعفات أوضح على الاقتصاد الفلاحي. فالهجرات الفصلية لم تعد تكفي، وقد أصبحت الهجرات الريفية الواسعة نحو المدن الجزائرية أو حتّى نحو تونس ضرورة أخرى.

وكما يلاحظ مارسيل لارنود (Larnaude) «فقد ذهب القبائليون، بعد ما حدث من تطور في الحضارة المدنية، للعمل في المناجم القسنطينية والتونسية، وأجّروا أذرعتهم للمستوطنين في المزارع، كما تاجروا في المدن، حيث تمّ استخدامهم كمياومين»[4].

ولسوف يتجلّى تعميم هذه الظاهرة بوجود مهاجرين قبائليين في كامل الجزائر. وهو ما نجده أيضاً في الوقت الراهن. وفي الواقع، فإن حركة الهجرة نحو مراكز المدن ونحو تونس لم تكن سوى تمهيداً للهجرة نحو المتروبول (فرنسا).

مع ذلك، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لايبدو - خارج إطار الباعة المتجولين الذين يسعون لتصريف سلعهم التقليدية (من سجّاد وحليّ وجلود الغنم) في المدن الشهيرة ومحطات المياه المعدنية في المتروبول، و«الرعاة» أو احراس القطعان» «الذين كانوا يتنقلون بين مدينة الجزائر- ومرسيليا وكامارج Camargue.. - أنه تسنّى للجزائريين الفرصة - في واقع الحال - كي يقيموا في فرنسا»[5].

وبالنسبة لموراسيول Muracciole، فإن الأرقام والمعطيات الدقيقة تنقص بخصوص المهاجرين الأوائل نحو المتروبول. هذا المتروبول الذي تعرّف على تلك المجموعات ووصفها بتسمية(قبائليين). تلك التسمية التي تمّ الاحتفاظ بها طيلة الهجرات اللاحقة، والتي لم تكن لتفرّق بين «أبناء القبائل الصغرى المعربّة» و«أبناء بوسعادة»[6]. ووفق هذا المؤلف[7] فإنه - خلال القرن التاسع عشر، وإلى جانب الحراس المرافقين لحملة مدغشقر، وهؤلاء الباعة القبائل المتجولين، وباعة السجاد الذين كانت تجذبهم المعارض والأسواق الدولية الكبرى[8] - يمكن تسجيل حضور بعض التجار العرب في المنطقة الباريسية.إلا أنه ورغم توصيات السيد آيت مهدي، المندوب المالي، الذي ذكر- في كتيّب ظهر عام 1899- جملة الخدمات التي يمكن لهؤلاء الجبليين الكادحين الأذكياء أن يوفّروها للصناعة، فإن عدد المهاجرين في تخوم القرن العشرين بقي محدوداً.

وحسب تقرير مارسيل لارنود (Marcel Larnaude) فإن عدد الأهالي الجزائريين الذين كانوا يعبرون البحر بحثاً عن عمل، يبدو ضعيفاً، حيث هناك بعض الباعة المتجولين من الذين يسوّقون السجاد وبعض الحلي ذات الطابع الشرقي، في المدن الكبرى ومحطّات المياه المعدنية.وحيث أنّ عدداً بسيطاً من اليد العاملة كان يبقى في مرسيليا بعد مرافقة قطعان الغنم[10].

وابتداء من 1910 شرع بتسجيل تشكّل العديد من المجموعات الهامة والمتجانسة للعمال الجزائريين في فرنسا: «ففي مرسيليا كان يتمّ جذبهم لتعويض العمال الإيطاليين المضربين في مصانع الزيوت والمصافي. أمّا في باريس، وحوض الفحم الحجري (Pas de Calais) كانت شركة كوريير (Courrieres)، الأولى التي وظّفت جزائريين عن طريق المصادفة. وفي كليرمون فيران Ferrand Clermont أخيراً، كان هناك بعض الاستخدامات لهم في مصانع ميشلان[11]. وفي حوالي 1912، كان مئات العمال الجزائريين يتوجّهون كلّ عام إلى فرنسا، حسب لويس ميليو (Milliot Louis)[12]. لكنّ هذا الأخير وأوكتاف دوبون (Depont Octave) لايعتقدان بظهور ملامح ميول هجراتية في حدود هذه الفترة. غير أنّه، وابتداءً من هذه اللحظة، فإن حركة الهجرة أخذت أبعاداً، بدأ معها الاهتمام بمعرفتها بشكل أفضل، وخاصة بمحاولة تنظيمها[14].

كما بدأت تقديرات المندوب المالي القبائلي آيت-مهدي تجد صداها في فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى، على ضوء التجارب الأولية التي قام بها صناعيو مرسيليا وكليرمون فيران. فالسيد م. جيرار (M. Gerard)، مدير مصلحة الجزائريين في باريس كان يفكّر منذ عام 1911[15] بإمكانية اتخاذ بعض الإجراءات لتوجيه هجرة الأهالي المتزايدة. إن هذه الأمور تؤكّد بكلّ وضوح ولادة حركة حقيقية للهجرة .وبقصد تقدير هذه الحركة، قام الحاكم العام للجزائر بعملية تحرّ في كلّ دور الولايات في فرنسا[16]. الأمر الذي بيّن في الحصيلة وجود 4000-5000 جزائرياً في عام 1912، موزّعين خاصة في مرسيليا وباريس وحوض الفحم الحجري (با-دو-كالي Pas de Calais).

ولاستكمال هذه المعطيات الأولية العامة، تمّ تكليف لجنة لإجراء دراسة دقيقة حول وضع المجموعات الرئيسية للأهالي الجزائريين المقيمين في فرنسا، خاصة في (با-دو-كالي)[17] وكان على هذه اللجنة/التي يرأسها أوكتاف دوبون (Depont Octave)، ويساعده م.كوستيجليول (Costigliole) نائب مدير مصلحة الجزائر، وآيت مهدي، قايد بني منقلات[18] / الاّ تكتفي باستخلاص المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة، بل أيضا يتوجّب عليها أن تتفحّص عن قرب وضع العمال الجزائريين في مناجم الشمال، وهو ما لم يتردّد م. دوازي (Doizy.M) نائب منطقة أردان (Ardennes) بإدانته أمام البرلمان.

إن نتائج هذا التحرّي، ربّما تكون أولى المعطيات الجدية التي تسمح بالإحاطة- و بأقّل تقريبية ممكنة- بأول هجرة حقيقية نحو الميتروبول. ولقد تمّ التوصّل -

حسب هذه اللجنة - إلى إحصاء 1500 عاملاً جزائرياً من منطقة القبائل في (با-دو-كالي) معظمهم (900) كان متمركزاً في مناجم كوريير (Courrieres). في حين أنها أحصت 420 قبائلياً في مصفاة ساي (Say) و40 في شركة أومنيبوس (Omnibus) والبعض في الميترو، وأخيراً، العديد من الباعة المتجوّلين المعروفين، المستقرين في مون مارتر (Montmartre)، وعلى الأخصّ ساحة موبير (Moubert)، في تجمّع مختلط يفتقر إلى مقوّمات الصحة ويشكّل خطراً على الصحة العامة .

أما في مرسيليا، فقد سجلت هذه اللجنة «وجود 2000 قبائلياً، منهم 400 كانوا يستخدمون في مصانع الزيت، و300 في المصافي، والباقون في أحواض المرافئ في غالب الأحيان. وحيث تعود لمصنع موريل وبروم (Brom et Maurel) في هذه المدينة مبادرة تشغيل اليد العاملة الجزائرية. هذه المبادرة التي اتبعتها سريعاً، مؤسسات تجارية وصناعية أخرى»[19]. وأخيراً- ولمواجهة إدانات نائب (أردان) م.دوازي، حول السكن غير الصحي وعدم تطبيق القوانين الاجتماعية، فإن اللجنة تردّ:

1- أن مردودية العمل تستجيب بشكل كامل لآمال شركات المناجم، حيث أن القبائليين الذين مازالوا غير متعوّدين على أعمال الجهد الطويل، يستخدم جميعهم تقريباً في أعمال التعليق والدحرجة والردم.

2- أن الأجر الطبيعي هو 90.4 فرنكاً فرنسياً (يومياً).

3- أن القوانين الاجتماعية مطبقة بشكل تام، وأنّ العمال يستفيدون زيادة على ذلك، من مؤسسات النجدة المجانية ومن المساعدة الطبية، المقرّرة لعمال المناجم الفرنسيين والأوربيين[20].

لكن، حتى وإن كانت الغلطة جسيمة في خلاصات اللجنة حول العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين، فإن اللجنة لم تتخلّف، مع ذلك عن تسجيل الإسهام الإيجابي من زاوية دور هؤلاء العمال - الذي يقدّره أرباب العمل - في التراكم الرأسمالي، ومن واقع أنهم يسدّون نقص اليد العاملة الفرنسية، دون أن يزاحموها في شيء.

ورغم حضور عديد آلاف العمال الجزائريين المستخدمين في أحواض الفحم في لورين ونورمندي (Loraine et Normandie) حسب شهادات ل. ميليو (Milliot. L) يبقى من غير الممكن الحديث حقّاً عن ظاهرة هجرة جزائرية قبل سنوات عشية الحرب العالمية الأولى[21]. هكذا إذاً، يسمح البُعد الذي اتخذته هذه الهجرة، أثناء الحرب وخاصة بعدها ،بتسجيلها تدريجيا في تاريخ فرنسا والجزائر، كأمر لا رجعة فيه، على الأقلّ، طالما أن علاقة التبعية قائمة.

2- التهجير القسري

لقد كان على الجزائريين أن يتعلّموا مع الحرب العالمية الأولى طريق ساحات المعارك «كجنود من المستعمرات»، بالطريقة نفسها التي تعلّم بها «عمال المستعمرات» طريق المصانع. كتابات كثيرة كانت قد عالجت هذه المسألة بوصفها «مساهمة» أو «تعاون» أو «موقف وفاء». أمّا في الواقع، فلا شيء أبدا من كلّ هذا. حيث أن وجود الجنود الجزائريين على الجبهة، والعمال الجزائريين في المصانع الحربية، لم يكن إلا بفعل القسر والقوة العسكرية للأمبريالية الفرنسية. فبالعنف الجسدي والعنف الرمزي، إذا ما استعرنا هذا التعبير من بيير بورديو (Bourdieu)، كانت فرنسا تجنح إلى اقتلاع آلاف الفلاحين من مزدرعاتهم وانتزاعهم من وسطهم الطبيعي، كيما تدفع بهم نحو جبهة القتال أو المعامل.

ولقد عبرت الجماهير الجزائرية عن مقاومتها لذلك بما استطاعت. فكانت ثورة الأوراس عام 1916 ذروتها. حيث واجه فلاحو المنطقة بالنار والدم ،وبكلّ ضراوة تجنيد الوحدات، محررين هكذا – بالقوة – أبناءهم ممن جنّد تحت السلاح. وبصدد هذه المقاومة الشجاعة والبطولية، فإن ش.ر.أجيرون Ch. R. Ageron[22] فقط، من حاول الإحاطة بأبعادها وأهميتها في وجه الصمت الذي أريد خنقها به. وإذا كانت جماهير المنطقة المنتفضة قد هزمت، فإن ذلك يعكس في الحصيلة وضع الهيمنة وميزان القوى الراجح بوضوح لصالح الإمبريالية.

مع ذلك، فإن التخوّف من الانتفاضة- الذي نلمسه كضيق مستمرّ عند المحتل – لم يكن غائباً عن ذهن هؤلاء الذين حاولوا «تخطيط» مجهود حرب الجزائر، على الأقلّ قبيل الحرب ومع بداياتها. الأمر الذي قد يفسّر الاحتياطات التي حاولت الإدارة اتخاذها في البداية. فبعد محاولات الإقناع يتمّ الانتقال إلى القوة. وعلى الصعيد العسكري المحض وحتى 1912، فقد كان تجنيد الجزائريين يتم فقط عبر التطوع[23]. إلاّ أن تصاعد حاجات المتروبول ومخاوف الحرب بدأت تفرض تدريجياً ضرورات أخرى. أصلاً، لقد رأى عام 1907 تسمية لجنة مكلّفة بأن تدرس بشكل ملموس إمكانات «جني أفضل ما يمكن من الطاقات البشرية في شمال إفريقيا ». ولقد ذهبت الخلاصات لتقلب العقبات الموجودة في قانون 11 جويلية 1903[24]. إذ توجّب من الآن فصاعداً، تطوير نظام التجنيد عبر التطوّع من جهة، وتوجّب من جهة أخرى تأسيس تجنيد يقوم على مبدأ واجب الخدمة العسكرية، مع التبصر لإنهاض تنظيم الاحتياط.

وسوف تدخل هذه التوصيات حيّز التطبيق من خلال مرسومين صدرا عام 1912. مرسوم 31 جانفي 1912 الذي يرسّخ التجنيد عبر التطوع[25]. ويهدف إلى تشجيع دخول الشباب المتطوّعين لمدّة ثلاث سنوات، والاحتفاظ بالجنود القدامى، عبر تأسيس تطوّعات متتالية، مع منح مكافآت بعد 12 عاماً من الخدمة. أما المرسوم الثاني ا. 3 فيفري 1912 أتى أكثر إلزاما حيث أنّه يؤسس للمرة الأولى إلزامية الخدمة العسكرية.

فالمجنّد، إذا كان يتلقّى مرتب الجندي ذاته، فإنه ليس أقلّ خضوعاً لذات المهمات. إذ حتى بعد خروجه من الخدمة، يبقى يعتبر جندياً احتياطياً، وعليه البقاء تحت تصرّف وزارة الدفاع، حسب هذا المرسوم.

إلزامية الخدمة كانت متوازنة عبر نقطتين، الأولى تتعلّق بإمكانية الاستبدال، والثانية تتعلّق بنسبة المجنّدين التي لم تعمّم بعد. هاتان النقطتان كانتا تبيّنان التخوّفات من ردود الأفعال الجزائرية. فإجراء خيار الاستبدال إنما ابتكر لمراعاة البرجوازية الجزائرية التي كانت تعي تماماً استخدام الجنود الجزائريين كوقود مدافع.

وكما هو حال البرجوازية التونسية، فإنّ نظيرتها الجزائرية ستحاول الاستفادة إلى أقصى ما يمكن من هذه «المساهمة النزيهة»، رغم أنها لن ترسل إلا قسطاً بسيطاً من ممثليها إلى الجبهة. وحين يشارك هؤلاء المجندون البرجوازيون، فإنهم سوف يتمتعون أصلاً بمكسب التمييز عن كتلة أبناء وطنهم، بسبب رتب صف الضباط التي تمنح لهم، وسبب التعيينات الأقلّ تعرضاً للخطر نسبياً. ولن يتردّد ممثلو الاحتلال الفرنسي في رفع «ورقة» هذا الوضع في وجه الممثلين السياسيين للبرجوازية الجزائرية «الشباب الجزائري»، عندما يطالب هؤلاء بمساواة حقوقهم السياسية مع الفرنسيين باسم ضريبة الدم. وكم من الصعب الحصول على رقم دقيق لضريبة الدم هذه.

بالنسبة للويس ماسينيون Louis Massignon فلقد كان عدد مجنّدي الاحتلال 146000 من مجموع 270000 جزائرياً، أمّا بالنسبة لأوغستين برنار Bernard Augustin[27] فإن قوام المحاربين بلغ 155000. منهم 115000 غادروا الجزائر. في حين أن الخسائر البشرية بلغت 22000. إلا أن هذه الأرقام تبدو مع ذلك دون الحقيقة. فبول روسيه Paul Rousset[28] من جانبه يقدّم رقم 175000 عسكرياً، وأجورون Ageron 173000[29] / ونشرة لجنة إفريقيا الفرنسية[30] تتحدّث عن رقم لا يقلّ عن 177000 مقاتلاً بين 1910-1918.

في كلّ الحالات، ومهما كانت الجدالات حول الأرقام، فممّا لا شكّ فيه أن هذه الحركة قد شملت عموم الجزائر. وأن أهميتها الأكيدة وعمقها طبعت الريف الجزائري بآثار لا تمحى. ولقد سجلت الجماهير الجزائرية - التي عاشت هذه الصدمة الجماعية، الأكثر أهمية في بداية القرن الجديد- شهادة هذا الحدث في شعرها الشعبي والشفهي أو الغنائي[31]. فهناك شواهد عديدة من الرثاء والغناء التي تحفظها الذاكرة الشعبية كعلامة خالدة على «المقاومة السلبية» والعجز ومشاعر الظلم.

فلقد ولدت في منطقة سطيف وعرفت من بيبان (Bibans) وحتى أقصى الشرق الجزائري، تلك الشكوى لأمّ، تناقلتها أغنية شهيرة ترمز جيّداً للمعاناة والتمزّق والتمرّد، مسكوبة في شعر بسيط، غنيّ وبالغ الصورة، نرى فيه كيف يتمّ تحت بصرنا ذلك الاقتلاع القسري.. لمجرّد سماع ما كان شهيراً :

يا ربي سيدي واش عملت أنا وليدي
أنا بروحي رباتو والدولة الرومية خداته
هذا الحلوف الرومي،
خذا وليدي من عيوني
والنوتابل كانوا هنا
وهوما عطاو الضمانة
هذاك الرومي القصير
شد دلي وليدي الصغير
عالأخضر حدقة العين
وقت الجاونا عالكاليش
قلت وليدي ما يمشيش
وقت القاونا في القطار
بالسيف، خذاوه من الدار
والمركب راسي في المينا
والغاشي طالع ويواسي :

وانت يا شيخ الحفصي

رد بالك على أولادنا.

حتى في المرافئ فقد سجّل هذا الحدث في الذاكرة، وأعطى مكانة لممارسات يصعب تخيّلها. فها هو (مالك بن نبي) يروي في 1 مذكّرات شاهد على القرن أن تجارة خاصة كانت قد رأت النور. حيث أنّ رجلاً بساق خشبية كان يبيع للجيش الفرنسي لحم الأهالي - بكذا - للكيلوغرام !. والرجل موضع البيع كان يتلقى مبلغاً يتناسب مع وزنه. لقد شاهدت أحد هؤلاء«السلع» يستهلك كامل سعره في الخمر، ويغني على طول السور شكوى من تأليفه:

«وش حال تعيش يا جبلي وش حال تعيش[35]

فرنسا بتقول، ماعندي كفاية من الجيش»

وهنا أيضا، فإن التقديرات تختلف حسب المؤلفين. فالسيد موراسيول يقدّر توظيف العمال إلى 78000 عن طريق مكتب اليد العاملة الأجنبية و000 120 أو 000 130 بالنسبة للمجموع.

أما بالنسبة لـ ر.مونتانيه (Montagne.R) فإن قوام «عمال الاحتلال» المستخدمين في الصناعة الحربية ارتفع إلى 80000. وهو الرقم الذي ذكره أيضا آجورون[37] وبول روسيه[38]، في حين أن لويس ماسينيون[39] يقدّره بـ 124000 جزائرياً في المصانع. وهذه الاختلافات تفسّر صعوبة الإحاطة بهذه الظاهرة خلال فترة الحرب. فكما يلفت م.لارنود Larnaude.M[40] الانتباه إليه: «لقد أتت الحرب لتزيف مؤقتاً ظروف الهجرة، ولم يعد من الممكن ما بين 1914-1918 التمييز بين هؤلاء الذين يسافرون طوعاً وهؤلاء الذين جنّدوا كعمّال للاحتلال»[41]

في الحقيقة، فإن النزاع المسلّح أعاق- بجدية- الهجرة الجزائرية. فالجزائريون المستخدمون في (الشمال) تمّ نقلهم أمام التقدّم الألماني وأعيدوا إلى الوطن بواسطة (مصلحة الجزائر) فيما يخص القسم الأكبر. إلا أن قسطا آخر بقي في مكانه. وهو ما يؤكّده أوكتاف دوبون Depont Octave بكلّ وضوح: «لقد حلّت الحرب. وبعد معركة شارلروا Charleroi، بقي عدد من عمال المناجم القبائليين في المناطق المحتلة. والآخرون نزحوا نحو باريس، حيث استطاع مدير (مصلحة باريس)، بفضل جهده وإخلاصه، أن يعدّ لاستقبالهم، معسكراً في بوا دو بولون Bois de Boulogne[42].

إلا أنّ حاجات المصانع لليد العاملة لن تؤدي فقط إلى وثبة بالنسبة لدخول الجزائريين إلى المتروبول، ولكنها أيضا سجلت ما يقارب المائة ألف جزائري إلى الصناعة الفرنسية، بفعل مرسوم 24 ماي 1916 الذي ألزم وزارة الحرب المباشرة بإنشاء (مصلحة عمال المستعمرات)، بحيث أنّه لو أردنا متابعة تطور هذا التدفق شكّلنا فكرة بفضل إحصائيات الإقلاع والنزول التي تسجلها شركات النقل، والتي تشهد بوجود زيادة ثابتة بأرقام السفر إلى فرنسا، مع فائض هام، قياساً برقم العائدين إلى الجزائر[43]

لنتفحّص الجدول الآتي[44]

السنة	السفر نحو فرنسا	العودة للجزائر	فائض المسافرين عن العائدين
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	33755	9044	24711
1917	34955	18449	16106
1918	23340	20489	2851

إن حركة الذهاب والإياب للمهاجرين الجزائريين سوف تتميّز بنمط ثابت التزايد مع مرور السنين. حيث أن عدد الجزائريين الذين سوف يمكثون في فرنسا يقفز من 1444 عام 1914 إلى 16556 في عام 1915. ليصبح 41277 في عام 1916 و57383 في عام 1917 و60234 في عام 1918[45].

إن نهاية الحرب العالمية الأولى سوف تسجّل مع ذلك تباطؤاً حاداً في الهجرة، وتراجعاً سوف يستمرّ حتى عام 1920 وربما 1921. لكن حاجات إعادة البناء لما بعد الحرب ونتائج «التهجير الإجباري» الذي كانت تسهّل له العادات المكتسبة سابقاً، اتجهت، رغم احتجاج المستوطنين ولعبة الإجراءات المقيّدة الناتجة عنه، تتأخذ- بما لا يمكن زجره - أوجه حركة هجرة عميقة قائمة بين الجزائر وفرنسا. حركة لن تتأخر عن التوسّع والشمولية.

II. ردود أفعال، تنظيم، وتعميم الظاهرة

1. ردود أفعال وتنظيم :

إنّ أهمية وحجم الهجرة الجزائرية من جهة، والسرعة التي تعمّمت بها أثناء الحرب، لم تتخلف عن إثارة العديد من ردود الأفعال. فالصناعة الفرنسية، والزراعة الرأسمالية الاستيطانية، كانتا كلّ من جهته، بحاجة إلى هذا الجيش من الاحتياط. هكذا أجبرت كلّ من الحكومة والإدارة وتحت تأثير الضغوطات المتناقضة، على تغيير قوانين الهجرة ما لا يقلّ عن ثماني مرات[46] ما بين بداياتها وحتى نحو 1950، أي في أقلّ من أربعين عاماً.

أصلا في عشية الأزمة العالمية الأولى، قامت لجنة الدراسات الشهيرة لعام 1912 التي ترأسها دوبون Depont بتبيان ضرورة إجراءات المراقبة والتوجيه والتقنين لفعل الهجرة الجديد هذا، وذلك لاعتبارات عديدة.

فلقد دعت اللجنة في تقريرها إلى استكمال الوثائق، وإلى رقابة أكثر حزماً، سواء حين الانطلاق أو حتى النزول، وأيضاً الإشراف الدقيق على مكاتب ووكالات التوظيف، وأخيراً خلق مؤسسة لحماية ومساعدة الهجرة[48].

كما أن الحاكم العام للجزائر، تحت ضغط وزارة الحرب والدفاع، وضغوطات القوى السياسية في الحكم، وأخذاً بعين الاعتبار لمستلزمات اقتصاد الحرب، مثل ما هو الحال على جبهة القتال، سوف يلغي بقرار إداري في 18 جوان 1913، رخصة السفر المطلوبة منذ 16 ماي 1874 «من الأهالي للسفر إلى فرنسا». كما سيتبنى قانون 15 جويلية 1914 نصوص هذا القرار، فاتحاً هكذا، أبواب المؤسسات الفرنسية أمام المهاجرين الجزائريين.

بالمقابل، فقد تصاعدت أيضاً احتجاجات المستوطنين الذين كانوا يتحدّثون عن «أزمات حقيقية في اليد العاملة في مواسم الفلاحة والحصاد وقطف الكرمة»[49] في الجزائر. مما حدى بالحاكم العام لوتو (Lutaud) إلى الإلحاح للحصول على إنشاء مكتب مكلّف بالتنقل، والتنظيم والتحكم وحماية الهجرة والنزوح[50].

وفي الوقت الذي أصبحت فيه هذه الهجرة الوليدة، تشكّل تياراً متواصلاً يسعى لفرض نفسه كأمر واقع تدريجي لا يمكن عكسه، فإن قلق المستوطنين أصبح أكثر حدّة. وبالضبط فإن حدوث موجة أكتوبر 1924 هو ما دفع بحكومة الجزائر إلى تنظيم مغادرة هؤلاء[51]. كما أصبح المستوطنون على وعي تام بأن احتكارهم شبه

مطلق لليد العاملة الجزائرية، الغزيرة والرخيصة، أصبح خاضعاً للتفتّت. فحاجات وضرورات الرأسمالية الصناعية الفرنسية، المهيمنة والمسيطرة في الحصيلة، كانت تفرض إرادة الاقتسام أو في كلّ الحالات تقاسما أكثر عدلاً في نظرهم.

أما المستوطنون فلسوف يتحرّكون عبر البلديات الجزائرية التي تتبنى في عام 1923 - نموذج أمنية - كفلته فيدرالية جمعيات رؤساء البلديات في فرنسا. هذا الطلب تمّ توجيهه أيضاً إلى كلّ من الإدارة الجزائرية وبرلمانيي المستعمرات والحاكم العام. ولقد كانت لهجته معتدلة بعض الشيء أخذاً بعين الاعتبار هيمنة رأس مال المتروبول: «ليس في نية المزارعين الجزائريين أبداً طلب منع العمال الأهالي من التوجّه إلى فرنسا وحرمان المتروبول من اليد العاملة الضرورية له، خاصة في الوقت الذي يلزم فيه تقديم جهد خارق للوطن من أجل الإنتاج وإعادة الاعمار»[52].

ولاعتبارات المجاملة تجاه المتروبول فإن المستوطنين شدّوا الانتباه نحو فوضى الهجرة الجماعية، والأخطار الصحية والأدبية التي تعرّض لها حركات الذهاب والإياب. كذلك زيادة المساوئ والإجرام وإلحاق الأذى بالعادات. إلا أن هذه الحجج والتحججات كانت بالكاد تخفي بُعد المصلحة. بمعنى أنّه، إذا كان يتوجّب بنظرهم الإشباع الأكيد «للحاجات الحقيقية» للمتروبول من اليد العاملة في المستعمرة، فإنه بالمقابل، لا بدّ من «الاحتفاظ» بنفس الوقت للزراعة الجزائرية ذات الإنتاج الغذائي الضروري للمتروبول باليد العاملة، المنحطّة بالتأكيد، لكنّها القابلة للاستخدام في الجزائر فقط[53].

هكذا أيضاً، وبهدف وقاية فرنسا من «مجيء أشرار خطيرين» و«الحماية الفعّالة للأهالي من الاجتذابات الخطيرة» فإن المجلس البلدي «يعبّر عن أمنيته بخلق مكتب عمل لدى الحكومة العامة للجزائر، مكلّف بمراقبة مغادرة العمال والأهالي، وتحديدها فقط لأولئك المتعاقدين مسبقاً، القادرين على إبراز وثائق شخصية نظامية إلى جانب عقد عمل نظامي»[54].

ويأتي قرار وزير الداخلية الفرنسي المؤرخ في 24 مارس 1924 ليجسّد التكفّل بانشغالات المستوطنين من قبل الحكومة. فينشئ (هيئة ما بين الوزارات)، وهي تتشكل من ممثلين عن الإدارات المعنيّة ومن الشخصيات السياسية ومندوبين آخرين عن المستوطنين. وفي خلاصة اجتماعها 10- أفريل 1924- تعترف هذه الهيئة بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات التي سوف تترسم بأوامر من خلال البرقية الوزارية الصادرة في 8 أوت، وتعميم الحاكم العام المؤرّخ بأول سبتمبر. هذه الأوامر

التي ستدخل حيّز التطبيق ابتداءً من 19 أكتوبر 1924، تكون قد وفّرت الصيغ الجديدة لتنظيم حركة الهجرة. فمن الآن فصاعداً، يصبح على كلّ مترشّح للهجرة، وقبل سفره إلى فرنسا، تقديم:

– شهادة تعاقد (للعمل)، مصادق عليها من قبل وزارة العمل (مكتب التوظيف في الولاية التي يوجد بها المترشح). هذه الشهادة تضمن العمل للمعني فور وصوله إلى المكان المقرّر.

– شهادة طبية، صادرة عن الأطباء المعيّنين خصيصاً لهذه المهمة من قبل الإدارة، تشهد بأن المترشّح المعني صالح جسدياً للعمل في فرنسا، وأنه غير مصاب بالسّل أو مرض آخر معدٍ.

– هويّة شخصية مع صورة صادرة عن رئيس البلدية أو إدارة الدائرة حيث يسكن «الأهلي» المعني، تتضمن اللقب والاسم والعمر والمهنة.

إلاّ أن هذه الهيئة، وخارج إطار الإجراءات المذكورة، بأهدافها المعلنة المتعلّقة من جهة، «بوضع حدّ للفوضى» دون خنق مصدر استخدام اليد العاملة، وتجنّب التشرّد والبطالة طالما أنّ المعني يكون قد حصل على عقد عمل من الصناعيين الفرنسيين يؤمن له حقّ الاستخدام في فرنسا. والمتعلّقة من جهة أخرى أيضاً، بتجنّب مجيء أناس حاملين لجراثيم وبائية.. فإن الهيئة إذاً، إنما كانت تهدف إلى رقابة حركة السفر وليس فقط تحديدها أصلاً. فالهوية الشخصية تحلّ مشكلة التعرّف على المهاجر، وخلق مكتب خاص في باريس سيسمح بمتابعته. هذا المكتب الخاص الذي يتوجّب عليه «مراقبة وحماية العمال الأهالي المقيمين في العاصمة»[55]، إنما يشكّل آخر محطّة في مجموعة الإجراءات التي ستؤدي إلى تأمين رضا المستوطنين. لكن تهدئة خواطر قسم من الرأي العام لا يلبث أن يثير تذمّر قسم آخر. فالقوى الاجتماعية والسياسية المعارضة للمستوطنين لن تتأخّر بدورها في التعبير عن ذاتها.

فالاحتجاجات التي تركت أشدّ الصدى، كانت دون تردّد، «أمنية ونداء المنتخبين المسلمين» الذين كانوا يمثلون مصالح البرجوازية الجزائرية الفتية. فمن جهة، وضع الأعضاء «الأهالي» في (المجالس العامة) في مدينتي الجزائر ووهران لدى السلطات في 23-31 أكتوبر 1924، نصّ رغبتهم التي تطالب بتأجيل القرار الوزاري لـ 8 أوت، بكلّ بساطة ووضوح.

ومن جهة أخرى، كان هناك نداء كلّ من «المنتخبين المسلمين» والمندوب المالي والمستشار العام والمستشارين البلديين لمدينة الجزائر[56] حيث احتجّ المنتخبون المسلمون في هذا النداء ضدّ حرية التنقّل وأعلنوا بأن «العمال والتجّار والزراعيين أو بسطاء الأعيان يعانون جميعهم من الطابع المهين والضار لهذه الإجراءات الجديدة».

إن هؤلاء المنتخبين المسلمين مؤكّدين/ امتداد واجبهم في حالة السلم كما فعلوا في حالة الحرب/، ومقدّرين أنّه : «في إطار الشرعية والقوانين القائمة، وموقف نبذ العنف والاضطرابات، فإنهم يعتزمون المطالبة بإلغاء التعميم غير الشرعي لوزير الداخلية، الذي اتخذ في 10 سبتمبر الماضي»[57]. وبالفعل فقد «تقدّموا بطلب الاستئناف لدى (مجلس الدولة)، آخذين على وزير الداخلية تجاوز صلاحياته». ولقد تمّ تسجيل ردود أفعال أخرى خاصة تلك الصادرة عن الشيوعيين.

أما بالنسبة للمدافعين عن إجراءات 1924، فإن محاولة توجيه وضبط تيار الهجرة لا يهدف إلى قطع الطريق عليها. وأن المبدأ الأساسي لهذه القواعد يتوجّب أن يبقى خارج النقاش. لقد كان هذا الجدل ترفاً لا يستطيع أن يتمتّع به أولئك الذين يعصرهم الجوع في الجزائر. وعليهم أن يتكيّفوا كيفما استطاعوا مع هذا القسر الجديد. هكذا فقد بدأ تنظيم عمليات التهريب وتزوير الوثائق[58]. وتأتي عمليات الشحن المغامرة والسرية لتكشف عن الوجه الخطير الكامن في بعض المآسي التي ستنبّه الرأي العام، كما حدث في مأساة «سيدي فرج» التي أدّت إلى خنق 12 جزائرياً في صابورة المركب. والجزائريون الذين لم يتردّدوا بشأن الصفة اللاشرعية لهذه الردود، وجدوا في هذه السلوكيات طريقة التفافية للمضي في تغذية أحلامهم.

هذا الضغط الهائل من هؤلاء الذين لا عمل لهم، وتزايد مخالفات الشحن وتزوير الوثائق، كان لا بدّ من أن يستدعي إعادة النظر بهذه الإجراءات القسرية.

وإضافة إلى جملة ردود الأفعال هذه، يتوجّب ذكر التواطؤ غير المباشر للعديد من الصناعيين الفرنسيين الذين لم يكونوا ينظرون بعين الرضا لإجراءات عام 1924. حتّى يأتي قرار[59] 19 جوان 1926، الذي أعاد النظر بها وألغى هذه القرارات والتعليمات لعدم الكفاءة وتجاوز الصلاحيات[60].

وأصبحت المسألة - هكذا - متعلّقة بقرارات وصلاحيات رئيس الجمهورية فقط. حيث يشير ألبير سارّو Sarrout Albert «في تقرير لرئيس الجمهورية»[61] في 3 أوت 1926 أنّه : «رغم أن هذه (الإجراءات) اتخذت بهدف الصحة، فإنه لا

يجوز، بحكم أهمية الضرر الذي تلحقه بالحرية الشخصية للأهالي، الجزائريين، أن تصدر بشكل سليم إلا بأوامر من رئيس الدولة في إطار ممارسة صلاحياته التشريعية التي تعود له حول الجزائر»[62].

إلا أن رئيس الجمهورية أمام هذه الدعوة للتحكيم وفي مواجهة الضغوطات والمصالح المتناقضة، كما بفضل صلاحياته التشريعية، فقد وقّع مرسوماً في 4 أوت 1924 بناءً على اقتراح وزير الداخلية. حيث يلزم المرسوم الجديد هذه المرّة المسافرين : بهوية شخصية وبشهادة طبية كما كان سابقاً، وبصحيفة السوابق العدلية كعنصر جديد. وحيث أن الأمر الرئيس في الترتيبات الجديدة يبقى إلغاء عقد التوظيف الذي جعلت منه العقود المزيّفة المتكاثرة إجراءً دون قيمة، وإعادة مبدأ حرية التنقّل والسفر[63]. يبقى أن نسجّل أن إجراءات عام 1924 و1926 تبقى في تاريخ تنظيم الهجرة وردود الأفعال التي تبعتها، الإجراءات الأكثر أهمية.

كما تبقى متميّزة بلعبة التأرجح ،وتطبع تطوّر هذه المسألة بذات الاتجاهات المستمرة حتى اللحظة الراهنة. حتّى ولو أن م.موراسيول[64] يرى أن مجمل هذه الإجراءات : من مراقبة وتحديد، لم تعق حقيقة، حركة الهجرة،. فلقد استمرّت الجزائر في الخضوع لعملية إفراغها من عمّالها، حسب ما يؤكّد م. مرسيه (Mercier. M) بالنسبة لعام 1929[65].

هذه القواعد المختلفة أو الظروف والمصادفات النوعية، كالأزمة الاقتصادية العالمية، لن تؤدّي إلى عكس منحى العلاقة بين الذهاب والعودة، دون أن تتراجع هذه الحركة بشكلها العام. هكذا سنرى في دائرة الإجراءات المتناقضة خروج مرسوم 4 أفريل 1928 الذي يأتي ليكمل مرسوم 1926 مطالباً المسافر بدفع ضمان عودة محتملة بقيمة 125 فرنكاً. وعلى العكس، يأتي مرسوم 17 جويلية 1936 بفضل (الجبهة الشعبية) ومشاركة الشيوعيين في السلطة، ليلغي بضربة واحدة كلّ الإجراءات السابقة.

مجدّدا، يصرخ مؤيّدو الاستعمار والتيارات المعادية بصيحات الإنذار. «فحسب اعتقادهم يحدث الانتقال -خلال العشر سنوات - من تطرّف إلى نقيضه، للعودة نحو العدم». فصحافة اليمين وقسم من الرأي العام يوظّفون بعض الحجج، من مثل اتّساع مواطن أمراض التيفوس والجدري في مراكز المهاجرين. حتّى يأتي تدخّل مراسيم 14 اكتوبر و9 ديسمبر 1936 و13 جانفي1937 ومرسوم وزير الصحة 4

جانفي 1937 لترسيم العودة إلى الهوية الشخصية ودفع الضمانة والكشف الطبي، مسجلين هكذا ردّ فعل جديد ضدّ المهاجرين[66].

ففي إطار المراقبة والتصفية الصحية السارية منذ عام 1927، والتي كانت تسمح بالتفلية (من القمل) والتلقيح والمعاينة الوقائية ضدّ العدوى من الأمراض «التقليدية» (كالطاعون- والتيفوس-والجدري..إلخ)، يأتي مرسوم قانون 17 جوان ليثبت الشروط الطبية والصحية المطلوبة لكلّ مغادرة من خلال فرض دفتر صحي يوازي جواز سفر صحي للمهاجرين القادمين من الجزائر[68]. وستعرف هذه الفترة التي تهمنا تقلبات ليست بأقلّ من ذلك.

فحاجات الحرب العالمية الثانية تعيد تكرار السياق الذي جرى خلال الحرب العالمية الأولى، وفترة إعادة البناء التي أعقبتها. هكذا فإن قرار 7 مارس 1944 الذي يمنح المواطنية الفرنسية، وإعادة صلاحية حرية التنقل في 1946، سيجعلان حركة الهجرة جماعية، وسيسمحان بتحريرها مرة أخرى من التحديدات التي أريد حصرها داخلها.

2- تعميم الظاهرة :

من بين جميع التغيرات التي طرأت على حياة الجماهير الجزائرية بسبب الحرب العالمية، فإن واحداً من أهمّها كان جذب أعداد متزايدة من العمال للسفر بحثاً عن العمل في المتروبول[69]. فلقد أصبحت خلال بضعة سنوات تلك الحشود الضاغطة المعسكرة على مدخل المرفأ وعلى جسور البواخر التي تقوم بعملية مكوك بحري بين الجزائر ومرسيليا، مشهداً مألوفاً. في حين أن مهمّات إعادة البناء الوطني وفرت لهم فرصة الاستخدام في القطاعات الأكثر تضرراً من الحرب، خاصة في المنطقة الباريسية والشمال والجنوب الشرقي[70]. أما في المناجم والبناء والأعمال العامة، فلقد كان تدفق هؤلاء المهاجرين نمطاً جديداً جماعياً.

إن ما جرى بشكل تدريجي هو ترحيل منهجي لقوى العمل، ومشترك لكلّ أوروبا الرأسمالية «المتقدمة». لكن فرنسا ستكون واحدة من أوائل المبارزين، بسبب زيادة السكان الضعيفة نسبياً، وخاصة بسبب افتقارها للقوى الوطنية «الجاهزة للعمل»[71]. وبالنسبة لبول روسيه (Rousset Paul) فإن التحالفات الطبقية الحاسمة حتى حينه، وطبيعة السلطة السياسية للجمهورية الرابعة لم تكن تسمح لفرنسا بالاستخدام العامر للطاقات التي تقدمها لها ألمانيا وعشرة ملايين من لاجئيها، أو إيطاليا وجنوبها أو حتى فلاحيها من حيث العدد. هذه الإمكانية بقيت في الحصيلة غير كافية أمام اتساع الطلب، مما جعلها تستدعي -بكل سرعة-الهجرة الجزائرية.

إن تطور هذه الهجرة ونمو الرصيد المهاجر بقيا صعبين على الإحاطة بشكل دقيق. فمن م.موراسيول (Muracciole.M) إلى م. برتولد (Berthold.M)[72]، كانّ التقدير واحداً. ورغم التحريات وجهود وزارات الدفاع والعمل والصحة والولايات أو أقسام الإحصاء في الحكومة العامة للجزائر[73]، فقد بقيت التقديرات الرقمية للهجرة غير دقيقة. وبقيت الأرقام والإحصاءات المتوفرة تختلف، في بعض الأحيان، ضمن هامش يربو على أربعة أضعاف، كما أن نتائج التحريات الإدارية والرسمية لا تضع أمامنا سوى تقديرات وتخمينات. هكذا فإنّ العلامة البارزة التي تطبع هذه التقييمات ستكون – إذاً – تقريبية. لكن لابد من التعامل معها.

من جهتنا، فإنّنا سنستند في مرجعيتنا بشكل أساسي إلى إحصائيات المغادرات البحرية، كونها تمثل المصدر الأكثر انسجاماً واستخداماً، ومن الممكن إضافة مصادر مكملة لهذا القاسم المشترك. وهو ما نجده عند موراسيول[74].

لقد حدث في نهاية الحرب، إجماع حول أهمية حجم العودة للوطن، وضعف العدد المتبقي في المتروبول. ففي عام 1918 نجد أن تفوّق قوام الدخول إلى فرنسا على عدد العائدين قد وصل لما يقارب الـ2851، في حين أنّنا نلحظ في عام 1919 انعكاس الاتجاه، حيث أنّ عدد المغادرين، إلى فرنسا لم يتجاوز 5568 بينما تمّ تسجيل 17497 عائداً، وبالتالي فلقد بلغ الفارق 11929 شخصاً[75]. أما الزيادة الأكثر كثافة فقد تحقّقت ما بين 1921-1929 حسب إحصائيات مصالح النقل البحري.

فقد سجل عام 1920 ما لا يقل عن 21684 مغادراً من الجزائر، مقابل 17538 عائداً، مع فائض 3404 مغادر. أما عام 1921 فقد عرف 17259 مغادراً ؛ وعام 1922، 44666 مغادراً، وعام 1932، 58586 مغادراً. بينما نسجل خلال السنوات ذاتها أعداداً أقلّ من العائدين، مع 17380 عائداً (عام 1921) – 26289 (عام 1922)- 36990 (عام 1923) -57467 (1924). وهكذا فإن حصيلة الزيادة تصاعدت من 18197 في عام 1922 إلى 21596 في عام 1923، مع 13561 في عام 1924.

إلاّ أنّ لويس ميليو (Milliot Louis) يقدّم أرقاما أكبر عن هذه الحركة مع 52320 كمجموع الجزائريين في فرنسا لعام 1921- و70507 في عام 1922- وحيث يقفز الرقم إلى 92103 عام 1923 ليصبح 105664 في عام 1924[77].

و تخصّ هذه الزيادة في غالبيتها القبائليين مع (90 ٪)، وكثافة طاغية في ضاحية باريس. هكذا نجد في عام 1924 بضع مئات آلاف من الجزائريين القاطنين في فرنسا. إلا أن كثافة الهجرة الجماعية هذه، التي كانت تشجّعها

الحاجات إلى اليد العاملة والأعمال الضخمة في البلدان التي خضعت للاحتلال من جهة، وأيضاً إغراءات «المرتبات العالية»، سوف تتعرض لاحقاً للاضطراب. حيث أن تقييدات سنة 1924 بدأت بإعاقتها. كما لا بدّ من الإقرار - حسبما يعلن لويس ميليو (Milliot Louis)، بأنه منذ تطبيق النظام الجديد في أول أكتوبر 1924، فإن حركة المغادرة خضعت للتباطؤ، وبصفة شديدة، تظهرها مراجعة المتوسطات الشهرية المذكورة في اللوحة أدناه.

مغادرة/وصول	مغادرة/وصول	مغادرة/وصول	مغادرة/وصول	مغادرة/وصول
سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
2312-3560	7245-3590	5170-3090	2567-2489	713-1215
6871-5032	7972-5982	7980-5903	4579-3082	1790 -3169
6674-7648	8636-531	6415-384	3811-603	2602-4488
----	----	----	----	1825-858

وهذا التراجع يبدو أكثر وضوحاً منذ أكتوبر 1924، إذا ما **اعتمدنا** على الإحصائيات الشهرية للمغادرة التي تقدّمها إدارة الأمن العام[79]. بحيث نشهد أن الانحسار الكبير للمغادرة من 7648 في سبتمبر إلى 531 في أكتوبر، سوف يمتدّ حتى أفريل 1925، مع استئناف طفيف للأشهر الثلاثة التالية. ومع بقاء رصيد سنة 1925 سالباً، بـ 24753 مغادرةً و36328 عودةً، أي بفارق 11575 شخصاً.

لكن مختلف ردود الأفعال السياسية، خاصة تلك الصادرة عن البورجوازية الجزائرية الفتية، ستضع حدّاً لهذا التراجع على صعيد اتجاه المنحنى خلال عام 1926. بحيث يعاود منحنى المغادرة صعوده بفضل المغادرات غير النظامية، وإيقاف القرارات التي أدّى لها مرسوم 24 مارس 1924. هكذا تسجّل مدينة الجزائر 3973 مغادرة في عام 1926: وتسجّل مدينة وهران 2773 : وفيليب فيل 3556 حسب إحصائيات المرافئ[80]. بحيث نعدّ في الحصيلة 47262 دخولاً لفرنسا، و35102 خروجاً منها : وبالتالي رصيد فائض بمقدار 12160 مغادرةً[81].

ومع مطلع 1927، ونتيجة للترتيبات الجديدة لألبير سارّو (Sarrot Albert) وغاستون دومرق (Doumergue Gaston)، أوت 1926، فإن الميل ينحسر من جديد. حيث على مدى كامل عام 1927 يصبح الرصيد سالباً بـ 14601، مع 36073 عودةً للجزائر و21472 دخولاً إلى فرنسا. وهو ما قد يعود حسب مارسيل لارنود،

ليس فقط لنتائج مرسوم 8 أوت 1924 و4 أوت 1926، بل أيضاً إلى الأزمة التي عرفتها الصناعة الفرنسية. لكن رغم مجموع هذه الاضطرابات، فإن الحجم الإجمالي لهذه الهجرة بقي في تزايد تدريجي.

هذا التدفق الملحوظ يدلّ، ورغم الآراء المتناقضة تجاهه في غالب الأحيان، حتى ما قبل مرحلة التراجع الاقتصادي، على أن الأهالي الجزائريين كانوا محطّ طيب استقبال من قبل مديري المؤسسات الاقتصادية الباحثين عن يد عاملة غير متخصصة[82].

إن محاولة تقدير أول حصيلة لحركة الهجرة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية تبقى محطّ افتراقات. فهذا (لارنود) يتوصّل بحساب فائض الدخول إلى فرنسا، إلى ما مجموعه تقريباً، 90000 عاملاً جزائرياً مقيماً، في نهاية 1927[83]. إلاّ أن أوغستين برنار Bernard Augustin[84]، وباعتماده الحسابات نفسها، يعتقد أن عددهم قد تجاوز هذا الرقم في عام 1924 حسب ما جاء في المدوّنة التي نشرها حول إحصاء شمال إفريقيا لعام 1926.

ولتصحيح الرقم الإجمالي لعدد سكان الجزائر، يرى ضرورة إضافة الرقم الذي يوفره الإحصاء والذي يقارب 100000 من الأهالي الموجودين خارج المستعمرة أثناء إجراء الإحصاء : حيث يتعلق الأمر بـ 35000 عسكرياً متوقفين ضمن الوحدات في فرنسا، وبهؤلاء (من Rhenani، حوض نهر الراين) على مسرح العمليات الخارجية كالمغرب وسوريا. مع ما يقارب من 60000 عاملاً مهاجراً مؤقتاً[85]. هذا التقييم من (أ.برنار) الذي يقيم الفرق بين العمال والمجندين يبدو أنه يؤكد الواقع الذي يسجله (لارنود) والمتعلق بأن مختلف الأبحاث المعنية بظاهرة الهجرة لا تقدم نتائج جدّ متطابقة، وبالتأكيد لا تنسجم مع الحقيقة[86].

وبعد (أ.برنار) من المحتمل أن يكون م.هـ.برونل (M.H. Brunle) هو، من يسجل الاختلاف مع الرقم الأدنى، حيث يتم التوصل وبطريقة الحساب نفسها - إلى ما قد يصل في مجموعه 50000 أو 60000 بدل 36000 في عام 1921[87]. إن هذه المصادر المتنوعة والنتائج المختلفة التي حرصنا على تقديم جزء منها، بهدف التوضيح، ليست مهمة من وجهة نظرنا إلا بمقدار ما تبين ما أسميناه «تموّج الهجرة الجزائرية». وهذا التموّج لا يوجد في الأرقام فقط، بل يترجم الحقيقة التي تميّز : ليس فقط، طريقة مقاربة هذه الكتلة، إنما أيضا صعوبة الإحاطة بها ومراقبتها.

إن التقييم الإجمالي للهجرة الجزائرية يدور بإجماع غالبية المؤلفين حول أرقام 100000-120000 مهاجراً في فرنسا. فمن /لارنود / الذي استند بشكل رئيسي إلى دراسات (أوكتاف دوبون) (Depont Octave)[88] وخاصة إلى نتائج تقصّياته، وحتى لويس ميليو (Milliot Louis)، نجد ذات الأرقام: 120000 لهذا الأخير كما للويس ماسينيون (Massignon Louis) على ضوء بحثه الشخصي الذي قام به في ديسمبر 1929 - جانفي 1930، وحيث تعتمد نتائجه على معلومات (مصلحة شؤون أهالي شمال إفريقيا - 6 شارع لوكونت) التي كان يديرها م.جيرولامي (Gerolami.M)[89].ومهما كانت الخلافات حول الرقم الإجمالي، يبقى هناك الاعتراف - بشكل عام - بالميل إلى تطور الهجرة.

بالتدقيق في عمليات سبر ماسينيون بشأن الـ 120000 مهاجراً ،حيث تم إحصاء أكثر من نصفهم بقليل، بواسطة مكاتب المراقبة، أي (64286 لعموم فرنسا)، فإننا نلحظ أنه لم يؤخذ في الحسبان عرب مسيلة وبوسعادة وبسكرة والأغواط الذين يعدّون بما لا يقلّ عن 8000 إذا لم نقل أكثر. هنا أيضاً تبقى المنطقة الباريسية بعد عشرية من الزمن تحتضن الكثافة الأعلى مع 60000 جزائرياً، ولسوف تستمرّ بجذب آخرين كثيرين أيضاً. في حين أن آثار انحسار الاقتصاد العالمي على تدفق المهاجرين سوف تظهر فيما بعد 1930.

ففي عام 1930، سوف يزيد المهاجرون العائدون (44882) على المغادرين بـ 4632. في حين أن هذه الزيادة ستكون 12103 في عام 1931، حيث تمّ تسجيل 20847 مغادراً مقابل 32950 عائداً.

وعلى صعيد المرافئ، فقد سجّل مرفأ الجزائر 33043 عائداً مقابل 22822 مغادراً في عام 1930. ومرفأ وهران 2258 عائداً مقابل 2525 مغادراً. وستعرف سنوات 1931-1932-1933-1934 تراجعاً في المغادرة من 14310 إلى 10301- ومن 10876 إلى 8633 في مدينة الجزائر، بينما تتموّج أرقام العائدين من 27985 إلى 11577، ثم من 11422 إلى 12706، وإذا ما بقيت عملية العودة غالبة على المغادرة حتى 1934، فإن ميلها مع ذلك اتجه نحو التراجع.

ورغم البطالة، فإن المهاجرين الجزائريين في فرنسا يفضلون البقاء في أماكنهم، على أمل التخلّص من المأزق أو تعويض عمل الآخرين بدل العودة إلى الوطن حيث البؤس أشدّ، تزيد منه آثار الانحسار الاقتصادي العالمي، وحيث أن أزمة سوق العمل هناك أكثر حدّة.

إن التحضيرات الجديدة للحرب العالمية الثانية وصعود (الجبهة الشعبية) والشيوعيين، سيفتح للمهاجرين آفاقاً أوسع. فمنذ عام 1934 كان يتم تحضير حصة معادلة من الرجال. حتى إذا ما اندلعت مواجهة جديدة، يتم خلق مكاتب للعمال (الأهالي من شمال إفريقيا والمستعمرات) داخل المتروبول في زمن الحرب[92].

فإلغاء القوانين السابقة والإجراءات الخاصة بالهجرة الجزائرية، سيسمح بتدفق جديد للجزائريين نحو فرنسا خلال عهد (الجبهة الشعبية). حيث يقفز المغادرون من 27200 خلال عام 1936 إلى 46562 خلال عام 1937، وبما يقارب الضعف. والهجرة «الفعلية المطابقة» ستتخذ النطاق نفسه مع 11222 في عام 1936 و25622 في عام 1937. مع ذلك فإن المخاوف من مواجهة شاملة في مطلع عام 1938 تبدأ بالارتسام، والصدمة الجماعية لأعوام 1914-1918 أثناء الحرب العالمية الأولى تنشط الذاكرة مجدّداً وتلج مرحلة إثارة الهموم.

ولقد كان من بين نتائج قانون 11 جويلية 1938 تطبيق (نظام الإدارة العامة) 24 سبتمبر 1938 بشأن مكاتب اليد العاملة الأهلية (S.M.O.I)[93]. حيث يتوجّب على العمال الجزائريين المغادرة - إذاً - تحت هذا النظام- في حالة الحرب. وهو ما حصل بالفعل.

أما في داخل الجزائر، فإن القلق والخوف من الحرب يدفعان أكثر من عائلة جزائرية إلى منع أبنائها من السفر. وحسب الأرقام غير المعروفة التي يقدّمها لنا موراسيول حول فترة 1939-1942، فإن ميزان العودة للجزائر بالنسبة للمغادرة لم يكن سوى 13000، ويضيف أنه لا يبدو- من خلال دراسة وزن الرقم الإجمالي للمسافرين العائدين من فرنسا- أنّ رقم المهاجرين العائدين كان أكبر. فالمراقبة بسبب الحرب كانت أصلاً أكثر انضباطاً (رخصة العبور)[94].

من الممكن إذاً، تناول تقديرات هذا الأخير وتناول جميع أرقام المغادرين وجميع أرقام العائدين ما بين 1914 و1938، وهو ما سيسمح بالوصول إلى إثبات رقم 130000 تقريباً أو أكثر، كتعداد الجزائريين في فرنسا عشية الحرب[95].

ومع التحرير، فإن هذا العدد سيكون أكثر من 120000. والرصيد الهجراتي سيصبح إيجابياً بشكل جليّ بعد عام 1945[96]، وكعنصر جديد للتسجيل، فإنه سيبقى هكذا حتى الاستقلال[97].

إن أهمية ظاهرة الهجرة وتدفقاتها كانت من الوزن بحيث يمكن تقدير أنّ جزائرياً واحداً من أصل سبعة، قد عمل في المتروبول حتى هذا التاريخ، وأن جزائرياً على أربعة عاش بها.

إن الثقل الاجتماعي للهجرة سيتم تحسّسه ليس فقط على الصُعد الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، بل سيضع هذه الأقلية المنفية في مركز الجدل والرهانات والنشاطات السياسية، سواء كان ذلك داخل فرنسا أم في الجزائر. وبهذا المعنى- فسوف يكون دورها حاسماً في يقظة الشعور الوطني وفي ولادة الوطنية الجزائرية.

الهوامش*

1. Rager.J.J، ج.ج. راجيه، «المسلمون الجزائريون في فرنسا وفي البلدان الإسلامية»، باريس، Les Belles Lettres، 1950 ص 60.

2 . المصدر ذاته.

3 . المصدر ذاته، ص 62.

4 . Larnaude Marcel، مارسيل لارنود «الهجرة المؤقتة للأهالي الجزائريين في المتروبول»، مجلّة الجغرافيا المغربية، 1928، المجلّد السابع، الملزمة السابعة.

5 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 60.

6 . Muracciole، موراسيول، «الهجرة الجزائرية : الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية»، الجزائر، Ferraris 1950، ص 17.

7 . موراسيول، المصدر ذاته، ص 17.

8 . Depont Octave، أوكتاف دوبّون، «جزائر الذكرى المئوية»، بوردو، مطبعة كادوريه Cadoret، 1928، ص 125.

9 . آيت مهدي، «الشغيلة والباعة المتجولون القبائل»، الجزائر، 1899.

10 . م. لارنود، المصدر المذكور سابقاً، ص 1.

11 . المصدر ذاته، ص 2.

12 . Millio Louis، لويس ميليو، « تهجير العمال الجزائريين نحو المتروبول» 1925، B.C.A.F، (النشرة الشيوعية لإفريقيا الفرنسية) ص 24.

13 . أوكتاف دوبون، المصدر المذكور سابقاً، ص 125.

14 . م. لارنود، المصدر المذكور سابقاً، ص 2.

15 . تقرير حول عمل (مصلحة الجزائر في باريس)، ذكره أوكتاف دوبون، ص 125، المصدر ذاته.

16 . تحقيق ذو مسار متعرّج، امتد إنجازه على مدى سنوات عديدة، غير كامل وسيء الإعداد. نتائجه الجزئية تحدّ من قيمته.

17 . أوكتاف دوبون، المصدر المذكور أعلاه، ص 126.

18 . البلدية المختلطة لجرجرة.

19 . أوكتاف دوبون، «البربر في فرنسا»، 1925، B.C.A.F، ص. 448 - 429

20 . المصدر ذاته.

21 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 50.

22 . Ageron R. Ch.، ش.ر. آجورون، «المسلمون الجزائريون وفرنسا»، باريس، P.U.F 1968، المجلّد الثاني، ص 1189 - 1182.

23 . Bernard Augustin، اوغستين برنار، Sافريقيا الشمالية أثناء الحربQ، باريس P.U.F، 1926.

24 . هذا القانون يقلّص نسبة المكافآت ورواتب التقاعد.

25 . أ. برنار، المصدر المذكور سابقاً.

26 . لويس ماسينيون، «خارطة توزّع القبائل (في المنطقة الباريسية)»، R.E.I، 1930ص 169 - 160.

27 . أوغستين برنار، المصدر المذكور.

28 . Rousset Paul، بول روسيه، «الهجرة ونمو رأسمالية الدولة »، بروكسيل، دار Contraductions، 1975، ص 10 - 9.

29 . ش.ر. آجورون، المصدر المذكور أعلاه، ص 1165.

30 . F.A.C.B.، 1919، ص 221 - 220. كرّر هذا الرقم م.س. متلولي في «المصالية : مسيرة سياسية وإيديولوجية، 1939 - 1926»، أطروحة درجة ثالثة، باريس الثامنة، 1974.

31 . ش.ر. آجورون، المصدر المذكور أعلاه، ص 1183-1185.

32. هذه الأغنية ستعرف عودتها أثناء الحرب العالمية الثانية، رمزاً للمعاناة ذاتها، حيث تستبدل القطارات عربات الأحصنة لنقل الجزائريين إلى الجبهة. في هذا التاريخ كانت الرأسمالية والأمبريالية الفرنسية في وضع انتصار في الجزائر.
33. ترجمة شخصية. مقطع من هذه الأغنية تمّت استعارته من مسرحية كاتب ياسين ا محمد، خذ حقيبتك ا.
34. مالك بن نابي «مذكرات شاهد على»، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .S.N.E..D، ص 40.
35. المصدر ذاته.
36. Montagne Robert، روبير مونتانيه، «هجرة المسلمين الجزائريين إلى فرنسا»، (أفريقيا وآسيا)، منشور CHEAM، 1953، الفصل الثاني، رقم 22، انظر ص 5.
37. ش. ر. آجرون، المصدر المذكور سابقاً، ص 1160، يتراوح التقدير بالضبط بين 76000-78000.
38. بول روسيه، المصدر المذكور سابقاً.
39. لويس ماسينيون، المصدر المذكور سابقاً.
40. م. لارنود، المصدر المذكور سابقاً، ص 46.
41. استخدم 3000 فقط في الزراعة، رغم إلحاح الحاكم العام. انظر بهذا الخصوص أطروحة الحقوق لـ M. Chassevant، «عودة اليد العاملة الأجنبية في قطاع الزراعة»، باريس، 1919.
42. أوكتاف دوبون، «جزائر الذكرى المئوية»، ص 128.
43. لويس ميليو، المصدر المذكور سابقاً، ص94 -97.
44. جدول استكمله م. لارنود حتى عام 1927 في (مجلة الجغرافية المغربية) لعام 1928. إلاّ أنّه أكثر شمولية في دراسة موراسيول، وحتى عشية الحرب العالمية الثانية. المصدر ذاته، ص 31.
45. لويس ميليو، المصدر المذكور سابقاً.
46. انظر ل. موراسيول «الهجرة الجزائرية : الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية»، الجزائر، Ferraris 1950، ص 18.
47. هذا الطلب، يجد تفسيره في نمو «تهريب السود وأصحاب الوثائق المزوّرة» الذي أصبح راسخاً.
48. انظر أوكتاف دوبّون، المصدر المذكور سابقاً، ص. 129
49. لويس ميليو، 1925، .B.C.A.F، (النشرة الشيوعية لافريقيا الفرنسية) ص 95.
50. أوكتاف دوبّون، المصدر المذكور سابقاً، ص 129.
51. م. لارنود، المصدر المذكور سابقاً، ص 46.
52. لويس ميليو، المصدر المذكور سابقاً، .B.C.A.F، 1925، المقال المذكور.
53. لويس ميليو، المصدر المذكور ذاته.
54. المصدر ذاته.
55. لويس ميليو، المقال المذكور.
56. لقد تمّ توقيع هذا النداء من قبل : زرّوق محي الدين، المندوب المالي، ومحضر مجلس المحافظة شيكيكان Chekiken، قايد حمود، الدكتور تمزالي، حاج عمار، مرابط بن يحيا، بن سمان، صاتور، حاكاكي، أعضاء مجلس البلدية.
57. لويس ميليو، المصدر المذكور سابقاً.
58. عمليات النقل البحري السرّية سوف تؤدّي إلى جذب المغاربة إلى مرفأ الجزائر، حيث أنّ الإجراءات المطبّقة في المغرب كانت أكثر صرامة.
59. سيقنّن هذا الإلغاء بقرار من المحكمة الإدارية العليا في، 1926 - 06 - 18
60. م. لارنود. انظر الملحق. الاستعلامات الاستعمارية، ص 410.
61. تقرير إلى رئيس الجمهورية ونصّ المرسوم 1926 - 08 - 04 في B.C.A.F.، ص. 410
62. المصدر ذاته، ص. 409
63. م. لارنود. إهجرة العمال الأهالي في فرنسا، في المصدر أعلاه. الصفحة ذاتها.
64. موراسيول، المصدر المذكور سابقاً، ص 20.

65 . انظر Mercier .G، ج. مرسيه، ا أزمة اليد العاملة في الجزائر ا في مجلة (أفريقيا) 1929. ص 97-129

66 . موراسيول، المصدر المذكور سابقاً، ص 20.

67 . وفق مراسيم الثامن من اكتوبر 1927 .

68 . موراسيول، المصدر المذكور سابقاً.

69 . م. لارنود، (المجلّة الجغرافية المغربية)، 1928، ص 45 .

70 . بول روسيه، المصدر المذكور سابقاً، ص. 10

71 . المصدر أعلاه.

72 . Berthold Pierre، بيير بيرتولد، « مسألة اليد العاملة الشمال أفريقية في فرنسا»، أطروحة حقوق، باريس. 1945

73 . الحكومة العامة في الجزائر.

74 . موراسيول، المصدر المذكور سابقاً، انظر الصفحات : ص 30-31، 37 و52.

75 . جدول المغادرة والعودة للعمال الجزائريين، 1914 - 1949 موراسيول، المصدر ذاته، ص 31.

76 . لويس ميليو، المصدر المذكور سابقاً، ص. 94 - 97.

77 . المصدر ذاته، B.C.A.F.، 1925

78 . جدول المتوسط الشهري للمغادرة والوصول الذي قدّمه لويس ميليو، المصدر المذكور، ص 97.

79 . من الممكن العثور على هذه الإحصائيات في دراسة حول ا أزمة اليد العاملة الجزائرية ا، ج. مرسيه، في (لمجلّة الأفريقية)، 1929 ص 97-129 ، لأعوام 1924- 1925. وفي الحوليات الإحصائية الجزائرية للحكومة العامة الجزائرية لأعوام 1938 - 1926 . وأخيراً في موراسيول (المصدر المذكورسابقاً) الذي يقدم أرقاماً غير منشورة لأعوام 1939-1942.

80 . المصدر ذاته.

81 . موراسيول ،المصدر ذاته، جدول II، ص، 36-37

82 . م. لارنود، هجرة العمال الأهالي إلى فرنسا، المصدر المذكور، ص، 409

83 . م.لارنود، (مجلة الجغرافيا المغربية) 1928، المجلد السابع، الملزمة السابعة، ص 47.

84 . ا. برنار، إحصاء 1926 في N.F.A.، (حوليّات الجغرافيا)، 1927، ص 142- 136 . انظر صفحة 136 .

85 . ارقام يقدّمها أ. برنار. إجمالي السكان : 865 064 6. منهم 426 192 5 من الأهالي، و439 872 من الأوروبيين، وهم يشملون / 124 690 فرنسيا و315 182 أجنبياً / . هذا الرقم الإجمالي هو أعلى من رقم إحصائيات 1921، مع زيادة 775 258 شخصاً.

86 . م. لارنود، المقال المذكور سابقاً في (مجلة الجغرافيا المغربية)، 1928 .

87 . نشرية وزارة العمل، أفريل / جوان 1926 ، ص 248، معلومات مقدمة من قبل H. Brunle، ذكرها أ. برنار في (الحوليات الجغرافية) 1927 ،.

88 . أوكتاف دوبّون، «البربر في فرنسا»، مصدر مذكور سابقاً، ص. 429 - 448

89 . لويس ماسينيون، المصدر المذكور سابقاً، 1930، ص160 - 169.

90 . وفق لويس ماسينيون، يكون الإحصاء بواسطة البطاقات للفترة ذاتها قد شمل 000 32 شخصاً . منهم 14000 بطاقة عمل خضراء، حسب مصالح الأمن للسيد جيرولامي Gerolami.

91 . إحصائيات المرافئ (1926-1938)، الجدول الثامن، ص 52.

92. بناء على التعليمة العامة لـ 1924 - 07 - 24

93 . موراسيول، مصدر مذكور سابقاً، ص 76.

94 . موراسيول، ارقام غير منشورة، المصدر ذاته ص 45.

95 . المصدر ذاته.

96 . بول روسيه، المصدر المذكور سابقاً، انظر ص. 11 - 10

97 . مع استثناء عام 1958.

الفصل الثاني

التركيبة الاجتماعية والمهنية للهجرة الجزائرية

I - البروليتاريا والعمال المهاجرون: أصول وتجمعات

1 - بؤر الهجرة :

إن الخصوصية التي تميز بها دخول الرأسمالية إلى الجزائر، من حيث تشكيل ما يشبه الجزر، والاستئثار بالأراضي الأكثر خصوبة، من جهة، أدّت إلى جرّ مناطق بكاملها لاقتصاد غاية في التقلب والهشاشة، من جهة أخرى. فهؤلاء المحشورون في الأراضي الأقل خصوبة، يضغطهم الجوع وتكاثر الأفواه المتطلعة للقمة العيش، وتلك القطاعات الفقيرة، أو تلك الأراضي المتكسرة التي لا تجذب المستوطنين، كل هذا سيشكل مناطق وبؤر الهجرة إلى فرنسا.

إن بطء مسار ذوبان نموذج الإنتاج ما قبل الرأسمالي، كما أشار إليه عديد المؤلفين[1] يفسر كيف أن توسع المراكز الأولية للهجرة لن يتم إلا بشكل تدريجي يلامس المناطق المجاورة. ويمكن القول إنه منذ البداية وحتى عام 1930، فإن منطقة القبائل الكبرى وبعض مناطق القبائل الصغرى وندروما وجوارها كانت المناطق الأكثر إعناء بالهجرة. لكن شيئاً فشيئاً، فإن الجماعات المحيطة بهذه المناطق التي شكلت النويات الأولى لـ"عمال المستعمرات" وجدت نفسها منخرطة في هذا التيار.

وأسباب هذه الظاهرة ليست – حصراً – من طبيعة اقتصادية. فإذا كان هدم القواعد الاقتصادية وتحطيم وسائل العيش وانتزاع الأراضي، يمثل سببها الجوهري بالتأكيد، إلا أن عوامل أخرى-كالتزايد السكاني مثلاً – لا يجوز إهمالها. فهذا موراسيول Muracciole يشير لذلك بقوله " الهجرة حاجة مطلقة بالتأكيد لهذه البلديات، وتعبيرات الضغط الديموغرافي تأخذ هنا كامل معناها. فمناطق الهجرة القصوى تتطابق بالطبع مع هذه المناطق ذات الكثافة السكانية القصوى".

وكمثال للتوضيح، يمكن التركيز على حجوم الكثافة البشرية للبلديات التي كانت ترسل أكبرعدد من المهاجرين. حيث نجد أن القبائل الكبرى تقدم الأرقام الأكثر

غرابة. فالبلدية المختلطة فور ناسيونال Fort National تتمتع بكثافة 245 ساكن في الكيلومتر مربع بينما تقدر هذه الكثافة في ميشلي بأكثر من 300. في الحالة الأولى يقول موراسيول مستغربا[2].. نجد كثافات مذهلة، حيث أن هؤلاء المهاجرين من (آيت وعلي) يقدرون بـ479 وأولئك من (أيت بوعلي) 476، و493 من (الساحل). أما الجماعات المتفرقة من هذه البلدية توفر رقم 399 مهاجراً[3].

وإذا ما رجعنا إلى الكثافات القائمة في القبائل الصغرى، نجد أن بعض (الدوارات) في الصومام يضمّ ما لا يقل عن 200-210 ساكناً في الكلم². مع ذلك يجدر التمييز بين منطقة ناطقة بالبربرية وبين أخرى ناطقة بالعربية.

ففي الحالات الأولى، تتراوح كثافة الهجرة بين 85-130 في حين أنها في الثانية تتأرجح بين 45-70. هكذا وبشكل عام أيضاً، فإن نسبة الهجرة تتبدل قياساً بالكثافة السكانية"[4]. وأخيراً، فيما يخص المنطقة الثالثة من مناطق الهجرة، دائرة تلمسان: فإن الكثافة السكانية المتوسطة هي 43 ساكناً في الكلم²، مع متوسط 32 ساكناً في الكيلومتر المربّع في البلدية المختلطة مارينا Marina و75 قاطناً في الكلم² من بلدية ندروما.

إلا أن "عامل الضغط السكاني، لا يوجد في عمق المسألة، ولا يلعب دوراً في رحيل المهاجرين إلا في الحدود التي تجعل منه الحالة الاقتصادية ونقص الموارد الكافية، أمراً لا مفر منه بالنسبة لقسم من السكان[6]. هكذا تكون هذه المناطق الثلاثة إذاً معنية بحركة الهجرة. وبالاستناد إلى أول وثيقة تسمح منذ عام 1923 بتتبع التيارات الكبرى للهجرة وتحديد المنطلق والنهاية[7]، يمكن ملاحظة أن بؤر الهجرات الكبيرة تبقى مع ذلك جدّ محدودة. وهي بالأساس، المناطق المحيطة بالصومام، القبائل الكبرى والجزء الشرقي من القبائل الصغرى حيث يشكّل النطق بالبربرية وضعاً غالباً تقريباً. من هنا تأتت الكتلة الرئيسية لأولى موجات المهاجرين". فمنطقة فورناسيونال أرسلت إلى فرنسا في عام 1923 أكثر من 8 ٪ من إجمالي سكانها. وميشلي 7٪ وكل من ذراع الميزان وميزرانا وبني منصور وأقبو والفرغور 5٪. وخارج هذه المجموعة والبلديات المجاورة، نجد / لالاّ مارينا / الوحيدة التي احتفظت بحصة تقارب 3٪ "[8].

وعلى إثر الدراسة التي أجريت في عام 1926 في البلديات الجزائرية، والتي نشرت نتائجها في دراسة ج مرسيه Mercier[9]، فإن ولاية الجزائر سجلت 18241 مهاجراً، ووهران 2179، وولاية قسنطينة تأتي في المقدمة بـ 40370 عاملاً في الخارج.

وفي ولاية الجزائر ذاتها، نجد أن دائرة تيزي وزو التابعة للقبائل الكبرى تغطي الجزء الهام مع 16854 شخصاً. وفي هذه الدائرة تساهم البلديات المختلطة بـ3456 شخصاً من فورناسيونال، و2332 من بلدية جرجرة، و2272 من ذراع الميزان، و2161 من أعالي السباعو، وأخيرا 1133 من ميزرانا. بالوقت نفسه فإن تيزي أوزو ذاتها قدمت 1700 شخصاً وفورناسيونال 1000.

على صعيد المقارنة، نجد القبائل الصغرى تأتي في المقدمة. حيث نسجل 9101 مهاجراً من الصومام، 5887 من أقبو، 5600 من غرغور، 4419 من بيبان، 1946 من تاكيتونت، 1826 من معاضيد، 1597 من واد مرسي، 1539 من العلمة، 1040 من بجاية : هذا إذا ما اعتمدنا الأرقام القصوى. وتليها من بعيد ولاية وهران حيث أن مارينا تسهم بالكاد بـ 662 مهاجراً وندروما 662، وعمي موسى 283 ورونو (مازونة) 226 ووهران 40 وأخيراً تلمسان 15.

وسوف تستمر وتتعاظم هذه الميول العامة طيلة العشرية القادمة. فعشية الحرب العالمية الثانية نجد أن هذه الحركة ستكسب في العمق وفي السعة. حيث يسجل موراسيول أيضاً أن أرقام 1926 وسبر 1937-1938 وحتى عام 1946-1947 توفر نتائج شبيهة بها، مع هيمنة القبائل الصغرى، متبوعة بالقبائل الكبرى. أماالمناطق الأخرى فتليها من بعيد. وحسب تقرير لاروك وأوليف et Ollive Laroque، فإن القبائل الصغرى تقدم الحصة الأكثر ارتفاعاً، حيث أن دائرة بجاية بمفردها تعدّ أكثر من 30000 من الأهالي بفرنسا من أصل 500000 قاطناً فيها وهو ما يساوي 6٪ من مجموع سكانها.. والبلدية المختلطة للصومام تشمل لوحدها على 20000 مهاجراً من أصل 125000 ساكنا، أي ما يعادل سدس السكان. أما البلدية المختلطة لغرغور[10] تعدّ 60000 مهاجراً، في حين أن البلديات المختلطة لواد مرسي وأقبو لم تقدم كلّ منها سوى 2000، وبلديات جيجل والطاهير قدمت رقما جدّ ضعيف[11].

المصدر نفسه يشير إلى أن ملاك المهاجرين مرتفع بما فيه الكفاية في القبائل الكبرى. فهناك أكثر من 21000 مهاجراً للبلديات الست المختلطة، أزفون- جرجرة- ذراع الميزان- فورناسيونال، أعالي سباعو، الميزرانا، والتي تعدّ 35000 قاطنا تقريباً[12]. وفي عام 1938، قدمت منطقة وهران 15-20٪ من إجمالي الهجرة.

والسيدان لاروك وأوليف يقدمان الأرقام التالية بالنسبة للسنة ذاتها : فهناك، من البلدية المختلطة لمازونة 1000 مهاجراً، ومن ندرومة 8000 مهاجراً، ومن مارينا 1200 مهاجراً، وبمجموع 14000[13].

إن حركة جرّ المناطق الأخرى ستتسع وسوف تصل إلى الهضاب العليا القسنطينية، وتلحق ببعض مناطق الواحات[14]. غير أن المناطق التي تبقى خارج إطار هذه الحركة هي المحيط الشرقي لولاية قسنطينة، وقسم كبير من ولاية وهران- باستثناء هضاب ترارس، وغرب ولاية الجزائر[15].

لكن هناك بعض الأفواج أيضاً التي رحلت من جنوب الهضاب العليا وضفاف الشلف. وسوف يجذب تعزيز هذا الميل العام لتطور وتقدم حركة الهجرة"..ويشكل عنيف تقريباً ،(شوايا) الأوراس كي يرسلوا ما بين 1936-1946، 1200 من أبنائهم كعمال فرادى و200 في مجموعة[16].

ولم تبق المراكز المدنية بمنأى، إنها اللحظة الحرجة في سياق الاتساع: " مع ذلك، يتوجّب تسجيل تلك الحركة، دون القدرة على تحديدها أو ترقيمها مع الأسف، والتي جعلت البروليتاريا المدنية ترحل كي تجرب حظها في الميتروبول. هذه المغادرات كانت عديدة في مدينة الجزائر خاصة، دون القدرة أيضاً على معرفة فيما إذا كان هؤلاء المعنيون من أصل مدينة الجزائر أو من القبائليين المقيمين فيها، بعد إقامات في فرنسا، أو القادمين إليها من الريف بكل بساطة [17].

في كل الحالات، تذكر الإحصائيات اشتراك جماعات من المدن الصغيرة والمتوسطة ومن المراكز الحضرية، لتدلّ على أن هذه المراكز سوف تصبح معينة أكثر فأكثر بتعميم ظاهرة الهجرة.

ورغم الأهمية التي تحتلها نسبة "العرب" التي أصبحت من الآن فصاعداً في حدود الثلث، فإن "البربر" (من القبائل الصغرى والكبرى) يبقون الأغلبية الساحقة و" مراكز الهجرة تبقى مع ذلك تقليدياً هي ذاتها: القبائل قبل كل شيء[18]. هذه الخاصية التي ستستمر حتى ما بعد وقف إطلاق النار، ما كان لها أن تتعمق دون أن يكون هناك دافع إضافي لما سبق وذكرناه في البداية، أي العوامل الاقتصادية والضغط السكاني. فالدافع هو من طبيعة اقتصادية إذاً، غير اقتصادية أيضاً. بحيث أن الحديث عن إغراء الرواتب المرتفعة وأسطورة المتروبول، دفع العديد من المؤلفين لوصفها بالإغراءات النفسية. هذان العاملان يعملان كمنشطين عقائديين عاليين" ويستطيعان تفسير جزء من واقع أن المرشحين للهجرة سيستمرون بالتدفق رغم الأزمات الاقتصادية والبطالة في بعض الفترات في المتروبول. كما لو أن

أسطورة المتروبول ترسخت هكذا في المخيال الاجتماعي للجماهير الجزائرية. أليس هناك قول منتشر في إحدى هذه المناطق ينص، من باب العرفان:

كل اللي يهم انك تعيش

هيا دير لجناحك الريش

وروح لفرنسا وما توليش[19]

(التعبير الشعري للمترجم)

موراسيول يشير إلى أن هوس الرحيل، في بعض الفترات، يجد تفسيره " بإغراء الدخل من جهة ،ولكن أيضاً لسبب أهم وهو شهرة فرنسا، بلاد التزوير السهل والمتعدد الأشكال سواء في مجال الأوراق النقدية المزيفة أو مجال البطاقات أو المنتجات الأمريكية والسجائر. وعلى الأقل إذا كان لا بد من العمل، فالمرتبات مرتفعة "[20]. ولقد اندفع كل هذا إلى حدّ تجاوز مجرد الإغراء السيكولوجي، أو دخول الهجرة في عالم الأسطورة. إلا أن أسطورة "الجنة[21] الموعودة هذه، كانت تمتزج مع الحقيقة الموضوعية بواقع إيجابيات أفضل.

لويس ماسينيون Massignon Louis يؤكّد أن تعلّم نشاط بأجر جيد في فرنسا، مع حدّ أدنى ما بين 35-40 فرنكاً يومياً مقابل 2-12 في الجزائر نحو 1929، وبعيداً عن البطالة الطويلة التي يخضع لها هنا العامل الزراعي الذي يضطر خلال 12/8 شهراً للتفتيش عن استخدام ما في المناجم أو في المرافئ[22]، لا يترك أدنى مكان للتردد. إلا أن هذه المقارنة بين ظروف المتروبول وظروف الجزائر تبقى مغشوشة بعض الشيء. فبالنسبة لموراسيول، لقد كان ارتفاع الرواتب حقيقياً حتى فترة (قدوم الجبهة الشعبية)، مثلما يدوّنه هو ذاته: " قبل الحصول على مساواة الرواتب مع العمال الآخرين، وعلى حماية الاتفاقيات الجماعية في فترة 1936-1937، فإن ذلك كان حقيقة ولم يتبدل بعد أبداً. لكنهم (أي العمال المهاجرين)كانوا يحصلون نادراً على ما هو أعلى من قاعدة الحدّ الأدنى، حيث كان 10٪ منهم فقط يتوصلون لتجاوزه.."[23].

هذه الملاحظة تجعل من أسطورة الرواتب أمراً نسبياً إلى حدّ بعيد، لكن هذه الأسطورة بقيت صلبة وعنيدة، إلى حدّ أن عديد العائلات بقيت تؤمن أن الرحيل إلى فرنسا يشكل مصدر غنى. فكان لها تعبيرها الفتّان : " ذهب ليعمل في البطالة في باريس[24] بما يترجم جيداً جاذبية فرنسا التي تدفع أكثر من واحد إلى الرحيل،

خاصة نحو التجمعات الجغرافية المحددة للصناعات، حيث تكون الحاجة لليد العاملة أشدّ ما تعبّر عن نفسها.

2- التوزع حسب المناطق والصناعات

سوف تتوزع الجماعات الجزائرية المهاجرة على الأرض الفرنسية بطريقة جدّ مختلفة. وسوف يخضع هذا التوزّع لعاملين: الأول والأهم بدون أدنى شك، هو طلب المراكز الصناعية الرئيسية في المناجم لليد العاملة الأجنبية. والثاني مرتبط باستخدام القنوات والفروع العائلية أو القروية، التي تكون الصدفة قد قادتها للحطّ والتفريخ (هنا) وليس في مكان آخر.

هكذا سيكون تموضع التجمعات الجزائرية المهاجرة الرئيسية في أهم الأقطاب الصناعية المتروبولية حيث يتوزع معظم المهاجرين في 4-5 مناطق. وحيث أن أهمية دراستها إنما تكمن في تقدير الانزراع الجهوي والاجتماعي لنجم الشمال الإفريقي- من خلال الدراسة المقارنة. فقليل من المؤلفين من قدّم دراسات جهوية منهجية أو معمقة حول هذه التجمعات. مع ذلك، ومن خلال التحليلات الإجمالية للجالية الجزائرية المهاجرة، فإن إجماعاً عاماً يقوم حول الموقع الهام الذي تحظى به المنطقة الباريسية. أما الخلافات والإفتراقات حول التقديرات إنما تخص المناطق الأخرى، كحالة الشرق والشمال و بوش دي رون (Bouche du Rhone) والوسط.

الهيمنة الباريسية

إذا تفحصنا قبل كل شيء المنطقة الباريسية التي تضم التجمع الأضخم، يمكننا القول بأنها كانت وستبقى قطب الجذب الأمضى للهجرة الجزائرية، التي قدّرها لويس ميليو (Milliot Louis)[25] ببضعة مئات قبل الحرب العالمية الأولى 1914-1919، والتي ستعرف ازدياداً سريعاً. بداية، مع مجيء العمال المساعدين" المدعوين لتغطية غياب المحاربين، ثم للإسهام في مرحلة ما بعد الحرب. " هكذا سيعود قدماء المحاربين والعمال المساعدون لملء الفراغات الحاصلة في الجماعات الذكورية، تجذبهم الرواتب العالية المخصصة لإعادة الإعمار في المناطق التي خضعت للغزو، وتغريهم أيضاً آفاق حياة أرحب، متخلصة من ألف عقبة...[26].

فخارج ضمور الهجرة لسنوات 1918-1921، حيث ساهمت الرجوعات الهامة في استقرار العدد في المنطقة الباريسية، فإنّ قوامها سيعرف- انطلاقاً من عام 1921- زيادة دون توقف. و" ستمتص باريس في عام 1923 ربع إجمالي مجموع

المهاجرين. وفيما لو امتد البحث[27] ليشمل بلديات أسفل ولاية/ السين Seine/، فإننا ستجد دون شك نصف المهاجرين الجزائريين متواجدين في التجمع الباريسي[28]. يبقى من الصعب إعطاء أرقام دقيقة، طالما أنّ الأمر يتعلق – في معظم الأحيان- بتقديرات أو بنتائج إحصائيات غير كاملة.

هكذا يحصي جورج موكو Mauco George، في عمله حول الأجانب في فرنسا، من جزائريين، وبشكل عام من الشمال إفريقيين، دون كبير تمييز بين المجموعات "الإفريقية". فما بين 1921-1926، وحسب المؤلف[29]، وصل معامل تزايد الأفريقيين إلى 340٪، بينما كان 91٪ بالنسبة للآسيويين، حيث يصنّف في المقدمة: الفيتناميون الذين سيتميزون بدور و نشاط سياسي ملحوظ كما هو الحال مع الجزائريين في فرنسا.

وبالنسبة إلى /ج.موكو/ ذاته، كان عدد الأفارقة في 1926، في التجمع الباريسي في حدود 27200، والآسيويين 13600، والإيطاليين- وهم الأكثر عدداً ،ومن بعيد – 101800[30]. ففي باريس ذاتها وفي العام ذاته، فإن الأفارقة كانوا يعدّون 10790 من بين 181000/ مجموع الجماعات الأجنبية العاملة /. لكن إذا وضعنا الانطباع الذي تركه هذه الأرقام جانباً، فإن /موكو / يعترف أن الأفارقة والإيطاليين والإسبان والبلجيكيين هم من يقدم القسط الأوفر من العمال. كلّ جهة قياساً بتعدادها[31].

إن تقدير ج.موكو يبدو أنه قلّل بشكل جليّ أهمية الجالية الجزائرية، طالما أنه لم يجب في الأساس على السؤال : فيما إذا كان الجزائريون"أجانب" أم لا. فبتردد أقل، وفي محاضرة قدمها في السوربون في ديسمبر 1931، فإن لويس ميليو، الذي يعتبر أن الهجرة الجزائرية أصبحت مألوفة، يقدّر أن هذه الهجرة تصل إلى 30-40 ألفاً في التجمع الباريسي ذات 3-4 ملايين قاطناً[32].

أهمية وغلبة المنطقة الباريسية في هذا الموضوع معترف بها من الجميع، حيث يكفي ذكر مارسيل لارنود Larnaude .M[33] بالنسبة لهذه الفترة، وكل من راجيه Rager[34] وموراسيول Muracciole[35] ودومونديون Demondion[36] وسيتروين Citroen[37]، فيما يخص المراحل اللاحقة. فغالبيتهم تعزّز تقديرات محافظة الشرطة، حيث في عام 1937 عدّت ولاية/ السين/ لوحدها بالاعتماد على أرقام مكاتب شارع لوكونت Lecomte، قرابة 27000 جزائرياً و5000 مغربياً، متواجدين بشكل رئيسي في الدائرة الخامسة والعاشرة والعشرين وبولونيه وكليشي وسان دوني وأوبرفيليه، إلا أن عددهم سيقفز إلى 40000[38] بسبب من تزايد حاجة

المعامل التي تدور لحساب وزارة الدفاع. وبعد بضع سنوات ستحمل تقديرات مكاتب الشرطة نفسها العدد إلى 110000 مهاجراً، مع 50000 منهم خارج المراقبة حسب هـ.أ .سيتروين Citroen.

فالمنطقة الباريسية إذاً، وبفضل نمو الصناعات التعدينية والكيميائية والكهروكيميائية خاصة، وكذلك بفضل الحاجات الهائلة لصناعة البناء وتسوية التربة، ستجمع أكثر من ثلث الجالية الجزائرية في فرنسا فيما يخص الموجات الأولى، ثم تصل تدريجيا إلى 40٪ وبعدها إلى 50 ٪ من الإجمالي الجزائري.

هكذا فإن أهمية الفروع الباريسية لنجم الشمال الإفريقي ومركزة سلطة قيادته في العاصمة باريس لا تعودان أبدا للصدفة، حيث سوف يكون من الصعب عزو الأهمية الهيكلية لمنطقة باريس ودورها إلى مجرد النشاط والفعالية السياسية، أو إلى مبالغة في التقدير كما يعتقد البعض خطأً. فالدور الأول الذي لعبه قطب الجذب الباريسي في توزيع الهجرة الجزائرية إنما يعود أساساً إلى الأهمية التي لا مثيل لها، لانطلاقة الصناعات الجديدة لما بعد الحرب.

توزع المهاجرين حسب طبيعة النشاط في التجمع الباريسي

الصناعات التعدينية

لقد كان الجزء الأكبر من الجزائريين في المنطقة الباريسية، يعمل في صناعة التعدين (سيارات- محطات تخزين الطاقة- المصاهر)، في حين كان الفرنسيون يتجمّعون بكثرة في التعدين التحويلي وفي الإنتاج نصف المصنّع والجاهز. حيث أن الأعمال الصعبة لإنتاج المعادن كانت مهجورة لهؤلاء الأجانب، الذين نجدهم إذاً في مجالات التعدين الثقيل خاصّة، مثل الأفران العالية-والفولاذيات - والمصاهر- ومسابك الحديد- والمخارط والمصفحات..إلى آخره. وهي تتطلب جهداً عضلياً معتبراً ناهيك عن عناء حرارة الأفران والمعدن المصهور.

إن الطلب على اليد العاملة هذه، يجد تبريره إذاً، في واقع أن الأعمال الصعبة والوسخة، التي تستلزم الكثير من الجهد وغالباً ما تعرّض للأخطار، إنما أصبحت محتقرة ومهجورة من قبل الفرنسيين.

كما أن انطلاقة هذه المؤسسات الضخمة في الصناعة التعدينية أدّت، منذ سنة 1927، إلى استخدام 185300 أجنبياً من أصل 1530000 عاملاً. وهو ما يعادل 12٪. و"الأفارقة" وبعدد 25000 - حسب ج.موكو - كانوا يحتلون المرتبة الثالثة بشكل عام، بعد البلجيكيين بـ34700 والإيطاليين 47200 عاملاً[40].

في عام 1929، وفي 500 مؤسسة للصناعة التعدينية الثقيلة، كان الأجانب يعدّون ثلث هؤلاء الـ185000 عاملاً، مع 31٪ ورقم 57000[41]. حيث أن المنطقة الباريسية، من بين مختلف مراكز التعدين الموزعة في فرنسا، كانت تمثل 13٪ من مجموع الأجانب المستخدمين في الصناعة التعدينية الثقيلة وحدها. وفي عام 1927 كانت منطقة باريس تنافس منطقة " الشرق الفرنسي"، حيث أن الأجانب ومن مجموع عمال التعدين في (السين- والسين والواز- والسين والمارن) كانوا 58900 عاملاً، وهو ما يوازي ثلث الإجمالي، نصفهم تقريباً / 22000 / كان من الإيطاليين أو الشمال إفريقيين.

وجورج موكو يحصي - عاماً من قبل - 2790 إفريقياً في باريس في صناعة التعدين، بينما في ضواحي باريس ومن أصل 6234 عاملاً يأتي الجزائريون والمغربيون في رأس القائمة[42]. يتوجب هنا، ملاحظة أن مصانع السيارات الكبرى، خاصة في بولونيه- إيسي لومولينو- كوربفوا- آنيير- سان وان..وغيرها، قامت حولها مستوطنات حقيقية من العمال. وواحدة منها كانت تعدّ في عام 1930، 7550 عاملاً، أي 24٪ من إجمالي ملاكها، منهم 3250 إفريقياً[43]، حيث يكونون هنا أيضاً في المقدمة، عددياً.

من الصعب إيجاد إحصائيات دقيقة لهذه التجمعات الجزائرية التي يصفها الكثيرون بالرحّل. عدد من المؤلفين يسجلون أهميتها أو أنهم يعتبرونها أحياناً غالبة في بعض المؤسسات التي تستخدم الأجانب، دون إمكانية الإحاطة الدقيقة بذلك. وهذه الصعوبة إنما تجد تفسيرها أيضاً - وفي كل الأحوال- عبر الوضعية السياسية.

هناك مع ذلك بعض التقديرات النادرة، وهي أقل تموّجاً من أرقام موكو، خاصة فيما يعني الهجرة الجزائرية خلال الثلاثينيات. فبين المؤسسات الخمس لمحافظة (السين) التي شغّلت قبل الحرب، العدد الأكبر من الشمال إفريقيين، وحيث كان الجزائريون- وبوضوح- الأكثر عدداً، نجد رونو Renault و سيتروين Citroen اللذين كانا أن استخدما على التوالي 1600 و1400 جزائرياً[44] وغنوم رون Gnome Rhone 250 عاملا.

لويس ماسينيون في البحث الذي حققه نهاية 1929 بداية 1930، والذي رجع فيه بكل سعة إلى أجهزة أمن السيد جيرولامي Gerolami شارع لوكونت، سيشير إلى أن (سيتروين)، من صناعة السيارات للمنطقة الباريسية، كانت تستخدم العدد الأكبر منهم /7000/، يتوزّعون بين لوفالوا Levallois، كليشي Clichy - سان وان

Saint Ouen – وجافل Javel. ويأتي في الدرجة الثانية معمل رونو- بيّانكور مع 2760 قبائلياً قادماً خاصة من ذراع الميزان. و بالنسبة / للويس ميليو /، فإن النتائج التي يقدمها هي أقل بقليل، لسنوات 1931-1932، ربما بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وبدايات عودة ترحيل الجزائريين. فأثناء حديثه عن تشكل تجمعات كبيرة من العمال القبائليين داخل التجمع الباريسي، يشير إلى أننا " سنجدهم خاصة في بيّانكور Billancourt في معامل رونو (1500-2000)، ومعامل سيتروين في كليشي Clichy و لوفالوا Levallois (1000-1500) ورصيف جافل Javel (790)[46].

وإذا كان من الصعب العثور في كل مرة على مؤشرات رقمية، فإن حضورهم وأهميتهم مسجلة في العديد من الوحدات الأخرى. حيث أنّ التوظيف في أماكن العمل هذه تتصف بشكل جلي جداً بصفة التجمع العائلي أو القرية أو العشيرة. وحيث تكفي مراجعة البطاقات الاثنية لتوظيف اليد العاملة في المؤسسات الصناعية لتبيان هذا الطابع الجماعي[47]. هكذا تنمو الروابط الوثيقة بين قرية ما ومؤسسة معينة، تستقبل بترحاب بعض الأفواج من الانتماء نفسه. حيث سيكون لدوارات بكاملها احتكار- أو ما يشبه- لوظائف معنية في بعض المؤسسات، وفي بعض المناطق أو الأحياء.

ففي باريس مثلاً، وإذا ما أخذناها كأوضح تمثيل، فإننا نجد أنّ هناك / من أصل 60٪ من المهاجرين القادمين من ولاية قسنطينة / 25٪ من الغرغور و20٪ من الصومام، و15٪ من أقبو، في حين أنه من أصل الـ40٪ القادمين من ولاية الجزائر هناك 6٪ من ميشلي[48].

إن روابط التضامن(العرقي) أو القروي والعائلي سوف تحدّد إقامة إقطاعات حقيقية عرقية- قروية، سواء كان ذلك في أماكن العمل أو الفضاءات الأخرى (سكن-أحياء..إلخ)

فحسب راجيه Rager – مثلاً – فإن قبائليي أقبو كانوا- يهيمنون في مونتروي Montreuil، وأبناء فور ناسيونال في بيانكور Billancourt وبوتو Puteau[49]. وأمام أدنى طلب ليد عاملة أو أبسط مكان شاغر أو متوفر سيتم تفضيل منحه لعضو من العائلة أو المجموعة أو الدوار.

وفي صناعة السيارات في نانتير Nanterre، نجد أن مؤسسات Denetzdel كانت تغرف من بين قبائليي ذراع الميزان، في حين أن وحدة سالوزون Saluson

بيانكور Billancourt كانت تشغّل أبناء القبائل الصغرى من خرّاطة وواد المرسى، كذلك بعض شاويي الميليا الذين يقطنون أسفل مودون Meudon[50].

وفي الوقت الذي يستبعدون فيه من قبل الشلوح المغاربة في العديد من الورشات مثل دينان Dinin وشونار وولكر /walker، Chenard /[51]، فإننا نجدهم عديدين في أكثر الورشات الأخرى.

أمّا في صناعة ميكانيك السيارات، فإنّنا نجد أبناء آيت عيسى، مستخدمين عند دولاج Delage في كوربوفوا Courbevoie، وقبائليي فورناسيونال وميشلي عند هيتشينسون Hutchinson، وأولاد بني محمود وبني يني من الفورناسيونال عند إسبانوسويزا Hispanosuiza في كوربوفوا أيضاً، في حين أن ورشات لاتيل latil في سورسن Suresens، وأميلكار Amilkar لسان دوني Saint denis تغرف خاصة من عند جماعة ميشلي وأبناء القبائل الصغرى.

أبناء القابائل الصغرى كانوا مستخدمين أيضاً في صناعة السيارات، حيث كان يختلط هؤلاء من غرغور مع أولئك من أبناء القبائل الكبرى من سباعو العليا (فورناسيونال) عند بانهار Panhar، في حين أن أبناء سيدي عيش يجانبون أبناء ذراع الميزان عند دولاهي Delahaye في الدائرة 13 في باريس.

كما أننا نجد في الصناعات المعدنية، الاختلاطات والتشابكات نفسها. فورشة التعدين (الفرنسية البلجيكية) كانت تضم عمال من غرغور ومن ذراع الميزان ومن فورناسيونال وميشلي[52]. في حين أننا نجد مقلدات موتون Mouton في سان دوني-على العكس من ذلك- لا تستخدم سوى أبناء آيت يحي وميشلي، بل إنّ معمل (المطرات) شميت (schmitt) كان حكراً على عمال فورناسيونال[53].

في قطاع التعدين، سوف يتعرّف العمال الجزائريون على ألاعيب ومناورات سياسة التفريق التي يمارسها أرباب العمل، حيث أنهم سيتعرضون للاستبدال في مختلف الوحدات، من مثل" الشركة الفرنسية للمعادن والسبائك البيضاء" في الدائرة العشرين من باريس، ومعامل غنوم رون Gnome Rhone في كولومب Colombe وبيميتال Bimetal في الفورفيل Alforville. أما بعض الصناعات ذات الأعمال المضنية لن تتردد في استخدام العمال الجزائريين في المنطقة الباريسية.

الصناعات الكيماوية

إنّ هذه الصناعات تمثل نموذجاً من الاختلاط والانفتاح على اليد العاملة المستخدمة، بما يكفي لتصور الصعوبات التي تواجهها في عملية التوظيف. وهي تشمل مصانع الزيوت والأحماض والأملاح، وورشات الزجاج والسيراميك، معامل الغازات، مصانع المواد الملونة، ووحدات كهروكيمائية. والعمل هنا غالباً ما يكون مضنياً بسبب الحرارة، ومصدر أوساخ وأخطار كثيرة، ناتجة عن الغبار وانبعاث المركبات الضارة بما يلزم أحياناً بوضع القناعات الواقية أو التناول الكثيف للحليب لمواجهة فعل التسمم[54].

هذه الصناعة الناشئة التي يرتبط نموها بالحرب وبانطلاقة الكهروكيمياء، لاتستطيع أن تستخدم إلا اليد العاملة التي تقبل شروطها الصعبة والخطرة. حيث نجد هنا "العناصر الأكثر حرماناً " في عموم البلاد، الذين "يأتون في المقدمة : من اسبانيين وبرتغاليين وخاصة شمال إفريقيين وبأعداد كبيرة في مختلف المناطق"[55].

إن الشمال إفريقيين، مثلهم مثل الأجانب الآخرين، أبعد ما يكونوا عن تمثيل يد عاملة متدنية، أو " عاجزين عن تحمّل الانبعاثات السامة ومهيئين لأمراض الرئتين" كما يدعي خطأً موكو، إنما لا خيار أمامهم. ففي عام 1926، كان الشمال إفريقيون والإسبان في مقدمة عمال المواد الكيماوية، حيث يسجل موكو 1570 عاملا في الزجاجيات و 420 في السيراميك، و850 في الكاوتشوك[56].

في السين، كان هناك 9500 أجنبياً في الصناعات الكيماوية، عام 1927، من أصل قوام إجماله 56000 عاملاً [57].

والعمال الأجانب – مشكلين لـ 16٪ من القوام الإجمالي في 1926- و17٪ في عام 1927 في هذه الصناعات في المنطقة الباريسية- كانوا ينتمون في الصف الأول إلى شمال إفريقيا، متبوعين بالإيطاليين والإسبان.

في باريس فقط، كان هناك حضور 650 شمال إفريقي في الصناعة الكيماوية[58]، في حين أن ج.ج. راجيه يعتقد أنهم كانوا مستخدمين أساساً في هذه الصناعات قبل الصناعة التعدينية. إلا أنّنا نواجه مرة أخرى هنا، صعوبة الحصول على الدقة.

مصفاة لوبودي Lebaudy[59] في الدائرة التاسعة عشر من باريس كانت تستخدم ما بين 250[60] و500 قبائلياً من بني بوشايب. ومصفاة ساي Say في

الدائرة الباريسية 13 استخدت 250-300 قبائلياً من آيت غوبري[61]. كما نحصي أيضاً حضور أبناء آيت منغلاط وبعض بني يني في Air liquide "الغازات السائلة". في حين أن مصانع ريبولان Rippolin في منطقة إيسي Issy كانت تستخدم أبناء نزاع الميزان. وأخيراً مصانع الغاز لكل من الدائرة 15-19-20 في باريس، غالباً ما كانت تلجأ إلى أبناء غرغور ومجانا، أو مناطق أخرى من الجزائر.

تسوية الأرض-أعمال البناء وصناعات أخرى :

إن الحرب وما نتج عنها من دمار، فرضت مهمة ضخمة على الاقتصاد الفرنسي. فمع مبلغ 250 مليار فرنكا، المخصص لتمويل عمليات إعادة البناء و25 ملياراً من الفرنكات من متأخرات البناء، تكون الحاجات قد تكاثرت بـ40 ضعفاً، في الوقت الذي خسرت فيه اليد العاملة المحلية ما يقرب من 130000(قتلى الحرب) أي ربع قوامها[62].

إن فتح ورشات الأشغال العمومية والمشاريع الكبرى الاستثائية من (السكك الحديدية والمباني - والقنوات- والتعزيزات- والطرقات- والعمارات..) استلزم زيادة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، مما سمح للجزائريين بالعودة للعمل، بكثافة 200000 عاملاً أجنبياً من أصل 740000 عاملاً في 1927[63] في عموم فرنسا، و60000 عاملاً أجنبياً في المنطقة الباريسية لوحدها، مما يظهر جيداً أهمية صناعة البناء، طالما أنها تشكل 45٪ من المجموع (641927).

ففي ضواحي باريس فقط، وفي عام 1926، كان العمال الشمال إفريقيين يحتلون المرتبة الخامسة بمعدل 400 عاملاً، في حين كان يحتل الإيطاليون المرتبة الأولى بـ 2390، ثم الإسبان بـ 550. إلاّ أنّ عددهم سيعرف ازدياداً سريعاً في جملة ولايات: السين Seine والسين والواز Seine et oise والسين والمارن Seine et marne.

وفي صناعة البناء، كان "الأفارقة" يحتلون في عام 1927 المرتبة الرابعة بعد الإسبان والإيطاليين والبلجيكيين. إذ كان عدد الإسبان 17480 والبلجيكيين 24000 والإيطاليين 104000، أما " الأفارقة" فكان عددهم 7500[65].

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن لوحة توزّع اليد العاملة الشمال إفريقية التي يقدمها ج.ج.راجيه، تحصي من أصل مجموع 9898عاملاً في الأشغال العامة، 1860 لولاية السين،و 320 في السين الأدنى و158 في السين والواز[66].

وإلى جانب صناعة البناء، فلقد كان هناك صناعات أخرى تجذب الجزائريين. منها صناعات الميكانيك والكهرباء التي كانت تستخدم منهم قسماً لا بأس به. لكن

أهمية هذه الصناعات في تشغيلهم ستبرز بعد عام 1936-1937 ،حيث أصبحت هذه الصناعات تشتمل على 7163 شمال إفريقي في السين و409 في (السين والواز) من أصل 13199 مغاربياً[67]. مع ذلك فإننا - فيما يخص الفترة التي تعنينا، أي فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة نحو الثلاثينيات، لم نجد عملياً أي مؤشر حول هذا الموضوع.

ما سينيون Massignon يشير إلى استخدام جزائريين من بني يني وذراع الميزان في ورشة المكيفات غاليه Gallet. وبعضهم في معامل الطلي بميناء بولونيه" Le coq Gaulois"[68].

إن بعثرة اليد العاملة هذه، وصعوبات المراقبة والإحصاء تفسر الطبيعة المبتورة للنتائج، وتبين أنه ليس من السهل الإحاطة بهذه الهجرة وبالأخص حتى عام 1937. بل وحتى عشية الحرب العالمية الثانية. لكن وبالرغم من هذه المعوقات، فلقد سجلنا أيضاً حضور بعض التجمعات أو نوتات العمال في نطاقات أخرى من المنطقة الباريسية.

ومن بين الورشات المرتبطة بصناعة السيارات مثلاً، نلاحظ، بناء على ل. ماسينيون L.Massignon أن " شركة سيارات الساحة "des Autos de Place Compagnie " كانت تستخدم 2500 جزائرياً في لوفالوا Le vallois وسان وان Saint ouen. كما أن مرائب شارع واغرام Wagran وأوبيرفيلييه Aubervillier كانت تستخدم جزائريين من فورناسيونال.

وسوف يتم التعرف جيداً على هذه الزمرة من العمال بسبب الإضرابات التي استطاعت تنظيمها، وسبب الإنغراس الشهير لنجم الشمال الإفريقي في وسطها. أهميتها هذه، كان أن لاحظها ج.ج راجيه " عدد كبير كان يستخدم بصفة فردية في المرائب لغسيل السيارات، أو في المطاعم لجلي الصحون"[70].

في عام 1926 كانت الصناعات الغذائية تستخدم ما يقارب 1460 عاملاً، حيث كان قسم هام منهم من المغاربة [71].

وأخيراً، يمكن ذكر وجود عمال جزائريين في " شركة المياه في جانفيليه Gennevillier، حيث كان أبناء ميشلي من القبائل الكبرى يختلطون مع بعض الشلوح، كذلك في Potin حيث كانوا يستخدمون كعمال يدويين، وفي مصنع الذخيرة Gevelot في مودون Meudon حيث كان غالبيتهم من ذراع الميزان.

ل.ميليو Millot.L يسجل أيضاً أنّ هناك ما يقرب من 300 جزائرياً في شارع المحطة وما يعادلهم في " محطة الشرق Garre de l'Est[72] للميترو ".

يتضح من كل هذا أن المنطقة الباريسية، سواء من جهةالتشغيل الجماعي أوالاستخدام الفردي، فهي تمثل أهم قطب جذب للعمال الجزائريين المهاجرين، وهي تهيمن على كل التجمعات العمالية التي كان يتجه إليها الجزائريون بحثاً عن عمل.

منطقة الشمال والصناعات الاستخراجية :

يأتي بعد المنطقة الباريسية، من حيث الأهمية، كل من الشمال والشرق الفرنسيين[73]. فهذا مارسيل لارنود Larnaude.M يصنّف مناجم الشمال كأهمّ مركز لتشغيل الجزائريين بعد العاصمة وتجمّعها[74].

وكما هو الحال مع القطب الباريسي، فإن مجموعات العمال الجزائريين التي انتشرت في عموم فرنسا، تبقى حسب تعبير ميليو[75] ضعيفة المعاينة والدراسة حتى الآن، وبالتالي شبه مجهولة، سواء كان ذلك في مناجم الشمال أم في مناجم اللورين والنورماندي.

فمن أصل 100000 عاملاً حسب تقدير لارنود لعام 1926، نجد أن مناجم الشمال وبا دو كالي Pas de callais تستخدم قسماً هاماً منهم، لكن إلى جانب المناجم، فإن العمال كانوا يتجهون إلى صناعات أخرى : كالتعدين والصناعات الكيميائية وأعمال البناء والسكك الحديدية والتي كانت توفر فرص عمل، يمكن محاولة تقدير أبعادها باختصار.

المناجم ومناجم الفحم الحجري

تتميز الصناعات الإستخراجية، خاصة، بضعف تشغيل اليد العاملة الفرنسية. وترتكز الخاصية الرئيسة لهذا القطاع على واقع أن النهوض بالبلاد مرتبط بدرجة كبيرة بمدى سرعة مناجم الفحم الحجري على حل هذه المشكلة[76]. هكذا فإن نسبة اليد العاملة الأجنبية ستقفز من 34٪ في عام 1926 إلى 47٪ من مجموع العمال المستخدمين / في هذا القطاع / وذلك منذ1927، حيث يعدّ الشمال 23000 عاملاً و(با دو كالي) مَا لا يقلّ عن 58400[77].

ولقد كان هذا العمل المضني، والمثقل بالأوساخ والمخاطر، في المناجم والمقالع حيث تكون الأدوات المساعدة على العمل، وجدّ محدودة، من حصة العمال الشمال إفريقيين. وأخيراً، وفي أعماق هذه الكتل المعدنية غير المنتظمة والصعبة

والمضطربة،المتميزة بحقيقة واستمرارية أخطار الانهيارات والانفجارات والحرائق، فإن العمال الجزائريين الذين يمثلون المغاربة أساساً، سيشاركون بنسبة 4%، قياساً بمجموع الأجانب المتواجدين في هذه الصناعة لعام 1927. فمع كتلة 6000 شمال إفريقي للعام نفسه، يكونون قد احتلّوا الموقع الرابع بعد الإيطاليين 10245 والألمان 11945 والبولونيين ،الأكثر كثافة ومن بعيد، 83000، في مناجم الفحم الحجري لشمال فرنسا.

في ولاية الشمال، يسجل /راجيه / وجود 5106 عمالاً شمال إفريقيين، بأغلبية 10/9 من الجزائريين المقدرين بـ 3500 في عام 1937، مع الإشارة إلى وجود قبائليين في المناجم البلجيكية (مون وشارلروا) Mons et Charleroi في الفترة ذاتها[78].

وعاماً بعد ذلك، في سنة 1938، نجد ولاية الشمال تعدّ 3700 جزائرياً، مع 1500 في ولاية (با دو كالي).إلاّ أنّ هذه الأرقام في الولايتين ذاتهما لا تعرف زيادة ملموسة نحو هذه الميادين، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث كان عدد الشمال إفريقيين في ولاية الشمال 3289 و2328 في ولاية (با دو كالي) [79].

دراسات عديدة لاحظت الزيادة النسبية للمرشحين للعمل في المناجم، والمتأتية من المغرب، في حين أن شيئاً لا يدل على وجود أثر للعمال التونسيين.

إن الشروط اللاإنسانية، واحتمالات الحوادث المستمرة في مناجم الفحم لن تتأخر عن تدمير أجهزة التنفس وصحة العمال الجزائريين، الذين كانوا يفضلون - كلما استطاعوا - تبديل العمل والالتحاق بمواطنيهم الموجودين في قطاعات اقتصادية أخرى.

الصناعات الأخرى في الشمال والغرب (تعدين- أشغال عامة - صناعة كيميائية..إلخ)

لقد كان الجزائريون يتركزون أيضاً في ميدان التعدين في الشمال الفرنسي. لكن من الصعب استخراجهم من بين العناصر الأجنبية الأخرى، حيث يشكلون- جميعاً- 23٪ في تعدين النورماندي و 19٪ في التعدين شمال فرنسا.

فهم في النورماندي جزء من الـ 6000 أجنبياً الذين يمثلون 11٪ من مجموع العمال. حيث قرابة النصف كانت في كالفادوس Calvados والباقي في السين الأدنى Seine Inferieure وفي اللور Leure كما أنّ هؤلاء الـ30٪ في الكالفادوس كانوا يتجمعون في صناعة التعدين الثقيلة الناتجة عن النمو السريع للمناجم.

وإذا كان لهؤلاء حضورهم الأكيد بين الـ31500 عاملاً أجنبياً المتواجدين عام 1927، فإنه من الصعب العثور على رقم دقيق بشأنهم في ولايات الشمال/ولاية الشمال-ولاية أردان Ardennes - با دو كالي Pas de calais - ألزاس Alsace.

فرقم 18٪ هذا، من مجموع قوام العمال، يتوزّع بين البلجيكيين - وهم الجزء الأهم- و من ثمّ البولونيون برقم 3900 عاملاً، والإيطاليون بـ2300، وأخيراً الشمال إفريقيين[80].

وحسب /ماكو/، فإننا نجد ترتيب هذه الجنسيات الثلاث بعد البلجيكيين. وسوف يتصاعد عددهم في مجال الصناعات الميكانيكية والكهربائية، حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث سيتوصلون إلى تشكيل مجموعات، بما لا يقل عن 2000 عاملاً[81].

كما سيتم استخدام اليد العاملة هذه في الورشات والأشغال العامة (سكك حديدية-وإعادة بناء)إلا أن هذه اليد العاملة ستخضع باستمرار للتنقلات حسب افتتاح الورشات، وبالتالي تصبح جد متحركة في اعتبارات الإحصاء.

صناعات الشرق الفرنسي (مورت Meurthe - مورت وموزيل Meurthe et Moselle والوسط (الرون واللورين Rhone et Lorraine - وبوش دو رون Bouche du Rhone)

بعد باريس والشمال، فإن المراكز الصناعية لـ (مورت Meurthe - مورت وموزيل Moselle et Meurthe، الرون Rhone وبوي دو دوم Puy de dome وبوش دو رون Rhone du Bouche، كان لها دورها في تعرّف الشباب الجزائري المهاجر بعد الحرب العالمية الأولى ،على شروط وظروف العمل.

فبعد أكثر من عشرية بقليل، أي نحو 1937، انتهت مجموعات العمال الجزائريين بتحصيل مكانة في مختلف المناطق الصناعية هذه.

ففي مورت موزيل وفي شرق فرنسا، كان هناك ما يقارب 10000 شمال إفريقي. و4500 في بوش دو رون- و 4200 في الرون- و 3200 في لا لوار La loire. هذه اليد العاملة ذات الغلبة الجزائرية أكثر ما كانت متواجدة في الشرق والوسط. حيث أنه من قوام 4200 عاملاً في ولاية الرون وفي ليون، كان هناك ما يقارب 4000 جزائرياً من أصل 7250 شمال إفريقي، حيث نجد 50 مغربياً و20 تونسياً فقط، موزعين بشكل غير متساو خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

في نهاية عام 1994، كانت ليون ومحيطها تضم 350 عاملاً وجيفور Givors 450 - وفيل فرانش Ville Franche الحجم نفسه[82]. وفي ولاية لالوار وللعام ذاته، فإن الشمال إفريقيين كانوا 7000، منهم 5500 جزائرياً و1500 مغربياً : مسجّلين هنا ازدياداً واضحاً في أرقام 1937.

ومن أصل 3200 عاملاً مغاربياً مقدّرين في 1937، نجد أيضاً غلبة العنصر الجزائري وسط 2700 عاملاً شمال إفريقي في سان إيتيان، كذلك بين 1400 الموجودين في واد Gier في سان شامون Saint Chamond، لورن Lhorne - لاغراند كروا La Grande Croix - كما في كورات وفي ريف دو جير Rive de Gier et Corette.

كما نجدهم في الفترة ذاتها في وادي لوندان l'ondaine، مشتتين بين ريكماري وشابون فورجوريت وفيرميني Le chabon fourgerette Ricamarie وFirminy[83].

في بوش دي رون Bouches du Rhone، تكتسي المسألة مع ذلك طابعاً خاصا. وفق ما يؤكده /راجيه/ كما /موراسيول/ : "كان وسيكون من الصعب إنجاز إحصاء جدي في مرسيليا، النقطة المركزية في العبور بين الجزائر وفرنسا. حيث يقطن آلاف الأهالي لمدة أسابيع بانتظار المغادرة نحو الجزائر أو الاتجاه نحو هذه المنطقة أو تلك من فرنسا، على أمل الحصول على عمل"[84].

و/ راجيه / في عام 1937 يبدو أنه قدّر هذا العدد بـ 11000، بـ 16000 أو 17000 شمال إفريقي في عام 1940، منهم إلى جانب الجزائريين : 1500 تونسياً و3000 مغربياً.

ولم يكن /راجيه /وحيداً في الإشارة إلى حالة اللاإستقرار لدى هذه الجماعات. فبالنسبة لموراسيول أيضاً، من الصعب " تثبيت رقم ولو تقريبي للجماعات الجزائرية نظراً لتموّجاتها المميزة، بانتظار إما العودة للجزائر أو الصعود نحو باريس أو منطقة أخرى من فرنسا : (ربما) كان 25%»[85] لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويبدو لنا أنه من الممكن أن نرى هنا واحداً من الأسباب التي تستطيع تفسير غياب التواجد الهام لنجم الشمال الإفريقي في منطقة مرسيليا هذه. مع ذلك يتوجب تسجيل أن قسماً من هذه الجماعات بقيت في عين المكان، في عديد الورشات.

وإذا ما حاولنا تفحص التوزّع الصناعي للعمال الجزائريين، فإن مراكز الشرق تبدو مباشرة، ليست فقط كقطب تجمع، وإنما تحاول منافسة الشمال بصفة عامة. فحتى وإذا لم تعرف مناطق La Meurthe et La Moselle تدفقاً هاماً من

الجزائريين إلا نحو 1936-1937، فإن وجود مناجم الفحم والمناجم الأخرى، ونمو الصناعات التعدينية، والكهروتعدينية، والصناعات الكيماوية.. كل هذا كان يدفع هذه المنطقة لاحتلال الموقع الثاني بعد المنطقة الباريسية.

ودون الدخول في جدال مع المؤلفين الذين يمنحون الموقع الثاني مرة إلى منطقة الشمال وأخرى لمنطقة الشرق الفرنسي، من دون مرجعيات مقنعة بما فيه الكفاية، فإنه يبقى من الممكن محاولة تسجيل مختلف المجموعات.

ففي مناجم الفحم، كانت موزيل La Moselle تعدّ سابقا في 1927 ما يقرب من 2500 عاملاً أجنبياً أي 18٪ من مجمل العمال المستخدمين في هذا القطاع، حيث تكون في الموقع الثاني بعد مناجم فحم الشمال. ويأتي الشمال إفريقيين من حيث الأهمية بعد البولونيين، فالألمان فالإيطاليين.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، ها هم يعدّون ما يقارب 1720 عاملاً مستخدماً في موزيل La Moselle[86] في أحواض الفحم، من مجموع 8000 جزائرياً، مع 1400 في ميتز Metz، 1050 في هايانج Hayange– و2900 في قضاء فورباخ Forbach، و700 في قضاء بولاي Boulay.

وفي منطقة la Meurthe et Moselle كانوا يشغلون دائرة برييي Briey. حيث يعدّون 3000 من مجموع 3165 شمال إفريقي، مع 150 مغربياً و15 تونسياً[87].

هذه الأرقام – كما نلاحظ – تبدو بعيدة بعض الشيء عن الموجات الأولى للهجرة الجزائرية للأعوام التي أعقبت 1920 أو 1930، لكن يمكن لنا مع ذلك، اعتبارها نتيجة انتشار مهم لمجموعات العمال التي كانت متواجدة إذاً من قبل. كتواجدها في صناعة التعدين في la Meurthe، la Meurthe et Moselle وخاصة في قطاع الإنتاج الضخم.

فمن أصل 32200 عاملاً أجنبياً في هاتين المنطقتين(34%)، فإن الشمال إفريقيين يعدّون أقل من ألف في عام 1927. في حين أن الإيطاليين يأتون في المقدمة (14575) يتبعهم البولونيون في المرتبة الثانية (6100) والبلجيكيون في المرتبة الثالثة (3687) والمغاربة في الموقع الخامس مع ما يزيد عن 685، حيث يهيمن الجزائريون[88].

في عام 1937، وفي إطار التوزّع المهني حسب طبيعة الصناعة، يقدم لنا (راجيه) أن الصناعة التعدينية تعدّ في عموم المقاطعة 6330 شمال إفريقي، منهم 10/9 جزائريون[89].

وفي عام 1949، تحصي لوحة التوزيع وفق فرع النشاط المعني : 2762 شمال إفريقي في la Meurthe et Moselle، و1982 في موزيل مع غالبية 90٪ من الجزائريين.

وخارج إطار هاتين المنطقتين، فإن حضور العمال القبائليين ملحوظ أيضاً في مناجم كروزو حيث نجد أبناء بلدية الصومام المختلطة، في حين أن أبناء الميزرانا يفضلون معامل التعدين في الوسط، خاصة معامل مونت لوسون Mont Luson. كما أن أحواض المناجم والتعدين في، Moselle et Meurthe لم تعد تكفي أبناء منطقة مايو وندروما وغرغور وأقبو والصومام وفورناسيونال وتيزي أوزو وذراع الميزان. لذا كان عليهم أن يذهبوا إلى سانت إيتيان وليون، في الغارد Gard أو منطقة مارسيليا.

في عام 1927 في مناجم الحديد، كان يوجد من قبل، ما يقرب 1000 مغاربياً[90] وفي الفارد Le Gard ومنطقة الجنوب- شرق، نجد إلى جانب الإيطاليين، حصّة هامة من عناصر البحر الأبيض المتوسط: مغاربة وجزائريين ويونانيين..إلخ"[91]. في لالوار، في معامل سان شاموند Saint Chamond، تنخفض نسبة الأجانب بـ10٪، إلا أنها في الحقيقة تتجاوز 15٪ بسبب العدد الكبير " للجزائريين- عناصر فرنسية[92].

في مركز مصاهر تاماريس Tamaris، كان هناك 160 شمال إفريقي من بين 6701 أجنبياً الذين يشكلون 20٪ من إجمالي المجموع في الفارد Gard لعام 1927.

وفي عام 1927 كانت مناجم برينيول Brignoles في الفار var تعدّ سبع (7/1) عمالها من الجزائريين. وفي الشمال الشرقي، نجد هؤلاء في مناجم البوتاس في ميلوز Mulhouse وعلى الأخص في معامل بوجو في سوشو Sochaux.

إلى جانب صناعة السيارات، كان الجزائريون يعملون أيضاً في البناءات الميكانيكية في دويس. وحسب تقرير لاروك وأوليف Laroque et Ollive فإن سنوات 1936-1937 ستعرف تسارعاً في حركة الهجرة "هكذا فإن مناجم الدوائر المعدنية في ميتز. ونانسي Nancy التي كانت تستخدم في نهاية عام 1936 مائة من العمال الشمال إفريقيين، أصبحت تستخدم في عام 1937 أكثر من 2000. كما أن عدد الشمال إفريقيين العاملين في صناعة التعدين في اللورين.. والصناعات الأخرى في المنطقة حيث كانوا غير معروفين، أصبح يقدر في نهاية 1937 بما يقرب من 6000[93].

وإذا ماتفحّصنا الصناعات الكهروتعدينية الجديدة، يمكن ملاحظة أنه في الولايات الأربعة للسافوا Savoie والسافوا العليا Haute Savoie وإيسر Issre والألب

العليا Hautes Alpes " يأتي الشمال إفريقيون في الدرجة الثانية بعدد 1200 عاملاً، وهو ما يعادل 19٪ من قوام الأجانب بعددهم الـ6300 من بين 14000 إجمالي العمال في هذا القطاع لعام 1928[94]. ونجد هؤلاء الجزائريين خاصة في المؤسسات الكبرى حيث يقومون بالعمل اليدوي. هكذا أيضاً في 29 مصنعاً عام 1929، وبين 10190 عاملاً، فإن عدد الفرنسيين كان 5318 والأجانب 4875 منهم 1050 إفريقيا[95].

أما في مجال الصناعات الكيماوية، في الولايات المذكورة ذاتها، فإن الجزائريين كانوا يشكلون جزءاً هاماً من الأجانب، يقارب 56٪ من بين 5000 عاملاً.

إنّ " بعض هؤلاء الأجانب " كان يعود من هذه الورشات الصناعية إلى بلاده في فصل الشتاء، خاصة منهم الإيطاليون والشمال إفريقيين. بينما كانوا يشكلون مصدرالإسناد أثناء الصيف، ويسمحون للصناعة بتكييف ملكاتها حسب تموجات الفصول. فمن بين 1700 عاملاً أجنبياً لعام 1929 في مصانع الألب، كان الإيطاليون يمثلون 37٪ برقم 650، والأفارقة 450 بنسبة 26٪..[96] مع غالبية جزائرية. وفي الجنوب الشرقي، وفي معامل المواد الكيماوية، فإن مجمّع ليون مثلاً، كان يستخدم 35٪ من عماله أجانباً من قوام عمالي يقدّر بـ 2800. ،حيث يقدّم الإسبان والأفارقة لوحدهم، ثلثي اليد العاملة الأجنبية "[97].

وفي عام 1929 ذاته، في البيرينيه العليا Pyrenes Hautes، كانت المصانع الكيماوية تستخدم ما يقارب خمس عمالها من الشمال إفريقيين، بما يقدر بـ1000 و" نسب مماثلة في معظم معامل وديان البيرينيه، بل وحتى في تلك المناطق الأقرب من داخل البلاد كتولوز وبوسانس Toulouse et Boussens[98].

أما في ميدان تسوية الأراضي والبناء، فإن مناطق : ليون والألب مع كل ورشات السدود، ووادي الرون Rhone مع كل ورشات دروزير ومادراغون Madragon et Drouzere. و"الشرق" وجرجرة و المنطقة المتوسطية وبوش دي رون مع افتتاح عديد الورشات والأعمال، كلّها كانت تجتذب قسماً شهيراً ومهماً (منهم).

/ موراسيول / يقدّر أنّ قطاع تسوية الأراضي الذي يتطلب القليل من المعرفة والتكوين (...) يستخدم عدداً كبيراً من العمال الأجانب[99] (ورشات السدود-إعادة الإعمار خاصة).

إن مثل هذه الحركية الخاصة لليد العاملة في ميدان الأشغال العمومية والبناء تجعل التقدير الرقمي - مرة أخرى- صعباً. هناك فقط حسب معلوماتنا، راجيه Rager الذي

يقدم رقما إجمالياً لليد العاملة الشمال إفريقية المستخدمة في هذا القطاع عام 1937، وهي بحدود 10500 عاملاً مستخدماً، أغلبيتهم في أعمال التعزيز.

وفي حصيلة هذا التفحص الصعب للتوزّع الصناعي والجهوي لليد العاملة الجزائرية، نجد أن هؤلاء المهاجرين كانوا يتوزعون في خمس مناطق كبيرة : باريس- منطقةالشمال-والشرق- والوسط- وبوش دو رون.

3- المواصفات المهنية : تأهيل- تخصص-حركية

إن الميزة البارزة للهجرة الجزائرية هي كونها في غالبيتها "موجهة للصناعة[100]». وعلى العكس مما كان يعتقد فإن الأعمال الزراعية لم تهجر بسبب "ميول صناعية " لدى هذه الهجرة، إنما كانت آليات وقوانين العرض والطلب من قبل الصناعة الفرنسية تسمح وبكل بساطة باحتمالات أكثر اتساعاً. فمع رواتب أفضل مما هو في الزراعة، وخيارات أوسع للاستقرار في هذه المنطقة أو تلك، وإمكانية تجنب العزلة في مزرعة، وجاذبية الذوبان في مجموعة أصدقاء أو أقارب سبق أن استقروا من جهة، وقادرين على تقديم المساعدة الأولية المادية والمعنوية الضروريتين، كلّ هذا لا يسمح بأن تكون وجهة العمال الجزائريين أمراً مختلفاً.

أصلاً، فإن تجربة 1915 التي رواها طويلا م. شاسوفان M.Chassevent [101] في كتابه، كانت قد بيّنت جيداً حدود استخدام هذه اليد العاملة الجزائرية في قطاع الزراعة. إلا أن لويس ميليو Milliot الذي لم يكن مقتنعاً بهذه الرؤية، كان أن اقترح خلال أزمة 1930، واتساع البطالة التي لحقت باليد العاملة الجزائرية، استخدامها في الريف الفرنسي، حيث يمكن للجزائريين أن يكونوا مزارعين جيدين في المزارع الكبرى[102]. لكن وكما لاحظه بذاته، فإن البحث[103] الذي قام به أعطى 50-60٪ من إجابات العمال الجزائريين، بتفضيل عمل المصنع على عمل الحقول.

عديد الشهادات تؤكد واقع أن غالبية المهاجرين المؤقتين لا تهتم كثيراً بطبيعة المهمة الموكلة، طالما أنها تؤدّي إلى مقابل مادي جيد[104]. ولا بأس من إعادة التوضيح - إذا لزم الأمر- حول الطبيعة الصناعية لهذه المهمات و صفتها الحضرية بشكل شبه مطلق. والإشارة الواجبة أيضاً إلى أن المهاجر الجزائري لم يكن لديه خيارات كثيرة.

هوذا ج.ج.راجيه Rager.J.J يشير إلى أنّ : "الجزائري هو مزارع" أو فلاح في 90٪ من الحالات، نادراً ما مارس مهنة ما قبل وصوله إلى فرنسا، باستثناء مهمة تفريغ البضائع في المرافئ أو العمل اليدوي في الورشات. وهو بدون تخصص

(هكذا)، قلّ ما يقف عند شروط العمل، متعطش بكل بساطة للربح، جاهز لقبول أي عمل كان[105]».

وإذا كانت مسألة التوزيع ترتبط أساساً بالمهن الممارسة، فإن تأهيلهم يخضع إلى تقسيم العمل. فرغم تجمّعهم في المدن والمراكز الصناعية وورشات الأشغال الكبرى، فإن غالبيتهم هي بالتأكيد عمال صناعيون، لكنهم في الوقت نفسه وفي الواقع -كما يشير لذلك لارنود Larnaude - " مجرد عمال يدويين[106]، فهم لا يقدمون إسهاماً هاماً إلا في المؤسسات التي لا تتطلب عمالا متخصصين"[107]. كثير من المؤلفين ألحّ على عدم مقدرة هؤلاء العمال وعدم صلاحيتهم (المعنوية والذهنية) (هكذا أيضاً !) لممارسة مهمات تخصصية.

وهنا نلمس أنّ الخلفية العنصرية – بالكاد – تغلّف مسألة التقسيم الاجتماعي والدولي للعمل، والتمييز الذي يذهب ضحيته الأجانب بشكل عام. فهذا مارسيول Muracciole يلخص جيداً " المؤهلات المتوفرة " لدى عمالنا الجزائريين ،حيث التأهيل المهني جدّ ضعيف، فيكتب" عمال يدويون وسائقون، ها هم الجزائريون يكلّفون بالأعمال الأكثر قذارة لما يصحبها من عناء ووسخ. واليد العاملة الجزائرية تقوم بما يرفض العامل الفرنسي الإتيان به[108]. فنادراً ما نصادف عمالاً جزائريين متخصصين. وإذا كانت مقاومتهم للحرارة تجعل منهم ضروريين لبعض الأشغال، فإنهم بشكل عام لا يؤدون إلا أعمالاً من الدرجة الثانية[109]».

إن هذا التقدير المهيمن بشكل واسع، إنما يمثل ميزة جوهرية في تأهيل استخدام الجزائريين المهاجرين. فبفعل حصرهم في "المهمات الجانبية " من تقسيم العمل، يصبحون على هامش عمال المصنع، بعض الشيء، مكلفين بالمهمات الشاقة، والسخرات الأكثر إجهادا وقذارة. وهذا المصير في توزيع العمل يمثل مصيرهم العام في عموم المؤسسات التي تستخدمهم.

ففي الصناعات الكيماوية للجنوب الغربي– وكمثال من بين أمثلة أخرى – فقد كان العرب الجزائريون يكلفون بالأعمال اليدوية من الدرجة الثانية[110]. وفي المناجم كانت تخّصص لهم الأعمال القاسية كعمال مناجم أو مساعدين لهم، بل غالبا كيدويين في أشغال الحفر العميقة كما. أن نشاطاتهم في أعمال البناء وتسوية الأرض كانت تقتصر على العمل اليدوي أو بتأهيل ضعيف. وتأتي أبحاث ماسينيون Massignon لتسمح بالخروج بفكرة ما حول نسب المهن المخصصة لهم" فـ60٪

منهم يعملون كيدويين في معامل الغاز، وورشات الفحم، وفضلات المدن والمرائب. في حين أن البقية تتوزع بين أعمال التفريغ والميترو. وهناك 15٪ فقط تعتبر متخصصة كعمال المخازن[111].

إن لرأي ماسينيون أهميته، فقط، في حدود تقييم الاتجاه العام للواقع، إلا أنه يبقى دون الكفاية بكثير. وحتى فيما يتعلق بالتخصص، يبدو أن للمؤلف تعريفاته الخاصة طالما أنه يضع عمال المخازن في خانة العمال المتخصصين. وهذا الكرم من جانب ماسينيون ليس موضع موافقة من قبل كل الباحثين، من حسن الحظ، سواء تعلق الأمر برأي موراسيول Muracciole أو راجيه Rager أو ن.غومار Gomar[112]، حيث كان العمال المتخصصون[113] ندرة بين المهاجرين الجزائريين.

هكذا نستطيع أن نحصي العمال المتخصصين أو المؤهلين، فقط، في ميدان التعدين الثقيل خاصة، أو في الصناعات الكيماوية.

إن تحقيق عام 1924 الذي يرويه ج.موكو Mauco حول 158 مؤسسة تعدينية هامة، يكشف عن النسبة الضعيفة للمتخصصين عند غالبية الأجانب : حيث نجد 15٪ بالكاد من الشمال إفريقيين أصحاب اختصاصات و84٪ عمالاً يدوين[114]. ففي واحدة من أضخم الشركات التعدينية في كالفادوس Calvados، كان يعدّ 12 متخصصاً أجنبياً مقابل 857 فرنسياً، و67 يدوياً مقابل 478[115].

إن التخصص في ميدان التعدين الثقيل أو الصناعة الكيماوية ليس أبدا متروكا للصدفة. فالأمر يعني أشغالا مهجورة من قبل اليد العاملة الفرنسية بحكم الحاجة إلى مقاومة جسمانية كبيرة ضد الحرارة وإلى شروط عمل منهكة، إلى جانب ما تعرّض إليه من أخطار عديدة (أمراض وحوادث) ومن مضار المواد الكيماوية التي تجنّب عملياً أية منافسة من قبل العمال الفرنسيين.

راجيه Rager يشير إلى أن العامل الشمال إفريقي – نادرا- ما يكون ذا تأهيل، وغالباً ما يكون عاملاً يدوياً عادياً وليس يدوياً متخصصاً. فمهن تركيب الآلات والخرط والكهرباء والنحاسة والحدادة والتفريز هي الممارسات المتخصصة الوحيدة التي تعاطاها الجزائريون في المنطقة الباريسية وبنسبة لا تتجاوز 10٪. أما الأعمال اليدوية العادية كالصيانة والتنظيف فهي قطاعات غالبة في ممارساتهم المهنية.

أما العمال اليدويون المتخصصون، فنجدهم في مجال التعدين: من مراقبة الأفران والألوان وسكب القوالب وفرش الطرق والصهر والتبييض القصديري وتركيب الأفلام وصهر الشبكات، والخلط والعجن، وإنشاءات الجسور.

وفي صناعة الكاوتشوك: هناك عمال الخلط والطلي بالتوتياء والقشر.

وفي صناعة الزجاجيات والسيراميك والمصافي والتعدين: نجد عمال الأفران.

من جهة أخرى، غالباً ما تكون اختصاصاتهم المهنية جماعية أيضاً، حيث تأخذ في عديد الحالات خاصيتها ، إذ تتحوّل بسرعة إلى الحصر أو ما يشبه الاحتكار تجاه مجموعات جارة أو مختلفة[117].

والمثال الذي يقدمه بيير دوموندیون Demondion[118] عن ذلك، جدّ كاف حسبما يبدو لنا. فهو ينقل أن مراكز عديدة في منطقة فورناسيونال في القبائل الكبرى تقدم نسبة هامة من عمال يدويين متخصصين: حيث نجد آيت يعقوب في ميدان التعدين - و(أبودا أوفلاً) Abouda ou Fella في ميدان صناعة السيارات، (ايفيل بوزيرو) في عدّة نشاطات.

وهناك عمال آخرون غير الـ 75 - 50 ٪ من العمال اليدويين، متخصّصون أو مؤهلون في قطاعات اقتصادية مثل : خراطة و تركيب (آيت الاربعاء)، سكب القوالب (أجمون إيزم)، مراقبة الأفران (أغولمان)، إنشاءات الجسور (تافسابوماد).

دوموندیون يسجّل أنّه قد خرج من الميسير (El Misser) مسؤول فريق عمل. وأن (آيت لحسن) تدّعي بوجود مساعد مهندس منها في باريس.

لكن في الحقيقية، فإنّ هذه المعطيات إمّا أن تكون استثنائية أو ذات حضور ضعيف جداً. فالعمال الجزائريون، في غالبيتهم الساحقة، كانوا قد بقوا على ما كانوا عليه حين وصولهم : أي عمال غير متخصصين، وعمال يدويين مقتصرين تقريباً على أعمال الجهد أو أعمال المساندة فقط[119]. مع ذلك، فإنّ اليد العاملة هذه، حتى ولو كانت تريد تحسين مؤهلاتها المهنية والتطلع إلى التقدم في السلم المهني، فهل كانت ستستطيع ذلك ؟

استغلال - أحكام مسبقة - ومرونة الحركة :

لقد كان للسلوك الدائم بعدم الثقة بالعمال الجزائريين، وظيفة جدّ محدّدة، ألا وهي بقاء واستمرارية الاستغلال السافر الذي كانوا يعانون منه من قبل أرباب العمل. كما كان لعملية الحط والتهميش النفسي والماديّ الملموس هدف الإبقاء على المرتبات المنخفضة، وفرض تقبّلهم لشروط العمل اللاإنسانية والمخالفة لقوانين العمل السارية، كذلك تعزيز بعض السلوكيات التي تعمل على كمّ الأفواه، وخنق نيّة وإرادة الاحتجاج من قبل هؤلاء العمّال.

إنّ جملة هذه الممارسات أدّت إلى وضع العمال الجزائريين في الأشغال الصعبة والقذرة، وسدّ الأبواب في وجه أي نزوع نحو التخصص والتأهيل المهني. وإلى الحطّ من قدرهم في عيون الرأي العام، بأمل إدخال ودمج هذه النظرة في (لاوعي) الجزائريين المعنيين أنفسهم، وديمومة الاستغلال والدونية.. كل هذا إذاً، إنما يمثل عدّة وجوه لظاهرة واحدة، تترابط في واقع الحال مع بعضها البعض.

أقلام كثيرة لم تستطع أن ترى كل ما هو مغطّى بمسمّيات (المستويات والأهليات) التي أرادت أن تلبس صفة تقنية أو مهنية. كما أنّ كثيراً من المؤلفين – من واقع الانخداع أو التأييد – كانوا قد غطّوا أو غذّوا نظرة الاحتقار لقيمة اليد العاملة الجزائرية. بحيث أن جملة الخلفيات المسبقة هذه، نمت إلى درجة، أنّ أرباب العمل أصبحوا يفضلون – كما يسجّله غومار Gomar – اليد العاملة المغربية، كلما طلب " مكتب العمال الأهالي " ترشيح طلاّب العمل[120]. وما كان قائماً في الثلاثينيات كان سارياً من قبل أيضاً.

لقد كان أن سجّل كل من المقدم جوستينار Justinard[121]، في دراسة حول /الشلوح/ في باريس، عام 1928، و ل. ماسينيون في كشفه عن توزّع العمال القبائليين في المنطقة الباريسية لعام 1930، عمليّة استبدال العمال الجزائريين بالشلوح المغاربة في العديد من المؤسسات الفرنسية، بحجّة الاعتقاد بمردودية أفضل من قبل الشلوح.

وفي محاولة تقدير قيمة عمل الجزائريين ومردوديتهم الإنتاجية، فإنّ الجدول الذي قدّمه ا بيرو Pairault. A يبيّن تصنيفهم، حيث أنّ الجزائريين، من بين عمال 12 جنسية، قد وضعوا في خانة " العرب "، مع ما لذلك من إيقاع ايديولوجي (عنصري) يسهل تكهّنه. وصنّفوا في آخر الجدول. في الوقت الذي وضع فيه البلجيكيون وعمال لوكسمبورغ في المقدمة، يتبعهم السويسريون والإيطاليون. بينما كان الصينيون واليونانيون والعرب هم الأقل تقديراً.

مثال آخر جدّ معبّر، يقدّمه تحقيق أجري عام 1924 في 254 مؤسسة صناعية للتعدين، موزّعة في كل أنحاء فرنسا، حيث طلب من المشرفين على المصانع المعنية بالتحقيق، ترتيب العمال المختصين واليدويين – من كل جنسية – في ثلاث زمر : الجيد والمتوسط وغير الكافي. وحيث توفّر لنا بعض معطيات الجدول الذي يذكره /غومار/ فكرة عن الموضوع. إذ، وضع الشمال أفريقيون في المرتبة الأخيرة

فيما يخص العمال المتخصصين، مع 15 عاملاً متخصصاً جيداً. بينما تمثّلت المرتبة الأولى والثانية، بـ 90 عاملاً متخصصاً جيداً و10 متوسطين من البريطانيين، مع 85 جيداً و15 متوسطاً من العمال البلجيكيين.

وفيما يخص العمال اليدويين، فلم يكن هناك أي بريطاني، في حين أن البلجيكيين، وهم في المقدمة، كانوا يعدّون أيضاً 85 جيداً و 15 متوسطاً. والإيطاليون وهم في المرتبة الثانية كانوا يعدّون 75 جيداً و 15 متوسطاً.. أما الشمال أفريقيون فقد اعتبروا في المؤخرة، مع 30 جيداً و 45 متوسطاً و25 غير كاف.

هذه النتائج الجزئية لفرز التحقيق المذكور، تبيّن أن النسب المذكورة، إنما تكشف أن اليد العاملة الشمال أفريقية هي الأقل تقديراً في ذهن أرباب العمل.

ومع ذلك فإنّ المواصفات الأكيدة للعمال الجزائريين - حتى وإن لم تكن موضع اعتراف من الجميع - كانت تجعل منهم عنصراً لا يستغنى عنه في بعض الأعمال المهنية. فحسب موراسيول[127]، كانت مصانع الدباغة والصناعات الكيميائية، بين أخريات، تعتبرهم في غالب الأحيان كمن لا بديل عنه، وأصحاب مردودية أرفع من العمال الفرنسيين.

لقد كان العمال الجزائريون واعين جيداً لواقع أنّ أحداً لا يفكر حقّاً بتحسين مستواهم التقني. فلقد كان هذا الأمر من "هموم الغد"[128]. كما كانوا واعين أيضاً لواقع تهميشهم في العمل وفي المصنع، ولواقع التمييز والدونية و" الحقرة " والاستغلال الذي يخضعون له. إنّ مجمل هذه الاعتبارات - متزاوجة مع العزلة وغياب الاندماج في المجتمع الفرنسي، وطبيعة العلاقات مع الفرنسيين - سوف تشكّل عديد العوامل التي تفعل فعلها في تكوين الوعي الوطني، كما سنراه أثناء تناول شروط الحياة الاجتماعية. إنّ انغلاق أفق آمالهم على صعيد سلّم التأهيل المهني، سيجرّهم أيضاً إلى الباطنية في المشاعر، وإلى تطبيق مفهوم المردودية وفق التصور الذي سيصبح خاصاً بهم، حيث سيقدّمون خدماتهم لمن يدفع أكثر، دون كثير اهتمام بتقديرات أرباب العمل.

هكذا فإنهم لن يترددوا في تبديل مصنع لصالح آخر، أو الاهتمام بعمل آخر يوفّر إيجابيات أفضل. وهذا هو- حسب رأينا - معنى حركيتهم ومرونتهم المهنية الكبيرة التي تنشطّها زيادة الأعباء الاقتصادية المتعاظمة للعائلة الجزائرية التي تنتظر بفارغ الصبر المعونات المالية الضرورية لاستمرارية حياتها داخل الوطن. فغالباً، ما استعملت صورة تشبيه العمال الجزائريين بالطيور المهاجرة التي لا تستقر في

مكان[129]. وحالة اللاإستقرار هذه واردة في معظم الدراسات. هكذا يكتب م.لارنود[130] لقد كان عمال المصانع رحّلاً يقيمون لفترة قصيرة في المكان الواحد، وينتمون لجماعات تنتمي لقرية الأصل نفسها[131].

فإذا ما راجعنا حركة التوظيف والخروج من العمل، وسط وحدات الإنتاج الكبرى، فإن رقم خروج الجزائريين - في كامل الحالات تقريباً - يفوق رقم التوظيف والتجدّد. وهذا /ج. موكو /، يقدّم لنا العديد من الأمثلة التي يستطيع القارئ المهتمّ أن يعود إليها، دون أن نتوقّف طويلاً عندها هنا[132]. ومن الطبيعي أن يكون لتنقلات اليد العاملة الجزائرية مضاعفات كثيرة، فغومار Gomar يذكر واحدة منها، تقضي " بعدم استطاعة أرباب العمل الفرنسيين الاعتماد على اليد العاملة الجزائرية، ولا الثقة بها "، وفي هذه الشروط يصبح من الصعب - كما يلاحظ الكاتب - الوصول إلى تكوين عمال مختصين من ذوي المستوى[133].

لكنّ هذا ليس كل شيء. فأثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، بل ومنذ 1926 - 1927، كان أن حدثت إعادة آلاف العمال المهاجرين إلى الجزائر، وذلك بسبب "التأثر الكبير لليد العاملة الجزائرية بالبطالة " حسبما رسّخه هذا التعبير. وهو ما يعني أنّه، عندما تحدث بطالة ما ويجد أرباب العمل أنفسهم أمام ضرورة خفض أو اختزال ملاك مستخدميهم، فإنّ العمال الجزائريين هم أول من يخضع للصرف والتسريح[134].

وبالنسبة /لموراسيول/ أيضاً، فإنّ البطالة كانت دائماً هامة في وسط هذا "الجمهور المتموّج[135]". ولا يمكن فصلها عن عدم استقرار وعن قابلية اليد العاملة الجزائرية، بحيث تبرز الحلقة المفرغة. فقسم كبير من الجماعات الجزائرية، إنما يشكّل " كتلة غير مستقرة اجتماعياً وعديمة المردودية [136]. / هكذا إذاً ؟ !../.

نادرون هم الكتاب الذين عرفوا كيف يقدمون تقييماً أقلّ مغالطة، كما هو الحال مع ج. فلي سانت ماري J. Fly Ste Marie الذي كتب باختصار كبير : "ليس نادراً أن يتكفّل عامل قبائلي بـ 6-8 أشخاص من أهله، كما أنّ هؤلاء العمال لا يترددون، أمام المرتبات الأكثر انخفاضاً، بتغيير عملهم فور أن يجدوا كسباً أعلى بـ 1- 2 فرنكاً[137]".

وعلى العكس من الرأي العام الذي يلخصه /غومار/، فليس المستوى المنخفض لحياة هذا العامل " هو ما يجعله يتقبّل الرواتب المتدنية جداً. وليس أيضاً " إمكاناته المهنية الهزيلة " هي التي تمنعه من تعويض اليد العاملة الفرنسية، إنما على

الأرجح، تلك الشروط الموضوعية والملموسة التي تمّ حصر اليد العاملة الجزائرية فيها، كما سبق و تمّت الإشارة أعلاه إلى بعض أوجه هذه المعاملة.

وحتى في حال العودة أيضاً إلى رأي /غومار / فإنّ اليد العاملة المحلّية كانت تفضّل منافسة الجزائريين لها على منافسة الأجانب الآخرين، وذلك بسبب أنّ العمال الجزائريين كانوا الأكثر خضوعاً للاستغلال والقهر. ألم يكن هؤلاء أقل مطالباً - يلاحظ /غومار /- حتى حينما يتمتعون بطاقات مهنية مساوية، على الأقل في بعض المهن ؟

إنّ ممارسة التهميش لكل عامل جزائري في المصنع أو مكان العمل، سوف تعزّز بالضرورة شعور الانتماء إلى الجماعة الوطنية ذاتها. فترك المهمات والأشغال الدنيا لهذه "الشرائح من العمال، المعتبرة أقل تطوراً، حيث يمثّل القبائليون النموذج البارز " سينمّي لديها مشاعر الاختلاف. فالعامل الفرنسي لن يقوم بهذه المهام الوضيعة لأنّه فرنسي، وواقعه البروليتاري لن يغيّر شيئاً من المشاعر الفطرية تجاه العمال الجزائريين. فهؤلاء يجدون أنفسهم أمام " أرستوقراطية عمالية " أيضاً. وهذه تمثل في نظرهم - رغم كل شيء - الأمّة المهيمنة والقاهرة.

وسوف يكون بمقدورنا معالجة هذه المسائل، بشكل خاص، أثناء الحديث عن موقف الحركة العمالية الفرنسية من الأقلية الجزائرية في فرنسا.

في غضون ذلك، لا يمكن أن نتمنّع عن طرح السؤال، عمّا إذا كانت الفئات الاجتماعية الأخرى تخضع للمصير ذاته ؟

II. الفئـات العليـا والوسطـى

1. التجـار :

لم تكن الهجرة الجزائرية محض بروليتارية، فقد ترافقت أيضاً مع هجرة (مترفة..)، وهي تشكّل طبقة تجار ذات امتياز. بيد أنّ هذه الفئة لم تسترع انتباه أولئك الذين انكبّوا على دراسة ظاهرة الهجرة. فالإحصائيات التي تعنى بها تبقى نادرة. والفئات الفرعية لهذه الشريحة غالباً ما تكون مختلطة بين طبّاخين وفندقيين وأصحاب متاجر وخياطين وأطباء ومسيرين وباعة معارض وأسواق، في حين أنّه كان من المفيد تصنيفهم في فئات فرعية أو مجموعات، حسب أهمية رأس المال، أو طبيعة التجارة.. أو توزّعهم، سواء داخل فرنسا أو في مستعمرات الأصل، إلى آخره.

ومن المفيد جداً توضيح تاريخ صعودهم في السلم الاجتماعي، ومراكماتهم، ومعرفة دورهم ووظيفتهم. فمع الأخذ بعين الاعتبار جملة المعوقات والمحدودية في هذا الميدان أيضاً، يمكن لنا محاولة إعطاء الميزات الأكثر أهمية لهذه الفئة.

إنّ أول الملامح البارزة هنا، رغم فقر الدراسات وغياب المعلومات المستوعبة حول هذه الشريحة، هو واقع، أنّ أياً من هؤلاء التجار / المستقبليين / أو النادر منهم، من كان يملك في الأصل وفراً معتبراً للانطلاق (المهني).

ومن الممكن القول، أنّ غالبيتهم الساحقة كانت قد انطلقت من لاشيء. وهي لاتدين بوضعها / اللاحق / إلاّ لاستغلال العمال من بني دينهم. فقبل الحرب أصلاً، شرع بعضهم في تجارة من نوع خاص : الاتجار بالرجال أو" باعة الرجال "، هؤلاء الذين كانوا يتكفّلون بتوفير ما تحتاجه هذه المؤسّسة أو ذاك المنجم من اليد العاملة غير المتخصصة لمدة محدودة، قبل أن يتحولوا فيما بعد، إلى مراقبين للعمال، في العديد من الحالات. فانتهازية وتصميم بعض هؤلاء على الصعود، كانت تجعلهم لا يتراجعون أمام أية مهمّة.

ومن "باعة الرجال " سيتحولون بسرعة إذاً، إلى مسيري مطاعم وفنادق، ثمّ " باعة النوم ". فلنرى كيف أنّ مديراً مساعداً " للمكاتب المدنية للجزائر " السيد ستيفان دافيد Stephane David يوّضح صعودهم في فترة ما بين الحربين العالميتين، في منطقة / لانس و دواي Lens et Douai/ : " لقد حطّ هؤلاء التجار في فرنسا من غير دراهم، وراكموا ثروتهم من تسيير المطاعم الصغيرة والمقاهي التي يتردد عليها أبناء دينهم، إلى جانب نشاط بيع الرجال. وهم فطنون، حاذقون وعاقلون، كما كانوا يتحركون بعلاقة وثيقة مع الصناعة والتجارة الأوروبية من جهة، ويستمرون في روابطهم مع أبناء دينهم من جهة ثانية[139].

جان موريزو Jean Morizot ، يحدّد، أنّه نحو عام 1920، وفيما يخصّ الفنادق والغرف المفروشة " في باريس، فإنّ قسماً هاماً من هذه المصالح قد أصبح في يد أبناء ليموز وأوفرنيه وروان /Limouse ،Auvergne ،Rouen/، ثمّ في يد بعض الجزائريين المسلمين، من منطقة القبائل الكبرى – في غالبيتهم –، ويد يهود جزائريين أيضاً [140].

لكنّ هذا المسار لم يكن الوحيد للصعود والمراكمة، أو التخصص الوحيد المتاح. فهناك العديد من الباعة المتجولين والحرفيين الصغار الذين سيتمكنون بفعل قوّة

العمل والتوفير، من أن يصبحوا باعة في المعارض، قبل أن يفتحوا تجارة أكثر طموحاً وأكثر قيمة. كما أنّ ميلاً آخر بدأ يرتسم داخل هذه الفئة الانتقالية من باعة المعارض، وهو خلق تجارة الفواكه والبواكير.

الكثير من الكتاب يسجّل أيضاً، بداية فرع انتقالي مختلف : حيث يتحول العديد من سائقي سيارات النقل، المتعبين من الدوران، إلى باعة مشروبات مستثمرين، أو أصحاب فنادق وغرف مفروشة. فهذا /لوقا موراسيول L. Muracciole / يسجّل - دون أن يتوقّف طويلاً في بحثه - وجود فئات أخرى غير العمال، تتميز باستقرارها وبتوزعها بين التجار والفندقيين والمقاهي المغاربية، والبقالين والخياطين / مع مساعديهم /.

ويحقّ أن نشير إلى الملاحظة العابرة لـ ج.ج. راجيه /Raget Jean Jacques/ في أطروحته، حيث يسجّل أنّه إلى جانب أصحاب المطاعم ومحلات الأكل الصغيرة، فإنّ الباعة المتجولين والتجار يحتلون صفاً هاماً، مشكلين تعاونيات حقيقية ذات صبغة عائلية، مما يسمح لهم بتحقيق أرباح مرموقة [141].

مع ذلك يبقى من الصعب تكوين فكرة واضحة عن أهميتهم، /فميليو Milliot/ من جهته، لا يمنحهم سوى مكانة نسبية، على الأقلّ في باريس، حيث يكتب " علينا أن نضع جانباً - بالمقابل - بعض المجموعات القبائلية التي تمارس في باريس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حراً. فهؤلاء يمثلون نجاحات فردية، وغالباً ما يذوبون - و بسرعة - في الوسط الفرنسي عبر الزواج والتجنّس [142]. بيد أنّ هذه الملاحظات ليست صالحة - مع ذلك - إلاّ في المركز الباريسي، وحتى حدود الثلاثينات.

إنّ جملة التقديرات المسجّلة حتى الآن حول هذه الفئة، وخاصّة حتى عشية الحرب العالمية الثانية، تبقى غامضة، سطحية وضعيفة الدقّة. فهي لا تشهد - في نظرنا - على أهمية هذه الشرائح، بقدر ما تدلّ على جهلها. الأمر الذي يسري ويتحقق، كلما تعلق الأمر بتقديرات رقمية لكل من هذه الفئات.

روبير مونتانيه /Montagne .R/ من جهته، يلاحظ أنّه، إلى جانب العمال الذين يشكلون ٪ 95، فإنّ الـ ٪ 5 الباقية، تتكون من التجار وعمال المزارع [143]. وحسب تقرير /راجيه/ لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والذي رفعه إلى (اللجنة الاستشارية العليا للسكان والعائلة) [144]، فإنّ فئة التجار تقدّر ببضعة آلاف. مع

ذلك، هناك بعض الإحصائيات لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي رغم التاريخ المتباعد، فإنها تبقى تسمح بتكوين فكرة حول تطور هذه الفئات التجارية، وحول النتيجة المعيارية التي وصلت إليها.

وحسب /راجيه/ دائماً، " فإنّ إدارة ولاية /السين La Seine/تعتقد أنّ المنطقة الباريسية تعدّ ما يقارب نصف السكان الشمال أفريقيين في فرنسا" عام 1948، حيث يوجد بين هؤلاء 5000 مثقفاً موزعين على الطلبة والمهن الحرّة، و8000 تاجراً منتظما[145]. ويذكر هذا الكاتب أنّه، بعد عام من ذلك أي في سنة 1949، فقد كان الجزائريون يعدّون 192000 – من أصل 200500 شمال أفريقي –، نجد من بينهم 11000 جزائرياً يمارسون التجارة والبيع في المعارض[146].

وإذا ما عدنا إلى الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية الفرنسية، نهاية أفريل/ بداية ماي 1949، فإننا نواجه أرقاماً جدّ مختلفة، حيث تقدّم رقم 211800 لمجموع المغاربة. منهم 194000 جزائرياً و14000 مغربياً و2900 تونسياً. وحيث نعدّ 10800 تاجراً، و10 موظفين و 2400 من أصحاب المهن الحرّة.

وقد يكون من الممكن التعمّق في تقدير أهمية هذه الفئات الميسورة، ونسبة توزّعها، إذا ما لجأنا إلى إضاءتين متكاملتين. تتعلّق الأولى بالمثال الباريسي، والثانية بالاستناد إلى الدراسات الصرفة حول القرى والمناطق التي تعدّ المرشحين للهجرة. إنّ الملاءمة النسبية للمثال الباريسي لا تحتاج إلى تأكيد، فيما يخص الهجرة الجزائرية، طالما أنّ باريس استوعبت القسم الأكبر من مهاجري المنطقة الباريسية، كما سبق وأوضحناه في التوزّع الجهوي للعمال الجزائريين. وما كان صحيحاً مع الجزائريين كان صالحاً أيضاً بالنسبة للقسم الأكبر من الهجرة الأجنبية التي كانت تنشدّ إلى الجاذبية الخاصة لباريس.

و/ جورج موكو / يؤكّد ذلك جيداً : " فباريس تقدّم طريقاً مختصراً وأخّاذاً للتوزيع المهني للأجانب، ولصعودهم الاجتماعي في التجارة والمهن الحرّة[147]. خارج الجماعات السياحية، يسمّي /موكو/ فئتين كبيرتين في التكتّل الباريسي : العمال، وقد تمّ الحديث عنهم في الجزء الأول من هذا الفصل، و" المتكسبين[148]. حيث يميّز بين الحرفيين الصغار – والمتعاملين -المستخدمين – والصنّاع. ومن الممكن هنا، ملاحظة أن هذا التوزيع ليس كافي الدقّة، وأنّ موكو يبدو (وهو ليس الوحيد) أنّه يسحب مفهومه هذا على مجموعات فرعية متباينة، بل ومتباعدة.

الملاحظة الثانية (بل والصعوبة أيضاً) تكمن في واقع أنّ تقييم وتقدير هذه الفئة من التجّار ليسا سوى تقريبيين، مع الأسف. ويجب هنا التفتيش، بداية، عن الجزائريين وسط المتكسبين أو "الكسبيين" الأجانب، ثم بين ما يسميهم بـ "الأفارقة".

من جهة أخرى، يمكن التساؤل - في الذكرى المئوية للاحتلال، أي نحو 1932، عام صدور كتابه حول الأجانب في فرنسا - عمّا إذا كان مفهوم الأفارقة لا يقصد به : المغاربة على الأرجح ؟ في وقت كانت فيه الهجرة الوافدة من عموم أفريقيا ما تزال محدودة جداً، والهجرة الجزائرية هي الأولى من أفريقيا، بما في ذلك المغرب العربي.

في كل الأحوال، فقد كان ربع السكان الأجانب العاملين في باريس، عام 1926، من التجّار[149]، حيث يمثّل " الأفارقة" جزءاً لا يتجزأ من هذه النسبة.

فمن بين كتلة أصحاب النشاط الأجانب البالغة 181000 كان عدد التجّار 39370، وهو ما يمثّل 22٪ تقريباً، وعدد عمال التعدين 19850، وهو ما يعادل 11٪، ونجد 14550 عاملاً أي 8٪ في حقل تسوية الأراضي والبناء، و5٪ في صناعات أخرى. كما يجب إضافة 21450 عاملاً في مجال الأقمشة والنسيج، وهو ما يعادل 11٪ من مجموع العمال المداومين.

ويمكن استكمال هذه المعطيات بأرقام أخرى، حيث أن / موكو/ يظهر أنّه في عام 1926، ومن بين 10800 أفريقياً، كان هناك 1500 جزائرياً في الصناعات الغذائية، وهو ما يضعهم في المرتبة الأولى قبل الإيطاليين[150] 1000 عاملاً. كما أنّ / موكو / وللسنة ذاتها، يخصّ في جدول آخر، 1500 "أفريقياً " في حقل التجارات / مقاهي وتجارة الأسواق العامة/، و 1460 في الصناعات الغذائية[151].

إلاّ أنّ النسب العامة هذه، تبقى مع الأسف دون متابعة في الفترة اللاحقة، بعيد الذكرى المئوية للاحتلال. وبالمقابل، فهي غير معرّضة للاضطراب أيضاً خارج قدوم بعض العناصر قبيل وبعيد الحرب العالمية الثانية. وهي تعني على الأرجح، الجالية الجزائرية وأبناءها في ميدان التجارة، كما سبقت الإشارة إليه.

من جهة أخرى، يمكن تسجيل أنّ المهاجرين الجزائريين العاملين في ميدان التجارة والمهن الحرّة، وعلى صورة المثال الباريسي، كانوا قليلي العدد في البداية، إلاّ أنّ نموهم كان أكيداً، وعددهم ما انفكّ يزداد ما بين الحربين العالميتين، وما بعد الثانية.

وإذا ما كانوا أقليّة، قياساً بحجم كتلة العمال الإجمالية، فإنّ الوضعية الاجتماعية التي يمثلون والدور الذي يلعبون داخل الجالية، سيوفّران لهم مكانة

وأهمية خاصتين[152]. هذه الأهمية وهذا الدور ملحوظان في مناطق أخرى. حيث نجد، قبل الحرب العالمية الثانية، ما لا يقلّ عن 6000 بائع مشروبات وطباخاً في باريس وضواحيها، 30 في بوردو و100 في منطقة ليون[153]. كما نجد في منطقة الرون، عشية هذه الحرب، ما لا يقلّ عن 150 تاجراً حسب المؤلف ذاته، من أصل جالية جزائرية تعدّ 6100، وهو ما يمثّل 5٪ منها.

ودون التوقف طويلاً حول التوزّع الجهوي لأصحاب النشاطات التجارية والحرّة بسبب نقص المعطيات والدراسات المعنية، يمكن العودة المختصرة لنقطة الإضاءة الثانية، التي قد يوفرها لنا تفحّص التوزّع المهني والاقتراحات، حسب منشأ فروع نشاطات الجاليات الجزائرية القادمة من مناطق جزائرية مختلفة. وهو ما يمكن توضيحه من خلال بعض الأمثلة.

لنتناول مثال / فورناسيونال/ في القبائل الكبرى، حسب تحليل / بيير دومنديون Demondion /، الذي يكتب : " ما هي أهلية مهاجري فورناسيونال ؟ من الخطأ الاعتقاد أنّهم يريدون جميعاً أن يصبحوا مأجورين. حيث أن الهجرة في هذه البلدية المختلطة، لا تخصّ العمال فقط. وحيث نجد حالياً أنّ ثلث هؤلاء المهاجرين في فرنسا هم من التجار، والثلثين الآخرين من العمال. ويتمثّل التجار خصوصاً بالباعة المتجولين، وأصحاب المطاعم والمقاهي والفنادق.."[154].

وحتى في حالة دراسة وحدات سكنية أصغر من البلدية، مع بضعة آلاف من السكان، يمكن تبيان هذه النسب أيضاً في أمثلة بعض الدوّارات (القرى) أو العشائر أو الفروع.

الجدول أدناه، يبيّن العاملين المهاجرين لقرية / الميسر El Misser /، دوّار أومالو [155] :

منظّفو سيارات 30
سائقو سيارات 20
عمال تكسيات 50
عمال تسوية الأرض 10
عمال مصانع 3
ميكانيكيّو مصانع 1
عمال متفرّقين 14
مشرف عمالي صناعي 1
مشرف عمالي 1
باعة متجوّلون 15
عمال مطاعم 5
تجّار 20

وهو ما يبيّن وجود 15 وسيطاً و 25 تاجراً من أصل 170 مهاجراً، أي ما يعادل 23.5٪. و/ دوموندبون/ يقدّم لنا أيضاً نسب وحصص قرية أخرى في القبائل الكبرى، وهي تابلات، حيث نجد أنّ نصف مهاجريها من العمال من مختلف الأنواع، مع 20٪ من منظّفي السيارات، و النسبة نفسها من التجار و 10٪ من سائقي التاكسي كما نجد في المصدر ذاته حول المهاجرين، أنّ أبناء /آيت بوعلي / يعدّون 20 تاجراً أي ربع الإجمالي، وأبناء / إيغيل ميمون / يعدّون 18 تاجراً من أصل 50 مهاجراً.

إنّ المناطق الأخرى في الجزائر التي كانت تقدّم مرشحين للعمل في فرنسا، كانت توفّر مرشحين للتجارة أيضاً. / فجان جاك راجيه/ يشير إلى عدد من رجال الأعمال والتجار العاملين في بلدية جيجل والذين سيستقرون في باريس في التجارة في الأحذية والفندقة وبقية الأعمال، مع تاجر جملة بمشتقات الفلين يملك مخزناً في بايون Bayonne/ والعاصمة [156]. بعض هذه التخصصات الأخيرة بدّلت قليلاً من مروحة النشاطات التجارية التي كانت غالباً ما تنحصر في الفندقة والمطاعم، كما سبق وأشار إليه عديد المؤلفين.

روايات أُخرى عن القبائل الصغرى وغرب الجزائر تقدّم الميزات نفسها، كما هو الحال مع البلدية المختلطة / ندروما /، حيث كتب /ألدو Aldou/ [157] أنّ " البعض كانوا أكثر حذاقة وأصحاب حسّ تجاري، فافتتحوا أماكن بسيطة للطعام، وحوانيت ومحلات بيع المشروبات، وفنادق كانت تمثّل أيضاً أمكنة للقاءاتهم والحديث عن البلاد وكتابة الرسائل، وغالباً التسلية بلعب الورق / الكارت / ".

من الممكن ذكر أمثلة كثيرة أيضاً، لكننا نلاحظ - في الحصيلة - جملة ملامح مشتركة في كل مجموعة أو مجمّع.

ولسوف تنتج كل قرية وكل عشيرة أو مجموعة عرقية أو جالية، فنادقها الخاصة ومقاهيها ومطاعمها.

وفي أية لحظة، لم يكن الأمر يتعلّق بأشخاص كانوا قد قاموا بتحويل أرصدة من بلدهم الأصلي، إنما تعلّق بأناس جمعوا ثرواتهم في عين المكان. أما النشاطات الحميمية - في بعض المعاني - حيث كانوا يستثمرون بسرعة، فقد كانت تلك التي لن تستطيع التوسّع والانتعاش إلاّ مع مواطنيهم. فنجاح هؤلاء الطباخين وأصحاب المقاهي والحانوتيين والفندقيين، إنما يعود - بدرجة كبيرة - إلى تجمّع الجالية، وإلى الحياة الهامشية للمهاجرين الجزائريين.

إنّ الحاجة والضرورة /لإنتاج/ الجزائر في المهجر، والتضامن العائلي والعشائري، والتمسك بالقوانين الاجتماعية الخاصة، كل هذا شكّل الأرضية الأكثر من خصبة لنمو هذه الأنواع من التجارة. ولهذا السبب يندر أن نصادف نشاطات أخرى مميزة غير تجارة الطعام والشراب والنوم. ولقد توجّب انتظار ما بعد سنوات الخمسين وأكثر، كي تغتني مروحة النشاطات التجارية للمهاجرين الأغنياء الذين سيتطلعون إلى استثمارات في اتجاهات أخرى. إذ، حتى الساعة، فإنّ الثقل الاقتصادي والمكانة التي تحتلها هذه المجالات الثلاثة للنشاط التجاري مازالت قائمة وذات أهمية حقيقية[158]. وفيما بين الحربين العالميتين، فإن هذه الأوجه الجوهرية للفئة التجارية وهيمنة هذه النشاطات المفضلة، ستعزّزمن دور أرباب العمل الجزائريين ومن وظيفتهم الاجتماعية والسياسية بشكل معتبر. فإدارتهم للفضاءات التي تشكّل أماكن لقاءات وتجمعات العمال الذين يقضون فيها القسم الأكبر من أوقات فراغهم وخارج العمل، إنما تسمح لهؤلاء بأن يضعوا أنفسهم، وبسرعة، على رأس التجمّعات. بل إنّ دورهم السياسي سيتصاعد لاحقاً بفضل تطورهم الاقتصادي، وربما كانت هنا أهم ميزة اجتماعية وسياسية لهذه الفئة.

ولم يخفى هذا الأمر عن بعض المراقبين الذين لفتوا الانتباه إلى كون هؤلاء هم المستشارون الذين يصغى لهم، وزعماء التجمعات المحلية كما يصفهم /راجيه/[159].

وبما أنّ غالبية التجار هم باعة شراب وأصحاب مطاعم، فهم سادة الأماكن التي تمثّل مراكز الجذب، والتي تتميز بأهمية اجتماعية معتبرة كونها تمثّل معادل السوق و"الجمعة"، على أرض فرنسا[160].

هذه الموقع وهذا الدور الهام الذي سوف يشغلونه لابد أن يثير العديد من الأشخاص والقوى السياسية، وهو ما يشهد به /استيفان دافيد/ : "إنّ حضورهم غالباً ما يكون مفيداً، إلاّ أنّ هذا الحل السهل - مع الأسف - وهذا الميل لترك مجال معرفة الحاجات الروحية لهم ومشاعر المسلم الداخلية، لابد أن يسيء إلى أفضل تقبّل ممكن، من قبل المشرفين والخدمات العامة وأرباب العمل تجاه المهاجرين الشمال أفريقيين، خاصة أنّ هؤلاء المهاجرين، الوجلين المتخوفين، سيفقدون بسرعة عادة الاتصال المباشر مع الأوروبيين، ويستسلمون بسهولة لرقابة هؤلاء الوسطاء القادرين "[161].

فوضعية الوسطاء الضروريين بين الجالية وبين أرباب العمل، أو حتى مع مصالح الخدمات العامة أيضاً، ستوفّر لهم وزناً ودوراً يتمناه الكثيرون، كما يخشاه آخرون

فيما بعد. فهاهم - وحسب الحالات - قد أصبحوا مستشارين وموجّهين لبعض تصرفات رؤساء المؤسسات والخدمات الإدارية، وأحياناً لمصالح الأمن، أو للوطنيين الجزائريين على الطرف الآخر - كما أنّ معارفهم بالوسط العمالي المهاجر، ووضعهم المتميز يجعلهم في قلب الرهانات السياسية ما بين أرباب العمل والأحزاب السياسية للسيطرة على المهاجرين.

من وجهة النظر هذه، فإنّ الإطلاع على كتابات وطنيي نجم الشمال الأفريقي،/حزب الاستقلال الجزائري/ الذي ولد في عام 1926، في أوساط المهاجرين الجزائريين، أو الإطلاع على تقارير الهيئة الكولونيالية في الحزب الشيوعي الفرنسي، و"اتحاد ما بين المستعمرات" المكلّفين بتسييس العمال الجزائريين، سيكون ذا فائدة أكيدة. فلن تكون أبداً من باب الصدفة صيغ التماسهم من قبل المناضلين القوميين أو الشيوعيين /لما بين 1921 - 1936/، او ردود فعالهم تجاه الدعاية السياسية وتوزيع البيانات والصحف المعادية للاستعمار مثل /الكازرنا والمعمل/[162]، أو /إقدام شمال أفريقيا/ أو /الأمة/ داخل محلاتهم، والتي ستكون حاسمة، زيادة على ذلك. أيضاً تلك النداءات التي سيوجهها لهم " أب الوطنية الجزائرية " مصالي الحاج ومنظمة نجم الشمال الأفريقي. فالسلطة والجاذبية التي يمارسون على جاليتهم تفسّر التقرّب منهم والتماس دعمهم.

إلاّ أنّ فئة التجار هذه، التي لم يستطع العديد من الباحثين تمييزها عن بقية الشرائح الأكثر رفاهية من العمال، أو ذات الوضعيات الاجتماعية المختلفة، لم تكن الفئة الوحيدة التي تتمايز عن دائرة العمال من عدّة وجوه. فهناك أيضاً الباعة المتجولون والمثقفون الذين نقترح الانعطاف على أوضاعهم.

2. الباعة المتجولون وباعة الأسواق والمعارض

لقد كانت هذه الفئة الاقتصادية والاجتماعية واحدة من أولى الفئات التي تميّزت عن الهجرة العمالية طيلة تاريخ ظاهرة الهجرة لما بين الحربين العالميتين. وكانت الأولى التي وطأت أرض المتروبول، وتفحّصتها. ولقد استفادت من مكانتها المزدوجة ومن موقعها الأصلي في قلب الجالية الجزائرية المهاجرة.

ولابد من الاعتراف أنّ تحليل وضعها حسّاس بعض الشيء، حيث أنّها تقع بين عالمين، سواء بحكم شروطها الاقتصادية أو بحكم تطلعاتها. حيث نجدها، وحسب الدراسات، تارة موضع مشابهة مع طبقات التجار، وتارة موضع اعتبار كضحية

للأزمات، ومهدّدة بالمصير البروليتاري. فوصولها ونموّها في فرنسا يقدّم وجهاً فوضوياً وطفيلياً بعض الشيء. حيث لدينا انطباع قوي بأنّها نتاج وامتداد الآثار الاقتصادية، وسياق إفقار الفئات الاجتماعية من سكان الجزائر الأصليين، أكثر منها ظاهرة ناتجة عن ظروف المتروبول.

وهذه الصعوبات القائمة موضوعياً مازالت مستمرة، طالما أننا لم نتحصّل على دراسات حول الطبقات الاجتماعية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية، وأنّه لايوجد عملياً – علاوة على ذلك – أبحاث حول الهجرة الجزائرية قبل الاستقلال (أو القليل منها)، وحول التدرّج الطبقي المطابق[163]. فهذه الفئة ليست سوى نتيجة امتداد الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ حصار العشائر وتفجّرها وحتى الحرب العالمية الأولى.

وكرموز للانحدار الطبقي الناتج عن تبعات الأحداث الأخيرة، فإنهم يظهرون كضحايا رأسمالية لم تستكمل بعد.

فتدمير الزراعة الجزائرية بعد تحطيم المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية، ومصادرة أراضي العشائر، التي أعقبت الانتفاضات والتمردات العشائرية بين 1830-1890، كل هذا سوف يحرّر كفاية، الفلاحين من مزدرعاتهم ومن جهد العمل، حتى يتحول قسم منهم إلى باعة متجولين. كما أنّ تطور التجارة في الجزائر سيأتي على تجارتهم الصغيرة والبلدية. هكذا سنلحظ إذاً، ارتسام أفقين طبقيين لهم.

وللإحاطة بهذه الفئة الوسطية، الأكثر أصالة ونموذجية في الهجرة الجزائرية، لفترة ما بين الحربين العالميتين، بدا لنا ضرورياً التذكير المختصر "بحبل السرّة" أو الرباط مع الوطن الأم، كي نستطيع استيعاب وصولها إلى فرنسا قبل التطرق لتطورها، ولتشكلها وتنظيمها في المتروبول، ومن ثمّ فهم الدور الذي تستحقّه على الصعيد السياسي.

وإذا ما أخذنا بالمثل القبائلي الشائع الذي ينقله /أوكتاف دوبون Octave Depont/ حول المكانة المعتبرة – كفاية – لهذه المهنة في الجزائر "كن بائعاً ولا تكن مزارعاً"[164]، فإنّ هذه /الوصفة – النصيحة/ غالباً ما كانت مسموعة في الجزائر، وربما شكّلت استكشافاً محسوساً، خاصة أمام انحسار الزراعة في الجزائر. ولقد كانوا أول المهاجرين الذين تمّ إحصاؤهم. إذ قبل "خضوعهم" لهذا المصير، فقد "كان من عادة

"الباعة المتجولين القبائل أن يجوبوا البلاد العربية، ويبيعوا للنساء كل أنواع الحلي والسلع "البخسة والحمرة والعقاقير "[165].

فالبائع المتجول في سفراته الطويلة والدورية داخل البلاد، إنما يمثل غالباً " شخصاً "عظيم القيمة. فهذا/أوكتاف دوبون / يراه " كفاو"[166] يحمل للنساء التحف وللأزواج مادة أهم أيضاً، وهي "المسحوق"، متنقلاً من عشيرة إلى أخرى ومن دوّار لآخر، قارعاً الأبواب، حاملاً على ظهره أدوات الضرورة الأولى، حيث كان يبادلها بالقطن أو القمح أو الفضة. كما كان عليه أن يتكيف مع تطور الرأسمالية الزراعية.

وعلى إثر تعميم التبادل والعملة، فقد بدأوا تدريجياً بالتردد على الأسواق الريفية والجهوية. ولم يعودوا هم من يحمل الأدوات والسلع بل الحمار والجحش الصغير، حيث تتسع مروحة البضاعة المعروضة من الآن فصاعداً إلى العطور والأزرار والمرايا والأمشاط والتحف وأشياء ثمينة للريف، دون نسيان عنصر ثابت ومرغوب دائماً وهو ذاك " المسحوق "[167]. إلاّ أنّ النمو التجاري العام سيصيب جدّياً هذا النشاط ويهدّد ممثليه بالتهميش البروليتاري. ويمكن أن يفهم تكيّفهم كشكل من أشكال المقاومة ووسيلة لتجنّب الاحتمالات الاجتماعية والاقتصادية. ففي مطلع القرن العشرين، وكما يشهد به /راجيه/فقد " رأى البائع المتجول تجارته تتراجع نتيجة تطور وسائل الاتصالات. وحيث حلّت أيضاً مرحلة المحلاّت الصغيرة نحو عام 1900 "[168].

لقد استطاع قسم من هؤلاء تجنّب الإفلاس، وهم من يصفهم /راجيه/[169] بقوله "إنّ الأفواج الأولى التي ترددت على المدارس الفرنسية كانت تعرف القراءة والكتابة والحساب مما سمح للقبائليين (الباعة المتجولين) بالاستقرار بداية في القرى المستوطنة، ثمّ في مدن هامة، وبالتالي منافسة تجارة اليهود[170] وبني مزاب".

إنّ الصفات التي ألصقت بهؤلاء الباعة المتجولين، من مثل الربى والجشع للربح، لم تكن دقيقة. حيث أنّ معظمهم لم يستطع - خلاف البعض القليل - التوصل إلى حيازة حانوت[171]. كما أنّ رهطاً واسعاً منهم سيضطر للبحث عن نقاط جديدة أو مناطق تبادل، حيث سيجوبون شمال أفريقيا، خاصة الجزائر وتونس، على أقدامهم مع حميرهم الضامرة وحليّهم الشعبية. بل أن هذا المخرج - المهرب لم يكن كافياً بدوره. إلاّ أن مهنة البيع المتجوّل لن تختفي بسرعة، بل سوف تعرف اندفاعات جديدة، ولفترات طويلة.

لقد كتب جان موريزو /J. Morizot/ عن مرحلة 1880 - 1920 ملاحظاً " أنّ البيع المتجوّل في المنطقة القبائلية من الجزائر لم يتوقّف عن التراجع داخل البلاد، إلاّ أنّه سيعرف انطلاقة جديدة على الطرف الآخر لحوض المتوسط "[172]. لذا ليس من الصدفة أن يكون هؤلاء أوائل المهاجرين الجزائريين، والسبّاقين على الهجرة العمالية.

ويضيف / موريزو / أنّه "منذ أن عرف الريف، فقد كان هناك مصدر آخر للربح في فرنسا / من تجارة الأدوات الشرقية. لذا فإنّ الباعة المتجولين سيبادرون - زرافات ووحدانا - إلى مدننا الساحلية ومحطّات الاستجمام. وانطلاقاً منها سيوسعون نشاطاتهم في البلدان المجاورة من أوروبا الغربية، ثم يندفعون نحو الأمريكيتين وأستراليا "[173].

ولسوف يحمل معهم هؤلاء الجوّالون، تقاليد المهنة، وخاصة التأقلم " والصرّة أو الحزمة على الظهر "، مما جعلهم شهيرين في المخيال الشعبي. وأبقاهم موضع عرفان في أوروبا كما في فرنسا.

في عام 1932، مع مرور الفرقة الموسيقية والمسرحية الجزائرية "المطربية" في مدينة فونيز Venise، يروي محمد بشطرزي كيف أنّ جوّالاً جزائرياً يرمي بكل "حزمته" في الهواء، وبحليه الشعبية في الماء، لمجرد رؤية وسماع الفرقة الجزائرية التي زارت المدينة على سطح جند[174]. وهؤلاء الباعة، لم يحملوا معهم "صرّتهم" على ظهورهم فقط، بل أيضاً مرونة الحركة وروح التنظيم، خاصة، وأنّ بداية انغراسهم في فرنسا لم تكن ميسورة.

والسؤال المطروح عمّا إذا كان الجهل بهذه الجالية الجزائرية الحديثة العهد بالاستقرار في فرنسا، هو الذي جعل عديد الكتّاب، من مثل / أوكتاف دوبون/ لا يفرّقون بين مختلف مكوناتها، أو بسبب مشاعر الخشية والمواقف المتحزّبة التي دفعت للنظر إليهم وفق المقاييس نفسها : " كثيرة هي أفواج الشمال أفريقيين الذين يتسللون.. تحت مظاهر الزبّالين والمنظفين والكنّاسة وأصحاب الأعمال البسيطة والتفريغ والعتل والحمل والبيع المتجول، بل وحتى التقاعس "[175]. هذا النموذج من الآراء لا يسهّل المهمة حول موضوع يشكو أصلاً من فقر المعلومات، المبعثرة المختصرة.

مع ذلك، هاهو / بيير دوموندبون / يصنّف الباعة المتجولين في صنف التجار. وهذا خطأ حسب تقديري، ويجعل من دقّة تقييماته أمراً نسبياً. زيادة على ذلك، لم

يتردد في التأكيد على أهميتهم(176). فحسب رأيه، يشكّل هؤلاء الباعة المتجولون فئة من الفئتين اللتين تشكّلان طبقة التجار. أي فئة أصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق من جهة، وتلك التي تضمّ التجار المتحركين أو الباعة المتجولين وباعة السلع الباريسية من جهة ثانية. وهو يذكر، من حينه، أنّ الذي نجح منهم في أعماله، أصبح يدير محلات خردوات أو بازاراً صغيراً "(177). ولقد كان على من يريد الصعود في السلم الاجتماعي، إتباع طريق صعب، وتحديد تنظيم دقيق وخاص.

إنّ معظم الإحصائيات المتعلقة بوصول هؤلاء الباعة المتجولين إلى فرنسا ومسحها من طرف إلى آخر، إنما يستند إلى التحرّي حول "القبائل في فرنسا"(178). فلقد تمّت الإشارة في هذا التقرير لعام 1912، إلى هؤلاء الباعة المتجولين الذين لوحظوا في ما لا يقلّ عن أربعين ولاية فرنسية، وهو ما كان معتبراً في حينه.

وفي الوقت ذاته الذي كان فيه الباعة المتجولون من منطقة /الألب و أوفرنيه Auvergne et Les Alpes/ يهجرون هذه المهنة لصالح أعمال حضرية "لم يكن أمام هؤلاء القبائليين من خيار، أو بمقدورهم طلب الكثير. حيث ما زال بإمكانهم – كسب لقمة العيش الضئيلة في سوق المتروبول. كما كانت وسيلة "الحزمة على الظهر" طريقتهم الوحيدة للاستكشاف بأقلّ نفقات ممكنة ودون مغامرة تقريباً. فخلال سنوات بسيطة، كان أن وزّعت الأرض الفرنسية بهدوء، بين أبناء مختلف القرى (الزواوية) المتخصصين بالتجارة، كما كان حال الأراضي الجزائرية"(179).

في سوق صعب ووسط عصيّ، لم يكن أمام الجوّالين الجزائريين في بداياتهم سوى روح الاقتصاد والتوفير، وتصميمهم وتضامنهم الخارق. فلم يتوقف نموهم عن التقدم، كما يلاحظه / مارسيل لارنو/ "لم يعد هناك من جهة أخرى أو ولاية فرنسية لا تعرف في عام 1923 تواجد بعض الأهالي الجزائريين. حيث نرى غالباً الباعة المتجولين والتجّار المتنقلين، وهم يحقّقون أرباحاً أكبر مما نتصوّر "(180).

ولن تمضي سوى سنوات قليلة حسب شهادة /راجيه/، أي في حدود 1928 – 1930، حتى يصبح البيع المتجوّل للسلع، مصدر رزق رئيسي للشمال أفريقيين في باريس ومدن المتروبول الكبرى الأخرى(181).

ومع مرور الزمن، سوف يحدّث الباعة المتجولون من أوضاعهم " مختصرين من بعد الحركة على الأقدام، معتمدين على الحركة عبر الباصات والقطارات، ومقتنين لسيارات عندما تسنح الامكانات، متحوّلين إلى تجار أسواق، ودون إهمال أي نوع

من الزبائن. وأخيراً، وفي حال نجاح أكيد، افتتاح محلات، لكن مع احترامهم للمرحلية حسب القواعد المتوارثة عن القدماء "(182). حيث تبدو مراحل الصعود الاجتماعي لهذه الفئة تعبر، باستمرار، من باب تجارة الأسواق، وتنتهي في المحلات الصغيرة، مترجمة - هكذا - نموذج مسار وتطلعات البرجوازية الصغيرة بالتحديد، والتي لن تتخلّف عن لعب دورها السياسي المتاح.

إلاّ أنّ هذا الصعود في السلّم الاجتماعي، من جهة أخرى، لن يحميهم دائماً من الجاذبية نحو الأدنى، تحت ضغط الأزمات الاجتماعية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها داخل فرنسا، إلى جانب الضرائب الثقيلة والتعريفات الجمركية التي طبّقت نحو عام 1930، على السلع /الفنّية/ لشمال أفريقيا، وكانت أن هزّتهم بشكل عميق. كما أنّ منع الاستيراد الخاص لهذه المنتجات، لصالح بعض المؤسسات الرسمية، جعلت من هامش الربح الذي كانت توفّره بعض السلع القادمة من شمال أفريقيا ضحلاً، ومن دخول رأس المال دخولاً غير منتظم، في الوقت الذي كانت فيه المبالغ المستثمرة هامّة(183).

مع ذلك، فإنّ مخاطر الانحدار إلى صفّ البروليتاريا أو الانحدار العملي ذاته ،لم تمنع في الوقت نفسه، بعض الباعة المتجولين من التحوّل إلى مسيرين وأصحاب فنادق أو تجار أغنياء في فرنسا.

هذا الوجه المزدوج، وهذا الافتراق يظهران هذه الفئة كما لو أنّها منسجمة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن نفي هذه الصفة عنها، من المنظور اعتبارها - كمجمّع -، حيث تدفع بعض عناصره نحو الأعلى في سلّم المراتبية الاجتماعية للجالية الجزائرية المهاجرة، في حين أنّ البعض الآخر ينحدر نحو الأسفل.

صعوبة كبيرة أخرى، هي التقدير المعياري لهذه الفئة الاجتماعية، حيث أن حركتها القصوى و الغياب شبه التام للأرقام حولها إنما تعيق كثيراً مقاربتها. فالإشارة الوحيدة التي يمكن صبّها هي تلك التي يقدمها (بير دو موندبون) الذي فكّر بحالة الجالية المهاجرة في (فورناسيونال) في القبائل الكبرى. و هي تسمح بتكوين فكرة حول نموذج النسب التي وجدت في جاليات أخرى طالما أن معظم الباحثين قدروا أهمية هذا التقرير، و أكّدوه مجدداً. لكن دون تقديم تخميناتهم. وهذه الملاحظة قابلة للتطبيق أيضاً على مرحلة مابين الحربين العالميتين.

فـ (بيير دو موندون) يكشف عن ملمح مميّز آخر لمهاجري (فورناسيونال) يتعلق بالنسبة المرتفعة لعدد التجار، خاصة الباعة المتجولون منهم والتي تتراوح حول

30٪ وسطياً، وهو مايمثل 2600 تاجراً من أصل 8000 مهاجراً. وهذه النسبة حتى وإن تأرجحت مابين الثلث والخمس، كما هو في معظم الحالات، مما يعطيها ثقلاً واضحاً، فإن موقع الباعة المتجولين داخل الجالية المحلية ليس فقط مسألة نسبة، بل إن أهميتها الخاصة تتجلى بحركيتها وبقدرتها على دخول مختلف الأوساط زيادة على تنظيمها الرائع. و(راجيه) يرى في هذا النموذج من التنظيم " صفة شمال إفريقية محضة"، فالباعة المتجولون يتصرفون بشبكة حقيقية مع جهاز مركزي، ومسار بيع، وتوازع فضاءات المبادلات، وتجمّع ناهض على أساس القواعد العائلية والعشائرية والجماعاتية.

فالمركز بداية، هو المقهى العربي الذي يسيره شمال أفريقي، أو المقهى-المطعم الذي يؤمّن الإمداد بسلع الاتجار. والباعة المتقلون يوفّرون شبكة غير واضحة من المزودين /وهم عناصر بسيطة داخل الحلقة/ يحضرون السلع مقابل نسبة ربح محددة لهم، ويسلّمونها لصاحب المقهى، الذي يؤمّن لذاته أيضاً نسبة ربح خاصة على هذه السلع مقابل موقعه في الحلقة والاحتفاظ بالسلع المعنية[184]. وقد يحصل أن يبيع صاحب المقهى بنفسه هذه السلع إلى الباعة المتجولين، مضاعفاً من أرباحه[185].

هذه الحلقة ستكون مدعوّة للتغيير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما تبدأ تجارة التحف المجلوبة من شمال أفريقيا برؤية النور في المتروبول. هكذا يصبح من الأفضل التوجه مباشرة إلى هذه المراكز الجديدة للتموين، بدل الوسطاء القدامى.

لقد بقيت الحلقة دون تبدّل ما بين الحربين العالميتين. فبعد استلام البضاعة، يتبع الجوّالون مساراً محدّداً بشكل جيد ومسبق، وإذا كان بعضهم يعمل منفرداً، فإنّ غالبيتهم تعمل بشكل ترابطي، حيث يتمّ إنهاض (تعاونيات) تسهّل الروابط العائلية قيامها وتدعيمها، وحيث أنّ مسار الحركة يتحدّد من قبل المجموعة، وبما يسمح بتجنّب التداخل بين مساحات الاتجار الخاصة بكل منها، وبتشكيل نقاط بيع محدّدة جيداً في المدن والقرى أو المناطق، والتي غالباً ما يتمّ احترامها من قبل المعنيين.

ودون توقّف طويل، لا بأس من ذكر مثال عن هذا النموذج من التنظيم في باريس. فتجار مجموعة كزافيه- بريفاس Privas – Xavier – يحتكرون مقاهي الحي اللاتيني حتى / منطقة Sevres – Babylone /، وتجار ساحة موبير / Moubert/ يجولون في الحي حتى رصيف سان لويس St. Louis. وهناك مجموعة أخرى في شارع الزجاجيات Verrerie تغطّي محيط مقر البلدية وساحة شاتليه، مع نقطة انطلاق أولية من "مطعم تونس" في شارع الزجاجيات "[186].

وعندما تضع مجموعة يدها على بعض الأماكن وتنظّم مساراتها، فإنّها تصبح حصنها، تدافع عنه بشراسة ضد تطلعات وأطماع مجموعات أخرى.

وبصفة عامة، نجد ثلاث سلسلات من سلع البيع : السجادات ذات التزيين الخاص، والحلي، ومصنوعات السنحتيان Maroquinerie.

فالسجّاد، غالباً ما يكون مصنّعاً من القطن ، وبرسوم ولوحات خاصة/ من : جوامع، مدن عربية، فرسان، صحراء وجمال..الخ/. وبعد إعداده في ليون عادة، يعبر تصريفه مساراً ذا محطّات وسطية عديدة، قبل أن يصل إلى البائع المتجوّل. فمن القيمة الأصلية 4000 - 5000 فرنكاً للسجادة الواحدة، يصبح سعر البيع يتراوح بين 8000- 12000 فرنكاً حسب شطارة البائع، طالما أنّ هناك دائماً هامشاً للمساومة. ويدور عدد المبيعات الوسطية حول سجادة كل شهرين.

وعلى العكس من ذلك، فإنّ تصريف الحلي يتمّ بسرعة أكبر، ويتعلق الأمر بشكل رئيسي بالخواتم والمعلقات الصدرية /بروشات/ ،المصنوعة في مرسيليا من قبل جواهريين - من يهود تونس خاصةً /- والخواتم عادة ما تحمل رسم " يد فاطمة " أو " صليب الجنوب "، كما يعلوها غالباً هلال أو نجمة [187]. سعر شراء الخاتم 50-60 فرنكاً، وسعر بيعه 200-300 فرنكاً. والبائع المتجوّل يتوصّل إلى بيع 4-5 خواتم يومياً. أما الحلي الصدرية الشرقية، فهي تحمل طابعاً " عربياً عادياً" وليس كوفياً، مع تسجيل اسم الجزائر أو مدينة الجزائر أو أحياناً اسم مصر، أو " باسم الله". وتتبع أسعارها وإيقاع مبيعاتها الحلي المذكورة أعلاه.

وبخصوص مصنوعات السنحتيان /Maroquinerie/، فإنّ ما يهمّ هو ذوق الباحث عن المجلوبات الغريبة (بطابع تقليدي أو عربي..)، ويتراوح سعر شرائها بين 100-150 فرنكاً وسعر بيعها 250-300 فرنكاً، مع مبيعات يومية عملياً.

وتأتي مبيعات الأحزمة والحمّالات والأمشاط[188] لتكمل هذه الزمرة من البضائع. إلاّ أنّ البيع المتجول لا ينحصر عادة في حدود هذا النشاط الذي سيطر عليه طيلة فترة ما بين الحربين.

فهناك نشاط تجاري آخر، كان يجذب الباعة المتنقلين، وهو يخصّ الفواكه والبواكير. ومن بين الكتّاب النادرين الذين انكبّوا على دراسة هذا النوع من النشاط /م.هـ. سرفيه H.M. Servier/ الذي يعطينا مثالاً يتعلّق بالحالة الباريسية[189]، حيث يميّز مجموعتين : الباعة المصرّح لهم والباعة المخالفين.

فالباعة المصرّح لهم في هذا الميدان، هم الوحيدون المنظمون، وهم غالباً لا يعملون لحسابهم الخاص، إنما يمنحون في البداية، دفعة من" الصندوق" من قبل أحد المواطنين المستقرّين في باريس، وعادة ما يكون صاحب المقهى، بشكل يحدث أن يكون العديد منهم تحت تصرف صاحب المقهى ذاته. وبمثابة توضيح، يمكن ذكر حالة مالك محلّ " الجرجرة " في شارع مونبارناس والذي يموّل 12 بائعاً متنقلاً. فهو يؤمّن لهم استئجار سيارات البيع المسماة " الشياطين "بـ 400 فرنكاً يومياً، ويطلب بالمقابل حصته من الأرباح، بمعدل ٪ 20-15. وإذا ما ابتسم النجاح لأحدهم، فإنّه سيشتغل لحسابه. أما في حالة التنظيم الموصوف هنا، فإنّ كل سيارة تسوّق قنطاراً من الفواكه يومياً، وبحيث يكون ربحها اليومي الصافي مقارباً 1200 فرنكاً، إلى جانب 800 فرنكاً أخرى /400 أجرة السيارة و 400 أخرى لصاحب المقهى/. مع وديعة الصندوق التي تقارب 5000 فرنكاً في اليوم، ولكل سيارة، لصالح الممول.

وعلى العكس من هؤلاء المرخّص لهم، فإنّ أولئك الباعة المخالفين يعملون - في غالبيتهم - لحسابهم الخاص، وليس لهم ما يأملون من أرباب العمل أو أصحاب المقاهي. فهم يسعون إلى شراء بضاعتهم باكراً لتحصيل أفضل سعر، ويضطرون للأخذ بعين الاعتبار تعرّضهم لمخاطر الحجز والمخالفات، أو سحب السيارات إلى المحشر.

هكذا فإن باعة الأسواق والباعة المتجولون يشتركون بحركيتهم القصوى.

إنّهم يجتازون كل الأوساط، ويتعرّفون ميدانياً على وسطهم المهاجر. وبحكم أوضاعهم وتطلعاتهم، فهم موزّعون، يتجاذبهم عالمان : عالم العمل وعالم رأس المال. كما أنهم، بحكم علاقاتهم الوطيدة مع العالمين، يشكّلون أيضاً وسطاء رائعين. وهذا ما يفسّر أنّ كثيراً منهم قد لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية.

إنّ هذه الفئة الاجتماعية التي تغفلها الدراسات بعض الشيء، لا تبدو أنّها استرعت انتباه الأحزاب اليسارية، وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي، في محاولاتها لتسييس الهجرة الجزائرية. ففي أية لحظة، لم يفكّر مناضلو الحزب الشيوعي الفرنسي أو مسؤولو الهيئة الكولونيالية في الحزب، بالعمل وسط هذه الفئة واستخدامها، رغم أنّ برنامجهم في التحالفات كان قد اتسع حتى البرجوازية الجزائرية.

بالمقابل، فإنّ نجم الشمال الأفريقي لم يغفل هذا البعد السياسي، حيث أنّ كثيراً من الباعة المتجولين سيستدعون لمسؤوليات قيادية. إنّ تقارير الاستخبارات الأمنية في وثائق / سلوتفوم Slotfom، شارع أودينو / أشارت - مع ذلك -إلى أنّ مصالي الحاج وراجف بلقاسم، أعضاء القيادة الوطنية " للنجم " كان أن مارسا مهنة بائع متجول وبائع

أسواق[190]. وهناك أيضاً من أعضاء القيادة الوطنية الثانية "للنجم" كأحمد يحياوي، من مثّل نموذج هذه الفئة، حيث أنّه مارس هذا النشاط المهني في باريس[191].

إنّ هؤلاء الباعة الذين سيناضلون في صفوف حزب الاستقلال الجزائري /أي النجم/ سيشكّلون عناصر رائعة لجمع المعلومات، ودعويين بارعين و" صناديق بريد مفيدة ". فمعرفتهم بالوسط العمالي وبوسط أرباب العمل، وبحكم العلاقات القوية التي نسجوها مع الوسطين، ستعزز غالباً قضية (الانفصال). كما أن حركتهم ستخدم بشكل مذهل، سريان الأوامر والتوجيهات في لحظات القمع العصيبة. إنّ الجدوى التي توفّرها دراسة هذه الفئة تبدو هامة، خاصة وأنّ فحصاً سريعاً قد يقود إلى خلاصات لا تعبّر حقّاً عن الفوارق والتدرجات، كما هو الحال مع /ج.ل. كارليه Carlier/ الذي يدمجهم، بكل استعجال، بكتلة العمال الجزائريين المهاجرين، ويصنّفهم ضمن المفهوم الغامض (البرجوازية الصغيرة الكادحة)، حسب التحليل الذي نقرأه في كتابه عن " نجم الشمال الأفريقي"[192].

هذان الأسلوبان من المقاربة، يمكن لهما أن يؤديان إلى خلاصات مختلفة، لكن ومهما كانت الإفتراقات المعروضة باختصار، والتي تبرهن مرّة أخرى أنّ تحليل هذه الفئة لم يشقّ فقط صفوف المؤلفين القدامى، بل أنها أيضاً – وعلاوة على ذلك – لم تكن الوحيدة التي تفرز صعوباتها.

3. المثقفون (المهن الحرّة والطلبة) :

لقد شكّل المثقفون الجزائريون – وهم أكثر من غامضين – الفئة الأوفر تناقضاً أيضاً. فلم يتميزوا فقط، بعددهم الطفيف في بداية القرن (العشرين) والذي سينتفخ فجأة بعد الحرب العالمية الثانية، إنما، بالأحرى، بغموضهم وبميزة أو مزيّة المعرفة، في مجتمع سادت فيه الأميّة بعد إخضاعه. كما تميزوا بتمزّقهم الخاص، كونهم قائمين بين ثقافتين وعالمين وحضارتين. هذا التمزق، سيكون أيضاً أشدّ ألماً لدى هؤلاء الذين استطاعوا الهجرة إلى فرنسا.

ولابد لمباشرة تحليل هذه الفئة، من مفصلتها وربطها بالشروط الجزائرية المحلّية. ولفهم وجودها في فرنسا أولاً، ثم استيعاب ضعفها البيّن أيضاً داخل الهجرة ثانياً، يتوجّب الانكباب على آلية الإنتاج والاختيار المدرسي الأولي، داخل الجزائر. هذه المعضلة، قد تفهم بسهولة، طالما أنّ الهجرة الجزائرية في الفترة التي تعنينا دراستها كانت أساساً ذكورية ولاتؤدّي أية انتاجية. فالهجرة النسوية

ستكون متأخرة وستبدأ خجولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بينما كانت الزيجات المختلطة لمجموع الجالية غير ذات معنى.

وكنتاج للثقافة الفرنسية وللمدرسة، فلسوف يتوزّعون بين " حب الوطن الأم وبين الحقد الذي يكنّونه تجاه الأقلية الأوروبية في الجزائر"، سبب من سيطرتها على العملية السياسية، كذلك بسبب رفض التمثيل السياسي والمواطنة الفرنسية لهم.

وهم كمشبعين بالمثل العلمانية والجمهورية الفرنسية، وبمبادئ 1789 للثورة الفرنسية، والليبرالية، سيكونون متأرجحين بين العائلة الفرنسية وبين جذورهم ودينهم وأجدادهم ومخاطر ضياع الشخصية. كما أن مشاعرهم وبلبلتهم وسلوكياتهم ستكون مكثّفاً متنوعاً لازدواجيتهم، خاصّة في " المنفى والمملكة ".

لنتفحّص، بداية، لماذا كانوا يحضرون إلى المتروبول، كي نفهم من يكونون ؟ وكم يكون عددهم داخل الهجرة الجزائرية ؟

الملاحظـة الأولى : تتعلق بأنّ مصير المهن الحرّة والطلبة الجزائريين، وقدرهم أيضاً، لا يمكن فصلهما عن التاريخ الاجتماعي - السياسي للجزائر، بما في ذلك أرض المهجر. وقد تخيب هذه النظرة أولئك الذين يفتقرون إلى سعة الأفق. حيث - بناء على هذا المعطى السوسيولوجي والتاريخي الأساسي - فإننا نقدّر هذه الفئة كمجموع لهذين المكوّنين في علاقة استمرارية، أو كنوع من " الامتداد الطبيعي " المقبول أيضاً، بالنسبة للنخبة الجزائرية. وهناك عدّة أسباب تفسّر أصل حضورهم ضمن الجالية الجزائرية المهاجرة، ونمو عددهم.

هنا يمكن القول مع غي برفييه Guy Perville، إذا ماأخذنا الملاحظات الواردة في دراسته حول الطلبة الجزائريين : إنّ "النفور من العنصرية الفرنسية في الجزائر، سبب من أسباب هجرة الطلبة الجزائرين نحو فرنسا "(193). ودعماً لهذا التأكيد، هناك تقرير مجهول لـ C.H.E.A.M. عن الطلبة الشمال أفريقيين في باريس، يسجّل أنّ " هذا وذاك كان قد اختار باريس دون الجزائر، اعتقاداً منهم بإمكانية التعرّف الأفضل على فرنسا، بعيداً عن المواقف والأفكار الجاهزة التي غالباً ما تميّز فرنسيي شمال أفريقيا "(194).

وإذا كانت الدراسات التي اهتمت بالمثقفين الجزائريين قليلة، فإنّ الباحثين التقليدين عالجوا بشكل ضعيف الهجرة الجزائرية، حيث يقدّمون بعض العناصر الضئيلة. ففي عمله المستوعب حول هذه الجالية، يخصّص / راجيه / لهذه الفئة،

أقلّ من نصف صفحة. وهذا الوجه جدير بالتسجيل لتسهيل الاستيعاب واللجوء لعناصر أو أرقام تخصّ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعد الحرب العالمية الثانية.

فكم كان نموهم العددي بطيئاً داخل الهجرة الجزائرية ! وكم هي صحيحة الملاحظات التي يسوقها / راجيه / - لحظة نهاية الحرب العالمية الثانية - ومبررة لعموم المرحلة التي غطّت تأسيس وتشكّل جالية صغيرة من المثقفين الجزائريين في فرنسا. فهو بدوره، لم ينخدع حول الدوافع التي أدّت بهم إلى الهجرة : " إنهم يشكلون مجموعة من صغار الموظفين (بلديات وبريد) وخاصّة (..) من طلبة يأتون لمتابعة دراستهم في جامعات فرنسا (باريس - مونبليه- أكس - طولون - غرونوبل - وليون) ". و " لقد وصل الطلبة المسلمون إلى المدن الجامعية في فرنسا، حيث لا يصطدمون بأحكام عنصرية مسبقة، خاصة لدى أصحاب السكن. ومن المناسب أن نضيف إلى الطلبة العابرين، أولئك الذين استقرّوا بعد الانتهاء من دراستهم، وغالباً ما تزوّجوا مع فرنسيات وأصبحوا أطباء أو محامين أو أساتذة"[195].

إنّ توجه الطلبة الجزائريين لدراسة الحقوق والطب والأدب لم يكن بفعل الصدفة، بل هو بالأحرى، نتيجة وعي المستقبل، والانسداد الاستدماري، كما هو نتيجة ازدواجيتهم في واقع الحال، بمعنى الوضعية الهجينة " للفرنسي المسلم ". وحتى في تلك الحالات التي ابتعد فيها بعض الطلبة عن هذه الدراسات الجامعية الثلاث (طب - حقوق - تعليم)، فإنّ خيار الفروع العلمية لا يبتعد عن الخيار التقليدي لأترابهم داخل البلاد، والذي سيعطي معلمين وأساتذة، وفي حالات نادرة بعض المهندسين.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار رأي/غي برفييه/، فإنّ اختيار المهن الحرّة (المذكورة) يجد تفسيره في " صعوبة مواجهة مسابقات المدارس الكبرى، نظراً لتحديد العمر الذي لا يأخذ بالحسبان التأخر المدرسي المتراكم " (للجزائريين)[196]، وبالتالي صعوبة العثور على مخارج. حيث يبدو لنا أنّ مسألة المخارج وفتح المجال، هي التي تفسّر - بالأحرى - جوهر خيارات الفروع الثلاثة. فموقف المثقفين الجزائريين الذي يتبع الخيارات نفسها على الأرض الفرنسية، لا يبرر إلاّ بالانسداد الذي يواجههم به المجتمع الاستدماري والإدارة المسيطرة في الجزائر.

ورغم أنّ هوامش الإمكانات هي أوفر بقليل في فرنسا. فإنّ الانحراف عن هذه التخصصات الثلاث يبدو ضعيفاً جداً أو قلّما يلاحظ.

إنّ ندرة المهن المختارة في ميدان الوظيفة أو الوظيف العمومي بين المثقفين الجزائريين، إنما تؤكّد تخوّفهم. ولن يكون بمقدور مشروع بلوم - فيوليت Violette – Blum المتعلق بإدماج قسم من النخبة الجزائرية في العائلة السياسية الفرنسية (والذي سيفشل فيما بعد)، ولا بمقدور التطبيق المبتور لتشريع 1947 الصالح للمجال الإداري ،عكس الاتجاه أو الموقف المتصلّب لمجتمع الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والذي تمتد آثاره حتى داخل فرنسا(197).

هذا الانسداد والتصلّب من قبل المستوطنين لم يتوقف أبداً . بل إنّ هذا السلوك استمر خلال مختلف محاولات " الهيمنة المعنوية "عبر المدرسة تحت الجمهورية الثالثة، وسيتطور بصيغة " ظلامية يقظة " تحت جميع السلطات اللاحقة. ولقد سعى المستوطنون ضد مشروع /جول فري Jules Ferry/ بخلق " مدرسة العرب ". وبذلوا كل ما في وسعهم لمنع الشباب الجزائري من الالتحاق بالثانويات والكليات والجامعات. إلاّ أنّ موقف المستوطنين ليس وحده السبب في خيار المثقفين الجزائريين وضعف وضعهم، حيث أنّ موقف المجتمع المسلم وانقلابه على السياسة التعليمية الفرنسية يوضحان أيضاً بعض جوانب المسألة.

وللإحاطة الكافية بجملة الخصائص الاجتماعية الجزائرية المثقفة المتواضعة في فرنسا، فقد بدت لنا ضرورة تحديد الرابط الذي مانفكّ يحافظ عليها داخل وسطها وإطارها الأصلي، وخاصة التذكير بمناخ وشروط السياسة المدرسية في الجزائر.

فالمثقفون الجزائريون هم نتاج هذا النظام المدرسي الاستدماري، ولم يكونوا ليصلوا إلى الأرض الفرنسية إلاّ بعد الصراعات العديدة بين كل من الرأي العام الجزائري والاستيطاني، وضعف المقاومات الخاصة بكل من المعسكرين. ولدراسة الشروط التي أدّت إلى إنتاج النخبة المثقفة، تتوجّب معرفة أن السياسة التعليمية تميزّت بثلاث مراحل.

حيث أنّ المرحلة الأولى للمسار المدرسي تميّزت بمعركة المدرسة الابتدائية. فخلال عملية الاحتلال والمقاومات التي واجهتها وأعقبتها بين 1830 - 1880، اعتبرت السياسة الاستدمارية الفرنسية المدرسة كوسيلة لضمان الاستدمار على الصعيد الأخلاقي والثقافي والعقائدي. والمقامرة الاستدمارية هذه - حسب تفكير /إيفون تورين Turin Yvonne/ تمّت عبر "الغموض المطلق، والإرادة الواعية لنشر حضارة " خارجية و " المحذور المقبول لمواجهة حضارة أخرى "(199).

هكذا ظهرت المدرسة في وقت مبكّر، كوسيلة لتحقيق " محاسن الحضارة الغربية، وتراجع التعصّب واللاتسامح، وانجاز " تقدم التكوين الذي يقود إلى النور "[200].

وهاهو الجنرال /بودو Bedeau/ يلخّص هذا الخيار في تقريره : " إنّ السبب السياسي والسبب الأخلاقي يتواءمان هنا لإدخالنا في هذا الطريق. أما السبب الأخلاقي، فلأنّ كل حكومة جديدة تدين (للذكاء في إتباع عملية تلقين المعارف، في حين أنّ السبب السياسي يتعلّق بكون التربية العامة – في كل بلدان العالم – وسيلة قويّة للحكم "[201].

والجزائريون من جانبهم، لم ينخدعوا حول النوايا الخفيّة للإستدمار. فزيادة على المجازر الإنسانية والجماعية التي واجهت انتفاضات العشائر، وحصار وتدمير النظام التعليمي التقليدي[202]، كان عليهم مواجهة الغزو" الأخلاقي والمعنوي"، والذي أحسّوا به كعملية واسعة وخطيرة لضياع الهوية. بحيث أنّ الصدام بين مجتمعين وثقافتين لم تنقطع عن تعميق الهوّة. فلقد تبلور شكّ وحذر الجزائريين خلال هذه المرحلة الأولى من الاستدمار. وكان الصراع حول المدرسة رمز هذه المواجهة. ودون الدخول في تفاصيل تاريخ المواجهات بين المجتمعين، يمكن ملاحظة موقفين رئيسين متعارضين بشأن سياسة التعليم الفرنسية في الجزائر.

فلقد تجلّى الموقف الجزائري بصيغة "رفض المدرسة" من جهة، وموقف الرأي العام الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، بما يمكن وصفه "بالانسداد الاستيطاني" من جهة ثانية.

فبالنسبة للجزائريين، ومن خلال تواتر الاحتكاك والحوار، فقد أدّى الوضع الاستيطاني إلى تعزيز شكوكهم. فرفضوا إرسال أطفالهم إلى المدرسة بشكل عنيد، وانكفأوا على ذاتهم. وهذه هي خلاصات /إيفون تورين/ الواضحة بصدد موقف الجزائريين : " إنّ دراسة الخطوات الأولى لتاريخ التعليم للاستعمار في شمال أفريقيا، تبيّن مراوحة لم تتوقف أبداً خلال 50 عاماً. فرفض التعليم بقي عاماً وشاملاً وحاسماً، إلاّ أنّه أصبح موضع وعي أكبر في عام 1880 عنه في عام 1830 "[203]. ولقد كان يلتقي رفض " مدرسة الشيطان " هذا من قبل الجزائريين مع عناد ومعارضة الرأي العام الاستيطاني لأوروبيي الجزائر.

فلقد كان هؤلاء المستوطنون، حسبما يلاحظه/غي برفييه/ "مذهولين لرؤية فرض بناء المدارس لهذه الزمرة من المتسولين، في الوقت الذي تفتقر المستعمرة إلى طرق تخدم المستعمِر".

ولن تتردد البلديات في رفض " هذه التجربة المكلفة والخطيرة "[204]. والصيغة الثالثة تلخّص بوضوح مخاوف وحجج المستوطنين سياسياً واقتصادياً: " إذا ما عمّ التعليم فإنّ صرخة الأهالي الموحّدة ستكون : الجزائر للعرب "[205].

إنّ " وحدة الموقف الرهيبة التي تحققت حول المدرسة الفرنسية لم تصل - بعد - إلى كامل مداها. وليعفونّنا من التقديرات الإحصائية والانجازات التي بقيت هشّة، (مغادرة الأطفال الجزائريين لصفوف المدارس الفرنسية والعودة لأعمال إيفون تورين الأكثر ملاءمة لمرحلة الاستعمار الفرنسي 1830 - 1880، بل و1890).

مع ذلك، يمكن ملاحظة أن هذا الإيمان العنيد بالمدرسة الذي يتحدّث عنه /ش.ر.آجورون/، هو ما يفسّر أعجوبة النمو البطيء في مناخ عام معاد. حيث ستحقّق تقدّماً مستمراً ما بين 1890 - 1915، إذ، تمّ القفز من 196 قسماً " مخصّصاً" للتلامذة المسلمين في عام 1892 إلى 942 قسماً في عام 1919. ومن 109 مدارس عامة للأهالي إلى 494 مدرسة[206]. فعدد الأطفال الجزائريين المتمدرسين، بمن فيهم هؤلاء المقبولين في الأقسام الأوروبية كان قد ضرب بخمسة ، من (10577 في عام 1891/1890 إلى 49071 في عام 1918/1917)، ومن مجموع الأطفال في سنّ الدخول المدرسي (6-13 سنة) فإننا نعبر من 65800 في عام 1892 إلى 650000 في عام 1918. وهو ما يمثّل نسبة ٪ 1،73 في الحالة الأولى مقابل نسبة ٪5،7 في الحالة الثانية من المجموع المقصود[207].

وإذا ما بدت هذه النسبة ضعيفة، فلا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مقاومة الأوروبيين، وأيضاً " الموقف العام الرافض من السكان المسلمين ". لكن وبشكل تدريجي بدأت تظهر للمسلمين الجزائريين الجدوى التي يمكنهم سحبها من المدرسة الفرنسية. فعندما أدركوا أنّ اكتساب رأس مال لغوي بسيط سيسمح لهم بفتح باب بعض الأعمال، شرعوا بمراجعة مواقفهم السابقة.

مع ذلك، فإنّ عدد المرشحين للتعليم الثانوي بقي قليلاً، حيث كان يعدّ في عام 1914 / 326/ حاملاً لبكالوريا فلسفة، و8 ثانوية عامة - فرع رياضيات. ويجب القول هنا، أنّ المستوطنين والإدارة ساعدوا على تحقيق هذا التقدم الضعيف والبطيء. فلقد وصلت المنح الدراسية في المرحلة الثانوية - بالكاد - إلى 16000 فرنكاً حتى عام 1904، و49220 فرنكاً في عام 1911، و79720 فرنكاً في عام 1914[208].

وعلاوة على ذلك، وخلال فترة الحرب العالمية الأولى، فإنّ أولئك الذين كانوا سيستفيدون من المنح للمرحلة الثانوية، إنما هم أبناء الطبقات الميسورة و" الخيام الكبيرة " التي انتقلت لخدمة الإدارة.

لقد ذكر /آجورونAgeron/ الرقم الضعيف لـ 125 مختاراً من أولاد /الآغا أو القايد/ الذين سيخدم - معظمهم - في تأطير بعض أفواج العسكريين المناوشين خلال الحرب العالمية[209].

وهذه الحرب ،هي التي ستدفع بدينامية وشروط جديدة. فقد كان لابد لتغطية حاجات التأطير، بالنسبة لوحدات الأهالي المشكّلة في عين المكان، من أن تدفع الإدارة والحاكم العام /لوتو Lutaud/ لتليين مواقفهم. هكذا لن يكتفي هذا الحاكم بتبديل سلوكه، بل يمدّ هبة المنح الدراسية لأبناء المنخرطين المتطوعين، قصد تشجيع الدخول في الجيش ولتأمين ذلك التأطير. الأمر الذي لن يتأخر عن تحريض احتجاجات الهيئات المالية التي" سبق وثارت " بسبب الحديث عن وضع بعض الأفراد من ذوي الثقافة العامة في خضم التيار "[210].

إنّ تبدّل موقف الحاكم العام، كان يأخذ بعين الاعتبار أيضاً، الحركة التي بدأت ترتسم ملامحها عند المسلمين الميسورين، والطبقة السياسية الجزائرية المتمثلة بحزب " الشبيبة الجزائرية " منذ عام 1911 والتي كانت تطالب بدخول التعليم الثانوي، مع بداية ارتسام حركة دعم لها داخل الرأي العام المسلم.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحت ضغط ممثلي النخبة الجزائرية الفتية المكوّنة في مقاعد الدراسة، والتي تضم بعضاً من أبناء الأوساط المتواضعة إلى جانب أبناء "الخيام الواسعة "[211].. فإنّ المدرسة والتعليم سيتوقّفان عن كونهما عنوان الرفض، وسيصبحان قضية مطالب. وهذا المطلب الذي سيمتد إلى أوسع الشرائح السكانية، سيتبلور بتمديد التعليم الابتدائي وحق الدخول إلى التعليم الثانوي.

ولسوف يعارض المستوطنون بشدّة هذا المطلب، حيث كانوا " موافقين على التعليم الابتدائي الذي ينتهي بالحصول على الشهادة الابتدائية، والذي يوفّر بعض المبادئ اللغوية والمدنية الكافية للعمال اليدويين والزراعيين في المستقبل. وحتى هذا النوع من الدراسة لم يتطور بشكل ملموس، حيث أنّ 30 مدرسة فقط سترى النور ما بين 1900 - 1917، ومن 86 مدرسة في عام 1899 نعبر إلى 386 مدرسة[212]. علماً " بأنّ التلامذة المسلمين النادرين الذين سيدفعون تعليمهم لما

بعد الشهادة الابتدائية، إنما كانوا يفضّلون دخول الثانويات والكليات[213]. إلاّ أنّه، كان عليهم أن يأخذوا في الحسبان الانسداد الذي يواجههم به المستوطنون.

فمن منظور الرأي العام الاستدماري، فإنّ التعليم الثانوي الذي يؤدّي إلى المجالات الحرّة، ويشقّ الطريق أمام روح النقد، يجب أن يبقى ممنوعاً. حيث كانوا يقولون بأنّ هذا التعليم لن يوفّر إلاّ " الفاكهة الجافة " أو يزيد من " جيش الساخطين ".

إنّ تبدّل موقف الحاكم العام /لوتو/ وانحيازه لصف الحرب، سيسمح له بالانضمام إلى "السياسة التقليدية لشؤون الأهالي، أي بقاء التعليم الثانوي محصوراً بالعائلات المؤثّرة التي تشكّل حوض تأهيل لزعماء مؤتلفين مع أفكارنا"[215].

مع ذلك، فإنّ النتائج بقيت ضعيفة. فنائب مدير شؤون الأهالي، كان يقدّر هؤلاء المثقفين وأنصاف المثقفين بـ /450/ في عام 1914، في حين أنّ /آجورون/ يعتقد أنّ مجموع المسلمين التمعلمين بالعربية[216] وبالفرنسية[217] قد يصل إلى 860 تقريباً. وهو رقم ضعيف بالتأكيد، لكنّه سيسمح بتحديد عدد المتعلمين القادرين على ممارسة المهن الحرّة أو وظيفة تؤمن حياة لائقة بـ 1000 تقريبا[218].

إنّ نتيجة النضج البطيء لذهنية الرأي العام المسلم، وانتشار المدرسة بداية، والثانويات والكليات فيما بعد، لن تتأخر عن التفتح. فها هي نخبة مثقفة، وغالباً من أصل ميسور، قد بدأت تتشكّل. ولم تعد الثانويات أو البكالوريا سقف طموحاتهم وأفق آمالهم. بل أن دخول الجامعات قد أضحى المطلب الجديد لدفع مسارهم التعليمي.

إنّ توسيع حقل الوعي بمصيرهم، وتطور هؤلاء الذين يصلون إلى " المستويات العليا للثقافة "، إلى جانب العنصرية والاصطفاء الجامعي الذي يواجههم، ومسألة المخارج الوظيفية المطروحة أصلاً، كل هذا يحضّر الأرضية لبعضهم للولوج في منحى الهجرة الثقافية والرفيعة التي ستقودهم إلى الجامعات الفرنسية.

إنّ دخول هؤلاء المتعلمين الجزائريين إلى الجامعة – سواء كانوا مشروع طلاب مهاجرين أم لا– وتطلعاتهم للأمام، لن تتوقف عن إثارة قلق الرأي العام الأوروبي في الجزائر، الذي سوف يتحرّك في قاطرة منع الجزائريين من دخول الدراسات العليا.

و علاوة عن تدخلاته الخبيثة ومرافعاته لتعزيز آليات الاصطفاء التعليمي، سوف يلجأ إلى إلغاء الإعفاء من البكالوريا، الذي كان يهدف إلى تسهيل الدخول الجامعي، بقصد سدّ طريق الجامعات الجزائرية أمام الجزائريين. بل، زيادة على ذلك، سوف يلجأ المستوطنون إلى مدّ صلاحية هذا الإجراء إلى المتروبول، حين لاحظوا أنّ

بعض الجزائريين كانوا يقفزون فوقه، بالذهاب إلى فرنسا، بحثاً عن تسهيلات ما هنالك. وإذا ما تفحصنا الأرقام الإحصائية - التي يصعب العثور عليها أصلاً - والمتعلقة بهذه المرحلة من المسار التعليمي للجزائريين، لصدمنا بضحالتها.

فهاهو /آجورون/ يسجّل : " أمّا بالنسبة للنخبة المثقفة المنتدبة من الدفعات (الضامرة) للثانويات والجامعات، فإنّها لم تكن تعدّ على الأرجح أكثر من 25 طبيباً ومحامياً وأستاذاً في عام 1910. وهو ما سمح لصحافي مستوطن، بالسخرية من هذا / الربع مائة / من شبيبة / فاس / المرشحين للمقاعد الانتخابية ". أمّا رئيس الوفد القبائلي، فلن يتردد بدوره من التهكّم في 30 ماي 1910 " ما هي هذه النخبة - من 10 إلى 30 شخصاً لكل ولاية "[219].

كوتّولي /Cuttoli/ من جهته، في حديثه أمام البرلمان، يقدّر أنّ الذين تحصّلوا على الثانوية العامة والإجازة /الليسانس / من الأهالي هم 230[220]. وبعض الأرقام الأخرى التي يوفّرها لنا / آجورون /، لا يبدو أنّها تناقض الآتي : 12 ليسانساً في الحقوق وحامل كفاءة قانونية من كلّية الحقوق. طبيب واحد وصيدلي واحد من كلية الطب. ثلاث " قابلات قانونيات ". كما قدّمت المدرسة العليا ثم كلّية الآداب : " 33، أصحاب شهادة من العرب و 3 من البربر ". وأخيراً فقد كوّنت مدرسة العلوم 22 حامل شهادة في العلوم الطبيعية و حاملين إثنين لشهادة إجازة.[221]

صحيفة " الطلبة الجدد " الشهرية الناطقة باسم الاتحاد الفدرالي لطلبة فرنسا، المرتبط بالشيوعيين، والتي وجدناها في وثائق وزارة المستعمرات [222]، تنشر، في عدد مارس 1929، أنّه من بين 1575 طالباً في جامعة الجزائر، لم يكن هناك سوى 64 جزائرياً "[223].

إنّ ضعف عدد المثقفين في الجزائر يفسّر أيضاً ضعف وجودهم في فرنسا. كما سنراه لاحقاً. إلاّ أنّه، لابد من الإشارة لأمر هام في هذا المجال. وهو أن صدى هذه النخبة لم يكن يتناسب أبداً مع وضعها. بل نجد هذا الملمح أيضاً في أسلوب حياة، كما في الخصائص السياسية والعقائدية للطلبة الجزائريين في فرنسا. فواقع هيمنتها الطويلة على المسرح السياسي، لا يعود فقط للدور الذي تلعبه، وإنما أيضاً للدعاية التهويلية التي أدّاها - لا إرادياً - الرأي العام للمستوطنين. فها هو المندوب المالي باربوديت /Barbedette/ يشرح أثناء اعتراضه على دخول الجزائريين إلى مرحلة التعليم الثانوي : " لدينا مصلحة في خلق برجوازية صغيرة محافظة من التجار و صغار المالكين، وليس في زيادة عدد المتمردين "[224].

والحاكم العام /لوتو Lutaud/ من جهته. وفي رسالة موجّهة للولاة في 1913-05-20 يعزّز هذا الرأي، حين يعلن : " أنّ سياسته التعليمية لا يمكن أن تقوم على السماح بتشكيل نوع من البرجوازية ذات الميول الأرسطوقراطية، يوجد تحتها مباشرة، كتلة ضخمة من الفلاحين "(225).

إنّ مخاوف الرأي العام الأوروبي، إنما تعود في الواقع إلى الوسواس والرعب المستمرين من أن يتحقق يوماً حلم السيناتور الوزير إميل كومبس /Emile Combs/(226)، أي رؤية تكوّن " نخبة من العلماء و الدكاترة المسلمين المشبعين - في بعض الحدود - بأفكارنا "، حسب التعبير الخاص له. هذه النخبة التي قد تزاحم المستوطنين على امتيازاتهم التي يريدون الاحتفاظ بها بكل أنانية.

هذه المواجهة بين مجتمعين(227)، حول المدرسة / بداية /، ستتحول تدريجياً، وتنخرط في الصراع بين تيارين متعارضين. إنّ رمزيّ هذا الصراع بين البرجوازية الجزائرية الصاعدة وبين المستوطنين - بعد قضية المدرسة - سيتمحورا في التعليم الثانوي، لاحقاً، وبعده في التعليم العالي، كي تصبّ المواجهة في مسألة مخارج العمل والمهن الحرّة.

والمعطيات هذه، ضرورية لفهم الجالية الطلابية في فرنسا ولتحليل مسارها. فهي التي تفسّر ما يمكن تسميته بـ " الحلقات المتباينة " في التعليم - مع استعارة هذا التعبير من بيير بورديو Bourdieu Pierre - التي سيتّبعها الطلبة الجزائريون في فرنسا. ومضاعفة حظوظهم - هكذا أيضاً - بتلاقي آليات الانسداد والاصطفاء التعليمي الصارم في الجزائر. فالمعطيات ذاتها، هي التي تشرح هذا التفرّع المزدوج، كما تشرح أهمية الطلبة ووزنهم النسبي على الصعد السياسية والنقابية والعقائدية، في الوقت الذي كان عددهم ضئيلاً جداً.

إنّ شهادة أحد هؤلاء الطلبة، إنما تأتي لدعم هذا التأكيد. ففي ما يكتبه (عمّار نارون)(228) حول ممثلي هذه النخبة، وحول دوافع هجرتها، نشهد أنّ العنصرية والاصطفاء مرتبطان عضوياً، ونسجّل أيضاً - بين عوامل أخرى - ولكثير من الطلبة في ذلك الحين، أنّ جامعة الجزائر كانت تعتبر جامعة ذات امتحانات صعبة بالنسبة للأهالي. بل ويضيف نارون أنّ "الطلبة الجزائريين كانوا أيضاً ضحية أحكام مسبقة عنصرية، حتى أثناء الامتحانات، مما كان يدفعهم للسفر إلى باريس، أين يمكن أن يعاملوا بقدر ما من الإنصاف "(229).

إنّ تطوّر ملاك هؤلاء الطلبة يبقى صعب الإحاطة. وهو ما يقرّه كل الباحثين، وخاصة - لفترة ما بين الحربين العالميتين -. مع ذلك، يمكن تقديم بعض الاتجاهات لهذا التطور، باعتماد مَعْلَمَي : ما قبل وما بعد الحربين المذكورتين. حيث أنّ غياب العناصر الإحصائية المؤكدة لهذه الاتجاهات، لا يعارضها في كل الحالات.. فالثابت هو التصاعد المستمر لعددهم.

إنّ صعوبات توفير المصادر عديدة. فمن جهة، نصادف الإشكالات القائمة نفسها تجاه الفئات الاجتماعية - المهنية المهاجرة الأخرى[230]، أي تصنيف الجزائريين في عدّة أبواب. حيث انّ الطلبة الجزائريين كانوا موضع تصنيف غير محدّد، فتارة هم مع الطلبة الفرنسيين، وأخرى بين الشمال أفريقيين أو الأجانب أو الأفارقة أو الكولونياليين.. وهو ما يزيد الأمور تعقيداً.

ومن جهة أخرى، "فإنّه يصعب معرفة عدد الطلبة المسلمين الجزائريين بالتحديد، نظراً لأنّهم لم يحصوا إلاّ في جامعة الجزائر[231]، وهو ما يحرّف المسألة كثيراً.

ولقد حاول كل من غي برفييه و آجورون /Perville Guy - Ageron / الالتفاف على هذه الصعوبة، خاصة بالنسبة لبدايات الهجرة الطلابية. حيث يقدّم الأول طرازاً أوّلياً[232]، ويسجّل الثاني بعض الحالات النادرة لطلبة عبروا إلى فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما هو حال الزعيمين الشهيرين لحركة (الشباب الجزائري) : النقيب في الجيش الفرنسي (الأمير خالد)، الذي كان تلميذاً في Saint Cyr بين 1893- 1896، والطبيب بن تامي ولد حميدة الذي أنجز دراسته في مونبيليه[233].

فعشية الحرب العالمية الأولى، يعترف آجورون Ageron - مع قليل من الإحراج لغياب المصادر - بأنّ " عدداً قليلاً - دون شك - من الطلبة المسلمين، قد سافر لاجتياز امتحاناته في جامعات المتروبول، ولكننا نشكّ أن يكون عددهم قد تجاوز العشرة من حملة ليسانس (إجازة) الحقوق، و 10 - 8 طبيباً من حملة الشهادة الفرنسية."[234]

قليل من الباحثين، من سجّل شهادة تجربة أجيال " فتية الثانويات و الكليات من الأهالي " والتي " كانت قد أرسلت إلى ما وراء البحر للاحتكاك مع العبقرية الفرنسية في منبعها، وتشرّب الثقافة الكلاسيكية في صفاء المقاطعات (الفرنسية) حيث تفتّحت ". وهناك ما يرويه لنا واحد منهم - محمد العزيز كسّوس - الذي سيصبح زعيم /حركة المنتخبين/[235]، في كتابه "الحقيقية حول التململ الجزائري"[236].

هذه التجربة التي لم توقظ فضولية الباحثين، كانت - مع ذلك - مدعّمة بخمسين جزائرياً أرسلوا من قبل الحاكم العام، في نوفمبر 1918، ووزّعوا في (مختلف المؤسسات التعليمية في مقاطعات : Bouches de Rhone Basses Alpes Cotes d'Azure).

إنّ هؤلاء جميعاً - وكما يشهد كسّوس ذاته - قد أنجزوا مثله، كامل دراساتهم الثانوية والعليا في فرنسا. وفور عودتهم، حسبما يلاحظ " فإنّ كثيرين منهم قد حققوا أوضاعاً يحسدون عليها. في حين أن بعضهم قد عاش في حالة متواضعة، وآخرون استعادوا التقاليد العائلية، فوضعوا برنس (القايد) القرمزي أو غندورة الفلاح الشاحبة ".

ومن قبيل البرهان على التقدير المنخفض للإحصائيات، واختفاء بعض الطلبة الجزائريين في تصنيفات أو فئات أخرى. فإننا نسوق مؤشرات كل من / لويس ميليو Millio Louis و الباقي هرماسي /، حيث لا نجد : لا الخمسين طالباً من مواطني كسوس، ولا - ربما - طلبة آخرين عاشوا تجربة مشابهة.

لويس ميليو[237] يلاحظ وجود بضع عشرات فقط، تابعت دراستها في الجامعات الفرنسية. بينما يسجّل هرماسي " أن التونسيين هم الأكثر عدداً، بين الطلبة المغاربة على ما يبدو. حيث يقدّر عدد الجامعيين من المغرب العربي، في فرنسا، في فترة 1931 - 1932 بـ 152 جامعياً، منهم 119 تونسياً - 21 جزائرياً - 11 مغربياً "[238].

إنّ هذه الأرقام، من وجهة نظرنا، هي أدنى من الحقيقة. كما أنّ أرقام هرماسي تستند إلى السجلّات المفقودة (لجمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا) /AEMNA/، مع احتمال الاعتماد على نسخة واحدة لعام 1932، تدّعي مراجعها الاستناد إلى أبحاث مستفيضة.

إنّ أبحاثنا الشخصية التي قمنا بها حول هذه الفئة، كشفت لنا في كل الحالات: أنّ عددهم كان أعلى - ومن بعيد، وفي عموم فرنسا - مقارنة بالأرقام المذكورة، خاصّة بعد مرور مائة عام على تاريخ الاحتلال.

إنّ نتائج هذه الأبحاث تستدعي أيضاً بعض التدقيقات قبل أن نستطيع عرضها[239]. مع ذلك، يمكن تبنّي ملاحظة Perville Guy حول الهجرة الطلابية الجزائرية التي - بغياب معطيات جديدة - تبقى مقنعة، حيث يكتب " حسبما نعرفه عنهم، فإنّ عددهم كان دائماً وبشكل واضح، جداً متميّزاً بضعفه، كما بتسارع زيادته مع نهاية الفترة (نهاية حرب الجزائر)"[240].

إنّ مختلف اللوحات حول حركة تدفق الهجرة السنوية، بين الجزائر وفرنسا، لا تميّز حركة خاصة بالهجرة الطلابية. كما أنّ إحصائيات الوصول والمغادرة السنوية للمهاجرين الجزائريين لا تتحدّث أيضاً عنها. ويبدو أن هذا الوجه، إنما يعود في القسم الأكبر منه، إلى خروجهم من دائرة مراقبة الهجرة، حيث أنّهم لا يبدون معنيين مثل العمال، بحكم كونهم أبناء عائلات ميسورة (و) أو مثقفة، ولا يعانون من العقبات نفسها التي تواجه الهجرة. كما أنهم يستقرّون مدّة طويلة في فرنسا (عشر سنوات او أكثر ما بين الدراسات الثانوية و العليا)، وبالتالي، يغيبون عن اقتفاء الأثر وعن الإحصائيات.

هـذه هي بعض الأسباب التي ترافع مرّة أخرى عن الاعتقاد بأنّ أرقام ما بعد 1945، هي نتيجة للانتشار الذي تحقّق عدة أعوام من قبل.

ر. سان هراي R. St. Heraye، في تحليله لوضع الجامعة في باريس، يكتب " إذا كان هناك 21 طالباً فقط / سبعة جزائريين و أربعة مغربيين و عشرة تونسيين/ يقطنون الحي الجامعي، فسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنه هنا يتوقّف ملاك الشمال أفريقيين الذين يتابعون دراستهم في جامعاتنا. حيث نجد أن القادمين من الولايات الجزائرية فقط، هم في الحقيقة :

120 طالباً في الآداب، 123 في كلية الحقوق، 150 في العلوم، 137 في الطب، و 21 في الصيدلة. زيادة على ذلك، هناك الثانويات و الكليات والمؤسسات الثانوية الخاصّة في باريس وفي الضواحي القريبة التي تستقبل منذ زمن بعيد، عدداً ثابتاً تقريباً من التلاميذ الشمال أفريقيين المتقدّمين للمدارس الكبيرة.

أما التونسيون، فيبدو أنّهم أكثر عدداً من المغربيين ويعادلون تقريباً عدد الجزائريين "[241].

إنّ إحصاء وزارة الداخلية الفرنسية، نهاية أفريل وبداية ماي 1949، يقدّر عدد الطلبة الجزائريين بثمانمائة. بينما قد تشمل المهن الحرّة – على الأرجح – قسماً هاماً من الطلبة الذين أنهوا دراستهم ويرفضون مواجهة الوضع الذي ينتظرهم في الجزائر، والمقدّرين بـ 2400.[242].

وأخيراً، وعشية اندلاع الثورة المسلحة (1954) فإنّ قوامهم يقارب الألف، ويصل إلى 1400 في الدخول الجامعي 1955 - 1956. وهذه الزيادة تجد تفسيرها في خوف بعض العائلات البرجوازية التي لا تريد تعريض مستقبل أبنائها للخطر[243].

هذه التقديرات تتلاقى مع تقديرات روبير مالان Malan Robert. فحسب هذا الأخير فإنّ " قوام الطلبة الجزائريين لعام 1954 / 1953 قد يكون في حدود 1700 طالباً. منهم 600 في الجزائر". وهو ما يعني وجود 1100 طالباً جزائرياً[244] في الجامعات الفرنسية[245].

ومهما كان ضيق قاعدتهم، فإنّ الطلبة و المثقفين الجزائريين شكّلوا تدريجياً جالية مهاجرة /رفيعة القدر ربما/ لكنّها جالية مهاجرة في كل الحالات. ولقد تميّزت - بدورها - بانتاج بعض الملامح الثقافية لبلد الأصل، كما تميزت بالتجمّع قدر المستطاع. مع ذلك، فلقد كان تجمّعها مختلفاً عن تجمّعات العمال الجزائريين الأكثر التحاماً والأقل تشتتاً.

فمقابل السكن الجماعي و الجالياتي للعمال، هناك أسلوب السكن الفردي للطالب /سواء في الحي الجامعي أو لدى الخواص/.

هذه الجالية الطلابية المهاجرة، وكما يصفها Perville، تبقى تجسّد مع ذلك " في بلد الاستقبال، أسلوب حياة جالياتبي، أو أسلوب خشرم أجنبي يشترك بالحنين والتضامن ".

فمنذ 1927، كان هؤلاء الطلبة أن تتجمّع في /جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا AEMNA[246] / التي أقامت مطعما تعاونياً، حيث يتم تناول الطعام حسب تقاليد مطبخ البلاد، ومركزاً ثقافياً للقاءاتهم. هكذا " فإنّ الطالب الجزائري في المنفى، بانغماسه في المناخ المسلم فإنّه يجد جذوره "[247].

ربما في هكذا إطار، يستطيع (البعض) أن يعيش " مفهوما اجتماعياً معارضاً (للفردية) البرجوازية لحامل الشهادة[248]. هذا إذا ما استطاع القطيعة مع الفردية، والميل لجذوره ولمفهوم جماعي واجتماعي ".

في واقع الأمر، فإنّ هذه الجالية المثقفة، إنما تعيش في فرنسا حالة من المنفى والتمزّق المزدوج. وهذا الوجه يميزها ويجعلها مختلفة عن الهجرة العمالية. فهي منفية في فرنسا كما في وجدانها.

والطالب الجزائري، المشبع بالحضارة الفرنسية، يجد نفسه أجنبياً في المتروبول، ويأسف غالباً " لكونه معزولاً عن الحياة الفرنسية الحقيقية ".

وإذا كان طموحه الأول، كما يصفه ألبير مامّي Memmi Albert في " صورة المستعمر "، قد كان " المساواة مع السيّد المحترم، والتشابه معه، حدّ الذوبان

فيه". فإنّه يعترف رغم ذلك، بالرفض الذي يواجهه في محاولة دخول " مكنون العائلة " (الفرنسية). هذا التمزق يتصاعد عبر نداءات الأعماق والجذور، نداءات الأجداد والأصول. فهذه المشاعر والتيه ستتضاعف على أرض المتروبول بشروطها المختلفة.

هنا أيضاً، وبصيغة المقارنة، سيكون من الخطأ الإعتقاد أنّ المثقفين المقيمين في فرنسا كانوا يتقاسمون المشاعر نفسها، والظروف ذاتها مع الجالية العمالية التي تتمتع بانسجام أفضل ثقافياً وعقائدياً.

فالجماعات الطلابية - مثلاً - تمايزت على عديد الصعد : صعيد الشروط الحياتية، التركيبة، صعيد الأجيال، والسلوك والعقيدة والممارسة السياسية.

والشروط الحياتية للطالب الجزائري كانت مختلفة حسب وضعه فيما إذا كان ممنوحاً ومحمياً من الإدارة، أو ابن عائلة ميسورة ومقرّبة من الفرنسيين، أو ألاّ يكون صاحب منحة - ومهما كان منبته أو يسر عائلته.

وربما كانت هذه الفئة الأخيرة هي التي تعتقد أن حياتها الطلابية متواضعة ولا تسمح لها «بالتبرجز»، حسب كلمة صحيفة (القدير)[249]. كما تعاني أيضاً من مصاعب مادية ومتاعب سكنية، حيث (يعلن بعض الفرنسيين) :"لانوُجّر (بيوتنا) لجديان "، حتى في باريس. وتظلّماتها كانت غالباً ذاتها : "مساعدات غير كافية عدداً وقيمةً، والبطء الإداري.."[250].

وهذا ما يحمل زعيم الحركة الطلابية الجزائرية إلى القول في 1931، "أنّ التعليم الثانوي، قاعدة التعليم العالي، لم يكن متاحاً إلاّ لعدد قليل من الأغنياء والممنوحين من قبل الحاكم العام. علماً بأنّ هؤلاء الممنوحين ليس لهم سوى هدف واحد : وهو أن يصبح كل منهم (قايد) بدوره. لذا فهم لا يستفيدون، أو ليس جيداً، من المزايا التي تمنح لهم "[251].

إنّ انتقاد الامتيازات، والمطالبة بالمنح التي يمكن أن تكون بديلاً عن تفاوت الثروة وتصحيحاً لظروف الحياة، كانت أيضاً في مركز الدفاع عن المصالح الجزائرية أو المغاربية في باريس في عام 1928.

فالصحيفة التونسية (النهضة)، في عددها 1928 - 12 - 11، تنشر عريضة للطلبة التونسيين والمغاربة في باريس، تبرز أنّ المنحة المقدّمة للطالب (من

الأهالي) تبلغ 1200 فرنكاً، في حين أن المنحة التي يحصل عليها الطالب الفرنسي تصل إلى 3500 فرنكاً.

وفي هذه العريضة (لجمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا) يعلن الطلبة أيضاً عدم كفاية تصريحات المدير العام للتعليم حول القيمة الإجمالية للقرض (8000) فرنكاً، وحول توزيع المنح على المستفيدين : مع 23 منحة للفرنسيين و19 للأهالي[252].

هكذا نلاحظ أنّ شروط حياتهم تُعدّهم للتسييس و التجمّع ضمن الجالية. في حين أنّ محاسن الإدارة الفرنسية تقسّمهم إلى فئتين.

أما على صعيد السلوك الاجتماعي، فإنّ تقرير C.H.E.A.M. يشير إلى أنّ الكثير من الطلبة الجزائريين " كانوا يشعرون بنفور حقيقي من فرنسيي شمال أفريقيا، القادمين مثلهم من المغرب العربي ". و بالمقابل، فهم يعبّرون عن لطف أوّلي نحو فرنسيي المتروبول و يقيمون مع زملائهم الباريسيين أو أبناء المقاطعات، علاقة رفقة وزمالة واضحتين ".

وحسب شاهد عيان، فإنّ هذا الحكم المسبق المزدوج كان يتمتّع بكامل قوّته. حيث ينقل (عمّار نارون) أنّ الطالب أحمد فرنسيس، القائد السياسي لاحقاً. " كان يتقاسم بكل رغبة ساعات فراغه مع أترابه الأوروبيين من الجزائر، وهو ما كان يثير استغراب رفاقه المسلمين ويصدمهم. أتذكّر كلمة طالب من قسطنطينة، جدّ شغوف بفرنسا بمقدار عدائه لروح " الأقدام السوداء " حيث أسرّ لي : " فرنسيس؟ إنّه مستوطن ! ". ولقد كانت المظاهر تبدو في صالحه. وهو، في كلمة (مستوطن) التي يلفظها بسخط، إنما كان يجسّد عياراً ثقيلاً من الاحتقار "[253].

إنّ حبّ فرنسا –المتروبول – والاحتقار، بل الحقد ضد أوربيي الجزائر، وخاصة المستوطنين، كانا الثابت بين مختلف الأجيال الطلابية الجزائرية التي تعاقبت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. إنّ مشاعرهم وعقائدهم لم تبق مع ذلك، بمنأى عن تبدلات الشروط الاجتماعية والسياسية، أكان في الجزائر أم في فرنسا.

وإذا كان لابد من انتظار 1936-1937 لرؤية قسم بسيط من طلبة الثانويات والكليات، وقد بدؤوا بتحسّس المطالب الانفصالية بفعل دعاية (حزب الشعب الجزائري)[254]. و ثمّ – و بشكل أوضح – الشرائح الطلابية/ في عام 1945 وخاصّة 1947 – 1946/ وهي تلتحق وتتسكب بالتيارات الوطنية الاستقلالية، فإنّ هذه الاتجاهات (الصالحة) داخل الجزائر لم يكن لها من مقابل أو من مستجيب في

وسط التيار المثقف في المتروبول[255]. حيث أنّ الطلبة والمثقفين الجزائريين في المتروبول انجذبوا بالكامل نحو " الإيمان بالاندماج "، حتى ولو حدث بعض الانزياح في نهاية الحرب. ففي تحليله لتطورهم العقائدي، يميّز غي برفييه Perville Guy بين ثلاثة تيارات : اندماجي - وإصلاحي - ثمّ تيار سيقودهم تدريجياً نحو الفدرالية والاستقلال الذاتي.

وفيما يخص المرحلة التي ندرسها، يبدو أن الطلبة الجزائريين في المتروبول قد تميّزوا - خاصة - بموقف (المماثلة) بداية، ومن ثمّ بإرادة الاندماج [256]. وهو المفهوم الذي استخدمه جان كلود فاتان J. C Vatin والذي يأخذ بعين الاعتبار الوضعية المعقّدة لهذه الفئة.

في هذا الإطار، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد تمثل اتجاه / المماثلة - الاندماج / بثلاث شخصيات جزائرية عرفت الثانويات أو الجامعات الفرنسية. الأول الأكثر تعبيراً عن هذه الموجة الأولى من المهاجرين الجزائريين هو - دون شك - شريف بن حبيلس.

هذه " الروح الحدودية " Ame Frontiere. حسب عنوان إحدى قصصه[257] أرادت أن تكون محام نخبة مثقفة تطمح لاحتلال مكانها داخل العائلة الفرنسية، مبتعدة عن العائلة المسلمة الجزائرية [258]. وهذا الاتجاه الذي مثّله في الجزائر كما في فرنسا /حيث كانت باريس في طريقها لتصبح - بجلاء - مسرحاً سياسياً منافساً و أكثر استقبالاً من منصّة الجزائر/ لن يستمرّ إلاّ حتى نهاية مقولة "الجزائر الفرنسية".

أصلاً، لقد كان هناك ممثلون آخرون، ورموز أخرى ذهبت تعمّق هذا الاتجاه فوق الأرض الفرنسية ذاتها. فمحمد كسّوس يشهد عن هذا الجيل الثاني : "نحن - الخمسين - الموزّعون في الولايات الثلاث[259] نشكّل، في اعتقادي، الصورة المختصرة لهذا الجيل المتفتح غداة الحرب، والذي وصل اليوم إلى نضجه، مكوّناً عنصراً أساسياً (في ميزان) القوى التي تتواجه هنا. إنّ هذا الجيل المنفتح على النسمة المنعشة للفكر الفرنسي، والذي تعلّم أن يحبّ وأن يتألم على مقاعد المدرسة الابتدائية، وفي صفوف الثانويات ومدارج الجامعات، متهم غالباً بأنانيته ووصوليته، وخاصة نكران الجميل تجاه الوطن الأم "[260].

هذا الجيل، سيطالب - وبقوّة أكبر - باندماجه في الأمّة الفرنسية، بفعل نبذه المتكرر من قبل الأقلية الأوروبية في الجزائر. وهذا الشعور سيكون أيضاً أكثر حدّة

من قبل هؤلاء الذين آتوا يتذوقون (من ملذات فرنسا) وثقافتها العالية، وحيث - على كل حال - سيكونون أقل عرضة للعنصرية في المتروبول منه في الجزائر. إلاّ أنّ قدرهم سيكون - في كل الحالات - مرتبطاً بشكل وثيق بمواطنيهم /الشباب الجزائري/ الذين يطالبون (بالاندماج).

إنّ هؤلاء الطلبة في فرنسا ليسوا سوى زائدة هذه الحركة. فـ Perville.G، من جهته، يعتقد أنّ هذا التيار الاندماجي يتحدّد بصيغة " حبّ المستعمر وكره الذات "، ويشير بحق أن " هذا الاتجاه هو الغالب في حركة /الشباب الجزائري/ في عام 1912 حين كان الدكتور بن تامي زعيمها ".

بيد أنّ هذه الحركة " ستبدأ بالتضاؤل بعد انتخابات 1919[261] التي ستقسّم الجزائريين حول مسألة المواطنة (الفرنسية) ضمن النظام المسلم، وستتغلب لائحة خالد[262] بشكل واسع على لائحة بن تامي المؤيّد " للتجنّس ".

المثقفون الجزائريون في باريس، الذين أضحوا المؤيدين و " الأروقة الطبيعية " لوفود /الشباب الجزائري/ التي لم تنقطع عن التتابع نحو باريس للمطالبة بالمساواة في التمثيل السياسي مع أوروبيي الجزائر، سيخضعون لآثار التطور السياسي لممثلي النخبة الفتية في الجزائر[263].

إنّ قانون الرابع من فيفري ومرسوم 1919 - 02 - 16 اللذين أتيا لتسهيل صعود الأهالي إلى الحقوق السياسية، مع فرض الاستغناء عن النظام الشخصي الإسلامي، قد أدّيا - في أهم آثارهما - إلى إنتاج " نصف مجنّسين ". أي إلى جسم انتخابي " ليس جزائرياً تماماً، ولكن ليس فرنسياً بعد. ليس خادماً تماماً وليس مواطناً بعد "[264].

إنّ خلق هذه " الفئة الهجينة " بين الجزائريين والفرنسيين، هذا النصف مليون " من الأهالي " الذي يشكّل الناخبين البلديين، والقائم بين السكان المسلمين والسكان الفرنسيين. سيجعل من أعضائه " أقلّ من حلقة وصل، وسجناء نظام مسدود "[265].

وهذا التشريع الذي سيمتدّ حتى عام 1944، سيؤدّي أيضاً - كنتيجة - إلى نزاعات عديدة، سواء وسط النخبة الجزائرية أو بين ممثليها في فرنسا. أما آثارها النفسية والفردية والاجتماعية ستذهب أبعد من نهاية فترة دراستنا هذه. فالشهادات التي جمعناها من بين بعض ممثلي المثقفين الجزائريين لتلك المرحلة، تبدو أنّها تؤكّد واقع أنّ بعضاً من استمرارية " التفكير بفرنسا " والتعلق بها، مازال منقوشاً في الأذهان، بشكل أعمق - أيضاً - مما يعتقد. ودون الحكم المسبق على المواقف السياسية التي كان أن اتخذها عدد منهم بعد 1945.

إنّ تمزّق أحد ممثلي هذه النخبة وتساؤلاته المؤلمة، ألا يوضّح أصلاً هذا الاتجاه ! عندما نقرأ بريشة مولود فرعون : " عندما أقول بأنني فرنسي، إنما أعطي نفسي وسماً يرفضه لي كل الفرنسيين. إنّي أعبّر بالفرنسية، وتكونّت في المدرسة الفرنسية، ولدي معرفة كأيّ فرنسي متوسّط. ولكن : من أكون يا إلهي ؟ أمن الممكن أنّه – رغم كل ما يوجد من عناوين، دون عنوان ؟ ما هو عنواني ووسمي ؟ فليقولوا لي من أكون !(266).

لقد طرحت إجابتان على هذا النوع من التساؤلات. الأولى من قبل قسم من النخبة التي قبلت بالتخلّي عن كل شيء. والثانية هي تلك التي يبيّنها بوضوح الأمير خالد، كما إجابات فرحات عبّاس أو مولود فرعون.

هذه الفئة الثانية التي يعرّف أعضاؤها بأنفسهم " كفرنسيين بكل بساطة " رفضت أيضاً التنكّر لثقافتها ولإيمانها : " بثقافتي، أنا فرنسي كأيّ منكم. لكن لا تأملوا شيئاً آخر، وإلاّ كان مشيناً. لن أستطيع نكران ثقافتي، إلاّ أنّني لن أتنكّر لذاتي " هذا ما كتبه مولود فرعون في صحيفته(267). بينما يؤكّد الدكتور بن جلول في عام 1935 " أنّ الإسلام سيبقى إيماننا العميق الذي اختاره أجدادنا بحرية والذي سننقله إلى أبنائنا كاملاً طاهراً "(268).

ويمكن لنا – حسب G. Perville – أن نرمز إلى هذا التطور أو العبور من التيار الاندماجي إلى التيار الإصلاحي، بالتوازي الطفيف بين شريف بن حبيلس و بين فرحات عباس، اللذين كانا يمثلان هذين التيارين. الجيل الأول " أراد (تخجيل) أبناء دينه بسبب الانحطاط الراهن ". والثاني " أراد توفير الشعور بالعزّة "(269). فعندما كان بن حبيلس يسترسل " في خجله من شرح أنّ المطر يهطل بتدخل إلهي، وأنّ الأرض محمولة على قرني ثور، ويخجل من التضحية للجنّ في قلب القرن العشرين، في مدينة يرفرف فوقها العلم الفرنسي "(270). وحيث يتوجّب على الطالب محاربة الجهل والمساعدة على "عصرنة بلده"، كان زعيم الحركة الطلابية الجزائرية /جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا/ يعلن أنّ " هؤلاء الشباب الذين ينظرون كيف أنّ الجامعة (ما زالت عجرفة و تكبّراً) ليسوا فقط أبناء عوائلهم، ولكن أيضاً هم أبناء الشعب الجزائري الذي من أجله يرهنون وجودهم، ولاحقاً عبقريتهم "(272).

من الضرورة الملاحظة هنا، حدوث تقدّم في المواقف، وربما أيضاً قبول المراحل التي يراها برفيبه Perville حين يضع / اندماجية / المثقفين في الفترة الممتدّة حتى 1919، و/إصلاحيتهم/ حتى 1936. ومن الجائز طرح السؤال عمّا إذا كان

الحديث في المرحلة الثانية ،عن الجذور والروابط مع الشعب مجرد أمر تكتيكي ؟ فالتهديد بالشعب ما كان في الواقع إلاّ لتأدية خدمة خاصة لهم. فلقد كان هدفهم – في الجزائر كما في المتروبول – هو البحث عن شهادة لتحسين مصيرهم الشخصي. وكما أشار له / جان كلود فاتان / فإنّ " الحصول على المساواة مع أوروبيي الجزائر ثمّ مع الفرنسيين، إنما كان – على الخصوص – لصالحهم". "ولقد شغلهم طويلاً هذا الهدف أكثر مما شغلهم تحويل شروط الطبقات الكادحة الجزائرية "(273).

هذا الحكم الذي يصلح ضمن الشروط الجزائرية، يصلح أيضاً للمثقفين المهاجرين ولعلاقاتهم مع الطبقات الكادحة الجزائرية في فرنسا. وإلاّ، فكيف نفسّر ذوبانهم في وسط (جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا) وفي قيادتها، حيث كانوا يتمثلون، في فرنسا.

وكما يلاحظه Perville أيضاً، " فلم يكن للطلبة الجزائريين – حتى عام 1936 – أية خلفية قومية أو انفصالية "، في الوقت الذي كان فيه حزب الاستقلال (نجم الشمال الأفريقي، ثمّ حزب الشعب الجزائري) لمصالي الحاج، في أوجه.

وفي الوقت الذي كان فيه المثقفون المغاربة، مثل حبيب بورقيبة، الوزاني وخلطي(274) يناضلون أصلاً في فرنسا لصالح قضايا بلدانهم، فإنّ وجوه الحركة المثقفة الجزائرية في باريس مثل أحمد بومنجل (الوثيق الارتباط بفرحات عباس)، ورغم احتكاكها المتكرر مع نجم الشمال الأفريقي، حسب شهادة عضو من اللجنة القيادية (م. يحياوي)، فإنّها لم تتوصل إلا إلى خيار وتبنّي أفق المساواة والاندماج (مع الفرنسيين).

إنّ برهان التعلّق بفرنسا، والتضامن بين التيار المثقف المنادي بالمساواة، عبّرا عن ذاتهما في وسط جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا في 1930، حين انسحب أصحابه احتجاجاً على تصويت الأغلبية التونسية والمغربية على استبعاد المسلمين " المتجنّسين فرنسياً "(275).

مع ذلك، لا الشيوعيون ولا القوميون من نجم الشمال الأفريقي، وعلى رأسهم مصالي الحاج، فإنّهم لم ييأسوا من محاولة تجذير هؤلاء، وجلبهم إلى قضيتهم المشتركة. وكما هو الحال مع العمال الجزائريين والتجار والباعة المتجولين، فإنّهم سيكونون في صلب الرهانات السياسية التي كانت تجري، للسيطرة والتحكم وتوجيه وتسييس مجمل الأقلية الجزائرية المقيمة في فرنسا ما بين الحربين العالميتين.

الهوامش

1 . انظر الفصل الأول. لقد تمّ التشديد على بعض الأوجه. خاصّة من قبل م. حربي، بن أشنو، وقليلاً من قبل روسيه/ Rousset Paul، المصدر المذكور سابقاً.

2 . Muracciole Luc / لوقا موراسيول "، " الهجرة الجزائرية، الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية "، الجزائر، Ferraris 1950، ص 74.

3 . المصدر ذاته.

4 . المصدر ذاته، ص 74.

5 . المصدر ذاته، ص 73.

6 . المصدر ذاته، ص 76.

7 . يتعلق الأمر بتحقيق إداري تمّ في 1923 في فرنسا و في الجزائر، ولقد سمحت الإضبارات الممركزة لدى الحكومة العامة للجزائر للسيد م. لارنود M. Larnaude من وضع لوائح بأسماء المهاجرين وتقييم مساهمات البلديات المختلفة. إلاّ أنّ هذا التحقيق يشكو من عديد الثغرات (إنجازه في فترات مختلفة - و بظروف سيئة)، ويبقى ناقصاً بشكل كبير. مع ذلك، فإنّه يسمح بمؤشّرات مفيدة. 8 . M. Larnaude / مارسيل لارنود " الهجرة المؤقتة للأهالي الجزائريين إلى المتروبول "، / مجلة الجغرافيا المغربية /، 1928، الجزء السابع، الملزمة السابعة.

9 . G. Mercier / ج. مرسيه، " أزمة اليد العاملة في الجزائر "، /المجلة الأفريقية /، 1925، ص 97-129.

10 . لقد سبق وقيل في عام 1930، أنّ 70% من الرجال ما بين 20-60 عاماً، من بعض دوّارات غرغور، ذهبوا للعمل في فرنسا، ل. ماسينيون /L. Massignon، R.E.I. (مجلة الدراسات الدولية) 1930، ص 169.

11 . تقرير Laroque et Ollive، لاروك و أوليف.

12 . ذكر من قبل موراسيول، المصدر المذكور، ص 53.

13 . المصدر ذاته، ص 54.

14 . R. Montagne / ر. مونتانيه، " هجرة مسلمي الجزائر إلى فرنسا "، / أفريقيا وآسيا " نشرة CHEAM. 1953، الفصل الثاني، عدد 22.

15 . المصدر ذاته.

16 . L. Chevalier ل.شوفاليه، " المشكلة الديمغرافية في شمال أفريقيا " سجلّ رقم 6، I.N.E.D.، باريس، P.U.F.، 1947، انظر ص 46.

17 . موراسيول، المصدر المذكور، ص 55.

18 . المصدر ذاته، ص 47.

19 . خاصة في القبائل الصغرى، وعلى الأخص في منطقة سطيف.

20 . موراسيول، المصدر المذكور، ص 79.

21 . Djenan ، الجنة، التعبير المستخدم غالباً (للحديث) عن المتروبول 22 . L. Massignon / ل. ماسينيون " خارطة توزّع القبائل في المنطقة الباريسية "، R.E.I.، (مجلة الدراسات الدولية) 1930، ص 168.

23 . موراسيول، المصدر المذكور، ص 79.

24 . المصدر والصفحة ذاتهما.

25 . Milliot Louis / لويس ميليو، R.E.I.، الدفتر الثاني، 1932، ص 167.

26 . المصدر والصفحة ذاتهما.

27 . تحقيق إداري حول الهجرة الجزائرية في 1923، ذكره م. لارنود، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928.

28 . لارنود، المصدر ذاته، ص 50.

29 . G. Mauco / ج. موكو، " الأجانب في فرنسا "، ص 284.

30 . المصدر والصفحة ذاتهما.
31 . المصدر ذاته، ص 300.
32 . لويس ميليو، " القبائل في باريس " محاضرة قدّمت في 1931-04 -21 في الصوربون، مدرج ريشوليو، R.E.I.، 1932، الدفتر الثاني، ص 162- 174.
33 . مارسيل لارنود، المصدر المذكور.
34 . Rager .J.J / ج.ج. راجيه، مصدر مذكور، ص 174.
35 . موراسيول، المصدر المذكور، ص 64.
36 . Demondion Pierre / بيير دومونديون، " هجرة القبائل نحو المتروبول " P.S.D.S.U.B.، باريس، 1951.
37 . H.A Citroen / هـ. أ. سيتروين، " الهجرات الدولية "، باريس، مكتبة Medicis، 1948، ص 109.
38 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور، ص 174.
39 . J. L. Carlier / ج.ل. كارليه " أفراد، جماعات، ودعاية. قضية تسييس الهجرة الجزائرية في فرنسا ما بين الحربين العالميتين. " نجم الشمال الأفريقي " من 1932-1936، أطروحة ديلوم الدراسات العليا، العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1976.
40. ج. موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 243.
41 . المصدر ذاته
42 . المصدر ذاته، ص 300.
43 . المصدر ذاته، ص 30.
44 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور، ص 181.
45 . ماسينيون، " خارطة توزّع القبائل في المنطقة الباريسة "، REI.، 1930، ص 161.
46 . لويس ميليو، " القبائل في باريس "، REI.، الدفتر الثاني، ص 167.
47 . انظر بهذا الخصوص ر. مونتانيه، المصدر المذكور، ص15. و ل. ماسينيون، REI.، 1930، ص 161.
48 . ماسينيون، المصدر المذكور.
49 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور، ص 174.
50 . ماسينيون، المصدر المذكور.
51 . إنّ طرد القبائل الجزائريين نفخ في رقم الشلوح المغاربة إلى 8500 (من أصل 9000 في ضواحي باريس في هذه المؤسسات الأخيرة، حسب دراسة المقدّم جوستينار Justinard " شلوح ضواحي باريس "، R.E.I.، 1928، الدفتر الرابع.
52 . ماسينيون، المصدر المذكور 1930، R.E.I.
53 . المصدر ذاته.
54 . موكو، " الأجانب في فرنسا "، باريس، A. Colin، 1932، ص 235.
55 . موكو، المصدر ذاته، ص 239.
56 . موكو، المصدر ذاته، ص 310.
57 . المصدر والصفحة ذاتهما.
58 . المصدر ذاته، الصفحات : 310، 235، 234.
59 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور، ص 181.
60. Lebandy حسب ميليو و Lebaudie حسب ماسينيون، المقال المذكور.
61 . رقم 250، قدّمه ج.ج. راجيه عن عام 1937، المصدر المذكور، ص 37. في حين أنّ ميليو، يبدو أنّه وجد حضوراً أكثر كثافة في الثلاثينيات.
62 . الرقم الأدنى هو الذي قدّمه راجيه.

63 . ج. موكو، المصدر المذكور، ص 224.

64 . موكو، ص 229، لقد كان هناك في عام 1929، 640 16 عاملاً أجنبياً من أصل 700 36 عاملاً في خمسمائة مؤسسة، أي نسبة 45٪.

65 . موكو، المصدر والصفحة أعلاه.

66 . ج.ج. راجيه، أرقام الفصل الثالث 1949. وهي جديرة بأن تؤشّر للنهاية العظمى، وأن تشكّل عناصر مقارنة (انظر ص 182).

67 . المصدر ذاته.

68 . ل. ماسينيون، ذكر سابقاً : " خارطة توزّع القبائل في المنطقة الباريسية ".

69 . المصدر ذاته.

70 . ج.ج. راجيه، ص 181.

71 . ج. موكو، ص 306.

72 . ل. ميليو، R.E.I.، الدفتر الثاني، 1932، ص 167.

73 . انظر : موراسيول، ب. دوموندين، لارنود، ميليو.. الخ، أعمال مذكورة.

74 . م. لارنود، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928، انظر ص 50.

73 . انظر : موراسيول، ب. دوموندين، لارنود، ميليو.. الخ، أعمال مذكورة.

74 . م. لارنود، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928، انظر ص 50.

75 . ل. ميليو، R.E.I.، 1932، ص 165.

76 . ج. موكو، ص 212.

77 . المصدر ذاته.

78 . ج.ج. راجيه، مصدر مذكور سابقاً، ص 177.

79 . راجيه، المصدر ذاته، ص 182.

80 . ج. موكو، المصدر المذكور.

81 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً.

82 . انظر راجيه، المصدر ذاته، ص 178.

83 . راجيه، المصدر ذاته، ص 177.

84 . المصدر ذاته، ص 76.

85 . موراسيول، ص 64.

86 . راجيه، مصدر مذكور سابقاً، ص 175.

87 . راجيه، المصدر ذاته، ص 175.

88 . موكو، المصدر المذكور سبقاً، ص. 211 - 212.

89 . راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 178.

90 . ج. موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 220.

91 . المصدر والصفحة ذاتهما.

92 . المصدر ذاته، ص 254.

93 . تقرير Laroque et Ollive/ لاروك و أوليف / المذكور سابقاً.

94 . ج. موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 241.

95 . المصدر والصفحة ذاتهما.

96 . موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 238.

97 . موكو، المصدر ذاته، ص 236.

98 . موكو، المصدر ذاته، ص 236.
99 . موراسيول، المصدر المذكور سابقاً، ص 66.
100 . موراسيول، مصدر ذكر سابقاً، ص 57.
101 . Chassevent، " دعوة لليد العاملة الأجنبية في الزراعة "، اطروحة حقوق، باريس، 1919.
102 . ل. ميليو، R.E.I.، الدفتر الثاني، 1932، ص 171.
103 . المصدر والصفحة ذاتهما.
104 . ر. مونتانيه، المصدر المذكورسابقاً، ص 15.
105 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً ،ص 178.
106 . م. لارنود، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928، ص 51.
107 . المصدر والصفحة ذاتهما.
108 . C.n.q.s.
109 . موراسيول، مصدر ذكر سابقاً، ص 66.
110 . ج. موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 236.
111 . ماسينيون، R.E.I.، 1930، المصدر المذكور سابقاً.
112 . Gomar Norbert / نوربير غومار، " الهجرة الجزائرية في فرنسا "، اطروحة حقوق، باريس 1931.
113 . يجب معرفة أنّ تسمية عامل متخصص في لغة تلك الفترة تعني عاملاً يملك بعض المؤهلات.
114 . موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 256. هنا أيضاً يقصد بالمختصّ، من لديه بعض المؤهلات.
115 . المصدر ذاته، ص 250.
116 . راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 183.
117 . انظر بهذا الخصوص – مونتانيه –، المصدر المذكور، و Morizot Jean / جان موريزو، مذكور أيضاً.
118 . بيير دوموندبون، المصدر المذكور سابقاً، ص 32.
119 . نوربير غومار، المصدر ذاته، ص 61. يراجع في مكتبة Geneviere ، باريس.
120 . المصدر ذاته، ص 62.
121 . المقدّم جوستينار Justinard " الشلوح في المنطقة الباريسية "، R.E.I. ، الدفتر الرابع، 1928.
122 . ماسينيون، المصدر المذكور سابقاً، " توزّع القبائل في المنطقة الباريسية "، R.E.I. ، 1930.
123 . Pairaut .A / أ. بيرو، " الهجرة المنظّمة واليد العاملة الأجنبية في فرنسا "، باريس، P.U.F ، 1926.
124 . نوربير غومار، المصدر المذكور سابقاً، ص 62.
125 . المصدر والصفحة ذاتهما.
126 . المصدر والصفحة ذاتهما.
127 . موراسيول، مصدر ذكر سابقاً، ص 78.
128 . ل. ميليو، R.E.I.، الدفتر الثاني، 1932، ص 171.
129 . نوربير غومار، المصدر المذكور، ص. 62-63.
130 . م. لارنود، " الهجرة المؤقتة للأهالي الجزائريين في المتروبول "، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928، الجزء السابع، الملزمة السابعة، ص 51.
131 . المصدر والصفحة ذاتهما.
132 . ج. موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 229، 1929، في منجم La Loire الذي يعدّ 2390 أجنبياً، فلقد دخل 2327 أجنبياً وخرج 2844، ص 275.
133 . نوربير غومار، المصدر المذكور سابقاً، ص63.
134 . المصدر والصفحة ذاتهما.

135 . موراسيول، المصدر المذكورسابقاً، ص 66.

136 . المصدر ذاته، ص 66.

137 . J. Flye Ste Marie ، " هجرة العمال الشمال أفريقيين إلى فرنسا "، / سجلات أفريقيا و آسيا / نشرة CHEAM، الفصل الثالث، 1948، ص 23.

138 . نوربير غومار، المصدر المذكور سابقاً، ص 64.

139 . دراسة لـ ستيفان دافيد / Stephane David/ ، " جالية إسلامية في شمال باريس"، مصدر مذكور.

140 . Morizot Jean / جان موريزو، " قبلة الجزائر " (يقصد تحويل الجزائر قبائلياً)، مصدر مذكور، ص 86.

141 . ج.ج. راجيه، " المسلمون الجزائريون في فرنسا وفي البلدان الإسلامية"، باريس، . 1950، Les Belles Lettres

142 . ل. ميليو، " القبائل في باريس "، R.E.I.، الدفتر الثاني، 1931، ص 165.

143 . ر. مونتانيه، " هجرة مسلمي الجزائر إلى فرنسا " (أفريقيا وآسيا)، منشورات CHEAM، الفصل الثاني، عدد . 22، 1953.

144 . وثيقة مذكورة سابقاً.

145 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 181.

146 . المصدر ذاته، ص 176.

147 . ج. موكو، " الأجانب في فرنسا "، باريس، A. Colin، 1932، ص 28.

148 . المصدر ذاته، ص 311.

149 . المصدر ذاته.

150 . المصدر ذاته، ص 300.

151 . ج. موكو، لايذكر أصلاً المصادر المتعلقة بهذه الأرقام.

152 . عدد كبير من ممثليه يشغلون سريعاً الهياكل القيادية للحزب السياسي للهجرة الجزائرية (نجم الشمال الأفريقي)، وهو ما يبدو جلياً، خاصة، في القيادات الجهوية لمدن / ليون، باريس، ليل).

153 . ج.ج. راجيه، العمل المذكور سابقاً، ص 184.

154 . بيير دومونديون، المصدر المذكورسابقاً، ص 29.

155 . المصدر ذاته، ص. 31

156 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص. 185

157 . Aldou، الدو، " هجرة عمال البلدية المختلطة لندروما نحو المتروبول "، نشرة CHEAM، المجلّد 53، دراسة رقم 1410، ماي 1948.

158 . على إثر هروب الكثير من رؤوس الأموال أو " تحويل الأرصدة " الجزائرية البرجوازية بعد الاستقلال، فقد كان الاستثمار يتركّز على الفنادق والمطاعم ومحلات المشروبات التي تمثّل - بنظر اصحابها _ " الإستثمار النموذجي " -

159 . ج.ج. راجيه، الدراسة المذكورة، ص. 183.

160 . لقد وضّحنا سابقاً أهمية ومعنى هذا الجزء في " اسلوب الحياة والانتاج ".

161 . Stephane David / ستيفان دافيد، المصدر المذكور.

162 . صحيفة يصدرها " اتحاد ما بين المستعمرات " لفترة . 1923-1924

163 . بين الدراسات الحديثة، هناك دراسة نادرة حول هذه الفترة الكولونيالية، تتركّز على التصنيف الاجتماعي، وهي دراسة بن اشنهو / تشكّل التخلّف في الجزائر /، الجزائر، 1976، O.P.U.، لكن رغم الجهد القيم، فإنها تبقى جد عامة، قليلة العمق، ولا تتطرق لهذه الأوجه او هذه الفئة الاجتماعية التي نتحدث عنها، رغم أنها فئة عديدة في الجزائر بين 1920 - 1880. كما يسلك تحليله المسلك (الاقتصادي)، وحيث أن المجتمعات الجزائرية والأوروبية هي موضع خلط وإجمال في هذه الدراسة التي تناولها الكاتب ككل منسجم، وهذا النموذج من الاشكالية والتحليل يخفي بعض الشيء المقاربة الطبقية للمجتمع الإسلامي الجزائري خلال مرحلة الاستعمار. إنّ نظرتنا - مع ذلك - تعترف بالصعوبات الملازمة لهذين النوعين من المقاربة.

164. Depont Octave / أوكتاف دوبون، "جزائر الذكرى المئوية"، ص. 124.

165. مارسيل لارنود، المصدر المذكور سابقاً، ص4، مجلة الجغرافيا المغربية، 1928.

166. أوكتاف دوبون، المصدر المذكور سابقاً، ص 124.

167. حول رمزية المسحوق والنار والسلاح في الوسط الفلاحي الجزائري، انظر التحليلات العميقة والدقيقة لمحمد ديب في قصة (الحريق)، باريس، Le Seuil، 1954.

168. ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص61.

169. المصدر ذاته، ص61.

170. ستسمح مراسيم /Cremieux/ لعام 1883 لليهود بالاستثمار في العديد من مجالات التجارة، خاصة تجارة الجملة.

171. حول المعنى الاقتصادي والاجتماعي لهذا المفهوم، وكذلك حول التنضيد الاجتماعي المطابق، انظر العمل الهام لـ /Gaudelot Christian، Establet Roger، Malmort Jacques/ "البرجوازية الصغيرة في فرنسا"، باريس، Maspero، 1974 وانظر أيضاً تأملات كارل ماركس "البرجوازية الصغيرة، إنها حانوت" والتي يمكن أن تسمح بالمقارنة.

172. Morizot Jean / جان موريزو، المصدر المذكور، ص 84.

173. المصدر ذاته، ص. 85 - 84

174. محي الدين بشطرزي، مذكرات، 1919-1939 الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968.

175. أوكتاف دوبّون، المصدر المذكور سابقاً، الفصل الثامن، ص 120.

176. بيير دوموندين، المصدر المذكور سابقاً، ص 32.

177. المصدر ذاته، الصفحات : 31 - 12.

178. تقرير اللجنة المكلّفة بدراسة ظروف عمل الأهالي في المتروبول (برئاسة أوكتاف دوبّون).

179. جان موريزو، المصدر المذكور سابقاً، ص 85.

180. م. لارنود، المصدر المذكور سابقاً، في مجلة الجغرافيا المغربية، 1928، الجزء السابع، الملزمة السابعة، ص 51.

181. ج.ج. راجيه، العمل المذكور سابقاً، ص. 186

182. جان موريزو، المصدر المذكور سابقاً، ص 85.

183. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 186.

184. بيير دوموندين، المصدر المذكور سابقاً، ص 32.

185. في لغة مهاجري ذلك العصر، كان يقال إنّ مدير الحانة أو المحل "يتحكم بعقد الإيجار".

186. ج.ج. راجيه، المصدر المذكور، سابقاً، ص. 187

187. في نظر ج.ج. راجيه، فإنّ استيراد هذه اللوحات يتمّ على الأرجح من تركيا.. لكننا لا نستطيع ألاّ نلاحظ أنّ "صليب الجنوب" يستخدم بشكل واسع في الهقار، و "كف فاطمة" و النجمة و الهلال هي شائعة الاستعمال في العالم الإسلامي، لكنّها مع ذلك، ليست على توافق مع الشريعة الإسلامية.

188. تعلّق الأمر في باريس (بمحلات أشياء بائعي المعارض) التي كانت توفّر أهم هذه الحاجات، كدار ا ساحة Le Vallois مثلاً.

189. Servier .H.M / م.هـ. سرفييه، "الشمال أفريقيون في المنطقة الباريسية" في دراسة قدّمت (المعهد الإثنيات / الأصول / في باريس)، فيفري 1949.

190. معلومات موجودة في السير الذاتية للمناضلين ضد الاستدمار، والوطنيين من أرشيف Slotfom، المجموعة الثالثة، فيما يخص مصالي حاج، وقد أكّدتها شهادة يحياوي، عضو اللجنة القيادية لنجم الشمال الأفريقي، بدءاً من 1931-1932. ويسرّنا شكره هنا، علم بأنّ المعلومات التي قدّمها لنا لن تستخدم في هذه الدراسة.

191. في كل الحالات، حتى لقاءاتنا معه.

192. J.L.Carlier / ج. ل. كارلييه، "نجم الشمال الأفريقي الأول"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، المجلد التاسع، عدد 4، ديسمبر 1972، ص972.

193 . واحد من قلّة من الباحثين الذين درسوا وضع الطلبة الجزائريين. انظر مقاله " الشعور الوطني للطلبة الجزائريين من ذوي الثقافة الفرنسية 1912 - 1962، مجلة العلاقات الدولية، عدد 2، نوفمبر 1974، ص 250.

194 . ذكره غي برفييه Perville Guy، المصدر ذاته، ص 251.

195 . ج.ج. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 188.

196 . مذكور في المقال المنوه له لـ غي برفييه، ص 238.

197 . مشروع يهدف إلى منح حق المواطنة لـ 21 000 فرداً من الأهالي. وحسب Ch.A . Julien / جوليان /، فإنّ مشروع (بلوم - فيوليت Violette - Blum) كان يقبل " ممارسة بعض الأهالي لفئات محدّدة اسمياً من الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، دون أي تعديل في وضعهم أو حقوقهم المدنية". Julien .A. Ch" أفريقيا الشمالية تتقدّم. الوطنيات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، باريس، Julliard، 1972، ص. 113

198 . Ch .R. Ageron / ش.ر.آجورون / " الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، باريس، 1968، P.U.F.، المجلّد الثاني، ص 961.

199 . انظر الدراسة الغنيّة لإيفون تورين Turin Yvonne حول إنشاء النظام الثقافي والعقائدي الفرنسي وأجهزته في الوسط الكولونيالي في الجزائر، خلال فترة الاحتلال. Turin Yvonne، " المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، مدارس - اطباء - دين - 1880 - 1830 "، باريس، Maspero 1971.

200 . الجنرال بودو / Bedeau / تقرير حول تعليم الأهالي، 1847 - 02 - 12، أرشيف فانسان / Vincennes /، H . 229. ذكر من قبل إيفون تورين، ص 18.

201 . المصدر والصفحة ذاتهما.

202 . حسب غي برفييه، فإنّ مستوى التعليم في الجزائر في 1830 كان - عملياً - مساو من حيث النسبة لما كان قائماً في فرنسا (٪ 40 من الأميين). ولقد أكّده شهود الاحتلال الفرنسيون. وبعد قرن من الزمن، فإن هذا التساوي كان قد تراجع، إذ أنّ الأميّة اختفت تقريباً في فرنسا، في حين أنّها تعمّمت في الجزائر، مع ٪ 90 من (الأميّة) بين البالغين في 1948. وفي عام 1954، فإنّ ٪ 14.6 فقط من الأطفال في السن الدراسي كانوا يترددون على المدارس.

203 . إيفون تورين، الدراسة المذكورة سابقاً، ص 235.

204 . غي برفييه، المصدر المذكور سابقاً، ص 235.

205 . المصدر ذاته، ص 235.

206 . Ch.A . Ageron / آجورون /، المصدر المذكور سابقاً، ص 950. انظر السياسة المدرسية من 1898 حتى 1918، ص. 932-962

207 . المصدر ذاته، ص 950.

208 . المصدر ذاته، ص 961.

209 . صحيفة (الإسلام) 1912 - 09 - 17، ذكرها / آجورون /، ص 961.

210 . المصدر والصفحة ذاتهما.

211 . انظر بهذا الخصوص، دراسة فاني كولونا /Colonna Fanny/ " المعلمون الجزائريون،1883-1939 "، باريس، F.N.S.P 1975.

212 . أرقام قدّمها / آجورون /، المصدر المذكور سابقاً، ص 960

213 . المصدر ذاته.

214 . المصدر ذاته، ص 961.

215 . المصدر ذاته.

216 . في عام 1916، ارتفع عدد المتعلمين بالعربية في المدارس، إلى 1600.

217 . ما بين 1877-1911، كان هناك 240 معلماً، و 25 محامياً وطبيباً، 65 مساعداً طبّياً، من تكوين الجهاز المدرسي و التثقيفي الفرنسي.

218 - آجورون، المصدر المذكور سابقاً، ص 962.

218 - آجورون، المصدر المذكور سابقاً، ص 962.

219 - المصدر السابق، ص 1048.

220 - Alaude .J / ج. آلود / " مسألة الأهالي في شمال أفريقيا، إشكاليته، مرض الفكر السياسي الفرنسي (1863 - 1912)، الجزائر، 1913، ص 61.

221 - آجورون، المصدر المذكور سابقاً، ص 962.

222 - وثائق Slotfom، السلسلة الثالثة، (صحيفة الطلبة الجدد)، عدد 1929 - 03 - 03، مقال " التعليم في المستعمرات ".

223 - في الفترة ذاتها، تشير الصحيفة إلى حضور 124 عربياً من بين 7224 طالباً في جامعة تونس. إنّ حضور الطلبة التونسيين في فرنسا وفي (جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا) في باريس، يعود إلى أسباب الطلبة الجزائريين نفسها. انظر الجزء الأخير.

224 - آجورون، المصدر المذكور سابقاً، ص 961.

225 - رسالة من لوتو / Lutaud / إلى المحافظين، 20 مارس 1913 A.G.G، 6 12 H. في / آجورون /، ص 961.

226 - آجورون، المصدر ذاته، ص 960.

227 - المصدر والصفحة ذاتهما.

228 - عمار نارون، فرحات عباس، باريس، 1931.

229 - المصدر ذاته.

230 - الفئات الاجتماعية - المهنية.

231 - Perville Guy / غي برفيبه / " الطلبة الجزائريون خلال الحرب (1955 - 1962 "، ص 75، في /جيوش، حرب وسياسة، في شمال أفريقيا /، (القرن التاسع عشر - القرن العشرين)، باريس، منشورات المدرسة العليا للأساتذة .، 1977، ص. 53-79.

232 - انظر شهادة هذا المثقف الذي يرمز إلى النخبة الجزائرية لما قبل 1919، شريف بن حبيلس، " الجزائر الفرنسية من منظار أحد الأهالي "، 1914.

233 - آجورون، المصدر المذكور سابقاً، ص 1050. 234 - المصدر ذاته، ص 962.

235 - إنّ حركة " الشباب الجزائري " ستستمر و تذوب في حركة " فيدرالية المنتخبين " (بفتح الخاء) التي يقودها الدكتور بن جلول من قسنطينة، والصيدلي عباس فرحات من سطيف.

236 - محمد العزيز كسّوس، " الحقيقة حول الضيق (التململ) الجزائري "، عنّابة، منشورات شركة الطباعة السريعة، 1935.

237 - لويس ميليو، في R.E.I.، الدفتر الثاني، 1932، ص 165.

238 - نشرة جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا، 1932، ذكرها الباقي هرماس في " الدولة والمجتمع المغاربي " باريس، Anthropos .1975، ص 132.

239 - تحقيقات اجريت حول الشرق الجزائري وقسم من محيط العاصمة (الجزائر - البليدة). المدارس (العليا) للتجارة - والمحاسبة - والزراعة.. الخ لم تذكر أبداً، مع أنّها أحصت طلبة جزائريين. (شهادات صالح معيزة).

240 - غي برفيبه، المصدر المذكور سابقاً، ص 234.

244 - Malan Robert / روبير مالان " أمل التعليم في الجزائر وشبيبتها "، الجزائر، 1957. انظر غي برفيبه.

245 - في التقرير المرفوع إلى اللجنة العليا للسكان والعائلة (المذكور)، يقدّر / راجيه / أنّ عدد الجزائريين الجامعيين حتى 1955 - 06 - 30، يصل إلى 1223. أما بالنسبة للأعوام اللاحقة، وبخصوص الطلبة الجزائريين (خارج إطار فرنسيي الجزائر)، فإنّ ظهير فارس يقدّر عددهم لعام 1958-1959 بـ 1500 طالباً في فرنسا و 600 في البلدان الأخرى، وبـ 1000 طالباً في فرنسا مقابل 1090 طالباً في البلدان الأخرى، لعام 1961 / 1960. انظر أطروحته لدبلوم الدراسات العليا : الموضوعات - الأفكار السياسية والنشاط النقابي الطلابي الجزائري (1955-1962)، باريس، 1966.

246 . جمعية طلبة شمال أفريقيا.

247 . غي برفييه، مقالة في Relations Internationales، عدد 2 نوفمبر 1974، ص 239.

248 . Memmi Abert / أبير ممّي / " صورة مستعمر - بفتح الميم - مسبوقة بصورة مستعمر - بكسر الميم - " باريس، 1966، J. Pauvert، ص 157.

249 . غي برفييه /Perville/، المصدر المذكور، ص 239.

250 . المصدر والصفحة ذاتهما.

251 . فرحات عباس، " الشباب الجزائري "، الجزائر، 1931، ص 31.

252 . نشرة إعلام الأهالي للجزائر وتونس، قيادة أركان الجيش، المكتب الثاني، قسم الاستخبارات، رقم E - 285، ص 12. أرشيف Slotfom، سلسلة إعلام الأهالي.

253 . عمّار نارون، المصدر المذكور سابقاً، و غي برفييه، ص 251.

255 . شهادات : م.س.، و م.م...

256 . Claude Jean Vatin / جان كلود فاتان، " الجزائر السياسية : تاريخ ومجتمع "، باريس، إعلام F.N.S.P./، 1974، ص 176.

257 . شارل روبير آجورون، المصدر المذكور، ص 1049.

258 . شريف بن حبيلس، انظر كتابه " الجزائر من منظار أحد الأهالي "، الجزائر، Fontana، 1914.

259 . Basses Alpes - Bouches du Rhone - Cotes d'Azure.

260 . محمد العزيز كسّوس، " الحقيقة حول الضيق الجزائري "، (مقدمة الدكتور بن جلول)، عنّابة 1935، انظر ص 2.

261 . انظر بهذا الخصوص كتاب محفوض قدّاش، " الحياة السياسية في الجزائر 1919-1939، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970.

262 . بعض المعلومات حول هذه الأحداث موجود في صحيفة (الشباب الجزائري) " الإقدام ". انظر الأعداد 2 و19 لـ 15 ماي و 26 جويلية 1919. والعدد الخامس يخصّص مقالاً قصيراً عن " مأدبة الأهالي في باريس ".

263 . غي برفييه. مقال مذكور سابقاً، نوفمبر 1974، ص 244.

264 . جان كلود فاتان Vatin /، مصدر مذكور سابقاً، ص 164.

265 . المصدر ذاته، ص 164. انظر الأرقام ونمو الكتل الانتخابية والتجنّس. (أيضاً في / آجورون / المجلّد الثاني، ص 1223.

266 . مولود فرعون، " الصحيفة ". 1956 - 2 - 1، ص 70، ذكرته مونيك غادان بنزين /Benzine Monique Gadant/ " مولود فرعون جزائري غامض.. " في مجلة " شعوب المتوسط "، عدد 4، جويليه - سبتمبر 1978، ص 11.

267 . مولود فرعون، المصدر المذكور سابقاً، 1956 - 3 - 14، ص 97.

268 . مقدمة الدكتور بن جلول، رئيس " فدرالية المنتخبين " (1927) " التجمّع الفرنسي - الإسلامي " 1938. لكتاب كسّوس المذكور، ص 224.

269 . غي برفييه، المقال المذكور في Relations Internationales، عدد نوفمبر 1974، ص 244.

270 . شريف بن حبيلس، الكتاب المذكور سابقاً، ص 153، انظر غي برفييه، ص 244.

271 . ودادية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا التي أسّست في 1919 في الجزائر برئاسة فرحات عباس، يجب عدم الخلط بينها وبين جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا التي تأسست في باريس 1927.

272 . عمّار نارون، فرحات عباس، باريس، 1961، ص 40.

273 . J.C. Vatin / جان كلود فاتان /، المصدر المذكور سابقاً " الجزائر السياسية "، ص 183.

274 . هذان الطالبان المغربيان، الزعيمان اللاحقان للحركة الوطنية المغربية، أعضاء المكتب الإداري لجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، تعاونا غالباً مع " نجم الشمال الأفريقي " و صحيفته (الأمة)، حيث ساهموا بعديد المقالات.

275 . غي برفييه، المصدر المذكور سابقاً، نوفمبر 1974، ص 240.

الفصل الثالث

اقتصاد و مجتمع

I. الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين في فرنسا أسلوب الحياة و الإنتاج :

1. ظروف الحياة : صحّة - نظافة و سكن :

في دراسته حول " هجرة المسلمين الجزائريين إلى فرنسا "، يلاحظ م. ر. مونتانيه M. R. Montagne أنّ " تجمع الشمال أفريقيين في بعض مناطق فرنسا حول المعالم البارزة أو داخل الأحياء الباريسية وفي الضواحي، إنما يؤدّي إلى ظهور مشاكل عديدة في السكن والنظافة و الصحّة "[1].

ولقد كانت هذه الهجرة تفرض بالتأكيد، - كما يسجّل المؤلّف - " إيجاد حلول لصعوبات كثيرة في ميدان العمل، والمساعدة الاجتماعية و العائلية، وأحياناً أيضاً في الحياة السياسية " / كما سنرى في النصوص القادمة /. إلاّ أنّ هذا، لا يمنع أن تتأقلم هذه الصفة الجماعية الكثيفة (للحركة) مع الشروط المحلّية وأن تأخذ بذلك حدوداً وإطاراً خاصاً بها. بل، وأن تثير أيضاً الأوجه المميزة لها في ميدان السكن والنظافة، ردود أفعال معادية للعمال الجزائريين.

أوكتاف دوبّون Depont Octave، في تحقيق له عام 1912، يسجّل أنّ الفرنسيين كانوا يتمنّون أن يُظْهِر الجزائريون بعض الانضباط في ميدان النظافة. حيث " أنّ المساكن التي يقيمون فيها لا تترك مجالاً للرغبة، سواء من حيث التهوية أو من حيث الإضاءة. فالشركات المختصّة لم يكن بمقدورها تبصّر التجهيزات الضرورية لاستقبال / أفارقتنا /. كما أنّهم - وبهدف الاقتصاد المفرط، إنما يتجمّعون في (غرف مفروشة) يصعب مقارنتها مع البيوت القصديرية المريحة و المصطفّة بأناقة ونقاوة ووضوح حول الطرق الكبرى للبلاد "[2].

وبعد ما يقرب من عشرية من السنين، فإنّ هذه الظروف، ليس - فقط - لم تتحسن، بل أصبحت لا تطاق. والتحقيق الشخصي الذي قام به لويس ماسّينيون

Massignon Louis[3] سمح له بملاحظة الشروط اللاإنسانية والمؤسفة لسكن العمال الجزائريين. فمن بين الفضائح التي هزّت الرأي العام في حينه، يذكّر لويس ماسينيون بتلك التي حدثت في قبو / فينال Vinel / في غريزيّون Gresillons، ويعترف بالضرورة الآمرة لتقديم مراكز سكن لهؤلاء الفتية العازبين، أو - في كل الحالات - تأمين مأوى أكثر لياقة.

جورج موكو Georges Mauco - من جهته - لا يعطي رأياً مخالفاً، حيث يقول أنّه : " يوجد في باريس وليون ومرسيليا وسان إتيان، بؤر أجانب تشكّل تحدّياً للقواعد الصحّية، كما سبق ورأينا "[4].

وقد يكون ما قدّمه / دوبّون Depont / حول الظروف المأساوية لحياة عمّال شمال أفريقيا في جنّوفيل Gennoville، الوصف الأكثر إيلاماً : " جنّوفيل ! أي ظلّ مشؤوم في لوحة حياة البربر ! ففي فسحة تدعى غريزيّون، لا تتجاوز الهكتار، / بيوت الصدفة / المصنوعة من بقايا أكواخ بالية، ومن تكويم كل ما يخطر في البال. والكل قد يغطّى بورق بسيط مقوى بالقطران، مما يوقف عند العتبة التي تلفظ قاذوراتها، أي معدة جريئة تحاول أن تتحدّى الفوحان الذي تتخيل. وفي هذه الغرف الجهنمية، تعيش أكوام من الناس، كما في الزريبة، تقارب المليون إنساناً. أكواخ قذرة متميّزة تثبت أنّ الشمال أفريقيين ليسوا مهيئين للعيش عندنا أكثر مما نحن مهيئون لاستقبالهم[5]».

ورغم الآراء الموجّهة والمنحازة، لهذا الكاتب، إلاّ أنّه يبيّن النقص الخطير في قضايا الصحة لهذه الأكواخ الحقيرة حيث يتكوّمون. وما يهمّ ملاحظته هو أنّ عدداً قليلاً جداً من العمال الجزائريين يسكن في حاضرة أو شقق أو في مساكن فردية[6].

لقد وضعت مشاريع كثيرة لبناء أحياء عمّالية للجزائريين. إلاّ أنّها بقيت دائماً في الانتظار أمام (المجلس العام لمنطقة السين Conseil General). وفي كل الحالات، فإنّ إمكانية بناء مراكز أو حواضر عمالية من قبل الحكومة أو أرباب العمل، كانت تطرح اشكالات سياسية قبل أي شيء، وبقيت مصدر افتراقات بين المتمسكين بأطروحات متعارضة الاتجاهات. و المحاولات التي شرع بها كانت ستبقى هذا الاتجاه هامشياً.

إلاّ أنّ الميزة السياسية الغالبة هنا، ستجرّنا لدراسة هذه القضية في إطار الرهانات السياسية التي تطرحها الأقلية الجزائرية[7].

فهناك اتجاهات أقلّ بروزاً تشكّلت وأفرزت بعض نماذج السكن. يمكن إحصاؤها في حالات الزواج المختلط بين الجزائريين والأوروبيات. وفي هذه الحالات - التي وإن كانت قليلة، كما سنتناوله فيما بعد - فإن هؤلاء يعيشون في دور أو سكن " فرنسي " قائم حسب الاعتبار الأوروبي.

عديد الأزواج يسكن أيضاً في غرفة واحدة. إلاّ أنّ هذا النموذج يبقي على العشير بعيداً عن الإقامة (المتجمّعة) لجاليته.

وإلى جانب هذه الاتجاهات و النماذج القليلة، يبقى هناك النموذج الأكثر تعبيراً. حيث يذهب المهاجر - في حقيقة الأمر - ليلتحق بأغلبية مواطنيه : إمّا في غرفة مأجورة من قبل عديد الأقارب، وإمّا فيما يشبه المهاجع التي يسميها لسان المهاجر " الغرف المفروشة ". وهي تقع في أجنحة صغيرة أو شبه مراكز سكنية، تتمثّل حقيقة في معظم الحالات بفندق مفروش، لا ينفصل عن المقهى - المطعم، كما سترى فيما بعد.

هكذا يكتب ر. مونتانيه : " لكي يستطيع المهاجر إرسال 1500 فرنكاً شهرياً لعائلته، فإنّه يكتفي - إذا لم يكن يسكن في الحي (الصناعي)، كما هو حال 80 ٪ - بسرير وضيع في غرفة مأجورة بشكل مشترك ما بين 6 - 5 أصدقاء. ويرفض تناول الطعام في المطاعم العمالية، إذا ما قدّر أنّ ثمن الوجبة - على التواضع الكبير لثمنها - مرتفع جداً بالنسبة له، متوصّلاً إلى إشباع حاجاته الغذائية - مع سخّانة وبوسائله الخاصة - ببضعة آلاف الفرنكات شهرياً[8]».

الظروف السكنية غير الصحية هذه، من جهة، و الأشغال الشاقة المفروض إنجازها من جهة أخرى، غالباً ما تؤدّي إلى حالات المرض. إلاّ أنّه - وكما نعرف - فقد قامت حملات عديدة من قبل الكثير من وسائل الإعلام وصحافيي أرباب العمل، والمؤيدين المولعين (بالجزائر الفرنسية)، ضد الهجرة، متهمينها بالأوبئة الأكثر خطورة، ومستقين تبريراتهم من النظريات الأكثر عنصرية. فلقد كان هناك من يصرخ بخطر عدوى العرق الفرنسي من قبل " ناشري أمراض السل والزهري " التي يحملونها من مخزون بلادهم الذي لا ينضب.

ليس هناك ما هو أكثر مغالطة. " فعلى صعيد الصحّة، يلاحظ موراسيول Muracciole أنّ حالة المهاجرين هي أقلّ سوءاً مما يراد الصراخ به في فرنسا. ولقد بيّن البعض، ولو مع شيء من المبالغة أنّ شروط الحياة المثيرة للشفقة التي يعاني منها المهاجر، هي التي تدمّر صحّته. وهذه الملاحظة أكثر ما تكون صحيحة

فيما يخصّ جهاز التنفس. فنسبة المهاجرين المعنيين بإصابات على درجة ما من الخطورة يمكن كشفه شعاعياً، هي 20 بالألف. مع إصابات كافية للتوقف عن كل عمل عادي، تقارب نسبتها 13 بالألف[9].

وبرأي العديد من الباحثين، فإنّ مرض السل، هو المرض الرئيس للهجرة، والأكثر انتشاراً. و بالنسبة لراجيه Rager، فإنّ طبيعة الحياة التي يعيشها هؤلاء في فرنسا، والمتميزة بالعمل المستمر والمناخ الأقسى مما هو سائد في البلد الأصلي، تجعل " من مرض السل عندهم، يتسم بالسرعة و الشدّة[10].»

إنّ سرعة العطب تزداد بالتأكيد مع هكذا شروط تغذية وسكن واختلاط على أسرّة لا تعرف الراحة من مهاجر لآخر، حيث لكلّ منهم دوره[11].

لكن رغم المرض، فإنّ العمال الجزائريين لا يستسلمون للاستشفاء في المستشفى، إلاّ لكي يقضوا آخر أيام حياتهم[12]. غير أنّ ما لم يره الكثيرون من المؤلّفين، هو أنّ رفض العمال اعتبار أنفسهم مرضى، لم يكن شيئاً آخر غير الخوف من توقّف العمل ومضاعفاته على عائلة المهاجر، من حيث نقص الإرسالات المالية التي قد يعرّض من ينتظرها إلى ظروف جدّ صعبة. وما يساعد على فهم هذا السلوك هو أنّ المساعدة في هذا الميدان كانت قليلة النمو،

مع ذلك، وحين تنطفئ القدرة، فلا مفرّ من الإقرار (بالواقع). هكذا يلاحظ أنّ عدداً هاماً من مرضى السل كانوا يتوفّون أياماً بعد دخولهم مستشفى بوبيني Bobigny.

إنّ تفحّص توزّع مرضى المستشفيات لعام 1924، حسب الجنسية، ولعموم الأمراض، سيسمح بملاحظة : أنّ لمهاجري شمال أفريقيا، الحظ الأكبر. بينما يأتي في المرتبة الثانية الأرمن واليونانيون والآسيويون والروس، ثم الأتراك[13].

ففي العام ذاته / ومن بين 550 422 يوم استشفاء /[14]، فإنّ الشمال أفريقيين يأتون في الدرجة الثانية بعد الإيطاليين الذين يسجّلون 700 95 يوم استشفاء، أما الشمال أفريقيون فيسجلون 100 59 يوماً.

وأخيراً في ليون، ولعام 1927، نجد من بين 3444 أجنبياً كان قد دخل المستشفى، مع ما يقارب الـ 450 حالة من حوادث العمل أو المرضى الذين تعالجوا على حسابهم الخاص، أنّ الجزائريين كانوا أيضاً في المرتبة الثانية بـ 30 حالة حوادث عمل و400 معوزاً [15].

من الواضح أنّه، مع هكذا أرقام عامة، يصعب الإحاطة الدقيقة بحالات هؤلاء الذين استشفوا لإصابات رئوية أو أمراض زهرية، أو بحالات الآخرين الأقل حدّة أو غير المعدية. وتبرز – مع ذلك – أهمية التصحيح النسبي لهذه الأرقام، بمعرفة أنّ هؤلاء الفتية العازبين المهاجرين بعيداً عن عوائلهم ومعاقلهم كانوا مضطرين للإستطباب في المكان الوحيد – ألا وهو المستشفى– حتى ولو كانت إصاباتهم خفيفة بالأصل.

فإلى جانب (المرض الإفرنجي) كان هناك مرض آخر معروف بفتكه – على ما يبدو – وهو (مرض الزهري Syphilis). ومن دون الدخول في الجدل حول أصل هذا المرض، حتى إذا كان هذا لا يرضي ل. شوفالييه Chevalier .L[16] فإنّ " 98٪ من المصابين بمرض الزهري، إنما كانوا قد التقطوه في فرنسا من نساء الشوارع".

أما ر. سامسون R. Samson فيبدي رأياً أكثر ملاءمة، حين نعرف موقع العزوبية والفتوة المسيطر بين المهاجرين الجزائريين. وبالنسبة لـ /موكو/، فإنّ مرض الزهري الذي عرف تراجعاً بعد الحرب، عاد وسجّل تزايداً هاماً مع نمو الهجرة.

البروفسور جانسلم Janselme من مستشفى سان لويس في باريس، يشير" إلى الإسهام الخارجي الواضح الذي يمثّل في /قسمه/ 20٪ من عدد المرضى المستطببين[18]. و بشكل أكثر تحديداً – في المستوصف الملحق بقسمه، حيث تعالج الحالات الجديدة والعابرة – إذ نجد 200 فرنسياً و 140 أجنبياً، و51 شمال أفريقي، وهو ما يمثل ٪ 11،5[19].

في بعض الأحيان، فإنّ مضاعفات أسلوب حياة وعمل المهاجرين، تعكس ذاتها حتى في داخل الجزائر. ففي عام 1929، أشار المفتش العام للصحة، إلى تزايد مرض السل في الجزائر بعد عودة المهاجرين الذين يكونوا قد نقلوه معهم إلى عائلاتهم[20]. والعدوى في واقع الحال تسهل مع الاختلاط داخل الدّوار، حيث يعود عدد هام نسبياً من المهاجرين. ولقد بيّنت تحقيقات معهد / باستور / في مدينة الجزائر" وجود مرض السل المستتر والكامن، عبر إيجابية اختبار ردّ الفعل على عصيّاته (I.D.R) لدى نسبة هامة من الأهالي المنتسبين إلى دوّارات معنية بعودة المهاجرين، (والذين خضعوا لهذا الاختبار)[21].

في عام 1937، عرف دوّاران من غرغور – المعروفة كمركز للهجرة – قسماً كبيراً من عدوى السكان فيهما بهذا المرض. وفي /لالاّ مارينا وندروما/ تمّت

ملاحظة الظاهرة ذاتها. كما أنّ عدد المصابين بالسلّ قد ازداد أيضاً في دائرة سطيف ومستشفى ميشلي، في القبائل الكبرى.

وعلى العكس من بعض الأطروحات التي تصرّ على أنّ " وسط الأصل (الجغرافي) يلعب قسطاً كبيراً من المسؤولية [22]، يمكن القول مع الدكتور هـ. نوغ H. Noug أنّ " ظاهرة العدوى الجماعية هذه ليست حصّة الجنس الجزائري. ففي المتروبول ذاته، لوحظ أن بروتانيه وسافوا / Bretagne، Savoie/ توفّران واقعاً مشابهاً. ومرض السلّ الذي كان نادراً في السابق، يعرف حالياً تزايداً ثابتاً بفعل الهجرة المتصاعدة من الريف إلى المدن[23].

هكذا نلاحظ إذاً، أنّه - إذا ما أصبح العمال المهاجرون فريسة هذه الأمراض - فذلك إنما هو، ببساطة، نتاج الظروف المحزنة لحياة المهاجرين، حسبما هو قائم في المتروبول.

وكما يلاحظ / راجيه Rager / فإنّ السلاح الأمثل، والذي نستطيع التصرف به في هذا الشأن، إنما يكمن في السعي لإنهاء الأكواخ[24].

مع ذلك، لا " النيّات الحسنة " من طرف الحكومة، ولا إقامة بنى تحتية لاستقبال الجزائريين في فرنسا، وجدت طريقها للتجسيد، حتى تحقق تدمير هذه الأكواخ.

وهذه الفضاءات، على ضعف القواعد الصحية فيها، كانت مع ذلك الجزر الوحيدة التي تأوي معاناتهم وأفراحهم، والتي توفّر لهم بعض الدفء الإنساني الذي يغمسهم في مناخ بلدهم.

فالفندق - والمقهى - والغرفة المفروشة : هم في الواقع، الفضاء ذاته والمجال الوحيد. و ما عملية فصلنا فيما بينها إلاّ لأسباب عملية ومنهجية.

2. حلقات و جماعات)

لقد كانت حلقة (مقهى - فندق - غرفة مفروشة) تلعب دوراً فائق الأهمية في الحياة الاجتماعية للمهاجرين. وكان من الصعب الفصل بينها. ففي واقع الحال، وفي الجزء الأكبر من الحالات، فإنّ هذه (الحلقة) تمثّل فضاء وحيداً، مع فسحات فرعية أو واجهات عديدة، إذا ما اعتبرنا الوظائف المختلفة - لكنّ المتكاملة - لكلّ من أجزائها. فالأبعاد الجوهرية لهذا (المجال الجماعي) تستجيب أساساً لوظيفة السكن والطعام والتسلية (لقاءات - حوارات - استرخاء..الخ).

قد توجد أحياناً بعض صيغ الفصل، لكنّها لا تشكّل عنصراً مهيمناً. لهذا السبب، سنحتفظ بالتعبير الأصلي، لنوضّح جيّداً هذا النوع من انغلاق الوسط، حتى وإن عالجنا في هذه النقطة وظيفة (مكان التجمّع) الذي يحدّده حيّز المقهى هذا.

في إطار هذه السلسلة، تكونّ الدارة جدّ قصيرة. وحياة هؤلاء العمال تجري في صيغة ما من صيغ العزلة، تبقي عليهم بعيدين عن المحيط في غالب أوقاتهم.

فخارج إطار بعض المشتريات أو المهمات، وبعض النزهات النادرة من وقت لآخر، و التي لا تقودهم أصلاً إلاّ إلى الأحياء العربية، مثل (Barbes) ، فإنهم لا يغادرون بسهولة حلقة : عمل / مقهى - فندق - غرفة. ومن الأسهل زيارتهم هناك، بدل الطلب منهم أن يزوروك.

إنّ هذه المعطيات، هي ما لم يستطع مناضلو الحزب الشيوعي الفرنسي الإمساك بها، عندما كانوا يجدون الصعوبات أثناء أداء عملهم الدعائي على مخارج المصانع لاختراق " انغلاق الأقليّة الجزائرية و غموضها ". إلاّ أنّ بعض الملاحظين لم يغفلوا عن أهميتها. فالوصف الأكثر أهمية، نجده عند J. Morizot : «لقد لعب مركّب (مقهى - فندق - غرفة) دوراً جوهرياً في حياة جميع المهاجرين» حسب قوله، و " إنّ مهاجري الجزائر لا يغادرون قراهم إلا بعد تسجيل عنوان أو عناوين المرافق التي يديرها أناس من هذه القرى، ليتوجّهوا نحوها فور وصولهم، حيث سيحصلون على قروض، ويسكنون ويأكلون، مؤقتاً على الأقل.

وحيث يتمّ وضعهم أيضاً في صورة امكانات العمل، وتتمّ مساعدتهم في تحقيق الخطوات الأولى.

وهنا -أخيراً - يلتقون و يتبادلون أخبار البلاد، و يتداعمون في معنوياتهم كلما اقتضت الحاجة. هكذا تعبّر روح التضامن - عن ذاتها - في كل الحالات[25].

والحلقة - السلسلة هذه (مقهى - فندق - غرفة) لن تتصف فقط بخاصيّة الوطن، بل لها أيضاً خاصيّتها الجهوية و المحلية و العشائرية. وهذا Millot Louis، يسجّل بخصوص هذه التجمعات الملتفّة حول (المقهى)، التي كانت تحصل في المنطقة الباريسية : "إننا نجد مقهى جماعة غرغور. وآخر لأناس تيكزيرت، أو أيضاً مقهى مكلا[26].

Flye Sainte Marie، يقدّم لنا مثالاً آخر لهذه الخصوصية العشائرية - الجهوية. حيث يذكر حالة / مقهى - فندق / وهراني " الذي، منذ أن أصبح مسيّره قبائلياً، رأينا

حصول التصفية السريعة للعرب فيه، حيث أصبح 50 % من العمال القاطنين به، من بين هؤلاء الذين ينتمون إلى دوّار هذا المسيّر "[27]. في هذا المكان ذاته تمّ تشكيل ما يسمّى مجلس الجمعة " الذي أقرّ نظاماً، وطبّق عقوبات وضعت حداً للسرقة والخصومات ". الأمر الذي يمثّل شاهداً بيّناً على استمرار مخلّفات، وعلى إعادة إنتاج بعض ملامح الحياة لهؤلاء البروليتاريين الجدد، كما سنراه لاحقاً.

هكذا إذن، من باريس وحتى تونس، فإنّ ذات الحاجة تعبّر عن نفسها. كما تستمر الأعراض ذاتها. وإذا ما أخذنا شهادة الآنسة Marty التي انكبّت على حالة الهجرة الجزائرية في تونس، فإننا سنجد مقهى (القبائليين) ومقهى (الخنشليين) وسوق (التواتيين)..الخ." فالمقهى - حسبما كتبت - هو السوق والجمعة والقرية[28].

لكن مركّب (مقهى - فندق - غرفة) هو كل هذا.. وشيء آخر. فهو مكان التجمّع، و يبقى أيضاً مكان التبادل الذي لا غنى عنه. فهنا يتمّ التفتيش عن قريب أو صديق، إذا كان عنوانه مجهولاً. وهنا أيضاً تترك الوصايات و الحاجات لتسليمها لأصحابها. وهو بهذا المعنى يجسّد أفضل "صندوق بريد " ممكن.

والمهاجرون - بتجنّبهم الأماكن التي تظهر بعض " الطقوس الرفيعة " حسب تعبير Bourdieu. P - لا يتجنّبون المطاعم ومحلات الأكل الخفيف، حتى ولو كانت أسعارها رخيصة، إلاّ لأنّ مسك واستخدام الشوكة والسكين و المنديل، يحرجهم بعض الشيء. في حين أنّهم في (المقهى- فندق - غرفة)، سيشعرون أنّهم بين ذويهم، و أنّهم غالباً في دارهم.

فوجبات البلد و(الكوسكوس) التقليدي، مع موسيقى "الحنين"، تملئ غالباً فراغ القلوب المفعمة بالحزن في عمقها. ففي هذا الحيّز، يكون مركّب "المنفى والمملكة" مكان الحلم و القنوط، حيث " ينبض قلبهم مع أبعد نجمة " حسب تعبير ناظم حكمت[30].

وRager. J.J يقدّم لنا بعض الأسطر التي تصف هذا المناخ : " في بيسترو شمال أفريقي، بعيداً عن شمسهم وجبالهم ورمالهم، وعن عائلاتهم، يفتّش هؤلاء أحياناً، عن انعكاس الوهم في قاع كأس من الكحول. وما بين (حالة السكر) والقدر السيء، لا يوجد سوى فرصة ما، أو البطالة، أو الأفكار السوداوية [31].

لكن أيضاً في مواجهة هذا القدر والبطالة و الحاجة، يبقى هناك تضامن الأخوة. ففي كثير من المقاهي مثلاً، يوجد بين يدي مسيّرها سجلّ، يضم الديون المالية التي تجري بينهم[32].

هذا المركّب (مقهى - فندق - غرفة)، حيث يجتمعون، يضع في المقدمة دور المسيّر أو صاحب المصلحة. الذي غالباً ما يكون مستقراً في فرنسا منذ زمن بعيد، ومتزوجاً من أوروبيّة. هذا الريّان يمثل " ابن عم البلد "، " ولد البلاد " الحامي، والمحطّة. كما يمثّل " ذاك الذي يعرف " أو " ذاك الذي يعلم ".. الوسيط الذي لا يستغنى عنه بين المهاجر الأمّي و بين المحيط (الجديد).

إنّ هذه السلطة التي توفّرها له وضعيته، توفّر له أيضاً إدراك : كم هو محط تطلّع و رغبة أجهزة الرقابة، وأرباب العمل، والأحزاب السياسية (شيوعية و قومية). كما تجعل غالباً من هذه الفئة (مدير - مسيّر - مالك) موضع ضغوط سياسية. إلاّ أنّ وعي أهمية دورهم لن يتمّ - بصفة عامة - إلاّ بشكل متأخر. مما سيشكّل (واحدة) من القوى الموجودة، وواحداً من الأوراق الرابحة " لنجم الشمال الأفريقي " إذا ما جعلهم في صفّه، ليس فقط في إطار الدعاية الوطنية، بل في وسط قياداته الجهوية أو المركزية.

وهنا أيضاً، تلعب الغلطة الجسيمة للمناضلين الشيوعيين الفرنسيين دورها في فشلهم بالإشراف على الأقلية الجزائرية في فرنسا. فـ Montagne . R يبيّن جيّداً دور هذه (الشخصية العامة الهامة). حيث يكتب أنّ " المهاجر الذي يصل، سيتجه بشكل طبيعي إلى المقهى - الفندق- الغرفة، الذي يعود إلى أحد أفراد عشيرته، والذي سيستقبله مع بعض أبناء الجالية[33].

إنّ دور هؤلاء الأقارب، وخاصة دور المسيّر الذي يستفيد من العلاقات ومن المعارف و القروض، لدى مسؤولي الاستخدام، كما لدى الإدارة، أو حتى الشرطة، إنما هو دور حيوي في انطلاقة المهاجر الجديد. هذا المهاجر، من جهته، يعلم جيداً أنّه سيكون مديناً له دائماً، بل ومرتبطاً به في بعض المجالات الأخرى. " فالمدير سيكون - حسب الفرصة - مصدراً لدين المال - حسبما يشير Montagne. وسيوافق على مدّ العاطل عن العمل - المنتظر استخدامه بفارغ الصبر - قرضاً لعدّة أشهر، والذي قد يصل إلى مائة ألف فرنكاً. قرض متفق عليه شفاهياً، دون أيّة وثيقة تضمنه، سوى حسن النيّة المتبادل [34].

Muracciole[35]، بدوره، يبرز أهمّية المسيّر أو المدير، بالنظر لبقية أعضاء الجالية: "منذ وصول المهاجر، يبدو أنّ الاندماج مستحيل". وحسب شهادة Citro. A .H إنّ المهاجر، بجهله لغة البلاد التي اختار، إنما يتعلق قبل كل شيء بمواطنيه المقيمين في عين المكان والذين عليهم أن يقودوا خطواته الأولى، وأن يحصلوا له على

جحر، إلى جانب وضعه علياحتكاك مع المستخدم الأول. وهو سيشعر بالضرورة بالجذب نحو جماعات بلاده. إلاّ أنّ هذه الجماعات ستستفيد غالباً من فوقيتها التي تمنحها لها معرفتها بعادات و شؤون البلاد، لاستغلال المهاجر الجديد.

ومن جهة أخرى، فإنّ الموقف العدائي - بعض الشيء - من السكان الأصليين تجاه ما هو أجنبي، لا يتكلّم لغتهم و لا ينسجم مع عاداتهم، إنما يضع المهاجر ولفترة طويلة تحت هيمنة هؤلاء الذين يفهمونه بشكل افضل[36]. وهذا المعطى سوف يمسك به الشيوعيون كما القوميون الذين لن يترددوا في استخدام هذه " الهبات والظروف"، وهو ما سيكون له تأثير على طبيعة قيادة "نجم الشمال الأفريقي".

فالوضعية الفضلى " للمقهى" ستسمح له بدور هام : كمركز للنقاشات السياسة، وكموقع، يتعرّض لضغوط الأحزاب المتطرّفة، والتهديد بالحَجْر، مما يجبر أولئك المسيّرين و المديرين والمالكين، على احتضان الدعاية و الشعارات السياسية الأخرى.

وعلى العكس مما يعتقده البعض، فإنّ كثيرين من المالكين يتضامنون بشكل علني مع أبناء جاليتهم الذين يشكّلون أيضاً زبانيتهم. فهم قادمون من الدوّار ذاته (أو البلاد)، يواجهون المصير نفسه، خاضعون " لقانون الأهالي " ذاته ومعتبرون (كجديان) مثل الآخرين. لذا، فإنّ الشعور وروح التضامن ذاتهما يوحّدانهم كأعضاء في نفس الجماعة الوطنية.

II. إعادة إنتاج ملامح ما قبل الرأسمالية : المخلّفات القبلية والتهميش

1. إعادة الإنتاج

مع اتباع تحليل الآليات و السمات الأساسية التي تميّز هذه الأقلية، نبدأ بالأخذ بالحسبان أن " بروليتارية " العناصر الفلاحية الجزائرية في فرنسا لا تحقّق في العمق تحوّلاً جذرياً. فالاستمرارية وإعادة إنتاج ذيول كاملة من العقلية القديمة، وردود الأفعال التقليدية و التضامنات المحلية والعائلية و العشائرية، والتجمعات مع أفراد من الدم و السبط ذاته، كل هذا إنما يشكّل أسلوب تسيير معاكس للزمن، إذا ما كرّرنا تعبير محمد حربي[37].

وهذه السمات غير المعروفة وغير المفهومة عن الحياة العمالية في الجالية الجزائرية، سيكون لها دورها الكبير نسبياً في مصير محاولة الشيوعيين الفرنسيين لحلّ المسألة الوطنية.

و كما يسجّله Montagne، فإنّ هؤلاء الرجال المنتمين لنظام اجتماعي متخلّف، حيث " تحتلّ الجماعات العائلية والقروية والقبلية مكاناً واسعاً " سيجدون صعوبة في التقبّل والدخول في " حياة عصرية قائمة على استقلالية الفرد[38].» بكلمة واحدة، صعوبة تقبّل الشروط التي يفرضها النظام الرأسمالي.

إنّ هذا الأمر يفضي إلى الصعوبات الحقيقية التي يعاني منها هؤلاء الفلاحون المقتلعون من جذورهم، المنتمون إلى نظام آخر من الإنتاج، مع وسائله التقنية التي يصفها الكثيرون " بالبالية، الجامدة أو التقليدية " والذين سيفعلون ما في وسعهم كي لا يندمجوا – إلاّ بعناء – في اقتصاد صناعي مؤسّس على التخصّص والمردودية".

مع ذلك، فإنّ ضرورة تكييف هؤلاء العمال الجدد مع الشروط الجديدة للعمل في الورشات الرأسمالية والصناعية، سيؤدّي غالباً، أوعلى الأقلّ في بداية الهجرة، إلى ردود أفعال من قبل (أرباب العمل) المستخدمين.

فأهداف أرباب العمل و الصناعيين، كانت تتمثّل بدفع قسم من المهاجرين للتخصّص، و محاولة تثبيت و استقرار اليد العاملة الجدّ متحركة و أحياناً غير المستقرّة – ما أمكن ذلك –، واختزال الغياب، وأخيراً تنويع التشغيل بخلق اختلاطات تشجّع ما يسمى في فرنسا " بالاندماج ".

وفي الحقيقة فإن هدف أرباب العمل (الرئيس) كان كسر التضامن. إلاّ أنّه توجّب (عليهم) فقدان الحماس بسرعة نظراً لقوة و تماسك هذه المجموعات. بل، وصار على المستخدمين التلاؤم مع خصائص هذه الهجرة الجزائرية. حيث أصبح يطرح الحديث عن " الاحتلال البربري لصناعتنا "، الذي يؤكّد شيئاً فشيئاً اتجاهاته و ميوله العائلية و القروية، ويفرضها كثيراً أو قليلاً على أرباب العمل[39].

هذه الميول الحديثة أصلاً، في الهجرة الجزائرية الداخلية، ثم في تونس و المغرب[40]، بالنسبة للضحايا الأولى للهجرة الزراعية الجماعية، سوف تعيد إنتاجها في المتروبول.

من وجهة نظر Montagne، فإنّ هجرة " البربر إلى فرنسا تعيد إنتاج صورة الهجرة الداخلية ". فإذا ما عرفت قرية ما هجرة مبعثرة داخل البلاد، فإن هجرتها إلى فرنسا ستكون مبعثرة ومشابهة أ يضاً .

وعلى العكس، فإنّ " تلك التي غرست نواتين أو ثلاثة نوى متماسكة في ولاياتنا الثلاث في شمال أفريقيا، فسيكون لها الميل ذاته، وبطريقة مشابهة، لتوزيع أبنائها بجماعات صغيرة ومتينة التضامن[41].

فكما في القرى القبائلية المعروفة بقوّة الانسجام الاجتماعي و السياسي المميز، و الذي يعطي لكل منها شخصية جدّ متمايزة عن جيرانها، فإننا نجد ذات السلوكية عند معظم جالياتها.

هكذا " فإنّ قسوة المنفى تجد تعويضها بالتساعد و علاقات الصداقة والقربى، وببناء مناخ قروي وعائلي يحفظ العمال في نظام أخلاقي واجتماعي حازم، بما فيه الكفاية (42).

هذه التضامنات العائلية تلعب كامل دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمهاجرين في المتروبول. كما أنّ التضامنات العائلية و القروية ترتبط – بعضها ببعض – بشكل وثيق. فبتداخلها المتبادل، تزداد تداعماً، و تشكّل جزءاً طبيعياً من التركيبة الاجتماعية ذاتها. حيث نلاحظ في عالم الشغل هذا، أنّ العامل الذي يغادر مكانه قافلاً إلى بلاده " يفتّش دائماً عن قبول بديل له يكون أحد أفراد مجموعته، الذي ينتظر دوره بكل صبر. أو بالأحرى أيضاً، أخاً أو قريباً يعيش منذ بضعة أشهر على " نفقة " العامل بأفق " وصول عطلته (43).

فوفق المبدأ والقواعد المعروفة للانقسام، نلاحظ أن نظام الأولوية هنا، غالباً ما يكون معكوساً، حيث نجد (أفضلية) الأخ على حساب ابن العم أو ما يقابله.. وابن الخالة على حساب عضو من السلالة أو المجموعة. وأعضاء المجموعة تحافظ على الأولوية في وجه الدوّار الجار أو المقابل.

وفي الحقيقة، فإنّ تسيير هذه الأولويات و القواعد و القرارات، إنما يجد تجسيدّه الأكبر على صعيد المجموعة. " فهؤلاء وأولئك يتجمّعون في دوائر متمايزة من باريس أو حتى داخل المصانع والمؤسسات المنفصلة، والتي تصبح أشبه بمعاقل قروية خاصّة (44).

هكذا فإنّ القرى المتجاورة أو " المتناحرة " تسحب " تعارضاتها " معها، في الوقت الذي تمدّ قرى أخرى تحالفاتها. " فحين تسيطر مجموعة بربرية صغيرة أو أكثر، بفعل تضامنها الداخلي، على أماكن ما في مصنع أو في حيّ، فإنّ الأجانب، أي المهاجرين من قرى و دوّارات مجاورة، لن ينجحوا في وضع أقدامهم بعد ذلك. وإذا ما حدث وأن وجد بعض هؤلاء – بسبب بعض المساندة – مكاناً ما للعمل، يكون عليهم رفض العمل المقترح (والمحجوز) أحياناً من قبل هؤلاء الذين سبق واستقرّوا قبل الوافدين الجدد(45).

مع ذلك، فإنّ ممارسات التضامن قد تعمّمت، إلى درجة أنّ القواعد و العادات ستؤدّي إلى تكوين واجبات متبادلة من التعاون و الدعم.

ففي حالة أن التقى متصران من المنطقة نفسها، في الخارج، وتخلّف أحدهما عن أداء واجباته حتى النهاية، فإنّه سيخضع للحكم و العقوبة (بل وإلى عقوبة شديدة أحياناً، دون شك)، وستعلن مسؤوليته عن الخسائر التي تكون قد أدّت أو ستؤدّي - إليها أنانيته و جبنه[46].

من الممكن التأكيد على أنّ إعادة إنتاج التضامنات العائلية و القبلية، إنما هو صدى التنظيم الاجتماعي الذي يعرفه الجزائريون في بؤرهم. فبين الحاجة و الضرورة، يتولّد ما يشبه " الجمعة " التي تفعل فعلها في وسط الجالية المنفية وتنظّم حياة أعضائها.

أحد الكتّاب النادرين الذين لامسوا المسألة، والذي يصعب على (تعجّبه) أن يغطي ما يشبه (الاكتشاف)، يسجّل بعد بضع عشريات من المراجعة، أنّه " قد يحدث أيضاً أن تتكشّف الجاليات القروية و القبلية المتشكلة فوق ترابنا، عن نوع من السلطة الجماعية، على صورة المجالس الصغيرة البربرية لقرية الأصل "[47].

وعادة ما تذكر - لمزيد من التوضيح - قصّة تلك المرأة القبائلية الفتية التي حضرت للحاق بزوجها في / فندق - غرفة مفروشة / في باريس، و التي أعيدت فوراً على أعقابها من قبل هؤلاء / الوجهاء / لجالية - بني عباس - التي كانوا ينتسبون لها جميعاً.

على كلّ، لقد بقيت صيغة التضامن حاضرة في كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين.

هؤلاء المهاجرون، الذين يشكّلون نوى أو مجموعات صغيرة تضمّ 20 - 30 شخصاً، إنما يتقاسمون المصير نفسه. و لربما كانت الأوضاع الصعبة و المآسي المشتركة هي التي تنشّط هذا التضامن. فنراهم ينظّمون حملات تبرع لصالح المصابين بالمرض أو البطالة من أبناء مجموعتهم. ويفضلون توظيف هؤلاء الذين ينتظرون منذ زمن، على استخدام الوافدين الجدد، في حالة شغور مكان ما بسبب سفر أو نقاهة. كما يوفّرون جحراً أو زاوية في سكناهم البائسة، مع مزيد من ضغط المكان و التلاصق، لمن ليس لديه مأوى أو لمن يصل حديثاً.

وفي حالة وفاة أحدهم، فإنّ هامش التضامن يزداد اتساعاً، حيث يصبح الأمر يعني جميع أبناء الدوّار، بمجموعاتهم المتعدّدة، للإسهام في جمع المال الضروري[48]، لتغطية نفقات نقل الجثمان وإرسال جزء آخر لعائلته.

وأخيراً، فإنّ هذا التضامن يتجه - تفضيلاً - للقبائلي قبل الوهراني، وللجزائري بشكل عام قبل الفرنسي أو الإيطالي.

إنّ توسيع دائرة التضامن و الروابط يبلغ أوجه في شعور الانتماء إلى الجالية الوطنية ذاتها، حيث تفشل الالتفافات السياسية في جرّ هذا الشعور إلى حقل الأممية البروليتارية.

إلاّ أنّ قوميي " نجم الشمال الأفريقي " - مستفيدين من هذه الميول الأصلية للأقلية الجزائرية في المهجر - سيعرفون كيف يستغلّون هذه الخصوصيات ويوجهونها نحو الساحة الوطنية. بل أنّ هذا الشعور سيتصاعد أيضاً بفضل العزلة و التهميش، التي تعرفها هذه الأقلية الجزائرية في فرنسا.

. الهجـرة الجزائريـة في فرنسا : أقلّيـة مهمّشـة

من المؤكّد أن معرفة حقيقية لعناصر أسلوب حياة هذه الهجرة، سوف تسهم جوهرياً في نزع غطاء الخرافة عن " الإيمان بجنّة ألدورادو[49]. فرغم أنّ هذا الوهم يغادر تدريجياً ذهن هؤلاء الذين يعيشون في فرنسا، إلاّ أنّه يبقى - مع ذلك - ناشطاً في عقول هؤلاء الذين بقوا في أرض الوطن.

وهذه الجنّة المزعومة تصبح أكثر مرارة في نفوس هذه الأقلية التي تعيش عزلتها الخاصة. فمن هذا المنظور، فإنّ العلاقات و الروابط مع المجتمع الفرنسي، في أي صعيد كان، تبقى ضعيفة، أو حتى ليست ذات معنى، كما نقترح تبيانه.

لنأخذ بداية، أول مؤشّر لقياس هذا التقارب بين المجتمعين : المعايشة المختلطة.

هنا، من الضرورة الإشارة، قبل أي شيء، إلى أنّ هذه الهجرة، تعرف إلى جانب خصوصياتها العائلية والقبلية والقروية، بعداً فردياً أيضاً. حيث يؤكّد Montagne، و بشكل عام، " أنّ الأمر يتعلّق برجال يرحلون بمفردهم، تاركين وراءهم عائلاتهم[50]. فضعف الهجرة العائلية يبرز أبعاد العزوبية، حيث - وحتى ما بعد الحرب الكونية الثانية - فهي " تصل بالكاد إلى 2000[51] حسبما يقدّرها مونتانيه Montagne. في حين أنّ لويس ماسينيون Massignon وجد في عام 1932 رقم سبعين امرأة جزائرية حضرت للاستقرار في المنطقة الباريسية[52].

مصالي حاج، أثناء الخدمة العسكرية في مدينة "بوردو" عام 1916".
الأرشيف الخاص، للسيدة بن خلفات، ابنة مصالي حاج".

وأخيراً، فإنّ هذا التضامن يتجه - تفضيلاً - للقبائلي قبل الوهراني، وللجزائري بشكل عام قبل الفرنسي أو الإيطالي.

إنّ توسيع دائرة التضامن و الروابط يبلغ أوجه في شعور الانتماء إلى الجالية الوطنية ذاتها، حيث تفشل الالتفافات السياسية في جرّ هذا الشعور إلى حقل الأممية البروليتارية.

إلاّ أنّ قوميي " نجم الشمال الأفريقي " - مستفيدين من هذه الميول الأصلية للأقلية الجزائرية في المهجر - سيعرفون كيف يستغلّون هذه الخصوصيات ويوجهونها نحو الساحة الوطنية. بل أنّ هذا الشعور سيتصاعد أيضاً بفضل العزلة و التهميش، التي تعرفها هذه الأقلية الجزائرية في فرنسا.

. الهجـرة الجزائـريـة في فرنسا : أقلّيـة مهمّشة

من المؤكّد أن معرفة حقيقية لعناصر أسلوب حياة هذه الهجرة، سوف تسهم جوهرياً في نزع غطاء الخرافة عن " الإيمان بجنّة ألدورادو[49]. فرغم أنّ هذا الوهم يغادرتدريجياً ذهن هؤلاء الذين يعيشون في فرنسا، إلاّ أنّه يبقى - مع ذلك - ناشطاً في عقول هؤلاء الذين بقوا في أرض الوطن.

وهذه الجنّة المزعومة تصبح أكثر مرارة في نفوس هذه الأقلية التي تعيش عزلتها الخاصة. فمن هذا المنظور، فإنّ العلاقات و الروابط مع المجتمع الفرنسي، في أي صعيد كان، تبقى ضعيفة، أو حتى ليست ذات معنى، كما نقترح تبيانه.

لنأخذ بداية، أول مؤشّر لقياس هذا التقارب بين المجتمعين : المعايشة المختلطة.

هنا، من الضرورة الإشارة، قبل أي شيء، إلى أنّ هذه الهجرة، تعرف إلى جانب خصوصياتها العائلية والقبلية والقروية، بعداً فردياً أيضاً. حيث يؤكّد Montagne، و بشكل عام، " أنّ الأمر يتعلّق برجال يرحلون بمفردهم، تاركين وراءهم عائلاتهم[50]. فضعف الهجرة العائلية يبرز أبعاد العزوبية، حيث - وحتى ما بعد الحرب الكونية الثانية - فهي " تصل بالكاد إلى 2000[51] حسبما يقدّرها مونتانيه Montagne. في حين أنّ لويس ماسينيون Massignon وجد في عام 1932 رقم سبعين امرأة جزائرية حضرت للاستقرار في المنطقة الباريسية[52].

مصالي حاج، أثناء الخدمة العسكرية في مدينة "بوردو" عام 1916.
الأرشيف الخاص للسيدة بن خلفات، ابنة مصالي حاج.

إنّ وضع العزوبية، وحسبما أشرنا سابقاً، إذا كان يلعب دوراً في تنشيط التضامنات العرقية – العائلية، فإنّ هذه (العزوبية) تشكّل أيضاً، توعاً من استعداد هؤلاء الشبيبة للذهاب نحو الآخر، و للبحث عن كسر طوق العزلة. ويبقى هذا صحيحاً بشكل خاص، فيما يعني العلاقات بين الشباب الجزائري و الفتيات الفرنسيات. فـ " 20000 – 30000 منهم – يكتب مونتانيه – كانوا قد استقرّوا في المتروبول، منذ أكثر من 25 سنة، وذلك بفضل الزيجات المعقودة مع الأوروبيات[53]. وهذا الرقم يمثّل مؤشّراً للفترة الأكثر بعداً عن المرحلة المعنية بدراستنا. فإذا نظرنا إلى الأفواج الأولى من الهجرة أو مرحلة ما قبل مرور مائة عام على الاحتلال، سنجد – كم ستكون هذه الأرقام ضعيفة –.

فمن بين 000 120 شخصاً، نجد أنّ " عدد الزيجات الشرعية مع فرنسيات هو 700، و عدد هؤلاء الذين يعايشون فرنسيات يبلغ 5000.

ومع غضّ النظر عن واقع الخلط الغالب بين الفرنسية و الأوروبية في التحقيقات الإحصائية القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع – الذي يبدو شديد الصعوبة – فإنّه من الضروري الاحتفاظ بحقيقة غياب التمييز، و بالتالي (وجاهة) الأخذ بالاعتبار نسبية المسألة.

حقاً، هناك بعض "المتحمسين" الذين – بانطلاقهم من تسجيل وجود هذه الظاهرة – إنما يريدون النفخ فيها قليلاً لتضخيم تلك الأطروحة التي تقول بوجود عامل آخر من عوامل (التحضير والعصرنة). هكذا نجد Montagne يكتب أنّه في العديد من البلديات المختلطة مثل (فورناسيونال وغرغور)، نجد العمال المقيمين في فرنسا يقومون بشكل ملحوظ (بزيجات مختلطة)، بحيث أننا نعدّ 1000 – 1500 رجلاً – من بين 8000 – 10000 مهاجراً، ممن أسّس عوائل مختلطة ومستقرّة بعض الشيء في فرنسا[55].

مع ذلك، فإذا ما اعتمدنا الفرضية الحدّية العظمى (بعد الحرب العالمية الثانية)، سنجد – بالاستناد للإحصائيات التي قام بها رؤساء البلديات المختلطة – أنّ النتائج التي يقدمونها لعموم الجزائر، هي أبعد ما تكون عن تأكيد النسب التي يطرحها Montagne. إذ نجد 2439,[56] زواجاً مختلطاً في ولاية قسطنطينة. و2306 في ولاية الجزائر، مع 710 لوهران و 204 للمناطق الجنوبية. وبالوقت نفسه، فإننا نسجّل 178! زواجاً مختلطاً حضر للاستقرار في قسطنطينة، و172 في العاصمة، و37 في الغرب، و16 في الجنوب، دون إمكانية استمرار هذا الزواج، في النهاية.

إنّ مكاتب (الارتباط لشمال أفريقيا)[57] تسجّل أيضاً، عشية الحرب العالمية الثانية، - من بين 5000 مهاجراً من البلدية المختلطة / فور ناسيونال / - أنّ هناك 266 جزائرياً قد تزوج في فرنسا، و 61 امرأة و طفلاً حدث التخلّي عنهم في منطقة القبائل.

وبشكل عام، يمكن القول إنّ " عدد القبائليين الذين تزوّجوا أو أقاموا علاقات مديدة مع فرنسيات، بقي ضئيلاً قبل عام 1940[58].

هـذا الوجه من العلاقات بين المجتمعين، والذي يعطي فكرة تقريبية، لكنّها حقيقية، ليس الوجه الوحيد. فطبيعة ونوع وتواتر هذه الروابط تشكّل بحد ذاتها أبعاداً أخرى ممكنة. فإنطواء البعض وشكّ البعض الآخر سيتركان مكاناً للتعايش المشترك بين مجتمعين منفصلين و متميّزين، تلغمهما العنصرية، بامتدادها داخل الطبقة العاملة الفرنسية و المنظمات السياسية اليسارية، حدّ التجذّر و التفريخ في الأعماق.

فمنذ السنوات الأولى للهجرة الكثيفة، حسب Ch. R. Ageron ورأي لجنة 1944[60]، ومع وصول العمال الجزائريين الأوائل إلى مناجم الشمال، فإنّ الاستقبال الذي خصّهم به عمال المناجم الفرنسيون " كان بارداً على الأرجح "، وكان أبناء القبائل يشتكون من الشتائم و النعوت الغريبة التي يلبسونهم إياها. لقد كان مثل هذا العداء يمتدّ إلى عمال المناجم البلجيكيين الذين كانوا يتحركون " ضد هؤلاء الدخلاء "، مع افتعال شجار خطير في أوت 1913.

لكن، أمام ضرورة التعايش و " حين ترك القبائليون شاشيتهم ولبسوا السترات والقبعات، فقد قبل السكان هؤلاء " الـ تشوك تشوك " - كما كانوا يسمونهم - " الذين يدفعون عدّاً ونقداً ويتكلمون الفرنسية أفضل من الفلاماند "، في محاولة لتجنّب ما أمكن، من أشكال العنصرية الأولى "[61].

من منظور Rager، فإنّ " الحديث عن علاقات جيدة بين العمال الجزائريين والسكان، قول مخالف للحقيقة. فقد كان هناك جهل دون سوء نيّة في كل مكان تقريباً. فكل جماعة تعيش من جهتها مع قليل من العلاقات تجاه الجماعة المجاورة. ومن المناسب إضافة : أنّ الاحتكاك بالحياة الفرنسية، لم يكن في الواقع سوى (احتكاك مع حياة أجنبية فوق الأرض الفرنسية. وغالباً ما تتصف الأمور بالعداء للشمال أفريقيين[62]. بحيث أن هذا الرفض والازدراء تجاه الجالية الجزائرية

سيسهم في إدامة شعور الدونيّة ومشاعر الضيق، التي كانوا قد عرفوها تحت قانون (الأهالي) القمعي والوقح الذي عاث فساداً في الجزائر.

إنّ الخط الفاصل بين المجتمعين ذهب نحو الترسّيخ. وتكشّف التنافر تدريجياً عن حقيقة بارزة. وخلال ذلك، فإنّ التكوّر على الذات وحياة المجموعات الكتيمة، والمقبولة بحماس، كلّ هذا كان ينشّط ريبة السكان الذين هم على احتكاك مع الجزائريين.

ومن الآن فصاعداً، فإنّ الجهل العميق بعادات وسلوك جماعة غير معروفة سيفضي سريعاً إلى ولادة الشائعة-الخرافة عن " سيدي : الشبق - والمختلس والقاتل[63].

فالصورة العنصرية التي يقدّمها Honda . M، النائب عن منطقة (Seine et Marne) في عام 1923، (في الحوليات الاستدمارية) ستصبح نموذجية. حيث يقول " بضعة آلاف من الأهالي يرعبون بعض مناطق فرنسا وحارات باريس. ينبتون في البؤس، مضيفين إلى الرذائل التي بهم، عيوب أسفل القاع الحضري - كبذور على الأقل -، فجرائم الدعارة أصبحت عديدة، والاغتصاب والخطف والسرقة، بالسطو المسلح، لم تعد تحصى [64].»

وإذا كانت هذه السمات حقيقة بالنسبة لعموم العلاقات التي يقيمها الجزائريون مع مختلف الشرائح الاجتماعية الفرنسية، فإنّها ليست أقلّ بالنسبة للروابط القائمة مع الطبقة العمالية لبلد الاستقبال.

فعلى صعيد الحياة الاجتماعية، يلاحظ Rager أنّه " فيما يخصّ الاحتكاك مع العمال الفرنسيين أنفسهم، فهو.. (كما سبق وقلنا) غير موجود تقريباً : لا أثناء وجبات الطعام أو في المصنع (حيث هناك قاعات خاصة لأبناء شمال أفريقيا)، ولا في المقاهي (حيث هناك مقاهي الشمال أفريقيين أيضاً) أو الشارع (حيث الأحياء الخاصة وحياة المجموعات)»[65]. فمن وجهة نظر هذا الكاتب، فإنّ سلوكهم المختلف وجهلهم باللغة الفرنسية -كون معظمهم لا يتكلّمها أو يتكلّمها بشكل رديء... كل هذا، إنما يحييدهم عن الوسط العمالي الفرنسي الذي لا يحتكّون به خارج علاقات العمل[66].

أمام هذا الجهل الذي يتبادله هذان العالمان، يجب ذكر دور أرباب العمل. فإفراز العقيدة العنصرية يعود لهم. حيث يعرف هؤلاء كيف ينشّطونها في عديد الأحياء، وكيف يستخدمونها كسلاح هيمنة واستغلال وتمزيق الطبقة العاملة الفرنسية أو الأجنبية بصفة عامة. ولسوف يستنزفون هذه الوسيلة بعصبوية ومهارة، سواء بين الطبقة العمالية الفرنسية والعمال الجزائريون، أو داخل كل طرف. بل لن يترددوا

من اللعب بالمنافسة بين مختلف جنسيات الطبقة العاملة، ومن استخدام شعار "سارقو الخبز"..الخ.

هوذا مثال يؤكّد ذلك. وهو مستخرج من تقارير (أجهزة الارتباط مع الشمال أفريقيين) لعام 1938، حيث يمكن قراءة : "..هكذا فإنّ الإيطاليين، مستغلين ظلمة الأروقة، قد استبدلوا أرقام عربات الركاز الخام المستخرج من قبل العمال الشمال أفريقيين، ليستفيدوا بهذه الطريقة من عمل هؤلاء و ليدفعوا أيضاً للاعتقاد بسوء مردوديتهم[67].

نرى هنا جيّداً غياب مسؤولية ربّ العمل في هذه المناورة. لكنّ العقيدة العنصرية، إذا ما كانت ناشطة في الوسط العمالي، فإنّه يتوجّب الاقرار بأنّ الأرضية مناسبة لها. ولهذه الملاحظة قيمة كبيرة، طالما أن خصوصيات الهجرة الجزائرية تبقى صالحة أيضاً للأقليات الأجنبية الأخرى العاملة في فرنسا. فالتجمّع في حي أو منطقة أو نوع صناعة ما، يوصّف بالدرجة نفسها حين يتعلق الأمر بالبولونيين أو البرتغاليين أو الإيطاليين، الذين يتعرضون للعنصرية أيضاً. إلاّ أنّه من المؤكّد أن هذه العنصرية نحو الجزائريين تبقى - وبما لا يقاس - الأشدّ والأوسع والأعمق. وبهذا المعنى، فهي حاضرة حتى عند بعض المناضلين أو إطارات النقابات والأحزاب اليسارية.

و Ageron لم يتخلّف - حتى ولو أشار لذلك بسرعة - عن تسجيل عداء النقابات تجاه العمال الجزائريين، حيث يكتب " لم تكن النقابات العمالية تقبلهم، إلاّ حينما يتعاقد أرباب العمل معهم (كيد عاملة مكمّلة)، بتسعيرة الشغّيلة اليدويين ذاتها، ودون ضمان العمل[68].

ومن جهته، يشهد Rager بأنّ " المظاهرات السياسية - وحدها - هي التي كانت تجمع - خارج إطار العمل - الفرنسيين والشمال أفريقيين، كمناسبة عيد العمال ذاته، ولو أنّ مصالح كل طرف تتعارض أحياناً مع الطرف الآخر[69].»

نشير هنا مثلاً، إلى صعوبات تشكيل فرق عمل مشتركة في التعدين والمناجم - كما في حالات أخرى - حيث توجد مكافآت لعمل الفريق (ككل).

أخيراً، يجب إضافة وضعية العداء الصارخة التي قام بها عمال تفريغ الميناء في مرسيليا، تجاه تدفّق يد عاملة هامّة إلى أرصفة ومستودعات التفريغ، جاهزة لأي عمل بأي ثمن.

إنّ جملة هذه الوضعيات لأطراف الطبقة العاملة، إنما تترجم جيداً الحالة الذهنية للمناضلين الاشتراكيين والعمال الفرنسيين في تلك المرحلة.

فإذا كانت حركة هؤلاء تندرج في إطار ردّ الفعل الدفاعي، وتمحورهم حول مصالحهم الخاصة، إضافة إلى دافع الخوف من التنافس الجديد - فوق كلّ شيء - فإنّ سلوكاتهم، إنما تعكس أيضاً حالة الوعي السياسي لديهم. هكذا نضع الإصبع على السؤال الملتهب، المتعلق بالرهان الذي تشكّله هذه الهجرة في وجه مصالح ورؤى معاكسة، صادرة عن قوى اجتماعية و سياسية متعارضة.

وسوف نعود إلى هذه الاشكالات في الفصل القادم. لكن - مع ذلك - و قبل معالجتها، فمن المناسب ملاحظة أنّ هذا الوضع الذي تجد الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا نفسها مكرهة عليه، يقود - ليس فقط - إلى الغياب التام للتأقلم، و إنما - زيادة على ذلك - إلى غياب كامل للاندماج، مما سيوجّهها وجهة بلدها الأصلي. ويبدو لنا أنّ الفعل البروليتاري فيها، الذي يرافق ابتعادها عن جذورها، لا يؤدّي وظيفته بشكل كامل ولا يستدعي جملة تأثيراته(المفترضة). فشروط التحول البروليتاري تبقى بشكل عام، مصطنعة و متكلّفة. حيث أنّ إحدى النتائج - على صعيد الوعي العمّالي - تتجلى بيقظة الوعي الوطني على حساب الوعي الاجتماعي. (ولسوف نعالج البعد السياسي للمسألة، لاحقاً، وباستفاضة.)

في كل الحالات، يبقى صحيحاً أنّ العمال الجزائريين المزدرعين في فرنسا، سيستمرون في العيش (بأقرب) ما يمكن من حياتهم الخاصة بهم. فالحياة في فرنسا، ليست بالنسبة لهم أكثر من فترة مصطنعة عابرة. حيث أنّ حياتهم الداخلية تتقلهم بثبات نحو جبالهم، حيث بقي أعزّ الناس على قلوبهم. هذه الحياة الداخلية.. ألسنا نجدها في هذه القصيدة المعروفة جداً لدى المنفيين من أبناء منطقة القبائل[70]:

ها هو.. قد أقبل العيد الكبير

آه.. ! من له أجنحة العصفور

إلى أعشاشه، يمضي يطير

أوه.. ! لو أني كنت أحطّ عند أمّي

أقبلها.. وأحضنها

يا روعتي.. يا متعتي، حين أقبّل خدّ أمي.

هوذا.. قد أقبل العيد الكبير

لعباد الله.. ممن حظّه كان وفير

(الترجمة الشعرية للمترجم)

إذن، إنّ هذه الشروط العامة، هي التي سوف تعزّز الانجذاب والروابط مع العالم المفقود. وهو ما سيظهر بصيغ مختلفة ومستويات عدّة.

الروابط مع عالم الزراعة

1. إرسال المال (الحوالات)

كما سبق وأكّدناه، فإن العامل الجزائري يلتفت بشكل أساسي نحو بلده ومنطقته وعائلة أو أقاربه، واضعاً في ذهنه بصفة مستمرة الأوضاع الهشّة التي يعيش فيها أهله، لذا فإنه سوف يبذل جهداً فوق الطاقة كي يرسل أقصى ما هو ممكن من دخله، وغالباً ما يكون ذلك على حساب صحته وشخصه. هذا الاقتطاع لجزء هام من المرتّب الذي يرسله العمال المهاجرون إلى ذويهم، سيؤدّي إلى حركة لرأس المال، ستتدخل بصورة هامة، أو على الأقل معتبرة في ميزان الحسابات بين فرنسا والجزائر. وهذا الإسهام الإقتصادي والمالي، سيتمّ تصريفه نحو الجزائر بثلاث قنوات: الحوالات البريدية، التعويضات العائلية المدفوعة في عين المكان، وأخيرا المبالغ المحمولة مع المهاجرين أنفسهم.

لنضع جانباً إسهام التعويضات العائلية حيث لن يشرع بدفعها إلى عائلات العمال إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يتجاوز إطار دراستنا. و بالمقابل، يمكن لنا محاولة تقدير حجم وسعة الإسهامات الأخرى بالرجوع إلى الحوالات البريد من قبل العمال، وإلى الأموال المنقولة.

من وجهة نظر الإحصاء، فإنه رغم إختلاف الأرقام الإجمالية، اختلافاً معتبراً حسب المصادر، إلا أنّ ذلك لا يحول دون أن نتمكن بسهولة من تكوين فكرة تقريبية عن المبالغ المرسلة عبر البريد، أكثر منها حول المبالغ المحمولة، ذات المؤشرات الغائبة أو التقديرية، دون شكّ.

لارنود[71] Larnaude كان أن كتب سابقاً " مما لا يمكن نكرانه أنّ الهجرة إلى فرنسا تشكّل مصدر ثروة، كما تثبته المبالغ الضخمة، المدفوعة عبر مكاتب البريد إلى عائلات العمال. ففي عام 1906، وإذا ما صدقنا جان ميليا[72] Melia Jean،

فإن الجزائر تكون قد استفادت من إسهام يقّدر بـ 7 ملايين فرنكاً، في حين أنه في 1913 سدّد مكتب بريد فورناسيونال لوحده، إلى العائلات القبائلية1.310.000 فرنكا، مقابل الحوالات الصادرة عن المتربول[73]. والتدفق المالي هذا لا ينفصل عن تدفق الهجرة. فالمبالغ المرسلة ستزداد إجمالياً تبعاً لنمو هذه الهجرة.

وحسب المعلومات الاجتماعية لـ (Melia Jean)[74]، فإنّ عام 1918 عرف تحويل 15 مليون فرنكاً بشكل مؤكّد[75] وعام 1926، 100 مليوناً. أما في عام 1930،فإنّ هذا الإسهام، وتحت تأثير نتائج تقييد النفقات والأزمة الاقتصادية، لن يتجاوز 35 مليوناً، وفي عام 1936، نراه ينخفض إلى ثلاثين مليوناً. وعشية الحرب العالمية الثانية، فإنّ السادة لاروك وأوليف Laroque و Ollive لا يعدّان أقل من 120 مليوناً، تمّ استلامها بالكامل. بينما السيد م. هوفر، Hoffher[76] يقدر إسهام ذات العام بـ 150 مليوناً من الفرنكات. هكذا نرى إذاً، أنّه ليس هناك من اتفاق حول الأرقام، كما لايوجد أيضاً اتفاق حول الجزء المقتطع من الرواتب[77]. في عام 1939، يمكن تقدير حجم الإسهام الشهري الذي يرسله المهاجر لعائلته بمتوسط 200 ـ 300 فرنكاً، أي 2400 ـ 3600 سنوياً [78].

إن تقديرات الآنسة مارسي Marty[79] والسيد فلي سانت ماري Flye Ste Marie تتلاقى، فالأولى توصّلت، بعد تحقيقات ودراسة الميزانيات المتوسطة، إلى تبيان أنّ المهاجر كان يوفر تقريباً 50 ٪ من راتبه في عام 1936 ـ 1937، والثاني يعتقد أن الأكثر يسراً من المهاجرين يستطيع أن يرسل 50.000 ـ 60.000 فرنكاً سنوياً، لكن الأغلبية لا ترسل قطّ أكثر من 20.000 ـ 25.000 فرنكاً /سنوياً/.

ش.ر. آجرون (R.Ch. Ageron) سجّل من جهته، أن "الصحافة الجزائرية ذكرت أن القبائل ـ الذين يتلقون 4 ـ 5 فرنكات يومياً، كانوا يرسلون بعد الحرب العالمية الأولى نصف رواتبهم إلى أهلهم[80].

وسواء كانت هذه التقديرات ضعيفة أو مبالغ بها، فإنّ موراسيول Muracciole يبدو حاسماً في هذه الإشكالية (يمكن لنا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الربح الوارد من عمل نظامي، أن نقدّر دون كبير خطأ، الوفر الذي يحققه العامل، ما بين نصف وثلث مرتبه)[81].

أما فيما يتعلق بالمبالغ المحمولة، ورغم أن المؤشرات والأرقام الدقيقة، تنقصنا، فإنه يمكن القول أن نسب الوفر المحقق تلتقي والتقديرات المتوفّرة. فإذا ما رجعنا إلى بعض تقارير الاستخبارات العسكرية[82]، مثلما قام به (راجيه

(Rager)[83] والذي أستخدمه موراسيول (Muracciole)[84] يمكن الوصول إلى فكرة حول الموضوع، حتى ولو كانت دلالية فقط.

لقد أشارت هذه التقارير في عام 1938 مثلاً إلى أن 145 . 150 عاملاً مقيماً في موزيل (Moselle) غادروا بعد 14 . 15 شهراً، مع وفر يتراوح بين 10000 . 13000 فرنكاً. وفي أودان لوتيش (Audin le Tiche) مهاجرون آخرون، كان لديهم دفاتر صندوق التوفير، تمكّنوا من توفير ما يقارب 10000 . 14000 فرنكاً، خلال فترة مشابهة.

وسواء كانت هذه المبالغ متحولة أو محمولة في هذه المنطقة أو تلك، فإن أيام دفع واستلام الرواتب، كانت تعرف تدفقاً ضخماً للمهاجرين على مكاتب البريد بهدف إرسال الحوالات أو إجراء عمليات الصب أو السحب من صندوق التوفير، إلى درجة أن عديد المراقبين أو الصحافيين ذهبوا حسب الحالة، إلى حدّ طلب أو اقتراح فتح مكاتب خاصة للشمال أفريقيين.

إن تقدير هذه الإسهامات الاقتصادية بكيفية إجمالية يبقى غير كاف. فبصيغة حوالات أو مبالغ محمولة، تبقى هذه الإسهامات موزعة بشكل غير متساو بين المناطق والدوّارات والعائلات. وهي تسمح بالتقاط الأنفاس للبعض أكثر من البعض الآخر.

وحول هذا التوزيع غير المتساوي، فإنّ السادة لاروك وأليف (Laroque et Ollive)[85] يقدّران أن عمال القبائل الكبرى هم من يرسل المبالغ الأكثر أهمية، يأتي بعدهم أبناء القبائل الصغرى، وأخرهم أبناء الغرب الجزائري.

بلدية / فورناسيونال / في القبائل الكبرى مثلاً، استلمت في عام 1928 مبلغ 24 مليوناً من الفرنكات و 33 مليوناً في 1929[86]، و18 مليوناً في 1930. في حين أن السيد دوبليسيس كرغومار Kergomard Duplessis[87] يقدرها بـ 35 مليوناً.

في نفس الفترة وليس بعيداً، تلقت العائلات القبائلية في ميشلي 11 مليوناً[88].

في عام 1937، تلقت دائرة تيزي أوزو ما لا يقل عن 60 مليوناً من ما يقارب الـ 20.000 مهاجراً، وهو ما يعادل 3000 فرنكاً لكل مهاجر. ودائرة فورناسيونال[89] للفترة ذاتها، استفادت من 28 مليوناً من 3500 مهاجراً أي 8000 فرنكاً من كل مهاجر، مع ذلك فقد لوحظ انكسار بيّن في هذه الإسهامات بين 1930 . 1936. حيث أن بلدية فورناسيونال لن تحصل إلا على 26 مليوناً في عام 1931 . و23 مليوناً في 1932 و24 مليوناً في 1933 و 21 مليوناً في عام 1934 و18 مليوناً في 1936[90].

هذا الهبوط الذي يصحّ على جميع مناطق الجزائر، يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، و إلى نمو البطالة، وترحيل الجزائريين المهاجرين بعد الأزمة.

هناك عامل آخر لتفسير ذلك، لم يفكّر به أي مؤلف، وهو برأيينا، الحذر الذي تملّك العمال الجزائريين من قنوات الإيصال الرسمية [91] لأموالهم نحو عائلاتهم. فمن المحتمل أن تكون الأموال المنقولة مع الأشخاص أكبر، مما يسمح بتفسير هذا الانخفاض النسبي للمبالغ المحوّلة، كما يجب ألاّ ننسى أيضاً كعنصر تفسير إضافي، المرونة التي أدخلت على التشريعات نهاية 1936 وبداية 1937 بفضل وصول(الجبهة الشعبية)، مما سمح بتدفق جديد للمهاجرين، و مما يوضح استئناف الارسالات في 1937.

وفي الوقت الذي استفادت به منطقة القبائل الكبرى من أكبر الإسهامات المالية، فقد كان للقبائل الصغرى إسهاماتها. إلاّ أن الأرقام – بالنسبة للفترة ذاتها- تختلف بشكل معتبر، فالبلدية المختلطة / أقبو/ تلقت 10 ملايين من الفرنكات، من طرف 2000 مهاجراً، أي ما يمثّل 5000 فرنكاً للفرد الواحد.

والبلدية المختلطة /غرغور/ استفادت من 14 مليوناً من الفرنكات من طرف 6000 مهاجراً، أي 2350 فرنكاً من كل عامل.

في عام 1936 استلمت منطقة سيدي عيش 10 ملايين من الفرنكات، بينما استفادت في عام 1937 من مليونين إضافيين. البلدية المختلطة (الصومام)، هذه المنطقة الشهيرة والكثيفة السكان في القبائل الصغرى، لم تستفد سوى من 10 ملايين مقابل 20.000 مهاجراً أي 500 فرنكاً من كل مهاجر.

يجب هنا، معرفة أن التحقيقات تنقص بالنسبة للقبائل الصغرى، وأن إدارة البريد لا تمتلك خلال هذه الفترة، إحصائيات للمناطق أو الولايات، بما يسمح بتكوين فكرة أكثر دقة. من المؤكد أن الرواتب المدفوعة للعائلات ليست متضمنة في المبالغ المحمولة، وأن هناك نقصاً حقيقياً في التقدير.

واخيراً فإن المبالغ المدفوعة لمنطقة وهران ليست ضحلة.

راجيه (Rager)[92] يلاحظ أن المبالغ المعنيّة كانت ضخمة، وأن حركة الأموال التي اتبعت أسلوب الحوالة البريدية كانت توجّه أما مباشرة للعوائل المعنية، أو إلى بعض الوكلاء الذين يتحصّلون على نسبة (2.5 ٪ وحتى 10 ٪) من مبلغ الحوالة. وهذا الأسلوب للاسم المستعار أو ما يشبه علبة البريد، يشكل ظاهرة مضاربة كانت أوسع مما تمّ تسجيله.

مناطق / ندروما ومارينا ورونو / تتدرج في هذه الحركة ،مع ارسالات تتراوح بين 4000 ـ 5000 فرنكاً. فلقد دفعت القباضة البريدية لندروما في 1937 ـ 1938 للعائلات الندرومية ما لا يقل عن 23000 حوالة بقيمة 10 مليوناً من الفرنكات وهو رقم خيالي[93]. إن الإجمالي السنوي الوسطي لمناطق الغرب يمثل مبلغاً " مهماً " يقدّر بـ2000 فرنكاً في العام ومن كل عامل مهاجر، رغم أن الهجرة بقيت بسيطة قياسا بالمناطق المذكورة.

إنّ اللامساواة في التوزيع وفق المناطق، تتضاعف مع ذلك باختلاف التوزيع حسب الشرائح الاجتماعية ـ المهنية ـ هنا أيضاً، لا بد من ملاحظة غياب المؤشرات والعناصر الكافية التي كانت ستسمح بتقدير روابط مختلف هذه الفئات الاجتماعية المساهمة في الهجرة، مع العائلة والملكية أو الأرض، ووسط الأصل، كذلك التطورات المستقبلية من (إغتناء البعض وتوسيع ملكية الأراضي).

من الطبيعي أن تختلف هذه الإرسالات وفق الشرائح الاجتماعية والمهنية[94]. إذ يمكن تقدير المبالغ السنوية المرسلة من قبل التجار والتي تتراوح بين 100 000 - 200 000 فرنكاً، والمبالغ المرسلة من العمال مع 20 000 - 80 000 فرنكا ـ فالعمال المختصون من منطقة إيفيغا ifigha – آيت إسعد (البلدية المختلطة لأعالي سباعو)، والمستخدمون في سيترون ـ رونو، وفي مصافي السكر والمناجم، كانوا يرسلون إلى ذويهم حتى 100.000 فرنكاً سنوياً [95].

فيما يخص الإرسالات القياسية لمهاجري فورناسيونال، (8000) فرنكاً لكل فرد، فإن هذا الوضع المتميز يجد تفسيره أيضا بواقع مشاركة فئات عليا، حيث أن ثلث المهاجرين هم من التجار، (ثلاثة أرباعهم من الباعة المتجولين ومسيري المطاعم والمقاهي والفنادق)، والثلثان هم عمال (20 ٪ منهم مختصون) ومستخدمون، بالنسبة لثلاثة أرباعهم، في التعدين والصناعة المنجمية[96].

إنّنا لا نجد الوضع ذاته في البلديات الأخرى من القبائل الصغرى ،مثلا ـ هكذا فعدد التجار (من المعنيين بالمطاعم، وأماكن الطعام البسيطة، والباعة المتنقلين، وخدمة المقاهي ومنظفي المطاعم إلخ) هو ـ على العكس ـ أقل بكثير في البلدية المختلطة للصومام منه في بلدية فورناسيونال[97].

وبشكل عام فإن أهمية المبالغ التي تصل إلى القبائل الكبرى لا تترجم فقط واقع أن الحاجات الاقتصادية هنا هي أهم منها في القبائل الصغرى أو مناطق الغرب،

لكنها تترجم أيضاً قوة الرابط العائلي بين أفراد المنطقة، هذا الرابط الذي يبقى أقوى بشكل واضح في القبائل الكبرى منه في الصغرى.

ويمكننا القول أنه بفضل هذه الإرسالات المالية، فإن هجرة أرباب العوائل أو منتدبين منها، كانت تسمح (كما يشاع) بإعاشة 500.000 - 600.000 فرداً جزائرياً قبل الحرب[98]. والأهمية الكبرى لهذا الإسهام، اقتصادياً كما ماليا، يجعل التساؤل مشروعاً حول المغزى الاجتماعي والسياسي لهذه الجهود الخارقة التي يقدمها العمال المهاجرون، مضحّين تماماً بذواتهم من أجل أن يقتات ويعيش أولادهم وذووهم، ومن أجل هذه القطعة الصغيرة من أرض الأجداد. ربما كان هناك موقف مثابرة وعناد ومقاومة تتحدى كل منطق، وتستحق منّا أن نتوقف عندها.

2. حركة العودة [99] :

قد لا نلحّ كفاية على واقع أن " هجرة الجوع هذه " تمثل ظاهرة تبقى مرتبطة جداً، حتى في آلياتها، بالتركيبة الاجتماعية لوسط المنشأ، وتبقى أيضا جد متعلقة بالبنية العائلية، فحين تبرز(الحاجة) في عائلة فلاحية جزائرية، فإن " مجلس العائلة " يقرر إرسال المنتدب الأقدر على الهجرة. وهذا الخيار يجعل المهاجر (القادم) يحس بمسؤولية خارقة، حيث يعلم تمام العلم - فيما يعنيه - أن حياة عائلته والحفاظ على مقسم الأرض الصغير الذي يسمح للعائلة بالتكاثر، إنما يتعلقان بمدى التوفير الذي يستطيع إرساله." هذا الانتداب العائلي " يشكّل نقطة بالغة الأهمية، وضرورية لاستيعاب الروابط التي تحافظ على وظيفة، وعلى فعل وعي الفلاح المنقلع الجذور، المستكدح في صفوف البروليتاريا، في ظرف غير مناسب بعض الشيء.

إن مخلّفات ذيول كاملة من العقلية القديمة والإيديولوجية الفلاحية التي لا تتفكّك بسرعة، تعيق وعي المهاجر لذاته ككادح (بروليتاري)[100]، بل أكثر من ذلك فإن هذه العقيدة وهذه الروابط، ستتأجج بفعل العلاقات والارتباطات المستمرة والمصانة مع المزدرع. السيد صالح مطلوطي Mathlouthi يلحظ ذلك جيداً في دراسته : "من المناسب تسجيل أن العمال الجزائريين، حتى في حال استقرارهم في المدن، يحافظون على ارتباطات وثيقة جداً مع وسط المنشأ، الريف.وهم . لهذا السبب . يوجدون تحت تأثير الإيديولوجية البروجوازية الصغيرة للفلاحين."[101].

فالعودة المتكررة، والحفاظ والدفاع الشرس عن المجال العقاري العائلي الصغير عبر تسديد الديون ورفع الحجز وشراء بعض قطع الأرض(المفقودة)، كلّ هذا ليس سوى بعض الإشارات الأكثر بروزاً " للحفاظ على حبل السرة ".

لقد شاهد جيداً جان موريزو (Morizot) بعض هذه الوجوه. ففي مؤلفه "الجزائر المقبألة l'Algerie Kabylisee (أي المتحولة لسمة قبائلية) يسجل أنه " باستثناء السود الذين فقدوا كل ارتباط مع بلادهم الأصلية البعيدة، فإن المهاجرين الجزائريين في عمومهم لم يتوقفوا عن النظرة لذاتهم كأعضاء في المجتمع القروي الذي ولدوا فيه، حيث تركوا عائلتهم وأملاكهم، وحيث يعودون إليه بشكل منتظم، وبه سيموتون. وبالتالي فهم لا يرغبون بالاندماج في المدينة[102]، أين يمارسون نشاطاتهم. وبالأساس فإن المجتمع - الأم يجهد لوضع العقبات أمام التشتت الذي قد يضعف مقاومتهم "[103].

إنّ تواتر عودة المهاجرين يسمح بقياس أهمية الظاهرة. وإنّ الآراء تفترق حول الإنغطاس الذي لا يتوقف للعمال الجزائريين في حوض بلدتهم، خاصة على صعيد تقدير المدة المتوسطة لإقامتهم في فرنسا. فبالنسبة (لروبير مونتانيه R Montagne.)[104] : " في غالب الأحيان، فإن متوسط مدة العمل في المصانع أوالمناجم هو18 . 24 شهراً، في حين أن مارسيل لارنود Larnaude يقدر أن مدة الغياب متبدلة جدًا، إلا أنه يندر أن تقلّ عن سنة[105]. ويلتحق لويس ماسينيون (Massignon)[106] برأي جيرولامي Gerolamie الذي يقدر " أنّ 50 ٪ من أصل 120000 قبائلياً مقيماً في فرنسا منذ 14 عاماً، مكثوا 8 أشهر (حيث يعودون في رمضان)، و25 ٪ مكثوا عاماً ونصف، و الـ 25٪ الأخيرة إستقرت بشكل نهائي "[107].

من المفيد التنويه هنا إلى أن الرقم الأخير لما يزيد عن 25000 مستقراً بشكل نهائي، يبدو مبالغاً به بالنسبة لجهاز الشرطة.

عدد ما من المهاجرين لا يعود إلى البلاد إلا بعد عدة سنوات لأسباب متعددة وغالباً هامشية ،بل إنّنا نرى بعضهم : مأخوذاً بمختلف الشهوات والإنفاقات، سيضطرّ إلى تمديد إقامته لتجميع الوفر الضروري للعودة، وأحياناً لتسديد الديون قبلها، قصد تجنب خجل العودة خالي الوفاض[108]. وفي أوضاع أخرى فإن طول مدة المكوث قد يشجع على فكرة الاستقرار.

وفي حالات عديدة فإن الزواج مع فرنسية أو استلام تسيير تجارة ما، سيساعدهم على الإقامة المستدامة. و أخيرا، هناك ممن يعود بعد 10 أو 30 سنة ليموت في بلاده.

مع ذلك فإن هذا التيار الذي يشدد على صلابة الآلية المذكورة أعلاه يبقى ضعيفا، حيث أن نسبة المهاجرين الذين استقروا في فرنسا. لفترة ما بين الحربين- إنما تمثّل نسبة جد ثانوية لا تتجاوز 2 - 3 ٪ فقط سنوياً.

ما تجدر ملاحظته هي الأهمية الكبيرة التي كانت تخصصها أغلبية المهاجرين لقضية الرجوع للوطن، حيث تعاش كضرورة. ولولا واجب تحقيق أقصى وفر ممكن، لكان تواتر الرجوع أكبر بكثير. فعلى العكس من السيد /لارنود /الذي لم يكن يرى فيه الرابط الرقيق مع حياة الزراعة في الريف[109]، فإن دراسات (ر. مونتانيه) و(ج موريزو) ألحّت - بحق - على هذه الوجوه المهملة للمسألة.

فبالنسبة لـ (لارنود)، فإن الرغبة الوحيدة لهؤلاء المهاجرين الجزائريين،إذا ما كان ذلك ممكنا، هي الاّ يقضوا فصل البرد خارج ديارهم، وهذا التفسير إنما يترك - جانباً - بعدًا كاملا من ظاهرة الهجرة، وهو خطأ جسيم من الكاتب، خاصة وأن الصناعيين الفرنسيين في غرونوبل وشمال فرنسا، لم يلزمهم الكثير حتى يفهموا " الإيجابيات التي يتحصلون عليها حين يتعاملون مع مقتضيات الحياة الأفريقية[110]. هذه المقتضيات سوف يفرضها العمال الجزائريون تدريجيا على أرباب العمل، " فباستجابتهم الطوعية لتقاليد اليد العاملة، فإن أرباب العمل أصبحوا يفضلون الرجوع الدوري إلى البلاد كل عام، أو كل 18 شهراً، وصولاً إلى وضع 4 عمال مسجلين على موقع واحد، يسافر كل واحد منه إلى قريته حسب دوره[111].

وخلال فترات إغلاق المؤسسات والبطالة الموسمية، هناك من يذهب ويعود بشكل شبه منتظم، وبالتالي فهم يحافظون على روابطهم مع البلاد[112]. ومن الواجب القول مع (ر. مونتانيه) إن مدة إقامة الجزائريين في فرنسا تلعب دوراً معتبرًا في ظروف حياتهم، وسلوكهم الإجتماعي وفي تأقلمهم وتوازنهم المعنوي[113]، كما يجب إلى جانب هذه العوامل إضافة دور المؤسسات المحلّية، وبعض القواعد والممارسات لوسط المنشأ، كي ندرك قوّة وصيانة هذه الروابط والإرتباطات الأخرى مع عالم الريف والقرى، حتى في قلب المنفى.

بالإستناد إلى ليوريل Liorel " فإن المؤسسات القبائلية المحلية تسهم بفعالية في ربط الجبليين بمزدرعاتهم، وتجنب الهجرة الدائمة وفي الحفاظ على تماسك الجماعات، خاصة عشائر زواوة [114]. فمثلاً، في المناطق الريفية، تلزم التقاليد عادة، المرشح للهجرة بالزواج قبل رحيله، وهي طريقة لضمان رجوعه. والرجل يستطيع السفر بكل راحة ضمير، حيث يعلم أن " سلوك هذه المرأة التي يغادرها فور زواجه منها، خلال فترة غيابه، إضافة إلى صرامة العادات، وشروط حياة المرأة، " وشبكة القواعد " التي تحيط بها، كل هذا إنما يعطيه أكبر قدر من الإرتياح والأمان"[115].

كما أن ذات التقاليد تمنع أيضاً " الزوجات من اللحاق بأزواجهن، " فحسب معلومات الشرطة شارع لوكونت في باريس، وحتى عام 1930 " فإن 20 مهاجراً فقط اصطحبوا زوجاتهم القبائليات[116]. وهو ما لا يؤخذ في الحسبان. إن بدايات الهجرة النسوية والعائلية لن تصبح ملموسة /كميل/ في الحركة المهاجرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية[117].

ويمكن القول إننا بعيدون عن الاستقلالية الخاصة بالخلية. فالحالات المدروسة، تبيّن أن تضايق الزوجة لن يغيّر في الواقع شيئاً، حيث أنّ التماسك القوي للمجموعة العائلية يسمح بالحفاظ على تنظيم الأسـرة في غياب زعيمها أو أحد أفرادها الذكور.

وحيث أن وسط (الأهالي) يتميّز في العمق، بتضامن الأسرة وعدم استقرار الزواج. فقد ينفصم الزواج كثيراً أو قليلاً، بيد أن الإطار العائلي هو الذي يصمد[118].

والمهاجر لدى عودته يكون «مأخوذا بشكل مزدوج بالمجموعة الأسرية والاجتماعية وهو الذي لم يتوّقف عن أن يكون جزءًا منها[119]». إلا أن هذه الملاحظة لا يتقاسمها الجميع. ففي الحركة "الإستعمارية الإنتصارية "، هناك عدد من الكتاب يرى في التبدّلات الحاصلة في أسلوب الحياة والممارسات الاجتماعية، للفلاحين المقتلعين من جذورهم، اتجاها عاما نحو المشابهة والاندماج والتقدم العصري. إلا أن هذه التبدّلات ،على أهميتها الأكيدة، بقيت بعيدة عن أن تشكل عنصرا " مهيمناً " أو مهيّئا " لميول تسمح بالاعتقاد بتعميمها.

بل إنّه العكس من ذلك تمامًا، حسبما نرى، حيث أن الملاحظات المسجلة هنا وهناك حول تحديد مدة الغياب عن البلد، ووضع القبعات[120]، وتناول الكحوليات، والمعتبرة كعلامات تكيف مع العادات والسلوكيات الفرنسية (أو كعوامل " تمدّن " تؤدي إلى بعض من ضياع الهوية)، ليست في الحقيقة سوى القشرة المرئية لهذه الظاهرة. حيث غالباً ما يتم تناسي أن الحياة الفرنسية تفرض حداً أدنى من الإكراه والقسر، وحداً أدنى من التكيّف. فحينما يتناول الجزائريون في فرنسا الحكوليات فهذا لا يعني أنهم فقدوا إيمانهم. وعلى العكس مما يشاع غالباً، فإنهم يحتفظون بنفورهم التلقائي من لحم الخنزير، في الوقت الذي يتناولون فيه الكحول بدعوى "حالة الضرورة" التي يجدون أنفسهم فيها من منظار الدين : «تائهون في هذا الوسط، فإنهم يتخلون عن بعض الشعائر الدينية »[121].

وفي المقابل ورغم الصعوبات، فإنهم يحترمون صيام رمضان ولا يتعاطون لحم الخنزير، بحيث أن هذه الممارسات تشكل غالبا الخط الفاصل. فاحترامهم هذا يحفظ انتماءهم للمجتمع الإسلامي، أما العكس فيعني خروجهم عن (أمّة محمد) وخسارة المعنى النهائية لمكانته داخل الجماعة.

بعض الكتاب استغرب عدم رؤية المهاجرين يترددون على جامع باريس. ولابد أن يكون هناك أسباب لهذا السلوك. (بيير روندو Rondo Pierre) أوضح جيداً في مقال له حول الذهنيات والممارسات الدينية للفلاح الجزائري[123] : أنها قائمة منذ أربعة قرون، وإنها تبقى أيضاً مرتبطة بالعقيدة المرابطية، التي تمثل صيغة خاصة، لدين " شعبي لا يمتّ غالباً " بكبير صلة، لروح القرآن والسنة، وقلما يقود أتباعه إلى الجامع[124]. من جهة أخرى فإن هذه المخلّفات تتأكد بمجيء عديد (الطلبة المرابطين) الذين يقومون بزيارات مثمرة لجمع المال بين المهاجرين، مساهمين هكذا في إنعاش الإيمان. ومن ثمّ، فإن واقع وجود جامع باريس تحت رقابة الإدارة الفرنسية وأجهزة الاستخبارات، ولاحقاً كشف الوطنين من نجم الشمال الأفريقي، سيجعلهم يتجنبونه. هذه الجوانب إنما توفّر سبباً "إضافياً ". فعلى صعيد الممارسات الاجتماعية وأسلوب الوجود، فإن جملة العوامل المعروضة أعلاه، تكذب التأويلات المتحزّبة، وستكشف الأوهام والمظاهر عن خطئها بالنسبة لهذه الموجة الأولى الكبيرة من الهجرة.

إن المهاجرين الجزائريين لفترة ما بين الحربين العالميتين لا يتشابهون بالتأكيد مع الأفواج التي سبقتهم. فازدواجية اللباس مثلاً ستبدأ بالتراجع منذ عشية الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه الفترة فإنّ الأوروبيين الذي يشهدون على جبهة/ بحر الجزائر/ حركة السفن، ويلاحظون مختلف مظاهر فرح العائدين، سيجدون أيضاً في " الرمي الشهير من قبل هؤلاء لقبعاتهم ولطاقيات الجوخ على الجسر " فعلاً " ملفتا للانتباه. فلقد كانت هذه السلوكيات جدّ معبرة.

فلي سانت ماري Flye Sainte Marie كان يلاحظ أنه «إذا ما تبنّوا من باب السهولة، البزّة والحلاقة الأوروبية، فإن القبعة والطاقية كانت تختفي في أسفل الحقيبة منذ أن يقتربوا من شاطئ الجزائر، وأيا منهم يحلق شواربه في فرنسا، ما كان يجرؤ – مهما كانت درجة (تطوره) بدخول قريته بدون هذه الزينة الذكورية التي لا بديل عنها، أو دون الطربوش التقليدي»[125].

وجان موريزو Morizot يصف جيداً احتكاك العائدين مع بلدهم وقريتهم الأصلية. هكذا يلفت الانتباه إلى أن " كل مهاجر يدخل الفورناسيونال، بعد غياب طويل بعض الشيء، كان عليه أن يسترجع بدون تأخير البرنوس الذي تركه حين مغادرته. أو على الأقل، يتوجّب عليه نشره على كتفيه فوق الملابس الأوروبية، كي يظهر أمام عيون الجميع أنه، رغم الزمن والمسافة، مازال وفيّا لروح البلد ".

مالك واري، يتحدث - في قصيدة له - عن حنين مهاجر في فرنسا لوضع البرنوس. ومولود معمري كاتب جزائري آخر، يرسم صورة زعيم سياسي يضع برنوسه القديم فور دخوله داره، كي يسترجع أجواء البلد [126].

بالمقابل، يجب الحذر من المبالغة في تقدير هذه الظاهرة، فبالتأكيد سيسترجع المهاجرون لدى عودتهم عاداتهم وذهنياتهم، كما سيسترجعهم الوعي الجمعي للدوار. مع ذلك " وحتى حين يدخلون في المناخ المحلي، تبقى لديهم بعض الخمائر التي تسهم في تطوير ذهنية السكان المحليين[127].

(ر. مونتانية) Montagne.R يسجل أن الأفكار الجديدة تدخل بدورها في الدوارات والقرى. وهي تتمثل بطعم الإستقلالية اليقظ، ورغبة التطور الاجتماعي، والجاذبية الأكبر نحو التعلم، والشوق لإستعجال تطور المرأة المظلومة منذ وقت طويل من قبل رجال العائلة البطريركية. كل هذا يبدو لنا كتجديدات سعيدة "[128]. لكنّه لا يمرّ دون بعض الاصطدامات مع القدامى ومع الأسرة، رغم أن وضع المهاجرين الجدد يعطيهم أحيانا " مكانة وصوتاً " في اجتماعات وقرارات (الجمعة التقليدية).

إن حركة الذهاب والإياب هذه للمهاجرين، والحفاظ على هذه الروابط مع مواطنهم، سوف تفعل فعلها كخط نقل وتواصل بين المتروبول والجزائر.

فالعمال الجزائريون في فرنسا، سيشكلون إذاً، منذ ولادة الحركة الوطنية، بل حتى قبل ذلك . صوت مطالب ونضالات الأحزاب السياسية، عبر نشر أصدائها ودعاياتها وشعاراتها إلى أقصى زاوية من ربوع الجزائر.

هذا " التذوق للإستقلال " و " إرادة التحرر من كل العقبات " التي كانت تلاحظها أجهزة الاستخبارات الفرنسية وإداريو البلديات، ستحسب كثيراً في الإنغراس التدريجي لنجم الشمال الأفريقي. والعناصر الأكثر تقدماً سوف تشكّل في مشروع البعث الوطني، خمائر ناشطة في وسط الكتلة الفلاحية (المسحوقة والمقهورة).

ففي الريف الجزائري، نسجل هنا وهناك " التجذّر الأعمق للحركات السياسية المعادية للسيادة الفرنسية، والتي تمتلك محركهم السياسي في بعض المراكز الصناعية الفرنسية "[129].

سوف نعود إلى هذه الأوجه السياسية في القسمين الأخيرين من هذه الدراسة، لكن يمكن لنا أن نسّجل من الآن، أن هذه الهجرة ،وقبل أن تلعب دوراً واعياً في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فإنها لعبت دور المقاومة (لإفقار السكان ونزع الملكية المتزايد من أيدي الفلاحين)، هذه المقاومة إنما برزت عبر التضحيات التي قدمها المهاجرون بالطبع، ولكن أيضاً عبر إعادة شراء الأراضي التي غالباً ما كانت ضعيفة المردودية. حيث، وبغض النظر عن قيمتها الخاصة، فهي تقدّم رمزاً حيّاً، ماضياً وحاضراً، يعبر عن الإرادة العنيدة لرفض استمرار العيش على الركبتين، حتى وإن تعلق الأمر بالإرتباطات القوية بالملكية الفلاحية الصغيرة، أو كانت تطلعات المهاجرين المقتلعين من جذورهم تطلعات بورجوازية صغيرة.

3. إنكماشات.. وطموحات

كما سبق وأشرنا، فلقد كانت هجرة هؤلاء الرجال من أجل كسب الموارد الضرورية لحياة النساء والأطفال والشيوخ المقيمين في عين المكان، إلا أنّها كانت أيضاً لشراء الأراضي المرهونة أو لتوسيع قطعة الأرض الصغيرة التي ورثوها عن أجدادهم[130] ولا حاجة للإلّحاح مرة أخرى على واقع أن الملكية الصغيرة والفلاحة المجزأة هي السائدة في الريف الجزائري.

لنذكر فقط أن 55 ٪ من الملكيات هي أقل من 10 هكتارات بشكل عام، وأنه في منطقة قسنطينة حيث الكثافة السكانية أعلى مما هي عليه في الغرب الجزائري، نجد حسب تحقيق نوشي Noushi[131] أن 19.5 ٪ (37305 من أصل 191297 مالكاً) لديهم ما بين 11 ـ 20 هكتار و 55.3 ٪ (105920 مالكاً) يملكون أقل من 10 هكتارات.

لقد أدت القوانين وجملة إجراءات انتزاع الأراضي، خلال العهد الاستعماري. كما نعلم وبين قضايا أخرى ـ إلى تجزئة الأراضي عبر فرنستها ،وإلى إضعاف كبير للقاعدة الفلاحية. مما نتج عنه رؤية الفلاح : لوجوده مهدداً بالتقلبات المناخية، ولملكيته مهددة بالضغط الضريبي. كما أنّ الاستنزاف سيجد مرتعاً خصباً لنموه، ويأخذ أشكالاً عدّة " كالرهنية ـ القروض مقابل الارتهان لصالح الأوروبيين.ـ توقيع الوثائق بين الجزائريين"[132].

هذا التهديد المستمر بالإفلاس وبالتحول إلى بروليتاريا، والمتسارع بسبب المردودية السيئة والمحصول الضحل، سيؤدي غالباً إلى بيع قطع الأرض إلى الأوروبيين، وفي أعماق قلب هذا الفلاح المسحوق، أمل ثأري باستعادة هذه الأرض يوماً[133].

وبالانتظار، فإن قطعة الأرض المتبقية ستعرف مصير " الجلد المنكمش " والمتقلّص.

في هذا السياق، يأتي دور وفر وإرسالات المهاجرين المستمرة والمتتابعة لتتجسّد في فعل مقاومة الفلاحين، التي سبق وعرفناها في التاريخ منذ دخول الأمبريالية الفرنسية. في الحقيقة، فإن من بين الأهداف التي حددها المهاجرون عند المغادرة، إنهاء الديون وشراء الأرض والحصول على أراض مشاع [134]. ولقد تم تسجيل ظاهرة استرجاع الأراضي المستغلة من قبل الأوروبيين منذ 1918.

كما سجلت عمليات شراء كثيفة بين 1918. 1920 في" نشرة الأخبار الاجتماعية B.I.T." كنتيجة للهجرة خلال الحرب العالمية الأولى 1914. 1918.

عملية مشابهة ارتسمت منذ 1945. فبين 1936 . 1940 سجّل ميزان التبادلات التجارية شراءات أوروبية بحجم (34000 هكتاراً . 11000 هكتاراً . 50000 هكتاراً) زيادة على حجم الشراءات المقابلة لصالح المسلمين. إلا أن هذا الاتجاه انعكس منذ 1941 ليسجل لفترة 1941. 1943، 8000 هكتاراً ولعام 1944، 15000 هكتاراً، ولعام 1946، 20000 هكتاراً، لصالح المشتريات المسلمة[135].

إن تدفق المال من المهاجرين أدّى إلى إثارة إرتفاع " ضخم " في أسعار الأراضي في منطقة القبائل[136]، وهو ما يلاحظه روبير مونتانيه Montagne. R : «إن سعر الأراضي التي يتنافس على شرائها المهاجرون حين عودتهم، مستمر في الارتفاع، رغم أنّ إنتاجيتها تجنح على العكس، نحو الهبوط بسبب غياب الرجال البالغين، وذلك بنسبة 30 . 70 ٪»[137]. لكن لا أهمية لهذه الانشغالات عندما يتعلق الأمر باستعادة واسترجاع ووضع اليد على أراضي الأباء والأجداد.

ففي عيون الفلاحين المرتبطين بقوة، بالأرض " فإنها لا تقدر بثمن " كما يقولون غالباً. وبتعبير آخر فهي تبقى شيئاً حيوياً ونفسياً جداً ".

إن وصف حركة شراء الأراضي من قبل الجزائريين(التي نحصرها هنا فيما يعنينا بالشراءات التي قام بها المهاجرون أوعوائلهم) كحركة استيطان، ليس خطأ.

فأعمال مجلس الإستيطان [138] المنعقد في جلسة 26 - 29 ماي 1930 في الجزائر، قررت لجم هذه الحركة الاستيطانية الصغيرة وتراجعها.

وأثناء مداخلته أمام المجلس قام (باسكيه بروند) Bronde Pasquie[139] بلفت النظر إلى أن هجرة المراكز الاستيطانية الجديدة تعود في قسم كبير منها إلى موقف الفلاحين الجزائريين الذين خلقوا مرات ومرات مناخاً من انعدام الأمن، كما يدفعون غالياً كثمن للمستوطنات الصغيرة الداخلية.

أما بالنسبة لأوغستين برنار Bernard Augustin، فإن تراجع التوطين الفرنسي يعرض فرنسا للخضوع إلى نفس المصير الذي آلت إليه في كندا، حيث يقول "من اليقين أنّ تراجعاً قد حدث للتوطين في بعض النقاط". وهو ما يعود، حسب رأيه، لأسباب عديدة "حيث يتوجّب، إلى جانب شراء الأراضي، الذي نتحدث عنه دائماً، أن نذكر تركيز الملكية. فهذه الظاهرة الأخيرة ساهمت بمقدار بيع أراضي الأوروبيين للأهالي تماماً، في خفض قوام السكان الأوربيين في الأرياف الجزائرية[140]". وحتى، وإن قبلنا بهامش المبالغة النسبية في ذلك، فإنّ المقارنة مع مسألة تركيز الأراضي، تبرهن أن عمليات البيع هي أبعد ما تكون عن الهامشية أوعن أن تكون ثانوية.

جرمان تيون Germaine Tillion[141] تشهد أيضاً "بتعميم هذه الحركة، حيث تلاحظ أنّ هناك في الطرف الآخر لمنطقة القبائل، عدد كبير من المستوطنين الصغار الذي تركوا "أراضيهم" ليس فقط بسبب الخوف مما يدعى (مجتمع العصابات) و" أزمة النفوذ" اللذين يساهمان في تراجع الملكية الاستيطانية الصغيرة، ولكنه أيضاً، بل غالباً، بسبب إغراء الأسعار الضخمة التي يقدمها الفلاحون" الذين أغتنوا في فرنسا" أو التي تقدّمها أسرهم.

الم يلفت أو كتاف دوبون Depont Octave الإنتباه ببعض الجدية، إلى أنه "في كل الأحوال، ليست سياسة العرب هذه بأساليبها الملتوية، ما علينا أن نخشاه أكثر، بل بالأحرى "هذا المقتصد" البربري، فيما لو استمرينا في عدم الرؤية عن قرب، مسار توسّع" إستيطان الأهالي عبر الشراء المستمر للأراضي الأوروبية[142]، وفي حالات عديدة، وكما تسجّل ج. تيون Tillion Germaine "فإن آخر المستوطنين سينتهي بالتخلي عن أراضيه،تحت إغراء الأسعار الملتهبة التي يطرحها (الأهالي) المغتربون في فرنسا"[143].

إن أفضل من يعبّر عن تفكير مخاوف المستوطنين، هو أوكتاف دوبون، حيث يقول " ليس حول ملكية الأراضي التي مازالوا يرتبطون بها رغم كل شيء، بل حول رؤية (الرومي) يغادرها، نرى حماس بعض الزمر المعنية بالأمر، التي تسعى لتلمّس الوسائل الكفيلة بالسيطرة، على ملكيات كبار المستوطنين، كبداية.[144] أليس هذا الشعور المتجذّر لدى الفلاحين الجزائريين، ما تؤكده انتفاضة 1945، أو احتلال الأراضي التي سميت (أراضي التسيير الذاتي 1962) ؟

ولكن أليست هذه " الإستعادة " العنيدة للأراضي من قبل الفلاحين، والتي تعود بقوّة التصميم وبالإرادة الهائلة، كلما توفّرت الإمكانات لديهم، هي التي تعطي هذه الحركة أشكالا وصيغ " سيزيفية "(أي التكرار الأبدي في محاولة تحقيق المهمة). وإذا ما كانت بالتأكيد تركّز على استعادة الأرض، إلاّ أنّها لا تتوقف هنا.

" بذات الطريقة، كتب مورا سيول Muracciole، كنّا قد سجلنا احتلال مدن تيزي أوزو وفورناسيونال، بيتاً بيتاً. هذه الحركة لشراء البيوت من قبل المسلمين تأتي في اللحظة نفسها التي تختزل فيه حركة التركيز الحضري عدد السكان الأوروبيين في المراكز الريفية الزراعية. إنّ نتائج تحقيق عام 1948 تؤكد نتائج تحقيق 1936[145].

وإلى جانب " دفع المبالغ المجنونة " لشراء حصص بعض الأفراد، من الجدير تسجيل سعة عملية بناء البيوت من قبل هؤلاء المهاجرين العائدين إلى البلد[146]، كما يجدر تسجيل الجهود الحثيثة لتحديث تلك الورشات بفضل إدخال أنواع جديدة من المواد التي قلما تستعمل في البناء التقليدي (أحجار، قرميد إلخ).

/موراسيول / يلفت الإنتباه أيضاً إلى أنّ منطقة القبائل بدأت تعرف " بناء البيوت المتميزة بسطح قرميدي كما في مرسيليا، وبفتحات كثيرة على الخارج وتعدد الشرفات ".

وج. مارتي G . Marty تشير من جهتها إلى "أن أربعة بيوت في القرية كانت ذات سقف قرميدي فرنسي: بيوت القاضي، والمعلم، والمرابي، والمهاجر"[147]. مع ذلك فإنّ أهمية هذه التحولات وهذا " الغنى النسبي " كانت محدودة حيث كانت (هذه التحولات) جدّ سطحية ومحصورة.

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة "بصعود" بعض العائلات بسبب الإسهام النقدي للمهاجرين، فإنه رغم غياب الروايات والدراسات الدقيقة - على الأقل

حسب علمنا . فإنه يجب التمييز بين مختلف الفئات الإجتماعية . المهنية للمهاجرين.

فالأسر التي لديها مهاجرون تجار في فرنسا مثلاً، استطاعت بسبب أهمية الإرسال النقدي، أن تحقق إنجازات أكثر من أسر أخرى،غير أنّ هذا التمايز لا يغطي على الواقع.

إنّ التقرير الذي رفعه (راجيه Rager.J.J) للجنة الاستشارية للأسرة، يؤكّد بدوره، أنّ "ما يحدث في منطقة القبائل أحياناً، هو نقل للثروة. فالأسر التي اغتنت من خلال الهجرة، تستغل ببساطة أموالها بقرض الآخرين، في مجالات الربى عامة، بحيث تولد من جهة " بورجوازية نسبية " ومن جهة أخرى بروليتاريا الأسر المحرومة من المهاجرين، أو ممن لم يوفق بمراكمة المال. وبين هؤلاء وأولئك تنمو علاقات الدائن بالمدين التي تؤدي إلى بعض البغضاء من طرف المستغلين، وهنا عنصر تحوّل لا يمكن التقليل من أهميته مهما كانت هذه العلاقات محصورة[148].

ولم يرى عدد لا بأس به من الملاحظين في جملة هذه الحركات و المناقلة، إلا قراءة مؤشرات لطموح عام " بالغنى النسبي " و" الرفاهية ". هذه التطلعات في الواقع كانت تستند بشكل أساسي على رغبة تملّك قطعة من الأرض، وماشية بسيطة أو حانوت صغير.

ففي نفس التقرير المذكور، يكتب (راجيه) : " هؤلاء المهاجرون، بدورهم، بعد أن يسددوا دبونهم نراهم يحررون أملاكهم المرهونة، ويستخدمون أموالهم في شراء الأرض والماشية، وأحيانا يؤسسون لتجارة صغيرة، غالباً ما يخسرون فيها ما لديهم[149]. وفي الحصيلة فإن هذه التطلعات إنما تترجم جيدا إرادة التخلص من عالم البؤس الذي دفع بهم إلى الهجرة، وبالوقت نفسه، إرادة العودة إلى العالم الاجتماعي المفقود، وهذا الجزء من الفلاحين الجزائريين المقتلع، في فرنسا، لم يكن ليفعل سوى استمرار المقاومة للاحتلال بطرق أخرى[150].

إن قوة الشعور والروابط المعقودة حول الأرض، كانت تنقل في النهاية مسألة التحرر الوطني، التي كانت لا بد من أن تطرح أساسا، إلى قلب المتروبول ذاته.

الهوامش

1 . R. Montagne روبير مونتانيه " هجرة المسلمين من الجزائر إلى فرنسا"، في (افريقيا وآسيا)، نشرة CHEAM الفصل الثاني ـ عدد 22 . 1953 ـ ص 6.

2 . Octave Depont أوكتاف دوبون "جزائر الذكرى المئوية "، بوردو، Cadoret، 1928، ص 271.

3 . Louis Massignon لويس ماسينيون، تحقيق سبق ذكره.

4 . George Mauco جورج موكو، "الأجانب في فرنسا"، باريس A . Colin، 1932، ص 489.

5 . O.Depont دوبون " اليد العاملة البربرية "، ص 136.

6 . جورج موكو، المصدر المذكور سابقاً، ص 491.

7 . أنظر هذا الموضوع في إطار الفصل الرابع " الرهانات السياسية ومحاولات تسييس الأقلية الوطنية الجزائرية في فرنسا".

8 . R Montagne مونتانيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 13.

9 . L. Muracciole المصدر المذكور سابقاً ص 28، (الفصول السابقة).

10 . J.J. Rager . المصدر المذكور . سابقا ص 159 (الفصول السابقة).

11 . المصدر والصفحة ذاتهما.

12 . المصدر والصفحة ذاتهما.

13 . G.Mauco، المصدر المذكور سابقاً، ص 491.

14 . المصدر الصفحة ذاتهما.

15 . المصدر المذكور ذاته، ص 488.

16 . L Chevalier . المسألة الديمقراطية في (أعمال ووثائق) .I.N.E.D، سجلّ رقم 6 - 1947 . بالنسبة لهذا المؤلّف، فإنّ الوسط يتحمّل مسؤولية هامّة.

18 . G.Mauco موكو، " الأجانب في فرنسا "، ص 488.

19 . المصدر والصفحة ذاتهما.

20 . المصدر ذاته، ص 491.

21 . .J.J. Rager راجيه، "المسلمون الجزائريون في فرنسا والبلدان الإسلامية "، ص 159.

22 . أنضر Chevalier . L، المسألة الديموغرافية، المصدر المذكور سابقاً.

23 . H. Nogue نوغ، الأشكال السريرية لمرض السل الرئوي الحاد عند الجزائري من الأهالي "، قسنطينة.

24 . Rager، المصدر المذكور سابقاً، ص 159.

25 . Morizot.J موريزو، " الجزائر المقبألة " Kabylise L'Algerie، ص 86.

26 . Milliot .L ميليو في .R.E.I دفتر II ـ 1932 ..

27 . Flye Ste Marie " هجرة العمال الشمال أفريقيين إلى فرنسا " في نشرة CHEAM الفصل الثالث، 1948، ص 17 ـ 29.

28 . G Melle. Marty " جزائريو تونس " في مجلة IBLA الفصل الثالث والرابع 1948.

29 . Pierre Bourdieu بيير بورديو، "الورثة "، باريس، منشورات Minuit، 1964.

30 . ناظيم حكمت " مختارات شعرية " باريس، الناشرون الفرنسيون المجتمعون 1964 . قصيدة " ذبحة صدرية "، ص 109.

31 . .J.J. Rager راجيه، المصدر المذكور سابقاً ،ص 250.

32 . R.Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 11.

33 . المصدر ذاته، ص 11.

34 . المصدر والصفحة ذاتهما.

35. Muracciole المصدر المذكور سابقاً، ص 64.

36. بالإستناد إلى H.A.Citroen " الهجرات العالمية. مسألة إقتصادية و إجتماعية ". باريس مكتبة Medicis 1948، ص 109.

37. محمد حربي، المصدر المذكور (فصل سابق).

38. R. Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 19.

39. R. Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 15.

40. G. Marty المقال المذكور سابقاً.

41. G. Marty المصدر نفسه، ص 9.

42. المصدر ذاته، ص 12.

43. المصدر ذاته، ص 10.

44. R. Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 10.

45. المصدر ذاته، ص 10.

46. J. Morizot "الجزائر المقبالة L'Algerie Kabylisee المصدرالمذكور سابقاً، ص 58.

47. المصدر والصفحة ذاتهما.

48. يمكن للتبرعات ان تتجاوز مبالغ 200.000 فرنكاً حسب R.Montagne المصدر المذكور سابقاً.

49. انظر بهذا الخصوص بعض ملاحظات R. Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 18.

50. المصدر والصفحة ذاتهما.

51. المصدر والصفحة ذاتهما.

52. L. Massignon في R.E.I. 1932 المصدر المذكور سابقاً.

53. R. Montagne المصدر المذكور سابقاً، ص 5.

54. L. Massignon في R.E.I. 1930 المصدر المذكور.

55. R. Montagne المصدر المذكور ص 14.

56. انظر بشكل خاص J.J. Rager، المصدر المذكور سابقاً، ص 149.

57. المصدر ذاته.

58. وفق الملازم أول Schoen Paul " مسألة اليد العاملة القبائلية ". تقرير في وثائق مصلحة الارتباط مع شمال أفريقيا 1940.

59. ch.R. Ageron " المسلمون الجزائريون وفرنسا "، باريس P U F ،1962، المجلد II، ص 855.

60. اللجنة المكلفة بدراسة اليد العاملة البربرية في فرنسا، برئاسة أوكتاف دوبون وحضور المندوب القبائلي، آيت مهدي.

61. Ch. R Ageron، آجورون، المصدر المذكور، ص 855. عرض موجز رقم 5.

62. J.J Rager. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 286.

63. المصدر والصفحة ذاتهما.

64. في الحوليات الكولونيالية 1923.

65. J.J Rager. راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 287.

66. المصدر ذاته، ص 279.

67. وثائق S L N A، 1938.

68. R.Ch Ageron. المصدر المذكور سابقاً، ص 856.

69. J.J Rager. راجيه، المصدر المذكور، ص 287.

70. مالك واري، أغاني المنفى، الجزائر، 1946.

71 . M. Larnaude لارنود "الهجرة المؤقتة للأهالي الجزائريين في المتربول " في مجلة جغرافية المغرب، 1928، ص 51.
72 . ذكر في Muracciole موراسيول، ص 100.
73 . حسب Depont. O أخذه/ راجيه / ص 139 . 140.
74 . معلومات إجتماعية من B.I.T.، مجلد 39، عدد 13، ص 517.
75 . أرقام أكدها Rager.J.J المصدر السابق، ص 140.
76 . في " فرنسا المتوسطة والأفريقية"، 1938، ص 27.
77 . سنرى فيما بعد تداعيات هذه التقييدات على نظام الحياة الشاق جداً الذي كان يعانيه المهاجرون.
78 . Muracciole موراسيول، المصدر المذكور سابقاً، ص 101 .
79 . المصدر المذكور، ص 102 . 103 .
80 . ch. R. Ageron. المصدر السابق ص 856.
81 . Muracciole، المصدر المذكور سابقاً، ص 103 .
82 . وثائق مصلحة الارتباط الشمال أفريقية.
83 . Rager راجيه، المصدر المذكور سابقاً، ص 145 .
84 . التقرير المذكور.
85 . L.Milliot ميليو، في R.E.I.، 1932.
86 . أرقام مستعارة من L.Chevalier " المسألة الديمغرافية " المقال المذكور سابقاً، ص 146 .
87 . النشرة الإقتصادية للمغرب، ص 1937.
88 . L. Milliot في R E I 1932.
89 . في عام 1948 هذه البلدية تتلقى حتى 700 مليوناً من الفرنكات.
90 . L. Milliot المصدر المذكور سابقاً.
91 . شبكات البريد أو صندوق التوفير.
92 . J.J. Rager المصدر المذكور سابقاً، ص141.
93 . J.J. Rager يلاحظ أن عام 1937 عرف أقصى هجرة مسجلة مع 4516 مغادرة.
94 . الفئات الإجتماعية . المهنية.
95 . Rager المصدر المذكور سابقاً، ص 142.
96 . المصدر ذاته، ص143.
97 . المصدر ذاته، 143
98 . Muracciole موراسيول ،المصدر المذكور سابقاً، ص103.
99 . أغنية شهيرة للمطرب سليمان عازم يعرفها المهاجرون القدامى جيداً، تترجم جيدا الحركة الدائمة للذهاب و الإياب التي تتحكم بحياة المنفيين. عنوانها كان معبراً عن جدلية السفر و الرجوع : " ابروح و يجي يجي و يروح"
100 . عوامل أخرى ستعيق أو تحدّد بشكل خاص هذا الوعي. سوف نتطرق لهذه الأوجه السياسية في القسم المتعلق بتسييس الهجرة.
101 . صالح مثلوتي " المصالية ،مسار سياسي و عقائدي (1926 . 1939) " أطروحة درجة ثالثة، باريس VIII 1974، ص 14.
102. الراي المتحزّب للمؤلف يبدو واضحاً، و لا يحتاج إلى تعليق.
103 Morizot Jean. " الجزائر المقبائلة "، المصدر المذكور سابقاً، ص 22.
104 . Montagne. R، في نشرة CHEAM، "افريقيا و آسيا"، عدد 22، 1953.
105 . Larnaude Marcel، المصدر المذكور سابقاً، ص 45-52.

106 ـ مدير قسم المراجعة و التفتيش البوليسي، شارع Lecomte.

107 ـ Massignon Louis ماسينيون، R E I، 1930.

108 ـ R. Montagne في نشرة CHEAM، عدد 22، 1923، ص14.

109 ـ Larnaude. M في "مجلة جغرافية المغرب"، 1928.

110 ـ Morizot. J المقال المذكور سابقاً.

111 ـ Montagne. R في نشرة CHEAM، ص 16.

112 ـ المصدر ذاته، ص13.

113 ـ المصدر ذاته، ص 13.

114 ـ Lionel "قبائل جرجرة"، ذكره Morizot في "الجزائر المقبالة"، ص 57.

115 ـ Morizot Jean، المصدر المذكور سابقاً، ص57.

116 ـ معلومات ذكرها Massignon Louis في R. E. I، 1930، ص168.

117 ـ حسب Montagne Robert "الفرغور ـ وادي الصومام و بلاد ندروما، كانوا أيضا يرسلون عددا من النساء، اصبح يزداد من عام لآخر منذ 10 سنوات تقريبا بنسبة 10-15٪ و أصبح يصل اليوم إلى ما يقارب الألفين إمرأة لعموم الجزائر". المصدر المذكورسابقاً، ص14.

118 ـ Muracciole "الهجرة الجزائرية"، مصدر مذكور سابقاً، ص106.

119 ـ المصدر ذاته، ص107.

120 ـ في مهرجان و اجتماع عام لنجم الشمال الإفريقي، في باريس 33 شارع La Grange aux Belles، لوحظ أن أكثر من 3/2 المشاركين كانوا يضعون القبعة. هذه الصور الوثائقية عرضت لنا من قبل أحد الأعضاء القدامى للجنة القيادة لنجم الشمال الإفريقي، أثناء الحوارات التي تفضل بإجرائها معنا. جزيل شكرنا له.

121 ـ Muracciole Luc، المصدر المذكور سابقاً، ص108.

122 ـ Rager. J.J، من بين آخرين، المصدر المذكور سابقاً.

123 ـ Randot. P

124 ـ حسب Randot. P إن إنشاء و بناء الجوامع في المدن الوسطى و الصغرى و في القرى، هو في واقع الأمر سياسة الحكومة الجزائرية لمواجهة نفوذ العقيدة المرابطية وسيطرتها على الكتلة الفلاحية. و رغم أننا لا نشارك هذا الراي، إلا أن ذلك كان وارداً في فترة بومدين، أما اليوم فلقد انقلبت المعطيات، خاصة بعد انتشار الإسلامية وسط الجماهير و الشبيبة الجزائرية.

125 ـ Flye Ste Marie "هجرة العمال الشمال إفريقيين" في نشرCHEAM، 1948، الفصل الثالث، ص25.

126 ـ مولود معمري، "رقاد العادل" باريس، Le Seuil، 1955.

127 ـ J.J. Rager، المصدر المذكور سابقاً، ص165.

128 ـ في نشرة CHEAM 1953، الفصل الثاني، المقال المذكور سابقاً، ص17.

129 ـ Montagne. R، المصدر المذكور سابقاً، ص17.

130 ـ المصدر و الصفحة ذاتهما.

131 ـ ذكره عبد اللطيف بن أشنو "تشكل التخلف في الجزائر"، الجزائر O.P.U، 1976 ص221.

132 ـ لقد استعرنا هذه الإستشهادات من عبد اللطيف بن أشنو، المصدر و الصفحة ذاتهما.

133 ـ من بين التحليلات الأكثر دقة و الوصوفات الأكثر عمقاً للفلاحية الجزائرية، نستطيع توجيه القارئ إلى قصة محمد ديب : الحريق، باريس، Le Seuil، 1954.

134 ـ Le Muracciole ـ المصدر المذكور ص105

135 ـ في تقرير Gauchy Vernot، ذكر في Muracciole. L، ص105.

136 ـ J.J. Rager، تقرير اللجنة الإستشارية العليا للعائلة، 1956، ص76.

137 ـ R. Montagne في نشرة CHEAM عدد 22، 1953.

138 . مؤتمر الإستيطان الزراعي . الجزائر 26 . 29 ماي 1930 ،الجزائر، مطبعة Heintz Victor، 1930، مجلدان.

139 . مؤتمر الإستيطان الزراعي، مشاركة السيد Bronde Pasquier " توظيف اليد العاملة ". 1930، المجلد الأول، ص25.

140 . مداخلة .BernardA في افتتاح المؤتمر، المجلد الأول، 1930 ،صXXII

141 . Tillion.G، الجزائر، 1957، باريس، دار النشر Minuit، 1957.

142 . Depont.O " جزائر الذكرى المئوية " المصدر المذكور سابقاً، ص192.

143 . Tillion.G، " التقاسم السنوي للأراضي لدى رحّل جنوب الأوراس " في نشرة CHEAM، جويلية، 1939 .

144 . Depont.O المصدر المذكور ص156

145 . L. Muracciole، المصدر المذكور سابقاً، ص105.

146 . J.J. Rager تقرير إلى اللجنة الإستشارية العليا للعائلة"، 1956، ص 77.

147 . G.Marty " جزائريو تونس " في TBLA، الفصل الثالث و الرابع، 1948.

148 . J.J. Rager، المصدر المذكور سابقاً، ص76.

149 . المصدر و الصفحة ذاتهما.

150 . حول هذا السؤال، انظر لعربي طلحة " مساهمة في دراسة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا " مجلة الأزمنة الحديثة، عدد 375 مكرر، أكتوبر 1977 .

الأق

يصرح و. وليد
الذي نظمه المتح
والتشريع، والمنع
تترك مكانها للتح

بضع سنوات و
كانت مدة كافيه لـ
الاقتصاديين ورج

إنّ إحدى نتائ
العالمي، ستكون ف

ومع ولادة اله
للاستيراد وللتص

الوضع الخاص
كبيراً من سكانها
الأولى 1914 ـ 18
والسياسية. وهؤ
يدخلون عالم العم

وسوف تعني
بهذه الظاهرة : ك
وفيما بعد المنظ

الفصل الرابع

الأقلية الجزائرية الكولونيالية في فرنسا، والرهانات السياسية

يصرح و. وليد W. Oualid في "مداخلته "في أسبوع المحاضرات الاجتماعية، الذي نظمه المتحف الاجتماعي الباريسي، بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للإجتهاد والتشريع، والمنعقد في باريس 24 ـ 29 ماس 1924 " أن عفوية حركات الهجرة تترك مكانها للتنظيم، أوالحواجز، وللتوجيه والتشجيع المنهجي أو للمعوقات " (1).

بضع سنوات بالكاد، بعد تدفق ووصول الهجرات الخارجية الأكثر فأكثر كثافة، كانت مدة كافيه لوضع حركة الهجرة وجميع مقتضياتها، في قطب الاهتمام لكل من الاقتصاديين ورجال القانون والسياسيين والحكومات.

إنْ إحدى نتائج تدويل الإنتاج والتبادلات في إطار نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ستكون تعميم وتوسيع استخدام قوة العمل.

ومع ولادة الهجرات ونموها عبر العالم، فإن قوة العمل هذه أصبحت بضاعة للاستيراد وللتصدير كأية سلعة أخرى، وفق حاجات وقوانين الاقتصاد.

الوضع الخاص لفرنسا التي دمرتها الحرب، واقتطعت منها قواها الحية وقسماً كبيراً من سكانها العاملين، سيقودها إلى أن تصبح بلد الهجرات. فمع نهاية الحرب الأولى 1914 ـ 1918، كانت هذه الظاهرة جديدة بالنسبة لجميع القوى الاجتماعية والسياسية. وهؤلاء البروليتاريون الجدد (والعمال الجزائريون من بينهم) الذين يدخلون عالم العمل في فرنسا، كانوا مجهولين من قبلها.

وسوف تعني هذه /التطفلات / الجديدة، بشكل أساسي، القوى الأكثر ارتباطاً بهذه الظاهرة : كأرباب العمل ـ السلطات الحكومية ـ النقابات والأحزاب السياسية، وفيما بعد المنظمات والتمثيليات الوطنية الخاصة بالمهاجرين.

إن وزن وحداثة عامل اندماج المهاجرين في النظام الإقتصادي، كان يعرض بقوة، القوانين الإقتصادية، وسياسة الرواتب والمصالح المفترقة القائمة، إلى الالتواء والتعديل.

السياسيون وأرباب العمل من جهة، والنقابيون والشيوعيون من أخرى، يدركون معا " أهمية إدخال هؤلاء العمال المهاجرين في استراتجياتهم السياسية، و يقدّرون مخاطر خدمتهم لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتعارضة. وكما يسجله ج.ل. كارليه Carlier . L.J، فإن الرأسمالية الفرنسية كانت بحاجة " إلى جيش مديد من الإحتياط، أكثر إنفعالاً وأسهل استغلالاً، قادر على أن يكون في ظروف معينة، أداة البورجوازية في مواجهة الطبقة العاملة[2].

إن العمال الجزائريين الذين يشكلون أصلاً واحدة من أهم الهجرات، معرضون لأن يصبحوا هذه الأداة، إذا لم تستثمرهم المنظمات الثورية والنقابات المعادية للرأسمالية. إنّ التلاقي بين توصيات الأممية الثالثة بخصوص المستعمرات وأبنائها المدعوين للانضمام إلى المشروع الأممي العالمي[3]، وبين حضور عمال المستعمرة الجزائرية في المؤسسات الفرنسية، بنسبة هامة قياساً بزملائهم الفرنسيين، يمكن له أن يخدم المنظمات الثورية، ويرافع من أجل عمل تسييسي ونقابي، لابد منه داخل هذه الجالية المهاجرة.

هكذا، كان الصراع مفتوحاً منذ البداية بين الحكومة وأرباب العمل من جهة، والمنظمات اليسارية الثورية من جهة أخرى.

وكارليه (carlier J.L.) ذاته، يلاحظ أن " الحكومات الفرنسية، أدركت بسرعة مخاطر هذا نضج في الوعي. فسنوات 1924 . 1930 إنطبعت بالمواجهة العنيفة والقاسية بين أرباب العمل (والحكومات سواء تعلق الأمر بمعسكر اليسار أو بالمعسكر الوطني)، وبين التنظيمات الثورية (الحزب الشيوعي الفرنسي / ونقابته العمالية .C.G.T.U) حول قيادة وتنظيم الهجرة الجزائرية[4].

إن تاريخ هذا الصراع لمراقبة وتنظيم مجموع الجالية الجزائية في فرنسا، والذي لعب دور الخميرة في ولادة وتطور وطنية جزائرية أكثر جذرية، يبقى غير معروف بشكل دقيق. ولا بد من إعادة التحليل الاجتماعي السياسي لقضية تسييس الجالية.

نكتفي . فيما يعنينا . بتوضيح أهم المحاولات التي جرت بهدف الإشراف والتوجيه ووضع اليد على الهجرة الجزائرية. هذه المحاولات للسيطرة أو التسييس،

تجسدت خاصة خلال فترة 1924 ـ 1930، ثم امتدت فيما بعد. بيد أننا نفضل هنا، معالجة هذه المرحلة، لكن مع توسيع الأفق أيضاً.

وإذ كانت هذه الهجرة قد شكلت مع ذلك رهاناً سياسياً وازناً، بين مختلف القوى التي تتصارع على رقابتها، فإن الصراع سوف يكتسي شدّة ـ جدّ خاصة ـ حتى مرحلة انبثاق تمثيلية مستقلة محض جزائرية، وطنية وانفصالية، مع «نجم الشمال الأفريقي» الذي سيعيد تشكيله مصالي الحاج ومؤيدوه نهاية 1932 بداية 1933.

إن السياسات والمواقف الحكومية ـ وأرباب العمل من جهة، وسياسات النقابية C.G.T.U. والحزب الشيوعي الفرنسي، من جهة ثانية، وقد شكّلوا -إذاً- الأطراف المتضادة الأساسية، الطامعة بالإشراف وبتنظيم العمال الجزائريين، إنما تسمح أيضاً، بفهم ولادة وتطور القومية الجزائرية الانفصالية. إن قضية التسييس ومختلف المحاولات التي تعاطتها، تستحق إذاً تفحصاً أكثر دقة.

I. السياسة الحكومية وسياسة أرباب العمل في التعامل مع الهجرة الجزائرية.

لقد مثلت سياسة الحكومة وأرباب العمل بشأن الهجرة الجزائرية قصة فشل كما مثلت أيضاً قصة صراع دفاعي أمام التهديد المستمر لتنظيمات اليسار الثورية. فمن أساسها وحتى عام 1945، إنما كانت سياسة غموض وإختلاط بين ضرورات الرقابة والتحكم وبين المساعدة الإجتماعية التي أرادت صرفها على العمال الجزائريين. وهذا الخلط بين الأمني والإجتماعي " كان الأكثر غباء "[6]. فأكثر من جزائري ممن خضع " لسياسة الإستقبال " هذه، يحتفظ بذكرى ما كانت أطلقت عليه الصحافة الوطنية في ذلك العصر ،خاصة صحيفة /الأمة / : " كومونة باريس المختلطة ".

إن أساس النسيج الذي ستنهض عليه إدارة ونظام إشراف أرباب العمل والحكومات الفرنسية، سيشكل أرضية العنصرية التي سترافق مختلف التصرفات حتى 1945، وتتغذى بشكل دائم ومتصل، كما سوف تغطى أحياناً بحجج مختلفة أقل فظاظة، مثل التربية الأخلاقية والاجتماعية، " الضرورية وذات المحاسن العليا". وتأتي حملات الرأي العام لتسهّل تعزيز إجراءات المراقبة لهذه الهجرة.

السياسة الرسمية هذه، وسياسة أرباب العمل، إنما تتمفصل مع عقيدة عنصرية وتمييزية، لعزل الهجرة، عبرإقامة بنى تحتية وثيقة الترابط : من الرقابة البوليسية،

ومكاتب الاستخدام والمساعدة الاجتماعية المستندة إلى المستوصفات ومراكز السكن الجماعي.

ولقد استخدمت هذه البنية التحتية كنموذج، بدءا من " مصلحة شؤون الأهالي " حتى تطورت لاحقا بشبكة من الحماية والمساعدة الاجتماعية.

1. العقيدة العنصرية ونظام المراقبة

أ. العقيدة العنصرية والتمييز

لقد مثلت هذه العقيدة العنصرية التمييزية عملاً أعدّه وصانه حكام اليمين وصحافتهم. كما كانت سلاحاً في خدمة مناورات أرباب العمل. وهي تقوم على ترسانة من الأحكام المسبقة وبناء صورة عن الجزائري بملامح نفسية (للأهالي)، كما على سلسلة كاملة من المواصفات، مثل " السلوكات المميزة " و" الميول الفطرية" الخاصة بأبناء المستعمرات.

وكان لا بد لهذا المشروع من البدء أصلاً، بتحطيم الصورة المشعّة للوحدات الجزائرية التي تستعرض في باريس وغيرها من مدن فرنسا : " متاعها على ظهورها "، وبكنس التقدير الذي أصبحت تحظى به في فرنسا، هذا التقديرالذي ورثته كثمرة اشتراكها في الحرب العالمية الأولى. فلقد بدأت حقيقة أخرى تعقب تلك الصور، حيث شرعت ذكريات معارك /شارلروا والمارن / بالتلاشي شيئاً فشيئاً، وأصبح شعور غزو من نوع جديد يفرض تدريجياً على الفرنسيين، ولقد لعبت الصحافة دور محامي صور السخرية الجديدة. أقلام عدة جهدت - بقوة - لتوفير الحجج، حيث تثار قضايا فوضى العمال الجزائريين وسلوكهم السيء مع النساء، وافتقارهم للنظافة وأزيائهم المضحكة، وميلهم للعنف، وحالتهم البدائية، وتخلفهم، وأخيرا كونهم أفضل حوامل للأمراض المستعصية والفتاكة (الأمراض التناسلية، السل...إلخ).

هكذا أصبح الجزائري مرادف الشرير، المسيء للنظام العام، حيث أن" أسطورة مغتصب النساء " أو " المجرم " بدأت غرسها.

ولقد تم التركيز من قبل الصحافة في عام 1923 حول بعض عمليات القتل (الفاجرة) كما ألمح لذلك (راجيه Rager)، قبل قرار (مجلس باريس) بإحداث قسم خاص بالإشراف و المراقبة.

وفي 1925، لم يتردد أوكتاف دوبون Depont 0ctave في توسيع دائرة المروحة: " إن فضالة هؤلاء البربر المتسكعين مازالت تصدم حضارتنا من أبواب الكحول والفجور "[7]. ولم تمض بضع سنوات حتى أصبح بالإمكان ملاحظة نتائج هذه السياسة. فخلال الأشهر الأولى من عام 1936، حدث 1937 اعتقالا من الشمال أفريقيين في منطقة (السين seine) بسبب القتل والسرقة والإعتداء.. إلخ[8]. وحظيت الجالية الجزائرية زيادة على ذلك باعتبارات أخرى من قبل الشرطة الفرنسية: رقابة خاصة وعمليات مداهمة جماعية في الأحياء والأماكن التي يترددون عليها، اعتقالات يومية، بما في ذلك خلال الليل وبشكل دوري، هكذا يصبح الجزائريون كبش المحرقة، تعلق في أعناقهم مشاكل الآخرين.

هذا السلوك المنحاز سيستمر ويتصاعد حتى بعد انتهاء المعارك في 1945. فلا تكاد تمر 3 سنوات (لا توجد أرقام أخرى) حتى تعلن محافظة الشرطة في سبتمبر 1948، أن «40 ٪ من الإعتداءات الليلية في العاصمة باريس هي من فعل الشمال أفريقيين»[9].

والصحافة التي تضخم هذا الموضوع تفضي إلى تحريك الرأي العام ودفع الطبقة السياسية للتدخل، والأرقام التي إضطر محافظ الشرطة لتقديمها إلى اللجنة المختلطة من (المجلس العام للسين)، تتبنى خلفيات هكذا سياسة، حيث يوجد ـ في الحقيقة ـ 18 شمال أفريقيي من بين (1200) متهماً بعمليات استغلال الثقة و 16 من أصل 1130 متهما بالضرب والجروح، 164 من بين 13955 سرقة موصوفة و 24 شمال أفريقي من بين 79 عملية إحتيال.

J.J. Rager ج.ج راجيه، يروي طرفة نوعية تستطيع تبيان حصيلة هذه الورشة العقائدية العنصرية : "حين لفتنا إنتباه أحد البرلمانيين أن مجرمي حرب، ومحكومين سابقين، وموظفين فاسدين يستفيدون من اهتمام مستغرب في ولايته، كان جوابه : أيها السيد أعتقد أننا تجنبنا أهم الأخطار، فليس هناك من شمال أفريقيين في ولايتنا[10]".

إن الحجج والصور التي استغلت بشكل واسع من قبل أرباب العمل والصحافة وصولا إلى هكذا نتائج، لم تكن في الحقيقة سوى أسلحة تخويف ومناورة. فعبر عملية عزل وتهميش العمال المهاجرين الجزائريين، إنما تهدف الحكومة الفرنسية ومعها أرباب العمل إلى رقابة أشد عليهم.

فباستخدام ردود الأفعال العنصرية والعصبوية، وبإثارة مناخات القلق والهوس من "الغزو الخارجي"، إنما يريدون " تثبيت سلطتهم عليهم بشكل أقوى". مع ذلك فإن هذه السياسة إنما تتبع بهدف تبرير اللجوء للتفتيش البوليسي وإنهاض جهاز حقيقي للرقابة.

ب. جهاز التفتيش والمراقبة، ونموذج "مصلحة شؤون الأهالي الشمال أفريقيين".

لم ينهض نظام التفتيش والمراقبة إلا على مدى سنوات.

فلقد كان يبنى كلما طرحت المشاكل، ويتطور طردا مع تصاعد الهجرة الجزائرية. ففي عام 1945 كان يتقدم بالوقت ذاته مع الوجه الثاني الذي لا ينفصل: وهو مقر السكن والمستوصف اللدين يشكلان مجال المساعدة الاجتماعية. وفي الحقيقة يتوجب الحديث عن " نظام التفتيش والمساعدة ". لكن من الأسهل لعرضنا، تقديم كل من وجهي هذا النظام بشكل منفصل. إلاّ أن هذا الفعل المنهجي، يجب ألا ينسينا الرابط بينهما. وفي الطرفين فإن أبعاد التفتيش وهدف المراقبة هما العاملان الحاسمان.

لقد عرف تطور جهاز التفتيش للهجرة الجزائرية في عام 1923 إندفاعة حاسمة " فلجنة المساعدة" التي كانت تقوم بهذا الدور منذ أحداث الحرب العالمية الأولى لم تعد تكفي لأداء المهمة.

وممثلو أرباب العمل وأولئك المدافعون عن فرنسا الإستعمارية قاموا بمرافعة من أجل خلق مكتب خاص، يكلّف بمراقبة وتوجيه هذه الهجرة. ومنذ أول أداة للإشراف على هذه الهجرة وحتى المكتب الخاص، فإنّ ملامح تطور المسألة ما انفكت ترتسم وتتوضح، دون قطيعة، إنما حصار وتحكّم.

أما " لجنة المساعدة " المعروفة أكثر تحت اسم (لجنة الجزائر)، فلقد تشكّلت خلال الحرب العالمية الأولى من قبل ل. بيّار Billard . L، رئيس غرفة تجارة مدينة الجزائر، وكانت تتلقى معونة من الحاكم العام للجزائر، كما قامت هذه اللجنة ـ عسكريا ـ أثناء الحرب، بتنظيم " قسم المساعدة والمراقبة "، وأخذت على عاتقها تحت إدارة الكولونيل شاردانيه chardanet الرئيس السابق لقسم شؤون الأهالي في مدينة الجزائر، (الإهتمام بمصالح وحماية اليد العاملة للأهالي)، وأنشئت في مرسيليا وفي باريس أولى مراكز المساعدة[11].

ولحل المشكلة الشائكة لسكن العمال الجزائريين، التمست اللجنة تعاون وسط أرباب العمل الصناعي. حيث استجاب عديدهم، خاصة في مرسيليا، في الوقت الذي لم يرى صناعيو باريس على ما يبدو، فائدة ترجى من مسألة حماية ومساعدة اليد العاملة للأهالي.

وبعد إلغاء "لجنة المساعدة والمراقبة " حين إعلان الهدنة، أصبحت " لجنة مدينة الجزائر " مدعوة بدورها للإختفاء.

ورغم اعتراف مؤيديها بأهمية خدماتها الملموسة، إلا أنهم استخلصوا جميعاً أن هذه الأداة أصبحت قليلة الفعالية أمام نمو الهجرة الجزائرية.

لقد عرض /أوكتاف دوبون/ حصيلة وطبيعة عملها : " أما بخصوص لجنة مدينة الجزائر، فقد جهدت خلال 6 سنوات وحتى عام 1922، وليس دون معاناة، لسدّ الحاجات الملحة من تحضير الملفات، وإعداد المراسلات لجهات التشغيل وصناديق التعويض، والحالة المدنية، ومصالح النجدة، أو الترحيل إلى البلد، وإيجاد عمل، وإثبات الشخصية، مما قد حولها إلى مكتب صغير للعرب، يتعاون مع محيطه من أجل الحماية المحتشمة لليد العاملة البربرية[12].

إن تطور هجرة الجزائريين إلى المتروبول، نهاية الحرب العالمية الأولى، لن يتأخر عن إثارة ردود أفعال عديدة من العداء، ولقد أصبحت فكرة (ضرورة) تنظيمها ومراقبتها وتوجيهها، أكثر فأكثر وضوحا.

ففي إقتراحاته "لمجلس باريس"، يلخّص بيير غودان Godin Pierre[13] في أحد تصريحاته، رأي أرباب العمل الفرنسيين ومخاوف المستوطنين وأهدافهم. كما أن نائب رئيس مجلس باريس أشار بخصوص الأقلية الجزائرية إلى "أنّ إهمالها وتركها لحالها سيعرض لخطر الإنقطاع بل للمخاطرة بالمشروع الأولي للتربية والتطور الإجتماعي الذي بدأ سعيداً واعداً من قبل فرنسيي أفريقيا. ولمتابعة هذا العمل السامي، لا بد من هيئة خاصة بالإشراف والحماية. فالبوليس، بل العدالة الباريسية، الفاقدة للبوصلة والتي تجاوزتها الأوضاع، الجاهلة عموما برجال وأشياء أفريقيا، ليست في وضع التقدير الحسن لهذه الظاهرة المعقدة، ولإنسانية متخلّفة كما هي الحالة التي تعنينا اليوم "[14].

إن طلب بيير غودان، المستند إلى دعم زملائه في (مجلس باريس) : السادة بوزومب Besombe وإميل ماسار Massard Emile سيؤدي إلى خلق هيئة خاصة " بالإشراف وحماية العمال الأهالي المقيمين في العاصمة "، وهي "مصلحة شؤون

الأهالي"، التي ستقام في 20. 12. 1923 في محافظة الشرطة في باريس[15]. وبعد أن تمّ قيامها لا بد إذاً من تنظيمها. حيث يتوجّب في ذهن أصحابها، أن تكون نموذجا نوعيا. كما يتوجب إقامة شبكة ممتدة إلى أهم المناطق الفرنسية التي تستقبل جزائريين. حيث ستتم التحضيرات الأولى وإنهاض بنى الرقابة والمساعدة بين عام 1923 ـ 1925. ثمّ توجب تطويرها وتشذيبها لاحقا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن بعد عام 1945، سيتم الفصل بين وجهي هذا النموذج، التفتيش البوليسي وأوجه المساعدة الإجتماعية. ولقد كانت باريس وولاية (السين Seine) الإطار الذي تمت به أهم المحاولات لتظيم الأجهزة التي تهتم بالشمال أفريقيين.

إن " لجنة ما بين الوزارات" التي قررت إنشاء هذه المصلحة الخاصة في باريس، رسمت أهدافها ومحاور عملها، وعليها بعد تنظيمها في العاصمة، خلق فروعها الخاصة في المراكز الرئيسية للهجرة في المناطق الأخرى.

لقد وضعت برنامجها وأهدافها في خطوطها العريضة بشكل واضح :

ـ تنظيم استخدام الأهالي بالتنسيق مع (هيئة التوظيف في وزارة العمل)،

ـ القيام بالربط مع المنظمات الخاصة التي تسعى لمساعدة العمال المهاجرين،

ـ خلق مراكز مخصصة للأهالي " لتجنبيهم إغراءات الملاهي أو الشارع".

إن مصلحة شؤون الأهالي الشمال أفريقيين (S. A. I. NA.) ستنتظم في فرعين موضوعين تحت أوامر رئيس واحد. حيث يتكفل الأول بمراقبة بوليسية محضة ويرتبط بمحافظة الشرطة، أما الثاني الذي سنعالجه في الفقرة القادمة، سيرتبط بمحافظة /السين / ويتكفل بمساعدة المهاجرين. وحسب التعليمات فإن إدارة هذا القسم ستكون في الأصل بين أيدي مدير بلدية مختلطة، ومدير مساعد وقايد، إلا أن الهيكلة تبدلت في الواقع فكانت بالأحرى " لجنة مساعدة وحماية الأهالي الشمال أفريقيين " التي تقبض على مصير أقسام شؤون هؤلاء الأهالي. ولقد شُكّلت من 6 مستشارين بلديين، و4 مدراء، ورئيس ونائب رئيس القسم[16]. وعلى رأس قسم الشؤون هذا، وضع مدير رئيس لبلدية مختلطة : السيد جيرولامي Gerolami الذي كان يملك خبرة ميدانية واسعة، ومعرفة عميقة باللغة العربية واللهجات القبائلية، مع مدير مساعد، ونائب رئيس المصلحة[17].

الفرع البوليسي للتفتيش الذي كان يطلق عليه القوميون والشيوعيون اسم "المكتب العربي" شارع لوكونت، سيستقر في رقم 6 من هذا الشارع، في فيفري

1925. ولسوف يتوسع تنظيمه وعمله بعد النشاطات الدعائية التي قادها الشيوعيون الفرنسيون، ونشاطات قوميي" نجم الشمال الأفريقي" ليشمل في البداية عشرين موظفا " و30 مخبرا " ومفتش شرطة.

وهذا الفرع المرتبط بمحافظة الشرطة في باريس، سيقوم بسلسلة كاملة من الوظائف والأعمال. حيث سيشرع بعمل البحث والتشخيص للمسجلين والإحتياطيين (المتمردين). وسينظم جهازاً كاملاً وعملاً مستمراً من المراقبة للأماكن التي يتردد عليها الجزائريون خاصة المقاهي والمطاعم والفنادق، وسيشرع هذا الفرع أيضا في التحقيقات الضرورية لقمع كل المخالفات والجرائم المفترض أن تصدر عن جزائريين مهاجرين. وإلى جانب نشاطاته المختلفة، فأنّ هذا القسم سيعرف شهرة كبيرة في مجال القمع والمضايقة، المندفعة أحيانا، ضد العمال الجزائريين.

إن مفهوم منشطي هذه المصلحة هو ذاته لدى العقائديين العنصريين الذين سبق وتحدثنا عنهم. وتصوراتهم حول المخالفات والجرائم هي من الإتساع والإستسهال بحيث أنها تعتبر تعدد الزوجات، عند بعض الجزائريين أمرا " يجعلهم مدانين " بجرم كبير، كما سيشتهر هذا الفرع بملاحقة المناضلين الجزائريين في نقابة العمال التابعة للشيوعيين (C.G.T.U) وعلى الأخص ضد الوطنيين الإنفصاليين من نجم الشمال الأفريقي.

إن صحافة " النجم " تقدم لنا خلاصات رائعة وحوليات يومية حول النشاطات القمعية ومساوئ هذا القسم[18].

ومن أفعال القمع هذه، فإن جميع المناضلين الجزائريين يحتفظون بذكرى حية ومظلمة. فمن بين جموع الأقلية الجزائرية الكولونيالية في فرنسا، هم أكثر من دفع الثمن.

هذا القسم بالذات أو " المكتب العربي " هو الذي جعل لويس ميليو Louis Milliot يقول إن هذا القسم يعمل كقنصلية حقيقية[19]. فزيادة عن صلاحيات التفتيش، فهو يمدّ عمله الرقابي عبر القسم الثاني من الحماية والمساعدة في محافظة السين، مزيّنا أهدافه بلوبسات مختلفة : من مثل المستوصفات، مراكز ومقاهي، أماكن عبادة... إلخ، والتي تزعم كونها حقا بنى مساعدة.

2. سياسة المساعدة ونمو شبكات المساعدة الاجتماعية.

أ. قسم المساعدة. النموذج :

إن الفرع الثاني لقسم شؤون الأهالي (S.A.I.N.A) الملحق بمحافظة السين (seine) سيتميّز أيضا بتعددية وظائفه. فحتى عام 1932، كان يعمل على قاعدة مستوصفين : مستوصف جامع باريس ومستوصف شارع /لوكونت /.

وثلاثة مراكز للسكن في : جانفيليه Gennevilliers، كولومب Colombe، وشارع لوكونت Leconte، بطاقة استقبال ضعيفة لا تزيد عن 240 سريراً في مجموعها . كذلك فإن طاقة المستوصفات متواضعة، كونها تعمل بثلاثة أطباء و15 ممرضا مساعدا، وتستقبل متوسط 5 أشخاص يوميا في عام 1926، وربما أكثر بقليل فيما بعد .

إن وظائف هذا الفرع الذي كان يعتبر نموذجاً للتوسع التدريجي، كانت تجمع بين أدوار عديدة مثل : مصلحة توظيف وتشغيل العاطلين عن العمل – أداة مراقبة " لمراكز المساعدة " – ووسيلة للكشف عن الأمراض السارية (تناسلية وصدرية) التي تهدد الوسط الإجتماعي، وأخيراً إدارة مختلف فروع المصلحة. وزيادة على هذه الإختصاصات فقد كان هناك أيضا جهاز بسيط للمساعدة الإجتماعية (للمحتاجين)، وبعض أماكن العبادة لضمان دعاية وسمعة طيبة، حيث كان جامع باريس أشهرها .

وحتى الذكرى المئوية لإحتلال الجزائر، فإن هذه التجربة كانت أشبه بمختبر لإنهاض نموذج أولي محدود وتجريبي، مدعو للإنتشار لاحقاً. وهو ما قد يفسّر، زيادة على الصعوبات المادية القائمة، ضعف نمو هذا الإطار من المساعدة، وذلك حتى عشية قيام (الجبهة الشعبية).

لقد كانت سياسة المساعدة الإجتماعية تهدف أيضا إلى تطلعات أخرى غير المساعدة وإقامة الحواجز. فكما يشهد لويس ميليو Milliot Louis، كان يتوجّب في إطار هذه الأماكن (مستوصفات ـ مراكز سكن إلخ) تأمين (وقاية الأخلاق والمجتمع)، حيث أن بعض الدعاية الإيجابية لصالح فرنسا يمكن لها أن تجد مكانها هنا، وأن تخلق انعكاساتها عبر المستفيدين من البنية التحتية للمساعدة في وسط مواطنيهم المهاجرين، بل وحتى في داخل البلد، جزائرياً، ومغاربياً أيضاً. إن جمع الشمال أفريقيين في إطار هذه البنى التحية ـ يكتب ميليو ـ "يجب ألا يكون ـ على الأقل في البداية ـ مفتوحا بشكل كبير، ففي وسط التجمعات المختلفة من قبائل وعرب الجزائر، ومسلمي تونس والمغرب يمكن للعمل المعنوي من قبل فرنسيين مختصين أن يتم بأكثر فعالية ممكنة، بالتعاون مع المسلمين"، ويضيف أيضا " جدوى العمل الدعائي المستند إلى بعض المكاسب المادية مثل : المنح ـ والإعانات ـ وتسهيلات الحياة "[20].

حينها يمكن لهذه السياسة حسبما يؤكد ميليو، وبعد أن تسقط مشاعر الحذر، أن تتوسع لتشمل جموع الشمال أفريقيين.

فالمهاجر الذي يكون قد استفاد من هذه الفضائل سيلعب دور محام لهذه السياسة في دواره، وسيعطي عن فرنسا " وصوفات حماسية، مادحا " غناها، ورواتبها العالية والمتع التي توفر" .. وحين يكون محاطا " في قريته، سيتم الإستماع لمرافعته عن هجرة مؤقتة " . فالعائلة فقيرة هنا والمال يسهل كسبه هناك. وهكذا في الصيف القادم، سيترك بعض الرجال بلدهم نحو باريس، المدينة الكبيرة "[21].

وفي الحقيقة، فإن أرباب العمل لن يجدوا أفضل منهم كمحامين، لزيادة جيش الإحتياط من اليد العاملة في فرنسا وبالتالي ضغط الرواتب.

كما أن هذه السياسة الإجتماعية تحمل أيضا توجهات (لجنة ما بين الوزرات)، و(مجلس باريس)، وخطاب بيير غودان. فقد كتب (غودان وبوزمب وإميل ماسار) " أن الواجب الأسمى والمصلحة الأكثر وضوحا، تلزمنا بألا نترك الطليعة الباريسية لهذا الجيش الكبير من المسلمين "لإندفاعاتها"، وعلينا أن نساعدها في محنتها ومآسيها[22]. وغودان ذاته، مذكّرا المؤتمر البلدي العام لباريس عام 1923 " بالساعات السيئة التي عاشها الريف، مهددة حقا لهيبتنا ومكانتنا " فإنما يلفت إنتباه المستشارين إلى " الخطر السياسي الذي يمكن أن تمثله الهجرة، إذا لم نضمن التحكم بها[23].

إن تأييد إقتراحات غودان من قبل (مجلس باريس) سيتبع باقتراض مبلغ (مليوني فرنكا)، التزمت به المدينة، لاستخدامه في بناء مراكز تجمع جديدة.

مع الأسف، لم نجد كثيرا من المؤشرات بخصوص المحورين اللذين تستند عليهما سياسة المساعدة. إلا أنه، وحسب رأي (راجيه Rager) فإن الجهاز الذي أوجد، بقي متواضعا حتى عشية الحرب العالمية الثانية. حيث أنّ المركز الأول الذي أفتتح في باريس خريف 1925 في مقر الشؤون الأهالية 6 شارع لوكونت كان يعمل دائما بـ" 75 . 80 سريرا "، والثاني الذي تنازل عنه إتحاد النساء الفرنسيات لصالح مدينة باريس والمقام في كولومب، لم يكن على شاكلة مركز جانفيليه، أكثر طموحا. من الممكن أن تكون هناك مراكز أخرى فتحت أبوابها ما بين 1932 ومرحلة (الجبهة الشعبية)، إلا أن ما يهم إستخلاصه في نظرنا، بداية وبغض النظر عن عددها، هو تراكب المقتضيات الإجتماعية في خدمة مقتضيات التفتيش والمراقبة.

فالمستوصف ذاته كأداة إجتماعية . لم ينجو من هذا الخلط. لذا لم يعرف المستوصف الذي اقيم في شارع لوكونت من قبل (مديرية النظافة والعمل و اليقظة الإجتماعية)، في 15 سبتمبر 1936 كبير نجاح. فخلال أشهر من النشاط لم

يستقبل سوى 550 حالة جزائرية أومغاربية حيث أن وجوده في قلب مؤسسة بوليسية رفع من درجة حذر العمال الجزائريين والمغاربة.

أما المستوصف الثاني في جامع باريس فقد عرف على الأرجح نجاحا أفضل بقليل، بسبب إلحاقه بمكان عبادة، حتى لو كانت إدارته مرتبطة (بشؤون الأهالي)[24]، حيث استقبل في النصف الأول من عام 1926 وتحت الإدارة الطبية للأطباء روسو Rousseau وماشتو Machtou، وجهاز الممرضين (السيدات : بومون Beoumont برسي Bersy . بلسيس Plessis أوتافي Ottavi . وموتافي Muttavi) بالإضافة إلى المترجم العربي السيد بن شاوش، مالا يقل عن 2763 إستشارة.

إن مقارنة حجم الإستشارات الطبية بين هذا المستوصف والمستوصفين الآخرين، تكون قد دفعت بالأوساط الحكومية إلى فصل الإجتماعي عن السياسي. إلا أن استخلاص هذا الدرس لم يتم إلاّ متأخرا لفترة ما بعد 1945.

ولقد كان التنظيم الداخلي لهذه المستوصفات تنظيما تمييزيا بارزا بدوره. فقد قسّم كل مستوصف ثلاثة أقسام متخصصة، الأول يتكفل بالطب العام، والثاني بأمراض الزهري، والثالث بأمراض السل. وبالنسبة للمجموعتين الأخيرتين من الأمراض، فإن نزوع المريض المصاب هو إخفاء مرضه طالما أنّ مرضه هذا يعتبر موضع خجل بالنسبة للمهاجرين الجزائريين الذين لم يكونوا يتجرؤون على التوجه المباشر إلى هذين القسمين المكشوفين جدا لعيون المرضى الآخرين، إذ قد يوجد قريب أو مواطن من منطقته نفسها.

وإذا كان من مهام هذه المستوصفات (متابعة المريض. والتأكد من حسن تطبيق التعليمات الطبية، وتوفير السند المعنوي)، فقد كانت تستخدم أيضا من طرف أرباب العمل والحكومة كوسيلة (للتهيئة الجيدة جسديا ومعنويا) للعامل الشمال أفريقي و "تقديمه لعالم العمل".

ولقد استكملت هذه المستوصفات (بمكتب تشغيل) يستطيع بفضل نصائحه والمعلومات التي يوفرها للعمال الجزائريين المهاجرين، الإسهام بالتخفيف عن مختلف المؤسسات الإستشفائية التي يتوجهون إليها.

إن آثار الأعمال القاسية التي كان يوجّه إليها المهاجرون الجزائريون بدأت بالظهور عبر إصابات عديدة. كما أن نمو تدفق الهجرة فرض على الحكومة وأرباب العمل، مضاعفة وزيادة جهودهم للتحكم بهذه الهجرة التي سبق وأن دخلتها الدعايات الثورية والوطنية.

هكذا أصبح على جهاز وسياسة التفتيش والمراقبة، والحماية والمساعدة أن توسع من طموحاتها

ب. تطور " شبكة الوقاية والمساعدة "

إن قسماً من أرباب العمل والحكومة لم يكن موافقا على نمو شبكة الوقاية والمساعدة. فقيام البنى التحتية : من مراكز مساعدة ومستوصفات طبية، وأماكن أخرى للعبادة ومستشفى فرنسي إسلامي، ومقابر خاصة بالمسلمين... إلخ، والتي وضعت في الأساس كواحدة من أكبر الوسائل فعالية وملاءمة للإشراف على الأقلية الجزائرية الكولونيالية في فرنسا، لم تكن لتحقق الإجماع. إلاّ أنه وبالمقابل، فقد كان هناك مؤيدون لسياسة المراقبة عبر المساعدة. هؤلاء المؤيدون كانوا مقتنعين بجدواها، بل وأمام إنتفاخ هجرة الجزائريين والشمال أفريقيين، لن يتأخروا بالمطالبة بنشرها. فحسب لويس ميليو Milliot، بعيد الذكرى المئوية لإحتلال الجزائر، " لقد تم التفكير بتهيئة مقبرة خاصة بالمسلمين و10 مراكز صحيّة شمال أفريقية بسعة 240 سرير للواحدة[25].

كما أن مدينة باريس أصبحت تقدم 25 مليونا من الفرنكات لصالح مراكز المساعدة ،وتزوّد عن طريق القروض – من الشركات الخيرية – بما يلزم من أموال. وسوف يتحقق المشروع المطروح عبر" إنشاء مستشفى فرنسي إسلامي بسعة 240 سرير، قيد البناء في (بوبيني)، خلف مقبرة (بانتان) وسيتم إنجازه خلال عامين بتكاليف 25 مليون فرنكاً "[26].

إن تمويل جميع النفقات ومشاريع المساعدة بما في ذلك المستشفى الفرنسي الإسلامي، سيتم تغطيته عبر (ناتج سنتيم إضافي) على الضريبة المهنية، مما يدل على مجهودات وإهتمام السلطات العامة.

ولسوف تستفيد هذه الشبكة من جهد بعض المؤسسات الخاصة أيضا. لكن دعم أرباب العمل سينحصر خاصة في تنمية بعض الصيغ الجماعية للسكن، وتأتي بعض إنجازات أماكن وفضاءات العبادة لتتوج هذه الورشة. غير أنّ بناء مراكز الدعم لم يكن متواصلا، وسياسة مراكز الإيواء التي طبقت حتى 1932 ـ 1934، توقفت عشية حرب 1939 ـ 1945، قبل أن تستأنف على إثر التدفق المتزايد للعمال المغاربة بعد الهدنة. ولقد كانت هذه السياسة " مخيبة للآمال، مكلفة ولم تلعب سوى دوراً ثانوياً قبل الحرب[27].

مع ذلك، فإن التخوّف من الكتلة العمالية الجزائرية المهاجرة ومشاكل السكن الحقيقية التي طرحت على عدد هام من أفرادها، دفعت بالسلطات العامة إلى إنهاض مراكز إيواء في مرسيليا وليون ومحافظة / السين/. ففي عام 1931، دشّنت مدينة باريس 6 مراكز مساعدة في جانفيليه وبولونيه بيانكور، وفي عام 1937 كان مركز جانفيليه يستوعب 99 سريراً، مع مقهى مغاربي يزود الشمال أفريقيين من ذات المركز أو من خارجه بالمشروبات غير الكحولية، ووجبات (غير كافية) قياسا بسعر 3 فرنكات للوجبة.

في المنطقة الباريسية، فقد كانت محافظة السين تملك 5 مراكز إيواء، والصليب الأحمر الفرنسي مركزا واحدا يضم عمال مغاربة. وبالإضافة إلى مركز شارع لوكونت، فقد كان يقطن 250 شمال أفريقي في ذلك المركز الموجود في 59 شارع توكفيل Toqueville، بسعر 9 فرنكات لليلة. و170 في مركز 82 شارع L' arbre sec في جانفيليه بسعر 14 فرنكا لليلة، و350 شمال أفريقي في مركز 6 شارع داميان Damiens في بولونيه بيانكور، بسعر 12 ـ 16 فرنكا لليلة.

ومركز في نانتير Nanterre أفتتح قسم فيه بـ 72 سريرا، ومركز الصليب الأحمر في 79 شارع ليكليز L'eglise في الدائرة 15 من باريس بـ 20 فرنكا لليلة الواحدة وسعة 108 مكاناً.

إن مجموع ما توفره هذه المراكز – مع نهاية الحرب العالمية الثانية – يقدر بألف مكان ،إضافة لبضع مئات الأماكن الموجودة أصلاً، وهو ما يمثّل في الخلاصة حصيلة ضحلة. كما أن تنمية مراكز أخرى في المناطق الفرنسية لم تكن أكثر عطاء.

إن سياسة السلطات العامة بخصوص هذه المراكز كانت أن ترافقت على صعيد الإيواء والمراقبة بمبادرة أرباب العمل الذين كانوا غالبا موضع إلحاح من قبل الممثلين الرسميين حول ضرورة المساهمة.

إن مؤيدي تنمية شبكات الوقاية والمساعدة لليد العاملة الجزائرية، ولكي يحفزوا أرباب العمل والصناعيين ويحرّضوا مبادراتهم، كانوا يذكرون غالبا مثال مبادرة معامل " ميشلان وشركاه Michelin " في كليرمون فران Clermont – Ferrand حيث أن نشاط أحد العسكريين المحنكين " بشؤون الأهالي الأفريقيين " الرائد جوس Josse أثار الدهشة. فقد أقام عمليا، السيد م. جوس، مدير الموظفين (منظمة كاملة) من اليد العاملة التي لديه، سواء في ميدان التشغيل أو السكن أو

الصحة أو المساعدة. إلا أن هذا التنظيم النموذجي لكليرمون فران، إذا كان قد أستطاع "حماية " العمال المهاجرين من العمل الدعائي السياسي، فإنه لم يكن ليصحّ لعموم فرنسا.

ويرى (راجيه) أنّ " المساكن التي تعود لأرباب العمل ،والمفرزات السكنية القائمة خاصة في المناطق الصناعية لشرق فرنسا، أو بصفة عامة في مناطق المناجم، كانت قبل الحرب أهم بكثير[28].

وفي شمال فرنسا، يوضّح ستيفان دافيد Stephane David أن الشركات " روايال أستوريان Royale Asturienne للمناجم و" بنورايا Penoraya " أقامت لعمالها العازبين من الأهالي، قرب المصنع " معسكرات سكنية مجانية كي تجنبهم تلك المساكن القديمة التي تحشو المنطقة ".

إن المؤسسة التي تتكفل بصيانة هذه المساكن، لم تنسى أبدا تأمين الرقابة بواسطة الحراس وعناصر درك سابقين يضمنون تحقيق مراقبة كافية الجدية.

وفي منطقة ليون أيضا، فإن مبادرة أرباب العمل كانت على جدول الأعمال، حيث أقامت الجمعية الليونية لإسكان الشمال أفريقيين (A. C. H. N. A) مركز "من طرف الله" في مدينة ليون، قادرا على استيعاب 1500 شخصا "[29].

إن ميزانية هذه الجمعية التي تغذيها اشتراكات أرباب العمل، وإيجارات الشمال أفريقيين والمعونات المختلفة من وزارة العمل، والبلديات... إلخ) كانت تسمح لها ببناء مراكز أخرى. إن سياسة الحشر الجماعي و/ الإستقبال / هذه، والتي كانت تستطيع جمع عدة مئات من العمال في البناية نفسها، وتوفر رقابة أكبر جدوى، أغرت أرباب العمل أكثر من مرة.

هكذا كانت سياسة بناء التجمعات، مع تجهيز هذه المركبات، بقاعة استقبال. سكريتارية (حيث تتمّ مراقبة الدخول والخروج)، ملاحظة السلوكيات الجماعية والفردية، وأيضاً بصالون ومقهى مغاربي وبقالة، وحلاقة عربية، وبقالة شرقية ومتجر، وقاعة صلاة، وغرفة تمريض ومطبخ جماعي، وغرفة وضوء، وقاعة غسيل، وحمام مغاربي إلخ.

وبحيث أن هذه المجمعات السكنية التي تقدم خدمات عديدة ومتنوعة، إنما تلغي حاجات الخروج تقريبا، أو على الأقل تحدّ بشكل بارز من فرص الاحتكاك مع العالم الخارجي، فالعامل المهاجر يجد في متناول يده ما يريد. وبالتالي، فإن هذه

السياسة إنما تهدف إلى حصر العمال الجزائريين وعزلهم تماما، طالما أن أماكن إقامة هذه المعسكرات هي في جوار المصانع.

إلى جانب ذلك ،هناك هدف محبّب آخر لهذه السياسة التمييزية، يتجلى بالشروع (بالإختيار). إذ أن " الشمال أفريقي الذي تأويه هذه التجمعات حين وصوله، عليه أن يتمكن من الاندماج في الحياة الفرنسية تعبيرا عن حقيقة تأقلمه. هكذا تتولى المصالح الاجتماعية مسؤولية إكتشاف العناصر التي وصلت إلى درجة من التطور تستلزم إطارا ومناخا جديدا "[30].

أما الجزائريون من جهتهم فلم ينخدعوا أبدا حول المحتوى الحقيقي للتأقلم الذي يتحدث عنه الكاتب، فكما يسجله هو نفسه : إن الشمال أفريقيين لم يكونوا يقيمون قدراً لهذه المحاشر، رغم أسباب الراحة المتوفرة والسعر الزهيد.

في هايانج Hayange عام 1937، كان هناك 28 شمال أفريقي من بين 212، وفي بومبي Pompey، 100 جزائرياً من أصل 300، يترددون على مطاعم أرباب العمل.

" إن إدارة المناجم المعنية، وقعت في أخطاء نفسية خطيرة تجاه اليد العاملة الشمال أفريقية، حين أطرتها بطريقة شبه عسكرية "[31].

وفي النهاية فإن سياسة مراكز الإيواء كما سياسة الحشر، لم تعرف عمليا أي نجاح لدى المهاجرين الجزائريين. حيث أن هؤلاء الذين استمروا في السكن داخل هذه البنى التحتية، إنما كانوا مضطرين حقا لذلك بسبب غياب الإمكانات الأخرى، وحيث أن هذه الأماكن لم تكن سوى طريق عبور بالنسبة لغالبيتهم.

إن شعور العمال الجزائريين - تجاه ذلك – كان عمليا، هو ذاته أو تقريبا. فالمواصفات الإدارية والبوليسية ذات الصبغة التفتيشية لبنى المساعدة القائمة، ولّدت لديهم إنطباع العيش تحت المراقبة الدائمة في(نظام خاص) يجعلهم يفكرون (بقانون الأهالي) في الجزائر كما يشعرهم بالدونية الشديدة. إن هذا الشعور بوضع ونظام (خاصين) يعزز لديهم الوعي بالإختلاف، خاصة أنّ هذا الإختلاف كان يتأكد أيضا في الميدان الصحي.

فازدحام المستشفيات - كما كان يقال - بالعمال الجزائريين، جعل السلطات السياسية تخصص بنية صحية أوسع في المستوصفات التقليدية التي تحدثنا عنها سابقا، تمّ تصورها خصيصا للعمال الشمال أفريقيين.

فبمبادرة من الدكتور لافون Laffon ودعم جيل كامبون Juls Cambon والسادة سيتغ وغودان Godin et Steeg من بين آخرين، تمّ إنشاء المستشفى الفرنسي -

الإسلامي، الذي كان يفترض ـ حسب هدف أصحاب الفكرة ـ أن يخدم صورة فرنسا في أعين أبناء مستعمراتها. فحسب أوكتاف دوبون، كان عليه أن يوحي بالثقة، وأن يكون "محترما لعادات وتقاليد المسلمين" وأن يسمح – عبر استخدام "أطباء يعرفون الأمراض التي غالبا ما تظهر بشكل خاص لدى الشرقيين" – "لهؤلاء الرجال الذين يعانون، والتائهين في الزحمة الباريسية، من أن يجدوا أنفسهم في وسط قادر على التفريج عن كربتهم، ووضعهم في حالة توازن أكثر قابلية للمقاومة ضد الأمراض[32]. والجزائريون لم يكونوا ليطلبوا هذا القدر من الكرم و "الإحسان".

إن آراء (دوبون) هذه لم تكن سوى مساحيق تجميل للأهداف الحقيقة للمستشفى الفرنسي الإسلامي في (بوبيني). فالقوميون من نجم الشمال الأفريقي والمهاجرون الجزائريون رأوا فيه كتطبيق وإمتداد /لنظام خاص/ وأداة توجيه وعزل وتمييز.

إن الإشعاع والصورة التي كان يؤمل تحقيقها بفضل هذه السياسة المزعومة، من الاعتبارات والاهتمام، لم تكن تهدف إلى أكثر من تأمين قوة العمل الضرورية لرأس المال وإبعاد فكرة الخطر والمضاعفات الصحية والمرضية للعمل الصناعي، عن ذهن العمال الجزائريين.

فمن خلال إرادة نشر الشعور لديهم بأن فرنسا تهتم بأبناء مستعمراتها عبر منحهم محاسن التقدم المدني، فإن السلطات العامة وأرباب العمل كانوا يريدون بهذه الكيفية تحصين المهاجرين الجزائريين من الدعايات السياسية المعادية لهم.

وعبر الاهتمام بإنهاض أماكن دينية، فإن السلطات ذاتها كانت تأمل تعزيز سياسة الاعتبار التي تنتهجها نحو الهجرة، وزيادة دارات توجيه العمال. فالتردد على جامع يبقى أجدى من المشاركة في المهرجانات السياسية !

من جانبهم، الوطنيون الجزائريون لم يخطئوا في تحديد الهدف، حين كانوا يهاجمون، عبر صحفهم ومن خلال التظاهرات السياسية العامة، مكان ممارسة التمييز وإقامة الحواجز، والتخدير العقائدي، كأدوات رقابة ومراوغة، بيد الإدارة الفرنسية.

إن إقامة نظام حقيقي للتفتيش والمراقبة من طرف مختلف الحكومات وأرباب العمل، كانت تترجم همّا واضحا، وهو الهيمنة على الهجرة الجزائرية. فتحت غطاء مؤسسات المساعدة والتكفل الاجتماعي تكاد هذه الشبكة الإضافية من الحماية، أن تصل إلى أهدافها.

إذ حتى عام 1945، فإن المعنى المزدوج، سياسيا وإجتماعيا لهذا النظام، قد تمّ الإحتفاظ به كليا. والخلط الدائم بين الهدف الرئيس المتمثل بالتفتيش البوليسي وبين الوجه الثاني له (المساعدة الاجتماعية)، سيلعب دورا كبيرا في فشل هذه السياسة مع عمال جزائريين سبق وأن جربوا وخبروا جيّداً نظام القمع.

إن تخطيط وتنظيم وإنهاض هذا النظام وهذه السياسة القائمة على التفتيش والوقاية والمساعدة كانت غبية، خرقاء وقليلة التخطيط، بل ودفاعية بشكل كبير.

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، بقيت محاولات التجديد والتصور والإبداع عقيمة بسبب اتباع تلك السياسة.

أما على صعيد التجديد في فترة ما بين الحربين العالميتين، كان هناك فقط محاولة خجولة مبتذلة لخلق مراكز تربية شرع بها في 1937. حيث أن التوظيف والدعاية لها تمّا من قبل مفتشي شرطة مفرزة شمال أفريقيا، مما حدا بهذه الحماقات الفريدة أن تفضي إلى نتائج عكسية للهدف المتوخى: فملاكات العاملين كانت غير كافية أصلاً. وكان يتوجب انتظار فترة ما بعد 1945 لتلمّس بداية فصل الجانب الأمني عن الاجتماعي، عبر إقامة مراكز تكوين وتربية، تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية.

ومن جهته، فإن التنسيق بين مختلف الأقسام المعنية بالهجرة الجزائرية لم يكن أفضل حالا. فمثال علاقات (مصلحة شؤون الأهالي) مع (قسم الرقابة الاجتماعية للشمال أفريقيين (S. C. S. N. A) التابع لوزارة العمل والذي لم يكن له سوى نشاطاً ثانوياً ومتأخراً، يبيّن غياب كل تخطيط[33].

إن نظام التفتيش والمساعدة من قبل الحكومة، والقائم جوهريا على سياسة مراكز المساعدة والمستوصف، وقبل توسعه - قليلا - فيما بعد إلى جانب سياسة أرباب العمل في حشر العمال في معسكرات، كل هذا لم يؤدي في النهاية إلا إلى نتائج وضيعة. بحيث أن شعور الجزائريين المهاجرين المحنكين بواقع سياسة الاستقبال، إنما عزّز الوعي الوطني لديهم، كأبناء مستعمرات.

حتى أن شعور المعاناة من هذا (النظام الخاص) دفعهم إلى ترميزه بصيغ متعددة (قانون الأهالي في باريس)، و(كومونة الأهالي، أوالكومونة المختلطة في العاصمة الفرنسية).

وفي الواقع، فإن محاور توجّه هذه السياسة التي أعلنها ألبير سارو Albert Saroud، بصيغة (مكاتب خاصة) في كل من باريس، ليل، سان إتيان، ليون، بوردو،

ومرسيليا، بقيت سارية حتى نهاية الحرب العالمية. هذه المكاتب وحسب ما كتب لحظة إنشاء هذا النظام في باريس " مكلفة بمتابعة عمل الإحسان تجاه الأهالي، عبر مساعدتهم ونجدتهم وتوجيههم، وأيضا بممارسة رقابة تهدف إلى تجنب التعسفات التي قد يقترفونها و اضطرار إخضاعهم إلى مستلزمات تقاليدنا الاجتماعية ".

لقد كانت مخاوف الحكومات وأرباب العمل - في واقع الحال - مدفوعة بأخطار تسييس الأقلية الجزائرية المستعمرة في فرنسا. فالشيوعيون الذين احتجّوا ضد الاجراءات التقييدية لـ/ألبير سارو/ وضد نظام المراقبة الخاص بالجزائريين كانوا قد انخرطوا أصلا في عملية تسييسهم.

وجان لوي كارليه Carlier لم يخطئ حين كتب: أنه إذا " بادرت الحكومات بجهود ضخمة لتأطير هذه اليد العاملة، وإقامة مكاتب التشغيل في وزارة العمل، ومراكز الإيواء والوقاية في باريس، والمؤسسات الخاصة (على شاكلة مصانع ميشلان)، فإنما كان ذلك استجابة لأغراض سياسة تتعلق بسحب هيمنة الشيوعيين عن الهجرة التي قد يشكّل تكوينها وتربيتها الثورية خطرا على المستقبل (الإستعماري) للجزائر "[34].

إذن فلقد شكلت الهجرة الجزائرية رهاناً سياسياً حاسماً، ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى والذكرى المئوية لاحتلال الجزائر: فهي موضع طمع أرباب العمل. كما ستعرف هذه الهجرة تجربة النقابية العمالية والمعادية للعسكرة، وتجربة معاداة الاستعمار في وسط (إتحاد ما بين المستعمرات)، قبل أن يبدأ بزوغ الترسخ الوطني الخاص الذي سيرمز له بالوطنية الانفصالية لنجم الشمال الأفريقي.

II محاولة تسييس الجزائريين من قبل الحركة النقابية الثورية

في مقالة لـ بير سيلور Celor Pierre حول "عمال المستعمرات في فرنسا" ظهرت عام 1926، يلحّ الكاتب بقوة على ألاّ يهمل عمال المتروبول واقع أنهم سيكونون بالنسبة للرأسمالية جيشا " إحتياطيا " للصناعة، وأن أرباب العمل سيسعون لاستخدامهم في التنافس بينهم ومواجهة نشاطهم الثوري. " مهمة فورية - كتب سيلور - تفرض نفسها على العناصر الشيوعية، وهي العمل على تنظيم عمال المستعمرات المقيمين في فرنسا لمنع الرأسمالية من استخدام العمال الأهالي قصد خفض رواتب البروليتاريا في المتروبول، وأيضا من أجل تحويل قوة عمال المستعمرات المشتتين إلى طاقة ثورية، بدل أن يكونوا - لا شعوريا - خطراً على البروليتاريا الفرنسية[35].

وبهذا المعنى إذاً، يصبح على الشيوعيين أن يطرحوا أنفسهم كمدافعين وكحلفاء لبروليتاريا الأهالي المقيمين في المتروبول، إلاّ أن الكاتب لا يتساءل كيف يتم الوصول لذلك.

إن أمانة (المستعمرات) في النقابة العمالية الشيوعية (U.T.G.C) يبدوا أنها تحمل الرد على هذا الموضوع، بعد عدة سنوات، عبر التأكيد في إحدى نشرياتها في الذكرى المئوية للإحتلال : " فلنسرع أكثر من أي وقت مضى في تنظيم عمال المستعمرات ! فلنجمعهم ونكوّنهم في نقاباتنا الثورية. علينا الا نتوقف عند حدود الاستعباد التي أقامها الاستعمار ويحافظ عليها الاصلاحيون الامبرياليون حرفياً، بل أن يجد العمال الأهالي في منظماتنا المساواة نفسها في الحقوق والإستقبال الأخوي[36].

ولقد أرّخت الأدبيات الشيوعية معالم الاتجاه ما بين 1921 و وصول (الجبهة الشعبية)، بواسطة توصيات شبيهة. فبفعل دفع الأممية الثالثة[37]، أصبح موضوع الاستعمار مفروضا أكثر فأكثر على الشيوعيين الفرنسيين، كمهمة ثورية هامة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فاستخدام الثروات الهائلة للمستعمرات من الرجال والمنتجات، بشكل واسع لخدمة تصورات سياسة البرجوازيين الأوروبيين المسيطرين، لا يمكن أن يدع الثوريين الأمميين لا مبالاين حيث أنّ آلاف الأهالي قدعبِّئوا كجنود مستعمرات أو كعمال في مصانع الحرب. وهذا الإسهام ليس بسيطا في لعبة موازين القوى.

والحفاظ على عمال المستعمرات والجنود الأهالي في المصانع الفرنسية ،أو على الأرض الأوروبية وفقا " لحاجات " البرجوازية الفرنسية لما بعد الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918، أعطى مضمونا " مجسدا وحيّاً " للمسألة الاستدمارية في المتروبول ذاته.

فإذا كان الحزب الشيوعي الفرنسي ـ كما يذكر به إمانويل سيفان Emmanuel Syvan " مازال على تقاليد (S.F.I.O) قبل الحرب لا مباليا افترضيا تجاه قضايا المستعمرات بالرغم من الإجلال ـ الشكلي ـ الذي قدمته (صحيفة L'Humanite) لتحرير المستعمرات[38]، فإنه لن يستطيع الاحتفاظ بالموقف ذاته. فبالتأكيد، لقد أدى استخدام أبناء المستعمرات في جيوش ومعامل رأس المال من قبل بورجوازيي أوروبا إلى إعاقة جدّية وملموسة للمشروع الأممي للثورة ولتصورات الكومينترن. كما لم يعد بمقدور العمل السياسي والنقابي، في فرنسا أيضاً، تجاهل عمال المستعمرات المختلطين مع العمال الفرنسيين وسط المشاريع.

وإذا كانت الثورة العالمية والبروليتارية لا تستطيع إهمال المستعمرات، في أوروبا وفي فرنسا، فإن المشروع الثوري لا يستطيع بدوره تجاهل العمال والجنود من أبناء المستعمرات. وبالتالي، ولتجنب أن تعبر أو (تبقى) هذه العناصر تحت إشراف وتحكّم البرجوازية الأوروبية، أصبح لزاماً عليه الاهتمام بالمستعمرات وبأبنائها. إن الأفكار المسبقة التي كان يواجهها هذا الموضوع ستعقّد المشكلة، فالإرث/الاجتماعي الديمقراطي والإصلاحي/ الذي يتابع حضانته داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، لم يكن ليسهّل هذه المهمة.

إن حداثة المشكلة الكولونيالية في الحقل السياسي في المتروبول، والجهل شبه المطلق بأبناء المستعمرات الذين حطّوا " حديثا " على أرض المنفى، ستزيد من الصعوبات أيضاً.

ففي نظر الأممية الثالثة، يوجد الحزب الشيوعي الفرنسي في وضعية جيدة، استراتيجيا وجيوسياسياً "وعملياتياً"، لتنظيم النشاط والدعاية المضادة للاستعمار. فبرجوازية بلاده تمتلك واحدة من أكبر الإمبراطوريات الاستعمارية، وهو من جهته، ألا يملك الوسيلة المطلوبة وكتلة من أبناء المستعمرات على الأرض، قادرين على لعب دور أداة التشغيل وانتشار صوت وخمائر(المستعمرات) الثورية في بلدان الأصل ليدعّموا هكذا مشروع الثورة ؟

مع ذلك، كان لا بد للأممية الشيوعية من أن تمارس ضغوطات عديدة من أجل أن يضع الحزب الشيوعي الفرنسي أخيرًا مسألة المستعمرات بين أهدافه وخاصة في أفعاله وممارساته.

ومن المفيد معرفة كيف عالج الحزب الشيوعي الفرنسي هذه المسألة في بدايات وحتى مرحلة بلشفة الحزب (عام 1924)، كي ندرك كل الصعوبات والصراعات التي تمت داخل هذا التنظيم، والتي كان لا بد من خوضها، كي تؤخذ مسألة الاستعمار بعين الإعتبار. وهو ما قد يؤدي إلى إهتزاز كبير في عملنا هنا، ويقلب " مسألتنا" ومعالجتنا المطروحة.

لقد أخترنا في هذا الفصل معالجة المسألة الاستعمارية من مدخل الأقلية الجزائرية الكولونيالية في فرنسا، ومحاولات الشيوعيين الملموسة لدمجها في تطلعاتهم.لذا، فإننا نفضل هنا، العمل المحسوس وأحيانا الدهليزي على تحليل الخطاب. فالشيوعيون الفرنسيون الذين لم يكونوا ليولوا هذه المسألة إلا موقعاً ثانوياً، لن يروا ضرورة بدء العمل في وسط الهجرة الجزائرية إلا نحو 1923 ـ 1924.

ولقد إقتربوا منها من زاويتين : كولونيالية وبروليتارياية. فعلى الصعيد الأول، حاولوا تسييس الأقلية الجزائرية في وسط التجمع الكولونيالي الواسع . إتحاد ما بين المستعمرات .. وعلى الصعيد الثاني، شرعوا بالعمل النقابي، سواء على صعيد المؤسسة أو في وسط الوحدات الكولونيالية الموجودة في فرنسا وألمانيا. وفي ورشة التسييس الجزائري هذه، كانوا قد ميّزوا باكراً بين نشاط الجذب الشيوعي وبين النشاط المناهض للإستدمار.

ولقد كان مناضلو الحزب الشيوعي الفرنسي من بين المجموعات النادرة التي عملت في محاولات تسييس المهاجرين الجزائريين، ج. دوريو Doriot. J في رسالة رافقت التقرير الأول عن نشاط الحزب الشيوعي في الميدان الكولونيالي والموجّه إلى " تنفيذية الأممية الشيوعية"، كتب : " حتى هذا اليوم فإن الحركة بكاملها بين أيدينا، وليس هناك من أحد، لا الاشتراكيين ولا الإصلاحيين، من حاول العمل في هذا المجال "[39]. إن هذه الشهادة تؤكد بوضوح أن القوة الرئيسية التي كانت تعارض الحكومة[40] وأرباب العمل، وتواجههم من أجل التحكم[41] بالهجرة الجزائرية، إنما كانت قوة الحزب الشيوعي الفرنسي ونقابته العمالية C.G.T.U والشبيبة الشيوعية.

أقليتان كولونياليتان موجودتان في فرنسا احتكرتا نشاطات المناضلين الشيوعيين : الأقلية الهندو . صينية والأقلية الجزائرية. مع ذلك، فحول هذه الأخيرة سيتركّز نشاط وتجربة المناضلين.حيث ،وكما شرحه مسؤول الهيئة الكولونيالية في الحزب (لاريبر) Larribere إلى "هو شي منه"، الذي كان منزعجاً من قلة الإهتمام الظاهر بالمهاجرين الفيتناميين، أثناء إطلاعه في موسكو / داخل اللجنة التنفيذية / على النشاط المناهض للاستدمار، حيث قال " إن جهودنا الآن (1924) تبدو لك مركزة فقط على الشمال أفريقيين، لكن عليك أن تدرك أن البداية تكون دائما مع المهمات الأسهل، ونحن مازلنا في البداية[42]، فقبل 3 أشهرلم يكن هناك شي أبدا أبدا أبدا ".

وفي الحقيقة، سواء تفحصنا –في الوضعية الثانية– عملية التسييس المعادي للإستدمار وسط الأقلية الجزائرية في إتحاد ما بين المستعمرات . أو العمل النقابي العمالي والمعادي للعسكرة، فإن عبارة دوريو Doriot تدلّ جيداً على أن " هذا العمل كان حديثا " بكل معنى الكلمة[44].

I. النقابية الثورية والأقلية الجزائرية الكولونيالية (نقابية عمالية ومعادة النزعة العسكرية)

لقد كانت النقابية العمالية العنصر الرئيسي في مشاريع تسييس الهجرة الجزائرية. ولم ينظر الشيوعيون إلى (إتحاد ما بين المستعمرات)،هذا التجمع الواسع من مستعمرات وأبناء مستعمرات متنوعين (ملغاش - فيتناميين - أبناء جزر أنتيي - والرينيون - والمارتينيك إلخ) إلا كمحطّة، ومكان عبور، حيث سيتم (الشغل على هؤلاء المؤيدين للنضال ضد الإستدمار، وتربيتهم سياسياً، لتوفير مناضلين للتنظيم النقابي[45] والشيوعي). إن هذه الأولوية الممنوحة للعمل النقابي هي، كما تبدو لنا - إرث نضالات وعقيدة الحركة العمالية الفرنسية (من الفوضوية - والنقابية - والإستقلالية النقابية - والسوسيوديمقراطية والإصلاحية). والنقابية الثورية، التي لم تكن في الأصل - حسب لوزوفسكي Losovsky سوى رد فعل على انتهازية الحزب الإشتراكي الفرنسي، وهبت لمناضلي اليسار بعض الملامح المميزة التي خدمتها كقاعدة نشاط، مثل فكرة العمل المباشر - النضال الفوري للجماهير- التبشير بالإضراب العام- وقلب الرأسمالية بالقوة[46].

إن بناء (أممية نقابية حمراء ISR) تحت رعاية الكومنترن فرض (منذ عام 1921) على النقابات التابعة له، المهمة الأساسية المتمثلة " في جمع وتنظيم وتربية الجماهير لقلب الرأسمالية بالعنف [47]، ولقد عرّف المؤتمر الدولي الأول للنقابات الثورية، النقابة " بمدرسة الشيوعية " [48]، والسؤال الجوهري الذي طرحه المؤتمر كان معرفة أية طريقة وأي عمل يومي يمكن له أن يوحّد الجماهير ويعدّها لقلب الرأسمالية.

لوزوفسكي، منشط (الأممية النقابية الحمراء) يوصي في مقال له ظهر في صحيفة L'Humanité، 30 أفريل 1923، بوحدة الحركات العمالية - وتنظيم لجان المصانع وتشكيل لجان عمالية للمراقبة في المناطق الحدودية للتعرف على حركة الوحدات، إرسال السلاح والذخيرة، والتصرف في حالة التعقيدات الدبلوماسية أو الأزمات. حيث أن شبح الحرب كان مازال قائما، وأن استخدام جنود المستعمرات المتواجدين في أوروبا يشكل خطراً على الثورة البروليتارية الأوروبية. فعلى النقابات إذاً وزيادة، حسبما يلاحظ لوزفسكي، أن تحافظ على الروابط مع الجنود وأن تهتم ببروليتاريا المستعمرات.

فبالنسبة لقائد الأممية النقابية الحمراء، لا يمكن للنقابات الثورية أن تبقى لامبالية تجاه ما تفعله الطبقات الحاكمة في الهند وتونس والمغرب والجزائر.

وبالتالي فإن أمامها مهمات أخرى إلى جانب مهمتها الأوروبية، مهمات العمل الدعائي والنشاط وسط جماهير المستعمرات.

فلتقويض الامبريالية الحديثة، يتوجب تنظيم بروليتاريا الأهالي، ورفعها إلى مستوى الوعي الطبقي، ونزع سيطرة الطبقة المعادية عن جيش الاحتلال وتحويل «هذه الكتلة من العبيد المسلحين إلى قوة تمدين الشعوب المستعمرة»[49]. ولقد استكملت توصيات الأممية النقابية الحمراء بتعليمات الأممية الشيوعية التي ألحت على أن يسجل ـ حزبها الرئيسي في أوروبا - الحزب الشيوعي الفرنسي - مسألة المستعمرات في مشاريع نشاطه.

لقد أتى فشل الثورة في ألمانيا، والمبالغة في تقدير قوى الثورة العالمية والاستعجال الثوري الذي اعترف به كل من ليون تروتسكي وفلاديمير لينين، ليستدعي عملا تنظيمياً أكثر جدّية.

إن تراجع موعد واستحقاق الثورة العالمية لم يكن ليعفي من بذل جهود ملموسة أهم.

فقد تميزت فترة المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية (ديسمبر 1922) والمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي الفرنسي (20 ـ 24 جانفي 1924) في ليون Lyon، بتحضيرات أكثر جدية للمهمات الثورية. وسواء كانت هذه اللحظة إنتقالية[50] - أم بداية ـ فقد شرع بمشروع بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي وأعلن(بخجل)عن العمل في الميدان الكولونيالي.

وفي الخلفية السياسية، فإن قضية حوض (الروهر) Ruhr والتهديدات الأكثر فأكثر وضوحاً باشتعال الحرب، ستدفع الأمميين والشيوعيين الفرنسيين للعمل على تنظيم أوسع جبهة مواجهة. وفي هذه الجبهة، حيث كان الشيوعيون الفرنسيون والألمان هم الأكثر إندفاعا، فقد خصص لهم مهمّة العمل في وسط الوحدات الكولونيالية (أين يوجد الجزائريون) المقيمة في ألمانيا.

إذاً، سترى هذه الفترة، إنهاض تكتيك (الجبهة البروليتارية الموحدة) التي ستستكمل على صعيد مواجهة الاستدمار (بالجبهة المعادية للأمبريالية). وكان على هذه السياسة أن تتمفصل مع المحور الفرنسي الألماني، والوحدة النقابية (C.L.T./C.G.T.U)، والوحدة السياسية التي تبحث عنها كثيراً الأممية الشيوعية، التي لم تدخر جهودها التوحيدية تجاه الأمميات الإشتراكية الأخرى[51]، كما كان يسعى لها الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم يتوقف عن التوجه نحو الحزب الاشتراكي، مخطراً إياه بالاختيار بين نجاة الجمهورية وبين سلامة البروليتاريا [52].

وبخصوص المستعمرات، وخاصة في فرنسا، فإن طريق الوحدة النقابية ثم البلشفية التنظيمية[53] على قاعدة خلايا المصانع، سيسمح للنقابة العمالية الشيوعية الموحدة (C.G.T.U) بضمّ الجزائريين للنقابة. وكان على تنظيم الجزائريين نقابيا أن يأخذ في الحسبان الصعوبات العديدة واللامبالاة تجاه قضية الاستعمار وسط الحزب الشيوعي الفرنسي. فمن الممكن اعتبار أنّ بداية العمل، في مجال الاستعمار وسط الهجرة الجزائرية وفي المجال النقابي، لم تتحقق إلا بعد مؤتمر ليون (جانفي 1924).

إذ بعد فترة من الحذر والتلمّس، فإن تنظيم الجزائريين نقابيا لم ينطلق إلا بعد المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية التي سترى ظهور لجنة فرعية خاصة باليد العاملة الأجنبية في فرنسا.

وسوف تكون فترة 1924 ـ 1926 حاسمة ومتميزة فيما بعد. هذا ما يجعلنا نلّح عليها. ففي عام 1926، يأتي إنشاء منظمة (نجم الشمال الأفريقي) وامتداد إشكالية (الجبهة المناهضة للأمبريالية) لتغيير معطيات تسييس الجزائريين. فبعد أقل من عامين على ولادتها، وبفضل خاصيتها الوطنية ومطالبها الإنفصالية، خاصة إستقلال الجزائر، فإن منظمة نجم الشمال الأفريقي ستؤسس لاستقطاب سياسي[54] للهجرة الجزائرية ولسوف تنافس، إذا لم تكن تعيق أصلا، العمل النقابي الموازي أو الهيئة الكولونيالية في التنظيم النقابي الشيوعي الموحد (C.G.T.U)، رغم أن قيادتها حتى عام 1928، كانت بين أيدي المجموعة الشيوعية للجنة القيادية لنجم الشمال الأفريقي. وهذه السنوات الأربع 1924 – 1928 ستكون السنوات التي ترمز- أكثر- إلى الصراع من أجل التحكم والسيطرة على ما أصبح يدعى " الهجرة من المستعمرات"، والتي أصبحت حسب تعبير رونيه غاليسّو Rene Gallissot مكان النضالية الشيوعية والمنظمة النقابية الشيوعية (C.G.T.U)[55].

أ. أولى المحاولات النقابية في الوسط الجزائري في فرنسا :

لم يبدأ العمل النقابي والكولونيالي حقّا إلاّ في بداية 1925، في أعقاب مؤتمر ليون الثاني للحزب الشيوعي الفرنسي (20 ـ 24 جانفي 1924) مباشرة. فحتى هذا الوقت كانت الحصيلة التي حققتها (لجنة الدراسات الإستعمارية[56] التي تأسست[57] في جوان 1921 بمبادرة تطوعية لعدد قليل من أبناء المستعمرات ومن المناضلين الشيوعيين الذين يعرفون واقع المستعمرات أوعاشوا فيها، وأيضا

بفضل الضغط الهائل للأممية الشيوعية. حصيلة ليست ذات معنى. ففي /تقرير/ دون توقيع حول عمل الحزب الشيوعي في ميدان المستعمرات، أنجز بعد المؤتمر الشيوعي الخامس، يعترف المسؤولون المعنيون بأن لجنة الدراسات الكولونيالية - المكونة في معظمها من رفاق كانوا قد تركوا مستعمراتهم منذ زمن طويل- لم تفعل أي شيء يذكر.

لذا سيتم في مؤتمر ليون تحويلها إلى " هيئة المستعمرات " أو "الهيئة الكولونيالية " إنسجاما مع أهداف المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية الرامية إلى خلق جهاز خاص يتكفل بالعمل المستعمراتي، هذه الهيئة هي التي ستوجّه وتحاول تنظيم أول عمل تسييسي ونقابي، حتى لحظة تجاوزها وتحويلها إلى (الهيئة الكولونيالية المركزية) بعد المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية (17 جوان - 8 جويلية 1924) و حتى نهاية 1924.

لقد برز النشاط الأول أصلاً ،خلال مؤتمر ليون عبر تقديم تقرير حول " مسألة الإستعمار ". وفي هذا التقرير، تتوضح المخاطر والتنافس الذي يمثله حضور الوحدات الكولونيالية والعمال الأهالي إلى فرنسا، تجاه بروليتاريا المتروبول.

ولتجنب الانقسام المضرّ، والتوترات بين البروليتاريا الفرنسية وأبناء المستعمرات المقيمين في فرنسا، يتوجب على العناصر الشيوعية العمل على تنظيم الأهالي المقيمين في المتروبول كي تمنع على الرأسمالية استخدامهم، وكي تضرب مشاريعها المعادية للثورة[59]. ولقد تضمنت هذه الوثيقة سلسلة من الإجراءات الفورية " كي لا تصبح اليد العاملة من المستعمرات خطرا على البروليتاريا الفرنسية، بل على العكس أن تتحول إلى عامل ثوري "[60]. إجراءات رئيسية أربع تمّ إقتراحها للعمل السياسي.

1 - عمل دعائي ناشط وسط العنصر العمالي الأوروبي كي يستوعب الضرورة الإستعجالية للتفاهم مع بروليتاريا المستعمرات.

2 - ضرورة نشاط إعلامي مكثف بين شغيلة المستعمرات المقيمين في فرنسا، بهدف تسييبهم النقابي واستقطابهم السياسي.

3 - تنظيم مهرجانات بالتوافق مع المنظمات النقابية، حيث يكون الشغيلة الأهالي مدعوين قدر الإمكان، وحيث يكلمهم خطباء بلغتهم الأصلية.

4 - توزيع بيانات ومواد دعائية باللغة العربية، والملغاشية والأنامية، تتوجه إلى أبناء المستعمرات في فرنسا[61].

أما على صعيد العمل وسط الوحدات الكولونيالية، فقد أوضحت الهيئة الكولونيالية، ضرورة القيام بعمل دعائي مضاد للعسكرة ومواجه " للحقد العنصري البين والمهيمن على الجيش، والذي تستغله جيدا العسكريتارية الفرنسية "، حيث يتوجب على الحزب النضال ضد الحقد العرقي، ومن أجل التآخي بين الجنود الأهالي والجنود الفرنسيين " بانتظار أن يتحقق شعاره، بعدم وجود وحدات بيضاء في المستعمرات ".

وحيث أن الهيئة الكولونيالية تقترح على المؤتمر " من منطلق أن المستعمرات ليست متضمنة بعد في التقسيم الإداري للحزب " : إستعادة موقع منتدب دائم لها، وإعادة منبر للسمتعمرات في صحيفة L'Humanité ، مع إصدار مقال في " نشرة الإعلام الشيوعي " و إعادة نشره - إلزامياً - في جميع الفروع الفدرالية[62].

وحسب رسالة لأحد مسؤولي (هيئة المستعمرات) فإن التقرير المقدم إلى مؤتمر ليون، تمّ تحويله إلى قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي[63]، التي أخذت عليه أنه (ليس شيوعيا). والواقع ان أياً من أعضائها لم يطلع عليه، وتوجّب الإلحاح الكبير لمندوب الأممية الشيوعية ومسؤول (هيئة المستعمرات) كي يتمّ تقديمه للجنة القيادية القادمة للمصادقة عليه[64].

وبعد مضي شهر على مؤتمر ليون نجد أن المندوبية الدائمة للحزب (في شمال أفريقيا) فقط قد تمّ إحياؤها، ووضع رفيقان أيضا تحت تصرف سكريتارية المنظمة العمالية الموحدة للحزب C. G. T. U منهما (عزيز منور) المعروف بلقب (علي). وحتى هذا التاريخ فإن هذه النقابة لم تفعل بعد أي شيء من أجل أبناء المستعمرات. فمحرر الرسالة الموجّهة إلى (تنفيذية الأممية الشيوعية)، 20 فيفري 1924، لم يخف شكواه من الصعوبات المصادفة أمام تنسيق عمل (هيئة المستعمرات) وعمل النقابة العمالية الشيوعية. كما أن رسالة مسؤول هذه الهيئة الكولونيالية يدعو (تنفيذية الكومنترن) لممارسة "الضغط على المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي لتوفير المزيد من الاهتمام بهذا العمل لدى أبناء المستعمرات في فرنسا وفي المستعمرات[65]».

وتحت قيادة الجزائري /عزيز منور/[66] وإشراف لاريبار Larribère، مسؤول هيئة المستعمرات كان أن تحقق العمل المتعلق بالمستعمرات وبالنقابة في الوسط الجزائري.

لنحاول تفحص كيف تم هذا العمل والصعوبات التي واجهها، كذلك التكتيك الذي أعتمد والمحتوى الذي أعطي، وأخيرا النتائج والحصيلة التي توصلت إليها هذه الهيئة الكولونيالية قبل الخضوع لتغيير جديد.

لقد شرع بتنظيم العمل النقابي بشكل ملموس عبر إحصاء اليد العاملة الجزائرية التي وضعت في المقدمة، بسبب الأهمية التي كانت تحتلها وسط اليد العاملة الأجنبية، والتي كما أشار (لاريبار) بقيت المجموعة الأكثر تماسكا وتجانسا وسهولة للمقاربة[67]. وقد برر مسؤول هيئة المستعمرات عملية البدء بالقطاع (الأسهل)، بواقع ضرورة البدء من الصفر: " ليس هناك إطلاقا أي إحصاء أو صحيفة، أو متحدث، ولا بد من الانطلاق من البداية، وهذا ما نفعله، كما أن تدخل (التنفيذية الأممية) لم يكن مجرد دعم بسيط "[68].

لقد طرح الإحصاء الذي شرع به، سلسلتين من الإشكالات. فلقد أستند من جهة على الهيكلية العضوية للحزب الشيوعي الفرنسي، أي بشكل أساسي، الفيدراليات والشعب أوالفروع والتي، كما سيتم إدراكه لاحقاً، كانت بعيدة عن تجسيد الإهتمام المطلوب بالمسألة الإستعمارية، والإحاطة بالرهانات الحقيقية والصيغ السياسية المتعلقة بها، وزيادة على ذلك من جهة ثانية، فإنّ تنظيم العمال الجزائريين وغياب التقاليد في هذا الميدان، إلى جانب التهميش وميزة إنغلاق تجمعات الجالية الجزائرية، كل هذا سيطرح مشاكل جدية على منشّطي نقابة المستعمرات.

إن نتائج الإحصاء أكدت مخاوف محركيها والقائمين عليها. والفدراليات لم تبد إلاّ قليلاً من البهجة في تعاونها الفعلي مع هيئة المستعمرات، إلا أن الفروع هي التي بقيت – بشكل خاص – الأقل تفاعلا مع المهمات الجديدة. ويمكن الحكم، إذا ما عرفنا أنه تمّ الحصول على 15 جوابا فقط ردا على 50 رسالة كتبها لاريبار. مثال آخر في منطقة /السين /، حيث نلحظ في إطار هذا الإحصاء، أن "91 بلاغا دوريا قد أرسلوا إلى الفروع قوبلوا بـ 3 إجابات "، وأيضا " في سين و واز seine et oise، 140شعبة استلمت الإستمارة نفسها، مازالت أنتظر الجواب الأول. أترى في أي مناخ نحن تتحرك ! " هذا ما صرح به إلى هوشي منه[69].

إن نتائج الإحصاء وملاحظات الذين قاموا به، وضعت تحت الضوء بعض خصائص الشغيلة الجزائريين: "أميون، جد حذرين تجاه الأوروبيين، بسبب تجربتهم المعاشة في المستعمرة، لم يحدث أن نظّموا ولا يعرفون شيئا عن التنظيم" و"جهلهم للغة الفرنسية يمنعهم من الإنضمام لأخوانهم العمال الفرنسيين"[70]. وكما يسجّل عبد العزيز منور، فإن هؤلاء القبائليين وهم " الأكثر تمرّدا " لا يشكلون سوى عنصراً عمالياً غير مستقر" ولا يعملون إلا لجمع بعض الوفر والعودة إلى بلدهم لشراء قطعة أرض، ودفع الضرائب التي ترهقهم والحفاظ على أرض الآباء"[71].

مع ذلك، يسجل كاتب الوثيقة، أنه إذا كانت الأجيال القديمة تعيش منطوية على نفسها، فإن الهجرة الجزائرية تشمل أجيالاً أكثر قوة وتفتحا : " فكثيرون من بين هؤلاء الشباب، يهملون العادات القديمة ولا يريدون إتباع حياة الحرمان كأبائهم، هذه العناصر التي تمدنت في الجيش تبدو أكثر إجتماعية مع العمال الأوروبيين الشباب". هكذا يكتب عبد العزيز منور ويضيف " أمام الشيوعيين مهمة واضحة المعالم وهي اجتذاب هؤلاء الشباب إلى وسطهم وأداء تربيتهم"[72].

في نظر منظمي العمل النقابي، فإنه يجب تحريك الحزب وفروعه من تكاسلهم تجاه مسألة الأقلية الجزائرية، كما أن نقص الإطارات، وعدم استيعاب قضية تنظيم هؤلاء، وجهل اللغة ونقص المتحدثين بالعربية أو القبائلية [75]، كل هذا يجعل الحزب في سلبية، لاتساعد على تحقيق الأمور المطروحة.

زيادة على ذلك، فإن " نقص العناصر المتقدمة بين الشمال أفريقيين لأداء هذه المهمة "، يستلزم الإسهام المشترك " لجميع الروافد في الحزب "، ونفساً أكبر للعمل مع أبناء المستعمرات[74]. إن المهمة الجوهرية المطلوبة في الوسط الجزائري، حسب إعترافات المنشّط الرئيسي عبد العزيز منور، كانت " خاصة دعم التنظيم النقابي "، فمرحلة التحقيقات تمّ تجاوزها، كما أنّ صيغاً أخرى من العمل ستعرف النور. إنها مرحلة تلمّس (الطريق).

ولسوف تنهض فدرالية (السين) لدعم الأمين العام" في تنظيم العمل الإداري " داخل النقابة العمالية الشيوعية، حيث كلّف من قبل الهيئة الكولونيالية، بتوزيع الأدبيات والصحف الدعائية المضادة للاستعمار. إن إظهار " بعض إرادة التنشيط "، من قبل الفدرالية المركزية للحزب ستسمح ـ هكذا ـ بتنظيم إجتماعات للعمال الأهالي في خلايا المصنع :" كل المراكز التي تضم عربيا تلقت صحيفة مكتوبة بالعربية والفرنسية"، حسبما يشهد / لاريبار/ و" عدة آلاف من النسخ أرسلت، لكن من الصعب معرفة فيما إذا كانت قد وزعت "، يتساءل[75]. وبناء على إقتراحات هذا الأخير، فإن الزاوية الشهرية في صحيفة L'Humanité ، التي لم تكن كافية حسب رأي نغوين أي كوك (هو شي منه،) ستقر" بإدخال مقالات دعائية وأوراق خاصة بفضائح المستعمرين.

بعد 3 أشهر من العمل (مارس 1924)، يعترف مسؤول النشاط في مجال المستعمرات: " في هذه اللحظة، فإن الأمور أفضل. صحيح أن الحزب لا يفعل شيئا، لكنه يترك أيدينا طليقة، وهو كثير بحد ذاته. إن الأمر أشبه بثورة في

الحزب[76]. وهذا لاريبار وهو يعبر عن إرتياحه بعد كل الصعوبات، يقدم لنا في الوقت نفسه حصيلة هذه البداية الضحلة للعمل المنجز " الآن الأمور أسهل، فكل يوم هناك إجتماع في (السين seine)، إما للأهالي، أو للفروع حيث نتحدث. بالتأكيد بدأ العمل يعطي ثماره، ومن جهة أخرى، فإن المقالات التي نستمر في كتابتها ستفعل فعلها "[77]، إلا أن لاريبار لا يخدع نفسه مع ذلك حيث " يجب انتظار عدة أشهر أيضا كي نتلمس حركة عميقة " حسب قوله.

إن المحاولات الأولى للعمل في مجال أبناء المستعمرات تحتاج مع ذلك إلى المزيد من التعميق. فمن الصعب تكشف تكتيك أو برنامج عمل معدّ بشكل جدي من قبل هيئة المستعمرات ومندوبها في النقابة العمالية الشيوعية، والذي لم يكن أساسا يمثل أي فرع أو هيئة نقابية معينة. وهكذا شيئا فشيئا، بدأت محاور العمل التي كانت غالبا مرتجلة وجد ضعيفة في بداياتها، بالضبط والتعمق نحو منتصف ماي 1929: من عمل الصحافة والبيانات الدعائية عند مخرج المصنع. تكتيك الإستكشاف والتعرف على "العناصر المتقدمة " وتكوين مجموعات دراسة وتربية للمسلمين، أو مجموعات عمل.

إن الصيغتين الأوليتين تشكلان جزءا متكاملا من بدايات الهيئة الكولونيالية، والصيغتين الآخريتين تعلنان العبور إلى مرحلة أخرى في تطور النقابية الكولونيالية: مرحلة آثار البلشفة داخل الحزب الشيوعي الفرنسي والمستلزمات الجديدة التي تتبع المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية.

ب. العمل عبر الصحافة والبيانات، "الكازرنا" ومعاداة النزعة العسكرية :

لقد إرتبط النشاط الإعلامي بشكل جوهري في الفترة الأولى بمصير صحيفة "الكازرنا = الثكنة" وبالنشاطات المعادية للعسكرة، التي كانت تحركها " الشبيبة الشيوعية ". إن تبدّل اسم هذه الورقة الإعلامية إنما كان يعكس تطورها : الكازرنا. الثكنة، والمعمل . الثكنة، والمصنع، وهي تعود بولادتها إلى أحداث (روهر ruher)، مع التهديد بالتدخل في البداية، ثم الإحتلال الفعلي لحوض الروهر (الألماني) من قبل الوحدات الفرنسية. كما تعود أيضا إلى (الشبيبة الشيوعية) التي بين 1921 ـ 1923، كانت قد باشرت عمل التحريض ضد العسكرة، وذلك بالانسجام مع تعليمات الأممية الشيوعية. إن هذا العمل المعادي للعسكرة سيستمرّ لاحقاً أصلاً وسيسعى إلى أن يتعزز بجملة أحداث : (حرب الريف في المغرب، تمرد الدروز في سورية، أحداث المغرب ـ إسبانيا .. ألخ).

إن وسواس الحرب دفع بميشال مارتي Marty Michel لكتابة " كفانا حرباً، لدينا كثير من المسالخ الرأسمالية ! لانريد أبدا أكثر ". هذا ما قاله كثيف الشعر أثناء الحرب "[78]. إنّ مخاوف الحرب هذه ستصبح مشتركة بين العديد من مناضلي (الجمعية الجمهورية للمحاربين القدامي- الفوضويين النقابيين. مثقفي صحيفة (الوضوح Clarté)- "الشبيبة الشيوعية "، ولقد كانت حاضرة في " مشروع قرار حول الشيوعية والمستعمرات " حررته " لجنة الدراسات الكولونيالية " الأولى، في ديسمبر 1921، حيث أثير استخدام العسكريتارية الفرنسية " لأفواج من أبناء المستعمرات كأدوات عمياء لإضطهاد وسحق بروليتاريا أوروبا "[79].

وباستجابة " الشبيبة الشيوعية " لنداءات الأممية الشيوعية، تكون قد عوّضت قصور الحزب حول مسألة المستعمرات. إن فقرة من برنامج عمل الحزب الشيوعي الفرنسي إعتمدت، بناء على إقتراح يسار الحزب في المؤتمر العالمي الرابع، و كانت مخصصة لمناهضة العسكرة تنصّ على «أن : عملا منهجيا لدخول الشيوعيين في الجيش يجب أن يبدأ من قبل الحزب».

في الإعلام، والبرلمان، وفي كل فرصة مناسبة، فإن الشيوعيين سيؤيدون مطالب الجنود، ويوصون بالاعتراف بحقوقهم السياسية. ومع نداءات الطبقات الجديدة، وتهديدات الحرب، توجّب تصاعد التحريض الثوري المعارض للعسكرة، وسوف يتم ذلك تحت قيادة جهاز خاص في الحزب مع إسهام الشبيبة الشيوعية، التي تقف على قدم النشاط دون تأخير وتقوم بحملة ضد استدعاء الجنود في عام 1921 وما بعد.

في المؤتمر الثالث لأممية " الشبيبة الشيوعية "، (1-16 ديسمبر 1922)، يعلن المندوب الفرنسي ج. دوريزو J. Dorizot أثناء تقديم تقريره حول النضال ضد العسكرة الرجعية في جلسة 11 ديسمبر 1922، "عن ضرورة منع استدعاء الجنود الأهالي الذين تستغلهم البرجوازية لحفظ الأمن، وعن واجب النضال ضد العسكريتارية البرجوازية. فلقد كانت مهمات " الشبيبة الشيوعية، حسب /دوريزو/، كانت تشكيل نويات شيوعية "، كما على الفروع الوطنية أن تشترك في الدعاية بين وحدات الاحتلال "[80].

إنّ انعقاد الندوة الفرنسية الألمانية في 24 أوت 1922، ستسمح بتجسيد التعاون بين الشيوعيين الفرنسيين والألمان، ولقد أوصى الشعار الرابع[81] لهذه الندوة

بالتقارب السياسي والاقتصادي بين فرنسا وألمانيا وروسيا السوفياتية، بينما ارتفع الشعار الثالث ضد احتلال (الروهر) وطالب بإخلاء المنطقة المحتلة، كما توصي الندوة زيادة على ذلك بأنه على كل من البروليتاريا الفرنسية والألمانية إقامة جمهورية تستند إلى العمال المسلحين وأجهزة الطبقة العاملة[82].

هذه هي الأسباب التي تفسر كيف ارتبط مصير صحيفة (الكازرنا) بألمانيا، مع احتلال/ الروهر/ من قبل القوات الفرنسية، من جهة، وبفرنسا أين كانت متموقعة وحدات المستعمرات، حيث لم يكن الجزائريون العدد الأقل، من جهة ثانية. هذا التوجه المزدوج ـ ألمانيا وفرنسا، حيث يغلب الأول، لن يجعلنا ننسى أن نشاط التحضير وطباعة البيانات والشعارات سوف يتم في باريس.

لقد كان تنظيم العمل بين الجنود الأهالي هو أول أشكال النشاط النقابي وسط بنى الحزب الشيوعي الفرنسي، وسوف يكون أول بلورة للمسألة الكولونيالية، حيث تمثل الدعاية الموجهة نحو الجزائريين والشمال أفريقيين أهم وجوه الموشور.

لقد تم تخصيص الندوة العامة (للشبيبة الشيوعية) التي عقدت في باريس 24 ـ 25 فيفري 1922، بكاملها لمناهضة العسكرة : "ولقد قررت إعداد وتجهيز وتنظيم الدعاية المطلوبة، والممكنة بين الأهالي داخل جيشنا الإستعماري، حسبما جاء في تقرير مديرية الشؤون السياسية لوزارة شارع أودينو oudinot[83]. لقد كان الجنود الأهالي موزعين ما بين سورية ـ المغرب والجزائر ـ الهند الصينية، وفي أوروبا، خاصة في رناني Rhenanie، و30 محافظة في فرنسا، حسب /لاريبار/. لكن، لاالمعلومات التي يوفرها المسؤولون السياسيون أوالنقابيون، ولا أيضا الوثائق البوليسية والعسكرية، التي استطعنا الإطلاع عليها، تحدد لنا مكان تواجد الوحدات الجزائرية أو الشمال أفريقية. الأمر الذي لا يسمح لنا بالإحاطة، بقدر كاف من المعطيات والدقة، بالجهد الخاص الذي تمّ تجاههم، خاصة في فرنسا، وفق إطار دراستنا.علاوة على أن الخلط قائم دائما بين المسألة الجزائرية والمسألة الكولونيالية. أصلاً، عندما يقدم هوشي منه ملاحظته للاريبار، (مسؤول هيئة المستعمرات)، يجيبه هذا الأخير ببعض الضيق، أنه " عندما نسجل في عبارة ما مطالبنا لمستعمرة ما، فمن المفهوم أن هذا ينطبق على جميع المستعمرات التي توجد في ذات الوضعية، أرجوك ألاّ تحاول تجزئة الشعرة إلى أربعة ! " [84].

وهذه التداخلات بين المسألة الكولونيالية والمسألة الجزائرية أو المغربية (أحداث الريف) أو الفيتنامية أو أخرى، ستبقى قائمة، حيث الإختلاطات الممكنة ـ التي سوف

تثير النقد لاحقا لتصور العمل في مجال المستعمرات. لن تكون غريبة عن هيكلية قائمة على قاعدة الفدرالية الوطنية المستقلة لهذا النشاط، والبنى السياسية المتطابقة.

إن الدفعة الأكثر جدية التي تسجل في مجال الجنود الجزائريين والشمال أفريقيين وأبناء المستعمرات الأخرى، هي ما وفرها مؤتمر ليون lyon " للشبيبة الشيوعية "، 20-21 ماي 1923. حيث أن برنامج الشبيبة يضع في المقدمة الدعاية المناهضة للعسكرة في فرنسا، واختراق النويات الشيوعية للجيش وتوزيع صحيفة (الكازرنا) بين الجنود، وتنمية الدعاية الثورية لدى الشباب الأهالي داخل المستعمرات، وأخيرا تشكيل "نويات شيوعية خاصة" في أفواج الأهالي المتوقفة في الحيازات الفرنسية.

إن تكوين هذه النويات الخاصة " يقوم في الواقع على تجمع وطني أو تجمّع لجالية بلغة معينة : مثال نويات جزائرية أو شمال أفريقية، نويات فيتنامية أو هندوصينية... الخ.

ولقد كانت هناك دعاية خاصة في مراكز المتروبول التي تأوي وحدات المستعمرات، خاصة في مناطق مرسيليا وباريس. كما كان تكتيك (الشبيبة الشيوعية) يقضي" باجتذاب الجنود الأهالي إلى الإجتماعات، مع اهتمام خاص بهؤلاء الذين يتكلمون الفرنسية بينهم، بحكم إمكانية أداء دور الوسيط والمترجم الضروري، وتأمين النويات الأولى للعمل الدعائي "[85].

لكن هذا النشاط المناهض للعسكرة خلال هذا الفترة الأولى وحتى بدايات 1924، بقي قليل الشهرة. ولا يبدو أن النشاطات الأولى لصحيفة (الكازرنا) كانت هامة حقا. ففي رسالة موجهة إلى (تنفيذية) الأممية الثالثة، في 5 مارس 1924، يذكّر جورج لوروا G. Leroy بأهمية الوحدات الشمال أفريقية في فرنسا وبتقييم العمل الدعائي الذي تمّ في أوساطها (وبين العمال).

وفي الوقت الذي كان فيه" الملغاش، والمارتينيكيون والسودانيون يشكلون فوجاً بسيطا جدا من الوحدات والعمال في المتروبول (...) كان الجزائريون والمغربيون والتونسيون الذين ليسوا دائما سوداً إنما (سمر) البشكرة[86] يقاربون النصف مليون في فرنسا ،ويوفرون وحدات مدججة بانتظام، كما يوفرون اليد العاملة الاحتياطية لأرباب العمل. وحتى الآن، فإن العمل المنجز يبقى غير ذي معنى، حسبما قلته لكم في رسالتي السابقة. لكن الأمر بدأ ينتظم "[87].

من الممكن أن نتذكر أن الموضوع المهيمن الذي يظهر في (الكازرنا)، أو البيانات أوحملات "الشبيبة الشيوعية" كان موضوع (التآخي)، وهو ما سوف يستمر ويتم الحفاظ عليه طوال نضالات الشبيبة الشيوعية ومناهضة العسكرة. " فالتآخي حسبما يسجل رونيه غاليسو Gallissot، الذي يذكر سلوكيات عام 1917، كان موضوع جميع حملات الشبيبة، كهدف أوببساطة كمثالية وجدانية للنشاط المناهض للعسكرة، إلا أن الجدة في الموضوع هو الإنفتاح على شعوب المستعمرات.. "(88). لقد كان هذا صحيحا في الحالة المغربية . مع حرب الريف . ويتكرّر مع أحداث سورية والتمرد الدرزي (1925)، كما كان الحال مع /الروهر/. ألم ينادي بيان الشبيبة الشيوعية " الجنود الأهالي بأن: لا تطلقوا النار على إخوانكم الذين يناضلون من أجل استقلال الجزائر. فلتتآخوا مع الشبيبة الشيوعية"(89).

لكن في مرحلة (الكازرنا أو الثكنة) لم تكن بعد في عهد المطالبة بالاستقلال، إنما في مرحلة السعي لقلب الرأسمالية ومواجهةاستغلالها للأهالي ولجنود المستعمرات والجزائريين. وصحيفة الثكنة هذه التي كانت موجهة لمسألة الروهر ruhr حسب /عبد العزيز منوّر/ لم تكن لها خارج الدعوة إلى التآخي - أهمية كبيرة أو توزيع واسع في فرنسا . إلا أن تنظيم النشاط الذي بدأ مع (الهيئة الكولونيالية) مطلع عام 1924، سيوجه غايتها بشكل أكبر من فرنسا ونحو المستعمرات، ويوجّه مضمونها نحو العمال، بإضافة ورقة أخرى " المصنع ". فتحت أسم (الكازرنا والمصنع) : وبالاستجابة إلى نداءات وتعليمات الأممية الشيوعية، فإن مناضلي الشبيبة الشيوعية وهيئة المستعمرات، الذين يشرفون على إعداد الصحيفة، كانوا على إنسجام مع وصفات الأممية النقابية الحمراء (I.S.R) ومع مفهومها للعمل المباشر. أ. لوزوفسكي Losovsky حدّد من جهته أن : " نشر صحيفة ثورية تتابع باهتمام حياة الجماهير وتعمّم نضالاتها، وتركّز انتباه المذلولين ليس للتعاون مع الطبقات المتسلطة، بل نحو قلب النظام الرأسمالي، هذا أيضاً هو من العمل المباشر "(90).

في صحيفة (الكازرنا)، خصّصت (الهيئة الكولونيالية) صفحة معنونة بـ (المصنع) وهو ما يشهرها سريعاً باسم (الثكنة والمصنع). و(منشور لجنة أفريقيا الفرنسية) يضع بعض الصيغ المقابلة من مثل " المعمل " " الثكنة والمعمل "، لكن الصحيفة ستشتهر باسم الصيغة المزدوجة الأولى، حيث نجدها في بعض وثائق هيئة المستعمرات التي تتحدث عنها.

فحسب تقرير (عبد العزيز منور) حول التنظيم النقابي، فإن تحرير هذه الصحيفة يبدو أنه كان مركّزاً " بين يديه. إنّ هذا مؤكّد فيما يخصّ صفحة (المصنع)، ولكن من المحتمل أن يكون بالتعاون مع أعضاء آخرين من (هيئة المستعمرات والشبيبة الشيوعية) دون أن يؤكّد ذلك. إلا أنه في كل الحالات، يوضّح أنه : " نظراً لمعرفتي بالذهنية الجزائرية، كوني جزائريا، فإنني أحرّر هذه النشرية بصيغة مناسبة، قادرة على توعية وجذب الشمال أفريقيين نحو التنظيم النقابي بداية، ومن ثم الإطار الشيوعي "[91].

وحسبه دائماً، فقد كانت الصحيفة في شهرجوان 1924، في عددها الشهري السادس، مما يعني أن العدد الأول يعود إلى جانفي 1924. وبين جانفي ومارس 1924 سيقفز سحبها إلى ثلاثة أضعاف، وباللغتين العربية والفرنسية، حيث كان السحب (الأول 4000 والثاني 6000 والثالث 15000)، أما السحوبات اللاحقة تبدو كما لو أنها حافظت على المتوسط الأخير. لقد كانت صحيفة (الكازرنا والمصنع) ترسل إلى جميع المراكز التي أحصتها الفيدراليات والفروع في الحزب الشيوعي الفرنسي، والتي تشمل جنوداً أو عمالاً جزائريين[92].

هناك رسالة غير موقعة، بتاريخ 22 فيفري 1924 تشير إلى توزيع 6000 نسخة عربية في 30 ولاية، ولا بد أن تكون نسخاً للصحيفة المذكورة (الكازرنا) والتي كانت ترسل أيضا إلى كل من تونس والجزائر، مما يفسر الزيادة المسجلة في السحب. كما أن سمعتها وتأثيرها كان موضع تقدير حسب (منّور) الذي يعتقد أنه " حسب المعلومات التي تصلنا، فإنّ لهذه الصحيفة أثراً كبيراً جدا على العمال الأهالي الذين أصبحوا يطلبونها من رفاقنا. ونظرا لقدسية الكتابة العربية، فإنهم يحتفظون بها بورع" [94].غير أنّ / لاريبار / وقبل ثلاثة أشهر، لم يستطيع إعطاء أية معلومات دقيقة عن أثرها أو عن صحة توزيعها بين العمال الجزائريين من قبل الفدراليات والفروع التي تشتملها. بل وأكثر من ذلك ليس لديه معلومات عن نسبة قرائها الفعليين.

بالمقابل، فإن رأي عبد العزيز منور في منتصف جوان 1924 وعشية المؤتمر العالمي الخامس كان حاسما. " إن نجاح هذه الصحيفة كان كبيرا إلى درجة أن الإدارة الاستعمارية فتشت في مقرات فيدرالياتنا الجزائرية. بل إن إنابة قضائية فتشت وحققت في باريس مع أمر بالقاء القبض على الكاتب (الذي لا يمكن إلا أن يكون من الأهالي). إننا نتابع إصدارها بشكل سري".

لكن ليس لوقت طويل. حيث مع إعادة تنظيم هيئة المستعمرات، وتحولّها إلى الهيئة الكولونيالية المركزية من قبل المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية (17 جوان

8 جويليه 1924)، وإنشاء هيئة نقابية للمستعمرات في النقابة العمالية الشيوعية، فإن هذه الصحيفة ستخضع إلى عديد التغييرات.

فالعمل المناهض للنزعة العسكرية سيعبر إلى أيدي الهيئة الكولونيالية المركزية. وصحيفة (الكازرنا والمصنع) ستترك مكانها إلى صحف أخريات، مثل "العلم الأحمر"، "البيرق الأحمر"، "الراية الحمراء"... الخ منذ عام 1926، وهو ما يسجل مركزة وتلاقي النضالات النقابية مع النضالات المناهضة للاستعمار والبنية الفيدرالية (فيدرالية شمال أفريقيا المرتبطة باتحاد ما بين المستعمرات، لكن في الواقع تحت اشراف الهيئة المركزية للمستعمرات).

المناهضة النقابية الجزائرية الصرفة للنزعة العسكرية، ستختفي مع انطفاء[95] صحيفة (الثكنة والمصنع) وتترك المكان للنقابة العمالية في الوسط الكولونيالي، وهذا الأمر يجد تفسيره في تراجع قوام الجنود الأهالي في فرنسا، حسب جورج لوروا Leroy[96].

في الحقيقة، فإن النقابية المناهضة للنزعة العسكرية التي كانت خلال لحظة قصيرة شمال أفريقية، ستصبح أكثر منها مناهضة للعسكرة في المستعمرات، حيث تتوجه إلى مجموع أبناء المستعمرات المعبئين أو العمال الموجودين على الأرض الفرنسية أو خارجها، بما في ذلك المستعمرات. زيادة على ذلك سوف تستخدم بالتوازي مع القضايا الإستعمارية الأخرى، وتكون في مختلف المراحل التعبير عن المسألة الكولونيالية ككل. إنّ مقالة /رونيه غاليسو/ بخصوص حرب الريف تبيّن ذلك جيدا. صيغة التعبير ذاتها ستظهر أيضا بشأن التمرد الدرزي في سورية، (ولاحقا سوف تترجم مناهضة العسكرة أيضا بالدستور المضاد للفاشية وبالحركات المناهضة للحرب).

لهذا السبب، فإننا لن نتطرق إلى النقابية المناهضة للعسكرة المتعلقة بالمسائل المغربية والسورية، حيث من الحق أن يتمّ تناولها في إطار التعبير عن المسألة الكولونيالية، كونها مختلفة عن الإطار الخصوصي لإرادة تسييس الهجرة الجزائرية.

فيما يتعلق بنشر صيغ أخرى من الأدبيات، فإننا لا نملك كثيرا من المؤشرات قبل مرحلة إعادة الهيكلة. هناك تقرير عبد العزيز منور الذي يشير إلى 300.000 ملصقاً بالعربية، منها 6 أنواع للتنظيم النقابي و9 للتجنيد السياسي، كانت أن أرسلت إلى المستعمرات[97].

وقد أتبعت هذه الملصقات والشارات ببيانات وزعت على مخارج المصانع، وفي الإجتماعات والإضرابات وغيرها، والتنظيم النقابي بعد ترتيب أوضاعه أصبح

يفضّل تكتيك التدخل المباشر واستكشاف العناصر المتقدمة وتنظيم العمال في مجموعات عمل وتربية إجتماعية.

التدخل المباشر :

تستند هذه النشاطات على 3 أنواع من الحركة : عملية تحسيس الفروع الشيوعية . تنظيم اجتماعات للجزائريين في المعامل والتدخل في ميدان الصراعات (كالإضرابات) – تجمعات وتدخلات على أبواب المصانع.

لقد قاد عبد العزيز منوّر النشاط الأول في باريس بعد مؤتمر ليون، وبمبادرة منه ومساعدة فدرالية /السين seine/ وأعضاء هيئة المستعمرات بمن فيهم الجزائريون : حاج علي - بورحلة - معروف - إسعاد - حميدة وجيلاني، "لقد اقترحت بداية على فدرالية السين أن تقوم بسلسلة نقاشات في كل الفروع، وبعرض المسألة الكولونيالية التي كانت مجهولة، حسبما كتب. ولقد اقتسمنا هذه المهمة بين الرفاق في فرع باريس وضواحيها "[98].

حملة التحسيس البسيطة هذه، ستسمح للهيئة الكولونيالية، وبفضل المساعدة الخجولة لكنها الملموسة مع ذلك، من قبل فدرالية السين، بتحقيق بعض النشاطات، ولقد ساعدت الفروع – هكذا– على تنظيم اجتماعات للعمال الأهالي بواسطة خلايا المصنع[99]. وما حرّض على هذا النوع من العمل، كان على الأرجح الإضرابات العفوية التي اندلعت في عدد من الأماكن والمؤسسات، حيث أبدى الجزائريون قتالية مثيرة. وعلى هذه الأرضية النضالية **سوف** تتحقق **اجتماعات** الأهالي وتوفر الفرصة للقيام ببعض الدعاية. وقد تمت عدة اجتماعات حول الإضرابات بفضل عبد العزيز منوّر . كما شهد على ذلك بنفسه .. ففي الدائرة 13 من باريس مثلا قامت حركة إضرابات في مصانع الجلود حيث أن " القبائليين الذين تحدثت معهم، هم وحدهم - يؤكد منور - من استمرّ حتى النهاية، في حين أن الأوروبيين كانوا يتراجعون ويفشلون الإضراب "[100]. أيضا في إضراب التكاسي taksi والنقل، فإن منظفي السيارات الجزائريين هم الذين بادروا به، حسبما يؤكد منور، وخلال كل مدة الإضراب - قرابة الشهرين - كنت أتناول الكلمة يوميا تقريبا، ووجدت أنهم على صلابة لا مأخذ عليها "[101] ؛ وإضرابات مصافي سوميه Sommier، التي شارك بها الجزائريون، وكان أحد مندوبي الإضراب مغربياً، قد أعطت للهيئة الكولونيالية فرصة التدخل.

إن جملة هذه المواقف للعناصر الجزائرية (أوالمغاربية) جعلت من الضرورة التكفل بالمسألة الإستعمارية من قبل النقابة العمالية الشيوعية C.G.T.U كما أشار لذلك تقرير عبد العزيز منور، الذي يعتقد - من خلال الاجتماعات التي عقدها، أن العمال الجزائريين "كانوا يملكون بعض وعي صراع الطبقات"(102)، ويضيف لتفسير تقديره "بما أن العمال الأهالي لا يملكون روحا مشبعة بالديمقراطية البرجوازية كما هو الحال مع العامل الأوروبي، في حركات الإضرابات، فإنهم يظهرون بالمقابل، روح التضامن والقتالية المثيرة "(103). ففي إضراب مناجم لالوار La Loire، التزم الجزائريون والمغربيون تماما، بشعار الإضراب، كما سجل (لاريبار) أمين هيئة المستعمرات(104).

إلا أن الاجتماعات الخاصة بالإضرابات لا تستطيع أن تكون سوى تدخلات ظرفية، وهذا التقطع في النشاط السياسي كان لابد من أن يترك المكان للتنظيم المتبع في العمل. فاجتماع العمال الأهالي كان يحتاج لدور لجان المصانع التي تتمتع بخاصية انزراعها داخل المصانع، وبمعرفة العمال والمؤسسة. فيوسف بن سمّان لم يتردد في تحديد مهمات لجان المعامل تجاه اليد العاملة من المستعمرات، وذلك في مقاله المتواضع الذي نشرته صحيفة L'Humanité في 9 مارس 1923. فهو يشير إلى أنّ للجان المعامل مهمّة ضرورية
وهامة بما فيه الكفاية تجاه أبناء المستعمرات. حيث تشتغل بالتوظيف وبإنهاء الخدمة، وبالعمل ضد ما يسمى (بصدقة الله) التي تُطلب من أبناء المستعمرات أثناء التوظيف، كذلك ضد " ثمن الشحذ من قبل رفاقنا أبناء المستعمرات، كما من كل عمال المصنع "(105).

بعض الوقت من قبل، في (مؤتمر مصانع التعدين والعربة /الطائرة) فإن يوسف بن سمّان كان قد لفت الانتباه لهذه المسألة. وفي كل الحالات فإن الفرع 12 من فيدرالية /السين/ وذلك في بانيوليه Bagnolet، وبفضل هذه اللجان، فقد سمحا لعبد العزيز منور من تناول الكلمة في الاجتماعات التي كانت تنظمها عند مخارج المؤسسات مع العمال الجزائريين، والتي على ما يبدو حظيت بنجاح لا يشكك به(106).

من جهته /أوكتاف دوبون/ كان قد أشار إلى النشاط الذي لم ينقطع، من دعاية وبيانات وباللغتين العربية والفرنسية تمّت في أوساط العمال من أبناء المستعمرات بواسطة أعضاء(هيئة المستعمرات)، مما سيمثل مدرسة للنشاط.

إن الاجتماعات وتناول الكلمة عند مخارج المصانع، وبرأي محرر التقرير حول "المسألة الكولونيالية في الحزب، كانت أفضل وسيلة للتماس مع أبناء المستعمرات الذين بحكم جهلهم وحذرهم، لا يجرؤون أو لا يريدون أن يزعجوا أنفسهم بالمشاركة في الاجتماعات". وفي الحقيقة، فإن جهل اللغة القبائلية أو العربية طرح مشكلة جدية أمام التواصل مع أبناء المستعمرات، كما أن هيئة المستعمرات. ذاتها. لا يبدو أنها كانت تضم إلا قليلا من المتعاونين الشمال أفريقيين في الميدان النقابي، وأقل من ذلك في المنظمة النقابية الشيوعية C. G. T. U، فليس هناك من أسماء كثيرة، باستثناء (عبد العزيز منور) وبدرجة أقل (بورحلة) اللذين تمّ ذكرهم في النشاط النقابي لهذه المنظمة النقابية ولهيئة المستعمرات في مختلف الوثائق. إن العدد الضئيل للمناضلين الجزائريين مثل/ حاج علي. إسعاد. صيدون / كانوا متركّزين في إتحاد ما بين المستعمرات (وهو ما سنعود له في الفصل القادم).

إن الافتقار لخطباء يعرفون اللغات الأصلية لأبناء المستعمرات، حدى بالأمين الإداري للعمل النقابي الكولونيالي لدى (C. G. T. U النقابة الشيوعية)، أن يقترح على مندوبي الدعاية الفرنسيين بشكل عام – وعلى قاعدة التجربة الحاصلة في /ألبي Albi/ – صيغة معدّلة للتكتيك المتبع حتى الآن، حيث كان على المندوبين ،خلال دوراتهم الدعائية بين العمال الفرنسيين، دعوة العمال الأهالي للإجتماعات عبر توزيع البيانات بالعربية (أو الأنامية)، ودعوة أحدهم ممن يعرف اللغتين ليؤدي دور المترجم، وهذا الإجراء يدفع للأمام تكتيك البحث عن عناصر متقدمة واستخدام هؤلاء المزدوجي اللغة، مما يوجه الإهتمام إلى قضية الإطارات.

تكتيك إستكشاف العناصر المتقدمة ومسألة الإطارات :

لقد أعطى أمين هيئة المستعمرات (لاريبار Larribere) النبرة منذ 11 مارس 1924 في رسالة موجهة إلى (إيمفي imphy في نيافر Nièvre) للعمل بين أبناء المستعمرات.

"سيكون جيدا جمع الرفاق الجزائريين بشكل منتظم والحديث معهم حول قضايا بسيطة، ثمّ تختارون هؤلاء الذين يبدون أكثر إنفتاحا وأكثر قابلية لاستيعاب عقيدتنا، وجعلهم دعائيين بين الأهالي الآخرين، نخبركم أن هذه الطريقة نجحت بشكل كبير في مراكز منجمية أخرى "[107].

لقد تم إتباع هذا التكتيك بشكل منهجي، حيث يوصي أمين العمل النقابي الكولونيالي أيضا بتنظيم اجتماعات للعمال الأهالي و" بالاحتكاك في كل معمل بعنصر أو عنصرين من الأهالي، هؤلاء الذين يبدون الأكثر تقدما، وبشرح تحركنا لهم "[108].

وعلى العكس مما قد تعنيه فكرة (عناصر متقدمة)، فإن معناها لا يمت بصلة لمستوى استيعاب وتمثّل النظرية والتطبيق الشيوعيين، بل كل ما في الأمر، أنّ المسألة تتعلق بالأحرى . بهؤلاء الذين يتكلمون لغتين (اللغة الفرنسية إلى جانب لغتهم الأصلية)، أو تفضيل ما يسميه عبد المالك صياد بـ "الرأسمال الاجتماعي" الذي حلّوا به[109] في المتروبول.

هؤلاء الوسطاء، سبق واستخدمهم أرباب العمل بمهارة في بعض المراكز الصناعية أوالمؤسسات. وحسبما يسجل المسؤول النقابي للنشاط الكولونيالي في النقابة العمالية الشيوعية " فإن العمال الأهالي يعيشون بعزلة تامة عن الآخرين ولا يتمّ توجيههم من قبل أرباب العمل، إلاّ عن طريق مواطنيهم الذين يستخدمون كمترجمين "[110]. كما يجب ملاحظة أن العمال الأهالي في المصانع ممن لديهم "بعض التكوين" كانوا يستخدمون في أعمال أقل مشقة، وغالبا ما ينتدبون للترجمة وهو ما وفّر لهم وضعية مفضلة، وحوّلهم إلى فئة وسيطة لا يستغنى عنها.

إن غياب تأطير الأهالي في وسط الحزب الشيوعي الفرنسي. وصعوبات النفاذ إلى الجالية الجزائرية المتقوقعة على ذاتها - والمشاكل العرقية واللغوية التي تتضمن جهلا باللغة العامية العربية(أو المغاربية)، وبالعامية القبائلية، أو الشاوية، كل هذا دفع الحزب الشيوعي الفرنسي وخاصة هيئة المستعمرات للسعي تجاههم بحماس.

هكذا يوصي الأمين الكولونيالي في النقابة العمالية الشيوعية " بضرورة كسب هؤلاء المترجمين إلى صفوفنا، نظرا للسلطة الكبيرة التي لهم على إخوانهم من الأهالي[111] و" بعض التأثير على مواطنيهم " فهم " وحدهم من يستطيع تجميعهم وجلبهم إلى اجتماعاتنا ".

إنّ سياسة البحث عن العناصر المتقدمة أو عن الأهالي المثقفين، إنما تحمل مخاطر لن تتكشّف إلاّ متأخراً جداً. فبرأينا، سيكون تأثيرها واسعا في القطيعة بين الحزب الشيوعي الفرنسي ونجم الشمال الأفريقي منذ 1928 - 1930. فهل كانت هذه الكيفية في تسليم الصلاحية التي تضع هذه "العناصر المثقفة" في المقدمة بين العمال الجزائريين ستستكمل ببساطة "بالتحويل الشيوعي" أو بالتكوين السياسي الجدّي والعميق للأهالي الجزائريين ؟ سيكون الجواب بيّنا في سياسة تكوين إطارات الأهالي وسط بنى الحزب الشيوعي الفرنسي..

فقبل التنظيم الأول والجدي للعمل الكولونيالي، بعيد المؤتمر العالمي الخامس للأميمة الشيوعية، ومع إنشاء الهيئة الكولونيالية المركزية لاحقاً، لا يبدو أنه قد حصل شيء من هذا القبيل.

لقد وضعت سياسة البحث عن عناصر متقدمة بين العمال الأهالي، الإصبع على مشكلة التأطير والتكوين، وهو ما حدى (بمنور) لتقديم ملاحظة حول «عدم إمكانية الاستغناء عن تكوين الكوادر... فالمهمة الأولى هي الأصعب»[112].

لكنه، رغم إلحاح السكريتر الإداري للمسألة النقابية الكولونيالية، على إرسال طلبة إلى (جامعة الشرق في موسكو) فإن العام الدراسي 1924 مرّ دون أن يفعل الحزب شيئا في هذا الإتجاه، محافظاً هكذا على عدد الجزائريين الذين استفادوا من دروس الجامعة في موسكو، وهما اثنان :عبد العزيز منور ومحمود بن لكحل.

إن حصيلة هيئة المستعمرات حتى منتصف جوان 1924 ليست ذات معنى، قياسا بالمهمة الهائلة المتعلقة بالمستعمرات، هذه الهيئة التي كانت باعتراف منشطها أو أحد أعضائها، تفتقر " تماما إلى الطاقة والكفاءة ".

فنشاطها في هذا المجال كان ضعيفاً ومبتوراً، قليل أو عديم التنظيم، ويشكو من اللامبالاة التي كانت لاصقة بالحزب تجاه المسألة المستعمراتية، ولقد تمركز هذا النشاط - حتى إثبات العكس - بيد شخصين، هما : أمين الهيئة الكولونيالية (لاريبار) والأمين الإداري للعمل النقابي الكولونيالي في النقابة العمالية الشيوعية C.G.T.U، عبد العزيز منّور، حيث لا يوجد أفضل منه قدرة على تلخيص هذه الفترة في النشاط في مجال المستعمرات، عشية افتتاح المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية في 17 جوان 1924. " إنني وحيد هنا، أتحرك وأثور. رفيقي الآخر من (الجامعة) بن لحكل يوجد في سجن مايانس Mayence ". "أشتغل هنا في أمانة هيئة المستعمرات، وفي تحرير وإدارة صحيفة (باريا) و"الثكنة الكولونيالية" وبكل النشريات حول المستعمرات كما بإرسالها. عليّ تأمين الاجتماعات حول القضايا المستعمراتية في الفروع، أو تناول الكلمة أثناء الإضرابات أو اجتماعات المنظمة النقابية"[113].

وكما ينادي /منّور/ باستغراب أمام هكذا وضع : لقد حان الوقت كي تنظّم (تنفيذية الأممية الشيوعية) وبشكل جدي وظائف هيئة المستعمرات. وهو ما سوف سيحدث.

2. إعادة تنظيم العمل الكولونيالي والنقابي على قاعدة المؤتمر الخامس (لتنفيذي) للأممية الشيوعية (*17* جوان. *8* جويلية *1924*)

في التقرير الذي حرّره للمؤتمر الخامس للأممية الشيوعية الذي أفتتح في أواسط جوان 1924 في موسكو، لم يتخلّف " الأمين النقابي "[114] عن طرح بعض

المقترحات العملية : خلق مكتب نقابي من 2 ـ 3 أعضاء، تصعيد الدعاية، وبرنامج عمل صادر عن الحزب، وأخيرا استخدام المنبر البرلماني.

وحسب " الأمين النقابي لشؤون المستعمرات "، فلقد كان ضرورياً أن يوجد في مركز الحزب، مكتب لمندوب دائم كفؤ بقضايا الاستعمار، يكون على احتكاك مستمر مع هيئة المستعمرات. كما يوصي بإضافة مندوب أو مندوبين للدعاية يمكنهما أن يقوما بجولات تنظيمية وبتدخلات وخطابات أثناء الإضرابات.

إن تصعيد الدعاية في المجال الكولونيالي أمر يخصّ الحزب. ومركز القرار معني أيضا باستلام إدارة هذا العمل مع تحسيس الفدراليات وغالبية المنتسبين، بالمسألة الكولونيالية كما بإمكانه إرسال تصوراته لفيدرالياته للمحاضرة حول هذا الموضوع. هذا النشاط له أن ينسّق مع النشاط البرلماني الذي " يملك تأثيراً هائلاً على الجماهير الكولونيالية " حسب ما جاء في التقرير.

والأفضل أن (يوضع) نائب تحت تصرّف الهيئة الكولونيالية، يتكفّل خاصة بموضوع الإستعمار ويتصرف على قاعدة إيحاءات الهيئة.

ولجذب الأهالي نحو الحزب والنقابة، فإن إلغاء قانون الأهالي وقرار العفو عن (السجناء) يمكن لهما أن يشكلا أهم الشعارات.

ولقد كان هناك أيضا (اقتراحات مقدمة من حاج علي عبد القادر عضو اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي، أثناء تدخلاته أمام الهيئة الفرنسية (للحزب الشيوعي) وهيئة الشرق).(وهو ما سنعود إليه في القسم الأخير).

على أساس هاتين السلسلتين من المقترحات، فإن الهيئة التنفيذية للأممية الشيوعية والهيئة الفرنسية أصبحتا حرّتين في تقرير وإعداد تنظيم جديد حقيقي للعمل في الميدانين الكولونيالي و النقابي.

أ. إعادة هيكلة البنى النقابية في الميدان الكولونيالي، وبرنامج العمل.

إن قرارات المؤتمر الخامس، التي لم تكن تماما في مستوى أفق /حاج علي /أو هيئة المستعمرات السابقة، قادت لأول مرة إلى إنهاض صيغ عمل موجهة إلى أبناء المستعمرات، ولقد كان التقييم والحكم اللذان تمّ التعبير عنهما بشأن هيئة المستعمرات السابقة والحزب، قاسيين ومستحقين: " لم يول الحزب أية أهمية لهذه المسألة الجوهرية المتعلقة بالعمل بين أبناء المستعمرات المقيمين في فرنسا

كما في المستعمرات "(115)، وأيضا " فإنّ الهيئة الكولونيالية التي لم يكن لديها أية سلطة في ظل المكتب السياسي لم تكن لتقوم بأي شيء على الصعيد السياسي ولم يحدث أن تقدمت بخطة عمل ملموسة للمكتب السياسي(116).

فحسب محرري التقرير حول العمل الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، فإن نشاط الحزب بعد المؤتمر الخامس كان معدوماً و" النقاشات التي لا تنتهي كانت أهم إنجازات هذه الهيئة، التي كانت تكلف أحيانا أحد الرفاق بتحرير تقرير يوضع لاحقاً في الأرشيف. وبكلمة واحدة، لم يحدث شيء عمليا "(117). بعد عودة الوفد الفرنسي، تمّ تشكيل "الهيئة المركزية للمستعمرات". وهي تضمّ خمس هيئات فرعية، منها واحدة تخص شمال أفريقيا وأخرى لليد العاملة الأجنبية في فرنسا. وهكذا أصبح إنجاز العمل النقابي يتمّ في هذا الإطار، وأصبحت الهيئة الفرعية المعنية تدعى بـ "الهيئة النقابية المركزية ".

إن تفحص هذه الآفاق الجديدة، سيظهر، ليس فقط مدى الجهد المبذول قياسا بالوضعية القديمة، بل استبدالها بتنظيم وعمل منهجي جديدين. وهذا التنظيم ليس موجّها خصيصا إلى أبناء المستعمرات.

لكنّ الحزب بكليته، سيعرف اضطرابات، حيث يتعلق الأمر ببداية بلشفة الحزب وتطبيق تكتيك " جبهة بروليتارية موحدة ". وحيث ستصبح (الخلية الحزبية) هي البنية الأساسية في الحزب (أو لجنة المصنع)، كعودة إلى منظور السوفييت حول البروليتاريا في المصانع أيام الثورة الروسية.

وكما شرحه Ferrat. A، فإن قاعدة وتنظيما مختلفين يخلفان بنية الحزب الفدرالية السابقة. فلقد قسم الحزب إلى 24 منطقة(118) بديلة للفيدراليات مع تشكيل أجهزة وسيطة، ومساحات نشاط وفروع لها، لن تنهض إلا بدءا من أفريل 1925، إلى جانب وجود خلايا المنشآت، مما يثبت استخدام المصطلحات الروسية(119).

على صعيد تنظيم بنية العمل الكولونيالي، نجد في كل درجة من سلم الحزب الفرنسي، الهيئة الكولونيالية المقابلة. ولقد شرع بتحقيق هذا المبدأ الهيكلي: حيث هناك الهيئة الكولونيالية المركزية في القمة، وهيئة كولونيالية فدرالية أو مناطقية مسؤولة عن العمل في مجال المستعمرات، ضمن القطاع المعني أو الخلية. كما يتوجب وجود مسؤول أو أكثر في جميع مستويات الهيئات النقابية مكلفين بشكل

خاص بالعمل الكولونيالي. كما شرع أيضا بتسمية الهيئات المعنية وأمنائها، وأرسلت النشريات خلال السداسي الأول في 1925 للحصول على معلومات وإصدار التوجيهات حول العمل في مجال الاستعمار والمجال النقابي من قبل الجهات القيادية المعنية.

من ذلك : نشرية أرسلت نهاية ماي 1925 إلى جميع أمناء الهيئات الكولونيالية للقطاع، من قبل/ فيلات Vilatte /في الهيئة الكولونيالية الفيدرالية في منطقة/ السين/ قصد تحديد التوجهات العملية وجمع المعطيات الضرورية لإعداد سياسة أكثر فعالية في المجال الكولونيالي، وهذه النشرية تطلب وتشدّد على النقاط الآتية :

1 - إحصاء أبناء المستعمرات المنتسبين للحزب في كل خلية،

2 - تسمية رفيق في كل مصنع يحتوي على عمال أهالي، يكون مكلفا بتنظيمهم ويرتبط بكم.

3 - تقديم تقرير دوري من قبل الهيئة الكولونيالية للقطاع حول نشاطاتهم. (وفي حالة عدم ارتباطكم بالقطاع الذي حدد لكم لهذا العمل، آطلب أن تخطروني فوراً)[120].

إن الهيئة الفدرالية المشكلة من فرنسيين وأهالي، والتي يقودها مسؤول المكتب الفدرالي، عليها أن تكون على علاقة مباشرة مع الهيئة الكولونيالية المركزية.

إن تقريراً للحزب الشيوعي الفرنسي في أرشيف سلوتفوم slotfom لشهر أفريل 1925 يلخص مجموع المهمات التي تقع على عاتقه.

فالهيئة الكولونيالية الفدرالية تهدف إلى تنظيم الدعاية والتحريض في وسط الأهالي. ومن مهماتها استدعاء الجلسات العامة للأهالي لاشراكهم في النشاط المتعلق بالمستعمرات، واستكشاف العناصر المتقدمة القادرة على التحدث باسم الحزب الشيوعي، ورصد ناشري الشعارات. والهيئة هذه بحكم علاقتها مع القطاعات والخلايا التي تشتمل على أبناء المستعمرات في المصالح المعنية، فإنها تعطي أيضا التعليمات بشأن العمل الذي عليهم تنفيذه.

الهيئة الكولونيالية الفدرالية، تهدف من جهة أخرى، إلى تنظيم المؤتمرات العمالية لأبناء المستعمرات. و /بيار سلور Celor . P/ يستكمل هذا البرنامج الواسع للهيئات الكولونيالية القاعدية حيث يسجّل " أنّ واجب الخلايا الاهتمام بطريقة جدّ خاصة بظروف العمال الأهالي العاملين في مصانعها، مع تخصيص مكان في صحيفة المصنع لظروف ولشروط الأهالي الخاصة، والمطالبة لصالحهم،

بالمكاسب ذاتها التي يتحصل عليها العمال الفرنسيون "[121]. وعلى الخلايا أيضا أن توزع الأدبيات الخاصة (صحف، بيانات.. إلخ) الصادرة عن المركز أو المناطق، والموجّهة بشكل خاص للعمال من أبناء المستعمرات.

كما على القطاعات والمناطق بدورها أن تتبصر ضرورة تأمين دروس تربوية لأبناء المستعمرات، حيث يتمّ فرزهم على قاعدة الإنتماء الوطني (أو مجموعة بلدان مثل : شمال أفريقيا ـ الهند الصينية ـ أفريقيا الغربية الفرنسية... إلخ). يتم في هذه الدروس شرح مسألة المستعمرات والشروع بالتربية السياسية والاقتصادية. "وحسب /سيلور/، فإنه على جميع التفرعات النقابية في كل المستويات، أن تضع بين أيديها دفاتر المطالب الخاصة بالعمال أبناء المستعمرات، وجعل التنظيمات النقابية تتبناها، والسهر على النضال من أجل تحقيقها "[122].

إن التكتيك المطروح هنا، إنما يهدف إلى خلق حركة تعاطف مع العمال أبناء المستعمرات بأفق تسيبهم للحزب فيما بعد. وهذا العمل النقابي سوف يعني التفرعات النقابية الكولونيالية تماما كما يعني الهيئات الكولونيالية المختلفة نظراً لصعوبة رسم الحدود الفاصلة فيما بينها.

وهذا التداخل يفسّر أيضاً، بضعف إرث (الهيئة الكولونيالية الأولى) والحزب، قبل المؤتمر الخامس في هذا المجال، كما بغياب تأطير الأهالي. والهيئة الكولونيالية المركزية، كما الهيئة الكولونيالية الفدرالية، كانت ترافع أصلاً لتشكيل هيئة نقابية للمستعمرات في النقابة العمالية الشيوعية الموحدة (C. G. T. U).

يجب عدم التغاضي عن أن البلشفة التنظيمية للحزب الشيوعي الفرنسي على الصعيد النقابي تبين أنها كانت أبطأ بكثير وأنّ تقدمها كان أقلّ سرعة. ومن الممكن متابعة تطورها في ميدان الإنجازات الملموسة.

لجان وحدة البروليتاريا، مجموعات العمل، ومجموعات التربية الاجتماعية والدراسة، للمسلمين.

لقد دعى بيار سيلور Celor المناضلين الشيوعيين إلى العمل وتحقيق (الجبهة الواحدة ضد الرأسمالية) بخصوص المسألة الكولونيالية، لما فيه مصلحة البروليتاريين الفرنسيين والعمال أبناء المستعمرات معا.

ذلك أن تحرير شعوب المستعمرات من الإضطهاد، والتحضيرات لمؤتمر الشعوب المستعمرة الخاضعة للامبريالية، والنضال ضد الحرب ومن أجل

الوحدة النقابية، مع قبول أفضل العناصر في النقابة العمالية الوحدوية، إنما كانت مهمات مسجلة في المؤتمر الخامس. وها هو المكتب السياسي في نشريته رقم 56 بتاريخ 12. 12. 1924 يطلب تشكيل "لجان وحدة البروليتاريا" في كل المصانع، مع دعوة جميع العمال لها دون تمييز[124]. والتي يمكنها في اللحظة المناسبة أن تتحول إلى (لجان مصانع).

فعندما يرى العمال الأهالي في ميدان العمل نفسه، أن اللجان تشركهم وتهتم بمصيرهم، فإن مناخاً من الثقة سيتولد، ومع قليل(من الحرارة) في العلاقات من قبل مناضلي القاعدة، فإنهم يستطيعون من الوهلة الأولى الكشف عن الأهالي الأكثر تقدماً أو النويات النشيطة، والذين سيتمكنون من الانضمام إلى النقابة الوحدوية ومن ثم إلى الحزب.

خلال هذه الفترة، كانت النقابة تبدو بشكل جلي (كالطريق الملكي-الأمثل) لتوجيه العمال الأجانب نحو الحزب والشيوعية كما تمت محاولة تجسيد التوجه ذاته، عبر تشكيل مجموعات عمل للأجانب، تجمعهم على أساس الانتماء الوطني.

ولقد كانت الأهداف الأساسية للحزب : تصعيد الدعاية وتنمية التحريض السياسي وسط تجمعات العمال الأجانب بواسطة مجموعات العمل المذكورة[125].

وإحدى مهام " الرفاق الذي ليسوا من أصل فرنسي " هي تكوين مجموعات عمل فيما بينهم ". والقاعدة المختارة لبلورة التجمعات هي الإشتراك في اللغة، والثقافة والدين، مما قد يخرج أحياناً عن الإطار الوطني. وهكذا كان يتم إختيار الاطار الشمال أفريقي، حينما يختلط أبناء الجاليات الثلاث. مع ذلك فإن لجان العمل تبقى خاضعة لرقابة المكتب السياسي، بحيث أن مشاريعها - ونشاطاتها - والصحف والأدبيات الأخرى، يجب أن تخضع إلى التأييد المسبق للمكتب السياسي[126].

إلا أن وثائق الهيئة الكولونيالية لا تذكر وجود هذه المجموعات حسب جالياتهم الوطنية المختلفة. كما أننا لم نعثر على شيء عن عددهم، وتوزعهم، في عموم المستعمرات مع وجود أستثنائي بالنسبة للجزائر، حيث توجد إشارة في أرشيف سلوتفوم slotfom تنسب خلق مجموعة إسلامية للدراسة والتربية في مدينة الجزائر إلى مناضل جزائري شيوعي (بورحلة)[127]. وتقرير عبد العزيز منورالذي ينسب بوضوح دورا للجزائري (معروف) – المسؤول اللاحق في أمانة المستعمرات للنقابة العمالية الشيوعية - في تأسيس مجموعة أخرى حيث يسجّل أنّ " الرفيق

معروف، المنتدب إلى المؤتمر الخامس يستطيع تقديم كل المعلومات، لقد عمل في هذه الولاية (سان إتيان Saint Etienne) وساهم في تنظيم مجموعة تربية إجتماعية ودراسية للمسلمين"[128].

جان لوي كارليه Carlier، يلاحظ أيضا " أن الخلايا المحلية أصبحت مضاعفة أومترابطة ببعض الوداديات مثل "ودادية حماية الشمال أفريقيين في مرسيليا"[129]. إلا أنه ومهما كانت الأهمية الحقيقية التي تمتعت بها هذه المجموعات، لا يمكن أن تنخدع حول أهدافها. فلقد كان عليها إحتذاب أبناء المستعمرات إليها. ووظيفتها التوجيهية تتضاعف بوظيفة الإعداد والتربية. كل هذا يصبح مفهوما بشكل أفضل، إذا ما عرفنا حسب شهادات المناضلين الميدانين، أن الجزائريين كانوا غالباً " ينفرون من الشيوعية ".

إن استخدام مجموعات التربية الاجتماعية والدراسة للمسلمين ،أو أيضاً وداديات حماية الشمال أفريقيين ،لا يمكن أن يكون سوى وسيلة لإعدادهم ولجذبهم تدريجيا نحو الشيوعية والنقابية.

كما أن تأسيس هذه المجموعات التي لم تكن تعني سوى العناصر الأكثر تقدما ثقافيا، وسياسيا، كان يحمل في داخله، زيادة، الإنشغال بقضية التأطير، بحيث أن إجتماع العمل بين الهيئة الكولونيالية المركزية وفرع هيئة اليد العاملة الأجنبية لم ينس تسجيل هذه المسألة في برنامج العمل بداية، وثم في أعمالها لاحقا.

مدرسة الأهالي و"دروس اللينية"

بعد عودة الوفد الفرنسي من المؤتمر العالمي الخامس (للأممية الشيوعية) وإعادة تنظيم العمل الكولونيالي للفروع الخمسة، فإن الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا وهيئة اليد العاملة الأجنبية اجتمعتا عدة مرات لإعداد ونقاش برنامج العمل في ميدان المستعمرات، ما بين أوت 1924 ونهاية العام ذاته، وقد أخذ مكانه في هذا البرنامج الذي رسمته الهيئة الكولونيالية المركزية[130]، مشروع فتح مدرسة تهدف إعطاء أبناء المستعمرات المقيمين في المنطقة الباريسية معارف أولية في الشيوعية. ولقد افتتحت هذه المدرسة أبوابها فعلياً في بحر عام 1925، حيث تسجل فيها 60 طالباً، من مستعمرات عدة (جزائريون - شمال أفريقيون - فيتناميون - مارتينيكيون - أبناء جزر أنتي - ملغاش... إلخ) أعضاء كانوا أو مؤيدين، مناضلين ضد الاستعمار، أو قادمين من إتحاد مابين المستعمرات.

إلا أن تشكيل شرطة خاصة في شارع لوكونت Lecomte والخشية من وجود إختراقات داخل الأهالي، قد ألزم الهيئة الكولونيالية المركزية بقرار عدم قبول طلبة من خارج أعضاء الحزب، وهدف هذه المدرسة كما أكدته الهيئة الكولونيالية المركزية، هوالسماح " من خلال عملية الإختيار بين العناصر الأفضل، بخلق إطارات ستأتي لتعزّز عملنا في الميدان الكولونيالي "[131].

أمام هذا العدد المحدود جدا من إطارات الأهالي أو من بسطاء المناضلين النقابيين والشيوعيين،أصبح لزاما تصحيح الوضع، حسب تعليمات الهيئة الكولونيالية المركزية التي قررت الشروع في حملة تحريض سياسي بين أبناء المستعمرات المقيمين في فرنسا، حيث كانت تأمل إعداد الأرضيةَ لعملية الانتساب الحزبي، وبالتوازي مع عمل التحريض من على المنصة البرلمانية من قبل النواب الشيوعيين، وحملة الإنتخابات مع (حاج علي) كمرشح، والنشاطات في الميدان النقابي، بيدأنّ تحقيق هذا العمل كان يستدعي أيضا الدعوة لعقد مؤتمرات العمال الشمال أفريقيين في باريس والضواحي.

حملة التحريض السياسي والمؤتمرات العمالية الشمال أفريقية :

لقد تميزت هذه الحملة بشكل رئيسي بدعوة أول مؤتمر للعمال الشمال أفريقيين في باريس 7 ديسمبر 1924، فحسب هنري لزيراي lozeray من الهيئة الكولونيالية المركزية، فإن هذا المؤتمر كان عليه – على الصعيد الكولونيالي – أن "يسمح بعملية تحريض كبيرة بين عديد الأهالي في المنطقة الباريسية، والذين كانوا يستجيبون في كل مرّة أكثر عدداً، حيث كانوا يهللون لخطباتنا "[133]. كما شكل هذا المؤتمر مسرحاً من الدرجة الأولى في الحملة ضد حرب (الريف) التي أعطيت نبرتها منذ عام 1924. ولقد كانت النضالات ضد الحرب في المغرب وضد قانون الأهالي الذي يستبعد الشعب الجزائري، في صلب النقاشات. كما أستمر هذا المؤتمر(أو ربط) مع تقاليد النقابية الثورية، بتوصية القيام بإضراب عام (إضراب من 24 ساعة) سينظم في إطار الحملة ضد حرب (الريف)[134]، 12 أكتوبر 1925، بالاشتراك مع المناهضين للعسكرة، ومع "الشبيبة الشيوعية" و رفع شعارات التآخي بين الجنود والعمال، والنضال ضد الحرب من أجل قلب الرأسمالية.

لقد نظر في هذا المؤتمر إلى مسألة الإستعمار والمسألة النقابية في إطار وحدة النشاط بين العمال الفرنسيين والمهاجرين لإفشال السياسة العصبوية والعنصرية للحكومة الفرنسية.

إن التسييس وتنظيم العمال من أبناء المستعمرات، والتعبئة المتميزة للشمال إفريقيين ضد خطر الحرب، وضد الحرب الإستعمارية في المغرب، والتي تعرض الطبقة العاملة بكاملها للخطر، تأكدت كضرورة جوهرية في أعين الشيوعيين. فمنذ صيف 1924 كان قائد "الشبيبة الشيوعية " Chasseigne، يعلن أن " المهمة الأكثر استعجالا " للحزب الشيوعي، هي العمل في المغرب " (صحيفة L'Humanité 20 أوت 1924)، ويدعو إلى تصعيد الدعاية بين الوحدات العسكرية[135].

أما بالنسبة للهيئة الكولونيالية المركزية والحزب الشيوعي، فإن القضايا الاستعمارية والنقابية التي كانت تختلط وتتشابك، قد تجسدت على الصعيد الكولونيالي والميتروبول، بقضية أحداث (الريف).

فالخطر الرئيسي هو الحرب، وبالتالي فإن مسألة الاستعمار كان عليها أن تندمج في (جبهة مناهضة الرأسمالية)، بل أن القادة الشيوعيين كانوا يفكرون أن هذه الأحداث يمكن لها أن تقدم الفرصة لتنمية حركة تمردية وثورية في أفريقيا الشمالية. والأممية الشيوعية ستلوم - لاحقا - على كل حال، الحزب الشيوعي لإهماله في تحضيرها ولعدم إلتقاطه هذه الفرصة.

وقبل مؤتمر العمال الشمال أفريقيين في باريس، تم تنظيم مهرجان كولونيالي في 27 سبتمبر 1924 حيث "عمال المستعمرات والعمال الفرنسيون يحتفون بسحق الامبرياليين الإسبان في المغرب"[136].

وحسب صحيفة L'Humanité فقد " عنّف كل من بن لكحل وحاج علي بكلمات ملتهبة ومؤثرة، أولئك القروش الاستعمارية وقدامى العساكر المتزينين. بينما أكد دوريو Doriot عضو الهيئة الكولونيالية والزعيم السابق " للشبيبة الشيوعية " تضامن الأممية الشيوعية مع الشعوب المضطهدة ،موجّهاً " التحية لانتصار (الريفيين) في المغرب على الأمبريالية الاسبانية[137]، وأتى المؤتمر ليثبت هذا التوجه المناهض للعسكرة. بل من الممكن التساؤل عمّا إذا لم يكن المؤتمر قد اهتمّ بمناهضة العسكرة أكثر من اهتمامه بالمسألتين الاستعمارية والنقابية ذاتيهما.

لقد أريد لمؤتمر العمال الشمال أفريقيينفي باريس -حسب رغبة القادة الشوعيين - أن يشكّل قاعدة لجميع المؤتمرات الشمال أفريقية الجهوية والفدرالية التي قد تستدعى لاحقاً. ولم تكن نبرة ومحتوى التدخلات في المؤتمر لتترك مجالا للشك حول هيمنة الشعارات المناهضة للعسكرة التي لم تكن لتتميز عن مناهضة الرأسمالية. ولقد صوّت المؤتمر على برنامج مطالب من عشر نقاط حول المسائل الاقتصادية، وبرقيات

مساندة لعبد الكريم (الخطابي) والشعب المغربي، كذلك للشعبين التونسي والمصري[138]. أما على الصعيد الكولونيالي النقابي، فقد ثبتت الأهداف التالية :

1 ـ النضال ضد قانون الأهالي وجميع نتائجه،

2 ـ النضال من أجل حق تشكيل الجمعيات، وحرية الصحافة والتعبير،

3 ـ تنظيم جولات دعائية وحمل قضايا الأهالي (المستعمرات) إلى المؤتمرات المهنية.

على صعيد البرنامج، لابد من تسجيل أهمية قاعدة الحد الأدنى التي تتمثل بالنضال ضد قانون الأهالي، وغياب شعار الاستقلال الذي يبقى في الخلف، كوعد مطروح للمدى البعيد.

وحسب أراء كل من دوريو j. Doriot ولوزيراي H. Lozeray، فقد عرف المؤتمر نجاحا أكيداً. "حيث حضر مائة مندوب من الأهالي وكانوا جد متحمسين – كتب لوزايري – غادروا القاعة وهم ينشدون " الأممية " ويهتفون بحياة لينين ! الأمر الذي يعبّر عن حالتهم النفسية "[139]، حسبما يستنتج. لقد كان لسلوك الأهالي في هذا المؤتمر ـ على ما يبدو ـ التأثير المشجّع على زعيم الهيئة الكولونيالية المركزية: "من المفيد تسجيل أن الأهالي في هذا المؤتمر عبّروا عن اهتمامهم بمختلف المسائل التي أثارها المؤتمر، وشاركوا بنشاط في النقاشات التي كانت حماسية جدا"[140]. كما أن ردود فعل مندوبي المستعمرات ضد الفوضويين الذي حملوا تعارضهم مع الشيوعيين، كانت من طبيعة تطمئن /لوزيراي /. وهنا يجب القول أن المعارضين " بسعيهم للنضال ضد الدين "، " وضعوا الأهالي في موقف مضاد لهم"[141]. وهو درس لن تتساه الهيئة الكولونيالية المركزية أوالحزب. حيث أن قادة هذه الهيئة أصبحوا يأملون مع نهاية المؤتمر أن يكون له ـ فيما يخص المسألة الاستعمارية، " دوّي كبير في كل الصحف، خاصة في وقت تعزّز فيه الحكومة إجراءاتها القمعية ضد الأهالي، بمراسيمها الأخيرة وبخلق شرطة خاصة بالأهالي"[142].

هكذا فإن هذه الهيئة الكولونيالية، الفخورة بنجاح مؤتمر العمال الشمال أفريقيين في باريس، قد حددت أهدافا جديدة، تتلخص : بتنظيم مؤتمرات أخرى لعمال شمال أفريقيا في الولايات المختلفة – واستمرار حملة التحريض السياسي – وتعميق السياسة في مجال المستعمرات.

ب. من امتداد العمل السياسي إلى فشل الحركة النقابية الكولونيالية. " نحو الانكفاء على إتحاد ما بين المستعمرات ونجم الشمال الأفريقي ".

في رسالته إلى (تنفيذية الأممية الشيوعية) نهاية عام 1924، ج. دوريو j. Dorioi يؤكد . بحمية إنتصارية بعض الشيء . أن الحزب الآن، يتمتع بتأثير كبير على عمال المستعمرات[143] مدعّما موقفه بالنتائج، أو على الأقل بآفاق المؤتمر الحديث لعمال الشمال أفريقيين في باريس، وبحضور 100 مندوبا منهم. هكذا. فإنّه يعلن عن إستمرارية النشاط، بدعوة مؤتمر لعمال مختلف المستعمرات على مستوى فرنسا[144]. وهذا المؤتمر الوطني سيتشكل من مندوبي المؤتمرات المنعقدة في مستويات أدنى، فيدرالية وولائية.

وكما سبق وسجلنا : فإن مختلف الهيئات الكولونيالية، كانت معنية بقضية تنظيم المؤتمرات العمالية لأبناء المستعمرات وبالإعداد للمطالب الاقتصادية والسياسية التي سوف تكون المطالب ذاتها التي سبق واقرّت في مؤتمر باريس[145].

هكذا فقد أعقب مؤتمر باريس، مؤتمر للعمال الشمال أفريقيين في منطقة الشمال . في دواي (Douai)، أفريل 1925، وقد تبنّى البرنامج العام المطروح، مع إضافة بعض المطالب الخاصة " بهؤلاء المستغلين في المناجم"[146].

إلا أن الأهداف المعلنة للهيئة الكولونيالية المركزية في تنظيم مؤتمرات مماثلة لن تذهب بعيدا . حيث بخارج هذين المؤتمرين، لا يبدو أن هنالك أية مبادرة أخرى قد رأت النور. فقضايا الاستعمار والمسائل النقابية ستذوب مرة أخرى في مواضيع نضالية أوسع. كما أنّ الحملة ضد حرب (الريف) في المغرب والحرب في سورية ستستمر مع النضال ضد ضرائب (كايو Caillaux) وغلاء المعيشة، ومن أجل رفع الرواتب. وهذه الحملة السياسية التحريضية ستستخدم أيضا بشكل واسع المنصة البرلمانية في مجلس النواب. وبتحريك من (لجنة العمل ضد الحرب) التي تضم : (الحزب الشيوعي، والنقابة العمالية الشيوعية الموحدة . وآراك Arac، ومجموعة الوضوح / clarte / ولجان وحدة البروليتاريا)، فإن سلسلة من المؤتمرات العمالية، سوف تنعقد إلا أنها ليست خاصة بالعمال الشمال أفريقيين، وتأتي بعد حملة واسعة من الاجتماعات العمالية التي انتخبت مندوبيها للمؤتمر[147]. في (باريس، ليل، ليون، مرسيليا، بوردو، بزييه Beziers) خلال صيف 1925.

إن النشاط البرلماني ،الذي أبرزته تدخلات النائب دوريو Doriot، كان تطبيقاً لنظريات العمل المباشر للنقابية الثورية، هذا العمل المباشر الذي بإمكانه أن يكتسي أشكالا مختلفة: نقابية ـ صحافة ثورية ـ إضرابات جماهيرية، عليه أيضا أن يقترن " بشكل ثابت بتنمية وعي الجماهير، وبإظهار الأمور على حقيقتها، وعدم ترك أي حدث سياسي يمر دون محاسبة، وفضح الطبقات المهيمنة والحكومات، وإضعاف كل تصرفاتهم، وجعل البرلمان منبرا حقيقيا، تتعالى منه الخطابات الثورية، بدل شكاوى الإصلاحيين التي نسمعها منذ السنوات الطويلة للحرب والتي مازلنا نسمعها حتى الآن(148).

إن استخدام الإطار والشرعية البرجوازية والذي طبقته الشيوعية بخصوص المسألة الاستعمارية، كما خلال أحداث الروهر (Ruhr)، سيبقى ذاته خلال حروب الريف (المغرب) وسورية، فالنائب ج. دوريو Doriot يشرح من على المنصة البرلمانية المواقف المبدئية حول المسألة المغربية ويصرّ على أن يبين للجماهير "الأسباب المالية، والسبب الأمبريالي لحرب المغرب، ودور البنوك، وبالخصوص (بنك باريس وهولندا) "(149).

ومع ذهابه إلى فضح تجمع اليسار والاشتراكيين، فإن الحزب (الشيوعي) يدعو من قبة البرلمان، الجنود إلى النضال ضد الأمبريالية، وضد الحرب ومن أجل التآخي : "سوف يحثّ الجنود ـ يعلن دوريو ـ عن الوسائل الممكنة لإنهاء الحرب التي تريدون استمرارها، وسيتذكرون كيف رفض بحارة البحر الأسود في ظروف معينة إطلاق النار على العمال الثوريين في روسيا، وكيف تآخى جنود (روهرRuhr) مع الألمان، وكيف أن الإسبان أيضا لم يخشوا الحديث مع (الريفيين). " ولسوف يمدون يد الأخوة لمن تسمونهم أعداءً، كما سيفرضون عليكم قبول السلم(150).

حسب أ. فرّا Ferrat. A، فإن هذه التدخلات أدخلت أيضا في ذهن الجماهير نظرية دعم الحركة الثورية للبلدان المستعمرة، التي تدعم بدورها نضال البروليتاريا (في الحقيقة، لن تكون الحركة الثورية هذه سوى زائدتها، كما سنراه في القسم الأخير المتعلق " بجبهة مناهضة الأمبريالية ").

ولسوف يتوج الفعل البرلماني، أثناء أحداث (الريف المغربي) بالبرقية الشهيرة الموجهة إلى عبد الكريم (الخطابي) والموقعة من ج. دوريو وب. سمار et Doriot Semard، باسم المجموعة البرلمانية، واللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي

واللجنة الوطنية للشبيبة الشيوعية، حيث يحيون انتصار الشعب المغربي وعبد الكريم على الأمبرياليين الأسبان، وحيث يدعونهم للانضمام إلى نضال البروليتاريا الفرنسية والأوروبية ضد الأمبريالية حتى التحرير الكامل للأرض المغربية. وقد انتهت البرقية بهذه التصريحات " يحيا استقلال المغرب. يحيا النضال الأممي للشعوب المستعمرة والبروليتاريا العالمية"[151]. إن هذا النشاط البرلماني دعّم، بالضرورة، أشكال أخرى من التحريض السياسي.

وعلى إثر إندلاع التصريحات العدوانية لـ 14 ماي 1925، فإن لجنة العمل ضد الحرب، طرحت مع الحزب الشيوعي والنقابة العمالية الشيوعية بياناً " إلى عمال وفلاحي فرنسا والمستعمرات"[152]. وتوجهت في صحيفة(L'Humanite) 23جويلية 1925 للعمال الأهالي معلنة، أيها " الرفاق العمال، أبناء المستعمرات ! لقد آن الأوان كي تستيقظوا على صراع الطبقات؛ تعالوا إلى العمال الفرنسيين وادعموا لجنتهم المناهضة للحرب"[153]. وهنا لا مجال لوضوح أكثر، طالما أنه على العمال من أبناء المستعمرات المجيئ إلى تنظيمات البروليتاريا الفرنسية وليس العكس.

وكما تسجّله نيكول لو غنّك Nicole le Guennec، بخصوص العمل النقابي الكولونيالي " فإن الوحدة بين العمال الفرنسيين والمهاجرين لم تكن مطروحة إلا من منطلق المسائل المطلبية، وليس على أساس النضال ضد الاستعمار[154].

هكذا نرى بوضوح إذاً، كيف أن المسألة الكولونيالية والنقابية، انطلاقا من قضية الريف (المغرب)، إنما تخضع إلى المقتضيات التكتيكية والإستراتيجية للحزب الشيوعي الفرنسي، وللثورة في فرنسا وأوروبا : "الشرط اللازم لتحرير المستعمرات" . ولا نرى بها في الوقت ذاته أية ديناميةخاصة أو مصالح وأهداف خارج ترتيب الأولويات المعروفة للشيوعيين.

وعندما تتبنّى " لجنة مناهضة الحرب " مبدأ إضراب عام لـ 24 ساعة في 5 جويلية 1925، للاحتجاج ضد التدخل الفرنسي في المغرب، فإن (راكوموند Racomond) يدعو أبناء المستعمرات، مرتزقة أرباب العمل "[155] إلى المطالبة بحقوقهم إلى جانب العمال الفرنسيين، من خلال إشتراكهم في الإضراب العام مثل : حق الاجتماع وإمكانية التعبير في صحيفة "[156] ولقد كان على الإضراب أن يعمل أيضا لشعار التآخي بين الأعراق، ذلك الشعار الذي تمثل " الشبيبة الشيوعية " داعيته المتحمسة.

منذ 13 جانفي 1925، وفي إجتماع نظمته "الشبيبة الشيوعية " لكليشي clichy، تمّت الاستجابة لشعارات (التآخي)، و (الحرب على الحرب) من قبل الشبيبة الشيوعية ممثلة بـ Doriot دوريو، وروسيل Roussel، ومن قبل ممثلين عن المستعمرات، منهم بن عبد الله وحاج علي عن شمال أفريقيا، وليمين سنغور عن السنيغاليين، ونغويان تي ترويان عن الهند الصينية، وخلال هذا الاجتماع المخصص للمسألة الاستعمارية، حيّ حاج علي باسم مواطنيه الجزائريين، الشبيبة الشيوعية في /كليشي / لإعطائهم شارة الانطلاق لتآخي العمال من كل الأعراق والألون ضد العدو المشترك، البرجوازية الرأسمالية، حيث صرّح " لدى فرنسا 38 مليونا من السكان و أكثر من 60 مليون في المستعمرات، وهؤلاء الـ 60 مليونا خضعوا لنهب كلّ ما يملكون وأختزلوا للاستعباد والاستغلال الوقح الذي لم تعرفه الإنسانية من قبل. علينا بالنضال ضد الأمبريالية الرأسمالية بكل السبل، مبشرين بالتآخي بين جميع العمال، في الوقت الذي لا يبحث فيه أرباب العمل إلا على تفريقهم للمزيد من استعبادهم. إنّ لأعدائنا وسائط قوية وكثيرة، خاصة رصيدهم في الصحافة التي تدعو كل يوم إلى إثارة الأحقاد بين الأعراق، وتبحث عن دفع الـ 20.000 عربيا مستخدما في المنطقة الباريسية للمنافسة مع رفاقهم الفرنسيين، وتحويلهم إلى أداة لإفشال الإضرابات عندما يتمردون من أجل تحررهم من عبودية الرأسمالية. إنكم تلاحظون أيها الرفاق كيف أن أبناء المستعمرات وبالعدد الذي استجاب لندائكم، هم على استعداد كي يتبعونكم في النضالات التي ستشرعون بها"[157]. هذا النداء لا يخصّ فقط الـ 150 مهاجرا الحاضرين في هذا الاجتماع، حيث أن ثلاثة أرباعهم من شمال أفريقيا – حسب تقديرات أجهزة الأمن – بل يخصّ مجموع العمال الأهالي المنضمين إلى العمال الفرنسيين.

إن المؤتمرات العمالية التي أعقبت هذا الاجتماع ستسعى لنشر هذا الخط السياسي ولحثّ الحركة الجماهيرية. فالمؤتمر الهام للمنظمة الباريسية يومي 4 . 5 جويلية 1925، حيث ساهمت النقابة العمالية الشيوعية الموحدة – والحزب الشيوعي – والشبيبة الشيوعية – والحزب الإشتراكي _ A.R.A.C – الجمعية الجمهورية لقدماء المحاربين وأعضاء الفدراليات والمندوبون من أبناء المستعمرات[158]، قد عكس في مقرراته حسب رغبة بونّفو Bonnefou الصورة الحية للجبهة الواحدة لجميع لعمال " كما ردّ المندوبون من أبناء المتسعمرات : لمين سنغور، حاج علي، وبن لكحل (الناجي من سجن مايّانس mayence)، على تصريحات المؤتمر حول السلم الفوري في (الريف المغربي) وسحب القوات من المغرب وتآخي الجنود الفرنسيين مع الريفيين، " بالتحيّة الأخوية من كل الشعوب المستعمرة ".

ولقد شاركت (جميعة المندوبين الكولونياليين للجبهة الموحدة وللحملة المناهضة للحرب) في التمثيل، كما ساهم حاج علي في اللجنة السياسية ،وسنغور في لجنة الانجازات، حيث أعتمدهم المؤتمر بناء على مسعى لويس سلّيه (Louis Selleir)[159]، وعينهم أعضاء في اللجنة المركزية التي سماها من 100 عضواً (70 من منطقة باريس و 25 من المناطق الأخرى و 5 من أبناء المستعمرات)، كما قرر إرسال لجنة تحقيق إلى المغرب.

لقد توقفت الحملة ضد الحرب في المغرب كما لو أصبحت في وضع معلّق. بعد إضراب الـ 24 ساعة لـ 12 أكتوبر 1925، حيث يغلق هكذا "الفصل المغربي"، حسب عبارة نيكول لوغنك، كما أن " تحول حرب الريف إلى حرب أهلية لم يحصل بالتأكيد.فرغم الأصداء المنبعثة من نضال "عبد الكريم " في الأوراق والصحف الموجهة إلى العمال الجزائريين والشمال أفريقيين، إلا أن أهميتها ودورها لن يبقيا بنفس الدرجة بعد عام 1926.

في عدد أول ماي 1926 من صحيفة (العلم الأحمر)، كانت هناك دعوة للإضراب وللوحدة بين العمال الفرنسيين والعمال المهاجرين، " في 12 أكتوبر الأخير (1925). كما جاء في الصحيفة. أضرب العمال الفرنسيون في كل فرنسا، تحت قيادة الحزب الشيوعي والنقابات الموحدة لإجبار حكومتهم على صنع السلام، والاعتراف باستقلال (الريف). في ذلك اليوم، وفي أكثر من زاوية، ترك العمال المهاجرون مصانعهم مع رفاقهم من المتروبول. اليوم هو أول ماي جديد لعام 1926، علينا بمعاودته إذاً "[160].

ومن منظور كاتب الإفتتاحية، تحت اسم عباس المراكشي، فإنّ " النضال الذي نخوضه في المصنع هو ذات نضال إخواننا في الريف وفي سورية. إنّ حزباً كبيراً يقود هذا النضال، ألا وهو الحزب الشيوعي الذي ينادي بالسلام الفوري وباستقلال المستعمرات "[161].

وبعد ستة أشهر من تعليق صحيفة (البيرق الأحمر)، فإن الصحيفة التي استبدلتها، لم تعد تحتوي إلا على أصداء أكثر تواضعاً بكثير حول الحرب في المغرب وسورية، في العددين الأول والثاني لأكتوبر ونوفمبر 1926. حيث أصبح التركيز أكثر فأكثر على الهجوم ضد الاجراءات القمعية ونظام الاضطهاد. وحيث أستعادت مكانتها، في البرنامج النقابي: مطالب الحقوق النقابية (مساواة الرواتب، يوم عمل

بست ساعات إلغاء "صدقة الله" حين التوظيف - تحسين الظروف الاقتصادية - الارتقاء نحو التأهيل المهني،الحرية الكاملة للذهاب والعودة من الخارج - تطبيق كافة القوانين العمالية على جميع العمال المهاجرين) المناداة بإلغاء قانون الأهالي - إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين - إلغاء الفوارق في أداء الخدمة العسكرية - التعليم المجاني، وباللغتين بالنسبة للمهاجرين - والترقي نحو التعليم إلى كافة الدرجات.

إن الاختفاء التدريجي للمسألة المغربية التي سيطرت على المسرح السياسي في صيف 1924 وحتى نهاية 1925، مع بعض الانتفاضات حتى غاية صيف 1926، والتي كانت تشكل بؤرة التركيز للمسألة الكولونيالية والنقابية، إنما يجد تفسيره في فشل سياسة البلشفة والسياسة النقابية على قاعدة خلايا المنشآت الاقتصادية.

هذا الفشل الذي أثار ضيقاً عميقا في وسط الحزب الشيوعي الفرنسي، سيفتح آفاقا مختلفة، سواء داخل الحزب أو في الهيئات الكولونيالية (الهيئة الكولونيالية المركزية - واليد العاملة الكولونيالية في المنظمة النقابية العمالية الموحدة).

والسياسة الجديدة التي سوف تتبعها هيئة اليد العاملة المهاجرة، وعلى رأسها فيما يخص شمال أفريقيا، معروف محمد، لا تُفسر ولا تُفهم إلاّ على أساس حصيلة الحملات السياسية والعمل النقابي للحزب، سواء على الصعيد الفرنسي أو على صعيد المستعمرات. فحصيلة التنظيم الجديد للعمل في ميدان المستعمرات والمجال النقابي الذي شرعت به الهيئة الكولونيالية المركزية، منذ أوت 1924، لم يكن أكثر إشعاعا من حصيلة اللجنة الكولونيالية الأولى، بحيث أنّه إذا ما شكلت هذه الأخيرة مرحلة ما قبل تاريخ العمل الكولونيالي والنقابي، فإن الهيئة المركزية كانت محاولة أكثر طموحا بقليل، لكنها أجهضت واقعيا.

فالإنجازات كانت دون مشاريعها بكثير، كما أن بعض مجموعات العمل وبعض إجتماعات العمال الأهالي، مع مؤتمرين أثنين لعمال شمال أفريقيا وعدد من النشريات أوالبيانات، كانت أن تركزت في عمومها - وبصفة سريعة - على حرب (الريف). وهذا الاستبدال للمسألة الاستعمارية بحرب الريف رفع عنها كل أصالة وكل ديناميكية خاصة بالنشاط الكولونيالي.

أما العمل النقابي في الوسط الكولونيالي والجزائري لم يكن أقل غياباً أو حصراً. فبرامج هيئة المستعمرات خضعت للضربات العكسية لسياسة الحزب في عمومها خلال مرحلة البلشفة. مما دفع بعديد المناضلين والقياديين للكتابة ولتوجيه الاتهام لهذه السياسة.

فالنقابات والمؤسسات التي شكلت الحقل الطبيعي لتنظيم الجبهة الموحّدة للعمال وضعت تحت الضوء- كما يبين جادرمان Jedrman - الحاجة لسياسة، ولتكتيك نقابي أكثر حسماً..(162).

من جهته، فقد عانى العمل النقابي في الوسط الجزائري من تصورات وإختلاطات كثيرة تفسر ضعف حصائله نهاية عام 1925. وهذا الفشل في الوسط النقابي لأبناء المستعمرات كان -بصيغة ما - مزدوجاً، فمن ناحية، هناك الأسباب الخاصة بالمسألة الاستعمارية وسط الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أرتبط هذا الفشل أيضاً، من جهة أخرى، بمصير البلشفة الأولى والأخطاء التي طبعت هذه السياسة.

فمنذ ولادة "لجنة الدراسات الكولونيالية" في جوان 1921 وسط الحزب الشيوعي الفرنسي وحتى عشية (الجبهة الشعبية)، فإن جميع المسؤولين الذين اهتموا بالعمل الكولونيالي، ومختلف هيئات المستعمرات لم يتوقفوا عن الملاحظة والإلحاح على الصعوبات والأفكار المسبقة، وشبه المكشوفة الموجودة داخل الحزب.

هذه "العقلية الاستعمارية" داخل البنى الشيوعية وعند عدد من عناصره أعاقت كثيرا واعترضت النشاط في ميدان الاستعمار.

ففي جلسة 9 سبتمبر 1926 (للهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا)، وأثناء تقييم حصيلة العمل الذي أنجز قبل مؤتمر (ليل Lille) 20 ـ 26 جوان 1926، فإن المسؤول الشيوعي مارشال يلفت الانتباه، بشأن الأحكام المسبقة للبروليتاريا الفرنسية : في المصانع، مازال العمال الأوروبيون حتى الآن على عادتهم القوية باعتبار العرب دونهم مما يجعل هؤلاء يحترزون منهم إذاً"(163).

وحتى بعد الإندفاعة التي قرر مؤتمر (ليل Lille) صبّها في العمل النقابي والكولونيالي الذي استؤنف على أسس جديدة، فإن الصعوبات والأحكام المسبقة بقيت قائمة. فهذا "رفيق من الأهالي "وضع بتصرف هيئة الحزب في الشمال" لم يتلقى الدعم من قبل المنطقة، يلاحظ (مارشال) الذي يضيف "أنّ في الأمر درسا". وبخصوص الوضعية التي سبقت مؤتمر (ليل)، فإن هذا المسؤول يقدم اعترافاً خاصاً "بأنّ الحصيلة تقدر بلا شيء وبأن العمل كان فوضوياً، ودون متابعة. ربما أحسنا أداء الحاجة التحريضية لكنها لم تستكمل. ففي منطقة (ليون) لم ينجز سوى القليل. لكن بشكل عام وفي مختلف المناطق كان النشاط غير كاف، لأن المكلفين بالدعاية كانوا يتحركون دون دعم هيئة المنطقة "(164)، وهذه التصورات تنطبق أيضا على القطاعات والخلايا.

فعدم تشكيل المجموعات الفرعية من العمال الجزائريين المناضلين، ولامبالاة لجان المصانع والقطاعات والمناطق، كذلك غياب التكوين والإطارات الجزائرية، ما كان يمكن أن يفضي إلى نتائج أخرى غير هذه الحصيلة القائمة. والنقابة العمالية الموحدة لم تقم يوما بأية مبادرة في مجال الاستدمار. فمكتبها لليد العاملة ـ تحت مسؤولية أحمد بورحلة ـ كان مرتبطاً في الحقيقة بالهيئة الكولونيالية المركزية أكثر منه بالنقابة الموحدة.

والنشاطات القليلة التي حدثت في الميدان النقابي، بشكل معزول وظرفي، لم تكن تشمل إلا عناصر نادرة.

كما كان يتوجب على مطالب مكتب اليد العاملة هذه، أن تعبر إلى الهيئة الكولونيالية المركزية،التي ستوجهها بدورها إلى المكتب السياسي أو اللجنة القيادية للحزب الشيوعي، كي يخطروا أخيراً الهيئات العليا للنقابات الموحدة.

و" الدعائيون " الجزائريون: عبد العزيز منور ـ معروف محمد ـ بورحلة ـ وحسن إيسعاد، طرحوا إتهاماتهم بالمماطلة في العمل أو في المشاريع. وهو ما حدى بعلي (عزيز منور) إلى القول إنّ " النشريات الدورية، أمر جميل، إلاّ أنّها لم تكن معتبرة أو موضع تطبيق "، وحسن أسعاد يشهد من جانبه، أنّ " البلاغات توضع في الجيب في المنطقة الباريسية كما في المناطق الأخرى ".

فخليّة /رونو/ لم تفعل شيئا " لتنظيم الاجتماع (يتعلق الأمر بإضراب في رونو)، وكان عليّ أن أصرخ كي يتم أخذ مائة منشور إلى الزملاء "[165].

ومثل هذا التصرف لم يكن أمراً معزولاً : " ففي القطاع 38 ـ يضيف إسعاد ـ لم يحدث أن تمّ تناول المسألة الاستعمارية. وحين نحضر نحن، علينا أن نقوم بذاتنا بهذا العمل ». في مثل هذه الظروف، يعلن إسعاد «من المستحيل ماديا، القيام بهذا العمل، إذا لم تفعل القطاعات شيئاً من جهتها"[166].

هذه هي حصيلة العمل النقابي في الميدان الكولونيالي، الذي لم يكن من الممكن أصلا إنجازه بعمق، من مدخل التحريض السياسي.

بالأساس هناك ارتباك مزدوج : فعملية البلشفة وضعت في إطار التحريض المحض، في حين أن المسألة الكولونيالية والنشاط في مجال المستعمرات أغرق العمل النقابي الصرف. وكما سبق وأشرنا لقد كان هناك الكثير من التبديل ومن الغموض والارتباك.

فالبلشفة تقف عند حدود التحريض. والمسألة الكولونيالية تختلط مع حملة (الريف). والمسألة النقابية في الوسط الجزائري تعلقت بهدف وإطار العمل الكولونيالي الأوسع.إنّها سياسة مشوشة وسيئة التحديد. والتحريض السياسي لم يكن يفعل غير تغطية غياب النشاط الملموس، الطويل، الصبور والعميق، الذي كان يتوجب إنجازه في مستوى النقابة والمصنع، كما كانت تتصوره الأممية الشيوعية حين دشنت سياسة البلشفة. إن الإنفصام بين الخطاب السياسي والتطبيق الملموس كان كاملا، وبيير سيلور Celor، يكمل اللوحة بإضافة وضع الهيئة الكولونيالية المركزية على قائمة الفشل. " لا يكفي القول بأن القطاعات المختلفة لا تفعل شيئا، إننا لم نعرف كيف نعني مجموع الحزب بهذا الموضوع، كما أننا لم نعدّ مخططا للتحقيق المنهجي الشامل لهذا القطاع أو ذاك، لقد قمنا ببعض التحريض، هذا كل ما في الأمر "(167).

إن (واقع) الفشل التام بشأن المسألة الاستعمارية والنقابية إنما يرجع أيضا إلى فشل السياسة المتبعة داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، من قبل قيادته وعلى مختلف الدرجات فلجان الوحدة البروليتارية التي كان يتوجب عليها ضم العمال الجزائريين وأبناء المستعمرات " أعياها السأم، و أفضى نشاطها إلى الفشل رغم الاتفاقات المقرّة على صعيد بعض المؤتمرات الفدرالية "168.

أندريه فرّا Ferrat يلاحظ أن (التآخي) كان شعاراً مغلوطاً، وجاك دوريو Doriot، مسؤول الهيئة الكولونيالية المركزية يؤكد أن ذلك كان "خطأ يسارياً". فتطبيق هكذا شعار يتجاوز ومن بعيد، طاقات التنظيم لدى الحزب، وغياب مجموعة شيوعية في المغرب يجعل من باب الأوهام تفكيك الجيش الفرنسي والتآخي الحقيقي(169). ففي إطار الحملة من أجل (الريف)، والرابط الضروري إنهاضه بين الحزب الشيوعي وحركة (الريف) بالاعتماد على العمال المغاربة الذين يمكن للحزب إخراجهم من أعشاشهم، فإن جاك دوريو Doriot - ذاته - لم يجد سوى دعائيا تونسيا(170). وفي نظر مسؤولي تلك المرحلة، يجب القول أن المستعمرات وقضية الاستعمار كانت كلاً متكاملاً. هذا ما يفسر أيضا أن يقوم بعملية التدخل /لدى العمال المهاجرين/ دعائيون جزائريون أو تونسيون (كان هناك 2) أو فيتناميون أو فرنسيون دون تمييز.

كما أن العمل حسب مجموعات المستعمرات (الهند الصينية - أفريقيا الشمالية.. إلخ) والذي عليه أن يجري بالتوازي، فقد خضع لإيقاع بطيء جدا، وكان يجب انتظار السياسة الجديدة المقرة من قبل التنفيذية الخامسة الموسعة،

والمطبقة بعد مؤتمر (ليل) كي نرى فصلا أوضح بين مجموعات المستعمرات، وتوزيع المناضلين المهاجرين حسب أصولهم. وحتى هذا الأمر لم يمنع من حدوث ارتباكات على صعيد العمل الميداني. فالنشاط في المسألة الكولونيالية من جهة، والعمل النقابي في وسط أبناء المستعمرات في فرنسا من جهة ثانية، كانا مختلطين، لا يمكن فصلهما.

فالثاني كان مجرورا بالأول، وهذا لم يصل. بدوره. بعد، إلى شغل أو إيجاد المكان الذي يستحق. وعلى هذا (المقعد الجانبي الضيق)، كان العمل النقابي في الوسط الجزائري (الموضوع أصلا في منظور شمال أفريقيا)، يجد مكانا أكثر اختزالا.

ومن وجهة النظر هذه، فإن غياب سياسة واضحة منهجية وعميقة، وبحدود جدّ معرّفة، كان أيضاً عاملاً في تفسير هذا الفشل.

فحتى بعد الانطلاقة الجديدة على إثر مؤتمر (ليل Lille)، فإن مسؤولي الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا والدعائيين الجزائريين كانوا مازالوا يفترقون أيضا حول السياسة الواجب إتباعها لضم العمال الجزائريين إلى الحزب الشيوعي : هل الأفضل الانتساب إلى النقابة العمالية الموحدة (الشيوعية C. G. T. U)، أو الأفضل استخدام تنظيم مرحلي تمهيداً لإمكانية ضمهم للحزب الشيوعي الفرنسي. وفي الواقع، كان هناك سياستان تطبقان بالتوازي: طريق التسييس الذي سبق أن تفحصنا مداه وحدوده، وطريق آخر اتبع في وسط تجمع كولونيالي واسع، ألا وهو (إتحاد ما بين المستعمرات) والذي سوف يستمر مع نجم الشمال الأفريقي.

إن فشل الطريق النقابي سيؤدي إلى الإنكفاء على " إتحاد ما بين المستعمرات" في مرحلته الأخيرة وعلى نجم الشمال الأفريقي في عاميه الأولين 1926 . 1928 . وللفهم الجيد لهذا المسار وهذا الارتداد، يتوجب تفحص الدفة الثانية لعملية تسييس الهجرة الجزائرية في وسط إتحاد ما بين المستعمرات ووسط نجم الشمال الأفريقي منذ بزوغه.

الهوامش

1 . خطبة السيد و. وليد " الهجرة الحديثة والحلول الدولية لمشاكلها"، باريس،، Cujas 1924 .

2 . Carlier Jean Louis / جان لويس كارليه / " نجم الشمال الأفريقي الأول "، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية " ،المجلد 4، عدد IX، ديسمبر 1972، ص 917.

3 . أنظر عرض محمد حربي، " سياسة الأممية الثالثة والوطن العربي"، أطروحة الدرجة الثالثة، جامعة باريس VIII، 1978.

4 . Carlier كارليه، المصدر المذكور سابقاً، ص 918.

5 . حصيلة العمل على الوثائق العسكرية والأمنية الموجودة في سلوتفوم slotfom، وبدرجة أقل على وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، لن نستخدم هنا بكاملها، خاصة لمرحلة ما بعد الذكرى المئوية للإحتلال. كما أنّ بعضها مخصص لإنجاز عمل في إطار آخر.

6 . J.J. Rager / راجيه /، المصدر المذكور في الفصول السابقة.

7 . O. Depont / أوكتاف دوبون /، المصدر المذكور في الفصول السابقة.

8 . ذكره /راجيه/ Rager" المسلمون الجزائريون في فرنسا والبلدان الإسلامية "، باريس، Les Belles Lettres، 1950، ص 283.

9 . صحيفة الفجر/ L'Aube /، 16 نوفمبر 1949 .

10 . / راجيه /، المصدر المذكور سابقاً، العرض الموجز (2)، ص 289 .

11 . / أوكتاف دوبون /، "اليد العاملة البربرية - جزائر الذكرى المئوية للإحتلال" بوردو، مطبعة Cadoret، 1928، ص 131 .

12 . المصدر ذاته، ص 132.

13 . مستشار بلدي ورئيس غرفة في محكمة المحاسبة، قضى قسطاً من حياته المهنية في الجزائر.

14 . اقتراح (لمجلس باريس)، 20 ديسمبر 1920، مدونة (3)، ص 189 .

15 . Milliot Louis / لويس ميليو / " تدفق هجرة العمال الجزائريين نحو المتروبول " في B.C.A.F، 1925 .

16 . لويس ميليو " قبائل باريس "، في R.E.I، دفتر II، 1932، ص 170 .

17 . المصدر ذاته، ص 170.

18 . أنظر خاصة. (الأمة)، صحيفة نجم الشمال الأفريقي، المكتبة الوطنية باريس، أو BDIC في Nanterre، حيث نستطيع العثور على جملة الأعداد الموجودة حالياً، أي / مجموعات باريس، Aix En Provence ، وقسنطينة.

19 . لويس ميليو، " قبائل باريس"، ص 170 .

20. المصدر ذاته، ص 166

21 . المصدر ذاته، ص 166 .

22 . مقترح السادة : E. Massard - Besonbes - Godin إلى المجلس البلدي لباريس، 20 ديسمبر 1923 .

23 . المصدر ذاته.

24 . Depont / دوبون / " جزائر الذكرى المئوية للاحتلال " المصدر المذكور سابقاً، ص 135 .

25 . Milliot / لويس ميليو /، R.E.I. دفتر II، 1932، ص 170.

26 . المصدر والصفحة ذاتهما.

27 / راجيه / .Rager المصدر المذكور سابقاً.

28 . المصدر ذاته، ص 243.

29 . المصدر ذاته، ص 245.

30 . المصدر ذاته، ص 247.

31. المصدرذاته، ص 243.

32. Depont المصدر المذكور سابقاً، " جزائر الذكرى المئوية للاحتلال "..

33. Carlier / كارليه /، المصدر المذكور سابقاً، ص 918.

34. المصدر و الصفحة ذاتهما.

35. P.Celor/ بيبار سيلور / " العمال الكولونياليون في فرنسا " في دفاتر البلشفية ،عدد 36، 21 جانفي 1926، ص 183.

36. كراس الأمانة الكولونيالية لـ C.G.T.U. (النقابة العمالية الموحدة) " نظام الأهالي نظام استعباد " ،المكتبة الصغيرة C.G.T.U ، مطبعة دار النقابات، 1928، بتقديم (الجزائري)، 48 صفحة، أنظر صفحة 47.

37. لا نتناول هنا موقف الكومنترن تجاه المسألة القومية.

38. Syvan Emmanuel الشيوعية والقومية في الجزائر . باريس، la de Presse Nationale Fondation des Sciences Politiques، 1976، ص P.35.22. Celor / بيبار سيلور / " العمال الكولونياليون في فرنسا " في دفاتر البلشفية ،عدد 36، 21 جانفي 1926، ص 183.

39. رسالة 18 ديسمبر 1924 التي ارسلها جان دوريو /Doriot.J / إلى (تنفيذية الأممية الشيوعية).

40. مجموعات سياسية أخرى، خاصة فوضوية وتروتسكية، يبدو انها اهتمت بهذه الهجرة. إلاّ أنّ نشاطاتها ليست واردة في الوثائق التي راجعناها. من المحتمل أن تكون بداياتها ضعيفة، وأنها أصبحت ملموسة ابتداءً من عام 1934/ 1935 و 1936.

41. وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة تسجيل رقم 07 و ميكروفيلم رقم 70.

42. حول مقارنة المواقف بين (C.G.T.) و (C.G.T.U.) (النقابة العمالية و النقابة العمالية الموحدة)، أنظر Le Ganion . " النقابات و العمال المهاجرون "، باريس Sociales Edit 1972، ص 9 . 16.

43. رسالة من Larribere إلى نفويان آي كوك (هو شي منه) بتاريخ 25 مارس 1924، منسوخة، ص.4، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي 1924، بكرة تسجيل 7، ميكروفيلم رقم 70.

44. رسالة من / جاك دوريو/ Doriot Jacques، تاريخ 18 ديسمبر 1924 وثائق الهيئة الكولونيالية ACC الحزب الشيوعي الفرنسي، 1924، بكرة تسجيل رقم 7، ميكروفيلم رقم 70.

45. رسالة من (عزيز منور) إلى الرفيق كولاروف (Kolaroff) تاريخ 1924/06/17، وثائق الهيئة الكولونيالية ACC/ الحزب الشيوعي الفرنسي، 3 . 19 جويلية 1924، بكرة تسجيل رقم 7، ميكروفيلم رقم 70.

46. " المهمات و تكتيك النقابات "، أول مؤتمر عالمي للنقابات الثورية (03 . 19 جويلية 1921، موسكو)، المقرر أ . لوزوفسكي (A . Losovski).

47. حلول و قرارات المؤتمر الأول للنقابات الثورية (3. 19 جويلية 1925، موسكو) أنظر ص 6.

48. المصدر ذاته، ص 18.

49. مواقف و مهمات النقابات الثورية، المشار لها في مدونة 13 ماي 1923، إدارة الشؤون السياسية، المكتب الأول، وزارة المستعمرات، أرشيف سلوتفوم Slotfom.

50. Jederman / جادرمان / " بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي (1923. 1928) "، باريس، Maspero، ص 21.

51. "الأممية الإشتراكية " مع " أممية برن " و " اممية فيينا " أو الأممية الثانية و النصف.

52. صحيفة L'Humanite، 4 فيفري 1923.

53. / جادرمان / Jederman، المصدر المذكور سابقاً، ص 37.

54. (مركز التجمع السياسي) (Centre focal politique)، كلمة foco مستعارة من Marighella Carlos، زعيم و منظر الثورة المسلحة المدينية في البرازيل و امريكا الجنوبية.

55. Rene Gallissot "الحزب الشيوعي الفرنسي و (حرب الريف) ". مشاركة في " خمسينية جمهورية الريف " . باريس 1975 . وثيقة منسوخة.

56. مقالتنا، " إلى منابع الحركة المناهضة للاستعمار... "

57. بخصوص أصل(الهيئة التنفيذية الكولونيالية) و (اتحاد ما بين المستعمرات)، أنظر " تقرير محافظ الشرطة لمدينة باريس إلى وزير المستعمرات " 16 ماي 1922، قسم الديوان، المكتب الأول مرجعية رقم 327 sr، كذلك " مدونة " 26 فيفري 1925، التي تنسب تأسيسها إلى Despres.E، ارشيف Slotfom ، السلسلة الثالثة، المحفظة 29.

58. تقرير حول العمل في المجال الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، وثائق الهيئة الكولونيالية/ الحزب الشيوعي الفرنسي (AC.C/PCF).

59. تقرير حول المسألة الكولونيالية في الحزب، 1924، ص 03، بكرة تجسيل 7، ميكروفيلم 70. AC.C/ PCF، وثائق الهيئة الكولونيالية/ الحزب الشيوعي الفرنسي

60. المصدر والصفحة ذاتهما.

61. المصدر ذاته.

62. تقرير حول المسألة الكولونيالية، قدّم إلى مؤتمر ليون من قبل الهيئة الكولونيالية، P.C.F/A.C.C، 1924، ص 6، بكرة تسجيل 7، ميكروفيلم 70.

63. رسالة موجهة إلى اللجنة التنفيذية، منسوخة، غير موقعة، مؤرّخة في20 فيفري 1924 .

64. المصدر ذاته، ص 1

65. رسالة إلى اللجنة التنفيذية .30 جانفي 1924، المصدر المذكور أعلاه.

66. عزيز عبد العزيز منور.

67. رسالة من Larribere إلى (هوشي مينه) الذي كان مندوب الدعاية الكولونيالية في المستعمرات، وسط هيئة الشرق في تنفيذية الأممية الشيوعية، منذ نهاية 1923 / بداية 1924، في الفترة التي غادر فيها باريس لمسؤولية جديدة في موسكو، مؤرخة بـ 25 مارس 1924، P. C. F/A. C. C.(وثائق الهيئة الكولونيالية) بكرة 7، ميكروفيلم 70، ص 4.

68. المصدر ذاته أعلاه. رسالة Larribere.

69. المصدر ذاته أعلاه، رسالة Larribere.

70. تقرير حول التنظيم النقابي للعمال الجزائريين وسط الهيئة الكولونيالية، قدّمه عبد العزيز منور، P.C.F/A.C.C 1924. (وثائق الهيئة الكولونيالية) بكرة 7 ميكروفيلم 70، مرفق بالتقرير حول " العمل وسط أبناء المستعمرات في فرنسا "، ص 23.

71. المصدرذاته، ص 32.

72. المصدرذاته، ص 32.

73. تقرير حول العمل وسط أبناء المستعمرات، المصدر المذكور ص 32.

74. المصدر ذاته، ص 24.

75. رسالة إلى (هو شي مينه) 25 مارس 1924 . المذكورة.

76. المصدر ذاته، ص 5.

77. المصدر ذاته، ص 6.

78. صحيفة " L'Humanite" لـ 27 ماي 1925، ذكره Rene Galissot، " الحزب الشيوعي الفرنسي و حرب الريف "، المصدر المذكور، ص 5.

79. مشروع قرار حول الشيوعية و المستعمرات، ديسمبر 1921، لجنة الدراسات الكولونيالية.

80. محضر جلسات المؤتمر الثالث " لأممية الشبيبة الشيوعية ". في التقارير الشهرية عن النشاطات الثورية، مديرية الشؤون السياسية، المكتب الأول، وزارة المستعمرات، أنظر مدوّنة رقم 48، تاريخ 15 جانفي 1923، ص 15، ارشيف Slotfom، سلسلة التقارير الشهرية.

81. الشعارات الأخرى : إلغاء معاهدة فرساي، إعادة البناء الاقتصادي على حساب البرجوازية، حملة ضد غلاء المعيشة و الضرائب على الرواتب، رفض الأعباء الضريبية على البرجوازية.

82. تقرير شهري لـ 06 أكتوبر 1922، مديرية الشؤون السياسية، المكتب الأول، وثائق سلوتفوم Slotfom.

83 . تقرير شهري لـ 19 أفريل 1922 . المصدر المذكورأعلاه.

84 . رسالة Larribere إلى هوشي مينه، 25 مارس 1924، المصدر المذكور سابقاً.

85 . تقرير شهري، 19 أفريل 1922 . المصدر المذكور سابقاً.

86 . توضيح مرسل إلى " الرفيق آمتير Amter " حول التباس متعلق بالمسألة الكولونيالية، التي يعبّر عنها عضو اللجنة التنفيذية " بمسألة السود ".

87 . رسالة من Leroy George/ جورج لوروا / للرفيق آمتير Amter، اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، مؤرخة في 05 مارس 1924، باريس، أرشيف الهيئة الكولونيالية.

88 . /غاليسّو/ Galissot.R، " الحزب الشيوعي الفرنسي و حرب الريف "، المصدر المذكور سابقاً، ص 03.

89 . ذكره كارليه / J.L. Carlier، " نجم شمال إفريقيا الأول "، المصدر المذكور سابقاً ص 929، مدونة 54.

90 . / لوزوفسكي / Losovsky. A، " برنامج عمل الأممية النقابية (ISR)"، باريس، (مكتبة العمل)، 1922، ص 11.

91 . تقرير حول العمل وسط أبناء المستعمرات في فرنسا، من عبد العزيز منور الى الرفيق Kolarov كولاروف... المصدر المذكور سابقاً، 1924/06/17.

92 . المصدر ذاته.

93 . رسالة 22 فيفري 1924، على الأرجح من الهيئة الكولونيالية / A.C.C. (وثائق الهيئة الكولونيالية)

94 . تقرير عبد العزيز منوّر 17-6-1924، المصدر المذكور سابقاً.

95 . مدّونة استخبارات تؤشر لبعض المعلومات حول العدد 69 من صحيفة (الكازرنا= الثكنة) فيفري 1928 ؟ التي تحتوي على صفحة موجّهة إلى أبناء المستعمرات في الجيش و التي تذكر أنه في الصفحة الثالثة، هناك ثلاثة أعمدة باللغة العربية و عامود بـ(quoc-ngu) هل يتعلق الأمر بخطأ في التاريخ، أو بمعاودة منشور سابق ؟ مدونات C/A/J 349 في 28 أفريل 1928 . slotfom، السلسلة V، المحفظة 37.

96 . رسالة / لوروا / Leroy George إلى آمتير Amter، اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، باريس، 5 مارس 1924، ص2/ C.C.A (وثائق الهيئة الكولونيالية)

97 . عزيز منوّر، " العمل وسط الكولونياليين في فرنسا"، المصدر المذكور سابقاً.

98 . المسألة الكولونيالية في الحزب . عزيز منوّر C.C.A، (وثائق الهيئة الكولونيالية) جوان 1923 .

99 . المصدر ذاته.

100 . التنظيم النقابي، عزيز منوّر 1924، ص9، تقرير مذكور

101 . المصدر ذاته، ص9.

102 . المصدرذاته، ص9.

103 . المصدر ذاته، ص9.

104 . رسالة من سكريتير الهيئة الكولونيالية، Larribere، 11 مارس 1924 / C.C.A (وثائق الهيئة الكولونيالية)

105 . صحيفة (L'Humanite) الأربعاء 9 مارس 1923 .

106 . المسألة الكولونيالية في الحزب، تقرير مذكور، جوان 1932 .

107 . رسالة من الهيئة الكزلونيالية، موجهة إلى السيد Petit في Imply (Niavre)، باريس، 11 مارس 1924، موقعة من Larribere .

108 . المسألة الكولونيالية في الحزب، ص130، تقرير مذكور سابقاً .

109 . عبد المالك صيّاد : " الهجرة الجزائرية في فرنسا" :أصل رأس المال و المسار الإجتماعي، باريس C.E.S.C - E.H.E.S.S.، 1978 . وثيقة منسوخة.

110 . المسألة الكولونيالية في الحزب، ص29، تقرير مذكورسابقاً.

111 . المصدر ذاته، ص30.

112 . العمل وسط أبناء المستعمرات في فرنسا . تقرير مذكور سابقاً.

113 . رسالة عزيز منوّر إلى كولاروف Kolarov، 17-6-1924، أرشيف الهيئة الكولونيالية

114 . في الحقيقة، يتعلق الأمر بعضو أو عضوين في الحزب الشيوعي الفرنسي، من أبناء المستعمرات، كانوا مكلفين بالعمل الإداري النقابي للكولونياليين وسط النقابة العمالية (C.G.T.U)، سنسمّيه الأمين النقابي الكولونيالي.

115 . تقرير عن العمل الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، الوضع قبل و بعد المؤتمر الخامس، الهيئة الكولونيالية المركزية، 1924 . 1925 ، ارشيف الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي.

116 . المصدر ذاته، الوضع قبل المؤتمر الخامس..

117 . المصدر ذاته.

118 . على إثر صعوبات احترام المهل المحددة للتنظيم (31 ديسمبر 1924 ثم أول افريل 1925)، فإنّ عددهم رفع إلى 27 في نوفمبر 1924 . انظر Jederman بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي، باريس، Maspero، 1971، ص40.

119 . Ferrat-A ، " تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي " ، باريس، منشورات Git-le-Coeur 1931 . ص144 .

120 . دورية الهيئة الفدرالية، المرافقة لمدونة 25 ماي 1925 ، أرشيف سلوتفوم Slotfom .

121 . / سيلور / Celor . P " العمال الكولونياليين في فرنسا " في دفاتر البلشفيين، عدد 36 .21 جانفي 1926 ، ص184 .

122 . / سيلور / Celor-P ، المصدر المذكور اعلاه.

123 . المصدر ذاته، ص185 .

124 . دورية رقم 66، المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، 12-12-1924 .A.C.C (وثائق الهيئة الكولونيالية

125 . المادة الثالثة في اللوائح التي تنظم العلاقات بين الحزب الشيوعي الفرنسي و العمال الأجانب، جلسة اللجنة القيادية لـ5 أوت 1924 .A.C.C (وثائق الهيئة الكولونيالية)

126 . المواد 8، 9 و 10 من اللائحة العامة للعمال الأجانب التي تبنتها اللجنة القيادية للحزب الشيوعي في 5 أوت 1924 . لقد حضر هذه الجلسة Cordier- Borel Ali - Ferrat -- Sellier Louis- Marane - Calzam Lozeray-Tomazi- Dallet -Garny -Cartelier -Bront- Cadeau- Rieu - Colliard Lucie- Rosmer.

127 . العضو اللاحق للهيئة الكولونيالية وعضو نصف دائم في النقابة العمالية الموحدة (C.G.T.U)، مساعد لعزيز منوّر في العمل الكولونيالي، و سيصبح مسؤول اليد العاملة الكولونيالية قبل اضطرابات التنفيذية السادسة الموسعة للأممية الشيوعية.

128 . عزيز منوّر، تقرير حول العمل بين الكولونياليين في فرنسا . المصدر المذكورسابقاً.

129 . Carlier " نجم الشمال الأفريقي الأول " ، المجلة الجزائرية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 4 ديسمبر 1972 ص 930.

130 . تقرير حول العمل الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي . الهيئة الكولونيالية المركزية، المصدر المذكور ص 6.

131 . المصدر ذاته .

132 . حسب شهادة Fay Victor، فقد أسست مدرسة إطارات للأهالي بعد الذكرى المئوية للإحتلال 1932، ولقد كانت- وفقه - الأولى من نوعها، وهو ما يفترض أن مدرسة الأهالي التي أنشأتها الهيئة الكولونيالية لم تعمّر طويلا بعد تأسيسها . Fay Victor، لم يسمع بوجودها أبدا حسب إعترافه الخاص.

134 . حسب كلمة N. le Guennec بعد هذا الإضراب، فإن النشاط المضاد لحرب (الريف) توقف (كما لو تمّ تعليقه)، أنظر مقالة " الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف " في الحركة الإجتماعية ،عدد 78، 1972، أنظر ص 63.

135 . Rene Galissot ' الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف " المقال المذكور سابقاً ص 2

136 . صحيفة L'Humanite 28 سبتمبر 1924 .

137 . المصدر ذاته.

138 . /كارليه / .Carlier " نجم الشمال الأفريقي الأول " المقال المذكور سابقاً، ص 930.

139 . / لوزيراي / Lozeray Henri، تقرير حول العمل الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي ديسمبر 1924، وثائق الهيئة الكولونيالية، المصدر المذكور سابقاً، ص 6.

140 . تقرير / لوزيراي /المذكور أعلاه، ص 6.

141 . المصدر ذاته، ص 4.

142 . إجراءات التقييد ضد الهجرة الجزائرية لـ Sarraut . A لعام 1924 .

143 . رسالة من / دوريو / Doriot إلى تنفيذية الأممية الشيوعية 18 - 12- 1924، وثائق الهيئة الكولونيالية.

144 . المصدر ذاته.

145 . " تقرير غير موقّع حول العمل الكولونيالي " نشر على الأرجح في صحيفة شيوعية في أفريل 1925 .

146 . /كارليه / Carlier " نجم الشمال الأفريقي الأول"، المصدر المذكور، ص 930.

147 . /فرّا/ Ferrat . A " تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي "، باريس، دار نشر Git-le- coeur 1934، ص 148 .

148 . / اوزوفسكي / Losovsky . A برنامج نشاط (الأممية النقابية الحمراء I.S.R .) ، باريس، Librairie de travail ، 1922، ص 10 .

149 . / فرّا/ Ferrat . A المصدر المذكور سابقاً، ص 146 .

150 . مداخلة / دوريو / J. Doriot في (A. Ferrat) المصدر المذكور ص 146 - 147 .

151 . /فرّا / Ferrat . A، المصدر المذكور سابقاً ،ص 147.

152 . / جادرمان / Jederman، " بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف " المصدر المذكور سابقاً، ص 89.

153 . ذكرته Nicole le Guennec " الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف " المصدر المذكور سابقاً، ص 50 .

154 . المصدر والصفحة ذاتهما .

155 . / راكوموند / Racomond " الأجانب والكولونياليون أمام الإضراب العام في " الحياة العمالية " 22 أكتوبر 1925 .

156 . Nicole le Guennec المقال المذكور سابقاً، ص 50.

157 . مدونة العميل desire لـ 14 جانفي 1925 أرشيف slotfom، السلسلة الثالثة، المحفوظة الشيوعية.

158. على عكس ما يؤكده /كارليه / Carlier، فإن مكتب المؤتمر لم يشمل سوى ممثلا كولونيالياً وهو السنيغالي Senghor Lamine (لمين سنغور) الزعيم اللاحق لرابطة الدفاع عن العرق الأسود (1927). فلقد ضم المكتب : مندوبين إثنين عن نقابة C.G.T.U وإثنين عن الحزب الشيوعي الفرنسي، مندوب عن الشبيبة الشيوعية، مندوبين عن اللجنة البروليتارية الموحدة، مندوبين كولونياليين، ثلاثة عن الحزب الإشتراكي، واحد عن A.R.A.C ،10 عن المصانع الكبرى، مندوب بلجيكي ومندوب كولونيالي.

159 . بين المشاركين في المؤتمر، إلى جانب حاج علي، هناك الجزائريان عبد العزيز منور، محمد بن لكحل.

160 . (العلم الأحمر) أول ماي 1926 ، صفحتان، منهما صفحة محررة باللغة العربية.

161 . المصدرذاته، ص1.

162 . / جادر J. Jederman المصدر المذكور سابقا، ص 97.

163 . محضر جلسة 9 سيتمبر 1926 ، الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، أرشيف الهيئة الكولونيالية ص 1 .

164 . المصدر ذاته مان / j Jederman، المصدر المذكور سابقاً، ص 97.

165 . المصدر ذاته.

166 . المصدر ذاته، ص 6.

167 . محضر جلسة 9 سبتمبر المذكور.

168 . المصدر ذاته. ص 6.

169 . / دوريو / Doriot . J ذكرته Nicole le Guennec، المقال المذكور سابقاً ،ص 56.

170 . تقرير حول عمل الحزب الشيوعي الفرنسي، دوريو Doriot . J ،أنظر (حول المغرب) ص 2/ A.C.C . وثائق الهيئة الكولونيالية

الفصل الخامس

تسييس الأقلية الجزائرية المهاجرة، داخل "اتحاد ما بين المستعمرات والهيئات الكولونيالية"

I. الصعود الجزائري داخل " اتحاد ما بين المستعمرات " والهيئة الكولونيالية

1. شروط الوصول إلى قيادة " اتحاد ما بين المستعمرات " : إرث المرحلة الملغاشية - الفيتنامية للاتحاد، ولجنة الدراسات الكولونيالية

لقد كانت محاولة تسييس الجزائريين وسط هذا التجمّع الكولونيالي الواسع - اتحاد ما بين المستعمرات - أكثر دلالة بكثير، وأعمق أهمية من تلك التي شرع بها عن طريق " المنظمة النقابية الموحّدة " برعاية الحزب الشيوعي الفرنسي.

بل أكثر من ذلك، فإنّ الطريق النقابي لم يكن يشكّل سوى زائدة، لم تعرف من الأهمية والتداعيات، على صعيد كل من المشروع والخطاب، إلاّ بفضل البلشفة التي أرادت أن تكون النقابة والمؤسسة والخلية في أساس " مسيرة التجذّير" . وإذا كانت (النقابية) مجرد تابعة مجرورة، فلأنّ " اتحاد ما بين المستعمرات " يضمّ أيضاً مختلف المستعمرات، ويمثّل أبناءها المتواجدين في فرنسا . كما أن هذا الطريق الأخير كان موضع تفضيل الحزب الشيوعي الفرنسي ولجانه المعنية بالمسألة الكولونيالية (لجنة الدراسات الكولونيالية - والهيئة الكولونيالية) التي كانت تقود هذا الاتحاد، بتحريك من الأممية الشيوعية.

ولم يتحقق صعود الجزائريين داخل " الاتحاد " إلاّ بعد عامين من تأسيسه. كما أنّ استلامهم لهذه المنظمة سيبدأ في عام 1923، بل بداية 1924، حتى يصبحوا العنصر المهيمن والحاسم، إلى درجة أنّ المناضلين الآخرين والقياديين الكولونياليين اتهموهم باستملاك هذا الاتحاد، حدّ اتهامه بالمنظمة العربية. مع أنّ

هذا الاتحاد قد كان في الفترة ما بين جوان1921- 1923 في أيدي الملغاش والفيتناميين. والتي لن نتطرق لها هنا (1). لكننا نكتفي بالتذكير بملامحها الأساسية لتبيان الإطار والامتداد اللذين تمّ بهما صعود العناصر الجزائرية لقيادته.

لقد عاد ميلاد هذا الاتحاد إلى تلاقي ثلاث مجموعات سياسية، وإلى حالة الغليان السياسي العالمي والفرنسي. فثورة اكتوبر 1917 في روسيا، ونهاية الحرب العالمية الأولى، ستؤدّي إلى تبدّلات عميقة. حيث ستصبح المستعمرات وأبناؤها في مقدمة المسرح السياسي العالمي، وتحت مهماز كل من " مبادئ لينين ومبادئ ويلسون ".

فمساهمة المستعمرات في مجهودات الحرب والوعود السمينة التي أطلقتها لهم البرجوازيات الأوروبية الحاكمة، ستفضي إلى قضية تقرير مصير الشعوب في طبعتيه : اللينينية والويلسونية المطروحتين.

إنّ جملة هذه العناصر السياسية الجديدة ستغذي مناخاً من التخمّرات، حيث ستصبح فرنسا، وخاصة باريس، رمزها. ففي هذا العالم المصغّر - باريس - أين تتواجد الهجرات العديدة، وعلى حطام التنظيمات القديمة، ستنتعش آمال أبناء المستعمرات ومؤيدي الأممية الثالثة التي كانت تدعو من جهتها، إلى استقلال المستعمرات.

ففي جوان 1921، يشكّل الحزب الشيوعي الفرنسي (لجنة الدراسات الكولونيالية)[2]، تحت ضغط الأممية الشيوعية خاصّة، والتطوع السياسي لبعض المناضلين الشيوعيين[3] من أبناء المستعمرات أو من الذين أقاموا فيها.

وفي جويليه 1921، ظهرت " لجنة اتحاد ما بين المستعمرات " بفضل الدمج بين لجنة الدراسات الكولونيالية و" المجموعة الاشتراكية للمستعمرات "، والتي أودعت لوائحها الداخلية في 2 أوت من ذات العام[4]. مما حرّك الميول الاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة : حيث برزت الحاجة إلى التجمّع وإرادة التغيير والتمثيل السياسي، الذي أكّده انبثاق عديد الجمعيات.

فيما يعنينا، فإنّ (المجموعة الاشتراكية)، قبل لجنة اتحاد ما بين المستعمرات، إنما توضّح ذلك الأمر جيداً. فهذه " المجموعة الاشتراكية للمستعمرات " كانت نتاج انضمام مجموعتين : " الرابطة الفرنسية لحصول المواطنين الملغاش على حقوقهم " و" مجموعة الوطنيين الهندو-صينيين ". حيث كانت تلك الرابطة التعبير عن النخبة الملغاشية الفتية المشابهة تماماً " للشباب الجزائري " أو " للشباب التونسي " أو أيضاً " لشباب أنّام " (فيتنام).

وهذه البرجوازيات الفتيّة، كما هو حال النخبة الملغاشية، كانت تشترك معاً بالمطالبة، باسم ضريبة الدم، بالاندماج والدخول في الأمة الفرنسية، عبر الحصول على حقوق المواطنة.

لكن، وعلى العكس من الرابطة الملغاشية، فإنّ " مجموعة الوطنيين الهندو-صينيين "، بقيادة Nguyen Aï Quoc الملقّب بـ / هو شي منه / كانت قد تميّزت بمطالبها الأكثر جذرية.

فخلال بضع سنوات، توصّل / هوشي منه / إلى تحويل جمعية النخبة لـ (Phan VanTrouong)

" الأخوّة " إلى مجموعة وطنية أصدرت (بيانها- البرنامج) منذ 01-07-1920: أي " مطالب الشعب الأنّامي "[5]. والذي يتضمن محاكمة الاستعمار، ويدين وضع الدونية المخصص للأهالي، كما يعبّر عن السعي لتحرير الهند الصينية من الانتداب الاستدماري.

لقد حدّدت لوائح " اتحاد ما بين المستعمرات " - هذه الجمعية المعنية بأبناء جميع المستعمرات والمكوّنة، في بدايتها، من الملغاش والهندوصينيين - مبادئ وأهداف المنظمة.

ولسوف يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لانضمام أبناء المستعمرات : كأفراد أو كجمعيات وتجمّعات للأشخاص (الملونين) أو لهؤلاء من ذوي الأصول "المستعمراتية"، حيث ستتمثل من خلال مندوبيها في اللجنة التنفيذية (للاتحاد)[6].

فـ / هو شي منه / سيمثّل "مجموعة الوطنيين الهندو-صينيين". والمحاميان: ماكس كلينفيل بلونكور ولوسيان باركيسّو Blondourt Max Clainville وLucien Barquisseau سيكونا مندوبي " الرابطة الملغاشية ".

إنّ عدم التساوي الملاحظ في التمثيل، إنما يعود إلى الأهمية العددية للمجموعات، حسب المواد /5/ و12 / من لوائح الاتحاد، المعدّلة في الجلسة العامة 28-05- 1922. هكذا فإنّ هيمنة الملغاش على " الاتحاد " منذ ولادته، تجد تفسيرها في عددهم الذي يبلغ 200 شخصاً، في حين أنّ الهندو-صينيين يتكوّنون من عدد من الجماعات الصغيرة.

Syvan Emmanuel / عمانوئيل سيفان /، يعترف - مع بعض الخطأ أصلاً - أنّه، قبل هيمنة الجزائريين على الاتحاد، كان هذا الأخير، في غالبيته، من أبناء جزر/ آنتيّ

Les Antilles[7]. وهذا الخطأ يعود – في الحقيقة – إلى أنّ الرابطة الملغاشية، كانت أثناء انضمامها القوي للاتحاد، تصطحب معها بعض الأعضاء الذين هم في حقيقتهم من المارتينيك وجزر : Reunion – Les Antilles، وهؤلاء ممثلون أصلاً في مكتب الرابطة الملغاشية، حيث نجد بين أعضائه : شخصين من غوادلوب وجزر الرينيون، وهما أمينها العام M. C. Bloncourt و Lucien Barquisseau.

إنّ التدقيق في أصول أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى " لاتحاد ما بين المستعمرات " ، يؤكّد هذه الهيمنة. فخارج الفيتنامي هو شي منه، هناك جان باتيست وماكس كلانفيل بلونكور / وهما من الغوادلوب / وباركيسو من / الرينيون / و Morinde من / Moule في غوادلوب/ وكل من هونريو/ Honrieu ومونيرفيل Monnerville من المارتينيك /. وهذه الهيمنة الأولى تعود أيضاً إلى واقع أنّ الأممية الشيوعية كانت تنظر في الأصل إلى (الهجرة) أو حتى إلى القضية الكولونيالية، من خلال " مسألة السود ". الأمر الذي أثار ملاحظات جورج لوروا Leroy Georges إلى (تنفيذية الأممية الشيوعية). ولسوف يتواصل هذا الخلط حتى عام 1924. فهناك رسالة مرسلة في العام المذكور من قبل (التنفيذية) إلى أمين الحزب الشيوعي الفرنسي، توضّح جيداً هذا الموضوع، الذي يبيّنه أيضاً جواب / جورج لوروا / الموجّه إلى الأممية الشيوعية، حيث يكتب : " تقولون في رسالتكم / مسألة السود / وهذه التسمية ليست صحيحة هنا. بل على العكس، فإنّ قضية العمل بين أبناء المستعمرات في فرنسا وداخل المستعمرات[8] هي التي يجب النظر إليها، حيث أن السود في فرنسا قليلو العدد وهم الأكثر / تطوراً / بحكم كونهم يأتون من / مستعمرات قديمة /، حيث المدارس منذ زمن، والنظام أكثر تحرراً، قياساً بالمستعمرات الأخرى "[9].

ولهذا الخلط سبب إضافي آخر أيضاً. فبعد الإعلان عن حركة (عموم السود) في الولايات المتحدة منذ عام 1920 تحت قيادة Garvey Marcus، أرادت الأممية الشيوعية من الحزب الشيوعي الفرنسي أن يهتم بحركة السود، وأن يتواصل مع منظمة ماركوس هذه التي تبحث عن توسيع جمهورها وتأثيرها. وهو ما سيترجم باللقاءات بين هوشي منه وممثل " وكالة أنباء السود، ووجود ممثلها William . S Nelson في ثاني مكتب لاتحاد ما بين المستعمرات. وهو ما يثبّت تعقيدات المسألة الكولونيالية، خلال هذه الفترة، وجملة الصعوبات والتهيّب من طرف الشيوعيين الفرنسيين، كما من طرف الأممية الثالثة.

لقد بدأت هيمنة الملغاش وعناصر " المستعمرات القديمة " تتصدع بفعل نشاط هوشي منه من جهة وإرادة كل من : القادة الشيوعيين (في لجنة الدراسات الكولونيالية) والأممية الشيوعية، توسيع التمثيل لكل المستعمرات في وسط " اتحاد ما بين المستعمرات ".

وقد عرفت المرحلة الثانية دخول فيتاميين آخرين إلى مكتب " الاتحاد " وإلى صحيفة Le Paria، وهما : Nguyen Aï Quoc كأمين صندوق وNguyan the Truyen الرئيس القادم للحزب الأنّامي للاستقلال، كمتعاون في صحيفة الاتحاد

و في مكتب الاتحاد، كان أن تمّ انتخاب هوشي منه في جلسة عامة لـ 03-11-1922 لإسناد نغويان فان آي، حيث يصبح الأمين المساعد للاتحاد، بالوقت نفسه مع ويليام س. نيلسون من " وكالة أنباء السود ". في حين بقي Monnerville محتفظاً بموقعه كأمين أول للاتحاد.(10)

والفيتناميو ن :

Tran Tien Nam، Joseph Tan، Ho. Leon Tuyet، Tran Xuan و PhanVuan Trong، أصبحوا ينشّطون أكثر فأكثر الهيئة الفرعية للهند الصينية، ويساهمون في نشاطات الاتحاد. ولقد كان حضورهم بارزاً طيلة عام 1923.

حتى هذا التاريخ، فإنّ عدد الجزائريين الذين كانوا يحضرون نشاطات الاتحاد لم يكن هاماً(11). فقط، حاج علي عبد القادر كان عضواً في مكتب الاتحاد، وتميّز كمنشّط من الطراز الأول مع صاموائيل ستيفاني Stephany Samuel سكرتير (لجنة الدراسات الكولونيالية)، ومع هوشي منه.

ولقد سبق لهؤلاء الثلاثة أن ناضلوا معاً في الفدرالية الخامسة للحزب الإشتراكي الفرنسي، وساهموا في المشروع الأولي للتجمع الكولونيالي مع كل من : Leriche Ulysse، E.

(أعضاء لجنة الدراسات الكولونيالية) ومع

Marcel Cachin ، Andre Berthon Paul Vaillan Couturier، Octave Dumoulin

وحتى مؤتمر (20/24-01-1924، Lyon)، تاريخ بداية المحاولة الأولى لتنظيم العمل بين المهاجرين في فرنسا، فإنّ " اتحاد ما بين المستعمرات " ومكتبه، كانوا ينشطون – كمنظمة وكهيئة تنفيذية – تحت إشراف (لجنة الدراسات الكولونيالية) – التي تعمل بدورها – تحت رقابة اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي.

وخلافاً لحال " الاتحاد " الذي لا يقبل بين صفوفه سوى " أبناء المستعمرات أو المولودين من آباء ذوي أصول في المستعمرات، كذلك الأشخاص الملونين "[12]، فإنّ لجنة الدراسات الكولونيالية مخصصة فقط، لكل عضو شيوعي يهتم بشؤون المستعمرات[13].

وإذا كان قد تمّ تصور دور " الاتحاد " لمساعدة لجنة الدراسات الكولونيالية بهدف جمع الوثائق، ومن ثم تحقيق تجمّعات وضمّ أبناء المستعمرات، فإنّ الاتحاد في النهاية ،هو من يحدّد التوجه وبرنامج العمل. أمّا مهمة لجنة الدراسات فتقوم على " تأمين الوثائق حول الأحداث التي تجري في المستعمرات، ودراسة الوسائل الأكثر خصوصية لنشر النظريات الشيوعية في المستعمرات ". ولتحقيق هذا العمل " فإنّ أبناء المستعمرات المنضمين للحزب ،أو عبر المراسلة، أو من خلال زيارة ما لباريس، هم من يقدمون لها المعلومات المستقاة من عين المكان "[14]. حينها تقوم اللجنة بوضع نتائج عملها وملاحظاتها أمام اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي يقرر في آخر الأمر تحديد أفضل طريقة دعائية للاستخدام.

من الممكن إلقاء نظرة سريعة على العمل الذي حقّقته لجنة الدراسات من جهة، وعلى عمل " الاتحاد " من جهة ثانية، لاستيعاب الأسباب التي دعت مؤتمر (ليون) إلى تقرير إعادة هيكلة العمل الكولونيالي في " الاتحاد " واستبدال لجنة الدراسات بهيئة كولونيالية.

لقد شرع بالعمل الأول تحت إدارة السكرتير العام الأول للجنة الدراسات، المارتينيكي :هنري ساروت Sarotte Henri والأمينين العامين المساعدين صامويل ستيفاني وأوليس لوريش Samuel Stephany – Leriche Ulysse. ثمّ كان هناك : نداء للتمرد – نداء آخر لصالح شركة تعاونية، مع استمارة موجّهة إلى الفدراليات الشيوعية الكولونيالية والمناضلين. وهو كل ما ميّز نشاط هذه المرحلة.

نداء من أجل التمرد : يتعلق الأمر بنشرة معنونة " إلى إخواننا الأهالي "، وموجّهة إلى أبناء المستعمراتّ في فرنسا وفي بلدانهم، في 1922-01-12. والذي سوف ينشر لاحقاً في صحيفة (L'Humanité) الشيوعية بصيغة محسّنة، مركّزاً على الاستغلال المسلط على المستعمرات، ونهب ثرواتها وإرسال أبنائها إلى مذابح الحرب. من جهة أخرى، تدعو هذه النشرة الأهالي إلى المساعدة وجمع المعلومات حول مختلف التجاوزات التي يعانون منها.

و أخيراً تضع النشرة في علمهم، تشكيل حزب كبير يريد الدفاع عن ضحايا الاستدمار والعمل لتحريرهم، بقلب الرأسمالية. ولسوف يصبح هذا النداء[15]

سريعاً البيان – البرنامج، مع بعض التصحيحات، من قبل اتحاد ما بين المستعمرات. وهو ما يدلّ على اختلاط وتشابك عمل كل من لجنة الدراسات والاتحاد. كما يثبت ذلك أصلاً النداء الثاني لتشكيل تعاونية للنشر.

نداء لصالح خلق شركة تعاونية للنشر (Le Paria) :

إنّ هذا النداء لمطلع فيفري 1922، يدشّن مشروع خلق جمعية تعاونية تقوم بإصدار صحيفة (Le Paria) التي عليها أن تمثّل نشرية كولونيالية[16]. ولقد وقّع من قبل صامويل ستيفاني عن مجلس إدارة الشركة التعاونية، وأعيد نشره في رسالة 10-02-1922 من قبل ستيفاني وغوتنوار دو توري Gouttenoire de Toury الأمين العام للصندوق، وأمين الصندوق المساعد Nguyen Aï Quoc حيث ينادون "يا أصدقاءنا في المتروبول، أيها الرفاق أبناء المستعمرات.. ! يجب إلغاء المسافة الوهمية التي تباعدكم، وذلك في صالح العدل والحقيقة والتقدّم. وهذه الصحيفة هي الأولى التي تهدف إلى إنجاز هذه المهمة.. ! ". إلاّ أنّ عملية تحديد أهداف هذا المشروع سيكون أمامها متسع من الوقت لكي تتجذّر لاحقاً.

الاستمارة الموجّهة : إلى الفدراليات الشيوعية للمستعمرات و"الرفاق الشيوعيين".

إنّ الإنجاز الذي يطالب به القادة الشيوعيون في 1922 - 02 - 02، يتناول الوضع الجغرافي لكل مستعمرة، والحالة السكانية، والوضعية الاقتصادية. كذلك الوضع السياسي والاجتماعي، ودخول الأفكار الاشتراكية، إلى جانب صيغ النشاط/[17] وسوف يستخدم هذا العمل " لإعداد مخطط تكتيكي للنشاط الكولونيالي لصالح تسنّم الشيوعية، وفحص المهمات العملية (التي على القيادة المركزية للحزب) أن تتابعها لكسب تأييد جماهير" الأهالي " إلى صفّ الجهد الشيوعي. وبالوقت نفسه إنهاضها في المعركة ضد الرأسمالية والأمبريالية، وبالتالي الحاجة للحصول على المعلومات الأكثر دقّة والأكثر تفصيلاً (...)"[18] حول الموضوعات المذكورة أعلاه.

ولسوف تستكمل هذه النشاطات بعمل حزبي بحت، يهدف إلى التعريف "بلجنة الدراسات الكولونيالية واتحاد ما بين المستعمرات"، وضرورة تجميع الأهالي الموجودين في فرنسا.

فتحت إشراف الحزب الشيوعي ولجنة الدراسات الكولونيالية، تعود لاتحاد ما بين المستعمرات – وهو الصيغة الأقل انكشافاً – مهمة جمعهم. وسوف تكون بعض

مظاهرات التحريض السياسي ضرورية لعرض المسألة الكولونيالية. مع ذلك، فإنّ هذه المظاهرات ستنظّم، إمّا بشكل منفصل أو بشكل مشترك (بين هذه الأطراف).

وفي الوقت الذي تهتمّ فيه لجنة الدراسات الكولونيالية - بوضوح - بالمسائل الجوهرية أي : (الاستقلال - نظام الهيمنة - قانون الأهالي)، وتقوم بحملات لصالح ضحايا القمع، كما هي حالة Louzon والمطرب التونسي الشيوعي (الكافي)، مع " دعوة اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي إلى تصعيد الدعاية لصالح المستقلين من أبناء المستعمرات "[19].. فإنّ اتحاد ما بين المستعمرات يتخذ - على العكس من ذلك - مواقف أقلّ حسماً.

هكذا تتوالى المحاضرات والعروض حول : مدغشقر - جزر الرينيون - ذهنية الأهالي، دون أن تتوصّل إلى لفت الانتباه جيداً. ويبقى نشاط "الاتحاد " يتمّ تحت شعارين أساسيين، هما في صلب قواعد مهماته الأولى، أي : تحقيق عملية جمع الأهالي بهدف " الأخوّة " و" التضامن ".

إن غالبية الاجتماعات التي تعقد، كانت تجمع بعض العروض، إلى جانب الجلسات العامة التي تضع تدريجياً هياكل المنظمة على قدميها، وتعرّف بأهدافها وبتوجّهها.

إنّ ضعف الحماس الظاهر من قبل أعضاء هذه المنظمة على صعيد النشاط، قد ألزم قادتها بإقرار تأمين دفعة جديدة " للاتحاد " منذ جلسته العامة في 28-05-1922. إلاّ أنّ ضعف النتائج الملموسة أيضاً، أدّى - بعد بضعة أشهر - إلى طباعة 200 نسخة من نداء يدعو إلى الانتساب وإلى دفع الاشتراكات، وذلك في اجتماع 12-11-1922. وقد سبق للجلسة العامة في22-10-1922 أن شدّدت على الشروع بجهد دعائي أكثر جدّية.

ولسوف يتجه الاتحاد - بتأثير العناصر الشيوعية فيه - نحو تجذير مطالبه.

لقد جاء في بيان 28-05-1922 وفي النداء الذي وجّهه إلى " الأخوة المضطهدين في المتروبول " : " إنّ مصالحنا واحدة، في وجه الرأسمالية والأمبريالية. تذكّروا كلام كارل ماركس : يا بروليتاريا جميع البلدان، اتحدوا "[20]. هكذا تكون النبرة قد توضّحت، ويكون تحكّم الشيوعيين " بالاتحاد " أصبح أكثر فأكثر ظهوراً.

ويأتي المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية (05-11-1922) وتوجيهاته في مجال المستعمرات، ليلزم الحزب الشيوعي ولجنة الدراسات الكولونيالية، بتصعيد

جهودهم صوب أبناء المستعمرات. **فلقد دشّنت الأممية الشيوعية أسلوب التدخل المباشر في الشؤون الكولونيالية. وهو ما سوف يشكّل تقليداً أمام قصور (أو مقاومة) الحزب الشيوعي الفرنسي، لتبنّي هذا الملف جدّياً**. حتى أنّ اللجان الكولونيالية، بدورها، أصبحت مسؤولة مباشرة أمام (اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية).

هكذا، ومنذ 09-01-1923، فإنّ Sellier Louis، الأمين العام بالوكالة للحزب الشيوعي الفرنسي، يخطر (التنفيذية) بأنّ لجنة الدراسات تعمل وفق الاتجاه الذي حدّده المؤتمر الرابع ورئاسة (التنفيذية)، ويقترح: السيد Sarotte Henri، للعمل وسط / فرع الشرق – موسكو / حسب رغبات الأممية الشيوعية[21].

كما تصبح / لوريش U. Leriche أمين (لجنة الدراسات) وتحتلّ، من الآن فصاعداً، مقعداً استشارياً في اللجنة القيادية للحزب، كممثل عن القطاع الكولونيالي.

وبهدف تصعيد العمل الدعائي، تتم أيضاً تعيين (هو شي منه) وOctave Dumoulin في لجنة الدراسات الكولونيالية[22]، ويتمّ التماس المزيد من مساعدة: Paul Vaillant Couturier وAndre Berthon. حيث يتوجّب على هذه الدعاية أن تواجه بشكل خاص " قانون الأهالي " من جهة، وتجنيد هؤلاء من جهة ثانية[23].

كما بدأ توجّه السياسة الكولونيالية يأخذ منعطفاً أكثر وضوحاً نحو اليسار. حيث بدأت أيضاً الجماعة الشيوعية – الناشطة منها والمؤيدة – وسط اتحاد ما بين المستعمرات، تهاجم المواقف البرجوازية أو تلك الداعية (إلى الاندماج).

ففي اجتماع شهري لهذا الاتحاد. انعقد في قاعة La Librairie Positive[24] في 8-03-1923، تلقّى النائب بوانوف Boisneuf، أثناء تدخّله لصالح حصول الأهالي على حقوق المواطن الفرنسي، هجوماً من (هو شي منه) / نغويان آي كوك /، الذي – مع تأييده لبعض عناصر خطابه، كي لا يصدم – بقوّة – أعضاء الرابطة الملغاشية – أكدّ أن هذه الرؤية ليست سوى " أفلاطونية "، وأنّ " الخطابات لا تفيد في شيء، إذا لم تتبع بعمل منهجي ومتكامل. فرغم كل الجهود، فإننا لن نحصل على شيء أبداً، إذا لم نستطع أن نفرض إرادتنا "[25].

وفي محاضرة – قدّمها المحامي[26] Phan Van Troung / المؤسّس السابق " للأخوّة الهندو- صينية، 1912 / لحساب اتحاد ما بين المستعمرات، فإنّ نبرة اليسار أضحت أكثر بروزاً، حيث شرح لأبناء المستعمرات الحاضرين، أنّ " حرية الشعوب في

تقرير مصيرها بنفسها، لن يكون لها وجود إلاّ في اللحظة التي تدرك فيها كل الجماهير ضرورة الشيوعية التي ستلغي استغلال الإنسان للإنسان، وتضع جميع الأعراق على قدم المساواة "[27]. وفي ذات اللقاء، يتبنّى "هو شي منه" أنّ واجب أبناء المستعمرات يتمثّل بتفضيل الدعاية الشيوعية، ويدعو الحضور إلى قراءة ونشر صحيفة Le Paria[28] التي بدأت بالظهور منذ أول أكتوبر 1922 في ظروف جدّ صعبة".

لقد كان اتحاد ما بين المستعمرات يأمل أيضاً الاستفادة من فضائح المستعمرين لتصعيد التحريض السياسي. ففي نهاية شهر افريل 1923، يعلّق /حاج علي/ في مداخلته أثناء الجلسة الشهرية للاتحاد، على الاضطرابات التي وقعت هذه الفترة، في المارتينيك، ويضع " مسؤوليتها على الرأسماليين الاستعماريين والإدارة التي تدعمهم في سعيهم لاستغلال الأهالي "[29]. ويدعو الحضور للقيام - فور نهاية الاجتماع - بحملة دعائية نشطة لدى مواطنيهم لحملهم وجذبهم إلى التنظيم، آملاً هكذا " أن تضطرّ الحكومات البرجوازية سماع صوتنا، حين تدرك أنّنا موحّدون، ونعرف ماذا نريد "[30].

لقد شكل اتحاد ما بين المستعمرات، في واقع الأمر، المختبر الأول في مجال المستعمرات.

حيث كانت سنواته الأولى سنوات البحث عن أفضل السبل، وعن سياسة مناسبة لجمع أبناء المستعمرات المقيمين في فرنسا. فلم تكبت المبادرات والأفكار الجديدة. وهكذا، فقد أراد الاتحاد أن يتعلّم ويشرع في نشاطات أكثر جاذبية (أعياد - غناء - صور - ألعاب يانصيب.. الخ). كما نظّم أول احتفال في 26- 05-1923، حيث أنّ الحضور الذي كان يدور سابقاً حول 30 - 40 شخصاً / ونادراً 60-70 / حسب تقديرات الشرطة / أصبح أكثر عدداً، مع مشاركة 150، منهم 60 أنّامياً. ومع مشاركة الفنانين الهواة " التهريج الأحمر " الذين استطاعوا إنشاد بعض الأغاني الملتزمة، على ما يبدو. في حين أنّ افريقياً أسود، عضو في "الاتحاد" Marrepeau " يقصّ حكاية الغراب والثعلب " لـ La Fontaine[31].

هـذه الصورة - التي تبدو لنا اليوم ساذجة مسلّية تثير الضحك - لم تمنع من تكرار هكذا عروض، لأكثر من مرّة (رواية الحكايات - تشبيه أبناء المستعمرات بالحشرات.. الخ)[32]. الأمر الذي ترجم بعض الشيء ملامح ذهنيات ذلك العصر.

هذا النوع من النشاطات يستكمل - مع ذلك - بتوابل خطابات أكثر تسييساً بكثير. هنا نجد مثلاً، كلام / بلونكور M.C. Bloncourt، سكرتير الاتحاد، الذي يشرح

في الاجتماع ذاته : أنّ " هدف هذا العيد الأول من نوعه، الذي نظّمه أهالي المستعمرات الفرنسية، والذي سيتبع قريباً باحتفالات أخرى من النوع نفسه، إنما هو لمّ شمل أبناء المستعمرات، حيث يشكّل أفضل صيغة لجمع العمال المهاجرين تحت طيّات العلم الأحمر للثورة التي ستحرر البروليتاريا من استعباد الرأسمالية"[33].

لم يكن هذا النوع من الاجتماعات، في ذهن منظميه، يهدف أساساً إلى الترفيه، بل - بالأحرى - لضمّ أبناء المستعمرات إلى الاتحاد، ولجعلهم يعون الدور الذي عليهم أن يلعبوه لتحررهم، في ذلك اليوم الذي سيتوجّب عليهم - وهم في جبهة واحدة مع البروليتاريا العالمية - اقتحام القلعة الرأسمالية، فور أن تعطى لهم الإشارة.

ولقد كان الدعويون من اتحاد ما بين المستعمرات يكررون نداءاتهم هذه في كل اجتماع، إلى أبناء المستعمرات.

إذاً، لقد أصبحت شعارات : (ضرورة التجمّع والاتحاد - الإعداد للنضال والهجوم الحاسم - الانتساب إلى اتحاد ما بين المستعمرات - الانتظام تحت ظل العلم الحمر) هي الشعارات التي صار أبناء المستعمرات، الذين يترددون على اجتماعات الاتحاد يألفونها حين استماعهم لتدخلات قادة الاتحاد أو النواب الشيوعيين، مثل : / كوتوريه وبيرتون . V.P. Couturier. A.Berthon

لكن، رغم محاولات توسيع إطار الاتحاد إلى مستعمرات أخرى، فإنّ العلاقات والاحتكاكات مع عديد وسائل الإعلام [34]، وجهود التحريض السياسي - التي أصبحت في الحصيلة، في عام 1923، أفضل مما كانت عليه في السابق - فإنّ " الاتحاد" لم يستطع أن يتوصّل إلى الإقلاع أو إلى تحقيق أهدافه.

في منتصف 1923، وجد أمناء الاتحاد : بلونكور M.C Bloncourt. ونغويان آي كوك، أنّ "الاتحاد "ليس ناشطاً بالقدر الكافي، وأنّه يتوجّب على المناضلين أن يبذلوا جهداً يائساً للوصول إلى جمع كل أبناء المستعمرات وإنجاز تربيتهم السياسية[35].

إنّ جماهيرية الاتحاد وتأثيره بقيا ضعيفين حتى بداية 1924 . حيث أن مصادر الأمن وحتى هذا التاريخ، تقدّر عدد المشاركين ما دون الـ 150 حضوراً، أو أكثر بقليل في اللقاءات الاستثنائية.

وفي الأوقات الأخرى، يمكن حساب اجتماع واحد تقريباً شهرياً مع متوسط حضور 50 شخصاً. ومع عدد أكبر بقليل في مرحلة هيمنة الفيتناميين على "الاتحاد" في عام 1923، إلاّ أنّ الأرقام بقيت غير منتظمة.

الإغراءات كي يجتمعوا فيما بينهم حيث يتكلمون لغتهم الوطنية، والأمر نفسه بالنسبة للملغاش والعرب والمارتينيكيين.. الخ الذين يتوجّب عليهم - كل من جهته - تشكيل مجموعات خاصّة بمواطنيهم، حيث يصبح اتحاد ما بين المستعمرات - هذا الهيكل المركزي لجميع الفئات - أكثر قوّة "[40].

لقد شكّل فشل اتحاد ما بين المستعمرات أيضاً، فشل لجنة الدراسات. فحسب / سيفان E. Syvan لقد تبيّنت حصيلة سلبية لنشاط لجنة الدراسات مع ذلك. والنتيجة الملموسة كانت تتمثّل في العامود الأسبوعي لصحيفة (L'Humanité) حول الاستدمار، والمعني بإثارة الاهتمام وتسهيل الدراسات والحوارات. هذا العامود كان أن توقّف في نهاية عشرة أشهر /ماي 1922-1923/[41].

" وإذا ما توقفنا عند الاعترافات الخاصة للجنة الدراسات، فلا اهتمام إدارة الحزب بالمسألة الاستدمارية، ولا إعداد برنامج عمل أو سياسة واضحة، كانا في وارد إسنادها. فهي لم تتوصّل أيضاً لإقناع " قيادي واحد من الهياكل العليا كي يخصّص نقاشاً معمّقاً حول الاستراتيجية و(...) التكتيك الواجب اتباعه في هذا المجال "[42].

مرّة أخرى تجد الأممية الشيوعية نفسها مدعوّة إلى هزّ خمول الشيوعيين الفرنسيين.

فتوصيات المؤتمر العالمي الرابع، وخاصّة الخامس، قادت (التنفيذية) في الأممية الشيوعية الثالثة إلى استلام إدارة وتوجيه العمل الكولونيالي. فتمّ تقرير خلق " الهيئة الكولونيالية " وسط الحزب الشيوعي الفرنسي. هذه الهيئة الأولى - ثمّ " الهيئة الكولونيالية المركزية "ستقودان سياسات عديدة وعلى جبهات مختلفة : اتحاد ما بين المستعمرات - والعمل النقابي / الذي سبق وتمّ تناوله /.

إنّ أهمية الهجرة الجزائرية في فرنسا ستعطي الاتحاد الأولوية الأولى في المشاريع الشيوعية. فمساهمتهم المتزايدة في هذا الاتحاد ويقظة وعيهم السياسي، ستقود مصيرهم للعب دور من الطراز الأول وسط الهجرات الكولونيالية الأخرى.

2. الهيئة الكولونيالية الأولى، وصعود الجزائريين وسط اتحاد ما بين المستعمرات

على قاعدة قرارات المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية (نوفمبر / ديسمبر 1922)، فإنّ مشروعاً أكثر تحضيراً حول العمل الكولونيالي سيعرف

التطبيق. فمن خلال فرع للدراسات الكولونيالية، يدعى أيضاً " الهيئة الكولونيالية الأولى " التي أعيد تشكيلها على مبادئ جديدة، تقرر هذه الأممية الشيوعية التي لم تعد ترغب بالتدخل حول هذا الموضوع داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، تقرّر أن تعهد بإدارتها إلى (لجنة الشرق لدى التنفيذية في موسكو) مسجّلة هكذا عدم ثقتها في حزب لم يصبح بعد شيوعياً جداً".

واللجنة الكولونيالية الأولى، سوف تعرف لحظتين هامتين في مسيرتها :

الأولى، تمتد حتى نهاية 1923 بداية 1924، والتي ستتميز بإنهاضها وبالصعوبات التي ستواجهها كي تفرض نفسها كبنية جدّية. وسوف يتوجّب انتظار مرحلتها الثانية بداية عام 1924 وحتى جوان من العام نفسه كي نراها تحاول أول أشكال التحرّك في مجال المستعمرات، قبل أن يتمّ تعديلها على قواعد جديدة لما بعد المؤتمر العالمي الخامس.

لنحـاول تتبع تطورها ولنتفحّص العمل الذي أنجزته قبل حلّها في جوان 1924.

لقد تمّ إنشاء الفرع الكولونيالي / بقرار حول المسألة الفرنسية / في المؤتمر العالمي الرابع. وحسب هذا القرار " فإنّ عمل لجنة (الفرع) يتمثّل في الخط الأول، بدراسة معمّقة للوضع السياسي والاقتصادي في كل مستعمرة، وتنظيم " النشاط غير الشرعي" بالاعتماد على كيفية ناضجة الإعداد، وعلى العناصر الساخطة أيضاً "(43).

حسب ذات القرار : ستوضع - تحت تصرّفها - الوسائل الضرورية التي ستسمح لها بإرسال رفاق إلى المستعمرات، للتحقيق أو لتنظيم النشاط / غير الشرعي/(44).

أما فيما يخص شمال أفريقيا، لنسجّل هنا أنّ هذا القرار يضع في الاعتبار أيضاً وجود مكان لعضو دائم - عن شمال أفريقيا - مكلّف بمتابعة قرارات الأممية الشيوعية، وبتنظيم الدعاية في أوساط العمال والفلاحين وفي الجيش. وكذلك بخلق فروع، وبالاهتمام بالحركة النقابية، و" محاولة مدّ النشاط الشيوعي إلى المغرب وليبيا. مع المبادرة بالاحتكاك بالزعماء الثوريين لهذه البلدان" (45).

إلاّ أنّ كل السياسة المطروحة، سواء في فرنسا أو في المستعمرات، توجد في مشروع من / صفحة واحدة /. مما يعني الحالة التي وصلت إليها المسألة في ذلك الحين، ومستوى تحديد السياسة الكولونيالية. كما يتوجّب الأخذ في الحسبان، الإضافات والتصحيحات، وتحديد التوجهات المتدرجة أمام غياب

سياسة معدّة ودقيقة، سواء على صعيد الأممية الشيوعية أو صعيد الحزب الشيوعي الفرنسي.

ففي صحيفة (L'Humanite) لـ 29- 01-1923، يبيّن / اوكتاف دومولان Octave Dumoulin، وبشكل أكثر دقّة، المهمات المحددة من قبل المؤتمر الرابع، برسم الحزب الشيوعي الفرنسي. حتى إذا ما أوجدت الأممية الشيوعية للأحزاب الوطنية، المهمّة القطعية للاهتمام بالمسائل الكولونيالية وبأنشط صيغة ممكنة، فإنّ وعي ذلك لا يكون بالشكل الكافي عن طريق الصحف والفضائح، بل بتنظيم نشاط منسجم قادر على جعل الشيوعية متعاطفة مع جماهير الأهالي. حيث يكتب هذا الأخير : " يجب متابعة الدعاية دون توقّف، وسط الشعوب التي تسحقها الرأسمالية. فعلى جبهة مناهضة الأمبريالية، يتوجّب خوض الصراع، كساحة إضافية، حيث تصارع الشيوعية الرأسمالية. ويجب ألاّ ننظر للنشاط الكولونيالي كفصل نضالي عابر، بل كجزء من البرنامج الشيوعي، حيث يتوجّب تحويل المضطهدين إلى عمّال الثورة العالمية "(46).

في نظر الأممية الشيوعية، يجب ألاّ يكون النشاط متصلّباً، بل عليه أن يتمتّع بالمرونة، وفق متطلبات مختلف المستعمرات، وعلى أرضية المبادئ الأساسية. وهو ما يسمح بوجود تمايزات بين التقديرات والبرامج.

فبشكل عام، يسجّل دومولان / Dumoulin / : يبقى وعد التحرر الوطني هو ما يجذب جماهير الأهالي نحو الشيوعية. وبشكل خاص، فإنّ الحديث عن المساواة في الحقوق أمام الانتخابات وأمام العدالة هو ما يتوجّب مع أبناء شمال أفريقيا.(47)

إذاً، لقد كانت كل من الدعاية في المستعمرات وفي فرنسا بين العمال أبناء المستعمرات، والجبهة المناهضة للعسكرة - وحركة التعاطف مع الشيوعية - والوعد بالتحرر الوطني - واحترام الدين.. بعض بدايات العمل في المجال الكولونيالي. ومع الوقت وتراكم التجربة فإنّ هذه الخطوط ستتعمّق دون أن تختفي أبداً.

لكنّها في تلك اللحظة، فقد مثّلت خطوط نشاط عريضة جداً، رسمتها الأممية. ولقد كان واحداً من أهم المبادئ التي ألحّت عليه هذه الأممية لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، هو أن يكون " للفرع النقابي كامل حرية الحركة لتنفيذ برنامج الأممية، وبالعلاقة المباشرة مع موسكو. حيث تتولى الأممية تمويله إذا ما كان ذلك ممكناً"(48).

منذ البداية، كانت الأممية الشيوعية قد أرادت تحقيق النشاط في مجال المستعمرات، بواسطة قناة خاصّة تخضع لأوامرها مباشرة، مسجّلة هكذا حذرها تجاه الحزب الفرنسي. الأمر الذي جعل هذا الفرع الكولونيالي الخاص يشعر باستقلالية الأمر الواقع، مع تقديم الحساب أمام (تنفيذية) الأممية. وهو الوضع الذي يستمر حتى نهاية (الجبهة الشعبية).

لكنّ الرقابة والإدارة والتوجيه في هذا الميدان، ليست العناصر الوحيدة القائمة بين أيدي (التنفيذية)، بل إنّها ستقوم أيضاً باتخاذ المبادرات.

ففي إطار إعادة تنظيم العمل، أرسلت (اللجنة التنفيذية للأممية) رسالة إلى أمانة الحزب الشيوعي الفرنسي في 02-01-1923 تطلب منها " تعيين (وفد) من رفيق متخصص في هذا الميدان ليكون مندوباً في – فرع الشرق – في موسكو"[49].

هكذا اقترح / لويس سلّيه Louis Sellier الأمين العام للحزب بالوكالة السيد Sarotte. أما الأممية الشيوعية فستأخذ / هو شي منه / في نهاية 1923.

ولقد طلبت ذات الرسالة أيضاً أن تضمّ اللجنة القيادية للحزب رفيقاً آخر في عملها الكولونيالي بصفة استشارية[50]. فكانت Leriche Ulysse، حسب اعترافات الأممية. ولقد كان من المفترض أن تطرح المسألة الكولونيالية على جدول أعمال المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي الذي سيعقد في 20-01-1923، Lyon، لكنّ L. Sellier طلب إرجاء الموضوع إلى المجلس الوطني في دورة عادية تتبع انعقاد المؤتمر، وذلك بحجّة نقص الوقت[51].

إلاّ أنّ اللجنة التنفيذية للأممية، لا يبدو أنّها اقتنعت بتبريره هذا، طالما أنّ مشروع الفرع الكولونيالي الذي أعيد تشكيله على قاعدة المؤتمر العالمي الرابع، دخل حيّز التطبيق في مؤتمر / ليون Lyon / هذا ؛ وأنّ لجنة الدراسات تحوّلت إلى الهيئة الكولونيالية[52] في المؤتمر الذي صادق على التقرير الذي قدّمته Leriche U. مع ذلك، فإنّ مهمات المسألة الكولونيالية ستوضع جانباً، خارج النشر[53]، كما سجّله رونيه غاليسّو R. Gallissot.

وبين ضغوط "الأممية" وتردّد الحزب الشيوعي الفرنسي، فإنّ المسألة الكولونيالية لم تتحرك سوى مسافة إصبع.

ولطمأنة قسم من المناضلين – على ما يبدو – فقد كتب اوكتاف دومولان Dumoulin Octave، على إثر مؤتمر / ليون / حول مهمات الحزب بخصوص المسألة الاستدمارية : "على الحزب الفرنسي أن يكتفي بالنشاط النظري"[54].

ويذكر مع ذلك بأنّه " على الفدراليات الشيوعية واجب تصعيد الدعاية وتوجيه تربية أبناء المستعمرات المقيمين في فرنسا ". فداخل الحزب وخارجه، عليها أن تقاوم الأحكام المسبقة حول العرق واللون وأن " تصل مباشرة إلى العمال الأهالي شمال ووسط فرنسا "[55]. ومما لابدّ منه، أن يستعلم فرع الدراسات الكولونيالية عن عدد هؤلاء العمال وقيمة رواتبهم وشروط حياتهم.

كما أنّ دومولان Dumoulin، بالتطابق مع قرارات المؤتمر الرابع وفي إطار حزب يريد أن يصبح شيوعياً حقاً، فإنّه يدعو المناضلين إلى الانكباب على المسالة الاستدمارية، ويوجّه نداءً مستعجلاً " للفدراليات كي تتخذ وضعية أكثر فاعلية تجاه القضايا التي ترتبط بأوثق ما يمكن بانتصار الشيوعية "[56].

لقد اجتمعت الهيئة الكولونيالية المشكلة من : E. Despres و Sarotte، طاهر بودمغة المنتدب لموسكو و U. Leriche في 18 جانفي، لمحاولة بلورة برنامج عمل. وهذه الأخيرة هي من تمثلها - في تقريرها - أمام المجلس الوطني للحزب الشيوعي، في 21-02-1923.

لقد تمّ تصور النشاط الإعلامي المعني بالمستعمرات، وفق ما يلي :

. عبر الإعلام الشيوعي عامة، وصحيفة L'Humanité خاصّة. حيث يتوجّب على هذه الأخيرة أن تخصص مكاناً أوسع في عواميدها لموضوع استغلال السلطة من قبل الموظفين المحليين.

. إرسال بيانات بعدد أكبر إلى الحيازات المستعمراتية للمزيد من نشر العقيدة الشيوعية.

. مركزة النشاطات في الهيئة الكولونيالية واللجنة القيادية للحزب.

. دعوة المناضلين - ممن لديهم وسائل الإعلام - للاتصال بالهيئة الكولونيالية، لوضع معلوماتهم حول تصرفات الموظفين والحالة النفسية لجماهير الأهالي (تحت تصرفها)[57].

وطينة عام 1923، وفي كل الحالات، ما بعد شهر فيفري، لا يبدو أنّ لجنة الدراسات الكولونيالية قد قامت بعمل ملحوظ. فالآثار الوحيدة التي استطعنا العثور عليها كانت الإشارات التي سجّلناها أعلاه. بل أنّ هذا التراخي هو ما أكّده كل من : رأي عبد العزيز منوّر، وتعيين أعضاء الهيئة الكولونيالية في جانفي 1924.

حيث هناك فرضيتان : إمّا أنّ الهيئة الكولونيالية استمرت في العمل مع البنية القديمة للجنة الدراسات الكولونيالية. وأمام اللامبالاة والصعوبات المصادفة، فإنّها لم تستطع إعادة تنظيمها وفق الإجراءات الجديدة للهيئة الكولونيالية.

أو أنّنا أمام إعادة ترتيب الهيئة الكولونيالية. لكن في كلتا الحالتين - ومع التطرق للفترة الثانية من الهيئة - هناك قصور في النشاط الكولونيالي الذي يفسّر ما يبدو وكأنّه إعادة تنظيم.

إنها مرّة أخرى إذاً، وهي ليست الأخيرة أبداً.. كما سنرى فيما بعد..!

فحسب عبد العزيز منوّر، لم تفعل الهيئة الكولونيالية شيئاً يذكر حتى بداية 1924، سوى إعادة تكرار النقاشات التي لا تنتهي والتقارير التي تهرع للأرشيف. وحتى جانفي 1924 " لم تكن تضم سوى بعض أبناء المستعمرات المنتمين للحزب والمنشغلين في غالب الأوقات بأعمالهم، مما لا يمكّنهم من تخصيص كل وقتهم لها"[58].

ولقد كان أن قرّرت اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي في جلسة 25-01-1924مسألة تعيين أعضاء الهيئة الكولونيالية في الاجتماع القادم[59]. حيث قامت، في جلسة 29 جانفي 1924 بتعيين : لاريبير Larribere كأمين للهيئة، وكل من جوبير Joubert - عبد العزيز منوّر - / لوزون، بلونكور، لوزيراي، ديسبريس E. Despres - Louzon و Bloncourt - Lozeray - / - بورحلة - حاج علي، كأعضاء فيها[60].

إلاّ أنّه - بناء على ملاحظات " تنفيذية الأممية " وهيئة الشرق، حيث كان هو شي منه قد استدعي للعمل فيها منذ نهاية 1923، فقد خضع تركيبها لتعديل طفيف، حيث أدخل إلى عضويتها نغويان تي تروويانNguyen the Truyan بضغط من هو شي منه لتمثيل الهندو- صينيين، بينما منوّر سيلي لاريبير Larribere وكسكرتير ثان للهيئة. وكلاهما سيمثّلان هذه الهيئة في اللجنة القيادية للحزب حتى صيف 1924.

ولهذه الهيئة الكولونيالية الأولى، تعود المحاولة البكر التي تتصف ببعض الجدّية في ميدان النشاط الكولونيالي، حتى ولو كان نشاطها في الحصيلة متقطّعاً مجهضاً. فلسوف تتوزّع على ثلاثة محاور : محور العمل النقابي - وصعيد العمل " الفئوي " داخل اتحاد ما بين المستعمرات - ومحور حملة التحريض السياسي في الإعلام ،(كما كان الحال)على هامش الانتخابات التشريعية. لقد سبق وعالجنا الفصل النقابي سابقاً، ولن نعود إليه. والشق الثاني للنشاط الكولونيالي سيجد محاولات تجسيده بواسطة اتحاد ما بين المستعمرات وفي داخله.

العمل داخل " اتحاد ما بين المستعمرات "

إنّ العمل الذي تريد الهيئة الكولونيالية قيادته سيكون مركّزاً بشكل أساسي على حملة التحريض السياسي المتعدد الأشكال. حيث أنّ الأهداف تتمثّل ب :

- إطلاق حركة الاتحاد – خلق تيار تأييد داخل أبناء المستعمرات لجذبهم نحو الاتحاد، بداية ثمّ نحو الحزب – التعريف بالمجموعة كمدافع عن أبناء المستعمرات
- توفير الدفع والجمهور الأوسع لصحيفة / لوباريا Le Paria.

ولسوف يتمّ تحقيق هذه الأهداف بتنظيم عديد الاجتماعات والمهرجانات التي ستدور خاصة حول الحقوق السياسية لأبناء المستعمرات، والتي ستتحول فيما بعد إلى حملة تحسيس للانتخابات التشريعية لماي 1924، حيث سيكون هناك مرشح من بينهم : وهو الجزائري حاج علي.

وها هو الاتحاد يشرع منذ شهر فيفري 1924 بإرسال سلسلة رسائل إلى منتسبيه ومؤيديه، تدعوهم لحضور تجديد (لجنته القيادية)، كما " لدراسة الحقوق السياسية ومسألة الانتخابات "(62). وفي هذه الرسائل / 12 فيفري / يشدّد أمين الاتحاد – مباشرة – على الأعضاء : إنّ عام 1924، يستدعي من طرف الاتحاد " جهداً صارماً للتقدم نحو الهدف الذي نتابعه "(63). ولا ينسى جوزيف مونّورفيل Monnerville J.أن يذكر أنّ القصور في حضور الجلسات يعرّض حياة المشروع بكامله للخطر. لذا، حسبما يتابع، " نطلب منكم بإلحاح الاستجابة لهذه الدعوة واصطحاب أكبر عدد ممكن من مواطنيكم "(64). ولقد شكّل هذا النوع من الدعوة لتعزيز الاتحاد، ثابتاً مميزاً للمنظمة طيلة وجودها ما بين 1921 – 1926 / . وهو ما يدلّ وما سيدلّ على صعوبات الإنغراس والتمثيل وسط الأقليات الكولونيالية المهاجرة في باريس.

وهذا الوجه من الواقع يفسّر الإرادات المتجددة دون انقطاع لتوفير الدفع الضروري لحياة الاتحاد كي يصل إلى تحقيق أهدافه. وهو ما يذكره وزير المستعمرات في عديد التقارير، ويلفت أيضاً إليه انتباه الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية، " منذ التقرير الأخير، فإنّ بعض التجمّعات الكولونيالية (خاصة اتحاد ما بين المستعمرات) أظهرت عزمها على تصعيد وسائل الدعاية "(65). حسبما كتب له في مارس 1924.

إنّ الصعوبات التي صادفها الاتحاد في مجال انغراسه وتوزّعه وتعزيز جمهوره، تلقي الضوء، ليس فقط على بدايات العمل الكولونيالي بملامح / سيزيفية أصلاً، ولكن أيضاً وخاصّة، على الدور الذي ألقي على عاتق الاتحاد.

نسبة إلى *Sisyphe* / سيزيف /، بما يعني معاودة الكرّة في مهمة مستحيلة. المترجم./

وأمام لامبالاة الأقليّات الكولونيالية تجاه الدعاية الشيوعية، وخاصيتهم المغلقة بعناد، يصبح دور الاتحاد (كصمّام، وكمنظمة - غطاء) يفرض نفسه تدريجياً على طول التجربة. وربما لا نلحّ كفاية على هذه النقطة. فوظائف (الانتقالية - والوصلة) التي يقوم بها " الاتحاد " نيابة عن الحزب الشيوعي الفرنسي، ليست إفراز سياسة وتكتيك معدّين جيداً وبوضوح في الأساس، إنما نتيجة براغماتية نضالية. ولولا اقتراحات أعضاء الهيئات الكولونيالية وبعض الدعم والقرارات "، لكان اتحاد ما بين المستعمرات أقلّ من طريق مرآب.

لقد كان التكتيك، أو بدايته على الأقلّ، يعدّ بشكل خجول في خضمّ الحركة والمشاكل. فأثناء رسمه لمسار تطور الاتحاد، يلفت / بلونكور/ Bloncourt الانتباه - في اجتماع عام للتنظيم في 1924 - إلى " أننا كنا نصادف - في البداية - صعوبات ضخمة. وبعض الرفاق، عندما ينظرون إلى برنامجنا الشيوعي، كانوا يترددون خشية القمع " [66] (من السلطات).

وفي تقريره عن الاتحاد، فإنّ عبد العزيز منوّر - سكرتير الهيئة الكولونيالية - يلفت انتباه (التنفيذية الأممية) أواسط 1924، إلى أنّه " من الضروري جداً أن يدعمنا الحزب الشيوعي الفرنسي في هذا التنظيم، حيث هنا فقط، يمكننا النفاذ، وتربية العناصر الوجلة من الشيوعية " [67].

إنّ تخوّفات أبناء المستعمرات من الشيوعية - حسب اعتقاد الهيئة الكولونيالية - تجد أصلها أيضاً في الخوف من القمع ومن آثار (النظام الخاص) الذي كانوا قد عرفوه في بلدانهم. هكذا تتوافق الأممية الشيوعية والهيئة الكولونيالية على ممارسة نضال حاسم ضد نظام الاضطهاد الذي تعاني منه كتلة بروليتاريا الأهالي في المستعمرات[68]. وبحيث يصبح برنامج الحد الأدنى المشترك لجميع الأهالي:

النضال ضد الاستغلال ونظام الرقابة الخاص - وإلغاء قانون الأهالي، الذي يعني أيضاً النخبة الفتية وبرجوازية المستعمرات بقدر ما يعني بروليتارياتها.

هكذا لن تدخل سياسة (الجبهة الواحدة) ومكمّلتها " جبهة مناهضة الأمبريالية " في تعارض مع " خيار ما بين الطبقات " داخل اتحاد ما بين المستعمرات.

وإذا كان برنامج الحد الأدنى المشترك، والنضال ضد نظام الأهالي، يجد تفسيره في طموح لمّ شمل جميع أبناء المستعمرات وتمثيليات كافة المستعمرات، فإنّ خيار (ما بين الطبقات) من قبل الاتحاد يشكّل الأساس.

حقاً لقد كانت السياسة في ميدان الاستدمار تتردد وتتأرجح بين منظمة كولونيالية بروليتارية ومنظمة ما بين-الطبقية. ولقد توجّب انتظار المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية حتى يبرز طريق " الوطنية الثورية " ويرسم أفقاً آخر ولعبة تحالفات أخرى. لكن حتى الساعة، فإنّ قيادات اتحاد ما بين المستعمرات بقيت تتمتم دون تراخ في الاجتماعات التي تعقدها : أنّه يكفي لعضوية الاتحاد أن يكون أصل المعني من المستعمرات. وأنّ جميع الأعراق والآراء السياسية مقبولة فيه.(69)

مع قدوم الهيئة الكولونيالية الأولى، وخلال عام 1924، فإننا نشهد سلسلة من الأفعال والتحركات السياسية. حيث عرف هذا العام صعود الجزائريين الذين سنجدهم بقوّة، سواء في النشاط الإعلامي داخل صحيفة Le Paria، أو في حملة الانتخابات التشريعية (11 ماي 1924) حول ترشيح حاج علي عبد القادر. إن استلام الدفّة وسط اتحاد ما بين المستعمرات من قبل المجموعة الجزائرية التي عبّرت عن ذاتها من خلال الهيئة الكولونيالية الأولى، سيحمل معه دينامية جديدة. حيث أنّ المواجهة بين هذه المجموعة وبين غالبية القياديين الشيوعيين، والتي ستحصل داخل المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية واللجنة التنفيذية السادسة الموسّعة، إنما تؤكّد الأزمة القائمة على جبهة العمل في الميدان الكولونيالي داخل الحزب الشيوعي الفرنسي.

وسوف يكون لهذه الأزمة المستمرة ما بين 1924 ونهاية 1925 (أو حتى منتصف 1926) نتيجتها الرئيسة في تعميق أرض الوطنية الثورية، التي ستفتح لها اللجنة التنفيذية الموسعة للأممية الباب واسعاً. إن مثل هذه الاستئالات سوف تعطي أيضاً كامل الأهمية لعمل الهيئة الكولونيالية في الحزب.

صعود الجزائريين داخل اتحاد ما بين المستعمرات وصحيفة «Le Paria»

إنّ النشاط في المجال الكولونيالي (للهيئة الكولونيالية) كما يوضحه Larribèreل / هو شي منه / - بدأ في عام 1925، واستند في بداياته - إراديا - إلى المتروبول وعلى جالية الهجرة الجزائرية الأكثر عدداً وتكاملاً(70).

كما أنّ الطريق المناهض للعسكرة، والخيار النقابي لم يشكلا، رغم أهميتهما، الخيار المثالي للعمل وسط الجالية المنتخبة في الهيئة الكولونيالية.

إن الإرث السوسيو- ديمقراطي والفوضوي - النقابي للحزب الشيوعي الفرنسي والمنظمة النقابية الشيوعية C. G. T. U - كما سبق وذكرناه في موضوع النقابية الثورية - والطريقة التي كان ينظر بها الحزب الشيوعي الفرنسي للمسألة الكولونيالية. كل هذا كان يدفع - ولو بشكل مشوش ودون خطوط فصل واضحة - إلى تفضيل العمل الكولونيالي وسط اتحاد ما بين المستعمرات وصحيفة Le Paria والاهتمام بالتحريض السياسي.

فحول الهيئة الكولونيالية واتحاد ما بين المستعمرات، وإلى جانب قبضة من المناضلين النشطاء من مختلف المستعمرات، حيث نجد : من جزر/ أنتيّ Les Antilles : سان جاك، ساروت، بلونكور، ومن جزر La Reunion : / روسّو، ومن السنغال : سنغور، ومن الفيتنام : نغويان تي ترويان، والفرنسي ديسبريس، فإننا نجد بعض الجزائريين الذين تميّزوا بديناميتهم، مثل : حاج علي - عبد العزيز منوّر - أحمد بورحله - محمد معروف - محمود بن لكحل فور خروجه من سجن Mayence، حسن إيسعاد وصيدون.

فعبد العزيز منوّر وبورحله (الذي سيصبح نصف مداوم في النقابة الشيوعية الموحدة C. G. T. U) سيتكفّلان بشكل خاص باليد العاملة الكولونيالية، حيث سيساعدهم كل من إيسعاد وصيدون. مع ذلك - ولابد من إعادة التكرار هنا - فإنّ الأشياء لم تكن إلاّ (بسيطة) وغير محسومة.

الدعويون النقابيون كانوا أيضاً دعائيي " اتحاد ما بين المستعمرات " وصحيفة Le Paria، بحيث أصبح تراكم الوظائف والمسؤوليات أمراً عادياً.

وهذا العدد البسيط من المناضلين الجزائريين - الأكثر بروزاً في حينه - كانوا غالباً في " الأتون وفي الطاحون "، في كل ما له علاقة مع المسألة الكولونيالية.

إنّ ما كان يعقّد إدراك هذه القضية أمام العمال الأهالي، أنّ مهمات هؤلاء المناضلين لم تكن جزائرية خاصة أو شمال أفريقية بحتة... بل كانت تعني ببساطة جميع المستعمرات. فرغم روح التطوعية السياسية للمجموعة الجزائرية، فلقد كان لهذا الوجه من الواقع، حسابه في تشتت القوى وفي الفعالية السياسية النسبية داخل الوسط الجزائري.

إنّ تقسيم العمل وفق معايير المجموعات والجاليات ذات اللغة المشتركة، إنما حصل بعد حلّ الهيئة الكولونيالية الأولى في جويليه 1924.

أما فيما يخصّ صحيفة (لوباريا) قبل استلام عبد العزيز منوّر (الملقّب بعلي)، وحسب شهادته الخاصة : " فإنّ هذه الصحيفة التي أنشأها الرفيق نغويان (هو شي منه) لم تكن تصدر إلاّ بصعوبة حين وصلتُ إلى باريس. حيث كان عدد النسخ المسحوبة ألفاً، وبتوزيع جزئي "[71] حسبما جاء في تقريره " لتنفيذية الأممية ". فحتى نهاية 1923، كان وضع هذه الصحيفة التي تعرف " بمنبر الجماهير المستعمرة " وضعاً جدّ صعب " حيث كانت مسؤوليتها تقع بشكل كامل على كاهل الرفاق (...) "[72]. ولم تكن الصعوبات مادية فقط، بل تتعلق أيضاً بالتأطير. فنشرها لا يعود للجنة الدراسات الكولونيالية أو للحزب الشيوعي الفرنسي. ولقد كانت حصيلة وضعها الإداري - كما أعدّها في جانفي 1923 - مسؤولها المالي (هو شي منه)، شاهداً على مشاكلها. " فلقد كان المشروع في أساسه تأسيس تعاونية نشر " يؤكّد هوشي منه. لكن المشروع لم يتحقق أمام ضعف مبادرة وحماس الرفاق، رغم النداءات المتكررة التي كلفتنا 120 فرنكاً "[73].

فبعد نداء أول فيفري 1922، تمّ توجيه نداء ثان لأبناء المستعمرات في العاشر من الشهر ذاته : " انضموا إلى جمعيتنا التعاونية (Le Paria) أو اشتركوا منذ اليوم في صحيفتنا بالاسم ذاته. وإذا ما استطعتم، فليكن الاثنان. فبإخلاصكم يتعلق نجاحنا، وبنجاحنا ذاته يتعلّق مستقبل المستعمرات، ولن نتردد في تأكيد ذلك "[74]. وينهي مسؤولو المشروع[75] نداءهم " بجهد بسيط أيها الأصدقاء والرفاق، وبإسنادنا، إنما تخدمون قضية السلم والإنسانية "[76].

حسب الفريق الذي ترأس نشر هذه الصحيفة، فإن خلق جمعية تعاونية للنشر، أو جمعيات تجارية أو زراعية أو بنكية، كان يعتبر " ضرورياً جداً للترقية الاجتماعية" لأبناء المستعمرات. كما أعادت الصحيفة الأولى لنجم الشمال الأفريقي (الإقدام) طرح الموضوع ذاته[77]. لكن أمام ضخامة المشروع وضعف الامكانات، فإنّ المشروع بقي في حدود الصحيفة..

ورغم هذا الاختزال، فلم يكن المشروع في حقيقته بسيطاً أو سهلاً.

فلولا " مجموعة صغيرة من ثمانية رفاق (التزموا) بإصدار صحيفة الباريا بأي ثمن "[78] وتعهّدوا بتأمين النفقات، ما كان للعدد الأول من مطلع أفريل 1922 ولا

الأعداد اللاحقة أن ترى النور. ومن أصل الثمانية الذين كانوا سيشكلون مجلس الإدارة مع غوتنوار دو توري Gouttenoire de Toury، اثنان غادرا دون تسديد التزاماتهما / فورنريه وهونريون Fourniret et Honorien/، بحيث بقي المشروع على أكتاف الستة الباقين. حيث كان على Bloncourt أن يسدد مائة فرنكاً شهرياً وكل من حاج علي وMonnerville خمسين فرنكاً شهرياً، وكل من Stephani وهو شي منه 25 فرنكاً، أما رالومونغو Ralemongo والمغادرون، فعشر فرنكات لكل منهم.

مع نهاية 1922 أي بعد تسعة أشهر من أول عدد، واحد منهم فقط كان قد سدّد ما عليه – واثنان سدّدوا 4 – 5 اشتراكات شهرية، والثلاثة الآخرون أدّوا حصة أو اثنتين من اشتراكاتهم الشهرية[79].

هذه هي إذن الظروف التي جاهد فيها المناضلون المناهضون للاستدمار. وهذه الصعوبات أجبرتهم – من جهة أخرى – على البحث عن – وإدخال – مواقع دعائية لمساندة الصحيفة.

فبعد تسعة أشهر من صدور الصحيفة إذاً، وقرابة السنتين على إنشاء اتحاد ما بين لمستعمرات، فإنّ صحيفته هذه لم تنجح إلاّ بكسب جمهور محدود : 143 اشتراكاً بـ ثلاثة فرنكات – و57 نسخة هي مجموع مبيعات عدد / 9 – 1 ديسمبر / 1922،[80]. ثم عرفت سنة 1923 تحسّناً طفيفاً، حيث أصبح السحب يتجاوز الألف نسخة. وعدد المشتركين يقارب المائتين[81].

مع ذلك فإنّ مشروع صدورها بأربع صفحات، ونصف شهرية لم يرى النور. بل زيادة على ذلك، فقد كان يحدث تأخّر شهر كامل في صدورها [82]. لكن عشية 1924 كانت توحي بآفاق جديدة للصحيفة.

لقد سمح استلام الهيئة الكولونيالية لصحيفة (الباريا) بتخفيف نسبي لصعوباتها، ومنحها توجّهاً أكثر يسارية. فمن " منبر جماهير المستعمرات " تصبح " منبر بروليتاريا المستعمرات "، وهذا التغيير يأتي مع عددها / 21-12-1923/، ليعلن بداية البلشفة على " الجبهة المناهضة للاستعمار ".

والهيئة الكولونيالية هذه، التي ستتلقّى مساعدة من الحزب بمقدار 350 فرنكاً شهرياً، سوف تخصص منها مائتين لإسناد الصحيفة. وسوف تمركز بين يديها – بالمقابل – كل من الإدارة والتحرير والتوزيع. ومن المؤكّد أنّ تحسّناً قد تحقّق ما بين جانفي وجوان 1924. فقد أصبح عدد نسخها ألفين، بل وثلاثة في فترة الانتخابات لدعم ترشيح (حاج علي) حسب ما يسجّله (منوّر)، حيث كانت ترسل إلى أبناء

المستعمرات وتوزّع في قاعات الاجتماعات الانتخابية للقطاع الثاني "[85]و حسب منوّر دائماً، فإنّ جميع الأعداد كانت ترسل إلى المستعمرات. كما أن الهيئة الكولونيالية لاحظت أنّ الصحيفة بدأت تثير اهتمام أبناء المستعمرات الذين يعلمون بوجودها. في منتصف عام 1924، أصبح للصحيفة 400 مشتركاً تقريباً[86].

وفي الحصيلة التي أعلنتها الهيئة عشية المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية (17 جوان - 8 جويليه 1924) فإنّ الصحيفة، ورغم الجهود المبذولة وبعض التحسينات الملموسة، فإنها لم تخرج بعد من صعوباتها. حيث أن ما يقارب الـ ٪ 25 من نفقات سحبها ما زالت على حساب منشّطيها[87]. وحيث أن تواقيع عديد المقالات باسم : الجزائري - علي بن حمّامو - علي بابا - أحمد الأغواطي - حاج - بيكو - الغدّاوي - يحيا صيدون، لم تكن سوى أسماء مستعارة لمناضلين جزائريين يساهمون في حياة الصحيفة، لا يترددون أيضاً في تنشيط اتحاد ما بين المستعمرات.

إنّ مفتشية البوليس، المعنية بمراقبة ومتابعة اتحاد ما بين المستعمرات مباشرة، تسجّل في رسمها لمسار وتطور الاتحاد، أنّه بعد أن انتقل (الاتحاد) من أيدي الملغاش إلى أيدي الفيتاميين فقد " أصبح الآن ومنذ بداية 1924 تحت هيمنة العنصر العربي مع علي حاج[88] - بن لكحل.. الخ "[89]. والمصدرذاته يخصص أنّه " بسبب العدد الكبير لمواطنيهم المقيمين في فرنسا، وخاصّة في محافظة /La Seine/ فإنّ هؤلاء النشطاء جداً، وفّروا لهذا التجمّع انطلاقة جديدة"[90]. ومخبر الشرطة يلاحظ أن " الاتحاد " أصبح " أداة تنفيذ القرارات (..) " الصادرة عن الفرع الكولونيالي (للحزب الشيوعي) الذي - حسب تقديره - " كان مغلقاً "جداً حتى اللحظة. ولكي يتمّ قبول أبناء المستعمرات فيه، عليهم الانتساب إلى هذا " الاتحاد " ونقاباتهم التعاونية، وتحصيل تربّص في الفرع الشيوعي للدائرة التي يقطنون "[91].

وفي العمق، فإنّ ملاحظات جهاز الأمن هذه تتطابق والتكتيك من قبل الهيئة الكولونيالية، كما أشار إليه منوّر أعلاه. فلقد أرسل (اتحاد ما بين المستعمرات) مندوبيه الجزائريين في حملات دعاية للتعريف بالمنظمة وأداء مواعظهم. هكذا، فقد لاحظت أجهزة الأمن أنّ هؤلاء يقومون بتوزيع البيانات والصحف ويطلقون نداءات التمرّد في المعامل التي تضمّ عمّالاً جزائريين[92]. وتأتي حملة الانتخابات التشريعية وترشيح أحد أبناء المستعمرات لتسمح لهم بتصعيد دعايتهم.

في الواقع، وكما يذكّر به A. Ferrat فقد تركت انشغالات الحزب بأحداث Ruhr مكانها، بداية 1924، للاهتمام بانتخابات الربيع التشريعية. وبمواجهة (تحالف اليسار) / هذا التعبير الجديد للبرجوازية، الذي يضمّ الديمقراطيين - الاجتماعيين/. فقد أنهض الحزب الشيوعي الفرنسي " معسكر العمال والفلاحين"[93]، الذي كان غالباً ما يمثّل تياراً انتخابياً محضاً - حسب Ferrat - كأفضل وسيلة للحصول على أعلى تمثيل برلماني[94].

لقد أدّى الإعداد للانتخابات التي وضعت جانباً الإجراءات الأولى للبلشفة[95]، إلى إثارة حق التصويت للعمال الأجانب، والطلب بمراجعة قانون انتخابات 1919. وأثناء النقاشات حول قانون الانتخابات، والتي جرت في البرلمان في نوفمبر 1923، فلقد أودع الحزب الشيوعي عديد التعديلات واقترح حق التصويت لهؤلاء الذين يعملون وينتجون، للعمال الأجانب وللجنود (من الجيش العامل). ولقد كان هدف الشيوعيين هنا محض تحريض سياسي.

لقد توجّه الحزب إلى رئاسة الأممية الشيوعية في 27 نوفمبر 1923، من خلال أمينه العام، طالباً التعليمات حول مسألة أبناء المستعمرات : " هل يتوجّب المطالبة بحق التصويت لأبناء المستعمرات ؟ " يتساءل المسؤول الشيوعي، الذي يضيف بأنّ " هذا السؤال قد تمّ تأجيله. لكن فيما يعنيني، فإنّي لا أعتقد أنّ حق التصويت لهم يمكن أن يشكّل حصان المعركة لنا .أما بخصوص المستعمرات، سيتوجّب علينا في البرلمان - الذي سيصرخ بكامله بالموت لنا - المطالبة باستقلالها، وبعد رفض مطلبنا هذا بالإجماع، نتقدّم بتعديل حق الانتخاب لأبناء المستعمرات "[96]. إلاّ أنّ (تنفيذية الأممية) لن تأخذ بنصائح الأمين العام للحزب، وتفرض - رغم عدم تجاوبه - ترشيحاً لأبناء المستعمرات من خلال ترشيح جزائري، وفق الأولوية التي تتمتع بها الهجرة الجزائرية.

هكذا فإنّ ترشيح (حاج علي عبد القادر)، والذي يدفع (ببائع الأدوات المعدنية) للشهرة، إنما كان ترشيحاً مفروضاً على الحزب. فبالعكس من الترشيحات الجارية عادة حتى هذا اليوم، والتي تعود إلى خيار إرادة الحزب، وكتدليل على التزامه بالمسألة الكولونيالية، فإنّ ترشيح حاج علي إنما يعود إلى دعم (تنفيذية الأممية) والقسم الأعظم من الهيئة الكولونيالية.

إنّ هذه المناسبة تكشف - كما قال أمين الهيئة المذكورة - أنّ " تربية الرفاق الفرنسيين حول أهمية المستعمرات ما زالت غائبة ".

وفي رسالة إلى كولاروف Kolarov يوضّح عزيز منوّر المناخ الذي تمّ به هذا الترشيح : " عندما اقترحت شخصياً ترشيحاً لأحد أبناء المستعمرات أمام الندوة الأخيرة للأمناء الفدراليين، كان جميع مرشّحي منطقة / La Seine / قد تمّ تعيينهم. وعندما لزم رفع اسم أحد الرفاق من الفرع 12 لاستبداله باسم حاج علي، انتفض الفرع بالكامل تقريباً " [97].

لقد اكتست الحملة حول ترشيح (حاج علي) أهمية كبيرة. فلقد طبعت منعطفاً أكيداً في يقظة الوعي السياسي للجزائريين. فأثناء دورات الدعاية التي نشّطها الزعماء الشيوعيون : / برتون، دوريو، كوتورييه، كاشان، دوكلو Duclo – Berthon، Doriot ،Couturier ،Cachin الخ، يلاحظ أنّ اختيار حاج علي قد مسّهم، فتفاعلوا مع هذا الخيار. وهو حدث، ازدادت أهميته، كونه يجري في باريس، وكون عديد الفلاحين " المهاجرين" يرون – للمرة الأولى – مرشحاً جزائرياً للانتخابات الفرنسية يدافع عن مصالحهم.

ولقد تلقّى اتحاد ما بين المستعمرات – بهذه المناسبة – سيلاً من المراسلات، وارتسمت حركة تأييد ودعم. فعبد العزيز منوّر يسجّل " انّ ترشيح حاج علي جذب لنا حقيقة، تياراً قوياً من التأييد حيث أنّ الاجتماع الذي عقده اتحاد ما بين المستعمرات في قاعة : (Les Societes Savantes) حول " تقرير دورة النواب المنتهية عهدتهم " من أبناء المستعمرات، جلب لنا الكثير من المنتسبين الذين لم يعودوا يتخوفون من تطرفنا "[99].

ومن بين هذه الانتسابات الجديدة، هناك انتساب متميّز له قيمته، إنّه مصالي حاج، الأمين العام القادم ثمّ رئيس " نجم الشمال الأفريقي " والذي سيقدّم موهبته وحميّته " للاتحاد " منذ أوت 1924.

يؤكّد محمد حربي، من خلال قراءته الجزئية وغير المباشرة للمذكرات غير المنشورة لمصالي حاج، أنّ اللقاء التاريخي بين مصالي الحاج وحاج علي حدث في ماي 1924، أثناء مهرجان انتخابي للحزب الشيوعي، حيث كان كل من : Duclo، J، Doriot.Marcel Cachin يقدّمون الحانوتي الصغير من غليزان للناخبين الفرنسيين[100]. وبعد التهاني التي قدّمها مصالي لحاج علي نهاية المهرجان، لم يكن أحد ليعتقد أن الموعد الذي ضرباه لشهر أوت، للنقاش حول وضع الجزائريين، سيمهد الطريق أمام أب الوطنية الجزائرية و(الانفصالية)، والذي سوف يحسم بعد سنوات قليلة، بشأن الصياغات الوسطية (للعلماء) و(المنتخبين) الذين كانوا ما زالوا يقتسمون الساحة السياسية (الجزائرية) بشكل غير متساو.

جزائريون آخرون توجّهوا صوب " اتحاد ما بين المستعمرات ". حيث تلاحظ الهيئة الكولونيالية أنّ من بين هؤلاء القادمين إلى فرنسا الذين " قد تخلصوا بعض الشيء من قمع الاستعمار " هناك من يمكن " تكوينهم وتشغيلهم كدعائيين "[101]. بل إلى جانب المناضلين الجزائريين الناشطين في الهيئة الكولونيالية، فإن وثائق Slotfom / جهاز الارتباط مع أبناء المستعمرات من وراء البحار / تقدّم لنا بعض الأسماء من أعضاء " الاتحاد " الذين سنجدهم لاحقاً في " نجم الشمال الأفريقي "، مثل : الأبيض - حموش - أكلي - علي بن حاج - بوكارا - يوسف بن سمّان - حمانو - بن حسان (من المغرب) والأخوين سبتي - عبد الرحمان وسليمان من العلمه، حيث سيصبح أحدهما عضواً في اللجنة المركزية " لنجم الشمال الأفريقي "[102]/

أجهزة البوليس تسجّل تدفقاً متعاظماً للجزائريين (أو العرب كما تسميهم) إلى اجتماعات الاتحاد ن إلاّ أنّ قوامهم لا يتجاوز المائة قبل منتصف 1924، بل في حدود 50 - 60 فقط[103].

وكان يتوجّب انتظار الصيف واستئناف العمل التحريضي من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية مع Doriot (الزعيم السابق للشبيبة الشيوعية) على رأسها، للوقوف على نتائج أفضل.

مع ذلك، لا بد من التمييز بين العناصر الناشطة وبين المؤيدين أو الأعضاء الذين يمثّل حضورهم لاجتماعات " الاتحاد " النشاط النضالي العملي الوحيد. بالمقابل، أيضاً، فإنّ هذا الوضع لا يلغي إرادة المبادرة السياسية. فمنذ 02-03-1924، أثناء اجتماع عام للاتحاد، طالبت جماعة جزائرية بإعادة تشكيل " نادي الأهالي " السابق الذي كانت تديره قبل وخلال الحرب السيدة " محمد "[104]. وحسب المصدر نفسه، فإنّ الاتحاد تسلّم هذا الموضوع، دون أن نعرف إن كان قد تابعه. بيد أن التعبير عن هذه النوايا كان بحد ذاته مؤشّراً ذا معنى من الناحية السياسية، ولسوف يتعمّق أكثر ما بين 1925 - 1926 .

ورغم كل هذا، وخلال ستة أشهر من العمل، فإنّ الاعترافات الخاصة لأعضاء الهيئة الكولونيالية في " الاتحاد " تشير إلى أنّه لم يتحقّق إلاّ بعض الاجتماعات بفضل " كمشة من الرفاق الناشطين " وبعض المهرجانات حول ترشيح أحد المهاجرين (حاج علي) وتقرير دورة النواب المنتهية عهدتهم. إلى جانب مهرجان آخر بمناسبة تمديد " الهدنة ". أما مشاريعه الأخرى، فقد كانت تصطدم - في حقيقة الأمر بـ "

عدم تفهّم الحزب " وضعف التقدير الممنوح للمسألة الكولونيالية. بحيث أنّ الأزمة التي تكشّفت بعد حلّ الهيئة الكولونيالية من قبل المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية، في جوان 1924 واستمرت حتى 1926، إنما كانت أزمة كامنة.

شكاوى الهيئة الكولونيالية ولامبالاة الحزب الشيوعي

إنّ مدّة ستة أشهر من عمل اللجنة الكولونيالية الأولى يبيّن جيداً الطريقة التي تعاطاها الحزب الشيوعي الفرنسي مع المسألة الكولونيالية. فأمام التقارير المستمرة في تشوشها وأزماتها، كان تحكيم الأممية الشيوعية مطلوباً، وضغوطها حاسمة. فالصعوبات التي واجهها عمل اللجنة، سيعطي معنى لخيار الأممية الشيوعية بتسليم هذه المهمة إلى بعض أعضاء (الشبيبة الشيوعية) بعد جويليه 1924. وهو ما سوف نصادفه -- من جهة أخرى - بصفة أكثر اتساعاً عندما " تستخدم " هذه الشبيبة ضد القيادة الحزبية المنبثقة عن مؤتمر Lille في عام 1926. فالعقبات أو اللامبالاة التي يمارسها الحزب تجاه المهمات الكولونيالية ستطبع كل مسيرة الهيئة الكولونيالية، أكان هذا على صعيد النشاط الإعلامي أو في المستوى البرلماني. وسواء تعلق الأمر بالتحريض السياسي أم بالعلاقات العضوية مع هيئات الحزب.

منذ بداية العمل في الميدان الكولونيالي، لم تفتأ الهيئة الكولونيالية أن توصل شكواها إلى (تنفيذية الأممية). فأمينها العام Larribère أشار منذ فيفري 1924 إلى "أنّه تحت إلحاحات الرفيق ا... فقد بدأ العمل منذ شهرين بين أبناء المستعمرات، إلاّ أنّ واقع عدم التفهم العام[105] يجعل من مهمتنا أمراً شديد التعقيد "[106]. مع أنّ الهيئة الكولونيالية لم تتوانى عن التذكير بأهمية قوام كل من الجنود والعمال الجزائريين والتونسيين والمغاربة " الذين يعدّون نصف مليون في فرنسا "[107]، وضرورة " الاهتمام بالعمل المفترض بين الجزائريين (..)[108] " من قبل الهيئات والهياكل الشيوعية.

في فيفري 1922، طلبت الهيئة الكولونيالية أيضاً، من الحزب :

1 ـ منبراً شهرياً في صحيفة L'Humanité في باريس، وفي صحف المقاطعات الأخرى.

2 ـ حملة برلمانية لإلغاء واقع " الأهالي " في الجزائر.

3 ـ إعادة تشكيل "مفوضية للدعاية ".

من بين هذه النقاط، سيحظى المطلب الأخير فقط بالقبول. مما حدا بالهيئة الكولونيالية، على لسان أمينها Larribère الطلب إلى " تنفيذية الأممية " : " أودّ أن تمارسوا ضغطكم لدى المكتب السياسي للحزب الفرنسي، كي يولي أهمية أكبر لهذا العمل، بين أبناء المستعمرات في فرنسا وفي بلدانهم "[109].

في شهر مارس، بعد 15 يوماً من هذه الرسالة، يوجّه Larribère انتقاداته لكل من الأمين العام لصحيفة L'Humanite والأمين العام للحزب. " إنّنا نودّ الاحتجاج ضد الطريقة التي تضع معها كل من صحيفة L'Humanite والحزب – وبشكل منهجي – مسألة المستعمرات جانباً "[110]. وهو يورد ثلاثة أمثلة جرت خلال أيام قليلة، تبرّر هذه الاحتجاجات :

1 ـ مقال قدّم خلال الأسبوع الماضي، ولم يدرج بعد.

2 ـ تقرير حول اجتماع كولونيالي تمّ تنظيمه من قبلنا (الهيئة الكولونيالية) تحت عنوان " الرابطة الكولونيالية "، ولم ينشر إلاّ اليوم، بعد احتجاجات متكررة.

3 ـ إعلان (التنفيذية الأممية) التي تذكّر فيه – وبقدر كبير من العناية – بأهمية النضال بالنسبة لكل شعوب الشرق، ويحمل عنوان " إلى جميع البروليتاريين وجميع أبناء المستعمرات ". حيث تمّ حذف هذا العنوان، مما يفقد الإعلان جزءاً من أبعاده.[111]

Larribère يكمل شكاواه مذكّراً أنه "بين المحررين الدائمين لصحيفة L'Humanité هناك بعض الكولونياليين الذين عاشوا في الجزائر وفي تونس، دون أن يكتبوا يوماً مقالاً حول مسألة المستعمرات. زيادة على ذلك، فإنّه يتم " استقبال " بعض صحف المستعمرات في الصحيفة الشيوعية. هنا يكمن البرهان عن عدم الفهم الشامل من قبل الرفاق المحررين القيّمين على هذا العمل "[112].

مرّة أخرى إذاً، ولن تكون الأخيرة. بل أنّ هذه الشكاوى ضد الصحافة تمتد لتشمل التأطير واتحاد ما بين المستعمرات.. فصحيفة (لوباريا)، وحملة التحريض حول الانتخابات التشريعية.. وصولاً إلى العلاقات مع الهيئات القيادية للحزب.

ففيما يخصّ تأطير العمل، على صعيد اتحاد ما بين المستعمرات أو على الصعيد النقابي، وكما سبق وأشرنا إليه، لم يحدث أن اتخذت مبادرة واحدة. بل – وفي ظل الهيئة الكولونيالية الأولى – فلا أبواب (مدرسة الإطارات الشيوعية في Bobigny ولا جامعة شعوب الشرق)، كانت تقبل المترشحين الجزائريين. فالجزائري صيدون الذي كان يرغب بالدخول في مدرسة Bobigny رفض طلبه وأهين في كرامته.[113]

ولقد كان أمراً حيوياً – في نظر منوّر – أن ينشغل الحزب بقضية تكوين الإطارات لتعزيز العمل في الميدان الكولونيالي. كما يضيف الأمين الثاني للهيئة الكولونيالية : أنّه " من الضروري أن يدعمنا الحزب في هذا التنظيم / الاتحاد / أيضاً "[114].

ودعم الحزب هذا، كان قد طلب أيضاً في نشرة (لوباريا) التي تشكّل أفضل عامل ربط، كما توفّر أجدى الخدمات : " هذه الورقة تؤمّن لنا عناوين بعض أبناء المستعمرات، من المناضلين حقاً والذين نرسل لهم بياناتنا الدعائية "[115]ويرافع منوّر من جهته عن الصحيفة التي تسمح للهيئة الكولونيالية ولأبناء المستعمرات بالرد على هجومات الإعلام البرجوازي في فرنسا كما في المستعمرات، خاصة وانّ صحيفة L'Humanité ليس فيها مكان كاف " لرواية " الأحداث أو فضائح الاستعماريين ".

والانتقادات، شبه المكشوفة، كانت أيضاً أكثر مباشرة بشأن الانتخابات التشريعية[116] مع الترشيح الجزائري ضمنها. فبخصوص هذه الانتخابات، حيث كان حاج علي على لائحة السجلّ الثاني للحزب الشيوعي، وحيث حصل على 40781 صوتاً، لم تمكّنه من الفوز، فإنّ الهيئة الكولونيالية والمجموعة الجزائرية لم تتوانى عن توجيه اللوم للحزب الشيوعي حول أداء الحملة الانتخابية (الكولونيالية). " إنّه لمن المؤسف حقاً ألاّ يتم انتخاب (حاج علي) – يسجّل منوّر – حيث كان انتخابه سيؤدّي إلى تأثير هائل ". ويضيف التقرير، باسم الهيئة الكولونيالية " لهذا السبب، نحن ننتقد الحزب لعدم تقديمه المؤازرة المطلوبة للوصل إلى هذه النتيجة "[118].

وصوب الصحيفة اليومية للحزب، يقول منوّر " كان على صحيفة L'Humanité تخصيص عدّة مقالات لدعم هذا الترشيح. لقد قدّمت لها شخصياً مقالاً رائداً. وقد تمّ اختزاله إلى درجة، يبدو كما لو أنّه استبدل بمقال آخر مرّ بشكل غير ملحوظ في الصفحة الثالثة "[119].

إنّ تدهور العلاقات بين الهيئة من جهة واللجنة القيادية مع المكتب السياسي للحزب من جهة أخرى، دفع بالمجلس الوطني للحزب الشيوعي المنعقد نهاية ماي 1924 إلى دراسة الوضع. وقد أدّت المشاورات داخله إلى تعيين مندوب ممثل للجنة القيادية والمكتب السياسي لدى الهيئة الكولونيالية لتحديد العلاقات بين الطرفين[120]. وبالمقابل، ومن أجل تحسين جدوى النشاط، تتمثّل الهيئة الكولونيالية بمندوب لدى الكتلة البرلمانية بشأن كل القضايا ذات الطبيعة الكولونيالية كي تطرح عليه (مباشرة).

هكذا قررت الهيئة في 1924 - 6 - 17 أن يمثّلها E. Despres وطلبت أيضاً من كل من المكتب السياسي للحزب ومجلس إدارة صحيفة L'Humanité تبنّي الوسائل العملية لإعادة نشر " المنبر الكولونيالي "[121]. لكن الأمر - في حقيقته - كان مجرد " معركة المؤخرة ". ففي تاريخ 17 جوان هذا، كان افتتاح المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية. وكانت الأوراق قد سبق ولعبت.

فلم يتم اختيار أي عضو من الهيئة الكولونيالية لتمثيلها في موسكو. حيث فضّل المكتب السياسي واللجنة القيادية إرسال (معروف محمد) الذي كان قد قام بنشاط في الوسط الكولونيالي في (St. Etienne) ويجهل كل مشاكل الهيئة القائمة في باريس. إنها طريقة لتجنّب الشكاوى والمواجهة على الساحة الموسكوية.

إلاّ أنّ هذه الهيئة تردّ على ذلك، بإرسال سلسلة من التقارير التي تقدّم حصيلة العمل المنجز. حيث تُبيّن (لتنفيذية الأممية الشيوعية) كل العقبات المصادفة، وأيضاً تحفّظاتها واحتجاجها على التمثيل (الكولونيالي) في هذا المؤتمر. " لقد أردنا أن تكون هيئتنا ممثلة في المؤتمر من قبلنا - نحن أبناء المستعمرات - وقد واكبنا أعمالها ". هذا ما يسجّله سكرتير الهيئة. ويخلص إلى القول " إلاّ أنّ المركز لم يستطع تلبية طلبنا لعائق مادي، وهو لأمر مؤسف جداً "[122] وبخصوص التعليمات وطرق العمل التي تمّت مناقشتها في المؤتمر الخامس، تحدد الهيئة أنّه " إذا ما طبّقت من قبل الحزب، فإنّ هذا سيعيد لنا الثقة " معبّرة هكذا عن حذرها.

ولقد كان على المؤتمر (جوان - جويليه 1924) أن يحكّم رأيه بين الهيئة الكولونيالية وبين اللجنة القيادية والمكتب السياسي. حيث أنّ التوجّهات الجديدة والتنظيم الجديد الذي قرّر في ميدان العمل الكولونيالي، لم يحظيا بالإجماع، لا داخل الهيئة الكولونيالية ولا داخل الحزب. فأصبح الضيق سائداً في كامل الحزب. وهو ما يجد جذوره في الطريقة التي تمّت وفقها سياسة البلشفة حتى المؤتمر الخامس المذكور، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد المستعمرات.

وبخصوص هذه القضية، فإنّ الأزمة اتجهت نحو الاتساع والتأزم حتى اللجنة التنفيذية السادسة الموسّعة ومؤتمر (Lille) (للحزب الشيوعي الفرنسي). كما أنّ مقاومة هذه التوجّهات الجديدة للعمل، بدأت تنتظم حول حاج علي عبد القادر. والسؤال الذي يطرح نفسه كان يتمثّل بإيجاد أفضل جواب اتجاه المسألة الكولونيالية. فحاج علي طرح " حزباً كولونيالياً داخل الحزب الشيوعي ". والأممية الشيوعية تفرض " حزباً وطنياً ثورياً ". وهذا المنحى يستحقّ فحصاً أكثر عمقاً.

II. المرحلة الجزائرية لاتحاد ما بين المستعمرات :

تشكيل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا والهيئة الكولونيالية المركزية

1. تنظيم العمل المقرّر من المؤتمر العالمي الخامس (للأممية) : الهيئة الكولونيالية المركزية - والهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا.

تبعاً لقرارات المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية /17 جوان - 8 جويليه/ والنقاشات التي جرت به، اتخذت ترتيبات جديدة بشأن العمل وسط أبناء المستعمرات في فرنسا وفي المستعمرات ذاتها. فلقد حلّت الهيئة الكولونيالية وتركت مكانها لبنية جديدة، كلّف الحزب الفرنسي بتفعيلها. ومع عودة الوفد الفرنسي من موسكو، استبدلت الهيئة الكولونيالية الأولى بالهيئة المركزية التي تشكّلت تحت إدارتها خمس هيئات فرعية مكلّفة بتحضير العمل لها. وهي هيئات كل من : شمال أفريقيا - الشرق الأقصى - الشعوب السوداء (غرب أفريقيا الفرنسي - مدغشقر وأفريقيا الاستوائية الفرنسية) - هيئة جزر Les Antilles - وهيئة اليد العاملة الأجنبية. وحيث تأخذ سريعاً هيئة شمال أفريقيا وهيئة اليد العاملة الأجنبية أهمية أكبر بكثير من الهيئات الفرعية الأخرى، بسبب ثقل الهجرة الشمال أفريقية.

ولقد جعلت حملة (الريف) وحملة الأمير خالد - ومفاعلات التحريض حول ترشيح حاج علي - والأهمية المتزايدة للمناضلين الجزائريين - والتدفّق الشمال أفريقي إلى مختلف التظاهرات السياسية بين 1925-1926، كل هذا جعل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا رأس حربة السياسة الكولونيالية الجديدة. ويتبع هذه الهيئة من حيث الأهمية، هيئة جزر Les Antilles التي سرعان ما تخلي مكانها، لهيئة الهند الصينية التي تسلك - في عديد المرّات - المسار نفسه لهيئة شمال أفريقيا.

لقد تمّ، منذ الاجتماع الأول للهيئة الكولونيالية المركزية، تحديد وظائف اللجان الفرعية " المكلّفة بتحضير وتقديم كل الوثائق الضرورية للهيئة المركزية، كي تستطيع أن تعمل بكيفية مجدية "(123).

لكن، وحتى نهاية عام 1924 وبداية 1925 - وحسب Lozeray - فإنّ هيئتي شمال أفريقيا واليد العاملة الأجنبية، فقط، كانتا قد اجتمعتا عدّة مرّات.

وقد أدّت جلسات العمل هذه إلى تنظيم عدّة مهرجانات : ضد احتلال المغرب (كما تحدثنا عنه سابقاً) - دعم الكيومينتانغ وأحداث الصين - شجب التزوير

الانتخابي في غوادلوب - ومهرجانات أخرى برعاية اتحاد ما بين المستعمرات ضد نفي الأمير خالد، زعيم حركة " الشباب الجزائري ".

إلى جانب إعداد مشاريع أخرى : تتعلق بالنشاط داخل المستعمرات، والعمل داخل المركزية النقابية التونسية (C.G.T.T) و(حزب الدستور)، وإنهاض فدراليات شمال أفريقيا، وهي مواضيع لن نتطرق لها. كما لن نعود إلى المهرجانات الشمال أفريقية التي ساهمت الهيئة المركزية في تنظيمها، وسبق وتحدثّنا عنها في القسم المتعلق بالنقابية الثورية.

سوف تنجز هذه الهيئة عملاً يتطور باتجاهين وبالتوازي معاً. بداية في داخلها، ثمّ - وبالتعاون مع الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، ستقوم بوضع تعريف للنشاط وإعداد برنامج حتى نهاية 1925.

فعلى صعيد اتحاد ما بين المستعمرات، ومع الحملة لصالح عبد الكريم (المغرب) والأمير خالد (الجزائر)، فقد حاولت تنمية التحريض السياسي بشكل أوسع داخل الهجرات الجزائرية وأبناء المستعمرات الأخرى من جهة، والاهتمام الجوهري بتحقيق " الجبهة الواحدة " مع الوطنيين، وتحقيق الروابط مع حركة الانعتاق الوطني.

إلاّ أنّ سياسة الهيئة المركزية هذه لن تؤدّي إلى اصطفاف غالبية الهيئة الكولونيالية، حتى أنّ أعضاءها سيعترضون على مسيرة الهيئة الجديدة، سواء بخصوص الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا أو اتحاد ما بين المستعمرات.

إنّ هذه المقاومة والأزمة الكامنة سيتفجّران أمام (اللجنة التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية) نهاية ديسمبر 1925. بل ستمتدان حتى عشية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي في Lille، في جوان 1926. ووراء حماس حاج علي عبد القادر، ذهب الجزائريون للتشكيك بالسياسة المتبعة من قبل الهيئة المركزية ولاقتراح صيغة تنظيمية أخرى. هكذا فإنّ فحص عمل هذه الهيئة المركزية سيساعدنا على فهم الأزمة المتصاعدة واستيعاب اقتراحات حاج علي ومجموعته أمام (التنفيذية السادسة الموسّعة) تسهيلاً لاستيعاب بزوغ " نجم الشمال الأفريقي ".

أ. هيكلة وتنظيم وتقديم برنامج العمل الكولونيالي من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية.

لقد عاد الوفد الفرنسي من المؤتمر العالمي الخامس، وهو يحمل قطعاً، توجيهات للشروع بالنشاط في المجال الكولونيالي. لكنّه لم يكن يحمل برنامجاً

تفصيلياً. حيث يعود للهيئة الكولونيالية المركزية، وبالتعاون مع الهيئات الفرعية، أن تحدّد وتعدّ برنامج عمل يختلف حسب كل مستعمرة، وذلك على ضوء الخطوط العريضة التي رسمها المؤتمر العالمي للأممية.

والهيئة الكولونيالية المركزية التي أصبحت - من الآن فصاعداً - تحت رقابة اللجنة القيادية والمكتب السياسي للحزب، تتلقّى منهما التوجيهات، فإنّها تستفيد من كامل السلطات في التشاور والتعاون الكامل مع الهيئات القيادية في الحزب.

ولسوف يبدأ العمل نهاية أوت - بداية سبتمبر 1924، تحت قيادة كل من جاك دوريو Doriot وهنري لوزيراي Lozeray، بمساعدة عبد العزيز منوّر. في حين أنّ بقية الأعضاء مثل: حاج علي وبلونكور وديسبريس Despres، Bioncourt، وربما سيلور ونغويان تي ترويان Celor، Nguyan the Truyen، سيلعبون دوراً أقل أهمية[124]. وحسب تقارير أجهزة الأمن، فإنّ أساليب العمل والدعاية والتحريض في الأوساط الكولونيالية، التي كان على الهيئة المركزية رسمها لعام 1925، قد تمّ تحديدها في جلسة 02 - 03 - 1925[125]:

1. إعداد الوثائق من قبل الهيئات الفرعية وإرسالها إلى اللهيئة المركزية، عبر الأمناء.

2. التحضير لمؤتمر مرسيليا، في محافظات الشمال وLa Loire، وإذا أمكن في منطقة الشرق.

3. تنظيم فوري لمهرجان، تعبيراً عن الإحتجاج على أحداث غوادلوب.

4. وخلال عام 1925، تنظيم مؤتمر وطني في باريس ومؤتمر آخر لأبناء المستعمرات في المنطقة الباريسية.

5. تكليف الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا بالمؤتمر وبمهمة تنظيم النشاط الكولونيالي للمنطقة الباريسية، بسبب أهمية اليد العاملة الشمال أفريقية في هذه المنطقة. وهذه الهيئة سيكون لها ثلاثة فروع: الجزائر - المغرب - تونس.. الخ[126].

وبعد الشروع بتجسيد هذه الخطوط العريضة، يعود للهيئة المركزية أمر تنظيم وتحديد مجال الهيئات الفرعية. ففي نشرة دورية موجّهة للجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي[127] تمنح الهيئة المركزية، منذ نهاية مارس 1925، ثلاث مهمات أساسية للهيئات الفرعية:

1. تحضير الوثائق البرلمانية:

على كل هيئة فرعية تحضير الوثائق التي تسمح لبرلماني الحزب الشيوعي بإيداع مشاريع قوانين تهدف إلى تحسين ظروف حياة الأهالي، وصياغة

الاستفسارات الضرورية الموجّهة للحكومة. فكما حدث مع الاستفسار الحازم حول المغرب، يتوجّب فعل الشيء ذاته تجاه المستعمرات الأخرى، مما يستلزم عملاً تحضيرياً دؤوباً، يعود للهيئات الفرعية فقط مباشرته.

يتوجّب على هذا التوثيق البرلماني أن يشمل أيضاً الجانب المالي، والدور الذي تلعبه البنوك، كذلك رأس المال العامل في المستعمرات، النفقات التي تتحملها ميزانية المتروبول، وأسلوب الاحتلال، والفضائح، ورواتب العمال والفلاحين وظروف معيشتهم.. الخ.

وفيما يخص الفضائح التي تحصل في المستعمرات، وتبلّغ إلى الهيئة الفرعية، يتعيّن إجراء تحقيق في عين المكان. الأمر الذي يستدعي استخدام معلومات يقدّمها المراسلون من أبناء المستعمرات، وضرورة تشغيل عناصر استعلاماتية بين (الأهالي).

فلمواجهة مشاريع القوانين التي تعنى بالمستعمرات، الصادرة عن البرجوازية، والمطروحة على البرلمان " علينا أن نكون قادرين على طرح أفكارنا المعارضة لأفكار البرجوازية. لذا طلبنا من الحزب الشيوعي والبرلمان أن يحوّلوا لنا كافة مشاريع القوانين التي سنضعها بين أيدي الهيئات الفرعية المعنية، كيما تحضّر النصوص المواجهة للنصوص البرجوازية "[128]. وعلى هذه المشاريع أن تعكس وتواكب تطلعات (الأهالي).

2. الوثائق المخصصة للهيئة المركزية :

إلى جانب الوثائق المخصصة للبرلمان، والتي ستفيد الهيئة المركزية في تحديد عملها والخروج بقراراتها، فإنّ الهيئات الفرعية يتوجّب عليها أيضاً تنظيم عمل منهجي حول التوثيق العام لواقع المستعمرات. من ذلك، البحث عن المؤسسات الموجودة (دينية – ونقابية – أو رجعية ..الخ)، وتبيان نشاطاتها وتركيباتها وروابطها مع البرجوازية المحلّية.

3. النقاش السياسي :

إنّ دور هذه الهيئات الفرعية، لن يتحدّد بإعداد التقارير التوثيقية فقط. بل لها أن تناقش جميع المشاكل المطروحة في المستعمرات، ورفع كل المقترحات المقرّة، إلى الهيئة المركزية.

ولكي تستطيع هذه الهيئة المركزية المتابعة والإسهام في أعمال الفرعيات. فلسوف يحضر " مندوب " عنها اجتماعات هذه الهيئات، مع إرسال نسخة عن

محاضر الجلسات إلى الهيئة المركزية، بواسطة أمناء الفرعيات، كي تكون المركزية بصورة مشاوراتها.

و على الصعيد الإعلامي :

يمكن للفرعيات تحرير المقالات في صحيفة L'Humanité و(دفاتر البلشفية). إلاّ أنّه يتوجّب المرور عبر الهيئة المركزية التي يعود لها إقرار نشرها أم لا. ولقد الحّ البلاغ الدوري المرسل إلى اللجنة القيادية في 23 مارس 1925، على اجتماعات مباشرة الفرعيات في أقرب وقت ممكن. ولقد أخطر هذا البلاغ، الحزب أيضاً، بتعيين أمناء هذه الفرعيات، الذين عليهم تكوين هيئاتهم الفرعية الخاصة[129]. حيث كلّف حاج علي عبد القادر " بهيئة شمال أفريقيا ".

كما تبنّت الهيئة المركزية في أحد قراراتها، برنامجاً كولونيالياً للحزب، والمطالب المباشرة للأهالي التي ستستخدم كحصان المعركة في التحريض السياسي[130] :

- حيث يشكّل إلغاء (نظام الأهالي) وكل تداعياته المطلب الأول.
- حق الانتخاب العام للأهالي على قدم المساواة مع المواطنين الفرنسيين.
- المساواة أمام الضرائب. (إلغاء كل الضرائب الخاصة : المهنية – والعتالة – وأعمال السخرة..الخ).
- التعليم الإجباري والمجاني لكل الأهالي، وحقّهم في الحصول على التعليم في كل المستويات.
- المساواة في المرتّبات بين الموظفين الأهالي والفرنسيين، بما في ذلك العمال.
- إلغاء البلديات المختلطة واستبدالها ببلديات كاملة الصلاحية في البلدان الخاضعة.
- إلغاء الرقابة العسكرية – للمدنيين – في بلدان " نظام الحماية ". مع إلغاء نظام المحاكم القمعية – والمراسيم (من الحكام العامين) المطبقة على الأهالي. وإلغاء حالة المساءلة الجماعية.. الخ.
- عفو عام، وتوسيعه ليشمل الأهالي في المستعمرات المنكوبة بقمع الحكومات.

لكن، ورغم هذا الجهد للإعداد النظري والسياسي لبرنامج عمل كولونيالي، ولإقامة تنظيم جديد، يستند الأول منهما على التحريض السياسي وإلغاء نظام

الأهالي، في حين يستند الشق الثاني على الهيئة الفرعية، فإنّ الأمور بقيت تزحف ببطء. أما على الصعيد العملي، فقليلة هي النتائج التي تمّ تسجيلها.

ولقد كان الافتراق بين المشروع وبين النشاط تامّاً. والهوّة بين الخطاب والتطبيق ازدادت عمقاً. وحقيقة الأمس هذه، بقيت أبداً حاضرة، صامدة، ولسوف تستمر لفترة طويلة فيما بعد، مانحة هكذا، كامل تعقيداتها للقضية الكولونيالية.

كما أنّ عدم تأييد قدامى الهيئة الكولونيالية الأولى - لما قبل المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية - للسياسة الجديدة للهيئة الكولونيالية المركزية ساهم أيضاً في إعاقة المشروع.

فبعد ثمانية أشهر من عودة الوفد الفرنسي، ما زالت الهيئات الفرعية، لم تستكمل بعد تشكيلها. والعمل الخاص بكل مستعمرة كان جدّ مختلط، وداخل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا أيضا.

بحيث أنّ ما يجب فعله في ميدان التحريض السياسي - وبشكل متميز حسب كل مستعمرة - كان قد غرق - بكيفية يصعب فصلها - في حملة (الريف) في المغرب، كما سبقت الإشارة.

وها هي الهيئة المركزية تعترف في نشرتها لـ 23 مارس 1925، الموجّهة للجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي، أنّه : ".. حتى هذا اليوم، فإنّ هيئة شمال أفريقيا - فقط - هي التي شرعت بنشاطها" دون نسيان الإشارة إلى أنّ هذه الهيئة - مع ذلك - تعمل في شروط غير طبيعية، وأنّ اختصاصاتها ما زالت غير محدّدة بشكل واضح. فهي تشمل كافة المستعمرات (من الهند -الصينية ومدغشقر وغرب أفريقيا الفرنسي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية)[131].

هذا التردد المتموّج في العمل الكولونيالي لم يكن جاهزاً للتلاشي، رغم أنّ قرارات نهاية مارس 1925، قد استهدفت علاجه، مع إعداد برنامج للمستعمرات ومخطّط للمطالب، وتحديد وتنظيم المهمات المنوطة بالهيئات الفرعية.

فغياب برنامج محدد وواضح من السابق، واستمرارية التردد المذكور، الذي كانت تدعمه بشكل ضمني مقاومة (حاج علي)، كل هذا جنح لترك المكان لاتحاد ما بين المستعمرات، الذي يجمع بشكل أمتن - الطاقات المبعثرة - مستبدلاً هكذا - ولفترة - تلك الهيئات الفرعية. فعلى عاتقه ناخت مسؤولية متابعة التحريض السياسي.

ب. التحريض السياسي داخل " اتحاد ما بين المستعمرات، وحول مهرجانات " الأمير خالد" (جويليه 1924) : " الجبهة الواحدة " مع البرجوازيات الوطنية، ومحاولة التحالف مع الحركة البرجوازية (الخالدية)

لقد كان بالتأكيد لترشيح (حاج علي) أثره على أهالي المستعمرات وعلى هؤلاء المقيمين في فرنسا. فلقد رأى مسؤولو الهيئتين الكولونياليتين، قبل وبعد المؤتمر العالمي الخامس (للأممية الشيوعية)، وبعض مسؤولي الحزب الشيوعي (الفرنسي) أيضاً النجاح المعنوي الهائل الذي أدّى إليه بين أبناء المستعمرات. مما حدا بهم إلى دعوة الحزب - من أعماقهم - لكي يدرك واجب الاستفادة من هذا التأييد، لتشديد دعايته، والتبنّي الصارم للمطالب المباشرة لجماهير المستعمرات.

ومع أنّ صحيفة (Le Paria) كانت قد تناقلت أصداء مطالب الأمير خالد وحركة " الشباب الجزائري " منذ عددها الثاني[132]، إلاّ أنّ الحملة السياسية التي أثارها ترشيح حاج علي ونتائجها، هي التي وفّرت الاحتكاكات الأولى بين خالد والحزب الشيوعي. مع محاولة تحقيق تحالف بين الشيوعيين والبرجوازية الفتية، عبر أحد ممثليها : الأمير خالد والمجموعة التي تلتّف حوله.

ولفهم هذا المشروع، يتوجّب علينا التذكير بموقف وسياسة الأممية الشيوعية، حول مسألة التحالف مع البرجوازيات الوطنية في إطار (الجبهة المناهضة للأمبريالية)، والتي تمّت صياغتها بهدف إضعاف الرأسمالية. حيث يمكن لموقف الأممية هذا أن يوضّح لنا الاتصالات مع الأمير خالد، خاصّة، وأنّها تمّت تحت إدارتها وإشرافها.

الجبهة الواحدة مع البرجوازيات الوطنية والتطور نحو " الوطنية الثورية " في مفهوم الأممية الشيوعية.

لقد ظهر مفهوم الجبهة المناهضة للأمبريالية في إنشغالات الأممية الشيوعية، بمناسبة مؤتمرها العالمي الرابع. وكان أن فشلت محاولة تنشيط الحركات والتجمعات الوطنية العربية المقيمة في جنيف، مما حدا بالأممية الشيوعية لتعيين باريس، كمركز للدعاية في الميدان الكولونيالي[133].

بيد أنّ الإصلاح العضوي لم يبدّل من فكرة الدمج الضروري للمستعمرات وأبنائها في استراتيجية الأممية الشيوعية. بل على العكس. حيث أنّ المؤتمر الرابع، " بناء

على اعتقاده بأنّ النضال ضد الاستعمار يتوجّب أن يكون أوضح وأشد " قد أطلق شعار : " من أجل الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي الذاتي للمستعمرات "(134).

وحسب مقررات هذا المؤتمر، تعرض الأممية دعمها لكل حركة ثورية موجهة ضد الأمبريالية " واضعة جيداً في حسابها، أنّه في ظروف تاريخية مختلفة، فإنّ العناصر الأكثر تنوّعاً، يمكن لها أن تكون الناطقة باسم الاستقلال السياسي "(135).

ولفهم أهمية وضرورة هكذا تحالف في نظر الشيوعيين " يجب إدراك التأثير الذي اكتسبه القوميون على كتل الأهالي المندفعة نحوهم بحماس "(136). ولقد هدف تكتيك الشيوعيين إلى زلق الجمعيات والحركات البرجوازية نحو مواقف جذرية. فبالعمل من داخلها، وبالتحالف مع العناصر الأكثر اهتماماً وحساسية تجاه مسألة رفع سقف المطالب، كان يأمل الشيوعيون وضع هؤلاء في مسارهم وضمّهم إلى استراتيجيتهم.

إنّ تطبيق تكتيكات " السقف الأعلى " و" العمل من الداخل " لم يكن مع ذلك إلاّ لخدمة / مشروع اتحاد / – ولو كان مؤقّتاً – و" بهدف العمل فقط مع بعض العناصر الوطنية ". وعلينا أن نستوعب مفهوم الوطنية أو الوطنيين على غير المعنى الذي توفّره تصورات الممثلين المحليين، أبناء البلد الأصليين، لمطالب الأهالي.

إنّ تطور السياسة الكولونيالية للأممية الشيوعية، ثمّ للحزب الشيوعي الفرنسي، سيمايز تدريجياً هذا التعريف العريض للحركة. فالمؤتمر العالمي الرابع للأممية حمل أول تمييز وسط الحركة الوطنية، حيث يتعلق الأمر بالتفريق بين التيار الإصلاحي والمتعاون الوفي مع السلطات (القائمة)، وبين التيار الثوري المعارض تماماً لكل تعاون(137).

حيث يشمل التيار الأول : المالكين الكبار وملاّك الأراضي، الرأسماليين الوطنيين القادرين على التبادل والصفقات مع الرأسمالية في المتروبول.

بينما يضمّ التيار الثاني : البرجوازيين الصغار والبروليتاريين. إنّه التيار الوطني الديمقراطي الذي تستطيع البرجوازية الوليدة – وحدها – الاستفادة منه(138).

في منظور الشيوعيين، لا يمكن للعقيدة الشيوعية أن تتعايش مع كلا التيارين. إلاّ أنّ الحزب، إذا ما حدّد – كواجب عليه – محاربة التيار الأول، بكل طاقاته، كون هذا التيار يسعى للحفاظ على مصالحه بقبول التبعية للمحتل، فعليه بالمقابل واجب دعم التيار الثاني الذي يلبس وضعية ثورية، يتوجّب معها (أيضاً) فضح الصفة المعادية للبروليتاريا.(139)

فحسب وصفات " الجبهة الواحدة ضد الأمبريالية " يصبح على الحزب الشيوعي ألاّ يتردد بالاتحاد مع كل المجموعات الوطنية " التي تناضل من أجل التحرر من الوصاية الأوروبية، حتى ولو انتصب - خلال تطور الأحداث لاحقاً - ضد هذه المجموعة أو تلك، إذا ما سمحت بظهور صفتها البرجوازية والمعادية للشغيلة "[140].

إنّ مثل سياسة التحالفات الظرفية هذه، إنما تستند إلى الدفاع عن المطالب الفورية للأهالي. ففي نظر الشيوعيين، فإنّ تاريخ الحركة السياسية في المستعمرات، منذ الحرب، يدور بشكل أساسي حول مطالب يدافع عنها الوطنيون وتسمح للأهالي بالنهوض في حميّة واحدة ضد " الفرع الاستعماري للأمبريالية الفرنسية ".

إنّ برنامج النضال ضد الأمبريالية، عليه أن يدور حول :

إلغاء (نظام الأهالي) - الانتخاب العام - التعليم الإجباري والمجاني لجميع الأهالي - المساواة في الرواتب والضرائب مع المواطنين الفرنسيين - وأخيراً إلغاء الرقابة العسكرية والمحاكم القمعية والبلديات المختلطة.

ودون تفصيل هذا البرنامج، يبدو من الواضح، أنّه البرنامج ذاته بالضبط، الذي سوف تعتمده الهيئة المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا و" نجم الشمال الأفريقي " في عام 1926، مع مطلب الاستقلال كشعار إضافي لنجم الشمال الأفريقي.

لم يكن للشيوعيين أوهام بخصوص غاية هذه المطالب المتمحورة حول النضال ضد (نظام الأهالي)، والمطروحة للدفاع عنها في البرلمان وفي حملات التحريض السياسي. إنّ نهايتها " لا تشكّل - في منظور الهيئة الكولونيالية - سوى ما يشبه الإصلاح، فغالبية (هذه المطالب) لا علاقة لها بالشيوعية. لكن أمام رفض الحكومة الفرنسية تلبية هذه المطالب، يصبح على الحزب واجب اتخاذ موقف لصالح الأهالي ضد الأمبريالية الفرنسية، دون التوقف - مع ذلك - عن تبيان لا جدوى هكذا إصلاحات في ظل النظام الرأسمالي "[141].

إنّ هدف هذا الموقف هو تزيين الشيوعية بوجه من المساندة، كي تعدّ لعملية الإختراق بشكل أفضل.

لم تخضع "الجبهة الواحدة المناهضة للأمبريالية " إلى تبدّل عميق، لا في عام 1923، ولا في المؤتمر العالمي الخامس للأممية. وستبقى حتى اتفاقية / لا فال - Laval - ستالين / خلال مرحلة (الجبهة الشعبية).

فالجبهة الواحدة مع الوطنيين في مفهوم الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي، يتوجّب عليها أن تتسع وتطبق على جميع المستعمرات. وأن تحاول لمّ جميع الفئات والتيارات الوطنية المعارضة للهيمنة الأمبريالية. حيث نجد هذا الشعار في عمل الشيوعيين داخل الحزب الليبرالي الدستوري التونسي، نهاية 1924، كما في تعليمات الحزب الشيوعي في طونكين (Tonkin) وأنّام (Annam) / فيتنام /، وفي كوشينشين (Cochinchine) لذات العام.

لقد أتى في تقرير حول الوضع التونسي، تأكيد المحرّر أنّه " تبعاً لشعارات الأممية الشيوعية، فقد أقام حزبنا جبهة واحدة مع الوطنيين ضد العدو المشترك: الأمبريالية الفرنسية»[142]. ويذهب التقرير للتأكيد على أنّ هذا العمل يتم خاصّة مع " بعض الأعضاء الثوريين في الحزب الليبرالي الدستوري، الذين يطالبون بالاستقلال التام، ويكنّون تأييداً كبيراً " للشيوعيين. والحزب - حسب ما يشير إليه المقرّر - كان قد " أوضح لهم - مع ذلك - أنّ الهدف الذي يسعى إليه، ليس فقط قلب الأمبريالية، ولكن أيضاً البرجوازية ذات العقيدة / الوطنية أو (القومية)/"[143].

إنّ هذا المفهوم حول (مرحلية) التحالف الظرفي مع التيار الوطني الثوري لم يمرّ دون زرع الارتباك وسط المناضلين الشيوعيين التونسيين. حيث يشير التقرير أيضاً إلى أنّ الغالبية لم تكن تفهم الفرق القائم بين الحزبين[144].

والاختلاط ذاته يتقاسمه أيضاً الشيوعيون في " نجم الشمال الأفريقي ". فنموذج التكتيك الشيوعي في الحالة التونسية سيتكرّر، مع نوع من الاستمرارية في حالة " النجم ".

إنّ نوايا الشيوعيين هذه، معروضة بأكثر ما يكون الوضوح في التعليمة العامة للأممية الشيوعية الموجّهة إلى اللجنة الكولونيالية عام 1924، ضمن تقرير عن الهند الصينية، والتي تنطبق على كل المستعمرات.

حسب هذه التعليمة، فإنّ ما يعني الشيوعيين هو " إنهاض وطنية الأهالي باسم الأممية الشيوعية. " إنّ هذا الشعار الصادر من موسكو يصدم البرجوازية كمفارقة وقحة. لكنّه ماذا يعني في العمق ؟

إنّها سياسة واقعية حدّ العجب... " حالياً لا نستطيع أن نفعل شيئاً للأنّاميين /فيتنام/ دون الضغط على النابض الكبير أو حتى الوحيد لحياتهم الاجتماعية : فحين تنتصر وطنيتهم، سيكون قد مضى وقت طويل على تحوّل القسم الأعظم من العالم إلى

سوفيتات، وحينئذ سيصبح قدر هذه الوطنية أن تتحول إلى أممية. وبالانتظار، فإنّ هذا يزعج الأمبريالية الفرنسية، حيث تجني الأممية الشيوعية فائدة مباشرة "(145).

هذا التأكيد يقدّم خلفية كل السياسة التحالفية للشيوعيين مع الوطنيين. وهي ضرورية لفهم القطيعة اللاحقة للوطنيين مع الحزب الشيوعي الفرنسي. كما تعطينا المفتاح (لفهم التطورات).

وهو ما يتأكد في الحالة التونسية، وحالة / حزب الاستقلال الأنّامي /(146) الذي أسسه Nguyan The Truyan في عام 1926، كما مع حالة نجم الشمال الأفريقي أيضاً.

ولسوف تحدث القطيعة حين تعرف هذه النيّة، وعندما يدرك الوطنيون أنّ إنجاز استقلالهم يتطلّب شرطاً تمهيدياً ألا وهو الثورة في أوروبا. وستكون لنا فرصة العودة إلى هذا الوجه من إشكالية العلاقات الشيوعية - الوطنية والقومية.

حالياً، فإنّ الخطاب الشيوعي يلحّ على إسماع أبناء المستعمرات : أنّ تحررهم مرتبط بمصير الثورة البروليتارية، وهم بدورهم - من واقع أنّ حركتهم غير البروليتارية تقودها البرجوازية الوطنية، كما تؤكّده صحيفة (الجزائر) عام 1925 - ، يعون أنّ " نضال الشعوب المستعمرة من أجل استقلالها، إنّما يضعف الأمبريالية بشكل هائل، ويسهّل نضال وانعتاق البروليتاريا الأوروبية(147).

هذا المفهوم الوسطي للثورة - أوروبياً وروسياً - إذا ما استعرنا هذا التعبير من ر. غاليسّو R. Gallissot - لا يُظهر للحركات الوطنية، مع ذلك، تلك النوايا الحقيقية.

فالأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي يقترحان عليهم دعمهما ضد الأمبريالية، وهذا الأمر له الأولوية على الاعتبارات الأخرى.

إنّ البحث عن التحالفات مع حركات التحرر الوطني سيتمتّع بحيوية خاصّة ما بين 1926 - 1924، وخلال فترة بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي. ولقد تمحور هذا البحث - في الحالة الجزائرية - ولبرهة، حول الأمير خالد " زعيم الحركة الوطنية الثورية "، حسب ما قاله لوزيراي Lozeray.

وجود الأمير خالد في باريس، ومشروع الحركة الوطنية الثورية

لقد نظّم / اتحاد ما بين المستعمرات / في 12 و19 جويليه، مهرجانين، شارك فيهما الأمير خالد، مع حاج علي وأندريه بيرتون Berthon. هذه المناسبات سجّلت

الاحتكاك الأوّل والمباشر بين الأمير خالد وكل من الحزب الشيوعي الفرنسي و/اتحاد ما بين المستعمرات/. ولم يتعلق الأمر، كما كتبه Ch. A. Ageron بتكفّل الحزب الشيوعي بهذا الزعيم[148]. إلاّ أنّ هذا اللقاء كان قد استفاد من إعداد مسبق عبر تبادل الرسائل بين (مجموعة خالد) التي كانت مع الأمير في المنفى و/اتحاد ما بين المستعمرات/. فعبد العزيز منوّر يؤكّد في رسالته (لتنفيذية الأممية) وجود مراسلة بين الأمير خالد ومجموعته، مع الحزب الشيوعي الفرنسي، عبر اتحاد ما بين المستعمرات.. بيد أنّ هذا الاتصال يبدو أنّه يعود إلى فترة نفي الأمير خالد. وقد تجلّى في البداية بالرسائل الموجّهة والموقّعة باسم (مجموعة خالد) : فربما لم يكن الأمير يودّ تحمّل المسؤولية بشخصه خلال الاتصالات الأولى. كما أن (منوّر) رجع إلى الأممية الشيوعية - قبل وصول خالد إلى باريس - لتفحّص هذا الأفق الجديد.

حيث كتب : " إنّ مجموعة خالد تستمر في مراسلتنا برسائل مدح حارة. وتقول الرسالة الأخيرة أنّ الأمير في طريقه إلى باريس، وهو متحمّس لنجاحنا. إنّ من يكتب لي - ويبدو أنّه ممثله - يصرّح أنّه من الصعب النضال من مصر، وأنّه يفكّر بالعودة إلى باريس ليكون إلى جانبنا "[149]

إنّ هذه المراسلة التي يوردها منوّر لا تبدو أنّها توضّح له أهداف الزيارة القادمة لخالد، أو نواياه. " أما بالنسبة لخالد، ماذا يريد فعله هنا ؟ هل يعتقد (براقة) " تحالف اليسار " وصديقه Moutet..الخ ؟ على كل حال من المفيد إعطاؤنا التوجيهات اللازمة لمعرفة ماذا يمكن أن نطرح عليه "[150].

Ageron آجورون يشرح حضور خالد إلى باريس بالآمال الجديدة والمفاجئة التي يضعها الأمير في انتصار " تحالف اليسار " في ماي 1924 ووصول الرئيس هريو Herriot إلى السلطة، وهو المعروف بمشاعره المتعاطفة مع حركة " الشباب الجزائري "[151].

هكذا، وفور وصول خالد إلى باريس، بادر المسؤولون الشيوعيون : حاج علي واتحاد ما بين المستعمرات للاتصال به على قاعدة تعليمات الأممية الشيوعية. فالأمير خالد في نظر هذه الأممية الوفيّة لتصوراتها حول التحالف مع الحركات الديمقراطية البرجوازية، إنما يمثّل - جيداً - تياراً " وطنياً ديمقراطياً ". مع ذلك يتوجّب عليه إحداث تجذّر أكبر، وقطع كل تعاون له مع السلطة الفرنسية.

إنّ رفض الحكومة الفرنسية المستمر لتطلعات ومطالب الأمير وفئة من (الشباب الجزائري) الملتفّة حوله، بسبب رفضه التخلي عن التشريع الإسلامي،

ورفضه قبول التجنّس المقترح بقانون 4 فيفري 1919، كان يسمح للأممية الشيوعية وللشيوعيين بتأسيس آمالهم فيه. إنّ السمعة والجماهيرية التي يتمتع بها الأمير خالد في الجزائر ووسط القوة السياسية الوحيدة الموجودة على المسرح، أي " حركة الشباب الجزائري " كان يغري الشيوعيين.

ولقد سبق للهيئة الكولونيالية واتحاد ما بين المستعمرات تلقّي التعليمات للبحث عن جمعيات أو أي شكل من تجمّعات (الأهالي) لمحاولة جلبهم للاتحاد، دون الوقوف عند آرائهم السياسية، حتى ولو كانت يمينية. كذلك البحث عن أعلام قيادية. فالمهم هو سحب الزعماء والحركات السياسية للانضمام لاتحاد ما بين المستعمرات، وللمساهمة في التظاهرات السياسية التي يقودها الشيوعيون، بل وحتى لمؤتمرات الأممية الشيوعية، والتموقع على الأرضية المعادية للرأسمالية.

لم يكن برنامج المطالب الشيوعية في مجال المستعمرات بعيداً أبداً عن برنامج خالد : من إلغاء نظام الأهالي - التمثيل البرلماني بنسبة متساوية مع " الأوروبيين الجزائريين " - المساواة أمام التجنيد - حرية الوصول إلى مختلف المراتب العسكرية والمدنية - حرية التعبير والإعلام والتعليم - تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة على العبادة الإسلامية - تطبيق القوانين الاجتماعية على الأهالي - وحرية تنقّل العمال الأهالي إلى فرنسا.

هذه الأوجه المختلفة، وتلاقي الرؤى والبرامج والمصالح المتبادلة، كانت تضع الأمير خالد كأفضل مرشّح لتزعّم " الحركة الوطنية الثورية " وفق ما كان يتصوره الشيوعيون. فلقد سبق، أثناء حملة ترشيح حاج علي، أن " أرسلت مجموعة المنفيين المحيطة بالأمير خالد برقيات ورسائل تهنئة على هذه الإشارة من الحزب الفرنسي" و" كانوا يتمنون رؤية اسم الأمير خالد على رأس اللائحة "[152]. حسبما يؤكّد المسؤولون في الهيئة الكولونيالية المركزية.

أما الاتصال والحوارات المباشرة مع الأمير خالد، فقد بدأت أثناء المهرجانين الباريسيين. ولسوف تستأنف لاحقاً بعد عودة الأمير خالد إلى الإسكندرية في مصر. ويؤكّد هنري لوزيراي Lozeray، باسم الهيئة الكولونيالية المركزية، أنّ هذه المهرجانات " جلبت تدفّقاً هائلاً من الأهالي، ببضعة آلاف في كل مرّة "[153]. بينما قدّمت النشرية التي غطّت هذه الندوات رقماً مبالغاً به من 000 12 مستمعاً[154]. هذه الندوات التي لم تكن تتضمن أي مطلب وطني خاص، مثلما أريد الاعتقاد

به[155]، بل بقيت في إطار مطالب المساواة السياسية بين الفرنسيين والأهالي، وإدانة نظام الأهالي.

إنّ مشاركة الأمير خالد في هذه الندوات التي نظّمها اتحاد ما بين المستعمرات والحزب الشيوعي، فهمت كتنازل منه للبلاشفة و" قيّمت كسلوك لا يغتفر، من قبل الليبراليين واليسار الميّال للأهالي "، حسبما لاحظه Ageron. وربما ساهمت في تهميشه من قبل حكومة /Herriot/ التي احتجّت على تمثيليته للأهالي، كما ساهمت في تبديد آماله في " تحالف اليسار ".

لقد قدّم له الحزب الشيوعي مناسبة حمل راية النضال. لكن خالد يكون قد اعتقد، حسب Doriot، بإجراءات رأفة وبإمكانية العودة إلى باريس.

وفي ديسمبر 1924، حين كان خالد في مصر، أخطر/ جاك دوريو / كمسؤول للهيئة الكولونيالية المركزية، (تنفيذية الأممية) بالعلاقات القائمة مع الأمير : " لقد أقمنا علاقاتنا مع الأمير خالد. وكان سيعود إلى باريس، لكنّه لم يصل بعد مع الأسف. نأمل عودته قريباً "[156]. ومن دون أن يكشف عن المحتوى، فإنّ / جاك دوريو / يشير إلى وصول رسالة من الأمير خالد، وباسمه، وأنّ الهيئة الكولونيالية وجّهتها إلى (تنفيذية الأممية).

لاشك أن إلحاح / دوريو / رئيس الهيئة الكولونيالية المركزية يبرهن على أهمية محتوى المراسلة. " سنكون سعيدين باستلام جوابكم ورأيكم حول الوثيقة ". فمن المحتمل أن تكون قد احتوت مقترحات الأمير أو شروطاً ما. لكن من غير الممكن الإدعاء بتصور محتواها الذي لم يذكر. ولسوف نجد المتابعات وآثار اللقاءات، وربما "المفاوضات" بين خالد والشيوعيين في الهيئة الكولونيالية وفي الأممية الشيوعية. مرّة مع هذه وأخرى مع تلك.

لقد وضع برنامج إنهاض الفدراليات الشيوعية لشمال أفريقيا الذي أعدته الهيئة الكولونيالية نهاية 1924، مشروع حملة لصالح الأمير خالد[157]. وفي الحقيقة، فإنّ هذا الهدف يجد تفسيره في الآفاق الجديدة للعمل الكولونيالي المحددة من قبل المؤتمر العالمي الخامس للأممية، والتي شرع بها منذ سبتمبر 1924، حيث كتب / هنري لوزيراي Lozeray / أنّ " واحدة من المهام الرئيسة هي خلق روابط مع حركات الإنعتاق الوطني "[158].

وبخصوص نشاط العلاقات هذه، فإنّه مازال في بداياته، رغم ما شرع به في كل من تونس والجزائر، يضيف Lozeray " أما في الجزائر، فقد بدأ رفاقنا التحريض ضد / نظام الأهالي / لسوف يقومون بحملة ناشطة لعودة الأمير خالد، زعيم (الحركة الوطنية الثورية) وهو ما يثير تأييد حزبنا "(159).

وأثناء تصاعد النشاطات السياسية الملحوظ على صعيد اتحاد ما بين المستعمرات، بدءاً من نوفمبر 1924، فإنّنا نجد بعض الإشارات للأمير خالد، فهاهو حاج علي، أثناء تناوله الكلام في ندوة - مع حفلة موسيقية نظّمها صامويل ستيفاني Stephany وصحيفة (التقدم الكولونيالي) التي هو عضو فيها، يوم 26 أكتوبر 1924 - يثير مشكلة رفض فرنسا منح التجنّس للجزائريين، ويعلن " أنّ الشيوعيين يصرخون : كم هو عار أن تقدّم المنح لأعداء الأمس، وترفض لهؤلاء الذين كافحوا في صفوف الجيش الفرنسي "(160).

وحاج علي ذاته يفضح في اجتماع عقده اتحاد ما بين المستعمرات - هذه المرّة - قبل أسبوع من ذلك، يوم 17 أكتوبر 1924 . السياسة القمعية " لتحالف اليسار " المسلّطة على الجزائريين، ويدعو مواطنيه للتجمّع " والاحتجاج ضد هذا النظام البربري ". و".. هناك رجل يستطيع النضال من أجل خير الجزائريين، واستعادة حريتهم، لكنّ الحكومة تطارده خوفاً منه : إنّه الأمير خالد "(161)، يستخلص حاج علي.

أمّا "علي" /عبد العزيز منوّر/، فإنّه يرى من جهته، أنّ أهم نتيجة لحملة التحريض حول ترشيح حاج علي للتشريعيات في ماي 1924، وحول الأمير خالد، جويليه من ذات العام، علاوة على التدفّق الضخم للجزائريين أو الشمال أفريقيين، والتي يمكن " ملاحظتها، هو ما حصل من تقدّم على صعيد الأفكار، وبأكثر مما يعتقد " و" أنّ الرفاق على استعداد للسير وراء رجل حيوي يتصدّر مقدمتهم ليقودهم نحو الانقضاض على القلعة البرجوازية المنخورة بأعمق مما يظنّ "(162). وهذا الرجل كان يمكن - كما أشار حاج علي - أن يكون الأمير خالد. لكنّه لم يكنه !..

لقد كانت فرصة تاريخية له لتسنّم قمّة الحركة الوطنية التي كانت ستتخلّص بسرعة من صوفيّة المساواة، وتتكفّل بمطالب العمال الجزائريين في المتروبول، وبتلك - التي لا تخصّ نخبة ضيقة فقط - بل مجموع الجماهير الجزائرية. فرصة قدّمت له في إطار التحالف مع الأممية الشيوعية ودعم الحزب الشيوعي الفرنسي.. لكنّه (الأمير خالد) حرد، كما سبق ولاحظنا.

هكذا، وعلى ضوء بعض العناصر الإضافية، يمكن لنا الاستخلاص مرّة أخرى - حسب Ageron - أنّ الأمير خالد - أيضاً وبالتأكيد - لم يكن الوطني الجزائري الأوّل. فهو ليس برائد الوطنية وليس بداعية الاستقلال. ولا يمثل سوى تيّار متمسك بالتشريع الإسلامي وسط الحركة البرجوازية المطالبة (بالاندماج) مع الفرنسيين. لقد كان بإمكانه أن يصبح رمزاً للنضال ضد الرأسمالية في وسط اتحاد ما بين المستعمرات، إلاّ أنّه فضّل عدم المغامرة في هذا الطريق.

إنّ استخدام اسمه، نهاية عام 1924 وفيما بعد، من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية واتحاد ما بين المستعمرات، كان يبدو أكثر منه رمزاً للدعاية، وصورة كبيرة للجذب، من أن يكون شيئاً آخر.

إنّ خيار (ما بين الطبقات) لاتحاد ما بين المستعمرات، ومفاهيم الأممية الشيوعية، سواء حول المنظمات الديمقراطية أو حول التحالف مع حركة الانعتاق الوطني، جعل هذه الممارسة - في الحصيلة - جدّ معقولة وغير متناقضة على الإطلاق.

علاوة على أنّ (رائحة) التحرّك السياسي وسط الجالية الجزائرية المتزايدة الحضور في تظاهرات اتحاد ما بين المستعمرات ،/ وهو إندفاعة النشاط المقررة من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية / كانت تفرض استخدام كل الحجج لتطويرها.

2. تنظيم "الخلية الشيوعية" وسط اتحاد ما بين المستعمرات، والتحرّك الكولونيالي الناشط :

بعد المهرجانات التي نظّمها اتحاد ما بين المستعمرات مع الأمير خالد، توجّب انتظار عودة الوفد الفرنسي، لرؤية العمل الكولونيالي يعاود سيره تحت رعاية الهيئة الكولونيالية المركزية. ولقد كان مهمّاً تمديد حملات التحريض السياسي التي بدأت تخلق انعكاسات إيجابية بعد التشريعيات والاجتماعات مع الأمير خالد.

فخلال اللقاءات التي انتظمت في إطار هذه الانتخابات، حيث كان حاج علي يتناول الكلام، فإنّ الهيئة الكولونيالية شهدت باللقاء مع عديد أبناء المستعمرات ومع الجزائريين الذين عبّروا عن تعاطفهم (والتجاوب الكبير لهؤلاء).

فبعد هذه اللقاءات وهذه الحملة " طالب كثير من أبناء المستعمرات (الجزائر - فيتنام - Les Antilles) بالانضمام إلى اتحاد ما بين المستعمرات، حيث لم يعودوا يخشونه. كذلك فقد اشتركوا في صحيفة (Le Paria) "[163].

إنّ الحضور الكثيف لمهرجانات خالد، عزّز موقع الشيوعيين واتحاد ما بين المستعمرات في فكرة : أنّ تأثيرهم يتعاظم وسط أبناء المستعمرات، خاصّة الباريسيين منهم، وانّه أصبح من الواجب الإسراع باستلام قيادة الاتحاد - وبشكل أكثر جدّية في كل الحالات - ومتابعة شؤون المهاجرين، خشية أن يفلت كلاهما من بين أيديهم.

إنّ الغلبة الجزائرية، سواء على صعيد الإحصاءات أو مستوى الجمهور، إضافة إلى التوظيف المتعاظم لطاقاتهم داخل اتحاد ما بين المستعمرات، تبرّر بحق ما كتبه لاريبير Larribere إلى هو شي منه في مارس 1923، حيث يجب - من منظوره - البدء من النقطة الأسهل.

أما بالنسبة للهيئة الكولونيالية المركزية، يجب المعاودة من النقطة الأهم : وهي الهجرة الجزائرية والشمال أفريقية. فكما سبق وشاهدناه لم تكن حصيلة الهيئة الكولونيالية حتى منتصف 1924 ذات معنى على صعيد الإنجازات في الوسط الجزائري. بحيث أنّ التقصيرات هنا تركت أيادي اتحاد ما بين المستعمرات حرّة بعض الشيء. وحيث أنّ القيادة والتركيبة العامة كانت متوازعة بين الشيوعيين والليبيراليين والمناهضين للرأسمالية وعناصر أخرى دون اتجاه محدد، بل يمكننا القول أنّ الدور الرئيسي للنشاط في الوسط الكولونيالي والجزائري إنما يعود إلى /اتحاد ما بين المستعمرات/.

فالهيئة الكولونيالية المركزية، في أول تقرير لها حول المهمات الكولونيالية المنجزة بعد المؤتمر العالمي الخامس للأممية، تعترف بعطالتها السابقة وبأهمية اتحاد ما بين المستعمرات. " ففي الوقت الذي لا يعير الحزب انتباهه للمسألة الكولونيالية " كما كتب Lozeray، فإنّ هذه المنظمة لعبت دوراً لا يمكن التشكيك فيه، وسط كتلة الأهالي المقيمين في باريس، إذ نظّمت عديد الاجتماعات العامة التي عالجت قضايا الاستعمار. " وبفضل نشاط بعض الرفاق الحزبيين، يحدّد Lozeray، فقد سمحت هذه النشاطات بانتسابات عديدة إليه "(164).

لكن العمل المتميز أضحى مبتوراً ودون متابعة، حيث أنّ المناضلين الناشطين أصبحوا منشغلين أكثر بالنفخ في قوام الاتحاد، وتوسيع تمثيله لعموم المستعمرات. كما أنّ العناصر الجديدة سرعان ما تضحي تردّد نفس الشعارات التعبوية، مثل : ضرورة التجمّع - و" الاتحاد " هو منظمة أبناء المستعمرات - ونداءات إلى أبناء المستعمرات لتعزيز الدعاية لصالح " الاتحاد "..

فلقد كانت حصائل ثلاث سنوات : 400 عضواً نهاية 1924. انضمّ معظمهم خلال العام، وبعد ترشيح حاج علي للتشريعيات. لكنّ غالبيتهم تكتفي بالحصول على بطاقتها دون أي جدوى أو إسهام في العمل الناشط والمناضل.

في الثلث الأخير من هذا العام - 1924 - ظهر ردّ فعل الهيئة المركزية، حيث دمج " اتحاد ما بين المستعمرات " في برنامج للتحرّك والنضال. " اليوم - يكتب لوزيراي - مع نهاية عام 1924، لم يعد للاتحاد الدور ذاته. حيث أنّ الحزب بدأ تحريضاً شديداً وسط الشعوب المستعمرة. سنقوم فوراً بتشكيل مجموعتنا الشيوعية وسط هذه المنظمة، بالكيفية التي لا تسمح لنشاطها أن يتعارض مع عملنا. ومن أجل التحكّم بالأعضاء المنتسبين للحزب "(165). هكذا سوف يستخدم اتحاد ما بين المستعمرات كدعامة حاملة لنشاط الهيئة المركزية. فلن يكون له برنامج مستقل، إنما عليه أن يضمن نجاح أهداف الهيئة المركزية. وبتعبير آخر : المؤتمرات الكولونيالية - حملة (الريف) - وتصعيد الدعاية في أوساط الشمال أفريقيين.

لقد تفحّصنا - إذن - النشاطين الأولين، لكن، لنسجّل هنا - بهذه المناسبة : أنّ مؤتمر العمال الشمال أفريقيين شكّل نجاحاً كبيراً للهيئة الكولونيالية المركزية. حيث تمّ استخدامهم على عدّة جبهات، مثلما كان الأمر مع حملة عبد الكريم (المغرب).

ولقد تمّ تقديم مؤتمر العمال الشمال أفريقيين 7 ديسمبر - مثلاً - كعمل مستقلّ للحزب الشيوعي وللهيئة المركزية. لكنه قدّم أيضاً، وسط اتحاد ما بين المستعمرات، وبشكل غير مباشر، كنشاط له.

الأمر حدث مع حملة عبد الكريم، حيث غطّى رمزه وصورته بسرعة على استعمال اسم الأمير خالد، حتى ولو تمّ ذكر هذا الأخير في بعض المناسبات.

وإذا ما تفحّصنا جيداً حملة التحريض في الوسط الشمال أفريقي، نلاحظ أنّها عرفت مرحلتين ساخنتين وهما : الفصل الأخير من عام 1924 والنصف الثاني من العام اللاحق. وكان أن تمّ التركيز على العمال المغاربة منذ جويليه 1924. حيث طبع عشرة آلاف بيان لأبناء المستعمرات، بثلاثة نصوص مختلفة. منها اثنان بثلاث لغات / عربية- ألمانية وفرنسية /، بمناسبة الأسبوع العالمي الذي نظّمه الحزب الشيوعي الفرنسي(166). مع ذلك، فلم يكن هؤلاء ممثّلين في هذه المهرجانات.

ولبدء وتمديد حملة التحريض السياسي هذه، فقد تجهّز اتحاد ما بين المستعمرات " بمكتب جديد " لعام 1925، منذ 13 نوفمبر 1924. في حين استمرّ حاج علي وعبد

العزيز منوّر ومحمد بن لكحل في عضوية اللجنة التنفيذية. كما بقيت صحيفة / Le Paria / في أيدي منوّر وبن لكحل، دون أن يكون هناك وجود لأي جزائري في المكتب، حيث يشغل بلونكور Bloncourt M.C. الأمانة العامة – وروسو Rosso من جزر /Les Antilles/ الخزانة العامة – ولمين سينغور من السنغال، الأمين المساعد(167).

وفي الوقت ذاته الذي نسجّل فيه بعض التراجع للمجموعة الجزائرية الناشطة – وهو ما سنوضّح معناه فيما بعد – فإنّ " الاتحاد " ومكتبه الجديد سوف يصعّدون الدعاية باتجاه الجزائريين والشمال أفريقيين. والأمين العام يأسف في هذا الاجتماع أن غالبية المنتسبين الـ 400 لا تهتم بالحركة. وNguyan The Truyen يعزو هذا الموقف – ليس إلى اللامبالاة، بل إلى نوع من الخوف الذي يمنع الأهالي من التعبير عن آرائهم. كما لو أنّهم ما زالوا في المستعمرات(168). مما دعا إلى توفير وضعية حيوية. هكذا توجّب : إدانة الظلم و" تحالف اليسار " – والاتكاء على الشيوعيين " الوحيدين الذين يدافعون عن الأهالي " – والاستفادة من كلّ أشكال التحريض، بإشراك أبناء المستعمرات في تظاهرات الحزب الشيوعي، وبالتالي، فإنّ انزياح / اتحاد ما بين المستعمرات / أصبح ضرورة.

إنّ وثائق " الأمن " تؤكّد أن قادة " الاتحاد " فعلوا خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر " أقصى الجهود لتعزيز الدعاية الشيوعية بين أبناء المستعمرات، وخاصة بين العرب "(169). ففي فروع فدرالية / La Seine / – وحسب شهادة / سان جاك/ في الفرع 13 : فإنّ الأعضاء الشيوعيين في الاتحاد دعوا المناضلين الذين يعملون مع " عرب في المصانع " للنشاط الدعائي بينهم ".

و لتسهيل المهمّة، فقد قدّمت عروض بسيطة حول الوضع في المستعمرات، ووزعت عليهم بعض الوثائق(170).

ومنذ نهاية نوفمبر 1924، فإنّ أجهزة الاستخبارات تسجّل أنّ " الحزب الشيوعي الفرنسي قد سيطر على القيادة العليا للاتحاد ". وأنّ النشاط متمحور حول الجزائريين الذين حملوا ديناميّة جديدة له(171). فقد وزّعت بيانات كثيرة عشية المؤتمر الشمال أفريقي في 7 ديسمبر : " ولقد كان آخر بيان نشر، موجّهاً للعرب. تمّ تحريره باللغتين العربية والفرنسية "(172).

لقد نجحت اللقاءات ومهرجانات " الاتحاد " في جذب كتلة أهمّ من أبناء المستعمرات، حيث يلاحظ حضور الجزائريين بعددهم وترددهم عليها. فقد ساهموا في اجتماع 3 أكتوبر من بين الـ 300 حضوراً. وفي اجتماع السابع عشر

منه، كانوا مختلطين مع الـ 400 من أبناء المستعمرات الأخرى من أصل 600. كما لوحظ حضورهم من قبل أجهزة المراقبة في الجلسة العامة " للاتحاد " في 8 نوفمبر 1924، وفي اجتماعات 29 نوفمبر و6 ديسمبر، حيث لم يتجاوزوا الثلاثين من بين 250 شخصاً.

إنّ التراجع الذي حصل منذ ديسمبر، وخاصّة منذ نهايته، يجد تبريراته في الحملة البوليسية للرقابة المتزايدة التي أدّت إلى زرع الرعب لدى المناضلين من أبناء المستعمرات. إلى درجة أن حاج علي وقادة " الاتحاد " فكروا بإغلاقه في حال استمرار الحملة البوليسية. وحيث تسجل وثيقة الاستخبارات لـ 27 ديسمبر 1924، أنّ قادة " الاتحاد " يبدون قلقهم من المراقبة التي يمارسها البوليس الخاص (لشارع لوكونت Le Comte) على أبناء المستعمرات الذين أصبحوا يهجرون مداومة الاتحاد واجتماعاته[173].

وبعد ديسمبر، هذا، فإنّ وثائق سلوتفوم (Slotfom) التي استطعنا مراجعتها، لا تشير إلى أي اجتماع " للاتحاد " في عام 1925. حيث يبدو أن نشاطه قد نقل إلى ميدان المهرجانات والتظاهرات السياسية التي كان يساهم فيها، وغالباً تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي.

إنّ اشتراك الجزائريين في هذه التظاهرات كان ملحوظاً منذ صيف 1924، خلال مظاهرة إحياء ذكرى وفاة /جان جوريس Jean Jaures/ في ساحة /تروكاديرو Trocadero /، 28 جويليه 1924. وكان واضحاً أيضاً في شهر نوفمبر (كما في 8 – 11 – 1924) أثناء مظاهرة A.R.A.C. / الجمعية الجمهورية لقدماء المحاربين /، التي نظّمها " الاتحاد ". وعلى الأخص، في إحياء الذكرى السنوية السابعة للثورة الروسية، تحت رعاية الحزب الشيوعي، وسط حضور قدّر بـ 9000[174].

لكن المظاهرة التي حظيت بحضور غلبة قوية لأبناء المستعمرات، هي المظاهرة الشيوعية لـ 23 نوفمبر، أثناء نقل رفات / جان جوريس / إلى بانتيون (Pantheon)، حيث أحصت أجهزة الأمن ما بين 10000 – 12000 شيوعياً، و20000 – 25000 اشتراكياً.

" في كل هذه التظاهرات (لنوفمبر) حسبما تشير تقارير البوليس، فقد لوحظ حضور عدد من أبناء المستعمرات من الهند-الصينية والصينيين والسود، وخاصّة عرب شمال أفريقيا "[175].

كما شمل مهرجان الحزب الشيوعي الفرنسي لـ 26 نوفمبر 1924، في لونا بارك (Luna Park) على 300 منهم من بين عدّة آلاف. بينما بعد شهر من ذلك، في 27 ديسمبر، لم يكن من (الشمال افريقيين) مع أبناء المستعمرات الأخرى سوى مائة تقريباً، من أصل ألفين أجنبياً الذين استجابوا لنداء الحزب الشيوعي والنقابات الموحدة والـ C.A.R.A. الجمعية الجمهورية لقدماء المحاربين للتظاهر في Pres Saint Germain ، حيث أحصي 5000 حاضراً[176].

وسوف تعرف سنة 1925 تقدّماً بطيئاً، لكنّه متقطّع. ففي المهرجان الشيوعي للتضامن مع Kuomintang الكومينتانغ الصيني، كان قد لوحظ حضورهم وسط 600 مشاركاً.

و في مهرجان (Luna Park) في 16 ماي، أحصت أجهزة الأمن - بأرقام أدقّ - ألف عربي من بين بضعة آلاف مشارك. ويبدو أنّ هذا الرقم المسجّل هو الأعلى. حيث سيصبح في حدود المائة، أثناء اجتماع صيني /7- 6 - 1925/. و300 عربياً في مهرجان الحزب الشيوعي / 26 - 11 في لونا بارك /.

إنّ الانخراط السياسي للجزائريين في مسرح مناهضة الاستدمار، كان أيضاً أكيداً في مؤتمرات 5 جويليه 1925 وديسمبر، حسب القادة الشيوعيين.

وفي واقع الأمر، فإنّ هذا التقدّم المتدرّج للمساهمة الجزائرية في الاجتماعات السياسية كان مرتبطاً بهمهم الرئيس. حيث أنّ حملة حاج علي، ومهرجانات الأمير خالد، وتصاعد العمل الدعائي في أوساط الشمال أفريقيين بواسطة الأدبيات المزدوجة اللغة (عربية - فرنسية) - والدعويين الجزائريين - والتحريض حول المسألة المغربية وعبد الكريم.. كل هذا، لا يمكن أن يمرّ دون أصدائه بين الشمال أفريقيين.

وهذه النشاطات كانت مسنودة في المقام الثاني من قبل الزعماء السابقين (للشبيبة الشيوعية)، مما ساهم في شحن نبرة العمل الدعائي.

هذا العمل سوف يعمّق داخل " اتحاد ما بين المستعمرات " العناصر التي قدّمها لنا تقرير / Lozeray / نهاية ديسمبر 1924.

أما بالنسبة لعام 1925، فلقد كان في قلب الحملة : عمليات التزوير الانتخابي وقضايا المغرب والصين. لكن هناك عاملا سيشكّل شبكة الربط في كل هذا التحريض وعنصره الجوهري : ألا وهو الدعاية التي حدثت داخل الحزب الشيوعي

الفرنسي وتجاه الشيوعيين. حيث أن هذا الميل سيطبع في عام 1925 إرادة "بلشفة" / الجبهة المناهضة للرأسمالية / وتوسيعها لتشمل تكوين سلوك /الدفاع/ لدى أبناء المستعمرات، عن قضايا الشعوب الأخرى، إلى جانب قضاياهم الخاصة. حيث تحضر تجربة المغرب والصين.

وفي إطار الدعاية الكبيرة للقضية الشيوعية، فإنّ مناضلي " الاتحاد " المنتسبين للحزب الشيوعي، والقادة الشيوعيين سوف يجترّوا بعض الأفكار - دون توقّف - كي يتشرّبها أبناء المستعمرات.

ففي عرضه لبرنامج الأممية الثالثة، المناهض للاستدمار، أكّد نائب منطقة Doriot / La Seine / أمام الحضور في اجتماع " الاتحاد " 3 أكتوبر 1924، دعم الحزب الشيوعي الكامل لقضية مناهضة الاستدمار. وأعلن أنّه : لو حدث وأعطت الانتخابات الأخيرة السلطة للشيوعيين " لكنتم أحراراً الآن "، حيث أنّ الحزب الشيوعي " الذي يتولّى الدفاع عن الأهالي، يعرف جيّداً أنّ الحرية الكاملة لحقّ التصويت لا تبدّل في الوضع شيئاً، إنما ستسمح في الحصيلة بالتطور وبإصغاء السمع جيداً للخطاب الذي سيوجّه لهم "[177].

ولقد كانت غالبية اجتماعات اتحاد ما بين المستعمرات تعرف الإلحاح على الرابط بين تحرير المستعمرات والثورة البروليتارية. حيث يمكن لأبناء المستعمرات، أن يتحصّلوا - في ظل الأنظمة القائمة - على بعض الإصلاحات والتحسينات، إلاّ أنّ تحررهم لن يكون إلاّ في إطار الثورة العالمية.

عديد الخطباء من أبناء المستعمرات والجزائريين والشيوعيين تتابعوا في هذا الاجتماع لتمجيد الشيوعية. حتى أنّ الليبراليين داخل الاتحاد انخرطوا فيه. فنائب (غوادلوب) السابق لاركوزيار/Largosilliere/ يعلن في تدخّله أثناء الجلسة العامة الشهرية " للاتحاد "، 8 نوفمبر 1924، حسب ما نقلته أجهزة المراقبة : "أنّ الشيوعية تحرّر الشعوب عبر التحويل الكامل للمجتمع الراهن. ويطلق أيضاً نداءً مؤثّراً إلى كل أبناء المستوطنات، داعياً إياهم للتجنّد تحت ثنايا العلم الأحمر الذي سيرفرف قريباً في العالم أجمع "[178].

خلال اجتماعات " الاتحاد "، لم يكن الشيوعيون يترددون في محاولة دفع أبناء المستعمرات، ليس فقط للمقارنة بين هذا " الاتحاد " والحزب الشيوعي، إنما السعي أيضاً لدفعهم نحو تجذّر أعمق. وهذا الموقف هو ما يلخّصه تدخل مناضل شيوعي في اجتماع " الاتحاد " نهاية 1924. حيث يضع المناضل بايار Bayard

«تحفّظاته حول نشاطات اتحاد ما بين المستعمرات، ويتساءل عمّا قدمه حتى الآن لصالح أبناء المستعمرات الذين لم يستفيدوا من قانون الساعات الثمانية، أو من العطلة الأسبوعية، بل ما هو أكثر فضيحة، قيام أرباب العمل في المصانع بإلزام أبناء المستعمرات بالعمل 10 - 11 ساعة يومياً مقابل راتب أقل من راتب الشغيّل الفرنسي بساعات عمله الثمانية. ويدعوهم إلى الانضمام للحزب الشيوعي الفرنسي، فهو الوحيد الذي يتولّى الدفاع عنهم»[179].

وخلال الاجتماع ذاته داخل " الاتحاد "، حيث القضية الجزائرية ككل القضايا الأخرى مشتبكة مع المسألة الاستدمارية بعمومها، نشهد أيضاً هجومات الشيوعيين ضد " تحالف اليسار " و" التجمّع الوطني "، ساعين إلى إحداث أصداء للسياسة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي.

فحاج علي عبد القادر، متوجّهاً إلى أبناء دينه في 17- 10 - 1924، في حديثه عن تنظيم " جهاز أكثر نشاطاً لمراقبة الجزائريين الذين حضروا إلى فرنسا " من قبل محافظة الشرطة، يؤكّد أن ذلك " عار على تحالف اليسار ".. فهؤلاء الجزائريون الذين حضروا، إنما طردوا من بلادهم حيث كانوا بائسين. والآن يراد لهم حياة أكثر بؤساً "[180]. ويذهب الزعيم الجزائري في شرحه 21- 12 - 1924 ليؤكّد أن " وزارة هريو Herriot هي أكثر سوءاً علينا من وزارة بوانكاريه Pointecarr، وهو الذي يضطرنا إلى العمل المشترك مع الشيوعيين الفرنسيين، كونهم الوحيدين الذين يدعموننا في حملة مطالبنا للدفاع عن حقوقنا "[181].

إنّ هذه الدعاية حول مساعدة الشيوعيين الوحيدة للمسألة الكولونيالية مهمّة على أكثر من صعيد. فهي ترسم ملامح التكتيك الذي سوف يتبعه الحزب مع " نجم شمال أفريقيا ". فبمناسبة أحداث الصين والقضية المغربية، سيسعى الشيوعيون لتعزيز الانزياح نحو اليسار.

وعلى صعيد " الاتحاد "، تمّ السعي لتطبيق صورة التنظيم الشيوعي على التنظيم الكولونيالي، بعد بعض الاضطرابات التي جرت حول استقالة حاج علي من عضوية مكتب الاتحاد في ديسمبر 1924.

في بداية 1925، صعد Nguyan The Truyan إلى موقع الأمين المساعد بدل /سنغور/. في حين احتفظ Bloncourt / الأمين العام /وRosso/ أمين الصندوق، بمسؤولياتهما. وبقي أعضاء المكتب الآخرين، عضو عن كل مستعمرة. حيث،

Van Thanh Long عن الهند الصينية - سنغور عن السنغال - Sarotte عن المارتينيك - سان جاك عن مدغشقر - Bloncourt عن غويان - وأخيراً حاج علي الذي تراجع عن استقالته، مع بقائه في الخلف، عن الجزائر[182].

لقد ذهب بعض الأعضاء الشيوعيين - محتجّين " بالتدخلات " البوليسية في اتحاد ما بين المستعمرات والمراقبة التي يخضع لها، وبعض الحوادث التي تفتعلها عناصر مناوئة للتنظيم - إلى التفكير بتعديل قوانين " الاتحاد " ورعاية الأعضاء الجدد المترشحين له، من قبل عضوين وفق الطريقة الشيوعية. بل أن البعض ذهب إلى اقتراح تحقيقات مسبقة وإجراء تربّصات مساعدة (مسبقة).

إنّ الأهمية التي بدأت تحتلّها هذه المنظمة إنما ترافع عن تفجّرها اللاحق أو "بلقنتها ". وهو ما سيحدث عبر تنظيمها بصيغة لجان فرعية حسب المستعمرة. بل أنّه، قبل هذه (التشكيلات المستقلة) فإنّ ظهور مندوبين ممثلين لمستعمراتهم، وممثلين للبروليتاريا يؤشّر إلى اتجاهين، أحدهما نحو الاستقلالية، والثاني نحو التجذّر.

في أفريل 1925، تظهر ملامح التأكد من هذا الاتجاه المزدوج في " لجنة تنظيم المهرجان الكبير لشعوب الشرق في فرنسا "التي وضعت برئاسة ممثل Kuomintang الصيني، حيث كلّف /بورحلة/ بتمثيل البروليتاريا والشعب الجزائري[183]. وفي مهرجان 12 أفريل الذي نظّمه" الاتحاد "و فدرالية الكيومينتانغ الصيني في باريس، يقيم كل من حاج علي وصيدون وسنغور، المقارنة بين (صن يات صن) وبين عبد الكريم (الذي يمثّل صن يات صن آخر) ويسردون لوائح اتهاماتهم ضد الأمبرياليين العالميين. حيث يعتبر حاج علي البرجوازية الفرنسية أكثرها قبحاً، ويجب كنسها كما الحال مع برجوازية " الأهالي "، شريكتها في استغلال عمال المستعمرات[184].

ولوضع حدّ لهذا الواقع الذي يزيد من معاناة العمال، يوصي بول فايّان كوتوريه Paul Vaillant Couturier باتحاد جميع الشعوب المضطهدة لأفريقيا وجزر (الأنتيه) مع البروليتاريا الفرنسية والشعوب المضطهدة للشرق والشرق الأقصى مع الاتحاد السوفيتي. إنّ مثل هذين التحالفين كفيلان بقلب الأمبرياليين في العالم كلّه وبسهولة[185]. كما أنّ مثل هذا النداء لهكذا تحالفات تقع في جوهر (الجبهة المناهضة للأمبريالية) مع (فارق أنّه ينبغي على بروليتاريا الأهالي أن تمضي إلى السيطرة على قيادة الحركة الوطنية، إذا ما سمحت لها الظروف، أو أن تبدأ - على الأقل - بالتأهب لذلك)، لا يمكن لهذا النداء أن يجد حقلاً أفضل مما يوفّره مثل

هذا اللقاء مع الكيومينتا نغ. ألا يمثّل الحزب الصيني أجلى تعبير عن هذه الجبهة وعن التحالف بين الوطنيين والشيوعيين ؟

هكذا، لقد سمحت اللقاءات بين اتحاد ما بين المستعمرات والكيومينتانغ بالتمهيد للمرافعة لهذا النوع من التحالفات، وبالوقت نفسه فقد كانت تبرهن عن قابلية التوسّع المرن لهذه الجبهات، حيث أنّ أحد الأطراف يعتمد على الاتحاد السوفيتي، والثاني على الحزب الشيوعي الفرنسي.

وفي مثل هذه الاجتماعات التي تضمّ آسيويين وأفارقة ومغاربة، فإنّ فكرة الأممية تصبح أسهل إدراكاً من قبل أبناء المستعمرات، حيث يمكن لها أن تعبر في مقولة " التآخي بين الأعراق "، هذا الشعار الذي أعلته حملة دعم / عبد الكريم /. فهذا محمود بن لكحل، كممثل لبروليتاريا شمال أفريقيا، وأمام حضور 600 شخصاً في اجتماع الكيومينتانغ / باريس 7 جوان 1925 / يدعو الصينيين، باسم مواطنيه، للنضال من أجل انعتاقهم، ويحتج ضد الحرب في المغرب كما يوجّه نداء (لوحدة) جميع الشعوب المضطهدة، وللتآخي بين الأجناس[186]. وهو الدرس الذي لن ينساه (المؤتمر المناهض للأمبريالية) في بروكسيل 1927، حين جمع كافة الممثلين الوطنيين والشيوعيين للشعوب الواقعة تحت الهيمنة الأمبريالية.

وهذا ترويان N.T. Truyan يؤكّد على وجوب أن تمدّ يد الأخوة بين الصينيين والهندو- صينيين، لدرء أي حرب أمبريالية قادمة، ولنصرة الثورة في الصين وإسقاط الأمبريالية الفرنسية في الهند الصينية[187].

كما يذكّر سيمار Semard في مهرجان للحزب الشيوعي - حيث يبرزالتشابه بين القضية المغربية والقضية الصينية[188] - بواجب تحقيق (الجبهة الموحدة) لكل البروليتاريات.

وجاك دوريو Doriot، في لقاء مع حاج علي في 28 - 5 - 1925 ، يؤكّد من جهته أنّ " استجواب الحكومة حول الحرب في المغرب والموقف الذي اتخذه النواب الشيوعيون، سوف يؤدّي إلى أكثر النتائج ارتياحاً لدى شعوب المستعمرات بشكل عام، وشعوب شمال أفريقيا على الخصوص "[189].

ويضيف " أنّ الفروع الكولونيالية مدعوّة لإرسال محاضر الجلسات إلى بلاد كلّ منها " [190].

هنري لوزيراي Lozeray، وحتى عام 1924، كان قد أوحى بأنّ اتحاد ما بين المستعمرات هو الذي نظّم المهرجان ضد احتلال المغرب.[191]

لكن فيما بعد، وطوال عام 1925، سوف يتكفّل الحزب بذلك، أما " الاتحاد " سيحتفظ باستقلاليته مع قبول مشاركته. وبحيث أنّ القادة الجزائريين داخل الاتحاد، أثناء تناولهم الكلام في هذه التظاهرات، إنما كانوا يختلطون مع القادة الشيوعيين.

هكذا، في مهرجان 16-5-1925 الذي نظّمه الحزب الشيوعي في Luna Park، يتوجّه بن لكحل باللغة العربية إلى مواطنيه، وبالفرنسية للعمال الفرنسيين، داعياً الجميع للاحتجاج الفعّال ضد الحرب في المغرب.

وسنغور يعلن في المهرجان ذاته " أنّه مصمم على التعبير العلني، من هذا المنبر، عن التآخي بين الشعوب دون تمييز في العرق أو اللون، تضامناً مع أخوته العرب وأخوته في المتروبول ".[192]

وحسب مخبر لأجهزة الأمن، فإنّ كل من بن لكحل ودوريو وسينغور تعانقوا، على أنغام نشيد(الأممية) فوق منبر المهرجان تعبيراً عن تآخي الأجناس[193].

هذا السيناريو الذي كان يحضره عدد معتبر من أبناء المستعمرات، هو الوحيد الذي تسجّله مصادر Slotfom التي تمّ الإطلاع عليها.

وحملة الريف، لن تذكر بعد الآن في اتحاد ما بين المستعمرات. حيث تتواصل بشكل شبه حصري تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي.

وها هم المسؤولون الشيوعيون عن الهيئة الكولونيالية المركزية، يؤكّدون منذ نهاية 1924 وبداية 1925 تأثيرهم الكبير على أبناء المستعمرات. فالنشاط داخل الاتحاد، والذي كان كثيفاً في الثلث الأخير من عام 1924، وحاضراً حتى منتصف السنة القادمة، سيختفي من مؤشرات البوليس فيما بعد. حيث تسيطر الاجتماعات والتظاهرات ذات الصبغة الشيوعية.

و يحقّ التساؤل عن معنى هذا الانزياح. أهو نتاج البلشفة على جبهة العمل الكولونيالي، أم - بالأحرى - علامة لهاث اتحاد ما بين المستعمرات ؟

وإذا كانت حملة (الريف) قد ساهمت في عملية مغادرة المناضلين الشيوعيين صفوف الحزب الشيوعي، فإنّ الفصلين الأخيرين من عام 1925 يبدو أنّهما قد حملا - على جبهة النضال الكولونيالي - بداية أفول " اتحاد ما بين المستعمرات".

فالتطابق العضوي والوصاية المتزايدة والمهيمنة للحزب الشيوعي على "الاتحاد" أدت بالمسؤولين من أصل مستعمراتي إلى الشعور بأنّهم موضع سخرية وطعن وانعدام الثقة.

فبدل ضمان آلية ديمقراطية وناجعة للهيئة الكولونيالية المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا والفئة الشيوعية القائدة داخل اتحاد ما بين المستعمرات، فإننا نشهد خلطاً في المهمات والوظائف لمجموع بنى العمل الكولونيالي.

كما بقيت مشاريع تنظيم هذا العمل، التي تمّ إعدادها في سبتمبر 1924 ونهاية مارس القادم، دون تنفيذ، عملياً.

فالهيئة الفرعية لشمال أفريقيا التي تضم الفرعيات الأخر لم تنجز مهماتها، لافي مجال إعداد الوثائق البرلمانية أو الملفات المخصصة للهيئة الكولونيالية المركزية، ولا في مجال الحوارات السياسية أيضاً. وبغضّ النظر عن بعض الاجتماعات التي تمّت حول الأمير خالد والكيومينتانغ، فإنّ بقية الحركة السياسية خصّصت لموضوع (الريف). هذه الحملة التي كانت - في تلك الفترة - أقرب منها إلى مناهضة العسكريتارية، إنما كانت أيضاً في أصل الانزعاج العميق داخل الحزب.

لاحقاً سيتم الاعتراف داخل الحزب الشيوعي الفرنسي في " ندوة الانفراج الكبير " لـ 2 ديسمبر، وفي اللجنة التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية، أنّ (التآخي) كان خطأً، وأنّ شعارات الحزب كانت " مندفعة كثيراً للأمام ".

فلقد كشفت حملة (الريف) معارضة قوية، سواء داخل الحزب أم على الجبهة الكولونيالية. فرسالة الـ (250) توقيعاً، المرسلة إلى الأممية الشيوعية، وقّعت أيضاً من مناضلين مناهضين للاحتلال ومن شيوعيين، مثل حاج علي، صيدون، بن لكحل، سان جاك، بورحلة، الذين لم يكونوا يؤيدون سياسة الحزب[194].

وحسب / سان جاك /، فإنّ " العبد كريمية " / نسبة إلى عبد الكريم الخطابي / تعود إلى سوء معرفة بالمسائل الوطنية وسط المستعمرات المختلفة. حيث أنّ التطبيق السيء والأساليب المبالغة (التوجيه) من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية، ستدفع إلى تلاقي مقاومات المناضلين الشيوعيين للسياسة الإجمالية للحزب الشيوعي الفرنسي، مع استياء قدامى الهيئة الكولونيالية الأولى.

هذا الغضب واضح في انتقادات حاج علي وسان جاك، للعمل في المجال الكولونيالي، منذ فيفري 1925. وحسب سان جاك أيضاً، فإنّ الحزب الشيوعي "يوفد أشخاصاً لا يعرفون شيئاً في المسألة الاستدمارية لمحاورة البروليتاريا من أبناء المستعمرات حول أشياء يجهلها أعضاؤها". فها هم " يقدمون لنا - حسب قوله - المقبلات التي تصل المائدة بعد الطعام "[195]. وحاج علي، قائد المجموعة

الجزائرية مع بعض أبناء المستعمرات مثل سان جاك، لم يتمنّع عن نقد طريقة إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص تنظيم العمل الدعائي المطلوب في المستعمرات. حيث يعلن في أحد الاجتماعات، 11- 2 - 1925، التي رعاها الحزب الشيوعي الفرنسي "أسفه لعدم رؤية الرفاق "علي منوّر ولوزيراي Lozeray في هذه القاعة. وهم المعنيون بشكل خاص، داخل المكتب الكولونيالي للحزب الشيوعي، وبالتالي تعود لهم مهمة تنظيم وتوجيه العمل الكولونيالي. إنّ مكانهم هو بيننا لسماع الشكاوى وتسجيل رغبات الرفاق "(196).

و حتى مطلع 1926، فإنّ رأي مجموعة حاج علي كان يشجب أكثر فأكثر سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي والهيئة الكولونيالية المركزية - تحت قيادة / Lozeray - Doriot / في المجال الكولونيالي.

و لقد توجّب هذا الوضع تحكيم الأممية الشيوعية، حيث سمحت (اللجنة التنفيذية الموسعة للأممية) لهذه المجموعة، عبر صوت ممثلها حاج علي، أن تعرض مآخذها، وأن تكشف طبيعة ومحتوى هذه الأزمة على صعيد العمل الكولونيالي. إنّ قرارات هذه (التنفيذية) ستكون ذات أهمية أساسية لمتابعة العمل الكولونيالي وتحديد الجواب على المسألة الوطنية.

الهوامش

1. حول هذه الفقرة، أنظر مقالتنا: " أول اتحاد ما بين المستعمرات " (1921- 1923). نستعير منها بعض الخلاصات لتقديم الملامح الرئيسة لهذه المرحلة.

2 . تقرير محافظ الشرطة لمدينة باريس، الموجّه إلى وزير المستعمرات، 1922 - 5 - 16، قسم الديوان، المكتب الأول، رقم 327 .S.R، أرشيف سلوتفوم Slotfom، السلسلة III الصندوق. 29

3 . تنسب مبادرة خلق لجنة الدراسات الكولونيالية / C.E.C. / إلى ديسبريس E. Despres، العضو القيادي اللاحق في هذه اللجنة، وفي الهيئة الكولونيالية أيضاً حسب مصدر آخر، مدوّنة 26 فيفري 1925، ارشيف سلوتفوم، السلسلة III، الصندوق 29.

4 . هذه الأطروحة واردة في التقرير الشهري لـ 1922 - 5 - 6، مديرية الشؤون السياسية، المكتب الأول، سلوتفوم، سلسلة / التقارير الشهرية / .

5 . نسخ بـ ستة آلاف نسخة لمرتين، وسوف يوزّع في العديد من الاجتماعات : الاجتماعات التعاونية في المنظمة النقابية (.C.G.T) - في بورصة العمل. كما سيرسل إلى الأوساط الاشتراكية - الشيوعية، وصحيفة (Humanite) الشيوعية و(Populaire) الاشتراكية. تقرير وزارة الداخلية، مديرية الأمن العام، الرقابة العامة لأقسام البوليس الإداري. النشاطات السرية لحركة استقلال الهند الصينية في باريس، 30-1-1920، وثائق سلوتفوم.

6 . اللوائح الداخلية (لاتحاد ما بين المستعمرات)، المادة 12.

7 . E. Syvan، " الشيوعية والوطنية في الجزائر ". عمل مذكور .

8 . المصدر ذاته .

9 . رسالة من Leroy Georges إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، 1924 - 3 - 5، وثائق الهيئة الكولونيالية.

10 . مدوّنة من العميل دوزيريه Desire 1922 - 11 - 6، Desire، نشاطات اتحاد ما بين المستعمرات .

11 . مدوّنة من العميل فيلييه Villier، 1922 - 12 - 11، وثائق سلوتفوم، السلسلة III، صندوق 3، الملف 1922 .

12 . المادة التاسعة من اللوائح المعدّلة في الجلسة العامة لـ 1922 - 10 - 22.

13 . انظر أيضاً تقرير محافظ شرطة باريس لوزير المستعمرات، المذكور أعلاه / 2 /.

14 . المصدر نفسه.

15 . سيتمّ توزيعه أيضاً في بيان تحت عنوان : إلى العمال الأهالي.

16 . معلومات مقدّمة من العميل دوزيريه. Desire 1922 - 02 - 2، Desire

17 . التقرير الشهري لأفريل 1922، مديرية الشؤون السياسية، المكتب الأول، سلوتفوم، سلسلة التقارير الشهرية.

18 . استمارة 1922 - 02 - 2، المرسلة إلى الفدراليات.

19 . تقرير رقم 327، المذكور أعلاه، صندوق حفظ 29.

20 . نداء إلى سكان المستعمرات، أقرّ بإجماع الجلسة العامة لاتحاد ما بين المستعمرات، 1922 - 05 - 28.

21 . تقرير الرفيق لويس سلّييه Sellier Louis، الأمين العام بالوكالة للحزب الشيوعي الفرنسي إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، رسالة رقم 2 لـ 09 - 01 - 1923 . ارشيف الهيئة الكولونيالية.

22 . استعلامات 1923 - 02 - 07، مديرية الشؤون السياسية، المكتب الأول، تسجيل 155 لـ Slotfom، 02 - 03 - 1923، 02 السلسلة الثالثة، صندوق حفظ 9.

23 . المصدر ذاته .

24 . المصدر ذاته، شارع سان سيفران Saint Severin.

25 . مدوّنة المخبر فيلييه Villier 19 - 03 - 1923 ، اجتماع، يلاحظ فيه وجود أغلبية هندو-صينية بين حضور ثلاثين شخصاً. أرشيف سلوتفوم، السلسلة الثالثة، صندوق حفظ 3.

26 . محاضرة في الاجتماع الشهري لاتحاد ما بين المستعمرات، Slotfom، 18 - 02 - 1923، السلسلة الثالثة، صندوق حفظ. 3

27. المصدر نفسه.

28. المصدر نفسه.

29. مدوّنة العميل، Villier، 25- 04 - 1923، Slotfom السلسلة الثالثة، صندوق حفظ 3

30. المصدر نفسه.

31. مدوّنة العميل Villier، 29 - 05 - 1923، Slotfom، السلسلة الثالثة، صندوق 3.

32. انظر بهذا الخصوص المقالات الأولى لـ / هو شي منه / في صحيفة Le Paria. لدينا مثال جدّ معبّر في العدد الثاني من الصحيفة لشهر ماي 1922، تحت عنوان " علم الحيوان " في الصفحة الأولى.

33. مدوّنة. 29 - 05 - 1923 " المذكورة "

34. شدّت سلسلة من الاتصالات مع مختلف وسائل الإعلام : مثل الصحيفة الجمهورية الاشتراكية " غرب أفريقيا L'Ouest Africain/ لـ Jean d'Oxoby وصوت الإعلام الإسرائيلي، الفلسطيني والعالمي : " Pari Sions "، وصوت التربية الفردية المتحررة لـ Devaldes Manuel : Le Reveil de l'esclave، والصحيفة الملغاشية : Le Madecas de Tananarive ." Slotfom، السلسلة الثالثة، الصندوق 86.

35. مدوّنة العميل Villier/ 05 - 05 - 1923.

36. لائحة المنتسبين، سلوتفوم، السلسلة الثالثة، الصندوق الثالث.

37. مدوّنة العميل Slotfom Villier، 23 - 02 - 1923، السلسلة الثالثة، الصندوق 3.

38. تقرير مالي من هوشي منه " الوضع الإداري لصحيفة Le Paria، نهاية سبتمبر 1922، أرشيف سلوتفوم، السلسلة الثانية، الصندوق 86.

40. اجتماع 23 - 02 - 1923، سلوتفوم، السلسلة الثالثة، صندوق حفظ 3.

41. سيفان E. Syvan، " الشيوعية والوطنية في الجزائر "، باريس، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية 1976، ص 23.

42. المصدر ذاته.

43. مشروع تنظيم الفرع الكولونيالي في الحزب الشيوعي الفرنسي، مرسل من قبل " فرع الشرق " في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية إلى المنظمة بالحزب الشيوعي الفرنسي، وموقّع من طاهر بودمغة، موسكو، - 12 - 21 1921. أرشيف الهيئة الكولونيالية.

44. المصدر ذاته.

45. المصدر ذاته.

46. صحيفة لومانيتي L'Humanite، 29 - 01 - 1923، " السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي "، مقال اوكتاف دومولان Octave Dumoulin.

47. صحيفة 29 - 01 - 1923، L'Humanite.

48. مشروع إعادة تنظيم الفرع الكولونيالي .. موسكو، 21- 12 - 1922، طاهر بودمغة، وثائق الهيئة الكولونيالية.

49. مذكورة في الرسالة، رقم 1، للويس سيلّييه Sellier Louis، الموجّهة إلى اللجنة التنفيذية، 04-01-1923 وثائق الهيئة الكولونيالية.

50. المصدر نفسه، ص 6.

51. المصدر نفسه.

52. تقرير حول النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، الوضعية قبل المؤتمر الخامس (1924)، وثائق الهيئة الكولونيالية. (انظر المدخل).

53. Rene Gallissot، "الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف "، مصدر مذكور سابقاً.

54. صحيفة L'Humanite لـ 29 - 01 - 1923.

55. المصدر أعلاه.

56. المصدر أعلاه.

57. مدوّنة 15 - 03 - 1923 ، وثائق Slotfom، سلسلة التقارير الشهرية .

58. " المسألة الكولونيالية في الحزب "، تقرير بخط اليد لعبد العزيز منوّر، 1924 - 06 - 17 وثائق الهيئة الكولونيالية، للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7 ميكروفيلم 1924/70 .

59. محضر جلسة اللجنة القيادية، 25 - 01 - 1924 ، وثائق الهيئة الكولونيالية / الحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 62.

60. محضر جلسة اللجنة القيادية لـ 29 - 01 - 1924 ، وثائق الهيئة الكولونيالية، بكرة 7، ميكروفيلم 65 .

61. المسألة الكولونيالية في الحزب "، تقرير بخط اليد لعبد العزيز منوّر، 17 - 06 - 1924 وثائق الهيئة الكولونيالية، للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7 ميكروفيلم 1924/70ص 61. سجّل هذا التعديل في الرسالة الموجّهة من Larribere إلى أمين تنفيذية الأممية الشيوعية كولاروف (Kolarov)، 1924 - 03 - 18، وثائق الهيئة الكولونيالية، بكرة 7، ميكروفيلم 1924/70 .

62. مدوّنة العميل Desire، 22 - 02 - 1924 .

63. المصدر نفسه .

64. المصدر نفسه .

65. تقرير وزارة المستعمرات إلى السيد الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية، باريس 28 - 03 - 1924 ، وثائق Slotfom، السلسلة الثانية، S . R . G.

66 تقرير عن الجلسة العامة الشهرية(لاتحاد ما بين المستعمرات)، السبت 1924 - 11 - 8 في قاعة Societes Savantes، 8 شارع Danton، مدوّنة 13/11/924 .

67. " اتحاد ما بين المستعمرات " لعبد العزيز منور ،17/6/1924، تقرير مرسل مع التقارير الأخرى حول " المسألة والنشاط الكولونياليين " إلى تنفيذية الأممية الشيوعية، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي

68. تقرير وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية 1924/3/28 .

69. اجتماع اتحاد ما بين المستعمرات، 29/11/1924، تقرير 1924 / 12 / 02 .

70. رسالة Larribere إلى هو شي منه، في تنفيذية الأممية الشيوعية، 1924/03/25 .

71. تقرير عبد العزيز منوّر، وضعية صحيفة Le Paria، موجّه إلى الأممية الشيوعية، 1924/6/17 ، وثائق الهيئة الكولونيالية / الحزب الشيوعي الفرنسي.

72. المصدر ذاته.

73. تقرير من إدارة صحيفة Le Paria، وضعية : أول أفريل - 31/ 1922/12 من إعداد هو شي منه، أرشيف Slotfom، سلسلة التقارير الشهرية .

74. نداء 10/ 2/ 1922 في وثائق سلوتفوم Slotfom.

75. وقّع هذا النداء ستيفاني صامويل عن مجلس الإدارة، وأمين الصندوق كوتوار دو توري ومساعده / هو شي منه /.

76. النداء ذاته.

77. تقرير عن صحيفة (الإقدام)، العدد الأول، الوثائق الأمنية Slotfom، السلسلة الثالثة.

78. تقرير إدارة صحيفة Le Paria، هو شي منه، المصدر المذكور سابقاً.

79. التقرير المالي المذكور لهو شي منه.

80. المصدر ذاته.

81. مدوّنات 9 و 23/ 1923/02، الوثائق الأمنية Slotfom، السلسلة الثالثة، صندوق 3 .

82. الأعداد : 24،34 ،33 ،32، 31 37/36 غطّت كل من اشهر : مارس/ أفريل 1924 - نوفمبر / ديسمبر 1924 - فيفري / مارس 1925 - افريل / ماي 1925 - جوان / جويليه - وسبتمبر / أكتوبر 1925 .

83. تقرير عبد العزيز منوّر " وضعية صحيفة Le Paria"

84. المصدر ذاته، ص 1.

85. المصدر ذاته.

86 . المصدر ذاته.

87 . المصدر ذاته.

88 . الأمين العام لوزارة الداخلية ومدير الأمن العام L. Noel، يشخّصان بوضوح الداعية (علي) في شخص عبد العزيز منوّر. تقرير رقم 4119 د 1931/04/28 : " الدعاية الثورية في المستعمرات "، 31 صفحة، أرشيف Slotfom، السلسلة الثالثة، صندوق 47 .

89 . مدوّنة 28/ 11 / 1924 ، Slotfom، السلسلة الثالثة، صندوق 47 .

90 . المصدر ذاته.

91 . المصدر ذاته. 80 . المصدر ذاته.

81 . مدوّنات 9 و 1923/02/23، الوثائق الأمنية Slotfom، السلسلة الثالثة، صندوق 3 .

82 . الأعداد : 34،24، 33، 32، 31 37/36، غطّت كل من أشهر : مارس/ أفريل 1924 - نوفمبر / ديسمبر 1924 - فيفري / مارس 1925 - افريل / ماي 1925 - جوان / جويليه - وسبتمبر / أكتوبر 1925 .

83 . تقرير عبد العزيز منوّر " وضعية صحيفة Le Paria "

84 . المصدر ذاته، ص 1 .

85 . المصدر ذاته.

86 . المصدر ذاته.

92 . المصدر ذاته.

93 . قرأ A. Ferrat "تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي " ، باريس، دار نشر Git le coeur، 1934، ص 135 - 134.

94 . المصدر ذاته، ص 135.

95 . جادرمان Jedennan، " بلشفة الحزب الشيوعي الفرنسي"، المصدر المذكور سابقاً، ص 151 .

96 . رسالة رئيس الأممية الشيوعية، 1923/11/27، وثائق الهيئة الكولونيالية، بكرة 4، ميكروفيلم 43.

97 . رسالة منوّر إلى Kolarov، تنفيذية الأممية الشيوعية، 1924 /17/6، وثائق الهيئة الكولونيالية.

98 . عبد العزيز منوّر، " المسألة الكولونيالية في الحزب "، وثائق الهيئة الكولونيالية / الحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 70، 1924، ص 7.

99 . المصدر ذاته، ص 7 .

100 . السيرة الذاتية لمصالي حاج، محمد حربي، وثيقة منسوخة، ص 9 .

101 . المسألة الكولونيالية في الحزب، المصدر المذكور سابقاً، ص 7.

102 . الوثائق الأمنية في Slotfom، الملف الأصفر، رقم 545 ومدونات 5 ماي و25 أفريل 1923، السلسلة الثالثة، صندوق الحفظ 3.

103 . مدونة 2/ 3/ 1924 .

104 . المصدر ذاته.

105 . المصدر ذاته.

106 . رسالة إلى تنفيذية الأممية الشيوعية، 1924/2/22، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

107 . رسالة إلى الرفيق Amter، اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، بتوقيع Georges Leroy، باريس، 1924/3/5، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

108 . رسالة من لاريبير Larribere إلى فرع Imphy، 1924/3/11، الهيئة الكولونيالية، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

109 . رسالة 1924/2/22 ، ص 2، وثائق الهيئة الكولونيالية.

110 . رسالة من الهيئة الكولونيالية إلى الأمناء العامين لصحيفة L'Humanite وللحزب الشيوعي، موجّهة من قبل لاريبير Larribere، 5/ 3 /1924، وثائق الهيئة الكولونيالية، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

111 . الرسالة ذاتها.

112 . المصدر ذاته.

113 . تقرير Semard إلى أمين الأممية الشيوعية، 1926/6/10، ص 11، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي.

114 . عبد العزيز منوّر : اتحاد ما بين المستعمرات، المصدر المذكور سابقاً.

115 . عبد العزيز منوّر " وضعية صحيفة Le Paria "، المصدر المذكور سابقاً .

116 . 875812 منتخباً سيختارون 25 نائباً شيوعياً إلى البرلمان. لكن " التحالف العمالي-الفلاحي " حقّق نتيجة أقل مما حقّقه " تحالف اليسار " .

117 . محفوض قدّاش، " الحياة السياسية في الجزائر من 1919 -1939 ". الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970، ص 109 .

118 . " إلى الرفيق كولاروف Kolarov، عبد العزيز منّور"، 17/ 1924/6، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي .

119 . المصدر ذاته، ص 2

120 . رسالة الهيئة الكولونيالية إلى أمانة الحزب الشيوعي الفرنسي، 1924/6/17 .

121 . المصدرذاته .

122 . الرسالة المذكورة " إلى الرفيق كولاروف Kolarov،

123 . تقرير عن النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، الوضع بعد المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية، هنري لوزيراي Lozeray Henri، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي .

124 . تركيبة الهيئة الكولونيالية المركزية غير واردة : لا في وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب ولا في وثائق سلوتفوم Slotfom. لكن، بناء على بعض المؤشرات في عمق هاتين الجهتين، من المحتمل أن تكون قد تشكّلت من الأعضاء المذكورين، مع كل التحفظ حول الاسمين الأخيرين. بينما تكفّل كل من : حاج علي وترويان N .T. Truyen، زيادة، بمسؤولية الهيئات الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا وللهند الصينية.

125 . محضر جلسة مكتب التنظيم، 1926/7/28، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي.

126 . تخصّ النقاط السادسة والسابعة، إرسال برقية إلى عمّال السكك الحديدية المضربين في داكار، والحوار حول مشروع صحيفة " Les Continents " لصالح (اتحاد ما بين المستعمرات)، مدوّنة 3/ 3 /1924، الوثائق الأمنية Slotfom، السلسلة الثالثة N.S..

127 . التعميم الدوري للهيئة الكولونيالية، مرسل إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، مدوّنة 1925 / 3 /23، الوثائق الأمنية Slotfom، السلسلة الثالثة S.N.

128 . التعميم أعلاه.

129 . لقد كان الأمناء المنتخبون الآخرون هم : بلونكور Bloncourt عن جزر آنتي Les Antilles – ترويان Nguyan The Truyen عن الهند الصينية، وسان جاك St. Jacques عن مدغشقر، ولمين سينغور L Senghor عن أفريقيا السوداء، انظر التعميم المذكور.

130 . مقرّر الهيئة الكولونيالية المركزية، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

131 . تعميم الهيئة الكولونيالية المركزية إلى اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي في مدوّنة 1925/3/23، المصدر المذكور سابقاً .

132 . صحيفة Le Paria، عدد 2، أول ماي 1922، " حقوق الأهالي السياسية " .

133 . خلاصات مستعارة من مقالتنا : (اختمار الوضع الدولي والمستعمرات)، في " المجلة الجزائرية الاجتماعية – القانونية للعلوم السياسية E.R.A.S.J.P " المجلّد 24، أعداد :3 – 4، بعنوان " في أصول الحركة المناهضة للاستعمار "، ص 589 .

134 . تقرير الهيئة الكولونيالية " الجبهة الواحدة المناهضة للأمبريالية "، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، ص 4، المصدر المذكور سابقاً.

135 . المصدر ذاته، مقتطفات من مقررات المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية (نوفمبر – ديسمبر 1922).

136 . الجبهة الواحدة المناهضة للأمبريالية، المصدر ذاته.

137 . المصدر ذاته، ص 4.

138 . المصدر ذاته.

139 . المصدر ذاته، ص 5.

140 . المصدر والصفحة ذاتهما.

141 . تقرير حول المسألة الكولونيالية، ص 5، المصدر المذكور سابقاً.

142 . تقرير حول الوضع الراهن في تونس، 1924/12/8، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي.

143 . المصدر ذاته، ص 2.

144 . المصدر ذاته، ص 2.

145 . تقرير حول / تونكين، أنام، وكوشينشين /، الجزء الثالث : برنامجنا، 1924، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، بكرة 7، ميكروفيلم 70 .

146 . معروفة أيضاً باسم V.N.D.L.D - Vit Nam Doc Lap Dang.

147 . إ. جزائري E.Djazairi، الحزب الشيوعي والمسألة الكولونيالية، دفاتر البلشفية، عدد 7، L 1925/01/02، ص 474.

148 . ش. ر. آجورون Ch.R Ageron، " السياسات الإستعمارية في المغرب "، الفصل الثالث، هل كان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، أول وطني جزائري ؟ ص 288

149 . " رسالة إلى Kolarov كولاروف "، 17/ 6 / 1924، ص 3 - 2، المصدر المذكور سابقاً .

150 . المصدر ذاته، ص 3.

151 . آجورون Ch.R Ageron، " السياسات الكولونيالية في المغرب "، المصدر المذكور سابقاً.

152 . ترشيح أبناء المستعمرات والانتخابات فيها، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، 1924، ص 1.

153 . تقرير حول النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، هنري لوزيراي Lozeray Henri، وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، 1924 .

154 . الأمير خالد، " وضعية المسلمين في الجزائر"، الجزائر، منشورات Trait d'union، 1924 .

155 . محفوض قداش، " الحياة السياسية في الجزائر .. "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1970، ص 76 - 77، مصدر مذكور سابقاً .

156 . رسالة Doriot Jacques إلى" تنفيذية الأممية الشيوعية "، 18 /1924/12 ، وثائق الهيئة الكولونيالية .

157 . إصلاح فدراليتنا الشمال أفريقية، في التقرير حول النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، بعد المؤتمر العالمي الخامس، وثائق الهيئة الكولونيالية، ديسمبر 1924، ص 3.

158 . تقرير لوزيراي H. Lozeray المذكور سابقاً.

159 . المصدر ذاته، ص 3.

160 . مدوّنة 1924/10/28، أرشيف Slotfom، السلسلة الثالثة، S.N.R..

161 . مدوّنة 1924/10/20، أرشيف Slotfom السلسلة الثالثة S.N.R.

162. مدوّنة 27 /1924/11 ، الأرشيف ذاته والسلسلة أعلاه

164 . ترشيح أبناء المستعمرات والانتخابات فيها، وثائق الهيئة الكولونيالية 1924 . تقرير حول النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي منذ المؤتمر العالمي الخامس، ديسمبر Lozeray Henri لوزيراي، 1924 .

165 . التقرير ذاته، ص 6.

166 . اجتماع اللجنة القيادية للحزب الشيوعي الفرنسي، 22/7/1924، وثائق الهيئة الكولونيالية.

167 . تمّ أيضاً تسمية مندوبي الدعاية سان جاك St. Jacques وترويان N.T. Truyen، بن لكحل، لوسيان غوتون Gothon Lucien. مدوّنة 1924/11/15. أرشيف Slotfom، السلسلة الثالثة S.N.R

168 . المصدر ذاته.

169 . مدوّنات 22 و 27/11/ 1924 ديسمبر، Slotfom. السلسلة الثالثة S.N.R.

170 . مدوّنة 22/ 11 /1924 ، المصدر أعلاه.

171 . مدوّنة 1924/11/28.

172 . المصدر ذاته.

173 . مدوّنة 1924/11/27 ، Slotfom، السلسلة الثالثة، R.N.S..

174 . مدوّنة 1924/11/26.

175 . المدوّنة أعلاه، الوضع الرقمي لملاكات الشيوعيين، المقدّم من محافظة الشرطة، Slotfom، السلسلة الثالثة، R.N.S..

176 . مدوّنة 1924 / 12 / 27، المصدر السابق لسلوتفوم.

177 . مدوّنة 8 اكتوبر 1924، المصدر السابق لسلوتفوم.

178 . مدونة 13/ 1924/11، المصدر السابق لسلوتفوم.

179 . مدونة 2/ 12 / 1924 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

180 . مدونة 10/20/ 1924 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

181 . مدونة 27/ 12 /1924 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

182 . مدونة 1925 /2/ 26، Slotfom، السلسلة الثالثة، S.N.R.، الصندوق الثالث.

183 . مدونة 9/4/ 1924 ، تشكّلت اللجنة من : وادتشينكي Wandchinky ممثل فدرالية حزب الكيومينتانغ الصيني في فرنسا، وترويان Truyen N.T ممثل الشعب الأنّامي، لي سليتغ سيش Li SIsing Sich ممثل كوريا، براتبلاندوه Pranblandoh ممثل الحركة الوطنية الهندية.

184 . مدونة 1/4// 1925، Slotfom، السلسلة الثالثة، S.N.R.

185 . المصدر ذاته.

186 . مدونة 10/ 6 / 1925 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

187 . المصدر ذاته.

188 . مدونة 28/ 11 /1925 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

189 . مدونة 30/ 5/ 1925 ، المصدر السابق لسلوتفوم.

190 . المصدر ذاته.

191 . تقرير لوزيراي Lozeray Henri حول النشاط الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، المصدر المذكور سابقاً.

192 . مدونة 25/ 5 /1925 ، المصدر المذكور لسلوتفوم.

193 . المصدر ذاته أعلاه.

194 . حول مسألة (معارضة البلشفة) وسط الحزب الشيوعي الفرنسي خلال حملة (الريف) نيكول لوغنّك Le Nicole Guennec ، المقالة المذكورة سابقاً، ص 58، فرّا Ferrat . A، مصدر مذكور سابقاً، ص 168 وما بعد.

195 . مدونة 11/ 2/ 1925 ، Slotfom، السلسلة الثالثة، S.N.R.

196 . المصدر ذاته.

الفصل السادس

من "حزب كولونيالي داخل الحزب الشيوعي الفرنسي" إلى بزوغ /نجم الشمال الأفريقي/ : انطلاقة الوطنية الانفصالية

I. الأزمة، وتحكيم اللجنة التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية الشيوعية :

1. أساس الأزمة :

لقد اتجهت الأزمة الكامنة منذ حلّ الهيئة الكولونيالية الأولى، نحو التطور والتعمّق حتى وصول (اللجنة التنفيذية السادسة) التي أصبحت مدعوّة للتحكيم بين المعارضة وبين قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي.

فالمعارضة من قبل المناضلين المناهضين للاستعمار، داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، وخاصة المجموعة الجزائرية الملتفّة حول حاج علي، كانت أن أظهرت اعتراضها منذ المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية. واستياؤهم هذا إنّما كان سابقاً على " معارضة اليمين " داخل الحزب، التي لم تظهر إلاّ بعد حملة (الريف). لذا فإننا لا نتقاسم التقييم مع فرّا A. Ferrat، الذي يقول بأنّ المعارضة، التي يصفها / بالتروتسكية / تجمّعت في معسكر واحد ضد قيادة الحزب[1]. بينما ترى نيكول لوغنّك Nicole le Guennec أنّ تعدديّة المجموعات المعارضة، سواء داخل الحزب أو خارجه، تفسّر غياب الإجماع بخصوص الانتقادات المطروحة[2].

إذاً، فإنّ المعارضة وسط الحزب، لم تكن ملتحمة كما كان يراد اعتقاده.

لذا يبدو لنا أن الأصح هو تلاقي المعارضات والاستياءات أثناء حرب (الريف) في المغرب.

وقد كان لكل منها خصوصياتها. فإذا كانت غالبية جماعة المعارضة قد ولدت أو تشكلت بسبب سياسة الحزب المتبعة بشأن حرب (الريف)، إلاّ أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لمجموعة الحاج علي، التي بدأت معارضتها اعتباراً لعاملين : يتعلق أولهما باستبعاد تمثيل الهيئة الكولونيالية من المؤتمر العالمي الخامس، فإرسال (معروف) من سان إتيان Saint Etienne وفرّان Ferrend إلى الجزائر، وهما لم يكونا منشطي العمل أو وراء مشاريع إنجازات الهيئة الكولونيالية الأولى، قد تمّ النظر إليه بصورة مزدوجة : ككيفية تسمح لمركز الحزب بتغطية ذاته من جهة، وكطريقة لسحب الثقة من الهيئة الكولونيالية من جهة ثانية. فهذه الهيئة الكولونيالية الأولى، ذات العلاقة المباشرة مع (التنفيذية الأممية) في موسكو، يمكنها - في الحقيقة - أن تتهم مسؤولي الحزب وأن تضعهم في موقف حرج في المؤتمر الأممي، لقصورهم ولجملة تردداتهم، أو للعقبات الأخرى الظاهرة في العمل الكولونيالي والمسألة الوطنية.

والعامل الثاني، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول، سيؤكّد مواقف الهيئة الكولونيالية الأولى.

فمركز الحزب ناور بمهارة لتأخير إخطار الهيئة الكولونيالية الأولى بأنها لا تستطيع المشاركة في المؤتمر الخامس بحجة عدم القدرة على التغطية المالية. لذا فإن رد فعل الهيئة - المتأخر بعض الشيء - يجد تفسيره هنا.

كما أن التقارير التي سترسلها إلى (التنفيذية الأممية) والتي تمّ تحريرها على عجل من قبل أمينها عبد العزيز منوّر، ستحمل تاريخ افتتاح المؤتمر 17 جوان 1924، دون حساب الوقت الذي سيستغرقه وصولها. علاوة على أنّ حرمان الجزائريين من مواقع المسؤولية والقيادة في الهيئة الأولى، لن يغفر لقيادة الحزب. وهؤلاء - مع بعض أبناء المستعمرات الأخرى- لن ينسوا قريباً، وبسهولة، مناورات قيادة الحزب. بل سيكونون هكذا على قدر كبير من التحسس تجاه أدنى ضعف ثقة بهم. فوصاية Lozary وDoriot، إنّما كان ينظر إليها / كحذر / تجاههم. ولقد كان أمام هذا الشعور وقته الكافي كي يتعمّق.

حدث آخر يأتي ليعزّز هذا الانقباض وسط المجموعة الصغيرة للجزائريين الناشطين خلال الانتخابات التشريعية. فكما رأينا، ما كان ليحصل ترشيح واحد من أبناء المستعمرات، لولا الدعم القوي (للتنفيذية الأممية). فحاج علي والهيئة الكولونيالية كانوا يعرفون بدقّة أنّ هذا الترشيح إنّما فرض فرضاً من قبل الأممية الشيوعية، وأنّ قبول مركز الحزب وأعضاء الفرع الثاني عشر الذين توجّب عليهم

سحب مرشّحهم لفسح المجال أمام ترشيح حاج علي، لم يتمّ أصلاً دون تردد، حيث كانوا ضده في أعماقهم. فالقسم الأكبر منهم، كما سيعترف كل من : Doriot – Laribere – Lozeray .. الخ، المشبع بالأحكام المسبقة وبعقد الاستعلاء نحو أبناء المستعمرات، ما كان له أن يتقبّلهم داخل الحزب دون إخضاعهم لسلوك تمييزي.

فمسألة السلطة داخل الهيئات الكولونيالية الأولى والعمل الكولونيالي، كانت تغطّي جوهرياً هذا الوجه، كما سنراه أثناء الحديث عن موقف الجزائريين المقاوم في مرحلة اللجنة التنفيذية السادسة.

وشعور الحذر هذا، كان يرتسم أيضاً في موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من / اتحاد ما بين المستعمرات / . فقد سبق وسجّلنا الصعوبات الهائلة، على صعيد توفير الوسائل المادية التجهيزية التي واجهت هذا الاتحاد وصحيفة / Le Paria / اللذين ما كانا ليستمران لولا مساعدات منتسبيه وقادته الذين كان عليهم أن يقتطعوا قسماً من مداخيلهم كي تحيا المنظمة، وأن يصارعوا من أجل تسديد الإيجار وطباعة الصحيفة أو الأدبيات الأخرى.. الخ، خشية الغياب عن الوجود. فالمساعدات الوحيدة - والجدّ متواضعة - التي منحت لهم من طرف الحزب، إنما أتت من الأممية الشيوعية - حتى أنّ طلبات الدعم التي قام بها / دوريو / كانت توجّه إلى (التنفيذية الأممية) وليس إلى الحزب.

إنّ إهمال / اتحاد ما بين المستعمرات / إنما يتعلق ضمنياً وأساساً بكون مصيره، هو في الواقع بين أيادي أبناء المستعمرات - شيوعيين كانوا أم لا، وأنّ جزءاً من حياة هذه المنظمة يفلت من تحكّم الحزب الشيوعي الفرنسي.

فالمهاجرون من أبناء المستعمرات يستجيبون إلى زعمائهم أكثر بكثير منه إلى قادة الحزب.و محاولة وضع اليد مباشرة على جماهير أبناء المستعمرات في باريس من قبل الحزب الشيوعي، تجاوزاً لكل قادة اتحاد ما بين المستعمرات، منذ 1925 أصبحت الآن أكثر وضوحاً.

لكنّ تعبئة العمال الكولونياليين والجزائريين، عبر مهرجانات الحزب الشيوعي الفرنسي، حول الكومينتانغ و/ عبد الكريم (الخطابي) / كانت تؤدّي بالوقت ذاته إلى استرخاء عضوي، طالما أنّ اجتماعات اتحاد ما بين المستعمرات ستغرب منذ نهاية النصف الأول من ذلك العام.

وبدل أن يفتح الوصول المتعاظم للجزائريين على المسرح السياسي، عبر ترددهم على مهرجانات الحزب الشيوعي واجتماعات اتحاد ما بين المستعمرات، آفاقاً جديدة

أمام المجموعات الجزائرية الناشطة، فقد تترجم - على العكس من ذلك - تراجعاً وانكماشاً. حيث لم نشهد ابتداءً من نهاية عام 1924 أو عام 1925 أي توسّع في مسؤوليات هؤلاء القياديين مثل : حاج علي، منّور، معروف، بن لكحل، إيسعاد، حميدة، سبتي، صديق شريف، دبّاب، حمانو.. الخ، كما كان من المفترض، أو من الممكن، توقّعه.

فاستقالة حاج علي عبد القادر من مكتب اتحاد ما بين المستعمرات نهاية 1924، والتي كان لابد من أن يرافقها انسحاب مؤيديه الجزائريين، كانت أمراً معبّراً على هذا الصعيد. فالغلبة الجزائرية كانت أن سبّبت، على الأرجح، مشاكل في وسط الاتحاد في الوقت الذي كان ينتظر منها فتح آفاق جديدة. مع ذلك، فإنّها لن تكون أقلّ تحريضاً لديناميّة جديدة.

والحادث الذي يسجّله أحد مخبري الشرطة، أثناء اجتماع / الاتحاد / في 29 نوفمبر 1924، يمثّل نوعاً من المشاكل الناتجة عن هذه الغلبة. فمع دخول حاج علي ونغويان تي ترويان (الفيتنامي) إلى هذا الاجتماع، يسجّل المخبر (عبارات الترحيب بهما) : " ها هو اليسار المتطرف قد وصل " يصيح أحد الحضور. وحسب وثيقة البوليس دائماً فإنّ " حاج علي يجيب بعدم وجود يمين متطرّف أو يسار متطرّف، ويأسف أن نشهد في وسط جماعة كجماعتنا كلاماً كهذا الذي قيل. ويعلن أنّه استقال من عضوية مكتب (الاتحاد) لأنّ أبناء جزر أنتي Antilles كانوا يشكون من سعة تأثير الـ "سيدي " أي (الجزائريين). والآن سيوظف نشاطه لدى رفاقه العرب، ويتمنى على أبناء هذه الجزر أن يقوموا بالشيء ذاته لدى مواطنيهم "[3].

وهذه الخلاصة التي توصّل إليها حاج علي، لم تكن العنصر الأول الذي كان يرافع عن أفضلية تنظيم أبناء المستعمرات عبر مجموعات موزّعة على قاعدة لغوية وثقافية مشتركة.. فلقد كان Phan Van Troung ، منذ أيام وجود /هو شي منه/ في باريس ينتقد "خليط " اتحاد ما بين المستعمرات، وصعوبات العمل في إطار يشمل هكذا قدر من اللاتجانس. وإذا كان هذا المناضل مقتنعاً بضرورة العمل على الصعيد الضيق للهند ـ الصينية، فإنّ المناضلين والمنتسبين الشمال أفريقيين الذين يصفهم[4] Vinh Nguyen The بالكثيرين جداً في مداومة الاتحاد والهيئة الكولونيالية طيلة عام 1925، سوف يقتنعون اليوم - بدورهم - بعدم جدوى مثل هذا التجمّع الكولونيالي الواسع. هكذا فإنّ فكرة تمثيل مستقل لكل فئة بدأت تشقّ طريقها تدريجياً.

إنّ الاستياءات التي غالباً ما كانت صامتة، بدأت تظهر في بعض التعبيرات كالتي أتينا عليها قبل قليل. والانتقادات المفتوحة من حاج علي، وثمّ من / سان

جاك / تجاه السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي، بدأت تعبّر عن نفسها منذ فيفري 1925 . والهجومات ضد / منوّر ولوزيراي Lozary / المكلفين بالسياسة الكولونيالية ستصبح مفتوحة وسط " الاتحاد " . فحاج علي الذي كان يتكلم باسم غالبية المناضلين الجزائريين، سيصبح بسرعة الناطق باسم قدامى الهيئة الكولونيالية الأولى. وسنجد في هذا التيار، زيادة عن حاج علي، كل من بورحلة وصيدون، ثم لاحقاً كل من سان جاك وبلونكور وساروت وديسبريس /Jacques . St ،Blancourt، Rosso ،Sarotte ،Despres/

أمّا منوّر وسنفور – ورغم بعض الانتقادات لهما ضد قيادة الحزب، إلاّ أنّهما لن يتضامنا تماماً مع ذاك التيار.

مركز الحزب، من جانبه، وقد بدأ يحسّ بهبوب العاصفة، فإنّه سيردّ في مؤتمر استراسبورغ /20 سبتمبر 1925/[5]. حيث ناقش وتبنّى برنامجاً للدعاية الكولونيالية للتطبيق في المحافظات الفرنسية كما في المستعمرات.

وفي المقام الأول، يقرّر الحزب تعزيز وتنظيم شؤون اتحاد ما بين المستعمرات عبر:

. تصعيد التجنيد والكسب داخل المحافظات، خاصة كبرى المدن، والمدن الساحليـة والمستعمرات.

. تسوية الوضع المالي لصحيفة /Le Paria/ وتشديد الدعاية في كل مكان يضمّ تجمّعاً لأبناء المستعمرات.

. دعوة الأهالي العاملين في فرنسا إلى الانضمام إلى نقاباتهم المهنية وكل الجمعيات الثورية : C. G. T. U العمالية، والجمعية الجمهورية لقدامى المحاربين[6].

. توفير التحريض والتعليقات والدعم لمطالب أبناء المستعمرات.

ولنسجّل أيضاً في هذا البرنامج[7] نقطتين أخريتين[8] :

. البحث عن، ومركزة كل توثيق كولونيالي يمكن أن يخدم تغذية النضال ضد الأمبرياليين.

. تسمية مسؤولين (موظفين) لكل مجموعة من أبناء المستعمرات، منتمين للحزب الشيوعي.

النقطة الأخيرة تبيّن مرّة أخرى، أنّ فكرة تنظيم المستعمرات على قاعدة الاستقلالية بدأت تشقّ طريقها. لكنّ العلامة البارزة – هنا – تعني تعزيز الدعاية الكولونيالية و/ اتحاد ما بين المستعمرات / وكذلك مسألة التأطير. إنّ المحاولة

الأخيرة هذه، لا تقطع في الحقيقة مع سابقاتها. فهي ستبقى في حدود النوايا والخطاب. كما أنّ الأزمة على جبهة النشاط الكولونيالي، كانت قد قطعت شوطاً كافياً. والمقاومة، بدورها، مصمّمة بما فيه الكفاية. فلقد قطع - بدورهم - المناضلون الجزائريون وقياديو الهيئة الكولونيالية السابقة مع هذه الوعود.

المعارضة الأكبر التي ستظهر للعيان بمناسبة السياسة (الريفية) للحزب الشيوعي الفرنسي ستجر معها مقاومة أبناء المستعمرات والجزائريين، وهذا التلاقي بين المعارضات ستدفع بمقاومة الحاج علي إلى اجتياز نقطة اللاعودة. كما ستساهم أيضا في إشهارها وتوسيع أصدائها، إلا أنّ تقاسم بعض المواقف مع "معارضة اليمين" لن يختزل أصالة انتقادات حاج علي. وستحتفظ المقاومة الجزائرية ببعديها : في الوجود الخاص - وفي المشاركة مع المعارضة الأوسع.

فلنتفحص بداية ما هو مشترك مع " معارضة اليمين " حول المسألة الكولونيالية، قبل معالجة ما يميّزها.

إنّ الاشتراك في المواقف يوجد في الحوارات التي افتتحت نهاية عام 1925 بداية 1926 وسط الحزب الشيوعي الفرنسي. و" معارضة اليمين " (وهو التعبير الذي نستخدمه لأنه كان الأكثر تداولاً، وبالتالي فهو دون خلفية حول اتجاهها السياسي، حيث أنها في الحقيقة كانت على يسار قيادة الحزب الشيوعي) ستنتظم فور نهاية حملة (الريف) وخاصة بعد إضراب 12 أكتوبر 1925.

أمّا المعارضة العامة فستظهر منذ أكتوبر، وتوزّع بيانات في الخلايا، كما ترسل رسائل إلى الأممية الشيوعية، وتعرف بمواقفها في الإعلام الرسمي للحزب. إنّ إحدى الرسائل الأكثر شهرة ستضم 250 توقيعاً، من بينهم عديد البرلمانيين، ومسؤولون قدامى في العمل الكولونيالي مثـل Despres وLouzon ومجموعة حاج علي. هذه الرسالة التي اشترك فيها الجزائريون تطوّر عدداً من المواقف، يقدم لنا Ferrat بعض عناصرها.

فحول السياسة العامة " للبلشفة " التي تقودها قيادة الحزب منذ المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية، فإن المعارضة تأخذ على مركز الحزب إرادته تطبيق اللوحة التنظيمية الروسية على الواقع الفرنسي. وهذا التمايز البسيط عن التجربة الروسية، إضافة إلى كونه عملية اختزالية، لم يطرح مسألة الوسائط والطاقات الحقيقية للحزب. فحسب سان جاك، تتأتى أخطاء القيادة سياسيّاً من واقع نقص الاستقلالية عن الأممية الشيوعية، ومن أنّ الحزب قد أراد " تقليد البلشفيك الروس "(9).

هكذا فقد وضعت " الخلية " وهي - أساس سياسة البلشفية - تنظيميا حيث سجلّت وثيقة الـ 250، أنّه " ليس بإمكان الخلايا حالياً أن تشكّل في فرنسا قاعدة العمل الحزبي، وإنّنا نتمسك بالقول إنّه. ومن دون إلغاء الخلايا، بل بالعكس الإجهاد في تكاثرها. يتوجّب العودة دون تأخير إلى فرع المنطقة الجغرافي، كقاعدة تنظيمية وعضوية للحزب "[10].

ولسوف نجد هذا الموقف المختلط في مقترحات حاج علي. حيث إنّ التشكيك الكامل بخيار " الخلية " كان سيسمح - في الواقع - بالاعتقاد بموقف معارض للبلشفة في نظر الأممية.

وبخصوص حملة / الريف / وتحقيق / الجبهة الواحدة /، فإنّ الـ 250 يعتقدون باستحالة تحقيق هذه الجبهة من فوق رؤوس /القادة / : " فالتفكير بإمكانيّة فصل الجماهير عن القادة، إنّما هو تفكير محض طوباوي " حسبما أعلنوا[11].

كما أنّ هجرة العمال خارج الحزب أثناء حملة / الريف / لا تعود - حسبهم - " إلى قصور في عمل الرفاق، إنما إلى عدم فعّاليّة الشعارات المجرّدة جداً وغير المفهومة غالباً. حيث طبّقت قرارات الأممية الشيوعية بكيفية ميكانيكية جداً، ولا تستجيب لذهنية البروليتاريا الفرنسية "[12].

فحرب الريف، حسبما تسجّل نيكول لو غنّك Nicole Le Guennec : قد " شبّهت - وهذا على عكس شخصية عبد الكريم وتصريحاته الواضحة ضد الأمبرياليين - بحركة فلاّحية إقطاعية رجعية "[13]. وتضيف أنّ شعار التآخي - حسب هذه المعارضة - إنما كان خطأً، حيث أنّ " مجموعة فلاحين تبحث - تحت قيادة زعيم إقطاعي - عن تحقيق استقلالها الوطني " ليس لها " النضج السياسي الكافي " [14].

أيضاً، حول مسألة الحرب والقضية الكولونيالية، فإنّ أطروحة باز ماهوي روا Paz Mahouy Roy، تلخّص جيداً وضعية المتمردين : " إنّ مسألة التآخي ليست تجريداً. وليس للتآخي أن يطبّق في كل الأوضاع. فهو يقوم على التبادلية، ويفترض بعض التكافؤ في درجة التطور الاقتصادي لشعبين في حالة حرب. وبعد ذلك، بعض التعادل في النضج السياسي للتركيبات القائمة. كما يفترض أيضاً، من طرف ومن آخر، وجود تنظيم ثوري قادر على نشر هذا الشعار "[15]. هكذا يخلص المعارضون إلى أنّ " شعار الإخاء ما كان له أن يطرح بخصوص حرب الريف في المغرب "[16].

لقد لخّصت Nicole Le Guennec بدورها، موقف المعارضين بشأن المسألة الوطنية. فحسبها : " تعيد انتقادات المعارضة الفرنسية، مع ذلك جزئياً، معالجة و/ مسألّة / تروتسكي للحركة الوطنية ولدور الفلاحين. فالمعارضة ترفض أن

تأخذ بعين الاعتبار مسألة الوطنية في المستعمرات وتوصي بتشكيل حركة بروليتارية واشتراكية صرفة "[17].

ورغم التلاقي في وجهات النظر حول هذه النقاط بين مختلف مجموعات المعارضة، فإنه لا يمكن اختزالها إلى حركة واحـدة. رغم أنّ الحدود بينها صعبة التحديد، كما أنّها لم تكن، في وضع أفضل، من جهة المنظور السياسي. ففي فيفري 1926، كان أول ردّ فعل / للتنفيذية الأممية /، الطلب من الموقعين الـ 250 العودة عن تصريحاتهم. لكنّ هذا " التمرد الحقيقي" حسب تعبير زينوفيف Zinoviev الذي يعترف بوجود " عمال جيدين مستائين من نظام الحزب، وبعضهم هو ضد اللجنة المركزية "[18]، لن ينطفئ قريباً. واللجنة التنفيذية السادسة للأممية لن تكون فقط ميدان تحكيم، بل أيضاً امتداداً للتمرد.

إنّ حضور حاج علي عبد القادر في اجتماعات الهيئة الفرنسية تحت رعاية /التنفيذية الأممية/ وفّر الفرصة لمؤيدي الزعيم الجزائري لعرض شكواهم ضد القيادة، ولتقديم مقترحات العمل باسم المجموعة الجزائرية، أو على الأقل كان هذا أملهم.

2. مقترحات حاج علي أمام التنفيذية السادسة: " حزب كولونيالي (أي لأبناء المستعمرات) داخل الحزب الشيوعي الفرنسي"..

لقـد عقدت، في موسكو، ثلاث جلسات مخصّصة للمسألة الكولينيالية، بين مسؤولي " تنفيذية الأممية " وبين الوفد الفرنسي الذي كان يضمّ حاج علي أيضاً.

ولقد تمّ الخروج بقرارات حاسمة حول مستقبل الشيوعيين والوطنيين الجزائريين في الجلسة الأخيرة، التي تغيّب عنها حاج علي، تعبيراً عن رفضه تأييد خلاصة تحكيم الأمـمية الشيوعية.

لقد كان للمشاركين فرصة الإطلاع خلال الجلستين الأوليتين على مقترحات حاج علي حول إعادة تنظيم العمل في مجال المستعمرات. غير أنّ الهيئة الكولونيالية لاتوفّر لنا محاضر جلسات هذه الحوارات. فما تقدّمه هو بعض الأصداء، بعيد عودة الوفد الفرنسي من موسكو، عن تنظيم مقاومة حقيقية ضد القرارات المتّخذة. مما يؤكّد جيداً واقع أنّ الأممية الشيوعية لم توافق على مقترحات حاج علي وتياره. فغيابه أصلاً عن اللقاء الأخير يسمح بإدراك هذا الحكم. فمن هذا التحكيم يخرج دوريو " Doriot وأركانه " أكثر قوّة، حسب تعبير حاج علي.

لقد كانت الأممية الشيوعية تلعب ورقة / الشبيبة الشيوعية /. وسوف يلاحظ مؤتمر (Lille) ذلك، حيث يصرخ رابّوبور Rappoport في المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي :

" ليس هذا بمؤتمر شيوعي، إنّه مؤتمر للشبيبة ".

لقد قدّمت مقترحات حاج علي إلى كلّ من / الهيئة الكولونيالية الفرنسية. و/هيئة الشرق/. ودون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع توجهات الأممية الشيوعية، فإنّها كانت تبدو غير متفقة تماماً حول التحالف مع البرجوازية، وإنهاض جبهة على الطريقة الكيومينتانغية / الصينية /. وبخصوص هذه الاستراتيجية وهذا الغموض، كان تروتسكي قد أعلن في عام 1928، حول الصين : " لقد كنت شخصياً منذ البداية، أي منذ 1923، معارضاً بحزم لالتحاق الحزب الشيوعي بالكيومينتانغ، وكذلك لانضمام هذا الأخير للأممية الشيوعية "[19].

إنّ مشروع إعادة هيكلة العمل الكولينيالي – من منظور حاج علي – لا يبدو ميّالاً إلى هذا النموذج. حيث إلى جانب التوجه نحو الفئات الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا، الذي يوصي به، فإنّ ميله يبدو – بالأحرى – باتجاه أفضلية / حزب بروليتاري واضح /. وإلاّ، فإنّ تأسيس حزب شيوعي يمكن له أن يقوم بالتوازي مع تأسيس / حزب وطني ثوري /.

ومن منظور حاج علي أيضاً، فإنّه من الضروري، قبل تحديد الطريقة الدقيقة والنهائية لتنظيم الجهاز والهيئة الكولونيالية، إجراء فحص موضوعي للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشمال إفريقيا – ومدغشقر – والهند الصينية – وجزر آنتي- وأفريقيا الاستوائية والغربية الفرنسيتين[20]. وأمام نقص المادة الضرورية لتحقيق ذلك بشكل جدّي، فإنّ حاج علي يصرّ على إجراء " فحص موجز وسريع للبنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر ".

وبالنسبة إليه أيضاً، يجب أن يتوجه العمل نحو مختلف الشرائح البروليتارية وأن يتركّز أساساً على :

. شغيلة الصناعة والتجارة والنقل، كونهم عناصر يسهل وصول الدعاية إليها، مع التركيز على مدن / الجزائر، قسنطينة، وهران، مستغانم، وتونس، بنزرت.. الخ/. إنّها الفئات الأكثر صفاء وتشرّباً للروح الوطنية. ويمكن للحزب الشيوعي أن يستقطب منها أفضل المناضلين.

. عمال المناجم وآبار البترول، مثل / جبل كويف – تليوانات Tliouanet .. الخ.

. العمال الزراعيين في سهول التل – سهول الشلف – سهل بريغو Perregaux – سهل سان دوني دو سيغ St. Denis du Sig – سهل إغريس Eghriss .. الخ.[21]

ويضيف بأنّ هناك ما يدعو للحذر و" اليقظة تجاه البرجوازية الجديدة، ذات المصالح المرتبطة كلّية بالأمبريالية والرأسمالية الأوروبيتين"، ولإظهار " قدر أكبر من الحذاقة أيضاً - باستثناء بعض الحالات المعزولة - تجاه / المرابطين Marabouts / والزوايا والأخوان المسلمين.

فبالاستناد على الشرائح المذكورة أعلاه، وبالحفاظ على هذا القدر من الحذر، يمكن التأسيس لأمل كبير "[22]. وحاج علي يقترح بعد ذلك، إعادة هيكلة الهيئة الكولونيالية على قاعدة أعرض.

هذه الهيئة - كما يكتب حاج علي - عليها أن تضم رفاقاً من الفرنسيين والأهالي، يحدّد عددهم، لكن بالتساوي ما أمكن ذلك بين الفريقين[23]. وأن تضم أيضاً ممثلين عن " المكتب السياسي للحزب واللجنة المناطقية والهيئة النقابية المركزية وآجي بروب Agit-Prop، على أن تمثّل برفيق فرنسي عن كل جهة مذكورة"[24]. أما الأهالي الذين سيدخلون الهيئة الجديدة ،

يتوجّب تشكيلهم بطريقة تسمح بتمثيل جميع المستعمرات، في حين أن أمانة الهيئة ستكون من نصيب أحد الرفاق في الجهاز(القيادة).

فمع هيئة مشكّلة بهذه الكيفية، يضيف حاج علي، " يمكن تصور هيئات فرعية في داخلها، مثلاً : هيئة فرعية لـ Agit- Prop - وأخرى نقابية.. الخ "[25]

ويحدّد حاج علي لهذه " الهيئة المركزية الموسّعة "، المهمات الرئيسة التالية :

1 . دراسة : الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المستعمرات : شمال أفريقيا - الهند الصينية - سورية - مدغشقر - أفريقيا الغربية والاستوائية - جزر آنتيي.. الخ. تركيبتهم الاجتماعية، نسبة العمال الصناعيين - العمال الزراعيين - الملاّك الصغار - البرجوازية الصغيرة.. الخ.

2 . تقدير ثروات كل مستعمرة - الموارد الطبيعية - المناجم -.. الخ. الوضعية الزراعية - تقسيم واقتسام الأراضي- نسبة امتلاك الأهالي لهذه الثروات ونسبة امتلاك المستوطنين. إحصاء دقيق لصغار ملاّك العقارات.. الخ

3 . الفحص الدقيق أيضاً للتركيبة الكولونيالية، ومعرفة العناصر التي يمكننا تركيز جهدنا عليها.

4. أخيراً، هناك واحدة في مقدمة هذه المهمات والأكثر إلحاحاً، الا وهي المتابعة اليومية - في مختلف المستعمرات _ للأحداث السياسية والإضرابات

الحاصلة - والإجراءا ت الإدارية - والقوانين والمراسيم التي تتخذها الأمبريالية تجاه جماهير الأهالي.

5 - وعلى هذه الهيئة أن تدرس دون تأخير، الوسائل الممكنة، أمام كل حدث، للقيام بحملة صارمة، بحيث لا نكون أبداً، وبأيّة صيغة، متخلفين[26] طالما كان ذلك ممكنا في مجال الإعلام، وعبر الوسائل البرجوازية، وأيضاً ما يخصّ النشاط الاجتماعي - الديمقراطي للأممية الثانية.

6 - يتوجّب عليها أيضاً وخاصّة، الدراسة الجدّية - وتحديد السبل الأكثر فعاليّة - للنشاط والدعاية وتنظيم أبناء المستعمرات في فرنسا[27].

وحاج علي الذي يبدو مهتماً بهذه النقطة، يميّز بين المهمات المباشرة في المتروبول والمهمات القادمة في المستعمرات.

هذه المهمات الأخيرة تستند على :

آ - تجنيد نقابي - وكسب للحزب الشيوعي - وإعداد جدّي للإطارات داخل فرنسا[28] حيث الحاجة بدأت تفرض نفسها.

ب - إعداد الإطارات المستقبلية للمستعمرات المعنية. وأخيراً، الاختيار الدقيق - من بين العناصر المكتسبة - للطلبة المؤهلين للدخول في / جامعة الشعوب، والمدارس اللينينية التي يمكن تنظيمها لاحقاً[29].

أما على صعيد آلية الأداء " فإنّ كل القرارات - حسب حاج علي - ستخضع لتصديق المكتب السياسي فيما يخصّ الحزب، وتصديق اللجنة المناطقية فيما يعني المناطق، وذلك عن طريق الممثلين المعنيين بهاتين المؤسستين "[30].

وفي حالة التصديق الواضح، يصبح على هاتين المؤسستين أن تضع تحت تصرف أمين الهيئة الكولونيالية المركزية، الوسائل الضرورية لتنفيذ القرارات : بيانات - صحافة - دعوات - نشريات - قاعات اجتماع.. الخ.

وسيعود التنفيذ العملي على أعضاء الهيئة - من منظور حاج علي دائماً - مع مساهمة برلماني شيوعي يعيّنه المكتب السياسي والمكتب الإقليمي.

وفي حالة إذا ما طرح التصديق بعض الاشكالات، كأن تقدّر هذه الهيئات استحالة الأمر، أو أن تضع اعتراضاتها أو تبدي تعديلاتها للقرارات المطروحة، يتوجّب عليها - حينها - أن تعلّل موقفها بتفسير واضح وذي طابع صديق. فحاج علي يعتقد أنّه على المؤسسات القيادية الواجب الدائم تبرير موقفها ورفضها، تجنّباً " لإغاظة أو تيئيس (-) الرفاق الأهالي "[31].

وحسب رأي سيمار Semard ، بخصوص هذا المشروع الذي رسمنا محاوره الأساسية أعلاه، والمعبّر عن ردّ الفعل على قيادة الحزب الشيوعي وعن أهداف حاج علي، فإن المشروع الذي طرحه حاج علي في موسكو إنما تمّ " بصيغة لا يمكن للحزب أن يقبل بها - حيث أنّ مشروعه يعني خلق حزب كولونيالي داخل الحزب الشيوعي (كالهيئات الفرعية لـ Agit – Prop والنقابات.. الخ "(32).

وإذا ما حللنا عن قرب مشروع حاج علي، يتضح لنا أن رأي Semard ليس بدون أساس. حيث أن النموذج التنظيمي المطروح - في ذهن حاج علي - يتوجّب تعميمه على كل فرنسا. فهيئات المناطق والهيئات الفرعية المذكورة.. و" تشكيلات مشابهة يجب أن تخلق في كل المناطق الفرنسية، متى توفّر تواجد هام من العمال الأهالي "(33).

وأهداف حاج علي هذه تتحدّد أكثر، حين نعلم أن الطموح الذي يرافق مشروعاً كهذا، إنما هو طموح قائم وملموس. فتشكيل هذه الأجهزة لا يكفي أن يتمّ عبر الدوريات والبلاغات، بل بالأحرى عبر إرسال عضو من الهيئة الكولونيالية المركزية، مكلّف تحديداً بالشروع في " خلق وتنظيم وانطلاق عمل هذه الهيئات في المناطق"(34).

وفي الحصيلة، فإنّ حاج علي، بحكم الوضع الذي توجد فيه القضية الكولونيالية داخل الحزب الفرنسي، فإنّه لا يطالب بأقلّ من ثورة داخل هذا الحزب. فاقتراحاته ستقود إلى تشكيل حزب / شيوعي كولونيالي/ يكون تحت رقابة المكتب السياسي والمكتب الجهوي، لكن مع بعض الاستقلالية وبعض الصلاحيات.

إنّ إنهاض بنية موازية سيمنح في الواقع أهمية أكبر لاستقلالية أبناء المستعمرات وسيؤدّي إلى سحب السلطة. وهذان الوجهان كانا مقنّعين بعض الشيء في المشروع. إنّ هذا التأكيد يستند إلى بعض نقاط المشروع.

فعلى صعيد الاتجاه الاستقلالي، نلاحظ أنّ المشروع، وبدون أن يلحّ على البنى الموازية، يقود إلى فرز خطين عضويين : حيث هناك لكل مؤسسة هيكلية للحزب الشيوعي هناك مقابل من الجانب الكولونيالي. فالهيئة الكولونيالية تقابل المكتب السياسي، والمكتب المنطقي أو الجهوي تقابله الهيئة الكولونيالية للمنطقة أو الإقليم، والهيئة النقابية المركزية تجد مقابلها في هيئة اليد العاملة الكولونيالية. وفيما يخصّ المستويات الأدنى، هناك الهيئات الفرعية : النقابية وجمعية Agit–Prop..

وفي الوقت نفسه الذي توجد فيه حياة عضوية للحزب وجهاز كولونيالي مواز، فإنّ النموذج الذي يطرحه حاج علي، يستلزم - زيادة على ذلك - لا مركزية السلطات.

وفي حين أنّ الهيئات العليا ستهتم بالقرارات وبالتصديق عليها وبالسياسة العامة، بدءاً من المنطقة، فإنّ روح المشروع كانت تتقبّل قرارات على مستوى المنطقة والنقابة..الخ.

من الواضح إذاً، أنّنا أمام استقلالية نسبية، لكنها بالوقت نفسه، تشكّل استقلالية قرار. ومن الواضح أيضاً، أنّه تبعاً لجهل مختلف الهيئات الحزبية بالميدان الكولونيالي/ المكتب السياسي - الهيئة النقابية - جمعية Agit-Prop لجان القطاعات.. الخ /، وتبعاً لميلها أصلاً نحو إهمال العمل الكولونيالي، فإنّ الرقابة التي يفترض أن تمارسها هذه الأجهزة، يرجّح جداً أن تتراخى أكثر.

إنّ الانزلاق المتدرّج الذي كان سيتمّ في الميدان الكولونيالي، والحياة العضوية الموازية لهذه الأجهزة الجديدة، إلى جانب توفّر المعرفة المذكورة، وتسلّم العمل الكولونيالي من قبل أبناء المستعمرات أنفسهم، سيؤدّي - دون أدنى شك - إلى انتقال السلطة الحقيقية إلى أيديهم.

هذه التخوفات لم تكن غائبة في حكم سيمار P. Semard على اقتراحات حاج علي.

إنّ مطالب اقتسام أوسع للمسؤوليات مع القادة الشيوعيين من جنسية فرنسية، لا تطعن بصحّة هذه النظرية بل تدعّمها. فهذه المطالب، والانتقادات التي سيوجهها لاحقاً / حاج علي/ حول ديكتاتورية القادة الفرنسيين، إنما تعود إلى مسألة السلطة. وهي تظهر في مشروع حاج علي ،سواء في اللامركزية المقترحة أو في توسيع الجهاز. كما أنّها تتركّز على طلب التمثيل المتساوي. فبالنسبة للزعيم الجزائري، يتوجّب حصول " تساوي الحصص بين الأهالي والفرنسيين " داخل الهيئة الكولونيالية المركزية. وهذا المقترح يتوازن مع مقترح ثان، وهو تمثيل مختلف المستعمرات بمندوب واحد على الأقل لكل مستعمرة.

حيث، إذا ما . أخذنا - حسب حاج علي - مندوباً عن كل من المكتب السياسي ولجنة المنطقة والهيئة النقابية وجمعية Agit-Prop، فإنّنا سنحصل على(34) أعضاء. في حين أنّنا عندما نحسب مندوباً عن كل مستعمرة، أي / شمال أفريقيا - مدغشقر - الهند الصينية - أفريقيا الغربية والاستوائية - جزر آنتيي / سنحصل على خمسة أعضاء، دون حساب مندوب السنغال والممثلين الآخرين الذين يمكن أن ينضمّوا. فالمنطقة الشمال أفريقية، يمكن لها أن تقسّم إلى ثلاثة مندوبين. إلاّ أنّ المهم في مشروع حاج علي - حسب تقديرنا - هو الديناميّة التي يتضمنها.

إنّ هذا المشروع المؤسس على الاستقلالية والتوسع، والذي يعطي مكانة جدّ هامة للوصول إلى مركز القرار، وإمكانية تأكيد هذه السلطة (المستمدّة)، لا ينسى أن يلحّ على عاملين يشرطانه : تكوين الإطارات في فرنسا – والتسييب أو التجنيد.

بيد أنّ هذا المشروع كان ظرفيّاً إلى حدّ كبير، حيث يندمج في الصراع وفي موازين قوى تلك الفترة. وإذا كان قد تصوّر أيضاً تكوين الإطارات والنشاط داخل المستعمرات، إلاّ أنّ هذه المهمات تأتي في الدرجة الثانية. وهي متروكة للمستقبل. فالأولوية في منظور حاج علي هي تنظيم العمال من أبناء المستعمرات.

هكذا، في اجتماع الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، سبتمبر 1926، بعد تأسيس فرع " نجم الشمال الأفريقي " للحزب الوطني الثوري، وحين طرح مشروع زرعه في الجزائر فقد انزلق لسان حاج علي، ليصرّح بأنّه لم يفكّر أبداً بهذا الموضوع[35]. مما يبرهن على الأهمية والأولوية التي وضعها للنشاط داخل فرنسا.

ومشروع حاج علي، رغم أنّه يؤكّد على أنّ العمل والجهود الشيوعية يجب أن تنصبّ على مختلف شرائح البروليتاريا، إلاّ أنّه لم يترك أي مكان ممكن للفلاحين وللبرجوازية الصغيرة. ففي حين أنّ عمال المصانع والتجارة والنقل يشكّلون المشتل الممكن للحزب الشيوعي، إلى جانب عمّال المناجم وآبار البترول والعمال الزراعيين، فإنّ " برنامج حزب وطني ثوري، يمكنه ضمّ القسم الأعظم من الفلاحين الأهالي الذين ما زالوا يملكون قطعة صغيرة من الأرض "[36].

خلال الحوارات التي حصلت في موسكو، يمكن القول – مع بعض الكاريكاتور – أنّ خطين كانا يتصارعان. فاتجاه حاج علي – الذي كان يريد حزباً كولونيالياً حقيقياً، يعود لحزب شيوعي كولونيالي – كان سيقود بكل تأكيد، نحو الانقسام إلى فرع أو (نحو حزب شيوعي) شمال أفريقي، سينقسم بدوره إلى فرع جزائري وآخر مغربي وثالث تونسي.

لكنّ الأممية الشيوعية وقيادة الحزب الشيوعي الفرنسي، وعلى رأسها دوريو Doriot، لم تكن لتقبل بهذه الطريقة. فبالنسبة لهم، يتعلق الأمر بالعودة إلى باريس وبالحفاظ على التوجه القائم للعمل وعلى الخط السياسي المعروضين. أي : التحقيق الفعلي / للجبهة المناهضة للأمبريالية / – وتعزيز العمل في الميدان الكولونيالي، مع إعادة تنظيم الهيئة الكولونيالية المركزية والهيئات الفرعية.. كي تنجز عملاً مجدياً وجدّياً.

مع كل هذا، فإنّ إجراءات جديدة ذات أهمية عالية سوف تتخذ من قبل /التنفيذية السادسة للأممية/ : سواء على صعيد إعادة تنظيم العمل الكولونيالي في فرنسا والهيئة الكولونيالية المركزية، أو على صعيد تشكيل / حزب وطني ثوري/ في الجزائر. إلاّ أنّ اقتراح حاج علي : بأن يُرفع للهيئة الكولونيالية المركزية الموسّعة، موضوع دراسة " التركيبة الكولونيالية "، والاختيار الذي عليها فعله لتحديد المعطيات التي ستسمح بدعم خيار التنشيط: " إمّا تشكيل حزب كولونيالي شعبي أو إنهاض حزب شيوعي " هذا الاقتراح لم يؤخذ بعين الاعتبار.

و الحيطة التي أتخذها حاج علي بتقديم " شكليّ العمل كما لو أنّهما ممكنان بالتوازي " لم تحظى باهتمام / التنفيذية الأممية /. فتشكيل حزب شيوعي في فرنسا وتشكيل حزب شعبي ديموقراطي في الجزائر لم يظهر كصيغة مقبولة في نظر الشيوعيين. وحاج علي لم يحضر أصلاً الجلسة الأخيرة بين المسؤولين الفرنسيين وبين / التنفيذية الأممية / كما سبقت الإشارة. هكذا فإنّ قرارات هامّة قد اتخذت دون أن يؤيدها حاج علي أو مجموعته. بل فور عودة الوفد الفرنسي من موسكو، بدأت المقاومة تتنظّم.

3. مقاومة إعادة هيكلة الهيئة الكولونيالية المركزية وقرارات التنفيذية الأممية السادسة الموسعة

فور وصوله إلى باريس، يتعجّل حاج علي خطاه لنقل نتائج أعمال التنفيذية السادسة الموسّعة إلى قدامى الهيئة الكولونيالية وإلى مجموعته الجزائرية.

إنّ وثائق الهيئة الكولونيالية (المتوفرة) لا تقدّم رؤية مستوعبة وكافية لحملة المقاومة هذه، التي قادها الجزائريون وأبناء المستعمرات المعارضون لسياسة القيادة الشيوعية. فتقريرسيمار Semard الموجّه إلى / أمانة الأممية / يقدّم لنا روايته حول الموضوع. في حين أنّ رسائل الاحتجاج من حاج علي ومؤيديه، وكذلك القرارات التي صوتت عليها مجموعة / المقاومة / في أحد اجتماعاتها قبل أن ترسلها إلى أمانة الحزب الشيوعي، ستسمح باستكمال الرواية الأولى.

لقد نشطت حملة المقاومة هذه على صعيد الحزب الشيوعي، خاصة حول هيئته الكولونيالية، كما على صعيد / اتحاد ما بين المستعمرات /. إلاّ أنّنا لم نجد أي أثر لها في وثائق سلوتفوم Slotfom / جهاز الارتباط المكلّف بالعمال الأهالي من مستعمرات ما وراء البحار / بخصوص الاتحاد، بل هناك فقط بعض المؤشّرات في تقرير / سيمار / المذكور.

إنّ أهميّة دراسة الموضوع على صعيد الاتحاد تتجلى بمعرفة إذا ما كان المناضلون غير الشيوعيين والمعادون للاستعمار جزءاً من هذه الحملة أم لا، وبأيّة

نسبة ؟ والوجه الثاني سيتعلّق بمعرفة إذا ما كانت هذه الحملة قد أثّرت على قرار التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية، بشأن خلق / حزب وطني ثوريّ / في الجزائر وفروعه / بالتزامن مع نجم الشمال الأفريقي / في فرنسا أم لا ؟

لـذا، وبغياب عناصر وثائقية - قد تأتي يوماً - تعارض تفسيرنا، فإنّنا سنركّز على المقاومة من طرف - وفي وسط - المناضلين الشيوعيين من أبناء المستعمرات، وخاصّة الجزائريين، إلى جانب عناصر من مستعمرات أخرى.

وإذا كان حقل تنظيم هذه المقاومة سيتسع إلى اتحاد ما بين المستعمرات والهيئة الكولونيالية، فإنّ أرضية التعبير عن هذا النضال ستكون في اجتماع أبناء المستعمرات، الذي دعت إليه الهيئة الكولونيالية المركزية والمكتب السياسي في ماي 1926 لتقديم حصيلة أعمال / تنفيذية الأممية الشيوعية /..

في الوهلة الأولى، حاول حاج علي كسب الوقت وتجميد محاولة Celor تنظيم هذا الاجتماع. حيث انطلق سباق صامت، بدأ المعارضون من خلاله بالاستعداد.

أمّا الأزمة والشكاوى التي عبّر عنها المعارضون، فلقد انصبّت على تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية من خمسة اعضاء، منهم اثنان من الأهالي. وعلى عدم تطبيق مبادئ المركزية الديمقراطية، والاحتجاج على الهيئات الفرعية والتقارير الفوقية المستخدمة بخصوص أبناء المستعمرات.

موقف المعارضين سيجد تعبيراته في سلسلة من الاجتماعات وفي الرسائل التي أرسلها البعض إلى قيادة الحزب. هذه المواقف ستتواجه مع مواقف قيادة الحزب والهيئة الكولونيالية المركزية في جلسات عرض نتائج اللقاءات مع /لتنفيذية السادسة / التي انتهت (بتسوية) في هذا الميدان.

لنحاول إذاً، متابعة تطور هذه الأزمة ابتداء من هذه العناصر المتوفّرة.

فحسب سيمار Semard، قاد حاج علي - فور دخول الوفد الفرنسي من موسكو - " هجوماً جدّياً ضد إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية "[37]. تجسّد بسلسلة اجتماعات " تحوّلت إلى مهرجانات حقيقيّة - وفق سيمار دائماً - حيث تمّ التشكيك بقرارات الأممية الشيوعية واحداً تلو الآخر "[38]. وحيث كانت هذه الاجتماعات تتم دون علم قادة الهيئة الكولونيالية المركزية أو علم قيادة الحزب. مع استخدام قناة /اتحاد ما بين المستعمرات/ الذي كان يسيطر عليه المعارضون.

وخلال أحد هذه الاجتماعات، قرر المعارضون الكولونياليون تنظيم المقاومة و قيادة المعركة ضد الهيئة الكولونيالية ذات الخمسة أعضاء، وضد الهيئات الفرعية

(حيث) سيحاول الرفيق حاج علي الاستفادة من الخلافات الحاصلة بين الرفاق Doriot وSemard أمام التنفيذية الأممية " [39]. لكنّ التقرير لا يشير، ولو بكلمة واحدة، إلى هذه الاختلافات. إلاّ أنّ طبيعة السياسة (الواجبة) في الميدان الاستعماري قد تكون في مركز هذه الخلافات.

في كل الحالات، فإنّ المتمردين سيشككون بالاثنين معاً. كما أنّ معظم أعضاء الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا ترفض العمل في الإطار الجديد. هذا الإطار الذي يحتجّ عليه حاج علي ولا يرى فيه سوى " صورة كاريكاتورية عن إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية، ولا تعكس بأي شكل روح قرار التنفيذية الموسّعة[40] حسبما يرى.

لقد شملت الهيئة الكولونيالية المركزية المشكّلة من قبل التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية، كلاً من : دوريو Doriot رئيساً - سيلور P Celor. أميناً - وهيركليه مع نغويان تي ترويان Herclet، Nguyen The truyan عن الهند الصينية، وبن لكحل عن أفريقيا الشمالية، كأعضاء[41] وتمّ دعم هذه الهيئة بتشكيل الهيئات الفرعية التي تمثل مختلف مناطق المستعمرات.

بعض أعضاء الهيئة الفرعية الشمال أفريقية رفض الجلوس فيها. كما أن التفاف ومقاومة الجزائريين من حول حاج علي أعاقت تشكيلها. وحسب معلومات حاج علي، فلقد كانت هذه الهيئة ستتشكّل من عشرة أعضاء، " منهم سبعة لا يساهمون بأية صيغة في أعمال الهيئة المركزية ذات الأعضاء الخمس، وهو ما يشكّل حسب تعبير Bordiga " طريقة لقلب الهرم " مثلما يراه حاج علي أيضاً الذي يضيف " أنّ هذا التشكيل معارض للمبادئ النظامية لتكوين الهيئة " [42].

وسواء تعلّق الأمر بالمشروع الذي طرحه المرشّح السابق / للتشريعيات / أمام التنفيذية الأممية في موسكو، أو برسالته السرّية، فإنّ السؤال المركزي المطروح يبقى : مسألة سلطة القرار وصيغ الرقابة على العمل المطلوب تنفيذه، وهذا الاحتجاج ليس محصوراً فقط بحاج علي الذي لم يكن سوى الممثل والرمز. فبين الجزائريين هناك : بورحلة - صيدون - بن لكحل الذين انضموا إليه لتمثيل الاحتجاج. بينما كل من : Sarotte - Bloncourt - Rosso - St. Jacques والمناضل الفرنسي Despres كانوا يتكلمون باسم أبناء المستعمرات الأخرى.

لقد كان الشعور الذي يتقاسمه الأعضاء الجزائريون في الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا موحّداً. فالدور الاستشاري المخصص لأعضائها - كما يعبّر باسمهم حاج

علي - " ليس من طبيعة تكفي للحصول على تعاونهم الجدّي، وخاصة (توفير) الإرادة الطيبة لتنفيذ المهمات "[43].

ولقد ترافقت الرسالة السرّية التي وجّهها حاج علي لقيادة الحزب مع رسائل أخرى صادرة عن صيدون وبن لكحل، ومع قرار صادر باسم تجمّع المعارضين من أبناء المستعمرات. فابن لكحل كتب من جهته لأمانة الحزب أنّه : مضطر للاعتذار عن المساهمة في عضوية الهيئة الكولونيالية المركزية وعضوية الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، نظراً لأنّهما لم ينتخبا من القاعدة، وبالتالي لم يتشكلا وفق أصول المركزية الديمقراطية[44].

من جهته، صيدون يوسّع دائرة تشكيكه مخصّصاً في رسالته إلى قيادة الحزب، إنّه " اعتباراً لعدم تقديم حصيلة إنجازات النشاط الكولونيالي منذ Clichy، لمجموع أبناء المستعمرات في المنطقة، من أعضاء الحزب، وعرض حصيلة دورة التنفيذية الأممية الموسّعة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشروع في إعادة هيكلة كامل الفرع الكولونيالي وفق أصول المركزية الديمقراطية، أي تسمية الرفاق في كل المسؤوليات وفي الحزب عبر خيار القاعدة، فإنّي أعلن عدم تضامني مع الرفاق المسيرين حالياً للعمل في الميدان المستعمراتي، وعدم مساهمتي في أية هيئة"[45].

ولدعم تشكيكهم بالتشكيل الجديد للهيئة الكولونيالية ودعم موقفهم بخصوص المركزية الديمقراطية، فلقد أخطرت أمانة الحزب بطلب " جمعية عامّة لأبناء المستعمرات لانتخاب ممثليهم في مؤتمر الحزب "[46]. وهكذا أصبح الاحتجاج جدّياً وعميقاً، ومؤيدوه أشمل مما كانت تعتقد قيادة الحزب. فموقف حاج علي، بن لكحل، صيدون وبورحلة مع بقية المعارضين سيجمّد تماماً حركة قادة الهيئة الكولونيالية الحزبيين : Doriot و Celor. حيث أنهم لا يستجيبوا للدعوات ويمنعون أي اجتماع من الانعقاد. وسوف ينجحون بفرض شروطهم على مسؤولي الحزب، أي بتقديم تقرير الحصائل " أمام الجمعية العامة لأبناء المستعمرات، أعضاء الحزب، وخاصّة أمام هؤلاء الذين كانوا أعضاء في القيادة السابقة للهيئة الكولونيالية ". "في هذه الشروط فقط، كتب حاج علي، نستطيع تقديم الخلاصات بكل الوضوح الضروري ووضع كل منّا أمام مسؤولياته "[47]

وهذا الشرط سيتدعم بقرار صُوّت عليه في جمعية عامة، شملت أبناء المستعمرات ممن يدعمون ممثليهم. وتمّ توجيهه إلى قيادة الحزب.

ولقد أشار هذا القرار الذي وقّعه كل من سان جاك وبلونكور وديسبريس، روسو وبورحلة، إلى أنّ " الرفاق أبناء المستعمرات الموقّعين أدناه، الراغبين بمعرفة القرارات التي تعنيهم، والتي اتخذت في الدورة الأخيرة / للتنفيذية / الموسّعة، يطالبون بإصرار من القيادة الدعوة إلى جمعية عامة لأبناء المستعمرات في المنطقة الباريسية، وبتقديم تقرير (عن ذلك) لهم "[48].

هكذا فقد بادرت أمانة الحزب والهيئة الكولونيالية المركزية - حينها - إلى جمع أبناء المستعمرات في المنطقة الباريسية، أي جميع المناضلين الناشطين في الحركة الكولونيالية من الهيئة الكولونيالية السابقة[49]. وحسب عبارة Semard، لقد بدأ التقرير في مناخ معركة[50].

نقاشات الجمعية العامة : اختلافات ونهاية تمرّد.

لقد استمرت النقاشات طيلة ثلاث جلسات. حيث عرضت المعارضة شكواها. إلاّ أنّها ومنذ الجلسة الثانية، يوم الأربعاء 12 ماي 1926، ها هي تنقسم وتتراجع. ولقد سمحت عروض : Semard - Doriot وThorez للقيادة بالدفاع عن نفسها. وفي الجلسة الأخيرة، لم تعد المعارضة تحث إلاّ على مسألة إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية. ومرّة أخرى طلب تحكيم / تنفيذية الأممية /. إلاّ أن الاحتجاج بعد منتصف ماي كان في طريقه للتلاشي، والعمل الذي حددته التنفيذية الموسعة وهيئات الحزب القيادية يفرض مهمات جديدة على أبناء المستعمرات وعلى الجزائريين في الفرع الكولونيالي.

فمنذ العروض الأولى، كان أن تمسّك الثلاثي / دوريو وسيمار وتوريز / بتقديم وجهة نظر متضامنة، وبعرض جملة القرارات المتخذة في باريس على أنّها تتوافق بشكل كامل مع القرارات التي تمّ تبنيها في موسكو[51]. ولقد هدف هذا الموقف المشترك إلى قطع الطريق على مواقف حاج علي وهؤلاء " الذين اعتقدوا الاستفادة من الخلافات بين أعضاء المكتب السياسي للحزب " "فأخطأوا الحساب" حسب /سيمار/[52].

ففي توجّهه لأبناء المستعمرات، باسم مكتب التنظيم، شرح توريز / Thorez / أنّ : " نظام الهيئة الضيّقة المصغّرة، التي لديها كل السلطات السياسية، والتي عليها أن تكون مسؤولة عن أعمالها بشكل دوري أمام المكتب السياسي واللجنة المركزية، مع هيئات فرعية للعمل، عن كل مستعمرة أو مجموعة مستعمرات، إنّما ينسجم تماماً مع تنظيم العمل في الأحزاب الشيوعية "[53].

ولم يكن لهذا الهجوم المعاكس من جانب رئيس الهيئة الكولونيالية المركزية وأمانة الحزب ومكتب التنظيم، أن يتأخر في إفحام المعارضة. هكذا، وبعد تقديم التقرير عن أعمال التنفيذية الأممية، فقد لجأ المعارضون إلى الهجوم، من باب التركيز على / قضيّة التنظيم وعلى علاقات القيادة مع أبناء المستعمرات / إلاّ أن هجوماتهم لم تذهب إلى حدّ التشكيك بقرارات الأممية الشيوعية أو المبدأ، بل أخذوا على قيادة الحزب عدم احترامها لروح هذه القرارات، وذلك قبل أن يستمعوا إلى التقرير المعني. هذا الموقف الأشبه بالصيد في الماء العكر سيتكشّف عن تكتيك سيء، ويعلن بداية تفارقات بينهم، لن تتردد قيادة الحزب في استغلالها.

فحاج علي، ومن على رأس التمرد ومحاكمة قادة الحزب، يباشر الهجوم بالمرافعة ضد سوء تركيب هيئة الخمسة / الهيئة الكولونيالية المركزية / وضد سفاهة إعادة التشكيل.

فقد كان يجب على هذه الهيئة التي تضمّ عضوين فقط من أبناء المستعمرات، أن تحترم مبدأ المساواة والمناصفة. والقيادي الجزائري " يرى أنّ تعيين أقلية كولونيالية في هذه الهيئة، إنّما يمثل تعبيراً عن عدم الثقة تجاه العمال من أبناء المستعمرات " (54).

أمّا بخصوص الهيئات الفرعية، فإنّه على يقين من أنّها لن تعمل أبداً " لأنّ هذه الهيئات الفرعية ليس لها من صوت مشارك حقّاً أو ومقرّر، وستكون تحت ديكتاتورية هيئة الخمسة المركزية "(55). فدورها الاستشاري إنما هو نقص فاضح / من منظور بلونكور Bloncourt/ الذي يطالب بتوسيع هذه الهيئة، كما يعبّر عن دعمه لجدول الأعمال الذي اقترحه حاج علي.

ولقد توسّعت انتقادات المعارضة لتشمل جملة النشاطات في ميدان المستعمرات التي تمّت حتى الآن. فـ / سان جاك / يحمّل قيادة الحزب المسؤولية – حتى الأعماق – فهي " غير قادرة على تنشيط أبناء المستعمرات وتنظيم عمل جدّي حقّاً "(56).

بورحلة، من جهته، يعاود ذرائع حاج علي، ولكن بصيغة أخرى، ويدلّل – كمثال على سوء عمل الهيئة الكولونيالية المركزية، قبل التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية – بعقدها لمختلف مؤتمرات أبناء المستعمرات، بصيغة سيّئة التحضير ودون أية نتيجة"(57).

ويأتي موقف الجزائري صيدون ليعزّز مواقف هؤلاء من خلال شكاواه. حيث يعيد ويعمّق الخطوط التي احتوتها رسالته الموجّهة إلى أمانة الحزب والتي سبق أن ذكّرنا بجوهرها.

ولقد خصّت انتقادات المتمردين أيضاً : نقص التشاور، وقلّة الاعتبار، والغياب الجليّ للسيكولوجيا، في العلاقات التي تقيمها قيادة الحزب معهم.

وعلى صعيد آخر، يعتقد Sarotte، في دفاعه خلال هذه النقاشات عن أرضية العمل، أنّه من المستحيل، على ضوء هذه الأرضية، أن يكون التصرف مع أبناء المستعمرات هو ذاته مع أبناء المتروبول. وعلى القيادة أن تقدّم تنازلات تجاه أبناء المستعمرات المرتابين بطبيعتهم.

وبينما يعتقد / ساروت / هذا أنّ Doriot جدّ سلطوي في علاقاته مع أبناء المستعمرات، فإنّ حاج علي، من جهته لا يوليه سوى نصف ثقة.

هـذه الوضعية لن تتأخرعن إثارة غضب / سيمار / الذي يعلن : " إنّي احتجّ ضد التعبير الذي تكرّس خلال النقاشات والذي يصف قيادة الحزب، وخاصّة الرفيق /دوريو/ بالديكتاتورية "[58].

أمّا المعني بالأمر / دوريو /، في دفاعه ضد هذه الاتهامات من قبل المتدخلين، فهو لا يريد أن يعير الانتباه إلى هذا النوع من الحجج التي لا تستحق - حسبه - التوقف عندها. حيث يجيب " ينتقدونني بعدم استقبال الرفاق بابتسامة عريضة، لكن دعوا جانباً كل هذه الأسباب المبطّنة وتعاونوا بصراحة "[59].

Semard، باسم قيادة الحزب، يدعو أبناء المستعمرات للعمل دون إبطاء، ويؤكّد لهم أنّها تهتم وستستمرّ بالاهتمام - في أوسع حدود ممكنة - بالمسألة الكولونيالية في فرنسا : " إن بابي مفتوحة للجميع - يقول سيمار- وحسب علمي، لم أرفض يوماً الاستماع لرفيق يعتقد أن لديه اقتراحات جيدة في أي مجال كان "[60].

إنّ دفاع قيادة الحزب قد فاجأ المعارضة. حيث أنّ حاج علي والقياديين معه، كانوا قد أقاموا تكتيكاتهم على الخلافات التي حصلت في موسكو بين قادة الأمانة العامة للحزب وبين الهيئة المركزية، حول انتهاك روح وقرارات الأممية الشيوعية من قبل قيادة الحزب، وحول انضباط المعارضة ووحدتها. إنّ أولى الثغرات ستظهر منذ الجلسة الأولى، ثم في الجلسة الثانية (داخل المعارضة).

إنّ ممثلي الهيئات القيادية الشيوعية، بموقفهم الموحّد هذا، قد سجّلوا أول نقطة لصالحهم. وكما يشهد التقرير المرفوع للأممية الشيوعية أنّه ".. حين أبلغ الرفيق / سيمار /، بعد الجلسة الأولى أنّ القيادة متضامنة، فإنّ ذلك قد أدّى إلى إرباك عدد لا بأس به من الموقعين (على القرار)[61] ولقد شهدنا عديد التصريحات

من قبل الرفاق الذين شرعوا بإعلان موافقتهم السياسية وبالتأكيد على أنّ انتقاداتهم أو تحفّظاتهم، إنما تتعلق فقط بالجانب التنظيمي "[62].

حاج علي وقادة المعارضة كانوا قد عبأوا أبناء المستعمرات على قاعدة غياب التوافق بين قرارات موسكو وقرارات باريس. إلاّ أنّ / توريز/، والنصّ بين يديه، " يبيّن " حسبما يقول / سيمار / " أنّ التشكيل الجديد للهيئة الكولونيالية المركزية يتطابق مع القرارات "[63]. هكذا ينجح القادة الشيوعيون في زرع الشك، ويتهمون - بدورهم - حاج علي و/ سان جاك / " اللذين، هما على اطلاع كامل على آخر أطروحات التنظيم " بالتشكيك بقرارات الأممية الشيوعية[64]، وبأنّهما يريدان المضاربة بخلافات (محتملة) بين أعضاء المكتب السياسي. كما يأخذ هؤلاء القادة على حاج علي - خاصّة - هجومه على / دوريو / شخصياً، ورغبته بضرب تأثيره كرئيس الهيئة الكولونيالية المركزية.

أمام هذا الوضع، فإنّ التنافر داخل المعارضة لن يتأخر بالظهور. فهذا ديسبريس وسنغور قد بدءا بالإنفكاك. وصيدون يتحدث عن غياب الانضباط. سنغور، باسم الكولونياليين السود، يتخذ موقفاً ضد النقاشات حول تركيب الهيئة الكولونيالية، مقدّراً أنّ هذه النقاشات هي " عديمة الجدوى تماماً ،طالما أنّ الحزب على توافق كامل مع قرارات الأممية "[65]. وحسب تقرير/ سيمار / فإنّ سنغور أخذ على حاج علي والمعارضين الآخرين أيضاً " قيامهم بإنشاء جبهة واحدة مع رفيق مثل / سان جاك / الذي نعرف عنه مفاهيمه المناهضة للشيوعية، طالما أنّه أعلن موقفه ضد شعار التآخي "[66]. ويأتي تدخّل صيدون الذي اتبع المصدر نفسه، ليحرج المعارضة وخاصّة / سان جاك وحاج علي /، إذ باستناده إلى سرّية القرار الذي تبنته اللجنة التنفيذية الموسّعة، والمتعلق بالوضع في مستعمرات شمال أفريقيا وسورية، وبمهمات الحزب الشيوعي.. فإنّه يعطي حجّة إضافية لصالح قيادة الحزب. حيث أن هذا القرار / المكتوم / - والذي سنعود إليه فيما بعد - كان يفترض بقاؤه - فقط - بين أيدي المندوبين الفرنسيين (لهيئة الشرق) داخل اللجنة التنفيذية الموسّعة، ولم يكن قد أخطر به بعد أبناء المستعمرات. الأمر الذي سمح لـ / سيمار ودوريو / باتهام حاج علي بعدم إهمال أي شيء في سبيل تنظيم المقاومة ومواجهة قرارات الأممية الشيوعية.

إنّ بداية الافتراقات داخل المعارضة الكولونيالية ستترافق مع بدايات التراجع. وستظهر الانحناءات في خطاب حاج علي. حيث يشرع برفض اتهامه الانزلاق إلى

مضاربات، ويعلن جهله " بأنّ قراراً قد أتخذ في موسكو بالمعنى الذي أوحى به دوريو". وفعلاً، فلقد ذكّر هذا الأخير بأنّ الهيئة استمرت في أعمالها - بعد مغادرة حاج علي - وبحضور كافة مسؤولي الأممية الشيوعية في موسكو. / دون إشباع فضولنا حول سبب هذه المغادرة وطبيعة الخلافات الحاصلة /.

إنّ المقاطع التي يعيدها / سيمار / من تدخّل حاج علي، تؤشّر جيداً إلى تراجع في موقفه كما في محاكمته. فها هو حاج علي يتابع " لقد هاجمنا القرارات المتخذة بشأن إعادة هيكلة الهيئة الكولونيالية المركزية، لأنّنا كنّا نعتقد أنّها قرارات الرفيق / دوريو/. أمّا وأنّكم تقولون باتخاذها توافقاً مع (التنفيذية الأخيرة)، وأنّها اعتمدت في المكتب السياسي للحزب الفرنسي، فإنّنا لا نهاجم المبدأ، لكننا نبيّن لكم الاستحالة الماديّة للعمل مع هيئة الخمسة والهيئات الفرعية "(67).

وفي الجلسة الثانية من سلسلة الحوارات، فإنّ حاج علي ذاته، وباسم المعارضة الجزائرية والكولونيالية يقترح تعديلات تنظيمية جديدة. هذه التعديلات المتضمّنة في القرار المطروح، تأتي مترافقة مع اختزال تباعد وجهات النظر مع قيادة الحزب. فحسب الاقتراح الإستباقي، فإنّ الرفاق الكولونياليين والفرنسيين، وبعد الاستماع إلى تقرير / اللجنة التنفيذية الموسّعة / وعرض المهمات الكولونيالية للحزب من قبل / دوريو / " يعلنون رضاهم عن أعمال (التنفيذية) واتفاقهم التام مع السياسة العامة للحزب في المجال الكولونيالي "(68).

لقد سارع محررو هذا القرار - المعتمد في الجلسة الإخبارية العامة، 12 ماي 1926 - لخفض النبرة ولدعوة الأطراف إلى التلاحم. " فقد كتبوا، أنّ هذه المشكلة، لهي من الدقّة، بحيث لا يستطيع أي شخص إدعاء عصمته من الخطأ. فقط العمل الجماعي والتعاون الوثيق يمكن له أن يتجنّب - في حدود كبيرة - بعض الأخطاء التفصيلية في تقدير الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بكل مستعمرة "(69).

هكذا يختزل القرار كل الانتقادات المطروحة إلى خلافات من الدرجة الثانية. بحيث تصبح إدانة السياسة الكولونيالية المتبعة سابقاً مجرد أخطاء تفصيليّة. بل ويطالب بمزيد من التقارب والتعاون والحلم والتفهّم.

إنّ توفّر هذه الأغلبية في الجلسة العامة للمناضلين من الفرنسيين والأهالي، يدعو بالطبع إلى تخفيف الأزمة والاختلافات. فالخطأ إنساني في الحصيلة. ولقد

تقرّر إعلان اعتبار النقاش السياسي منتهياً. في حين يعلن الموقّعون أنّه " إذا ما كان هناك رفيق أو أكثر غير متفق مع السياسة العامة (للحزب)، فإنّ مجموع الرفاق الأهالي يتنصلون من أية مسؤولية (قد تنتج عن ذلك). وهم لا يفكّرون أبداً بالتضامن مع هؤلاء الرفاق المختلفين مع الحزب "(70).

وهذا الموقف لا يعكس فقط إرادة وضع حدّ للأزمة، بل هو أيضاً - حسب تقديرنا - تعبير عن التخلي عن حاج علي ومؤيديه / صيدون، بورحلة، بن لكحل، سان جاك، بلونكور.. الخ /. أصلاً، كان العديد من أعضاء المجموعة القيادية قد ابتعد، بدءاً من ديسيبريس وساروت وسنغور.

لكنّ وثائق الهيئة الكولونيالية لا توفّر مراجع أخرى مع الأسف، للتمكن من متابعة تخلّي المناضلين الكولونياليين بشكل أكثر دقّة. ولقد كان من المهمّ جداً معرفة المواقف المتّخذة من قبل الجزائريين الآخرين المتميزين، مثل : عبد العزيز منّور ومعروف وإيسعاد.. الخ.

إلاّ أنّ هذه التخلّي لم يكن شاملاً. وبالتالي لم تحقق قيادة الحزب إلاّ نصف انتصار.

إذ أنّ القرار والجمعية العامة لأبناء المستعمرات والفرنسيين، يعترفان بوجود نقطة، مازال بشأنها - مع ذلك - بعض الخلافات مع قيادة الحزب، وهي تتعلق بإعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية. فهاهم بعض المناضلين الكولونياليين يعلنون " إنّنا نعتقد بكل حسن نيّة، أنّ الهيئة كما هي مشكّلة، ليست مهيّأة لإنجاز نتائج طيّبة وإتمام عمل فعّال حقّاً "(71).

فالقرار يطلب من المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي أن يتفضّل بدراسة مقترح إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية، بهدف تحقيق " أقصى ضمانات التعاون الوثيق من قبل عناصر مختلف المستعمرات " وتأمين عطاء جدّي في مجال الدعاية والتجنيد وإعداد الكوادر الكولونيالية. وهذا التعديل في تشكيل الهيئة المستوحى من مشروع حاج علي، والمعتمد على فكرة المناصفة بين كلّ من التمثيل الفرنسي والتمثيل الكولونيالي، إنما يقترح هيئة مشكّلة من 8 رفاق / 4 من كل فريق / إضافة إلى ممثّل المكتب السياسي. بين الأربعة الكولونياليين، هناك مندوب عن جزر آنتي - وآخر عن السود - فثالث عن الهند الصينية - والرابع عن شمال أفريقيا. أمّا بالنسبة للجانب الفرنسي : هناك ممثل عن الهيئة النقابية

المركزية – وآخر عن المنطقة الباريسية _ وثالث عن " الشبيبة الشيوعية " – ورابع عن Agit-Prop. والكلّ تحت رئاسة رفيق من المكتب السياسي[72].

هذا القرار يرضي مجموعة حاج علي بشأن الهيئات الفرعية أيضاً. إذ يعلن أنّ التجربة بيّنت عدم جدوى الهيئات الفرعية الدائمة. بل على العكس، نقرأ فيه أنّه: " سيكون أكثر منطقية دفع الرفاق الكولونياليين إلى العمل في خلاياهم لاكتساب خبرة ميدانيّة وبعض المفاهيم السياسية قبل استدعائهم لإعداد قرارات في القمّة، تلزم – في بعض الوجوه – كل حركة الحزب "[73].

إنّ تحليل روح القرار والمواقف تدلّ على أنّ (الإجاصة) شطرت إلى قسمين. فالكولونياليون ومؤيدو حاج علي يقبلون بمجموع قرارات / التنفيذية الأممية / والمكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، إلاّ أنّهم يطلبون مساهمة أكبر في سلطة الهيئة الكولونيالية المركزية. كما يطالبون أيضاً بخلق هيئة شبيهة بتلك التي اقترحوها وفق قواعد المناصفة في مستوى المنطقة الباريسية والمكتب السياسي والمكتب الجهوي. بحيث يمكن القول إنّ هذه الهيئات تستبدل الهيئات الفرعية وتمتلك وزناً أكبر.

فالمعارضة حول حاج علي ،المستعدة لكل تنازل، وللمساهمة في السلطة، ترفض مع ذلك الارتداد. ولقد كان موقف قيادة الحزب صريحاً حول هذا السؤال. فهي تقبل بنقل القرار إلى / تنفيذية الأممية /، وتقبل مبدأ الحوار والتشاور. لكنّها بانتظار ذلك تتبنّى موقفاً حازماً. فمن المستحيل توسيع الهيئة الكولونيالية المركزية وتبنّي مقترحات حاج علي. حيث يرى / سيمار / أنّ عمل الهيئات الفرعية جدّي بشكل كاف وهام، حتى يمكن قبول تبريرات المعارضين: " إنّي لا أفهم تحفّظات الرفاق " حول هذه الهيئات، هكذا يؤكّد أمين عام الحزب. كما أنّ موقف المعارضين حول المركزية الديموقراطية إنّما هو مؤشّر على وجود عقيدة مشوّشة في صفوفهم. إنّهم يطالبون " بمشاركة أوسع لأبناء المستعمرات في أعمال الهيئة الكولونيالية المركزية (وهو ما نتفق تماماً حوله) لكنّهم يستعجلون تحديد المساهمين الأربعة. في الوقت الذي يوجد فيه كافة الأهالي – من وجهة نظرهم – في وضع ضعيف التكوين كي يشاركوا بشكل أوسع في أعمال الهيئات المركزية للحزب ("[74]. هذا ما كتبه / سيمار / إلى الأممية الشيوعية. والأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي يأخذ هنا على بعض المعارضين، مثل حاج علي، طرح أنفسهم كمن هم " الوحيدون الحائزون على المعارف في المجال المستعمراتي ".

إنّ مراسلة / Semard/ إلى الأممية الشيوعية لا تقدّم سوى رواية قيادة الحزب الشيوعي عن الأزمة. فسيمار وقيادة الحزب مقتنعون بأنّ الحوارات التي حصلت

لاتتأتى من عدم تفهّم لسيكولوجية الأهالي، بل " إنّ سبب هذه الحوارات يعود - في الدرجة الأولى - إلى الإجراءات المتخذة بعد المؤتمر الخامس، لإعطاء الحزب والهيئة الكولونيالية المركزية توجّهاً جديداً لعمل فعلي ". فليس من باب الصدفة - بنظر الأمين العام للحزب - أن تدافع أغلبية المعارضة، بشكل مكشوف أم لا، عن الهيئة الكولونيالية القديمة، فهم لم يقبلوا إعادة تشكيلها بعد المؤتمر العالمي الخامس.

علاوة على ذلك، فإنّ قيادة الحزب لا تقبل لهذه المعارضة " أن تمارس استغلال تجربة " الصيغة التنظيمية الجديدة، كي تعلن بعد بضعة أشهر : " انظروا، لقد سبق ونبّهناكم. فالمنظمة كما طرحتموها علينا تجعل كلّ نشاط ميداني مستحيلاً " ".

و بانتظار أن تعطي قيادة الحزب رأيها بمقترحات المتمردين، كان لا بدّ من قبول موقف القيادة مؤقتاً. فـ " لقد تمّ اتخاذ قرارات في موسكو بالتوافق مع مسؤولي الحزب الفرنسي / دوريو - سيلور - وحاج علي الذي يؤسف لتغيّبه عن الجلسة النهائية حيث اتخذت تلك القرارات / ويجب بدء العمل على قاعدتها، كما يجب على الرفاق المعنيين في الهيئات الفرعية أن يقوموا بمهماتهم "[76].

و هذه القرارات لا بد أن تحترم تماماً، حسبما طلب / سيمار / من الأممية الشيوعية.

من جهتها، مجموعة المناضلين الجزائريين، وعلى رأسهم حاج علي، المتهمين (بالتحريفية) لن تتأخّر بالردّ على دعوات الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا. فالقرار السري المكتوم كان يتطلع إلى خلق (حزب وطني ثوري) في الجزائر، مع فرع من الاتجاه ذاته في فرنسا، سيعمّد باسم " نجم الشمال الأفريقي ". هكذا فقد حدّد هؤلاء مهمتهم بانطلاقة التنفيذ.

II - في أصول " نجم الشمال الأفريقي "، استراتيجية وتكتيك الشيوعيين

لقد انتهت الأزمة بين الهيئات القيادية للحزب وأبناء المستعمرات المؤيدين للهيئة الكولونيالية السابقة على المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية، منتصف ماي 1926، على تفاهم ذي شقين. فإذا كانت مقترحات إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية يتوجّب عليها انتظار جواب / تنفيذية الأممية /، فإنّ هذا لا يمنع المناضلين العاملين في لجنة شمال أفريقيا- وهي الأهم في الحزب - حسب كلمات سيمار، من أن يفعلوا مثل هيئة الهند الصينية، فيباشروا العمل. حيث أنّ قيادة الحزب تعتقد أن هذا الخلاف لن يسوّى خلال أيام[77]. وقيادة الحزب تريد

أن تقنع الجزائريين المؤيدين لحاج علي بمباشرة المهام الأخرى المقرّة من قبل / التنفيذية السادسة/ والحضور للنشاط في إطار الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا.

لقد سبق وأوصت هذه / التنفيذية السادسة / بشكل حازم الهيئة الكولونيالية المركزية أن تبدأ بالعمل فوراً على خلق (حزب وطني ثوري) في مستعمرة الجزائر وخلق مجموعة مشابهة له في فرنسا من المهاجرين الشمال أفريقيين.

لذا سنعالج تكوين " نجم الشمال الأفريقي " بالاستناد إلى أرشيف الهيئة الكولونيالية ووثائق Slotfom / جهاز معني بالارتباط بأبناء المستعمرات من وراء البحار / بشكل خاص. فلم يبدو لنا مفيداً – في الواقع – أن نتأوّل على أصوله، باتباع تأريخ وتطور الأبحاث المتعلقة به. وهو ما سيكون طويلاً أصلاً.

لنذكر فقط لهؤلاء المهتمين بالحصول على رؤية مقارنة، أن أعمال كارلييه J.L. Carlier[78] وصلاح مطلوطي Matlouthi[79] قد تناولت تفحّص مختلف الأطروحات المتوفّرة.

إنّ دراسة الميل العام نحو الاستقلال الذاتي لـ " نجم الشمال الأفريقي " ونحو بزوغ الوطنية التي ستطالب بالاستقلال، وتجعل منه حصان المعركة، لا يمكن أن تحظى هنا بكامل المعالجة والاستيعاب. لذا، سوف نكتفي بإبراز بعض الموجّهات الرئيسة لهذه الانطلاقة، والأسباب التي تشرح – من وجهة نظرنا – القطيعة بين التيارين /الوطنية والشيوعية/. فمؤيدو الاستقلال الوطني الذين سينتخبون (مصالي حاج) كزعيم لهم، بعد أن كانوا في معظمهم في المدرسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، وبعد أن تعلّموا القواعد الأساسية للنضالية السياسية، سيعرفون بما هو أفضل من الشيوعيين مداخل الهجرة الجزائرية. حيث سيكون تجنيد وتوجيه الجزائريين المهاجرين، من إنجاز نجم الشمال الأفريقي /الانفصالي/.

فلسوف يكون هذا التنظيم، الوحيد، الذي يستطيع استقطابهم وتمثيلهم، كتعبير خاص بهم وعنهم.

و إذا لم تستطع المعالجة المطلوبة لهذا الموضوع أن تكون معمّقة في هذه الدراسة، فلأنّها تستلزم – لوحدها – عديد الأعمال. وهنا أيضاً يمكننا أن نوجه القارئ نحو الدراستين الحديثتين لكل من J.L. Carlier وBenjamin Stora حول فترة بزوغ نجم الشمال الأفريقي / ن.ش.أ. / واللتين تكملان أبحاثنا بشكل مفيد.

لنعود إلى مسألة أصول هذه المنظمة قبل معالجة تطورها.

1. نجم شمال أفريقيا : نشؤوه، و"طابع "الأممية الشيوعية (عليه)

على العكس من تأكيدات عديدة كانت قد حدّدت ولادة " النجم " في عام 1924 /1925 فإنّ ولادته كانت في عام 1926. حتى الآن، فإنّ التاريخ الذي يفرض نفسه تدريجياً حسب اعتقاد نظريات / أرشيف سلوتفوم / والشهادات المتوفّرة، خاصة شهادة القيادي السابق للنجم / بانون أكلي /، إنّما يعود إلى شهر فيفري أو مارس، بل وحتى منصف ماي من عام 1926.

لقد وجدنا عديد التقارير حول هذه المنظمة في وثائق وزارة المستعمرات السابقة، اثنان منها يعودان لعام 1927 / فيفري وآخر نوفمبر/. ومدوّنتان /19 نوفمبر 1927/ وتقارير أخرى كثيرة لأعوام : 1933- 1934، وهي تتلاقى أو تتكرر لتتوافق جميعها حول تحديد ميلاد " النجم " في 20 مارس 1926.

وبعيداً عن إرادة تناول مختلف الأطروحات الموجودة، يمكن القول، بالاعتماد على وثائق الهيئة الكولونيالية للحزب الشيوعي، أنّ كل الشهادات التي تحدد ميلاد النجم قبل جوان 1926، تبدو : إمّا أنّها تقسر الحقيقة أو أنّها متجزّئة.

إنّ شهادة ميلاد /النجم/، تحمل دون أدنى شك "ختم" الأممية الشيوعية. إلاّ أنّ إنهاضه كان متدرجاً. والمصدر الوحيد الذي يتلاقى مع معطيات أرشيف الهيئة الكولونيالية، هو شهادة /بانون أكلي/ التي سوف نعود لها.

هكذا نقترح توضيح المسار التطوري والتأسيسي /للنجـم/ :

فخلال اجتماع الهيئة الفرعية الكولونيالية لشمال أفريقيا في أول أكتوبر 1926، يكشف أمين الهيئة الكولونيالية المركزية، P. Celor في تدخله، عن خلق نجم شمال أفريقيا، حيث أعلن لمناضلي شمال أفريقيا : " ماذا اقترحنا على الرفاق العائدين من عند تنفيذية الأممية ؟ " " تأسيس حزب وطني في الجزائر. وهو ما يفترض أيضاً تأسيس مجموعة من ذات الاتجاه في فرنسا "[83]. هو المقترح الذي كان قد اطّلع عليه حاج علي وجماعته منذ نهاية مارس 1926. وبالتأكيد لا بد أنّه درس في نفس الوقت مع مشروع إعادة هيكلة العمل الكولونيالي وقيام الهيئة المركزية والهيئات الفرعية.

لقد أدّت الأزمة والمقاومة التي استمرت حتى نهاية ماي 1926 وامتدت إلى ما بعد ذلك، إلى محورة اهتمام كل المناضلين الشيوعيين والأهالي.

لقد حصلت أعمال الجمعية العامة للمناضلين، والتي أشّرت إلى بداية تراخي المعارضة، في 12 ماي 1926 كما سبق وشرحنا، وكان أن تبقت الجلسة الثالثة



مصالي الحاج

ية(عليه)

عام 1924
فرض نفسه
رقّرة، خاصة
ي أو مارس،

رات السابقة.
فمبر 1927/
جميعها حول

ل، بالاعتماد
تحدد ميلاد

يوعية. إلاّ أنّ
رشيف الهيئة

أكتوبر 1926،
لق نجم شمال
ق العائدين من
يفترض أيضاً
قد اطّلع عليه
ي نفس الوقت
ات الفرعية.
وامتدت إلى

بداية تراخي
الجلسة الثالثة

والأخيرة مع المعارضين من أبناء المستعمرات. وحسب أطروحة / بانون أكلي / فإنّ /النجم/ قد تأسّس، وبفاصل زمني من ثلاثة أيام، في 15 ماي. وهي نظرية ضعيفة الاحتمال. إذ أنّ ما يدعوه اجتماعاً تحضيرياً، إنما يعني في الحقيقة كامل النقاشات التي رافقت الأزمة وشملت جملة المشروع الكولونيالي الذي تمّ تصوّره في موسكو بين المسؤولين الشيوعيين / دوريو - سيلور - وحاج علي / وبين تنفيذية الأممية الشيوعية. وكم كان من المفيد معرفة مضمون هذه الحوارات. وماذا كان موقف حاج علي بشأن خلق حزب وطني ثوري في الجزائر مع فرع له في فرنسا ؟ وهل اتخذ مؤيدوه نفس موقفه أو كانوا سيدعمون مشروعه في خلق حزب شيوعي كولونيالي على حساب الحزب الوطني الثوري ؟

إذن أسئلة كثيرة يسمح أرشيف الهيئة الكولونيالية بطرحها. لكنّه لا يسمح بتقديم الإجابة عليها، طالما لم تفتح هذه الوثائق ليصبح من الممكن الاطلاع على محاضر جلسات الهيئة المركزية والهيئات الفرعية..

ورغم العرض غير المكتمل لهذه الوثائق، إلاّ أنّه يسمح - مع ذلك - بمقاربة حقيقة تاريخية، مازالت مشوبة بالانفعال ما بين الشيوعيين والوطنيين. ودون الدخول في جدل كلا الطرفين، فلقد بقيت النقاشات / التي جرت منذ عودة الوفد الفرنسي من لقاء التنفيذية السادسة الموسّعة في موسكو، مارس 1926، بصدد الحزب الوطني الثوري، والهيئة الكولونيالية المركزية ومجمل العمل في مجال المستعمرات / موضع تقديرات مختلفة، بل ومتحزّبة. فعلى قاعدة القراءة الجزئية[84] للمذكرات التي لم تنشر لمصالي حاج، فإنّ محمد حربي - في السيرة الذاتية للزعيم اللاحق / للنجم / ينتفض ضد " السيرة التاريخية الجزائرية التي حاولت بعد عام 1954 أن تضعف من دور مصالي في تنظيم الجزائريين في فرنسا وفي ميلاد نجم شمال أفريقيا "[85].

وإذا بدا أنّ مصالي لم يعط شروحاته لتوضيح أصول / النجم / فمن المفيد استنطاق صمته. فمحمد حربي يكتفي " بتسجيل أنّ مصالي كان مشتركاً مع : شبيله - حاج علي - وسي جيلاني - في المحادثات التي سبقت انطلاقته ما بين[86] 1924- 1926. وأنّه كان عضواً مؤسّساً "[87]. بل لقد كان مصالي - والحال هذه - حاضراً في جلسة التاسع من سبتمبر1926 للهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، إلاّ أنّ حضوره يعود إلى كونه عضواً ومناضلاً في الحزب الشيوعي الفرنسي.

خلال هذه الجلسة، كان قد فتح نقاش هام حول منظمة / النجم/ : برنامجها، تكتيكها، تنظيم الفئة الشيوعية فيها .. الخ. ومن المشكوك فيه، إذاً، أن يجهل مصالي

حاج أساس / النجم /. وبعيداً عن إرادة المضاربة حول هذا الصمت، حيث يجب انتظار الوصول إلى آلاف الأوراق الموجودة في مذكّراته، يمكن لنا استغراب الملاحظات المتعلقة بالحوارات، التي يذكرها مصالي حول انطلاقة / النجم / مع كل من حاج علي وسي جيلاني.. تلك الحوارات التي جرت بشأن تمثيل الجزائريين. فالأطر التي ترجمت إرادتهم هذه، كانت " اتحاد ما بين المستعمرات بداية، ثمّ /النجم/، وأيضاً الهيئات الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي فيما يخصّ القسم الأكثر نشاطاً.

وإذا كان هذا الإسهام لبعض المناضلين المناهضين للاستعمار، داخل أطر وبنى الحزب الشيوعي سيعاش لاحقا بكيفية (مخجلة) أو أنّه سيغفل، فإنّ ما يلزم، هو تحريره من كل شحنة ذاتية.

إنّ ميلاد النجم وانطلاقته - إذن - إنما هو نتاج فعل الشيوعيين الجزائريين في الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، الذين - وتحت إشراف هيئة الخمسة المركزية - إنما جسّدوا تعليمات اللجنة التنفيذية السادسة للأممية. ولقد شملت هذه الانطلاقة - حقّاً - مناضلين غير شيوعيين، طالما أنّ هدف / النجم / هو خلق منظمة جماهيرية. لكنّ المبادرة تعود إلى الأممية الشيوعية وإلى تأسيس الهيئة الكولونيالية المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا.

إنّ أول اجتماع شعبي عام /للنجم/، حيث تمّ اختيار الاسم، كان في 12 جوان 1926[88] في 63 /شارع المستشفى/ في باريس، تحت رئاسة حاج علي عبد القادر.

بالتأكيد، لقد فرضت الأممية الشيوعية ميلاد هذا التنظيم، وذلك انسجاماً مع سياسة خلق تجمّع واسع (من عمّال وفلاحين) مناهض للأمبريالية. إلاّ أنّ أيّاً من " تنفيذية الأممية " أو الحزب الشيوعي الفرنسي أو الهيئة الكولونيالية المركزية، لم يكن يملك سياسة حقيقية في ميدان المستعمرات.

فبعد وضع المبادئ الكبرى، أصبح يتوجّب تحقيق واستكمال الباقي.

إن تأسيس /النجم/ - وكما يبدو على طول قراءة محاضر جلسات اجتماعات هيئة شمال أفريقيا - يبيّن جيداً التطور والإعداد المتدرج لهذه السياسة. هكذا إذاً، وبعد سلسلة من الاجتماعات ما بين جوان 1926 ونهاية العام ذاته، بدأت تتحدّد هياكل المنظمة، برنامجها، خطة عملها، تكتيكها. وبكلمة واحدة تكوينها.

إنّ الاجتماع الأول المفتوح الذي يؤكّده تدخل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا في جلسة التاسع من سبتمبر 1926، لم يتوصّل إلى رفع اللبس عن البنى القديمة للعمل في المجال

الكولونيالي والهيئة الكولونيالية والحزب الشيوعي الفرنسي واتحاد ما بين المستعمرات، طالما أنّ نشطاء الدعاية السابقين هم ذاتهم المنشطون الجدد /للنجم/ الوليد.

إنّ التشويش السائد في ذهن بعض قادتها، والذي - كما يتساءل جيلاني، في سبتمبر1926، بعد أربعة أشهر من تأسيسه، عمّا إذا كان / النجم / يستبدل الحزب الشيوعي[89]. سيكون في قلب عملية التأسيس بالذات منذ جوان 1926، خاصّة أمام واقع إنهاضه المتدرّج وأمام واقع استخدام المناضلين الجزائريين أنفسهم في كل التحرّكات.

وبخصوص هذا الاختلاط في الأذهان، يذكر حاج علي لجيلاني، أنّه - خلال اجتماع شارع المستشفى " حدث أنّ أظهر رفيق بطاقته النقابية وسألنا عمّا إذا كانت منظمته هي ذاتها " نجم الشمال الأفريقي. إذ كان يرى نفس الخطباء. لذا أعطيته شروحاً حول الموضوع النقابي، يؤكّد حاج علي، وشرحت له أيضاً أنّ /النجم/ هو منظمة دفاع عن الحقوق النقابية والسياسية "[90]. وحسب حاج علي دائماً، فإنّ " هذا الرفيق لم يفهم الموضوع جيّداً رغم كل الشروح "[91]. إنّه ليس الوحيد بالتأكيد.

إنّ مركز إعداد وتحديد الدور والأهداف والبرنامج والإعلام المتعلق /بالنجم/ سيكون الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، وتحت إشراف أمين عام الهيئة الكولونيالية المركزية سيلور /Celor/ ومسؤول النشاط الكولونيالي لفرنسا /مارشال /[92].

ولسوف تسمح الجلسات التي جرت بين سبتمبر وأكتوبر 1926 - حيث ستتم العودة في عديد المرّات إلى / النجم / - بتحديد نقاطه العلاّمة.

لنحاول الآن استخلاص الأوجه الرئيسية لهذه المنظمة :

التعريف، الودور والهدف نجم الشمال الأفريقي :

يسجّل / سيلور / أنّه، بعد عودته من لقاء التنفيذية الأممية، وباسم كل من : الأممية الشيوعية والهيئة الكولونيالية المركزية : "فقد قدّمنا أيضاً مقترحات لرفاقنا أبناء المستعمرات، على الأسس التالية :

منظمة مستقلة عن الحزب الشيوعي تضم مختلف الشرائح الاجتماعية، من عمال وفلاحين ومثقفين وبرجوازيين صغار " بالتأكيد ليس كل البرجوازية بل ما هو تقدمي منها[93]. هذه المقترحات التي توضّح التصور الاستراتيجي للأممية الشيوعية. كمحاولة فعلية ستسمح بترشيح تحالف عريض مع القوى الاجتماعية التقدمية، وفئة البرجوازية الديمقراطية من ضمنها، إنما تعود أصلا إلى فكرة (الجبهة المناهضة

للإمبريالية) التي يدخل في إطارها مشروع (الحزب الوطني الثوري). وفكرة " ما بين الطبقات "، قد عرضت بوضوح، حيث على عكس ما هو شائع غالباً بشأن نجم شمال إفريقي " بروليتاري "، فإن المشروع الشيوعي يرفع كل التباس حول تأسيسه بالذات، ويقذف بهذا التعريف الشائع للنجم، إلى ملعب الأسطورة السياسية.

إن التقارير الأمنية الأولى حول النجم لشهر فيفري عام 1927 ونوفمبر من العام ذاته، كما هو الحال مع تقارير 1933- 1934 تتوافق كي تقدّم / النجم / كمنظمة حدّدت هدفها " بالدفاع عن المصالح المعنوية والاجتماعية للمسلمين. كذلك التكفّل بالتكوين السياسي لأعضائها ". إلاّ أنّ تعريفها يبدو أقلّ حسماً في محاضر جلسات الهيئة الكولونيالية لشمال أفريقيا. فأمام الغموض القائم لدى المناضلين الجزائريين في هيئة شمال أفريقيا / حيث نجد بشكل غير دائم : حاج علي - عبد العزيز منوّر - محمد معروف - حسن إيسعاد - جيلاني - دبّاب - صديق شريف - مصالي - في جلسات سبتمبر / اكتوبر 1926.. يجد Celor نفسه مضطراً لتذكيرهم بتعريف التنظيم الجديد :

" ما هو نجم الشمال الأفريقي ؟ يتساءل. إنّه منظمة تضمّ الشمال أفريقيين على أرضية النضال الوطني أي (النضال من أجل استقلال المغرب والجزائر وتونس). ومن الواضح - حسبما يحدّد سيلور - فإنّ هذا ليس مسجّلاً في اللوائح الداخلية، لكن من الآن فصاعداً، إنّه الهدف المتبع من قبل المنظمة "[94].

ووفق تعليمات هيئة شمال أفريقيا، فإنّه على المناضلين الجزائريين أن يتجنّبوا خلط هذه المنظمة مع هيكل شيوعي.. " نحن جمعية مسلمين ولسنا شيوعيين (هنا) " يعلن حاج علي، " إنّنا نناضل من أجل استقلالنا "[95]. وإيسعاد من جانبه، يعرّف النجم في محاضر الجلسات : كمنظمة ثورية وطنية "[96].

أمّا دورها في فرنسا، فسيكون " توجيه الجماهير، وتوضيح أسباب بؤسها، وتبيان طريق التحرّر ودعم الحركة الوطنية في المستعمرات "[97].

التركيبة الاجتماعية والاثنية لنجم الشمال الأفريقي

من منظور Celor، يتوجّب على هذه المنظمة أن تضمّ جميع الشرائح الاجتماعية حول شعار الاستقلال. ومنذ البداية، فإنّ تصوّر /النجم/ كان على أساس كونه : منظمة جماهيرية. وعليه ألاّ يقتصر فقط على المسلمين الجزائريين: " بل يجب أن تمثّل قاعدته كامل التركيب العرقي للجزائر" حسب قول

/سيلور/ دائماً. وهذه الطريقة ستسمح بجمع أوسع الجماهير. وعليه أيضاً أن يجمع بين المستويين الأفقي والعمودي، مع تمثيل اثني عريض، وتمثيل اجتماعي واسع : " يتوجّب على / النجم / أن يعكس في تركيبته الاجتماعية، التركيبة ذاتها القائمة في المستعمرات. ويجب ألاّ يستند فقط على البرجوازيين. فهذا ما يميّزنا عن الشرائح الوطنية أصلاً ". والفئات البرجوازية التي يتطلع إليها /النجم/ هي تلك التي لا تقبل خدمة الأمبريالية ولا تجري صفقات معها.

وبالقياس على برنامج / النجم/ المتمحور حول شعار الاستقلال وإنهاء نظام الأهالي، فإن الفئات البرجوازية التي تخشى الالتحاق به، إنما تبيّن - حسب سيلور - " أنها لا تتردد بين المساومة مع الامبريالية وبين الدفاع عن إخوتها إنها تختار الفساد"[99].

هكذا، بعد سلسلة النقاشات التي جرت داخل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، فقد تمّ إقرار الحفاظ على شعار الاستقلال، بل واستخدامه كخط فاصل. وهذا الشعار، لابد أن يخدم توسيع القاعدة الجماهيرية وسط المجموعات العمالية والبرجوازية الصغيرة، وإبعاد الشرائح الأكثر قابلية للربط والتحالف مع الرأسمالية. أي فئات خيار (الاندماج).

إنّ العناصر البرجوازية التي يأمل النجم كسبها في فرنسا تختزل في طلبة (الجامع الكبير). وحسب (سيلور) فإن التاجر الصغير والعامل سيكونان من أنصار النضال، النضال من أجل الاستقلال بالتلازم مع النضال من أجل مطالبهم الخاصة. هذه هي الطريقة التي تقترحها الهيئة الكولونيالية المركزية على نجم الشمال الأفريقي، للوصول إلى تجميع أوسع الجماهير، وحتى تصبح منظمة ذات تمثيل أكيد. إن أرضية وبرنامج النجم حول الشعار المركزي : النضال من أجل الاستقلال، لم تكن مسائل مكتسبة منذ ولادته، بل كان لابد من انتظار شهر أكتوبر 1926 للوصول إلى هذه الخلاصة.

لقد كان شعار الاستقلال المستخدم كقاعدة للتجمّع، في قلب تكتيك الشيوعيين ونجم الشمال الأفريقي. إلاّ أنه لم يكن ينظر لهذا الشعار في برنامج النجم بذات الكيفية داخل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا.

شعار الاستقلال في أرضية وبرنامج نجم الشمال الأفريقي.

إن مسألة الاستقلال هي النقطة الرابطة التي تسمح بفهم هذه المنظمة. فهي تقدم مفتاحاً هاماً للإمساك بالمنطق الداخلي للسياسة الكولونيالية المتّبعة بعد

وصول (التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية الشيوعية). فشعارالاستقلال المقترح كقاعدة لبرنامج أرضية النجم، لم يكن فقط في مركز التحالفات ما بين الطبقات، بل وما بين المغاربة أيضاً.

ولقد كان هذا الشعار علاوة على ذلك، في قلب التكتيك الذي كان على شيوعيي النجم تطبيقه بخصوص صيغة وجود المنظمة، وموقف المناضلين داخلها، كما في العلاقات مع الحزب الشيوعي الخ.

ولم يعد من المستغرب أنه قد أصبح عنصر تنافر وانقسام بين المناضلين والقياديين، مهما كانت اتجاهاتهم ومواقفهم. فلقد أصبحت تتواجه داخل هيئة شمال أفريقيا والهيئة الكولونيالية المركزية، وجهات نظر مختلفة وتصورات متباينة، فور الشروع في نقاش برنامجه وأرضيته.

لقد أصبحت الحوارات حول الاستقلال تهدد بالتغطية على كل المهام الأخرى المطروحة على جدول الأعمال في مختلف جلسات الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا.

فقد احتكرت هذه القضية نقاشات ثلاث جلسات، حيث تطلّب الموضوع - حينها - من الهيئتين المركزية والفرعية انتخاب هيئة مصغّرة للتعجيل في الأعمال وتنظيم جلسات خاصة لمناقشة المسألة.

وباختصاره لمختلف النقاشات، يضع / سيلور / المسألة في خطّين مطروحين على البرنامج للاعتماد : " فإمّا الاندماج مع المستعمر أو الاستقلال عنه "[100].

ولقد كشفت النقاشات عن وجود مؤيدين لبرنامج معتدل وعن أولئك الذين يفضلّون موقفاً أكثر جذرية. فبالنسبة لـ/ معروف /، يجب على شعار الاستقلال أن يستفيد أولاً من حملة دعائية واسعة لدى المنضمين / للنجم / كي يخلصوا إلى تبنّيه. لكن حالياً " اعتقد - مع ذلك - أنّه من السابق لأوانه، أن نضع مباشرة في برنامج / النجم / رغبتنا في الاستقلال. الأمر الذي يمكننا القيام به خلال بضعة أشهر. أي بعد أن يكون قد تمّ العمل جيداً، وبعمق، مع المنتسبين له " وفق ما جاء على لسان / إيسعاد / في جلسة 23 سبتمبر 1926.

حاج علي، من جانبه، يلتقي مع وجهة نظر / معروف /. فبعد أن تمّ توبيخه من طرف الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي، فإنّ حاج علي خفّف من مواقفه واتخذ سلوكاً أقل حسماً. فبخصوص دعاية / النجم / يقدّر حاج علي أنّ الهيئة الكولونيالية المركزية تصرّ كثيراً جداً على كلمة " الاستقلال "[101].

وحول موضوع التحالف مع البرجوازية المحليّة في المستعمرات، فإنّ حاج علي يذهب لدعم وجهة نظره بالقول : " طالما أنّه يتوجّب وجود عناصر برجوازية في المنظمة، فإنّ هؤلاء لن يأتوا إذا ما تكلمنا كثيراً عن الاستقلال، لأنّهم يخافون"(102).

/ شريف / من جهته، يتفق مع حاج علي : " إننا نقوم بقفل الباب في وجه البرجوازية، إذا كان برنامجنا ثورياً جداً .وهو ما سيجلب لنا مقاومة كبيرة من جانب العنصر البروليتاري (أيضاً)، لأنهم يخشون الحزب الشيوعي "(103) لذا فهو يعلن بوضوح تأييده لبرنامج معتدل.

وحاج علي يقترح الحديث عن " الإنعتاق الشامل " كمفهوم أكثر حذراً . وللوصول إلى الإطارات، فإنّه من الضروري حسب الزعيم الجزائري، اتباع برنامج الحد الأدنى واستخدام شعار الاستقلال بتقتير كبير.

لقد أوصى مؤيدو البرنامج المعتدل بتغطية شعار الاستقلال، في الوهلة الأولى، كي يلتحق البرجوازيون والبرجوازيون الصغار بالمنظمة. وحين تسنح الفرصة، يصبح من الممكن التناول الواضح لشعار الاستقلال.

ومع البرنامج المقترح من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية، يقول حاج علي : كأنّنا نريد " تجاوز برنامج الأمير خالد، لأنّه جدّ ديمقراطي في الإطار البرجوازي"(104). على كلّ حال، يلاحظ حاج علي أنّ الأمير " لم يعرف كيف يشكّل حزباً "(105).

كما يرى مؤيدو البرنامج المعتدل أنّه من الممكن لعب الدور الذي رفض الأمير لعبه، معبّراً عن قصوره في تحمّله.

و يرى / شريف / أنّ إيجابية هذه البرنامج هي التعريف عليه داخل الجزائر، من قبل الجزائريين العائدين إلى الوطن، والذين سيشرحون طبيعة المنظمة. فحينما لا يكون الناس متخوفّين، فإنهم سينخرطون شيئاً فشيئاً في / النجم / داخل الجزائر، حيث ستصبح المنظمة معروفة أكثر، مع إمكانية العمل في وضح النهار.

وفي الواقع، وكما ردّ /دبّاب و بادولا Padula/ على محاميّ البرنامج المعتدل : " إنكم إنما تطلبون الاندماج " و" برنامجاً أدنى من برنامج خالد " بهدف العمل في إطار شرعي(106). حيث يجيبه / شريف / : " كلاّ. إنّنا نريد الدفاع عن برنامج خالد نفسه. والأهالي – أصلاً – يجيبوننا : الاستقلال ! لن تحصلوا عليه أبداً(107).

هكذا، فإنّ حجج المدافعين عن البرنامج المعتدل تثير : ضرورة التحالف مع البرجوازية الديمقراطية، وإرادة تجنّب إخافة البرجوازيين والبروليتاريين بطرح برنامج جذري، إلى جانب جدوى الوجود الشرعي.

أمّا / بادولا /، فيعيد أنّ الحكومة ستردّ بعقابها مهما كان البرنامج، حتى ولو كان برنامج الأمير خالد. لذا فإنّ معارضي البرنامج المعتدل يؤيّدون فكرة " أنّه من الأفضل وضع المسألة في إطارها الحقيقي ". ويضيف / بادولا / أنّه إذا ما أردتم اعتماد برنامج معتدل، فلسوف تكسبون أنصار (الاندماج)، ومن ثمّ سوف يسمّمون عملكم، وحينها سيكون عليكم أن تقودوا نضالاً (جديداً) لتطهير المنظمة "[108].

إنّ هاتين المعارضتين للبرنامج الديمقراطي، سيدفعان بالمرافعين عنه إلى اقتراح موقف مزيج يقوم على السكوت عن مطلب الاستقلال داخل / النجم / والدفاع عنه خارجاً وسط الحزب الشيوعي. مع بقاء كلّ من / إيسعاد - بادولا - مارشال - وسيلور / ضد حذف شعار الاستقلال من برنامج / النجم /.

لقد كان أن اقترحت الهيئة الكولونيالية المركزية قضية الاستقلال كأرضية الحد الأدنى للبلدان المغاربية الثلاث، مع برنامج خاصّ بكل بلد.

كما أن مؤيدي البرنامج المعتدل، وعلى ضوء استقالة عضوين من الهيئة التنفيذية / للنجم /، نظراً لتقديرهم أنّ البرنامج المطروح ثوريّ جداً - حسب حاج علي - فإنهم يرون اعتماد شعار الاستقلال راهناً لكل من تونس والمغرب وتأجيله بالنسبة للجزائر، لما بعد.

وفي الحقيقة، فإنّ هؤلاء ليسوا معادين للاستقلال، لكنّهم غير متحمّسين ويخشون أن يبعد (هذا الشعار)الجماهير بدل أن يجذبها. هكذا، فإنّ / معروف / يصرّح " إنّي لست ضد الاستقلال، وعلينا الحديث عنه في الاجتماعات، لكن على ألاّ يسجّل ضمن برنامجنا ".

وفي النهاية لقد كان موقفهم غامضاً. وقد سلّموا جميعاً خلال هذه النقاشات بأنّ هذا الشعار سوف يتمّ تبنيه مباشرة من قبل الجماهير الجزائرية في فرنسا. مع ذلك فقد شرحوا مخاوفهم بالقدر الكافي وانشغلوا خاصّة بإيجاد الوسيلة الأفضل لربط البرجوازيين.

لقد كان الحديث أيضاً عن العمال والفلاحين، في هذه الاجتماعات، قليلاً على لسان هؤلاء المحامين عن الديمقراطية. ربما كان ذلك كيفيّة لتناسي سلوك (المقاومة والتجذير) بعيد / اللجنة التنفيذية السادسة للأممية /، أو أنّنا أمام تعبير مشوّش عن استطالة الأزمة.

لقد كانت الحوارات (بالتأكيد) أكثر غنى وعدداً. إلاّ أنّ محاضر الجلسات الموجودة لا توفّر مع الأسف، سوى رواية مختصرة.

و في كل الحالات، فقد استمرّت هذه النقاشات في اجتماعات أخرى موازية، حيث أنّ الإشارة إلى تلك العروض والحوارات لا تترك مجالاً للشك. فلقد أجبرت الهيئة الكولونيالية المركزية على إبداء موقفها حول الموضوع.

فحاج علي يطلب من هذه الهيئة أن تعطي تحديدات أكثر، وأن تتخذ موقفاً بشأن مسألة الاستقلال الهامة " حيث - كما يقول - اعتقد أننا نريد معرفة بماذا تفكّر القاعدة. ومعرفة فيما إذا كنّا جميعاً متفقين. إنّه مجرد تبادل لوجهات النظر. وأنا لا أفكّر بإعطاء أوامر للحزب، بل باستقبال الأوامر. كما أنّني لا أريد - بعد أن استنطقت حول هذا الموضوع - أن يأتوا في المستقبل ويقولوا أن حاج علي اقترف انحرافات خطيرة "(109). ولقد كانت أيضاً فرصة لطلب تعليمات حول التكتيك الواجب اتباعه، والموقف الشيوعي وسط / النجم /.

موقف الهيئة الكولونيالية المركزية وموقف الحزب الشيوعي، المفروض داخل / النجم /.

قبل التقدم على صعيد مسألة النشاط في الميدان الكولونيالي، فإنّ الهيئة الكولونيالية المركزية كانت ترى أنّه من الواجب بداية، الاتفاق على برنامج، ثمّ تصورّ العمل الإعلامي. فبخصوص الأرضية المشتركة للبلدان الثلاث، مع(وضع) برنامج خاص بكل منها، يؤكّد الأمين العام للهيئة المركزية أنّه، بعد دراسة مواقف جميع أعضاء الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، يلاحظ اتفاق الجميع على الاستقلال بالنسبة للمغرب وتونس. أما بشأن الجزائر، فإنهم يقولون " أوه ! مهلاً ! ". " إذاً فإنني لم أعد أرى الرابطة بين الجزائر وكل من المغرب وتونس "(110)، حسبما يلاحظ المسؤول ذاته.

من منظور الهيئة المركزية، فإنّ كل صيغ التنظيم المطروحة للمستعمرات أنما ستكون منظمات غير شرعية. إذاً يجب الاعتماد على مجموعات غير شرعية، تختفي كي تجتمع. مع (توفير) التعبير الخارجي عبر الصحافة والمنشورات.

في جلسة أول أكتوبر1926 للهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، يفهم من حديث أمين الهيئة المركزية أنّ المسائل لا تحسم بسرعة وأنّ الحوارات تسير على ركبها. ويؤكد الموقف الحاسم والقطعي للهيئة المركزية بشأن القضايا المطروحة. حيث يعلن /Celor/ : " نحن جميعاً متفقون حول مسألة استقلال المستعمرات بما في ذلك الجزائر، وحول تشكيل حزب وطني ثوري في الجزائر(111). إنّ هذا النقاش حول

الأرضية، والذي على الشيوعيين أن يقوموا به داخل / النجم /، يجب أن لا يميّز موقفنا تجاه استقلال تونس والمغرب "[112].

بحيث أنّ / نجم الشمال الأفريقي / مدعو - من منظور هذه الهيئة أن يكون في وضع قانوني داخل فرنسا. ووضع غير قانوني داخل الجزائر. لذا يتوجّب الاستعداد لذلك والتصريح به مباشرة. أما بخصوص الموقف الذي يتوجّب على الشيوعيين سلوكه داخل / النجم/، فإنّ / سيلور / يستغلّ هذه المناسبة ويشنّ هجوماً على المواقف المعتدلة، شارحاً السياسة التي يجب تطبيقها.

إنّ أهمّ المبادئ التي خرجت بها هذه النقاشات، تتعلق : بمحاربة الإصلاحية - وتجذير المنظمة - وإظهار طريق التحرير والنضال ضد الأمبريالية أمام الجماهير. وهو ما يضع الإصبع على التكتيك المطلوب، الذي سيبنى ويتحدّد تبعاً للمشاكل المطروحة، نظراً لغياب سياسة كولونيالية محددة للهيئة المركزية وللحزب الشيوعي الفرنسي.

والهيئة المركزية هذه تتصب ضد مواقف الدفاع عن برنامج مخفّف قد يزداد تأثيره، حيث سيسمح هكذا برنامج للجزائريين بالظن أنهم سيحصلون على ما ينقصهم عبر الاندماج.

وبالتالي، فإنّ مثل هذا البرنامج سيغرقهم في أوهام إصلاحية.. فإذا كنّا سنكلّف مناضلي / النجم / بمهمات الدعاية لبرنامج / Benthami / ذاته، فمن الأفضل العزوف، حسبما يرى / سيلور / الذي يتوجّه للمناضلين الجزائريين قائلا " لن أقوم بأي تنازل حول موقف الشيوعيين داخل نجم شمال أفريقيا[114] ، فمن غير المعقول أن يدافع المناضلون عن برنامج الحزب الشيوعي في الخارج، وألاّ يفعلوا ذلك داخل / النجم / باحتكاكهم مع الجماهير ". " هل ستتبعون برنامجين؟ يسأل الناطق باسم الهيئة الكولونيالية المركزية. صحيفتكم " إقدام باريس " ستدخل الجزائر - على ما أفترض - وإذا ما أردتم في هذه اللحظة حياة شرعية، فما عليكم إلاّ أن تأخذوا ببرنامج / بنتامي/ ولا حاجة لكل هذا. وبالتالي يجب الحذر من العزلة عن الجماهير " يخلص / سيلور /[115].

إنّ مهمة الشيوعيين في / النجم / هو الانضمام الفردي إلى المنظمة، والعمل على تجذيرها، مع تجنّب أي انشقاق سيضعف التجمّع المناهض للأمبريالية. حيث لا تكفي مواجهة العناصر التي تريد (الاندماج)، بل أيضاً التمسّك بإيضاح أنّ أية مساومة مع الأمبريالية غير ممكنة. فهذه موجودة في الجزائر لمصالحها ولن

تتفاهم أبداً من أجل الرحيل. " عليكم متابعة النضال من أجل تجذير منظمتكم، حتى ولو غامرتم بالفشل، يعلن / مارشال / . فمتابعة النضال هو ما يمثّل شعاركم. ومن الواضح أنّه بمقدار ما تتقدمون أماماً لتجذير / النجم / بمقدار ما سيصبح النضال قاسياً، لكن بالمقابل ستكسبون من حيث التأثير "(116).

إنّ مهمات الشيوعيين هذه، في تصعيد مطالب / النجم / تطرح مسألة تعميق طرق العمل والتكتيك. وهنا - مرّة أخرى - يطلب التوضيح من الهيئة الكولونيالية المركزية.

فتنظيم الفئة الشيوعية داخل النجم، والصراع لقيادتها، أصبحا بارزين.

إنّ تطبيق هذا التكتيك يطرح بدوره مشاكل فريدة في الاستيعاب والتجسيد. ففي الوقت الذي يرى فيه بادولا Padula ضرورة تنظيم الفئة الشيوعية، فإنّ إيسعاد يوصي المنتسبين للنجم بتنظيم هيكلهم بأنفسهم والمشاركة في الاجتماعات والسعي لكسب تبنّي الشعارات الشيوعية. ويضيف / بادولا / : ليس ضرورياً تسلّم رأس المنظمة طالما أنّنا نقوم بعملنا في الداخل(117).

و/مارشال/ يرى أنّه لا يجوز أن نقبع في برنامج معتدل لمجرّد المتعة بقيادة /النجم/. ورغم تأكيد حاج علي أنّ الصراع ضد الإصلاحيين قد بدأ، بعد استقالة ممثلين اثنين للبرجوازية من

اللجنة التنفيذية للنجم، إلاّ أنّه لا مجال للأوهام حول الموضوع. فقيادة النجم هي في يد الشيوعيين، والباقي يشكّل المؤيدين، أو على الأقلّ يشمل هؤلاء الذين (سيمثلون) الوطنيين الانفصاليين لاحقاً.

ولن تمضي بضعة أشهر على تأسيس /النجم/ حتى يتجاوز التكتيك الواقع الملموس.

إنّ هذا التفاوت والاختلافات القائمة بين مختلف الهياكل (الحزب الشيوعي - المنظمة النقابية الشيوعية C.G.T.U. - الهيئة الكولونيالية المركزية - الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا - ونجم الشمال الأفريقي) التي ستتداخل بقوّة، ستعيق كثيراً حركة المناضلين الجزائريين.

لقد كان القادة الشيوعيون يأملون أن يتطور حال / النجم / كحال / الدستور التونسي / . وأن يكون هناك السياسة والتكتيك ذاتهما على الجبهتين. فهذه النظرة جعلت الهيئة المركزية تكلّف الشيوعيين بالعمل كيسار الحزب الدستوري، مع تجنّب الانشقاق بأي ثمن، وضم الشيوعيين إليه، وتجميع مختلف قوى اليسار الدستوري وقيادته، وأخيراً تنسيق الجهود كي يتطوّر هذا الحزب وفق نموذج جبهة أو تجمّع

مناهض للأمبريالية[118]. لقد شكّل /الدستور/ في بعض الوجوه التجربة المتقدّمة التي يمكن أن تكون مرجعيّة /النجم/. إلا أنّ هذا الأخير ما كان بإمكانه أن يتجاهل التنظيم السياسي للبرجوازية الجزائرية. لهذا السبب، ينظر إليها كجزء من التجمّع المناهض للأمبريالية.

فلم تعد قيادة الجبهة أو منظمة / النجم / أمراً جوهرياً، على الأقلّ في الفترة الأولى. فالجوهري الآن هو العمل مع الجماهير، والفعل في العمق. هكذا تتم العودة إلى الجبهة انطلاقاً من القاعدة.

وCelor يشرح / لمريدي البرنامج المعتدل / أنّ خوفهم من فقدان قيادة النجم، يجب ألاّ يستلزم تقزيم المطالب. " أعتقد بوجود خشية كبيرة لدى العديد من الرفاق أن يفقدوا قيادة نجم الشمال الأفريقي. يجب عدم التمسك بذلك. فإذا ما فقدناها، فإنّ هذا يدلّ على أنّنا لم نحصل بعد على التأثير داخل المنظمة. ولكي يكون التأثير حقيقياً، يجب أن تحملكم الجماهير إلى قيادة المنظمة "[119].

ومرّة أخرى إذاً، يتبيّن التركيز على جبهة العمل في مستوى القواعد والروابط مع الجماهير على حساب جبهة القمّة.

كما أنّ مهمّة الشيوعيين هي، حسب الهيئة المركزية، إظهار الطريق للنضال ضد الأمبريالية. فكافة دعاة الحزب الشيوعي كانوا أن " تلقوّا الأمر بالحديث عن الاستقلال خلال عروضهم. وبالتالي فهم يستطيعون التطرق إلى /النجم/ مؤشّرين إلى أنّه جزء من التجمع المناهض للأمبريالية. وأنّ دعم هذه المنظمة يعني الاتجاه خطوة نحو استقلال المستعمرات ووضع (الرصاص) في جناح الأمبريالية "[120]، حسب تأكيد مسؤول النشاط الكولونيالي في فرنسا.

فالهيئة الكولونيالية المركزية لا توافق على حجب البرنامج. وهي في ردّها، تورد الحجج ذاتها المتناقضة لهؤلاء الذين يقولون إنّ الحديث عن الاستقلال سابق لأوانه. " لستم جميعاً متفقين - يقول سيلور - طالما أنّكم تقولون بأن الأغلبية الراهنة ستتبنى شعار الاستقلال ". وحتى لو كان الأمر نقيضاً، فعلى الشيوعيين ألاّ يخفوه، كما ترى هذه الهيئة : " إذا كنتم أقلية / في النجم / يشرح سيلور، ناضلوا ودافعوا عن برنامجكم، وخوضوا المعركة ضد هؤلاء الذين لا يتفقون وشعار الاستقلال. ولطالما أنتم في القيادة، لماذا التفكير بشكل مغاير ؟ وعدم تبنّي الشعار المطروح ؟ "[121].

إنّ الهيئة ذاتها توصي القادة الجزائريين باستخدام هذا الشعار وبالسعي لتغليب وجهة نظرهم، كي يعزّزوا من تأثيرهم ويدلّوا إلى أين هم ماضون.

فحسب هذه الهيئة المركزية، فإنّ الروح الوطنية تغطّي على روح النضال الطبقي، وتجعل من الصعب جمع الجزائريين في منظمة شيوعية. وهو ما يفرض على مناضليها واجب كسبهم إلى / نجم الشمال الأفريقي /[122]. كما توضح أيضاً أن التعبئة على قاعدة النضال من أجل الاستقلال لا تتم بالمشاعر فقط : " إنّ واحدة من مهام / النجم / هي إبراز أنّ الاستقلال هو أمر آخر غير العواطف"[123]. في الحصيلة، يجب مفصلة النضال الوطني مع الهدف الاجتماعي. إلاّ أنّ هذه المحاولة لا تحصل - بدورها - دون ارتباك.

2 . النضال على جبهتين : الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية

إنّ خلق منظمة وطنية ثورية، في الوقت الذي يفتح حقل نضال جديد، فهو يفرض مهمات جديدة أمام المناضلين الجزائريين على الجبهة الوطنية.

فبعدد قليل أصلاً، وبالخلاف مع السياسة الجديدة التي أوصت بها / التنفيذية السادسة الموسّعة / للأممية الشيوعية والهيئة الكولونيالية المركزية، فإنّ المجموعة الجزائرية الناشطة في الحزب الشيوعي، عليها أن تتخلى عن دورها السابق في البنى الشيوعية والنقابية، وأن تلعب دوراً جديداً في / نجم الشمال الأفريقي /.

ومن البداهة أن يطرح هذا الوضع مشكلات جديدة، مما يجعل المناضلين الجزائريين يتوجّهون أكثر فأكثر لطلب التعليمات من الهيئة الكولونيالية المركزية حول كيفية العمل في وسط / النجم /، وحول العلاقة بين النجم وبين الحزب الشيوعي، وكذلك حول الموقف اللازم تجاه منتسبي / النجم / وكيفية تنسيق الدعاية الشيوعية مع الدعاية الوطنية، وطريقة أداء التجنيد والظهور في المنظمة الجديدة. إن الإجابة على هذه التساؤلات، في غياب سياسة أكثر تكاملاً، لم تكن بالأمر السهل، كما سنرى.

العلاقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي ونجم الشمال الأفريقي وموقف المروجين

حين سأل / جيلاني / الهيئة الكولونيالية المركزية عمّا إذا كان / النجم / هو بديل الحزب الشيوعي على الجبهة الكولونيالية، فإنّ سؤاله لم يكن دون أساس. إذ،

زيادة على كونه يبرهن مرّة أخرى على أنّ مشروع /النجم/ لم يكن سابقاً على /التنفيذية السادسة الموسّعة/ للأممية الشيوعية في مارس 1926، فهو يؤكّد أيضاً حالة البلبلة - على الأقلّ - إن لم يكن غياب الفهم للسياسة الكولونيالية الجديدة. وفي الواقع، إنّما هما الأمران معاً.

وذات الجيلاني، العضو المؤسّس /للنجم/، إنما يلخّص هنا وضع مجموع المناضلين الجزائريين في الحزب الشيوعي : "إنّي لا أفهم أن نتكلّم في اجتماع ما عن المنظمة النقابية CGTU وعن الحزب الشيوعي، ثمّ يتكلّم الخطباء أنفسهم في اجتماع آخر عن نجم الشمال الأفريقي. هكذا ينظر إلينا كتجّار، ويسود الاعتقاد بأن المنظمة النقابية والحزب والنجم، هم منظمة واحدة "[124]. هذه الارتباطات المتبادلة التي تشكّل مصدر ارتباكات عديدة، لا تجعل من الخطباء الجزائريين والقادة، ومن منظمتهم الشمال أفريقية كل ضحاياها فحسب، بل المنتسبين والمهاجرين الجزائريين أيضاً.

إن مثل هذا الوضع يثير معاناة شديدة في مستوى القواعد. فهذا العائق لا يسهّل نشاطات الإيضاح والتمييز الذي أراد الحزب الشيوعي إدخاله بين مهمات الثورة الوطنية ومهمات الثورة الاجتماعية. فإدراك العلاقة بين هذين الهدفين سيكون ذا أهمية كبيرة، ومصدر مواجهة لاحقة أيضاً بين الوطنيين والشيوعيين. فهؤلاء الشيوعيون يقدّمون رؤيتهم لهذه العلاقة، دون أن يحدّدوا أبداً ما هو الشرط الذي يجب على الثورة الوطنية الإجابة عليه كي تتحقق. (ولسوف نعود إلى هذه المسألة أيضاً).

لقد أراد كل من الحزب الشيوعي والهيئة الكولونيالية المركزية أن يخصّصا للمناضلين الجزائريين، دور شرح الموقف الشيوعي تجاه الثورة الوطنية. هنا أيضاً نجد تلك الفكرة القديمة الهادفة إلى إثارة حركة تعاطف مع الشيوعية، وإظهار الحزب الشيوعي - أمام أبناء المستعمرات - كالحزب الوحيد الذي يستجيب لتطلعاتهم على نحو ملائم. الفرق الوحيد هو أنّ الصياغة النظرية مع / نجم الشمال الأفريقي /.. إنما تتجه نحو التجسيد.

فـ Celor يرى أنه على المناضلين الجزائريين أن يوضحوا للمنتسبين إلى نجم الشمال الأفريقي أن الحزب الشيوعي الفرنسي يناضل أيضاً من جهته، من أجل الاستقلال الوطني، إلاّ أنّ هدفه ليس هذا الجانب. فالحزب الشيوعي " يعتبر الثورة الوطنية كمرحلة. لكن الهدف الذي يريد الوصول إليه هو الثورة الاجتماعية "[125].



صـــورة لاستعراض الجزائريين في باريس،
(من أرشيف السيدة بن قلفات، ابنة مصالي حاج)

والحزب - حسب الهيئة الكولونيالية المركزية - لا يمكن أن يتخلّى عن نشاطه الخاص. فبالتوازي مع دعم استقلال المستعمرات، يناضل الحزب من أجل الثورة الاجتماعية. وعلى الرفاق المناضلين الجزائريين أن يهتمّوا بتوضيح موقف الحزب الشيوعي، حيث يجب ألاّ ينسوا أبداً - حسب ذات الهيئة - القول وتكرار القول إنّ النضال من أجل الاستقلال ليس كافياً، بل هناك نضال آخر يجب تأديته.

إنّ الخلط بين المهمات الوطنية وهدف الثورة الاجتماعية يجب ألاّ يقود إلى الفصل بين جبهتين. وإذا كان نجم الشمال الأفريقي يقع إلى الخلف من الحزب الشيوعي - حسبما يشرح أمين الهيئة الكولونيالية المركزية - " فهل يعني هذا أنّ الشيوعيين، لا يجب عليهم الانضمام للنجم" ؟. على العكس، يؤكّد سيلور " إذ عليهم الانضمام إليه، لأنهّم الأكثر تطوراً ولديهم المفهوم الأكثر دقّة عن النضال الثوري. وإذا لم يدخل الشيوعيون في / النجم / ماذا سيحدث ؟ سيحدث مثلاً ما يجري في (الدستور التونسي)، حيث تأثير الحزب الشيوعي ضعيف. لأنّنا نجد البرجوازين وليس البروليتاريين في قمّة التنظيم. فلو كان لنا تأثير - يقول سيلور - لكنّا فضحنا القادة الحالين، كي يطردهم الدستوريون من حزبهم "(126).

لذا فهدف الشيوعيين في نجم الشمال الأفريقي هو - إذن - تجنّب مثل هذه العقبة، والعمل بعمق قاعدياً على الجبهتين : من استلام أو توجيه قيادة المنظمة، وشرح التمفصل والتمايز معاً، ما بين الضرورات الوطنية والضرورات الشيوعية.

لا شك أن المسألة تبدو واضحة على الصعيد النظري ومستوى الخطاب. إلاّ أنّها ليست بهذه البساطة في واقع النضال والعلاقات مع المنتسبين والمستمعين داخل / النجم /. كيف يكون إذاً الظهور وتقديم الذات للآخرين، يتساءل الخطباء الجزائريون من الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا ومن الحزب ؟ كيف يمكن إفهام المستمعين أنّه من الممكن أن نكون قوميين وشيوعيين ؟

هذه الأسئلة التي يطرحها المنتسبون والمستمعون في نجم الشمال الأفريقي الحديث العهد ،على المتدخلين الشيوعيين، تثير نقاشات عديدة وسط الهيئة الكولونيالية المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا. فلسنا هنا فقط أمام مشكلة موقف أو وضعية للتبني، إنما هو وضع الإصبع على مشكلة أوسع، ألا وهي مشكلة التكتيك المطلوب.

تبقى المشكلة مزدوجة، بالنسبة للمتدخلين الشيوعيين الجزائريين من جهة، وكذلك بالنسبة للدعاة الفرنسيين، سواء كانوا معنيين بالعمل الكولونيالي أم لا. فإذا ما دعا هؤلاء الشيوعيون لصالح /النجم/ ستتهم هذه المنظمة بأنّها شيوعية. وإذا

ما دعا الخطباء الجزائريون لصالح النجم وقد سبق وشوهدوا كدعاة للمنظمة النقابية أو الحزب الشيوعي، فسيكون الإبهام - حسبهم - كلّياً. هكذا، فإنّ التكتيك يطرح - دفعة واحدة - مشاكل التغطية، ونقص الإطارات والأولوية بين الحزب الشيوعي والنقابة أو النجم، وأخيراً مشكلة العلاقات (المتشابكة) فيما بينها.

والمواقف بهذا الصدد كانت متباعدة. فبالنسبة لحاج علي، عندما يتحدث الخطباء الجزائريون عن النجم، عليهم ألاّ يتحدثوا عن الحزب، لتجنّب الخصوم المحتملين وتجنّب " السؤال عمّا إذا كان النجم ملحقاً بالحزب "

ويعتقد حاج علي، أنّه إذا ما سئل المناضلون الجزائريون في اجتماعات النجم عمّا إذا كانوا منتسبين للحزب الشيوعي، عليهم بالردّ : بلا، " لكنّ الشيوعيين هم الوحيدون الذين يدافعون عنّا، ولا يمكن أن ننكر هذا الجميل ". في حين أنّ منوّر يعتقد أنّه من الصعب على رفيق معروف أن يؤكّد أنّه غير شيوعي.

كما يقترح حاج علي ذاته بالاحتفاظ بالصفة غير الشيوعية للمنظمة فقط : " إذا ما سئلت شخصياً، سأقول إنّني شيوعي. لكنني مسلم أيضاً. لذا فقد انتسبت لنجم شمال أفريقيا "[127]. لكن " يجب إضافة : وبما أنني شيوعي، فأنا أناضل من أجل الاستقلال، حسب تدخّل Celor ".

ويشهد جيلاني أنّه ردّ على سؤال وجّه إليه في الدائرة 13 من باريس، حيث هو معروف جداً كشيوعي، عمّا إذا كان / النجم / مدعوماً من حزب. فأجبت بنعم، من طرف حزب عمالي، حيث أننا ضعفاء "[128].

إلاّ أنّ سيلور ليس مع هكذا إجابات : " علينا أن نقول أنّ منظمتنا ليست شيوعية. لكننا نعترف أنّه من بين جميع الأحزاب، هناك الحزب الشيوعي الذي يدعمنا في نضالنا من أجل الاستقلال. ونحن مع جميع هؤلاء الذين يساندوننا. فإذا كان هناك حزب آخر لديه الموقف نفسه منّا، فإننا سنكون معه أيضاً "[129].

لكن، وبعد عدّة سنوات، حينما يبحث النجم أو يحقق بعض التحالفات ويستفيد من مصادر دعم أخرى، فإنّه لن يلقى النظرة الإيجابية ذاتها من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي.

إنّ ولادة / النجم / على أرضية البراغماتية والنضال الملموس، تجعل تكتيك التغطية يستند إذن إلى التأكيد على : الاستقلالية العضوية والسياسية / للنجم /، وبالوقت نفسه تجعل من الرابط المتميز والعلاقة الخاصة مع الحزب الشيوعي وجهاً ملحوظاً بشكل جلي.

مع ذلك، فإنّ تكفّل الخطباء الشيوعيين بالميدان الدعائي / للنجم / كان مصدر مشاكل إضافية.

فالعامل الجزائري - كما يرى حاج علي - سيتجه نحو أية منظمة تدافع عنه دون تمييز، مدفوعاً بحماسه. وإيسعاد، الذي تحدّث عن النقابة والحزب الشيوعي في اجتماع الدائرة العشرين من باريس رأى جزائريين أعضاء في النجم يبرزون له بطاقاتهم. ففي الوقت الذي تتعلق المهمة بشرح النضال على الجبهتين - القومية والشيوعية - فإنّ استخدام دعويين من الحزب الشيوعي يعرّض / النجم / للاشتباه. ونداءات الخطباء الجزائريين من الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا (وهي شيوعية) للانتساب إلى النجم، تضع المنظمة في تناول تشكيك البوليس وأمام خصوم محتملين " فلطالما عمل الدعائيون الشيوعيون لصالح / النجم /، فإنّ العمال لن يضعوا ثقتهم، كما يعتقد حاج علي. وحينما يقوم البرجوازيون بذلك، فإنّ الكفاح سيكون أهم. وعلى الحزب الشيوعي تجسيد نضالية"[130].

وبانتظار تسيب عناصر برجوازية وبرجوازية صغيرة، فإنّ Padula يبرّر، باسم الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا : " إذا ما تكلّم غالباً الرفاق من الحزب باسم النجم، فلأننا نفتقر إلى متحدثين. ونجد أنفسنا مضطرين إلى الطلب من العناصر ذاتها كي يتكلموا باسم المنظمتين "[131]. لكن التناقضات حول الخيار الضروري تتجاوز إطار الهيئة الفرعية. هكذا تتوالى الاقتراحات على الهيئة الكولونيالية المركزية : كأن لا يقوم الرفاق الذين يعملون لصالح / النجم / بعمل آخر (إيسعاد). وفرز الرفاق الجزائريين في الحزب غير المعروفين كشيوعيين لتسهيل مهمة هؤلاء (حاج علي) الذي يعلن " إننا نريد تعليمات محدّدة حول طريقة العمل داخل النجم وعلينا ألاّ ننسى أننا قلنا بتسيب عناصر برجوازية "[132].

إنّ الافتقار إلى دعويين وإطارات، بالوقت ذاته، مع وجود محاذير التشويش والأخطار، إنما يستدعي سلوكاً جديداً. فالمتحدثون الشيوعيون سينضبطون في حدود الإعلان عن وجود منظمة : نجم الشمال الأفريقي. و/ مارشال / مسؤول النشاط الكولونيالي في فرنسا، يوصي بالحديث عن النجم بصيغة مقنّعة بعض الشيء. و"الحزب الشيوعي يصدر توجيهاً لجميع دعاته أن يتحدثوا في عروضهم عن الاستقلال، مع ذكر / النجم / كمنظمة عضو في التحالف المناهض للأمبريالية

والمناضلون الجزائريون في الحزب الشيوعي يتلقون بدورهم توجيهاً بأن يركّزوا - داخل النجم -على أن هذه المنظمة ليست شيوعية بل مسلمة وطنية. وأنّ الحزب

الوحيد الذي يهتمّ بأبناء المستعمرات هو الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الذي يتوجّب إظهار العرفان بالجميل له.

لكنّ / النجم / أيضاً هو منظمة جماهيرية، ولابدّ من سدّ نقص النشاط في وسطها وداخل البنى الشيوعية الأخرى. وعلى الدعاية الشيوعية أن تعنى بكسب الجزائريين، حيث يطرح - أصلاً - سؤالان : أية أولوية تطرح ذاتها بين المنظمة النقابية الشيوعية الموحدة والحزب الشيوعي وبين نجم شمال أفريقيا ؟ وأية صيغة يجب اختيارها بين الكسب الانتقائي (النخبوي) أو الكسب الجماهيري ؟

الكسب (الجماهيري) - الأولويات - الارتقاء

لقد سبق وأشّرت التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية، وبعدها مؤتمر Lille - جوان 1926/ " على ضرورة تجنيد الأهالي، دون التوقف عند تكوينهم السياسي"(133).

إلاّ أنّ الهيئات القيادية في الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي والهيئة الكولونيالية المركزية، ورغم الدعوات الملحّة من قبل المناضلين الجزائريين الناشطين، لم توفّر أية خطة عمل أو توجيهات محدّدة حول الكسب وطريقة تحقيقه والتكتيك الأفضل. لذا وقع عبء هذه المهمّة على الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا.

ولقد كان على الحوارات الدائرة بصدد هذه المسائل أن تكشف عن الخلافات بين التصورات المطروحة والخيارات الممكن تبنّيها. فقد تركّزت على خيار الأولوية بين الصيغ التنظيمية الثلاث / النجم - النقابة - الحزب الشيوعي / وعلى تمفصلها والكسب الجماهيري، دون التوقف عند رأس المال الثقافي واللغوي أو البحث - حينها - عن العناصر المتقدمة.

لقد أوضح جيلاني جيداً خلال هذه النقاشات وجهاً من الصعوبات التي يواجهها الدعاة الجزائريون : " إنني عضو في النجم وأنتمي للحزب الشيوعي - حسبما قال - إننا نقول في الاجتماعات :

انتسبوا إلى النقابة الموحدة، انتسبوا إلى الحزب الشيوعي، وإذا ما توجبت الدعوة ،فالانتساب إلى النجم أيضاً. يجب أن يكون أحدنا مليونيراً كي يتمكن من عضوية ثلاث منظمات " (134).

في الحقيقة، فإنّ الانتساب إلى هذه المنظمات الثلاث، لا يطرح فقط مشاكل مادية (علماً بأنّ مساعدات الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي كانت جدّ ضعيفة) بل أيضاً مشاكل الاستعدادات والتربية السياسية. في حين أن العلاقة بين هذه المنظمات ليست موضع شرح أو فهم واضحين. فالشعور والوعي الطبقي مازالا ضعيفين في وسط الهجرة الجزائرية.

من منظور حاج علي، فإنّ التركيز على أنّ " النجم " / كمنظمة مسلمين تناضل من أجل الاستقلال، ليست شيوعية، إنما تدين بدعم الحزب الشيوعي / إنما يعني - هذا - عملياً : " أنّه من الممكن للرفاق أن ينتسبوا إلى النجم دون أن يتفهّموا ضرورة الانتساب إلى المنظمات الأخرى "[135]. والمسألة بالنسبة إليه تتعلق بالتربية السابقة.

في حين يرى إيسعاد أن عضوية النجم لا تمنع أن يكون المناضل عضواً نقابياً وعضواً في الحزب الشيوعي بالوقت ذاته، " خاصّة بالنسبة لهؤلاء الذين سبق وتحصّلوا على تربية سياسية، ويدركون ضرورة الانتساب إلى الصيغ الثلاث ". كل المسألة تكمن هنا، أي أنّه للانتساب إلى المنظمات الشيوعية، يجب أن يكون المرء (قد فهم) وقد (تحصّل على تربية سياسية)، لكن لا نعرف : من يقوم بهذا العمل بالضبط، ولا كيف ؟

إنّ التدقيق عن قرب، يسمح برؤية أنّ الحوارات تدور حول ذاتها، وأنّ الاعتماد - إنما يقوم - في الحقيقة -على إيقاظ الشعور الطبقي للجزائريين.

أمّا بالنسبة لـ Celor، فإنّ الجزائريين الذين سبق وانضمّوا إلى المنظمة النقابية الموحدة وإلى الحزب الشيوعي، هم من سيكون " الأكثر وعياً " و" الأكثر يقظة للشعور الطبقي " و" من سيدرك ضرورة الانتساب إلى نجم الشمال الأفريقي ". و" من جهة أخرى، فإنّ الجزائريين الذين أدركوا أن النضال من أجل الاستقلال غير كاف، سوف يُنتسبون إلى الحزب والنقابة ويضحّون من أجل عضوية المنظمات الثلاث ". " إنّنا لن نتلقى انضمامات جماعية واسعة "، يعلن أمين عام الهيئة الكولونيالية المركزية، " إلاّ أنّ الانتسابات التي تحدث، إنّما هي انتسابات صادقة" (136).

لقد بقي تكتيك الكسب مع ذلك قليل الوضوح. وبقيت طروحات /سيلور/ غير مقنعة للمنشطين الجزائريين في الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا وفي /النجم/. فـ/صدّيق/ هو ضد الانتسابات الجماعية ومع الانضمام الفردي. وعلى كل عضو مغاربي في الحزب الشيوعي أن يتكفّل بتربية مواطنين آخرين ومحاولة جلبهم للحزب على قاعدة العمل الفردي.

وإذا كان النجم، بالنسبة لآخرين، يسمح بتوجيه اجتذاب الجزائريين في فرنسا، فهو أيضاً يوفّر الإطار لرصد العناصر القابلة للإعداد على طريق الشيوعية لاحقاً.

(سيلور)، يؤيّد حملة تجنيد من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية. في حين أنّ (صدّيق) يدعو القادة من أبناء المستعمرات إلى عدم الخلط بين النقابة والحزب. وعلى العكس، فإنّ (معروف) يرى أنّ أولوية التجنيد يجب أن تكون من حظ النقابة، حيث " يتوجّب على الرفاق المرور بداية عبر النقابة الموحدة CGTU، وإلاّ سوف يصبح من الصعب ضمّهم إلى النقابة فيما بعد "(137).

هذا الموقف لا يحظى بموافقة /سيلور/. حيث أنّ طرح ضمّ الجزائريين إلى النقابة قبل دخولهم في الحزب الشيوعي، كشرط أساس، إنما يعني نظرة دونية لهم قياساً بالأوروبيين، من منظور الرجل الثاني في الهيئة الكولونيالية المركزية، الذي يرى أنّ التجنيد الجماعي حتى لو" جلب في البداية خمسمائة رفيقاً ولم يتبقى منهم في نهاية العام سوى مائة، فإنّ الأهم هو أنّ " هؤلاء الرفاق (الباقين) هم رفاق صادقون".

أخيراً، تنتهي الهيئة المركزية والهيئة الفرعية باتفاق حول مبدأ فتح الطريق واسعاً أمام الجماعات، بمعنى أنّ الضعف السياسي وغياب التثقيف لا يجب أن يشكلا حاجزاً أمام انضمام الجزائريين إلى المنظمات السياسية للحزب الشيوعي. فالقادة من أبناء المستعمرات، عليهم ألاّ يكتفوا فقط بعملية التجنيد، بل أيضاً باستقبال المنتسبين الجدد. حيث أن الهيئة المركزية ترى أنّه، بمساعدتهم ودمجهم في الخلايا ومجموعات العمل، تصبح "المهمة العاجلة، ليس فقط كسبهم بل الحفاظ عليهم..

لقد أدّت الحوارات حول ضرورة التجنيد الجماهيري إلى إبراز أهمية العناصر المتعلمة.

فمن /إيسعاد إلى سيلور/ مروراً بحاج علي، فإنّ الجميع يتوافق حول ضرورة الإلحاح الخاص على عملية تجنيد الأهالي المتعلمين.

إنّ صعوبة النفاذ إلى قطاع الجزائريين بغالبيتهم الأميّة، ستحفظ للجزائريين المتعلمين مكانة مميزة. فمصير هؤلاء من أصحاب رأسمال اجتماعي ولغوي هو الارتقاء السريع. وإذا ما أضيف لذلك، درجة الوعي السياسي والانتماء للحزب الشيوعي، أو على الأقل التعاطف مع الحركة والأفكار الشيوعية، فإنّ هذا الصعود لن يكون إلاّ أبعد مدى.

إن صعود /مصالي/ وعناصر أخرى من البرجوازية الصغيرة الجزائرية إلى قيادة نجم الشمال الإفريقي، إنما بعود بالضبط إلى سياسة الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي هذه، بشأن القضية الوطنية والسياسة الكولونيالية، رغم تعرّجاتها وأوجه تناقضها.

إن الحزب الشيوعي والأممية الشيوعية، عندما وضعا ذاتهما على أرضية /الوطنية الثورية/ بخلق نجم الشمال الإفريقي، وشجّعا أيضاً سياسة تجنيد عناصر مثقفة ووعدا المهاجرين الجزائريين بالاستقلال الوطني كخلاص لهم وشرط لتحررهم، فإنّ الشيوعيين لن يتأخروا عن الوقوع أسرى لعبتهم. حيث أنهم لم يقدّروا جيداً عمق الشعور الوطني لدى الجزائريين المهاجرين في فرنسا، وبالتالي : ملاءمة شعار الاستقلال المطروح.

فسياسة الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي، بعد التنفيذية السادسة للأممية ومؤتمر /Lille/ للحزب الشيوعي، لم تدرك أنّها تعدّ قبرها الخاص أيضاً، وبالوقت ذاته انطلاقة الوطنية الانفصالية. فهؤلاء المناضلون من الجزائريين الذين ساهم الحزب الشيوعي في تكوينهم أو في جذبهم لبناء العضوية، سوف يستخدمون أسلحته نفسها ضده.

والقطيعة بين الوطنية الوليدة والشيوعية، أصبحت تطلّ برأسها. حيث أنّ اندفاعتها لن تتأخّر كثيراً بعد خلق نجم الشمال الأفريقي.. فلقد (نفذت الدودة إلى الفاكهة المتخمّرة).

III. فشل الشيوعية واندفاعية الوطنية الجزائرية الانفصالية :

لقد شهدت نهاية عام 1926 جهداً حقيقياً لتعزيز الدعاية الكولونيالية من قبل الهيئات المركزية والفرعية في مجال المستعمرات. فالنقاشات التي دارت فيها ستسمح - رغم كل القصورات والتناقضات - باستكمال التأسيس الخجول لنجم الشمال الأفريقي وببعض الإنجازات الكولونيالية الأخرى. فالنشاط الخاص والمستقلّ للشيوعيين في ميدان الاستدمار، تمّ بالتوازي مع النشاط وسط /النجم/. وبطريقة ما، فقد خدم النشاط الأول الحقل الثاني، في حين أنّ الشيوعيين كانوا قد تأملوا حدوث العكس أيضاً.

ولقد كان إنهاض وتطور البنى والبرنامج وخطّة مطالب نجم أفريقيا، خاضعاً للنشاطات ولتطورها داخل الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا. فبعد تحديد البرنامج

والهياكل، سيصبح الشيوعيون الذين لم يقطفوا ثمرة جهودهم، ضحية تناقضاتهم وسياساتهم. فالدودة التي نفذت إلى الفاكهة قد قضمتها بصبر وانتهت بالاستيلاء على كل شيء. وسوء تقدير كل من الشعور والمسألة الوطنيين مع مماطلة الحزب في رسم سياسته الكولونيالية، والأزمة الاستدمارية.. وصيغة الاحتقارالتي سلكها الشيوعيون تجاه أبناء المستعمرات من الجزائريين.. كل هذا سيكون قاتلاً لهم.

إنّه لمن الممكن رسم الاتجاهات الكبيرة لشروط انطلاقة نجم الشمال الأفريقي وأسباب الفشل الشيوعي.

1. نجم الشمال الافريقي، وغزو الهجرة الجزائرية : استكمال وضع البرنامج والدعاية والهياكل

كان قد حاول عديد الباحثين تحديد توقيت القطيعة بين الشيوعيين والقوميين، فأقاموا التمييز بين فترة أولى /شيوعية/ لنجم الشمال الأفريقي، وفترة ثانية /وطنية/. فعرقوب مفصلة وانفصال الفترتين وجد في ظهور شعار الاستقلال، وأحياناً في بروز /مصالي/ كأول زعيم للنجم.

إنّ استناد غالبية الباحثين إلى أطروحات البوليس وإلى /أو/ المعلومات الإضافية /من مثل نشريات النجم/ ورسائل وشهادات... يجعل من " تأكيداتهم " أمراً مقبولاً، بسبب غياب المصادر حول سياسة الشيوعيين وسط /النجم/ أو تجاهه.

فالمصادر الشيوعية هي التي تعيننا على رؤية هذه السياسة، دون أن تعلمنا - مع ذلك - حول معطيات فشلها وضياع سيطرتها على النجم.

لذا سنقدّم تفسيرنا، على قاعدة هذه المصادر الممكنة والمتوفّرة في وثائق الهيئة الكولونيالية، والذي لن يكون سوى (بداية دلالية).

هكذا، وعلى العكس مما يؤكّده بعض الباحثين،[138] فإنّ نجم الشمال الأفريقي سيعرف مرحلة شيوعية حتى عشيّة حلّه. فالوطنيون الذين ما زالوا قليلي النضج، إنما كانوا يحتاجون لتعلّم السياسة. ولسوف يفعلون ذلك في المدرسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، من مثل الاجتماعات - والمهرجانات - والبنى النقابية والكولونيالية، بل وغالباً في ظل القادة الجزائريين من الحزب الفرنسي.

فحينما يحدّد / متلوتي / القطيعة بين النجم والحزب الشيوعي الفرنسي في بداية 1927[139]، فإنّ هذه الفترة كانت تعيش في الحقيقة لحظة إنهاض التصوّر الجديد للعمل الكولونيالي، سواء في وسط النجم أم في داخل الهياكل النقابية والحزبية.



مصالي الحاج في حرارة خطاب له في غوفيو GOUVIEUX

" الأرشيف الخاص للسيدة بن قلفات، ابنة مصالي الحاج "

والفارق بين مطالب ما قبل 30 جانفي 1927 - تاريخ الظهور العلني لمطلب الاستقلال وبين هياكل ما قبل 1928 (اللوائح الداخلية)، يجد تفسيره في سلسلة من الوقائع. فالأزمة وامتدادها لما بعد / التنفيذية السادسة الموسّعة / للأممية الشيوعية، بين نهاية ماي وجوان 1926، والتي ستستمر حتى نهاية العام، سوف تؤدّي إلى تأخير النشاط في المجال الكولونيالي. فالتفاهم الصعب الذي انتزع من القادة الجزائريين لم يحقّق سوى بداية خجولة للعمل في الأطر - موضع الاحتجاج - كالهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا.

ولسوف يلقي انتظار النتيجة وتحكيم تنفيذية الأممية الشيوعية، بعد مراسلة أمين الحزب الشيوعي الفرنسي مع موسكو في جوان 1926، جوهر العمل على عاتق / النجم / حول القضايا والمطالب القابلة لتأمين توافق الجميع.

لقد كان أن انتهى تمرّد المجموعة الجزائرية عند حكم الأممية الشيوعية التي أعطت الحق في غالبيتها لقادة الحزب، والتي حافظت على هياكل وآفاق العمل التي شكّك بها المعارضون. هذا ما يفسّر الظهور المتأخر للحوار حول شعار الاستقلال وسط الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، وغيابه عن اللوائح الداخلية الأولى - جويليه 1926 -. ومن الواضح أيضاً أنّ هذا الفارق الزمني يجد تفسيره في غياب سياسة كولونيالية لدى الشيوعيين. حيث أنّ البحث عنها وبناءها التدريجي أوقعا عديد الباحثين في الخطأ. لذا فإنّ إعادة تناول هذا المسار المتدرّج يمكن لها أن ترفع العديد من الإلتباسات.

فمع نهاية المقاومة الجزائرية بدأ الإحساس بعمل ناشط على محورين : الوطني والشيوعي، اللذين لا بد من أن يتقاطعا. فلقد قرّر قادة الهيئتين المركزية والفرعية لشمال أفريقيا مراعاة هذه المعارضة. وبدأ العمل باكراً، ولو بشكل خجول. حيث جرت الانطلاقة الأولى في أشهر جوان - جويليه - وأوت 1926. فبعد ولادة نجم الشمال الأفريقي ومؤتمر Lille، حاول القادة الشيوعيون معاودة تشغيل الهيئة الفرعية المغاربية، وتطبيق القرارات والتوجيهات المقرّة. وفي جلسة 28 جويليه 1926، ميّز جدول الأعمال بين القرارات المعنية بالمجال الكولونيالي لمؤتمر /ليل/ والمطالب الفورية التي يجب تبنّيها حول الجزائر من جهة، وبين العمل الشيوعي المحض على جبهة المستعمرات من جهة أخرى.

لقد ركّزت قرارات مؤتمر /ليل/ التي اعتمدت الآفاق التي وضعتها اللجنة التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية - بين ما ركّزت عليه - على النضال المطلوب

ضد /S.F.I.O، الفرع الفرنسي للأممية العمالية/ وعلى رابطة حقوق الإنسان، ونقابة C.G.T، وتوسيع دعاية الحزب /معلمين وبرجوازية صغيرة.. الخ/.

تبقى النقطة الأخيرة التي تمّ التأكيد عليها في هذه الجلسة، والأكثر أهمية، تتعلق بـ " أنّ قضية الاستقلال الوطني، يجب أن ترتبط بقضية النضال ضد نظام الأهالي "[140].

لقد اقترح Celor لائحة المطالب التي يجب وضعها للشمال أفريقيين، موضّحاً أنّه يتوجّب تحديد مطالب خاصّة بالفلاحين. وبعد الحوار حول العرض، تمّ تبني خطة مطالب عاجلة من 15 نقطة[141].

1 . إنهاء نظام الأهالي.
2. حرية السفر إلى فرنسا والخارج.
3 . حرية الإعلام والتنظيم والاجتماع.
4 . الحق النقابي وحق الإضراب دون تقييد.
5 مساواة الرواتب للأعمال ذاتها، دون تمييز في العرق.
6. يوم عمل من 8 ساعات، وتطبيق القوانين الاجتماعية السارية في المتروبول.
7. ارتقاء الأهالي إلى جميع المناصب العامة.
8 . اختصار الخدمة العسكرية لعام، وإلغاء العقوبات الجسدية في الجيش.
9. المساواة أمام الضرائب وإلغاء العقوبات /التعاونية/ والمخالفات الجماعية.
10. خلق مدارس باللغة الوطنية في كل البلاد. حيث يكون التعليم إجبارياً ومجانياً، في مختلف المستويات.
11 . إلغاء تشغيل الأطفال. ووضع قوانين حماية الشبيبة.
12 . بناء المستشفيات والمراكز الطبّية في كامل البلاد.
13 . إلغاء البلديات المختلطة وأراضي المناطق العسكرية.
14 . الانتخاب العام في كل المستويات، وحق الانتخاب لكل الأهالي.
15 . العفو العام عن كل المحكومين السياسيين، المعتقلين.. الخ

هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعبئة كل جماهير الأهالي، يمثّل أيضاً برنامج الحدّ الأدنى لنجم الشمال الأفريقي ويتوجّب ربطه بمسألة الاستقلال الوطني.

أمّا بخصوص العمل الشيوعي المحض على الجبهة الكولونيالية، فقد قرّر تدعيم الإعلام النقابي، حيث كلّفت هيئة صغيرة بدراسة صيغة صحيفة / العلم الأحمر / وتحسينها.

كما أنّ خطة النشاط الكولونيالي وسط الهيئة الفرعية المغاربية تفترض أيضاً مهمات تبسيط العمل الدعائي. فمنذ مطلع اوت1926 تتوضّح أهمية ودور النشرة في الإعلام داخل الشمال الأفريقي، حيث تمّ اعتماد نشر دوريات باللغتين العربية والفرنسية / مع ضرورة استعمال " العبارات القصيرة، والكلمات البسيطة والصيغ الملموسة " كي " يستطيع الأهالي فهم النصوص جيّداً "[142].

هكذا، فإنّ خمس نشريات ستتوجّه إلى الشمال أفريقيين في فرنسا وفي الجزائر وتونس والمغرب، حول :

1 ـ الأهالي وقضية الاستدمار في الجزائر وتونس.

2 ـ ما هي الشيوعية.

3 ـ التنظيمات النقابية وتنظيمات الفلاحين.

4 ـ " الوطنية " والشيوعية.

5 ـ الشيوعية والإسلام.

ومن منظور Celor، إنّه لمن الصواب الاعتراف بأهمية العمال. لكن يجب عدم نسيان الجماعات الفلاّحية. ومن الضروري إصدار نشريات خاصّة في هذا الاتجاه. أمّا حول القضايا النقابية، فيجب ألاّ تقتصر الأدبيات على الهيئة الكولونيالية المركزية، بل يتوجّب أن تتسلّم النقابة C.G.T.U. هذا الموضوع.

كما، على " نشرة الشيوعية والإسلام " أن تسمح للحزب الشيوعي أن يحدّد موقفه تجاه الإسلام. حيث أنيط بالهيئة الكولونيالية المركزية مهمّة التصدي لترجمة وتكييف النشرة الأصلية التي أصدرتها الأممية الشيوعية. ويرى / سيلور / هنا أنّه " قبل الشروع بتكييفها (..) علينا أن نعرّف جماهير الأهالي بنا ". ومع موافقته على عرض موقف الحزب الشيوعي من الدين و(الأخوانيات)، فإنّه يعتقد أنّ إصدار هذه النشرة يجب أن يكون في آخر المجموعة المطروحة. هكذا فقد دفع بالموضوع الديني إلى المرتبة الثانية.

أما بشأن نشرة " القومية والشيوعية " فقد أوصي بالتأكيد على أن الحركة الوطنية ليست سوى مرحلة لن تستطيع أن تحل المسألة الاجتماعية، فهذا فواسان Foissin يشير إلى أنه «قبل اعتماد مثال عبد الكريم (الخطابي) يفضّل الإستناد إلى (حالات) تركيا وبلاد فارس، ومصر، والهند، حيث هذه النماذج أكثر علاقة بما نريد توضيحه»[143]. وعلى هذه النشرة أيضا فضح احتكارية نخب (الأهالي).

لقد تم التطبيق التدريجي لبداية المشروع وللمطالب الأولى الموجهة لأبناء الشمال الأفريقي، في ميدان نجم الشمال الأفريقي. حيث كانت الإنطلاقة ضعيفة ما بين جوان1926 ومطلع عام 1927. ففي الجلسة العامة لجويلية 1926 تمّ تقديم مشروع نظام يستعير من، (أو أكثر ما يناسب) / اتحاد ما بين المستعمرات /، فالكلمات الجوهرية ترتبط بالنضال ضد قانون الأهالي وتحرر إفريقيا الشمالية، حيث أن المؤتمرا ت والملاحظات والتقارير التي أعدّتها الأجهزة الأمنية لعامي 1926 و1927 حول نشاطات نجم الشمال الأفريقي، تذكّر أكثر باتحاد ما بين المستعمرات. وخلال اجتماع انعقد في 18 سبتمبر، من قبل نجم الشمال الأفريقي في 18 شارع Cambronne تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي، عاود المتدخلون قضية استخدام أبناء المستعمرات طعاماً للمدافع في حرب 1914 - 1918. كما تمّ في هذا التجمع دعوات عديدة لتضامن جميع أبناء المستعمرات دون تمييز في العرق أو اللون، من أجل النضال لاستقلال بلدانهم[144]. إن استمرار رفع شعار التضامن الذي كان أحد مبدأي[145] (تجمع اتحاد ما بين المستعمرات)، إنما يثبت أن القطيعة مع نموذج هذه المنظمة لم تحدث بعد تماماً، بينما بدأت شعارات جديدة تلج إعلامهم.

وحسب تقرير عام 1927، فإن نجم الشمال الأفريقي مازال، في بداياته، وفي الوقت ذاته الذي ثبّت كهدف له : الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال أفريقيا، كذلك التربية السياسية لأعضائه، فقد ثبت أيضاً واجبه المشروع في اطلاع المسلمين على ما يجري في فرنسا، وعرض التظلّمات السياسية الأفريقية أمام الرأي العام الفرنسي[146]. وهذه الصيغة الأخيرة، بدورها، وكجملة الإرث المستقى من /اتحاد ما بين المستعمرات/ لا تشكل - مع ذلك - سوى آثار وعقابيل.

لقد كانت قرارات التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية قد حرصت على الاستقلالية الكاملة لمنظمة شمال أفريقيا، بحيث أنّ انتماء /النجم/ كفرع من (اتحاد ما بين المستعمرات) اختفى بسرعة كبيرة. ربما قبل نهاية عام 1926. خاصّة وأنّ هذا /الاتحاد/ لم يعد يمثّل شيئاً كبيراً منذ نهاية 1925 وبداية 1926.

وخلال سلسلة اجتماعات جرت في بحر النصف الثاني من عام 1926، كان أن اعتمدت مطالب /النجم/. لكنّ تقرير 1927 لا يقدّم تاريخاً محدّداً، بل يذكر 8 مطالب، نجدها بين تلك التي تمّ التصويت عليها في جلسة 28 جويليه 1926، للهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا. كما أنّ تقرير أجهزة الأمن 1934 الذي يذكره /متلوتي/ يشير إلى أنّ نجم الشمال الأفريقي كان قد تقدّم في

عام1926 ببرنامج مطالب من 10 نقاط، دون المزيد من التفاصيل، هنا أيضاً. وهذه النقاط العشر تغطّي جملة المطالب التي نادت بها الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، مع غياب بعض المطالب. حيث هناك 8 مطالب منها يتضمنها تقرير فيفري 1927.

و من المفيد تعداد مطالب هذه الخطة لمقارنتها بخطة الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا :

1 . إلغاء قانون الأهالي وكافة نتائجه.

2 . حق الانتخاب والترشيح لجميع المجالس، بما في ذلك المجلس النيابي، على قدم المساواة مع المواطنين الفرنسيين الآخرين.

3 . إلغاء / النظام الخاص / على الصعيد العسكري.

4 . إلغاء محاكم القمع والمحاكم الجزائية، والرقابة الإدارية والعودة إلى الحقوق العامة.

5 . إرتقاء الأهالي الجزائريين إلى جميع المراتب المدنية والعسكرية.

6 . التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري على الأهالي، مع حرية التعليم.

7 . حرية الصحافة وتنظيم الجمعيّات.

8 . تطبيق قانون فصل الدولة عن الكنيسة في ميدان العبادة الإسلامية.

9 . تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية السارية، على الأهالي.

10 . الحرية المطلقة للعمال الأهالي في السفر إلى فرنسا والخارج.

من السهل ملاحظة أنّ لائحة مطالب نجم الشمال الأفريقي تتناول مطالب الهيئة الفرعية المغاربية ذاتها. فهناك3 – 4 نقاط تختصر القوانين الاجتماعية والسياسية، في حين أن المطلب الثاني عشر حول بناء المستشفيات قد أسقط. وموقف الشيوعيين من الدين والعبادة الذي نوقش في جلسة 6 أوت 1926 للهيئة الفرعية المغاربية قد أضيف إلى النقاط العشر.

صالح متلوتي، في تعليقه على لائحة المطالب هذه، يستغرب ورود طلب التمثيل النيابي وغياب شعار الاستقلال[148]. لكن مثلما لاحظنا في حوارات الهيئة الفرعية المغاربية حول مسألة البرنامج، فإنّ اعتماد مطالب البرجوازية الجزائرية الفتيّة ونهزة / أو مناسبيّة / شعار الاستقلال، إنما يفسّر غياب هذا المطلب وحضور ذاك.

وإذا بدا هذا البرنامج الأول، كبرنامج معتدل، فإنما يعود ذلك بكل بساطة - كما سبق وأشرنا وكما شرحه المحركون الأساسيّون في الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا - إلى التخّوف من التباعد بين البروليتاريين والبرجوازيين، عبر مطالب ضاربة في جذريتها. إلاّ أن النقاشات حول التكتيك اللازم وسط /النجم/ وضرورة تسجيل شعار الاستقلال كأرضية مشتركة بين الجزائر وتونس والمغرب، تبعاً لقرارات الهيئة الكولونيالية المركزية. كل هذا أدّى إلى رفع برنامج النجم فمنذ 30 جانفي 1927، برزت مقولة الاستقلال بشكل واضح واحتلّت المكانة الأولى بين المطالب. في حين أنّه قبل ذلك بقليل، فإنّ مصدراً أمنياً واحداً فقط يسجّل نداء لصالح الاستقلال في سبتمبر 1926[149]. وفي مهرجان في قاعة La Grange aux Belles، يكون قد ضمّ 800 شخصاً حسب /مطلوطي/ و250 حسب أجهزة الأمن، فإنّ لائحة المطالب التي عرضها /النجم/ للتصويت قد حسمت بشكل واضح : فالجزائريون يطالبون باستقلال بلادهم، ويطالبون بإلغاء" نظام الأهالي "، وبالتمتع بحقوق العمال الفرنسيين ذاتها (الحق النقابي - الحقوق السياسية - حق التكفّل في حالة البطالة)، كما يقفون ضد الترحيل القسري الذي تفرضه الحكومة ويطالبون أيضاً بإطلاق سراح أخوتهم المسجونين لأسباب سياسية.[150]

إنّ تطوّر أرضية النضال وتجذّر نجم الشمال الأفريقي، وفق تعليمات الهيئة الفرعية المغاربية والهيئة الكولونيالية المركزية سيتّبعان نمواً متدرّجاً. فتوصيات /سيلور/ للهيئة الفرعية، أثناء جلسة 6 أوت 1926 بشأن ادماج شعارات تعبئة الفلاحين، لن تتأخر بدورها عن البروز في آفاق نجم الشمال الأفريقي، الذي باشتراكه في المؤتمر المناهض للأمبريالية في بروكسيل - فيفري 1927 - تمكّن من توسيع أرضيته. فهو يقدّم ثلاث لوائح من المطالب لكل من المغرب وتونس والجزائر، مع أرضية مشتركة وهي الاستقلال الوطني.

فمن على منبر قصر إيغمون Egmont يقدّم أمين نجم الشمال الأفريقي /مصالي حاج / "المطالب الجزائرية" التي تستعيد ما هو أساسي في النقاط المطروحة سابقاً. مع تميّزها أيضاً ببعض النقاط الإضافية.

فبالنسبة للفلاحين : تنصّ النقطة الرابعة على " وضع اليد على الملكيات الزراعية الكبيرة التي استأثر بها الإقطاعيون، وعملاء الأمبريالية والمستوطنون والشركات الرأسمالية الخاصة. وينصّ على توزيعها على الفلاحين المحرومين. كما تنصّ أيضاً على احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة. وعودة الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية " .

وتخصّ النقطة الخامسة " تأسيس قرض زراعي لصغار الفلاحين ". وهاتان النقطتان، لم ينظر إليهما كنقطتين فوريتين، طالما أنهما مرتبطتان باستقلال الجزائر. تماماً مثل المادة الثانية المتعلقة " بانسحاب الوحدات الفرنسية المحتلّة ". والمادة الثالثة المعنية " بتشكيل جيش وطني "، والتي شغلت، حسب متلوتي، أكثر من كاتب، حيث أنّها لم تكن تعني بعد قضية أساليب التحرير[152] أو اللجوء إلى القوّة، بل مرحلة ما بعد الاستقلال، وفق ما أكّدته شهادة الزعيم السابق لنجم الشمال الأفريقي، أحمد يحياوي[153].

متلوتي، يسجّل أيضاً أن " النجم " في عام 1933 " حدّد أهدافه بشكل أدقّ، ودعا في برنامجه الذي صادقت عليه الجمعية العامة 28 ماي 1933 إلى حكومة وطنية ثورية ومجلس تأسيسي عبر الاقتراع العام "[154].. وفي هذا التاريخ كانت القطيعة بين القوميين والشيوعيين قد تحققّت. وكانت هيمنة وقيادة نجم الشمال الأفريقي بين أيدي مؤيدي مصالي الحاج. رغم ذلك، فإنّ الأسلوب والطريقة والمطالب لم تتبدل عملياً. فلقد كان الرصيد الموروث هاماً. ولسوف يتمّ استغلاله، ليس لصالح الغايات الخاصّة بالحزب الشيوعي الفرنسي، بل في خدمة الاستقلال الحقيقي للجزائر.

وما كان حقيقياً بالنسبة لبرنامج المطالب ولأرضية النضال، كان صالحاً أيضاً لإعداد بنى " النجم ". فلقد كانت الهيكلة متدرّجة والبدايات تتطوّر شيئاً فشيئاً. كذلك أمر آلية العمل والأداء. أما ما يتعلق (بأنظمة) هذا التنظيم الجديد، ورغم ما نعرفه عن بدء ارتسامها في جويليه 1926، إلاّ أنّه لم /يعثر/ عليها بعد (بصورة مكتملة). J. L. Carlier /كارلييه/ يرى : أنّ التصميم الأوّلي لهذه الأنظمة الداخلية يعود إلى 2 ماي 1926 (وهو تاريخ ضعيف الاحتمال. ومن المؤكّد أنّه لاحق له)، وأنّها تشمل على " توزيع الأعضاء بين مجموعات ثلاث : العاملين، والمنتسبين وأعضاء شرف ".

فتقرير فيفري 1927، ينصّ على أنّ " مسلمي شمال أفريقيا فقط، يمكن لهم أن يكونوا أعضاء "عاملين " في الجمعية. وهم يتعهدون أثناء انتسابهم باحترام نظام الجماعة "[155]. في حين أنّ الأعضاء غير المسلمين لن يكونوا سوى أعضاء شرفيين "[156].

إنّ شعار الاستقلال الذي يفترض تعبئة الجزائريين حوله، كما أشير له في

الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، لم يتم تسجيله في هذه اللوائح، بل استعيض عنه عملياً بهدف" الإنعتاق والتحرر ". والمشروع الأول يتصور إنشاء فروع محلّية في فرنسا والجزائر. كما أن " النجم " بعد نشاطات التعميم والدعاية، وبعد إشهار مؤتمر / بروكسيل / يصبح في نهاية 1927 في موقع هام بما فيه الكفاية، معروفاً بما يسمح باستبدال لوائحه .

فعلى جدول أعمال الجمعية العامة السنوية في19 فيفري 1928، في 49 شارع Bretagne وردت مراجعة اللوائح في المرتبة الثانية، مباشرة بعد حصائل نشاطات " النجم " ومهمات المستقبل. حيث أنّ هذه اللوائح تتمتّع بأهميّة جوهرية تتجلّى بتكثيفها لكامل مفهوم " النجم"، الذي عثرنا على بعض عناصره في جلسات الهيئة الفرعية المغاربية، في السداسي الثاني لعام 1926، وفي توجيهات التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية. فهي تعنى أيضاً بكامل تركيبة وهياكل " النجم" وتوفّر لنا طبيعة هذا التنظيم. كما ستعطي القالب المتناسق لهذا الإطار الذي سيصمد أمام الزمن وأمام التناحرات السياسية، وسيلهم واسعاً نجم الشمال الأفريقي الانفصالي اللاحق لـ (مصالي الحاج) .

لقد عرّفت المواد (الأولى والثالثة والثامنة) النجم : كجمعية للمسلمين الجزائريين والتونسيين والمغربيين. مهمتها الأساسية تنظيم النضال من أجل استقلال كل من البلدان الثلاثة، والدفاع عن المصالح الماديّة والمعنوية والسياسة والاجتماعية للجماعات المغاربية، وكمنظّمة جماهيرية[157] لغالبية الجماعات المغاربية المسحوقة ولكل الأقليات الاثنية التي تكوّن هذه البلدان .

إننا نجد هنا أيضاً اهتمام أعضاء الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا بالمطالب الفورية والأرضية المشتركة للبلدان المغاربية الثلاثة. فحسب المادة الرابعة : يضع " النجم " لهذه البلدان " ثلاثة برامج خاصّة بالمطالب المباشرة، آخذاً بعين الاعتبار الشروط وxالأوضاع الجغرافية والتاريخية والسياسية الخاصة بكل منها. لكنّه يتمسك بالاستقلال الناجز للجميع "[158].

لقد كانت توصيات مسؤولي الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا / مارشال وسيلور وبادولا/ تقضي بعدم نسيان أنّ هدف " النجم" هو الإنزراع في الجزائر، وتشكيل " حزب وطني ثوري ". ولقد تمّ تضمين هذه التوجيهات في المواد (5-2). فحسب المادة الثانية : يتم قبول نقل مقرّ " النجم" إلى أفريقيا الشمالية، إذا ما فرضت ذلك الضرورات السياسية. في حين أنّ المادة الخامسة تحدّد أنّه " بالتوازي

مع نشاط الشمال أفريقيين المقيمين في فرنسا، فإنّ الجمعية تكثّف جهودها لخلق منظمات وطنية ثورية في شمال أفريقيا "[159].

أما المادة /11/ فهي توضّح الضرورة الآمرة لتشكيل حزب وطني ثوري بشأن "الانتسابات الجماعية" لمنظمات محتملة تريد أن تدخل في الجبهة المناهضة للأمبريالية.

إنّ لوائح 1928 تؤكّد أيضاً سياسة التحالفات مع البرجوازية الديمقراطية، والنضال ضد الشرائح المتورّطة مع الأمبريالية، كما تؤكّد تكتيك تجذير المنظمات الوطنية، مثل (الدستور) التونسي. فالمادتان السابعة والتاسعة، تقدمان مفهوم التحالفات :

إنّ الجمعية تساند تلك المطالب التي تتوافق مع الهدف الذي خصّصته لذاتها /المادة السابعة/ والذي سبق عرضه. لكن وبالمقابل، فإنّها لا تقبل بأيّة شبهة مع الأمبريالية أو ممثليها، والإشارة هنا إلى - الحزب الدستوري التونسي - واضحة في المادة السادسة التي تنصّ على أنّ " نشاط النجم، يجب أن يتجه بكليته نحو وحدة الحركة الوطنية الثورية الشمال أفريقية. فبالنسبة لتونس، تعتبر الجمعية أن /الحزب الليبرالي الدستوري/ يمثّل الإطار القادر على تنظيم النضال من اجل التحرير. والمهمة الراهنة تقوم على مساعدته في التطور نحو تجذير سياسته المفترضة ".

وفيما يخصّ شروط الانتساب للنجم، لم يعد ضرورياً أن يكون العضو مسلماً من شمال أفريقيا، كي يكون عاملاً، حيث أنّ روح التسامح، وكذا إرادة جعل هذه الجمعية منظمة جماهيرية تمثّل مختلف الشرائح والاثنيات المشكلة للجماهير المغاربية، بما في ذلك الأقليّات اليهودية والأوروبية، هي التي تفسّر مضمون المادة /11/[160].

يبقى أنّ الأهمّ هو ملاحظة أنّ هذه اللوائح الداخلية لعام 1928 أنشأت تركيبة تنظيمية سيتكشّف نجاحها وستسمح بنهوض جماعي للهجرة الجزائرية.

إنّ هذه التركيبة تقوم على قاعدة عضوية تتجلى بوجود : شُعب أو فصائل لا تشمل أقلّ من (5) أعضاء /المادة 14/، وهي تمثل قرية أو مدينة. بدورها يمكن لها - حسب حجمها. أن تشمل " شُعباً " للأحياء أو الدوائر /المادة 15/. ومجموع هذه الشعب في بلد ما يشكّل فيدرالية. أمّا " النجم " فهو يضمّ الفدراليات الثلاث /مادة 17/.

ودون الإلحاح على الهياكل القيادية للجمعية، يمكن الإشارة إلى العناصر الأكثر أهمية.

فكما يلخّصه كارلييه Carlier، هناك " لكل مستوى تنظيمي، هناك مؤتمر أو جمعية عامة تعيّن لجنة قيادية أو تنفيذية /مادة 19/. والمؤتمر يعمل إذاً، كمجلس للمندوبين /مادة 23/.

كما يشكّل (هذا المؤتمر) القاعدة المعنية باتخاذ المبادرات /مادة 16/. وإذا كان المؤتمر، الهيئة الديمقراطية و" العليا" /مادة 23/ "سيادياً، فإن الجهاز الأعلى يبقى اللجنة القيادية المسؤولة أمامه "[161].

واللجنة القيادية هذه، تتشكّل من (25) عضواً، وخمسة أعضاء (احتياط)، منتخبين من قبل المؤتمر. وهي مسؤولة بين دورتين، تراقب الإعلام ولجان العمل التي تعيّنها. وCarlier يقدّر أنّ "النجم" يتبّع الهيكلة التنظيمية للحزب الشيوعي الفرنسي قبل البلشفة.[162]، كما أنّ حفاظ الشيوعيين على واقع السلطة في "النجم" وتسييره متضمن في /المادة 26 / التي تسمح للجنة القيادية بحق انتخاب عدّة لجان فرعية في وسطها، وفق طبيعة المهام المطروحة للتنفيذ. وهي لجان، لها، إلى جانب عملها تحت القيادة الفعلية للجنة القيادية، أن تضم أعضاء من خارج هذه اللجنة، يكون لهم حق حضور اجتماعاتها بصفة استشارية.

أمّا على صعيد الانضباط، فإنّ تطبيق مبدأ الأغلبية والأقلية /مادة 28/ الذي عليه أن يخضع لقرارات المجموعة، يؤكد جيداً أن لوائح 1928 تشبّعت بشكل واسع بأسس التنظيم الشيوعي.

إنّ المحاور الرئيسة لهذه الهيكلة الجديدة، التي تتدخّل لتحديد التمهيدات الغالبة في "النجم" حتى عام 1928، توضّح جيداً المفاهيم والتكتيك وسياسة الانصهار التي كانت تعدّ وسط الهيئات الكولونيالية / من مركزية فرعية / كما سبق وبيّناه.

لذا فإنّ الادعاء - هكذا ژ بأنّ القطيعة بين الشيوعيين والقوميين حصلت في بداية عام 1927 كما يذهب إليه متلوتي، ليس مطابقاً للواقع. فلقد بقيت منظمة "النجم" حتى فترة لوائحها في فيفري 1928 وعشيّة حلّها، تحت سيطرة ومراقبة الحزب الشيوعي الفرنسي. مع ذلك، فلم تكن خالية من بداية الاحتجاجات نحو 1928. وهو ما سنعود له.

إنّ الدعاية والتطبيقات السياسة التي جسّدها "النجم" والتي بقيت متهيبة حتى نهاية 1926، سوف تسجّل منذ مطلع 1927، ومع المطالب الجذرية الجديدة، بداية انطلاقة التنظيم.

فهذه الدعاية والممارسات السياسية " للنجم الأول " سوف تتميز بالحركية السياسية. حيث أنّ اللجوء البارز للعمل المباشر لا يستلهم فقط أساليب النقابية الثورية، إنما يجد منبعه أيضاً في ضعف الجهاز المسؤول عن النشاط، وفي الهدف الأول للمنظمة ،ألا وهو التعريف بذاتها .

و"النجم" إذاً- سوف يستخدم لقاءات الدعاية والمهرجانات، حيث تشكّل فضائح المستعمرين، والأحداث السياسية الاستثنائية /مثل حرب الريف في المغرب وانتفاضة الدروز في سورية/ المناسبات الرائعة للاستغلال. مع بداية ظهور صيغ /أصلية/ خاصة للدعاية : كالولائم البسيطة، وغزو الفضاءات الاجتماعية للعمال المهاجرين، ومركّبات : مقهى - فندق- مطعم، حيث يقضي هؤلاء غالب أوقاتهم.

إنّ الأهداف الرئيسة تتمحور حول إشهار "النجم" كي يصبح معروفاً. وحول الاستقطاب الجماعي والانفتاح على جميع الطبقات الاجتماعية غير المتورطة مع الأمبريالية. وكذلك حول مشروع وطموح الصيرورة / حزباً وطنياً ثورياً / حقيقياً. والعمل في إطار الجبهة المناهضة للأمبريالية .

فها هو "النجم" يناوب بين مهرجان هنا واجتماع هناك، ما بين صيف 1926 وعشيّة حلّه في 1929، لإحداث الإثارة السياسية حول شعارات النضال ضد نظام الأهالي التي ستستكمل قريباً بشعارات الاستقلال، وبنداءات الوحدة وتجميع كل مسلمي شمال أفريقيا .

وكما يسجّله Carlier، فإنّ " مهرجانات : 14 جويليه 1926 و14 أوت في La Grange aux Belles ودار النقابات CGTU، المتبوعة بمهرجانات أول و18 نوفمبر أطلقت الحركة، التي تكمل حلقتها الأولى بالجمعية العامة لـ 31 جانفي 1927. ولقد تمّت هذه الجمعية تحت قيادة حاج علي وضمّت ما بين 350-500 شخصاً، وربما أكثر، مع حضور عدد بسيط من الطلبة المغربيين والتونسيين"[163].

ولقد وفّر تدشين (الجامع الكبير) في باريس " للنجم "، مناسبة لإبراز وجوده بعد فترة بسيطة من نشوئه. ففي منشور موّجه إلى " الأخوة المسلمين " 10 جويليه 1926، هاجم " النجم " تدشين هذا " الجامع - الدعاية"، معتبراً ذلك الحدث بالمهزلة المأساوية : " فالدمى من مثل :

السلطان مولاي يوسف، والباي سي محمد الحبيل، سوف تتناول الوليمة مع غلاة المستدمرين من مثل أبناء : Les Saints-Steeg-Lyautey ..الخ، فهؤلاء وأولئك، ما زالت أياديهم الحمر ملطّخة بدماء أخوتنا المسلمين. فعلينا فضح لعبة فرنسا الأمبريالية، وشجب الحكام الخونة لشعوبهم ". هذا ما أعلنته اللجنة التنفيذية " للنجم". وللاحتجاج ضد هذا الحدث والمطالبة بحقوق الشمال أفريقين، فقد دعا النجم المسلمين المغاربة إلى مهرجان 14 جويليه في La Grange aux Belles، حيث تمّ التركيز - حسبما جاء في المنشور - على قانون الأهالي، وعلى القمع في تونس، حيث حكم على المناضل / عمر بن غفراش /، كما على نفي الأمير خالد واعتقال عبد الكريم (الخطابي).

إنّ حركيّة "النجم" - حسبما يلاحظه Carlier - تتميّز أيضاً " بالوظيفة الرمزية للبطل الوطني ". فالرجوع إلى الأمير الجزائري والزعيم الريفي، وفيما بعد لزعماء آخرين / كزغلول باشا وصن يات صن / تطبع هذه السلوكية. وهذه العودة إلى الزعماء ستعرف في الوهلة الأولى توابل ظهور مناضلين جدد مرشحين للشهرة. هكذا ستظهر صور شادلي بن مصطفى ومصالي الحاج في عام 1927 في صحيفة" النجم " / إقدام باريس /.

إنّ مؤتمر بروكسيل كان أن وفّر أيضاً لنجم الشمال الأفريقي أول منصّة دوليّة. فرغم الصمت الذي أحاطت به الصحافة البرجوازية هذا المؤتمر المناهض للأمبريالية، والذي كان يسعى لإنشاء / أممية مناهضة للإستدمار / تحالف ما بين الشيوعيين والقوميين، فإنّ "النجم" اجتاز تجربته الدولية الأولى من خلال المؤتمر، كما قام (مصالي الحاج) بتمارينه الأولى في ميدان الدبلوماسية.

وسوف يتمّ تدشين صيغ جديدة من اللقاءات على الصعيد الوطني في فرنسا، مثل اللجوء إلى الولائم التي تمثّل، من منظور Carlier " فرصة لاستعادة مناخ ثقافي ووجداني مغاربي / خاصة الموسيقى / وتحقيق / لحمة الوحدة / للمجموعة السياسية على قواعد ذاتية، أو تغذية الفكرة الوطنية "[164].

إنّ يقظة الوعي السياسي لآلاف الجزائريين الذين بدأوا بالتردد على مهرجانات / اتحاد ما بين المستعمرات /، مع ما سبق وأشرنا إليه : من الحملة الانتخابية حول حاج علي وحملة الريف في المغرب حول عبدالكريم، سوف تزداد سريعاً، ليس فقط بسبب ظهور منظمة مغاربية، ومسلمة خصيصاً، ولكن أيضاً بسبب مطلب الاستقلال لشمال أفريقيا منذ نهاية جانفي 1927. فلقد عرفت هذه السنة وخاصّة



من اليسار نحو اليمين : علال الفاسي - مصالي حاج - أمين الحسيني (مفتي فلسطين) ؤ علي ماهر (رئيس وزراء مصر) -الجمالي (سفير العراق في مصر) .الأرشيف الخاص للسيدة بن خلفات، ابنة مصالي حاج

السنة اللاحقة نمو الدعاية التي بدت معالمها تتوضّح منذ الجمعية العامة لفيفري 1928، والترتيبات الجديدة للوائح " النجم " في العام ذاته .

ولقد وفّرت تحضيرات الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر فرصة لهجومات عنيفة من قبل نجم الشمال الأفريقي، منذ عام 1927 مع / مساهمة 1200 شخصاً / كما كانت الأشهر اللاحقة أكثر خصوبة مع حضور / 1500- 2000 / شخصاً. وبالفعل فقد أصبح " النجم " خطراً جدّياً على السلطة الفرنسية. ولاح حلّ " النجم " في الأفق منذ نهاية 1929. كما أنّ الدعاية آلتي ساهمت في بزوغ " النجم الأول " أخذت أيضاً شكل العمل المباشر العزيزعلى قلب لوزوفسكي Lozovsky والمزاوج ما بين المنشور والصحافة الثورية.

إنّ صحافة " النجم "، مدعومة من الصحافة المناهضة للاستدمار والصحافة الشيوعية، مع/ العلم الأحمر - ماي 1926 /التي استبدلت/ بـ اللواء الأحمر في اكتوبر 1926 /، والتي منعت بدورها لتستبدل بـ /الراية الحمراء بداية 1927/ سوف تستلهم نموذج وتجربة القادة الجزائريين الذين ينشّطونها .

فصحيفته الأولى /الإقدام/ التي تمّ تصوّرها بطريقة ملائمة للأهداف المعتمدة، والتي - بالكاد - يخفي عنوانها الدعوة إلى التحالف مع جماعة الأمير خالد من البرجوازية الجزائرية، ستعالج شعارات الدعاية الإعلامية وأهداف المنظمة .

لقد أدّى القمع إلى إجبار هذه الصحيفة على تغيير الاسم بعد منع متكرر، وصحيفة / إقدام باريس / التي أعقبت الأولى ستعرف المنع أيضاً بقرار وزاري، أول فيفري 1927، بعد ثلاثة أعداد لها / اكتوبر، نوفمبر - ديسمبر 1926، وجانفي ژ فيفري 1927 / حيث كانت تسحب ببضعة آلاف النسخ من مطبعة (دار النقابات) في 33 شارع La Grange aux Belles، في حين كانت الإدارة والتحرير في 13 شارع Guy La Brosse ، في الدائرة الخامسة (من باريس)، وكان محررها مسؤولاً سابقاً للهيئة الكولونيالية الأولى / E. Despres / .

هكذا يأتي عنوان (إقدام الشمال الأفريقي) ليستبدل (إقدام باريس) ويعرف صدوراً متقطعاً، قبل أن يمنع بدوره بعد ثلاثة أعداد /ماي، جوان ژ جويليه، وأوت - سبتمبر 1927/ .

وقبل ان يستبدل مرّة أخرى بـ /إقدام نجم الشمال الإفريقي/ في ديسمبر 1927. حيث ينتقل المقرّ - صراحة - إلى الفرع الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي .

هذا العنوان الغائب عن الأكشاك، والذي يوزّع بآلاف النسخ أثناء المهرجانات، كان يرسل قسط هام منه إلى بلدان المغرب الثلاثة.

وهذه الإرسالية - حسب تقرير Slotfom (جهاز الارتباط ..)- 30 نوفمبر 1927، كانت تحضّر عادة في مقرّات المداومات الكولونيالية للنقابة CGTU، وتخفى ما بين الصحف المعروفة. فالقمع الذي كان يعزّز من تعلّم العمل السرّي، كان أيضاً يعمّق التكوين السياسي للوطنيين والمناضلين الجزائريين.

ولم يبق من كل هذه الصحف أي أثر، اللهمّ إلاّ بعض التأشيرات في تقارير الأمن. حيث نجد هنا أيضاً أهم الأهداف والشعارات والتحالفات، التي توفّرت "للنجم"، فرصة معالجتها في الهيئة الفرعية المغاربية، وفي مهرجاناتها أو في مجالسها العامة. فالعدد الثالث من /إقدام باريس/ فيفري 1927 يعالج جوهر البرنامج على أربع صفحات، منها اثنتان باللغة العربية. حيث يعرض المقال الرئيس ويفصّل في الشعار المركزي للنجم حول التحرر من نير الأمبريالية.

فتحت عنوان " هدفنا الوحيد " : " الاستقلال الوطني أملنا الأعلى، وقمّة خلاصنا " يذكر رئيس " النجم" التونسي شادلي أنّ " النجم الجامع لكل المسلمين التونسيين والجزائريين والمغربيين، الذين لا يرضيهم وضع بلدانهم الثلاثة في شمال أفريقيا، مصمّم بوضوح على قيادة النضال حتى النهاية من أجل الاستقلال، واضعاً نفسه على أرضية الوطنية الثورية "[166].

وحسب الشادلي، فإنّ "النجم" يدعو جميع ضحايا نظام السلب والقهر والإرهاب إلى النضال " بالعمل المباشر المعدّ منهجياً " وإلى تأكيد "حيويتهم الوطنية الدائمة" ضد الأمبريالية.

إنّ تسامح "النجم" وخياره الجماهيري وتمثيل كل الأقليات في شمال أفريقيا، كل هذا إنما هو متضمّن في مقال ضد (عمليات التجنيس)، وبعنوان معبّر : " أيها الفرنسيون من أصل تونسي، لستم ولن تكونوا أبداً فرنسيين ".

واستخدام رمزية البطل تتسع هنا مع ظهور وجه الزعيم الوطني المصري سعد باشا زغلول حيث تغطّي صورته الصفحة الأولى.

موضوع آخر يطرح مجدّداً، ويتعلق بتأكيد (الاستقلالية) عن أيّة منظمة أخرى، وخاصّة الحزب الشيوعي الفرنسي. دون إغفال التعبير عن بعض الإخلاص اللبدي، حيث يعلن شادلي " إذا رأى الشيوعيون في انعتاقنا إضعافاً أكيداً لعدوهم الأمبريالي، وإذا تابعوا محاولات تحررنا متعاطفين، وإذا بدوا مهتمين مباشرة بدعمنا في

نضالنا، هل يعني هذا أنّهم حوّلونا إلى أفكارهم ؟ بالتأكيد، كلاّ ! "[167]/. إنّ هذا التبرير يغطي بصعوبة التكتيك القائم، ويذكّر بحوارات الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا.

إنّ تشبيه " النجم " بمجموعة شيوعية من قبل أجهزة الأمن والحكومة والصحافة البرجوازية، أجبر الشيوعيين على تقنية وتطوير التغطية والإخفاء. حيث سيستغلّون مختلف المناسبات للدفاع عن ذلك .

فأمين المكتب الجهوي للحزب الشيوعي في مدينة الجزائر - Claza - لم يتخلّف في عام 1926 عن تأكيد عدم دقّة هذا التشبيه من منظوره، مبرّراً أن " نجم شمال أفريقيا منظمة قومية، وأنّ الحزب الشيوعي، إذ يتابع بتعاطف كل الجهود التي يبذلها أبناء المستعمرات المضطهدين من أجل انعتاقهم، فإنّه لا يوجد ما هو مشترك مع المنظمات الوطنية لهؤلاء الكولونياليين "[168].

إنّنا نجد في عدد جوان - جويليه 1928 من صحيفة "الإقدام" الناطقة باسم النجم" التوجهات السابقة ذاتها، مما يلغي - في تقديرنا - فقدان سيطرة الشيوعيين عليه حتى هذا التاريخ. (فالبيان العام) الذي ينشره " النجم " في هذا العدد وضع تحت شعار : استقلال شمال أفريقيا، ومن أجل التعبئة ضد الحرب في المغرب.

والتجمّع العمالي - الفلاحي، هو دائما في الصدارة " أيها الأخوة من شمال أفريقيا -يعلن البيان العام- فلننظم أنفسنا، ولنقم جبهتنا الموحّدة ضد الأمبريالية! لنقف كرجل واحد ضد حرب المغرب، ومن أجل استقلال بلدانا ! "[169].

إنّ هدف الجبهة الموحّدة ضد الأمبريالية يحافظ على التحالف مع البرجوازية الديمقراطية وعلى الهجوم ضد الفئات المرتبطة والاندماجية.

ففي صحيفة / الإقدام/ يؤكّد " النجم " الوفي لسياسته"، أنّه " سيخوض من جانبه المعركة الضرورية لإصلاح (الدستور التونسي) ولتنظيم حزب وطني جماهيري قادر على خوض النضال ضد الأمبريالية بنجاح. وهو الشرط الضروري لانتزاع استقلال تونس "[170]. " وإذا كان زعماء الدستور لا يرون الأمر من هذا المنظار، فليرحلوا " . هذا ما ذهبت إليه صحيفة النجم في هجوماتها ضد قيادة الحزب المذكور.

إنّ عمل الصحافة هذا، قد استكمل أيضاً (بنشاط المنشور). ففي فترة صيف 1928، ذاتها تناول " النجم " مجمل الأرضية المطلبية من (الاستقلال - قانون الأهالي - النظام الخاص - الحزب الوطني الثوري - الجبهة المناهضة للأمبريالية ..الخ)، وتصدّى للبرجوازية الإندماجية الجزائرية وقيادتها. " فبفضل الفساد - كتب النجم -

عرفت الأمبريالية الفرنسية كيف تجذب لسياستها هذه العناصر التي تمارس نفوذها وسيطرتها من خلالهم "، وبالتناوب بين لساني بنتامي وشيكيكن Bentami و Chekiken ؛ و" كيف تترك لنا الأمل بما يسمى (الكرم) : أي كرم الذئب مع الخروف". " أيها المسلمون ! أمام هكذا نظام بهذه الشناعة، فإنّ سلوكنا مسطّر تماماً "[171]. هكذا فإنّ نجم الشمال الأفريقي يدعو لدعم مطالبه في الاستقلال والتماسك الجماعي.

لقد قدّمت تحضيرات أعياد الذكرى المئوية (لاحتلال الجزائر) - كما سبق وأشرنا - الفرصة " للنجم " كي يوجّه نداءاته لتنظيم تحرّكات واسعة مضادة للأمبريالية. وللمطالبة بحقوق المسلمين من شمال أفريقيا، و" للمّ شمل جميع القوى الوطنية في شمال أفريقيا ".

وإذا كان شعار الاستقلال سيساهم في منح وافر الاحترام " للنجم "، وبما يسمح له باجتذاب آلاف الجزائريين والشمال أفريقيين، فإنّ ظهور الرطنة الدينية سيساهم أيضاً في تزيين شعاراتيه وتنميق جاذبيته.

ومن منظور حاج علي، فإنّه على الشيوعيين التقيد بموقف غير جدالي تجاه الإسلام، بل إظهار موقف متفهّم. وهو يرى أنّ " التآخي في العمل وتضامن الطبقات ليسا متعارضين مع الإدراك الروحي للشعور الوطني. حيث " أنّ هذا الإسلام المطارد والمضطهد، ليس في الحقيقة سوى طبقة بروليتارية واسعة تقطن المستعمرات وتخضع لهيمنة الأمبريالية الأوروبية ". " فالراحة التي يبحث عنها البروليتاري المسلم في الجانب المجرّد للإسلام، ليست سوى التعبير عن الآلام وصرخة انضمام المستغل إلى جانب جميع أخوته في البؤس وأبناء دينه "[172].

إنّ استخدام أماكن العبادة في مراكز التجمّع، وفي بناء مسجد باريس من قبل الحكومة والمسؤولين الفرنسيين، أوضح للشيوعيين الخطأ الذي يتوجّب تجنّبه. حيث أنّه خلال مؤتمر شمال أفريقيا في باريس، لاحظ الحزب الشيوعي الأثر السلبي الذي سببته هجومات المعارضة التروتسكية ضد الدين. لذا فمنذ نهاية عام 1927 وما بعد، أصبحت الإشارة للدين أكثر حضوراً. والرسالة التي وجّهها جيلاني شبيلا الأمين العام " للنجم " إلى شخص مغربي، كانت مشبعة بتراكيب دينية[173].

بل وحسب بعض ملاحظات أجهزة الأمن، فإنّ " النجم " يكون قد انضم إلى (الحركة الإسلامية العالمية) في برلين[174]. كما أصبح الإسلام والحركة القومية في المشرق والوطن العربي من المراجع التي يشار لها.

وفي نداء لصالح " وحدة مسلمي شمال أفريقيا " فلقد دعا " النجم " مواطنيه إلى إلقاء نظرة على حركات الإنعتاق التي تتضح عند الشعوب المضطهدة في : تركيا وأفغانستان وبلاد فارس ومصر وفي الريف المغربي ..الخ، حيث يصرّح " النجم" : " في كل مكان، ينهض أخوتنا ليهزّوا نير المتسلطين. والحركة القومية تتسع وتوقظ كل الشرق. لقد فقدنا أراضينا وبلداننا ونفقد كل يوم من شجاعتنا وشعورنا الإسلامي. إذن، أيها الأخوة المسلمون، إذا ما كنتم جديرين حقّاً بأجدادكم، كيف لا تنتفضوا أو تغضبوا من واقعكم المختزل إلى العبودية من قبل حفنة من الرجال"[175].

إنّ اللجوء إلى شعارات الاستقلال والوحدة الإسلامية ومواضيع أخرى أشرنا إليها، تصبّ بالتأكيد في نجم الشمال الأفريقي، إلاّ أنّ كل هذه الدعاية كانت موجّهة أيضاً نحو الاستقطاب، ونحو تمثيل مختلف الشرائح داخل التنظيم. ولسوف يقلق الإدارة ذلك التطور السريع لقوام " النجم" وحجمه. فتقرير 1927 يسجّل أن "النجم" يضم ما يقارب الـ 3500 منتسباً، موزّعين على 13 شعبة، منها 8 في باريس[176]. وبينما كان " النجم" يشمل على 3000 منتسباً في جانفي 1927، فقد أصبح يضمّ 4000 تقريباً في مطلع 1929[177].

ومع التقدّم المتعاظم والنتائج الملموسة، فقد فكّر " النجم" بمدّ تواجده إلى عموم فرنسا وإلى الجزائر، حيث أرسل (بن لكحل) في عام 1927 واعتقل هناك. وفي العام ذاته، دخل النجم في احتكاك مع (ودادية حماية أبناء شمال أفريقيا في مرسيليا). و بدأ يبحث عن الولوج إلى مناطق الهجرة الكثيفة. لكن نجاحه في المنطقة الباريسية يبقى الأهم، حيث تركّز في أهم الدوائر التي تعرف هجرة مغاربية: مثل الدائرة الخامسة والـ18 وبعدها الدوائر: 15 - 13. في حين وسّع أيضاً قاعدته التنظيمية في الضواحي : من Puteaux إلى مناطق أخرى مثل : Boulogne Biallancourt – Clichy – Levallois ..الخ.

بعض الشُعب بدت ذات ديناميّة مميّزة، كشُعبة شابيلا في / Puteaux / التي خرجت في استعراض ضمّ " أكثر من 500 مناضلاً خلف العلم الأحمر " أثناء مهرجان 1929، وحيث تمّ تسجيل دفق من الانتسابات و" غلّة قيّمة "[178].

لم يكن نشاط التواجد والاستقطاب هذا موجّهاً إلى العمال فقط. ففي أكتوبر 1926، نظّم اجتماع خاص بالمهاجرين البرجوازيين، استطاع جمع خمسين شخصاً وفق تقرير الأمن، معظمهم من أصحاب المطاعم والتجار وأصحاب مراكز اجتماعية [179].

كما لم يكن هذا سوى بداية دعوة البرجوازية. حيث لم يتعلق الأمر أبداً برغبة تحييد " الرأسماليين من الأهالي" بل أن " النجم" ژ كمنظمة جماهيرية / ما بين الطبقات / قد خصّهم بمكانة جيدة. وقد حدث إسهام ممثليها في أول تنفيذية "للنجم"، كما شهد بذلك حاج علي أمام الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا .

وحسب توصيات أمين الهيئة الكولونيالية المركزية، فإنّ " النجم" ملزم أيضاً باستقطاب الطلبة الشمال أفريقيين. وقد كان أن شارك منهم ما يقارب العشرين في مهرجان " النجم" في 18 نوفمبر 1927 .(180) ويبدو أن هذه المنظمة قد أقامت وليمة على شرف الطلبة المغاربة في جويليه 1926 . أمّا في نوفمبر 1927، حسب تقرير الأمن(181) أو ديسمبر حسب مدوّنة استعلامات أرشيف Slotfom(182).

و"بمبادرة بعض أعضاء " النجم"، فقد تأسست منظمة طلابية لجمع المغاربة الذين يدرسون في فرنسا : (جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا) " . ولقد وضع ملفّها في محافظة الأمن 28 ديسمبر 1927، واختارت مقرّها بداية، في 16 شارع Rollin قبل الانتقال إلى 95 شارع سان جرمان في باريس. وكانت تهدف في طبعتها الأولى إلى " المساعدة المتبادلة وخلق الروابط المتينة من الصداقة والتعاطف بين أعضائها " . ولم يكن مقبولاً أبداً في داخلها أي حوار سياسي، حيث يبقى كل عضو حرّاً في اختيار الحزب السياسي الذي يريد .

هـذا التنظيم الطلابي يقبل فقط طلبة شمال أفريقيا / الجزائر - المغرب - تونس / المسلمين غير المتجنّسين بالجنسية الفرنسية. ولقد شمل حسب تقرير مارس 1931 مائة عضو في المنطقة الباريسية ومائتان تقريباً في بلدان شمال أفريقيا. ولقد كان أول رئيس له : التونسي : محمد سقّا، طالب الطب. يساعده طالب الطب الجزائري : عبد الرحمان بلموفّق، والأمين العام : أحمد بن ميلاد من تونس. أمّا العضوان الآخران فهما طالب الحقوق : صالح بن يوسف وطالب الطب: صادوق بن محمد ملّولي من تونس. حيث يبدو أنّ أول مكتب لهذه الجمعية هو في أغلبيته من تونس ومن طلبة الطب .

في عام 1928 أو 1929، وضع مكتب الجمعية حداً لعزلة الجزائري : بلموفّق الوحيد خلال 1927 . فكان هناك : علي حميده ذو العلاقات الهامّة، كونه عضو قيادي في "النجم" وفي الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، يعمل في المجال الطّلابي الجزائري والمغاربي .

ولقد سجّلت المديرية السياسية في وزارة المستعمرات علاقات علي حميده مع طالب جزائري آخر، في العلوم السياسة : نارون[183].

وفي بحر 1928، كان أن تجهّزت هذه الجمعية بلوائحها الخاصة، وتعزّزت مكانتها. فأهدافها أصبحت أكثر تحديداً، وهي تسعى إلى" تمتين الروابط الصداقية والتضامنية بين أعضائها عبر إنشاء ناد ومكتبة، وإلى تشجيع المسلمين على متابعة دراساتهم العليا في فرنسا وتسهيل إقامتهم عن طريق خلق المنح وتأسيس دار للطلبة "[184].

مع مطلع 1929، كان مكتبها قد وسّع من تمثيله، حيث انفتح على دخول الطلبة المغربيين وعلى أكثر من جزائري. هكذا فإنّ وثيقة 30 ماي تبدو داحضة للأطروحة التي يقدمها محمد الوزّاني إلى Carlier سواء حول تأسيس " النجم" أو حول المكاتب الإدارية الأولى للجمعية الطلابية[185]. فالمكتب الإداري الثاني الذي تظهر تشكيلته في هذه الوثيقة كان يضمّ : طاهر زاووش/ تونسي، طالب طب رئيساً - محمد الفاسي، مغربي، علوم سياسية أميناً عاماً - علي حفّات، جزائري، طالب آداب أميناً مساعداً، شادلي بن رمضان، تونسي، طالب طب أمين صندوق - إلى جانب أعضاء المكتب الآخرين : المغربي بن جلّون - الجزائري عمر بن ساسي - والتونسيين صادوق ملّولي - علي العنّابي محمد - محمد سقّا - وأحمد بن ميلاد. هكذا يبدو المكتب أكثر توازناب بقليل، مع دخول المغاربة الثلاثة وجزائريين إضافيين. مع ذلك، لا يمكن تقديم تفسير لخروج الجزائري بلموفّق، نائب رئيس المكتب وسحب المسؤوليات من التونسيين بن ميلاد وسقّا وملّولي، لغياب المعلومات الكافية .

المصدر الثاني حول هذه الجمعية الطلابية يؤكد أنها كانت تضمّ في مطلع 1929 /300/ عضواً تقريباً. منهم 60 فقط يسددون اشتراكاتهم بانتظام. ويؤكد أنها حتى هذا التاريخ لم تجسّد إلاّ نشاطاً ضعيفاً جداً، بينما " مكث قادتها على احتياطي كبير "[186].

من جهتهم فإنّ الطلبة الشيوعيين حاولوا أيضاً القيام بعمل دعائي وسط الطلبة الكولونياليين. وقد أنشأت منظمتهم " الاتحاد الفدرالي للطلبة الجدد " في وسطها هيئة كولونيالية في عام 1930 أو نهاية سنة 1929[187]. إلاّ أنّها كانت قد بدأت منذ 28-1929 بنشر مقالات في صحيفتها " الطلبة الجدد " حول الطلبة من أبناء المستعمرات[188].

ففي عدد مارس - أفريل 1930، خصّصت صفحة كاملة للذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، إلاّ أنّ التركيز كان خاصّة حول نظام الاضطهاد والذكرى المئوية للاحتلال[189].

وسواء تعلّق الأمر (بالاتحاد الفدرالي للطلبة الجدد) أو(بنجم الشمال الأفريقي)، فلقد كان من المعروف أنّ غالبية الطلبة المغاربة هي من أصل برجوازي ،وتدافع في معظمها عن مواقف معتدلة. وقد وفّرت جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا للطلبة الجزائريين فرصة الالتحاق بالنضال المناهض للاستدمار، إلاّ أنّه، ورغم اعتدال المكاتب الإدارية الأولى، فإنّ التمثيل الجزائري بقي ضعيفاً. وغيابهم هذا عن الجمعية المذكورة أوعن " النجم " لا يجد تفسيره فقط بالضعف النسبي لعددهم في فرنسا في فترة الذكرى المئوية للاحتلال، بل وخاصّة بخيارهم السياسي واختياراتهم الاندماجية .

ولقد أتى قصور الأنتليجنسيا الجزائرية وكذا البرجوازية المرتبطة بها /كونهما أصحاب مواقف متطابقة/ ليعجّل بترشيح البرجوازيين الصغار من المهاجرين والشعبويين الصاعدين في نجم الشمال الأفريقي، ليصلوا إلى الاستئثار بقيادة المنظمة الوطنية.

لقد تمّ حلّ نجم الشمال الأفريقي في20 نوفمبر 1929 . ولقد كانت حصيلته هامّة على أكثر من صعيد. ففي هذا العام بالذات " يمكن تقدير نسبة العمال في المنطقة الباريسية الذين انضموا إلى " النجم" بـ 7٪، حسبما يسجل Carlier . وكان يجب انتظار 1935 بل وحتى السنة اللاحقة، حتى يتم تجاوز هذه النسب"[190].

ولقد كان على المنظمة لحظة اختفائها، أن تواجه مشكلتين هامتين : استئناف نشاطها من جهة، والأزمة الكامنة التي أصبحت أخيراً مفتوحة بين القوميين والشيوعيين من جهة ثانية. فإذا كان الشيوعيون قد ساهموا في تفصيل مقاس نجم الشمال الأفريقي، فإنّ الوطنيين هم من سيتملّكه. ومع بعض اللمسات الإضافية، سيصبح مناسباً لهم، بل وأفضل .

لقد احتفظ الحزب الشيوعي الفرنسي بذكرى سيئة عن هذه التجربة. والوطنيون - من جانبهم - لا ينسون الوضعية الدونية التي خصّهم بها هذا الحزب والاستخدام الذي أراده لهم. فمنذ ذلك الحين، سيصبح " النجم"، هذه المنظمة الوطنية الثورية التي أضحى بمستطاعها تعبئة قسم هام من المهاجرين الجزائريين حتى 1929، والتي ستوسّع أيضاً من تواجدها بشكل أفضل بعد 1933 تحت قيادة

مصالي الحاج، وخاصّة بفضل شعار الاستقلال الوطني والنشاط القاعدي للوطنيين الجزائريين في الأحياء والمقاهي وتجمّعات المهاجرين .. سيصبح إذاً، رهاناً بين الشيوعيين والوطنيين الانفصاليين.

إنّ هذا الصراع الصامت الذي تكشّف فيما بعد، إنما كان في حقيقته حاضراً بعيد إنشاء " النجم ". والقطيعة هذه إنما تكرّس فشل السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي.

وهنا يحقّ التساؤل عن أساسات هذا الفشل وأسباب خسارة السيطرة على المنظمة التي شارك الحزب الشيوعي ذاته في إطلاقها، قبل أن تقع في أيدي (الانفصاليين) .

2. من فشل السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي .. إلى انطلاقة (الوطنية الانفصالية)

بواعث عديدة تفسّر فشل سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي في ميدان المستعمرات. منها : غياب سياسة كولونيالية حقيقية – حصيلة سلبية على صعيد تحقيق الإنجازات التي شرع بها – سياسة ضيّقة في مجال الإطارات – وامتدادات الأزمة الكولونيالية بعد المؤتمر العالمي الخامس – مع ضعف تقدير الشعور الوطني (لدى أبناء شمال أفريقيا) – وإرادة استخدام "النجم" والجماعات الجزائرية المهاجرة كأدوات. هنا بالتحديد يكمن سرير (الوطنية). فلقد تميّزت السياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي، على طول بنائها وتطبيقاتها بطابع الارتجال.

والأممية الشيوعية، من جهتها، رغم تواصل ضغوطاتها، بقيت تأمل من الحزب الشيوعي الفرنسي، بعد خروجه من أزماته العميقة ما بين 1923 و1926 أن يطلق دينامية حيّة في العمل الكولونيالي.

فلقد اعترف مسؤول العمل الكولونيالي بفرنسا، عام 1926، أنّ الحصيلة كانت معدومة قبل مؤتمر Lille (للحزب الشيوعي). بل ولزمن قبله، كان أن اعترف مسؤولو مختلف الهيئات الكولونيالية بالنتيجة ذاتها. وحتى في أعوام 1928 – 1930 – 1932 لم تكن النتائج افضل.

إن معظم المسؤولين الشيوعيين سيعترفون بأنّ العمل غالباً ما كان مرتبكاً، ودون متابعة، حيث يختصر عملياً في التحريض السياسي. وحيث لم يتوقّف كل من سيلور ولوزيراي ومارشال ومنوّر عن تكرار ذلك. كما أنّ الهيئة الكولونيالية، بعد

ملاحظة عدم كفاية النشاط بسبب غياب دعم المناطق، قرّرت في عام 1926 دمج الهيئات الكولونيالية في أجهزة القطاعات. إلاّ أنّ التجربة التي انطلقت في منطقة باريس لا تبدو أنّها /في نهاية العام، وحسب مارشال/ قد "أعطت نتائج كبيرة"(191). كما أنّ /إيسعاد/ الذي تمّ إرساله إلى منطقة الشمال،" ورغم كل النشاط الذي حمله" " لم يستطع أخيراً تحقيق سوى اجتماع واحد شبه جيد " بسبب عدم دعم المناطق(192).

إن جملة هذه الصعوبات، كما اعترف به أمين الهيئة الكولونيالية المركزية، تؤكّد في الواقع " الضعف الكبير في مجال العمل الكولونيالي ". فالحزب والهيئة المركزية هذه، لم يتوصلا – في الحقيقة – إلى الخروج من تناقضاتهما. " فكيف يمكن إذاً، تحسيس عموم الحزب ؟ " يتساءل Celor. وهو يرى أيضاً أنّ غياب كل من الاهتمام والدعم اللذين كانعلى الهيئات - في كل المستويات الحزبية - حملهما للنشاط الكولونيالي، إنما حدّ من مداه بشكل بارز. أمّا السبب الآخر الذي يقول به " هو أنّنا لا نملك كفاية من العناصر "الأهاليين" داخل الحزب ". وهذا النقص أصبح يجبر هؤلاء الأخيرين على طلب المساعدة من المناطق والقطاعات والخلايا .. لكن دون جدوى.

إلاّ أنّه رغم هذا الواقع الموصوف، فإنّ سياسة حقيقية لتكوين الإطارات لم تحدث. وبعد تسجيل مجمل هذه القصورات، يوصي الجزائريين (في الحزب) " بألاّ يغادروا من منطقة لأخرى دون تنظيم الهيئة الكولونيالية "(193).. هكذا، فإنما " كان يرمي الرمل في الماء " كما يقول المثل الجزائري، وبعد الحصيلة والنقد، يصار إلى السلوك نفسه، مع فارق وحيد وهو إنهاض إطار جديد لتنظيم العمل الكولونيالي. أمّا السياسة الإنتظارية فلم تتوقف عن المعاودة.

و/سيلور/، بتحديده المهام الجديدة، لا يحمل أي تجديد في الواقع. حيث يجب استخدام النشريات الدورية – وإعطاء " توجيهات بنّاءة للقاعدة " ووسائل عملية – واستخدام الصحافة – و" حملة عقائدية جدّية " – وتخصيص أوراق مهتمة في صحيفة L'Humanité – وجمع مسؤولي القطاعات والفروع التابعة لها .. الخ(194). وحسب /سيلور/ دائماً، يجب على أبناء المستعمرات الطلب من الخلايا أن تتكفّل بالعمل الكولونيالي.

وبعد طول تجربة، لم يتوقف المسؤولون الجزائريون عن الشكوى للهيئة الكولونيالية المركزية، لعدم تفهّم المسألة الوطنية من قبل جميع الهيئات في كل

مستويات الحزب. ويأتي رمي الكرة من قبل الهيئة المركزية في ملعب الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا ليفضح العجز الحقيقي للحزب في هذا الميدان. كما أنّ توصية /سيلور/ للهيئة الفرعية، يمكن تفسيرها بشكل مزدوج، حين يعلن للجزائريين : " عليكم / أنتم / أن تتكفّلوا بالشمال أفريقيين المتواجدين في فرنسا وفي المستعمرات، تحت إشراف الهيئة الكولونيالية المركزية "[195]. بينما كان قد تكشّف عجز الحزب عن تقديم دعم حقيقي للنشاط، أو خلق أية هيئة كولونيالية أو إدماجها في المناطق والقطاعات أو الفروع التابعة لها، مثلما كان منتظراً .

وباستثناء عبد العزيز منوّر وبن لكحل، فإنّه لم يتم إرسال أي جزائري إلى الجامعات العمالية في موسكو، كما أنّ أيّ جزائري آخر لم يستطع الدخول إلى (مدرسة الإطارات) في Bobigny . فالمرشّح الوحيد أصلاً - صيدون - سيستبعد بطريقة قليلة الرقّة، كما يلاحظه سيمار Semard . ومدرسة الإطارات الكولونيالية (والمحاضرات اللينينية) لن تتأخر في تلاشيها، حيث وضعت على هامش البنى التحتية للتكوين طيلة فترة وجودها القصيرة. وحيث أنّ مقترحات Celor حول تكوين واستقطاب الإطارات تكشّف عن الدوران المستمر (حول الذات): " علينا بجلب بروليتاريا الأهالي حتى ولو كانت ضعيفة. وحين نحصل على هذه المجموعات، نكون قد قمنا بالعمل الميداني الكولونيالي. فالمنتسبون القادمون سيتكفّلون هم بالاستقطاب "[196].

والمسؤولون الجزائريون مدعوون أيضاً من قبل أمين الهيئة الكولونيالية المركزية "للتكفّل بالتنظيم والبحث عن رفاق آخرين لإتمام النشاط الكولونيالي"[197]. وفي الحصيلة، إذا ما لخّصنا الآفاق المفتوحة أمام الجزائريين في الحزب من قبل الهيئة الكولونيالية المركزية والهيئات القيادية، نجد أنّه يتوجّب عليهم الاعتماد على قواعدهم الخاصة قبل كل شيء وأن يتدبّروا أمورهم بمفردهم أو تقريباً، دون نسيان تقديم الكشف - مع ذلك - للجهة الوصيّة. والجزائريون العاملون لن يتأخروا في استخلاص النتائج من هذا الوضع، لقسم منهم على الأقل. فالأزمة التي دفعتهم لمعارضة قادة الحزب ما زالت حاضرة في أذهانهم.

ومشاعر الحذر التي كانوا يحسّون بها لم تكن على أبواب الرحيل، بل على العكس، خاصّة وأنّ الآفاق الجديدة للهيئة الكولونيالية المركزية، لم تكن - في العمق _ محدّدة. فهذا مصالي الحاج - في مذكراته - يسجّل أنّ " الطرق والمواقف والسلوكيات الكيفية التي كانت للمسؤولين الفرنسيين(في الحزب) تجاههم، إنما كانت تعيد في نظرهم، علاقة المستعمر (الخارجي) بالمحتل "[198].

إنّ التحكيم الذي طالبوا به من قبل الأممية الشيوعية، والآمال التي وضعوها فيها للوصول إلى تمثيل أوسع لهم داخل الهيئة الكولونيالية، ولوضع حدّ (لديكتاتورية الخمسة) حسب اعترافهم، ومن أجل الاستفادة من نظرة اعتبار أكبر من طرف هؤلاء المسؤولين، كانت قد تبخّرت بشكل مخيب. حيث اصطفّت الأممية الشيوعية إلى جانب القادة الفرنسيين، وحيث أنّ هؤلاء جميعاً لم يستوعبوا حقاً الأبعاد العميقة لهذه الأزمة.

لقد اتجهت هذه الأحداث لتعزيز "مشاعر الاختلاف لدى القادة الجزائريين الذين لم يكونوا ليغفلوا عن سلوك الاحتقار من قبل بعض الشيوعيين الفرنسيين. حيث انّ بعض الجزائريين ليس مهيأً لتجاوز ذلك". ففي المعامل يؤكّد / مارشال/، أنّ الشيوعيين الفرنسيين مازالوا يحتفظون بعادة اعتبار العرب كمن هم أدنى منهم"[199]. فكما يؤكّده عديد الشهود، لقد كان هناك كثير من المناضلين والقياديين في عموم الحزب الشيوعي الفرنسي المشبعين بالأحكام الاستعمارية المسبقة وعقد التعالي تجاه أبناء المستعمرات. فهذا Guerin Andre ينقل تصريحات أحد أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية حينها، شارل أندريان جوليان /Julien/ الذي كان يعبّر جيداً عن ذهنية بعض قادة تلك المرحلة، الذين كانوا يرون " واجب عدم الإسراع بإعطاء الحرية للأهالي "[200].

كذلك يعترف أندريه فرّا Ferrat Andre أنّه " كان هناك اتجاهان داخل الحزب الشيوعي الفرنسي والهيئات الكولونيالية : الاتجاه التقليدي لمناهضة الاستعمار، واتجاه الجزائر الفرنسية "[201].

إنّ مثل هذه الشهادات تكشف عن ذهنية ما حول العلاقات مع أبناء المستعمرات في تصوّر المسؤولين السابقين عن العمل في المجال الكولونيالي، وتضع الإصبع على رؤيتهم للاستقلال.

إنّ أسباب فشل الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه الهجرة الجزائرية، إنما تتمثل أيضاً بغياب التحليل المناسب، سواء ما تعلّق منه " بالتمرّد الجزائري " داخل الحزب أو ما تعلّق بعمق الشعور الوطني لدى المهاجرين الجزائريين.

هكذا سوف يدرك جميع قادة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، ولنجم شمال أفريقيا المنتسبين للحزب الشيوعي الفرنسي، كذلك مسؤولون آخرون، سواء كانوا متعاطفين معهم أم لا : أنّ هذا الحزب كان في واقع الأمر، متركّزاً حول مصالحه الخاصّة، كما كان يريد تبعية (أبناء المستعمرات) لسياسته .

هذا الشعور الذي سيسير بالتوازي مع تعرية رؤية الحزب الشيوعي للتحرر الوطني ولدور الأداة، المنوط بنجم الشمال الأفريقي ...، سوف يؤدّي (بالضرورة) إلى ابتعاد المناضلين الجزائريين عنه .

أصلاً لقد كان هؤلاء القادة الشيوعيون الجزائريون الذين قلّما تكاثروا، يعيشون تماماً هذا الضيق. فرغم انخراطهم داخل الهيئة الكولونيالية، فقد استمروا على هامش الحزب. حيث كان لهم وضعاً معيناً، أو لنقل وضعاً خاصاً. فأمام عدم تمكّن غالبيتهم من الوصول إلى مدارس إطارات الحزب في موسكو، فإنّهم سيجدون أنفسهم مخصّصين " للمدرسة الأهالية " لتكوين بعضهم، ولفترة قصيرة، ودون أن تكون مهيأة أصلاً لتقديم مستوى عال من التربية السياسية.

لقد كانت درجة "(تشرّب الشيوعية) لدى الجزائريين سطحية في الواقع، بل لاوجود لها عند معظمهم، على كلّ حال. فغالبية المناضلين الجزائريين في الحزب الشيوعي، كانت تنتسب له على قاعدة القضية الوطنية. وعبورهم جميعاً إنما كان يتم من خلال / اتحاد ما بين المستعمرات /، كما يشير له عبد العزيز منوّر. حيث أنّ الدافع الرئيس للدخول في هذا الحزب كان إرادة النشاط. لكن يبقى للحزب الشيوعي الفضل النسبي بالاهتمام قليلاً بالمسألة الوطنية / تحت عصا الأممية الشيوعية / أكثر من الحركات السياسية الأخرى. إلاّ أنّه لم يعرف كيف يستفيد من حاجة الجزائريين أو أبناء المستعمرات عموماً .

وفي مرحلة ثانية، فإنّ استقبال المناضلين الجزائريين لم يكن ليتبع بعمل تسييس عميق وفق المبادئ الماركسية. إلاّ أنّ إرادة سدّ هذا الضعف في كسب المناضلين، بعد إعادة تنظيم العمل الكولونيالي على أساس التنفيذية السادسة الموسّعة للأممية الشيوعية، وجدت التعبير عنها بتوجيهات (معيارية).

فالجوهري في منظور هذه (التنفيذية) هو ضمّ أكبر عدد ممكن من الجزائريين أو الشمال أفريقيين دون التوقف عند ضعفهم السياسي. لكن، لو حدث وتوفّر - على الأقلّ - تكوين لاحق وخطّة ترتيبات لجذب الطليعة وتوفير تربية سياسيّة حقيقية، ربما كان هذا سيؤدّي لتحصيل بعض النتائج. إلاّ أنّ هذا لم يحدث. حيث تبدو الضرورات الآمرة لكل من الأممية الشيوعية والحزب الفرنسي متلاقية حول هذه النقطة : إذ نلمس علامات إرادة وحيدة الجانب، ومهتمّة بصراحة - وفقط - بتعبئة الشمال أفريقيين لخدمة غايات الاستراتيجية الشيوعية.

فبخصوص الطليعة الجزائرية في الهيئة الكولونيالية، كان أن تمّ أمام الأممية الشيوعية، عرض (المقاومة) التي أبدتها، كعلامة / سوء إرادة / ورفض النشاط. في حين كان معناها أعمق من هذا بكثير. فهي لم تكن سوى مظهراً لحاجة التعبير والفعالية السياسية، ولتفجّر الشعور الوطني الذي يكبته القمع، لكنّه بقي حاضراً أبداً.

إنّ الوصول الكثيف لآلاف الجزائريين على المسرح السياسي، كما تمّت ملاحظته عبر تواجدهم في عديد المهرجانات واجتماعات الحزب الشيوعي واتحاد ما بين المستعمرات، إنّما يترجم استظهار الشعور الوطني السائد وسط الهجرة الجزائرية. هذا الشعور الذي لا بد له من أن يتفتّح أكثر، بفعل قهر الجزائريين المهاجرين لمشاعر الخوف من جهاز الاضطهاد الفرنسي، ومجابهة القمع.

فالواقع الفرنسي الذي يوفّر شروط حريّة أفضل قليلاً مما هو في المستعمرات، والسند الذي يجدونه في وسط اليسار الفرنسي، والتنظيم الجديد لنجم الشمال الأفريقي الذي يوفّر لهم ساحة النضال على أرضية الوطنية الثورية، من أجل الاستقلال والتخلّص من نير الامبريالية المسلط .. كل هذا سوف يقرع، بشكل نهائي، يقظة البروليتاريا الجزائرية المهاجرة والشرائح الأخرى. وحيث أن مرحلة الاختمار السياسي هذا ستستمر ما بين 1924 – 1928 على ساحة المتروبول أساساً. فاتحاد ما بين المستعمرات بشكل نقطة جذب ومعلماً. كما أن " النجم" سيصبح حاضنة النضج ووسيلة الإنجاز. فالوعي الوطني يغمر روح الطبقات، والوطنية الكامنة متأهبة لإثبات ذاتها. حيث أنّ بزوغها أصبح أمراً محقّقاً.

إنّ إرادة هذا الوعي الوطني في استخدام شعار الاستقلال لغاياته الخاصة، كذلك دور نجم الشمال الأفريقي والمناضلين الجزائريين، سوف يسمح ذلك كلّه لهذا الوعي الوطني من تحقيق ذاته وتأكيد اختلافه.. فالقادة الجزائريون، شيوعيين ووطنيين، سيتمكنون جزئياً من التقارب أمام موقف الشك والوصاية من طرف مسؤولي الحزب الشيوعي الفرنسي. هذا الشكّ الذي عبّر عنه أصلاً بوضوح، أمين الحزب الشيوعي (Semard) أثناء دعوة الأممية الشيوعية للتحكيم، بعد معارضة أبناء المستعمرات لسياستهم: " إننا بالتأكيد لا نأمل تصفية هذا الخلاف خلال أيام .إنّ مهمتنا يجب أن تتركّز على جلب المزيد من العمال الأهالي للحزب، وتوسيع مساهمتهم في هياكلنا المركزية والجهوية، كيما نجد إطارات شيوعية حقاً. فالموجودون لدينا الآن - هم في معظمهم - وطنيون بشكل خاص"(202).

إنّ التطور في تحليل تشكّل الهجرة الجزائرية في فرنسا الذي قدّمناه في الجزء الأول، إنما تمّ تصوّره ليمثّل مرجعية ولتبيان أنّ هذه الأقليّة الكولونيالية ، بسبب من الوضع الذي خصّص لها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن العزلة التي تخضع لها، والروابط التي تجعل وجهتها نحو البلد، أساساً، وبشكل تام. وأيضاً بسبب من سياسة القوى السياسية المختلفة التي تريد استغلالها كطاقة شغل .. - ستجد أنّ جملة الملامح الاجتماعية - السياسية (المميزة) هذه تتلاقى لتعزيز شعورها الوطني ولتغذية وتنشيط عقيدتها الوطنية .

فعندما تأتي نداءات " النجم" من أجل الاستقلال الوطني، فإنّ هذا الشعار يقع كالسكين في جرح أبعد ما يكون عن الاندمال. إنّ نجاح هذا الشعار لدى المهاجرين المغاربة لم يكن موضع شكّ أبداً، إلاّ أنّ فهمه لم يكن واحداً لدى الشمال أفريقيين ولدى القادة الشيوعيين. وكما عبّر عنه - يحياوي - أحد أعضاء اللجنة القيادية " للنجم" " لقد كنّا نريد الاستقلال أقرب ما يمكن، بل فوراً، أمّا الشيوعيون فكانوا ينظرون له للمستقبل، بعد أن تتحرّر البروليتاريا الفرنسية، حينها فقط، سيعطى لنا الاستقلال "[203] .

إنّ سوء تقدير الفعل الوطني وعمقه، إنما تأكد في حوارات الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا /9 أوت -23 سبتمبر1926/ حول ملاءمة شعار الاستقلال الوطني. حيث كان ينظر له أساساً كوسيلة للتعبئة، يتوقّف معناه لدى الحزب الشيوعي في مواءمته المنفعية. في حين أنّ القادة الجزائريين، حتى داخل " النجم"، يشهدون بسعة صداه وبتجذّر الشعور الوطني.

فهذا / دبّاب / يؤكّد في جلسة 23 سبتمبر 1929: " هناك أمر واضح، لو أنّنا طرحنا مسالة الاستقلال فوراً، فإنّ جميع منتسبي " النجم" سيتبنّونه. حيث أنّ كل العمال داخله هم من أنصار الاستقلال "[204]. كما يجيب / دبّاب / على هؤلاء الذين يطعنون بصوابية رأيه ورأي / إيسعاد / حول إدراج شعار الاستقلال سريعاً في مطالب " النجم" : " إذا ما اقترحنا شعار الاستقلال داخل " النجم" فإنّه سيقبل مباشرة "[205].

وحتى لدى الفئات الجزائرية غير العمّالية، فإنّ / حاج علي / يعتقد " أنّ البرجوازيين الصغار الذين نستطيع استقطابهم هم في حالة تخوّف. لكنّنا لو تفحّصنا الوضع جيداً، لربما وجدنا 1٪ فقط لا تؤيّد الاستقلال. إنّهم يخشون تأكيد ذلك.[206]

إنّ نجاح هذا الشعار يؤيّد وجهات نظر القادة الشيوعيين الذين يرون تسجيله في برنامج العمل، لكن لأسباب مختلفة .

فتصوّر قادة الحزب الشيوعي يقوم على الاعتقاد بأن " الاستقلال هو شيء آخر غير المشاعر " و" أنّ النضال من أجل الاستقلال لا يكون بالمشاعر فقط " حسبما صرّح به Celor أمام الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا(207). الأمر الذي يبيّن خطأ الحزب بإهمال الوجه النفسي والأبعاد الوجدانية والذاتية للمسألة. وربما كان في نظر قادة تلك المرحلة، أنّ الانخراط في النضال من أجل قضية ما، يتوجّب ألاّ يكون على قاعدة المحاكمة العقلية والنظرية المجرّدة. بحيث نكون في هذه الحالة أمام منعطف ميكانيكي، مجرّد وديكارتي. لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار، أنّه، في الوقت الذي يكون فيه الناس عاميين ومشتركين، فإنّ السيكولوجيات الجماعية هي جدّ مختلفة. وأنّ مطلب المعارضة الكولونيالية، وفق قرارات التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية - بأن يبذل جهد إضافي لاحترام " نفسية أبناء المستعمرات " وتخفيف مظاهر الازدراء والسلطوية - بقي مطلباً دون استجابة. وبقي الحق في الاحترام وفي الاختلاف دون مكان (في الواقع). حيث سيبحث إذاً (بالضرورة) عن مخرج آخر.

لقد كان تحرّر المستعمرات مرتبطاً في أذهانهم، بصيغة وثيقة، بمصير البروليتاريا الأوروبية والفرنسية. ولم يتوقفوا لوهلة، عن التكرار لأبناء المستعمرات، بضرورة انتظار اليوم (الموعود) للثورة، ساعة يجب " الانقضاض على قلعة الأمبريالية ". وهذا المنطق والتكتيك الشيوعيان سوف يتعززان لاحقاً. حيث سيستمر التمسّك بالعلاقة(بين المسألتين) على صعيد الخطاب، لكن دون الإفصاح عن النيّة .

فلقد كتبت صحيفة (اللواء الأحمر) في نوفمبر 1926 أنّ " الأهالي الشمال أفريقيين بدوؤا يتفهمون شيئاً فشيئاً أن استقلال الجزائر وتونس، في تقدّمه على الانعتاق الاجتماعي للعمال، وحده يسمح لهم قطف ثمار جهدهم، ووحده سيوفّر لهم الحرية التي حرموا منها "(208). في حين أنّ الاستراتيجية الشيوعية تعتبر تحرير المستعمرات أمراً مقطوراً بتحرير البروليتاريا الفرنسية وبالثورة في فرنسا وأوروبا. كما تعتبر أنّ التمرّد في المستعمرات يشكّل حاملاً، ليس له استقلالية خاصّة به. إنما يملك دينامية الجذب والتمدّد حين يتفجّر في منطقة ما. وسوف تتجلى فائدته في إضعاف الأمبريالية وتشتيت قواها، مما سيسمح بتعزيز القوة الثورية الضاربة للبروليتاريين الفرنسيين والأوروبيين .

فحسب القياديين في الحزب الشيوعي الفرنسي " يجب التلويح بالاستقلال الوطني أمام عيون الأهالي المغاربة للوصول إلى استنهاضهم ووضعهم في خدمة المشروع الثوري " .

وبخصوص دعاية الحزب الشيوعي في الأوساط الجزائرية، تذهب المعلومات المتوفّرة من جانب أجهزة الأمن، باتجاه تعرية النوايا الحقيقية للشيوعيين وكشف رؤيتهم للاستقلال الوطني كأداة. مما يقدّم حجّة إضافية .

أمّا في الأوساط الجزائرية ذاتها " فمن المفيد ملاحظة الاتجاهات التي بدأت تظهر في الحوارات الخاصّة " مع الدعاة الشيوعيين الذين يؤكّدون أن " وحدها ڒ فرنسا السوفيات - من يستطيع مساعدة الجزائر على استعادة استقلالها وحرّيتها . لذا حسب دعواهم، يكون على الوطنيين الجزائريين مساندة الحزب الشيوعي. إذ بانتصاره، يمكن الوصول بشكل أسرع إلى خلاص الجزائر "[209] .

مع ذلك فإنّ النوايا الحقيقة لم تكن بهذا الوضوح في بداية انبثاق "النجم" . ولم تعـرض علانية . وحسب عديد الشهادات[210]، فإنّ التخلّي والابتعاد عن الحزب الشيوعي الفرنسي سيحصلان أصلاً، حينما يبدأ الوطنيون بادراك هذه النوايا . وليس من المستغرب أيضاً أن يكون بعض الوطنيين - الذين اطلعوا على الوجه الثاني للتكتيك الشيوعي - قد وافقوا، قبل أن يتراجعوا فيما بعد . كما أنّ أحداثاً أخرى، خارج إطار النظرة البعيدة المدى للتحرر الكولونيالي، سوف تتدخّل في إفشال سياسة الحزب الشيوعي الشمال أفريقية، وسط المهاجرين.

زاغوريا Zagoria يعتقد أنّ المناضلين الشيوعيين كانوا قد أهملوا بعض الشيء نجم الشمال الأفريقي، بعد فترة وجيزة من إنشائه (عام 1927). لكن الحقيقية أنّ "النجم" الذي ترك لذاته عملياً، كان أيضا موضع استثمار من قبل القياديين الجزائريين في الحزب الشيوعي ومن قبل الوطنيين. بحيث أنّ تفحّص من هو شيوعي، ومن هو ليس شيوعياً، داخل قيادة " النجم " إنما هو مشكلة زائفة.

فالنجم دعا الوطنيين إلى الانخراط الكلّي في المنظمة على مختلف الصعد : القيادية منها، كما مختلف الهيئات والشُعب والأحياء ..الخ. والشيوعيون الجزائريون - أنفسهم - من كانوا يتحرّكون بحثاً عن التجّار والبرجوازيين المعتدلين والبرجوازيين الصغار والطلبة. أي بمعنى آخر : كل الجزائريين من ذوي الوطنية المعتدلة، أو من غزتهم براعمها، كيما ينضمّوا إليه. هكذا فإن (وهم) " نجم " بروليتاري، كما سبق وأكّدته حوارات بُناته من الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، يتطاير شرراً .

لجملة هذه الأسباب، لن نعود لتفحّص قيادة " النجم[211]. فهناك باحثون آخرون جهدوا طويلاً في السابق لإنجازه. إنّنا نقدّم في الملحقات، لائحة قيادة " النجم "

الموجودة في وثائق Slotfom (جهاز الارتباط المسؤول عن أبناء المستعمرات ..) والتي لا تخلو أصلاً من الأخطاء.

لكن من الأصوب، في نظرنا، التركيز على فئة من هؤلاء القادة الذين صعدوا في ظلّ المسؤولين الشيوعيين. فكما أشار حاج علي، لقد تشكّلت أول لجنة تنفيذية " للنجم" في الواقع من ثلاثة اتجاهات : البرجوازيون المعتدلون- والشيوعيون- والآخرون.

إنّ هذه الفئة الأخيرة، هي التي أطلق عليها صفة الوطنيين تبقى كما هي. ولسوف تلتحق بسرعة بالشيوعيين المنشقين، أمثال : مصالي الحاج وجيلاني وأكلي حميده وعبد الرحمن سبتي.

وكما سبق ورأينا أعلاه، فإنّ سلوك الشيوعيين الفرنسيين وسياستهم، سيساهمان في تقريب جزء كبير من المناضلين المغاربة في الحزب الشيوعي، من مؤيديهم ومن الوطنيين غير البرجوازيين. إنّ أصل هؤلاء " الشعبويين " إنما هو البرجوازية الصغيرة.

ولقد بيّن Carlier أن أغلبية هؤلاء لم تفعل سوى استشفاف الواقع والظرف العمالي. فهم، غالباً، بائعون متجوّلون، وأحياناً نصف مداومين في الحزب أو مستخدمي أماكن العمل التابعة له.

وسوف يشغلون كل بنى " النجم"، وفي جميع درجات السلّم : في الأحياء، وفي الدوائر، ومراكز تجمّع العمال، في الشُعب التي بدأت انتشارها. وابتداءً من 1927. فإنّ جيلا جديداً من القادة بدأ يبرز، وسوف يلج " النجم " على قاعدة (الوطنية).

بالمقابل ،فإنّ الإمكانات الضعيفة للهيئة الكولونيالية، والعدد المحدود للإطارات الشمال أفريقية، وسياسة الحزب الشيوعي كما تمّ عرض تضاريسها، كل هذا لم يكن في مستوى مواجهة تدفّق الانضمام، أوالإشراف على /3000 منتسباً/ مسجلين في عام 1927 ؛ لن يتوقفوا أصلاً، عن الازدياد حتى عملية حلّ " النجم" في 20 نوفمبر 1929.

إنّ هذا الالتحاق الكثيف لآلاف المناضلين، المفعمين بالحماس، حسبما يلحظه حاج علي، هو الذي سوف يعطي روحاً وحياة وديناميةً لا سابق لها إلى "النجم" والمسألة الكولونيالية التي لم تتوقف الهيئة الكولونيالية من الدوران - بشأنها - حول الذات.

إذاً، ليس من شأن هكذا انضمامات كثيفة، وبروز قادة جدد يحركهم (طموح الاستقلال، ويعبئون من أجله، كسر الدارة الشيوعية فقط، بل وتجاوز الهيئة

الكولونيالية المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا تماماً. حيث أنّ هاتين الهيئتين لم تكونا مستعدتين لذلك، بل وكانتا متفاجئتين بعض الشيء بهذا التوسع الهام.

بهذه الكيفية يتضح تخلّي القادة الشيوعيين، الذي أشار له : بانون- متلوتي وZagoria والتقارير / الأمنية / العديدة.

إنّ التعبئة حول شعار الاستقلال شكّلت ظاهرة فاجأت، بمداها قادة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، بسبب جهلهم بالقوانين الاجتماعية والسياسية لتشكّل الهجرة التي كانت قد تركت لذاتها.

كما أنّ استقالة البرجوازية الجزائرية والطلبة من استلام قيادة ومصير "النجم"، ستدفع أيضاً بهذا الجيل الجديد / الذي سينبت الإطارات الوطنية / إلى احتلال المراكز الأولى، وإلى استملاك الجهاز العضوي الذي كان يفترض به، من منظور الحزب الشيوعي، الإشراف على هؤلاء (المناضلين) وتوجيههم.

وإذا كان ظهورهم قد استغرق أكثر من عام، فإنما يعود بداية، إلى أنّ هيكلة "النجم" كانت في طريقها للتجسيد، واستمرّت حتى فترة اللوائح الداخلية، مطلع 1928، والتي كرّست التأسيس النهائي والناجز للتنظيم الجديد. كما يعود من جهة أخرى، إلى كون غالبية المراكز القيادية بين أيدي الشيوعيين.

إنّ التكتيك الذي نوقش داخل الهيئة الفرعية، والذي كان يقوم على استخدام مناضلي الحزب الشيوعي ،غير المعروفين كشيوعيين، كما هي حال مصالي الحاج، والمؤيدين أو العناصر الناشطة التي كان يبنى عليها أمل الإعداد لاحقاً، والجذب إلى الحزب الشيوعي، سيساعد هكذا على الصعود الجديد للمناضلين وقياديي المستقبل "للنجم"، بعد أن كانوا حتى نهاية 1926 ومطلع 1927 في ظل المسؤولين الشيوعيين. فمن الممكن القول هنا أيضاً : أنّ الدودة قد نفذت إلى الفاكهة.

إنّ الشبيبة ذات /الرؤوس الحامية / لن تتأخر في العثور على زعيم. فالتجربة التي خاضها مصالي الحاج إلى جانب حاج علي، ومساهماته : في قرارات الهيئة الفرعية أو الإطار الضيّق، علاوة على مسؤولياته الجديدة كأمين نجم الشمال الأفريقي .. كل هذا رشّحه لأن يكون في مستوى الشباب الوطني المقدام.

كما أنّ مشاركته في مؤتمر بروكسيل المناهض للأمبريالية [212] والاحتكاك مع العديد من زعماء الحركات الوطنية، من الهند كما من الشرق / نهرو، إحسان بيه الجبري ، البكري / ومع شخصيات معادية للاستعمار، من بين الأكثر شهرة في ذلك العصر[213]، كلّ هذا بدوره أيضاً، بدأ يصنع شخصية مصالي الحاج.

محمد حربي في سيرة حياة الزعيم الجزائري، يكتب حول صعود " أب الوطنية الجزائرية " حسب تعبير الحبيب بورقيبة، هذا الصعود الذي بدأ وسط "النجم" ممثلاً للتيار " الشعبوي " الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية : " .. متخلصاً من الأساطير والأحكام المسبقة التي تحيط به، فإنّ المسار السياسي لمصالي الحاج يبدو كمسار رجل من عامة الشعب اندفع إلى مقدّمة المسرح بسبب استقالة البرجوازيين والنخبة المثقفة "[214].

كما أنّ هؤلاء الجيلاني (بين) - وهؤلاء المحدين (بين)، وحميدة بن مسعود، بانون، سبتي، فار، راجف، مزياني، / وكثيرون غيرهم، ممن قادهم معه وخلفه، تحت دافعة شعار الاستقلال، إنما يعود صعودهم أيضاً إلى ذات الاستقالة البرجوازية والنخبوية .

إنّ إرادة التعبير السياسي للوطنيين الجزائريين واحتلالهم لهياكل " النجم" الذي حققوه، سيعطيهم قوة عملية، ويؤدّي بهم قريباً إلى التعارض مع الشيوعيين. حيث لم يعودوا يتحملون وصاية مشكّك بها، كان أن جعّدتها إرادة استغلال " النجم" واستخدام مواطنيهم، كما استُخدموا هم، من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي .. بل أصبحوا واعين لقوتهم الخاصة، حيث أصبح الاستقلال وفكرة الأمّة ممكنة التحقيق من الآن فصاعداً[215] في أقرب وقت .. وليس فيما بعد ..

هكذا أصبحت المعارضة في وجه الشيوعيين مفتوحة. وأضحت العناصر المذكورة في قلب القطيعة. فلقد فعلت / الدودة / فعلها في داخل الثمرة منذ 1926 - 1927 . حيث بدأت القطيعة سكّتها مع عام 1928، على العكس مما يذهب إليه / متلوتي / في أطروحته حول " المصالية " : من أنّ القطيعة شرّعت أجنحتها في بداية 1927، وهو تاريخ جدّ مبكر.

فمن جانبنا، نسجّل أنّ الأزمة بين الشيوعيين و(الوطنيين الشعبويين) لم تحدث إلاّ فيما بعد. إلاّ أنّ هذه الأزمة - الثانية بعد أزمة معارضة أنصار حاج علي ستكون حاسمة. فإذا كانت الأولى قد أجهضت، فإنّ الثانية بقيادة مصالي الحاج، ستصل في عام 1933 إلى نقطة اللاعودة. فـ/ جانيت زاغوريا /[216] تذهب إلى أنّ معارضة التوجيهات الشيوعية بدأت تعبّر عن ذاتها بشكل مفتوح في عام 1928.

لقد اتهم الوطنيون الشيوعيين بأنّهم ألحقوا " النجم " بهم. ولم يأخذوا بعين الاعتبار آراء القاعدة[217]. فلقد جاء في رسالة لـ / شابيلا / 23 جوان 1929، ذكرها

مطلوطي، أنّ النجم يكون قد اجتاز مرحلة صعبة في 1928، فقلد توقفت صحيفته عن الصدور وواجه صعوبات مالية جدّية[218]. وشابيلا، أمين النجم، يشرح لأحد المشتركين أسباب توقّف " الإقدام " عن الظهور منذ شهر ماي 1928 : حيث كتب له " في الواقع، أيها الأخ العزيز، منذ هذا التاريخ، وبسبب القمع ونقص المال خاصّة، فلقد توقّف هذا الصوت. مع ذلك نأمل إعادة تنظيم جمعيتنا لمتابعة مسيرتنا النضالية .إنّنا نعتمد على تضامن أخوتنا الجزائريين والتونسيين والمغاربة" [219].

لقد أصبح لزاماً على قادة "النجم" اختزال نفقات استئجار قاعات الاجتماعات، حيث صارت تجد اللقاءات مكانها في مجمّعات : / المقاهي -المطاعم / المغاربية.

والصعوبات المالية هذه، تبرز موقع الدعم اللوجستي الذي كان يقدّمه الحزب الشيوعي للنجم. وهو من الأهمية بحيث أنّ الحزب الشيوعي يوفّر وسائل تسيير "النجم" من : مقرّات ومطابع النقابة العمالية الشيوعية لطباعة بياناته وصحيفته / الإقدام /. أما فيما يخصّ المساعدة المالية التي يوفّرها له الحزب الشيوعي، يبدو أنّه لا مفرّ من وضع تحفّظات جدّية حولها. فعندما يصرّح / جيلاني / أمام الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا أنّه " يجب أن يكون أحدنا من أصحاب الملايين كي يستطيع الانتساب إلى المنظمات الثلاث " النجم والنقابة والحزب الشيوعي، فإنّه يعلم جيداً أن الجهد المطلوب من المناضلين ضخم جداً. وإذا كانت نفقات اتحاد ما بين المستعمرات وصحيفته /Le Paria/. تموّل من المنتسبين والقادة، فإن التحسّن الطفيف الذي حدث مع نجم الشمال الأفريقي لا يلغي موضوع الاشتراكات وحملات التبرع من على جدول أعماله.

إنّ الصعوبات المالية التي جدّت عام 1928 - 1929 إنما هي على علاقة بتراجع نشاطات "النجم" وتراخي الشيوعيين، وباندلاع الأزمة بينهم وبين /الوطنيين/. وهناك أيضاً من جهة ثانية، عودة حاج علي ومحاولة إعادة تنظيم " النجم" من قبل الفئة الشيوعية .

إنّ شهادة /بانون/ الذي يشكّك بتاريخ القطيعة مع الشيوعيين، توفّر مع ذلك واقع شكاوى الوطنيين تجاه الحزب الشيوعي. فلقد كانوا يحتجون ضد نيّة هذا الحزب " استخدام الجزائريين ككتلة من الشغيلة ". ولن يمضي وقت طويل قبل ملاحظة " تراخي نشاط الشيوعيين " الذين سيغادر بعضهم نجم الشمال الأفريقي. أمّا Zagoria ومتلوتي (اللذان لا يختلفان إلاّ حول موضوع التوقيت) فإنهما يريان أنّ الاستقلالية الممنوحة من قبل الحزب الشيوعي "للنجم" سوف تلعب ضد هذا الحزب. فمن نتائج



عرض للجزائريين في فرنسا : في الصف الأول : بانون - أكلي - راجف بلقاسم - لحول حسين - مولاي مرباح - بن غطاط
(أرشيف السيدة بن قلفات ابنة مصالي حاج)

هذا المسار إطلاق طاقات لم يستطع الحزب التحكم بها. أي أنّ الحزب، برغبته لعب (دور الساحر المبتدئ) إنما وقع ضحية سحره، وفقد الإشراف على المنظمة.

في 1929، يشهد تقرير لأجهزة الأمن أنّ " نشاط هذه المنظمة أصبح أكثر فأكثر محدودية. فبعض الأعضاء انتسبوا فعلاً للحزب الشيوعي، أو إلى النقابة الموحدة CGTU. وآخرون غادروا بكل بساطة هذا التجمع، مستائين من النتائج " السلبية " المحصّلة. مع ذلك فإنّ أقلية تجهد لاستمرار وجود " النجم "، موجهين نشاطاته لغايات سياسية – دينية : احترام الدين الإسلامي وتحصيل بعض المكاسب السياسية لأهالي شمال أفريقيا "[220].

في عام 1929، أصبحت القطيعة ناجزة إذاً.

محمد حربي يسجّل أن نجم شمال أفريقيا في عام 1929 تقلص كجلد منكمش. فهذه المنظمة التي أصبحت فريسة هجومات متلاقية من قبل الإدارة ومن قبل الشيوعيين الذين لم يترددوا بسحب مساعدتهم اللوجيستية وباستخدامها كوسيلة ضغط على المنظمة التي تفلت شيئاً فشيئاً من بين أيديهم، لم تعد تحتفظ إلاّ ببعض " الرسل " من حول مصالي الحاج الذين يبحثون عن إعطاء نفس جديد للمنظمة التي يقودون وعن إخراجها من العزلة "[221].

وها هي حكومة تارديو Tardieu تحلّ نجم الشمال الأفريقي في 20 نوفمبر 1929.

وكان لا بد من انتظار 1933، كي يبادر مصالي حاج وبعض (الوطنيين الشعبويين) إعادة تشكيلها تحت اسم " نجم الشمال الأفريقي المجيد ".

إنّ تخلّي الحزب الشيوعي سيفرض على الوطنيين أن يستمدوا قوتهم من الهجرة الجزائرية، وأن يوجّهوا نشاطات " النجم" نحو العروبة والإسلام، مع قلب تحالفاته التي ستنمو صوب الحركة القومية العربية والحركات الشمال أفريقية، خاصة الجناح الجذري (للدستور التونسي). فكما يسجّله حربي، فإنّ "النجم" سيكتسي من الآن فصاعداً البعد القومي العربي والإسلامي. وفي الحقيقة " فإنّ الأمر لا يتعلق بقطيعة مع توجّه سابق، بل بالتشديد على ملامح موجودة أصلاً، حيث يتراجع التحالف مع الشيوعيين إلى الدرجة الثانية "[222].

هكذا، وجدت الهجرة الجزائرية، كفئة من شعبها ومنذ ذلك الحين، تعبيرها الخاص. فبعد تحرّرها من الوصاية الشيوعية ومن الإصلاحية، مضت في حمل

المعركة إلى الأرض الجزائرية، بشعارات رئيسة، وبعقيدة تتمثل بالانفصال عن السيطرة الأمبريالية وبالاستقلال التام للجزائر .

ومن هذا المنظور، فإنّ الدور الذي عليها أن تلعبه، سيصبح حاسماً، سواء في فرنسا أو في الجزائر، حيث تسيطر البرجوازية الاندماجية والإصلاحية على الساحة السياسية .

إلا أنّ هذا يشكل موضوعاً آخر .

بيد أنّ إسهامه يستحق بضعة كلمات. وهو ما نقترحه في إطار الخلاصة.

الخلاصة

مع حلّ نجم الشمال الأفريقي نهاية عام 1929، فإنّ تاريخاً قد انتهى ليبدأ تاريخ آخر .

التاريخ الذي انتهى هو قصّة فشل محاولة الحزب الشيوعي والأممية الشيوعية في التحكّم وتوجيه الهجرة الجزائرية لإلحاقها وفق غاياتهم الاستراتيجية والسياسية.

لقد كانت الحاجة للإشراف على البروليتاريا الجزائرية ولإدماجها في نضالات الطبقة العاملة الفرنسية أمراً إجبارياً، نظراً للدور الذي يمكن لها أن تلعبه خارج مصالح اليسار، ونظرا لإمكانية الاستغلال الرجعي الذي يستطيع أرباب الأعمال ركوبه .

إنّ ضرورة ربط الجماهير المستعمرة العريضة، التي تشكّل احتياطيات لا تنفذ للأمبريالية، كقوّة عمل أو كجنود في خدمة القمع ومواجهة مصالح البروليتاريا العالمية، إنما تفرض على الأممية الشيوعية تعبئة أبناء المستعمرات في جبهة عريضة مناهضة للأمبريالية .

إنّ المعسكر العمالي - الفلاحي الذي تطلب الأممية الشيوعية من الحزب الشيوعي الفرنسي تنظيمه في المستعمرات الأكثر أهمية _ كشمال أفريقيا - يقود، بفعل قرارات " التنفيذية السادسة الموسعة " للأممية الشيوعية مارس 1926من العام ذاته، إلى خلق " نجم الشمال الأفريقي " / جوان 1926 / .

وبحكم وضع هذا التنظيم مباشرة على أرضية " الوطنية الثورية "، كمنظمة ما بين الطبقات، وكتنظيم جماهيري، فقد أصبح مدعواً لتعبئة جميع الشرائح والطبقات الجزائرية في فرنسا كما في الجزائر، باستثناء الفئات الاندماجية والمتواطئة مع الأمبريالية .

إنّ استيقاظ الوعي الوطني للأقلية الكولونيالية الجزائرية في فرنسا، بعيداً عن قانون الأهالي الخانق، ودخولها المسرح السياسي منذ عام 1924، سيكون له تداعيات هائلة.

إنّ نجم الشمال الأفريقي الذي ينظر له كقوة إسناد ضخمة - من منظور الشيوعيين المهيمنين عليه، والملوحين بالاستقلال الوطني، كان مدعواً، حسب آمال الحزب الشيوعي إلى تأمين استقطاب الجزائريين بشكل خاص والشمال أفريقيين بشكل عام، للسير نحو إسقاط الأمبريالية. إلاّ أنّ نجم الشمال الأفريقي وشعار الاستقلال، كأطر وكأسلحة في ذات الوقت، لن يفعلا ما كان يأمله الشيوعيون. حيث كانت سياسة هؤلاء الأخيرين في ميدان المستعمرات فشلاً لم يتوقف عن تكرار ذاته. فلا الأممية الشيوعية ولا الحزب الشيوعي الفرنسي أرادا إطاراً مستقلاً، وجزائرياً صرفاً.

إنّ طلب حاج علي من " التنفيذية السادسة للأممية الشيوعية، تشكيل حزب كولونيالي، لم يلقى الاستجابة، بل أضحى على المعارضة أن تلتزم (بما هو قائم).

إنّ التناقضات الخاصة بالسياسة الكولونيالية للحزب الشيوعي الفرنسي، والارتجال وغياب تكوين المناضلين والإطارات الشيوعية من بين أبناء المستعمرات .. كل هذا، إنما يترجم في واقع الأمر، النوايا الحقيقة للحزب الشيوعي. فبحكم عجزه عن السير حتى نهاية سياسته، فهو لن يصمد أمام الفيض الذي سيتجاوزه. مما ساهم في توفير سلاح للوطنيين، الذين كان قد دعاهم من كل أعماقه للالتحاق " بالنجم " - أواسط 1926 و1927- للهيمنة على هذه المنظمة. حيث استخدموها بكيفية مختلفة. فباستثمارها وشغل هياكلها، وبحمل حميّتهم لها وديناميه ثورية جديدة أخافت الحزب الشيوعي، سيخرجون من الظلّ فور أن يكشف الحزب الشيوعي الفرنسي عن أوراقه.

وهؤلاء الشيوعيون سيرفضون نتائج سياساتهم، ولن يقبلوا بطريق آخر غير ذاك الذي خصّوا به أبناء المستعمرات المغاربة ..أي استمرار الإشراف عليهم.

أمّا الرد على الطلب الثاني المتعلق بصياغة التعبير السياسي عن الهجرة الجزائرية، بتجسيد " نجم الشمال الأفريقي " الذي، بعد أن أصبح تحت الإشراف الفعلي للوطنيين الأكثر عدداً ونشاطاً، وحيث اتجه بشكل أكثر تحديداً نحو تشكيل " حزب كولونيالي وشعبي " يناضل من أجل استقلال حقيقي .. فقد كان هذا الردّ الذي أعطته مرّة أخرى الأممية الشيوعية ومؤتمرها السادس في 1928 "، على الشيوعيين :

العمل مع كل التشكيلات الجماهيرية الثورية الموجودة، قصد جمع كل العناصر الثورية حول برنامج نضالي هام وواضح للمعسكر العمالي والفلاحي. أما بخصوص

نجم الشمال الأفريقي، فعلى الشيوعيين أن يعملوا كي لا يتطور إلى صيغة حزب، إنما صيغة معسكر مواجهة، من بين مختلف المنظمات الثورية " .

إنّ القطيعة بين الشيوعيين والوطنيين لن تكون فقط بسبب الوصاية السلطوية للحزب الشيوعي، إنما أيضاً بسبب اختلاف الرؤى. فلقد كان الوطنيون يريدون (حزبهم)، كي يمتلكوا أداة حقيقية للتحرير ويناضلوا من أجل استقلال تام. بينما كان الشيوعيون يريدون تحالفاً مناهضاً للأمبريالية، من جميع المنظمات الكولونيالية، على قاعدة عدم التواطؤ مع الأمبريالية، والالتحاق بالثورة الأوروبية. بحيث يسمح إسهامها باستفادة المستعمرات من التحرير الذي سوف تمنحه لها البروليتاريا الفرنسية والأوروبية فوراستلامها السلطة، ما بعد الثورة.

إنّ هذا الوجه الأساسي للخلافات بين الاستراتيجية الشيوعية والرؤية الوطنية المركّزة على تحررها الخاص، كان محتجباً بالصراعات حول " أبوّة " نجم الشمال الأفريقي، بين الوطنيين والبرجوازية الجزائرية مع مؤيديها وبين الشيوعيين. فالبعض كان يخجل من هذه الأبوّة، وآخرون يريدون مرساة تاريخية للنضال من أجل الاستقلال، والشيوعيّون يحاولون تغطية فشلهم. وفي جزء كبير منهم، أيضاً، إخفاء تلك الرؤية الكولونيالية التي سنجدها لدى الشيوعيين المؤيدين لخيار" الجزائر الفرنسية " .

لقد حان الوقت لتناول التاريخ والتحليلات الاجتماعية - السياسية للقوى الاجتماعية والسياسية في الجزائر مع قدر أكبر من الصفاء، وبعيداً عن التكلّف.

إنّ عجز الأمير خالد، والبرجوازية الجزائرية الاندماجية والإصلاحية، في الوقت الذي قدّم لهم نجم الشمال الأفريقي - كما سبق وشاهدنا - فرصة لعب دور تاريخي وثوري باستلام قيادة الحركة الوطنية بجرأة، وبمواجهة الأمبريالية، عبر النضال من أجل الاستقلال الوطني، أصبح اليوم عجزاً واضحاً .

فهذا الدور التاريخي، كان يمكن للأنتليجنسيا أن تسهم به. بيد أن الطلبة الجزائريين في هذه الفترة، فضّلوا إدارة ظهرهم، كيما يستجدوا الدخول إلى عائلة فرنسية، ترفض لهم ذلك أصلاً .

كما أن فشل اليسار الفرنسي في التعاطي بداية، مع الهجرة الجزائرية، حيث يكرّر طبعته تجاه المستعمرة، والدفاع عن مصالحه التكتيكية والاستراتيجية الخاصة، وحيث يرفض خلق حزب جزائري بروليتاري حقاً .. استدعى - هذا الفشل - قصوراً آخر.

فاستقالة القوى السياسية الرئيسة في تلك المرحلة، ستعجّل بترشيح (الشعبيين أوالشعبويين) من عامة الناس والبرجوازيين الصغار المهاجرين إلى قيادة نجم الشمال الأفريقي. فالشعبوية الثورية ولدت أصلاً مع " النجم "، وليس فيما بعد.

أما القطيعة بين " الوطنيين " والحزب الشيوعي الفرنسي، فسوف تقود زعماء " النجم" الوطني الانفصالي إلى تعديل تحالفاته والاتجاه نحو المنشّطين اللاحقين وآباء (الدستور الجديد) كما نحو الحركة القومية العربية.

فبعد فترة عزلة، كان أن ساعدهم خلالها، بعض الطلبة المغاربة / خلطي، وزّاني، هادي نويره، بن ميلاد أحمد، وبن سليمان / سوف يصعدون المنحدر، مع خلق (نجم الشمال الأفريقي المجيد) في عام 1933. ومحمد حربي، يسجّل أنّه - في العام ذاته - قد " استكملت القطيعة مع الحزب الشيوعي الفرنسي. فلم يعد الولاء المزدوج مقبولاً. كما أنّ الحقد أصبح كبيراً في صفوف العمال الجزائريين تجاه هذا الحزب وتجاه الجزائريين الذين رفضوا مساندتهم ".

مع ذلك، لقد برزت ما بين ميلاد نجم الشمال الأفريقي وحتى " نجم الشمال الأفريقي المجيد " الجديد، بعض الملامح التي ستحمل كثيراً، للحركة التي ستكون في جذر الثورة الجزائرية .

ولسوف نستعير بعضها من خلاصات محمد حربي، المتعلّقة بهذه الملامح :

كالبعد الوجداني - والتصور العريض للتحالفات مع القوى السياسية الأخرى التي لا تعارض الاستقلال - تأكيد وحدة الحركة الوطنية الشمال أفريقية المعادية للأمبريالية - تدويل القضية الجزائرية (إرسال مذكّرة إلى جمعية الأمم) [223] باسم " نجم الشمال الأفريقي عام 1930 - اختزال الأمة إلى أبعادها الدينية (الإسلام) واللغوية (العربية) - إرادة الهيمنة على كامل الحركة الوطنية.

ونجم الشمال الأفريقي - منذ بدايته - سيمنح تذوّقه البارز للعمل المباشر ولتطوعيته السياسية. فهو سيجمع بين إرثه واستعارته للمارسات الشيوعية من جهة، وبين أشكال التعبير السياسي المفترقة من الجالية الجزائرية في فرنسا، والتي تعيد هناك "إنتاج الجزائر" ومخيالها الاجتماعي. كما أنّ عقيدته ستتمحور حول الاستقلال فقط.

ومحمد حربي يصيب في تسجيله حول هذا الموضوع : " أنّ الأمر لا يتعلق بعقيدة، إنما بمجموعة من القناعات وبطريقة عمل ".

إنّ تجربة " النجم " وسط الحركة العمالية الفرنسية لا توفّر نظرية سياسية ولا بناءات نظرية. إنّما تقدّم بعض الأفكار وبعض الخمائر للحركة الوطنية الجزائرية، مثل:

سيادة الشعب - الدعوة إلى تدخل الجماهير المباشر في النضال - ضرورة جبهة بين الشعوب المضطهدة ضد الأمبرالية ..الخ. كما أن " النجم " بعد القطيعة مع الشيوعيين، سيرى في الإسلام عقيدة يتوجب أن تكون في خدمة الثورة.

إنّ تملّك الإطار الذي سبق وأقامته الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، إلى جانب الإيديولوجية الوطنية الثورية، وكذلك تبنّي المطالب السياسية والاجتماعية " التي صاغتها الأوساط (الفرنسية) (من طليعة العالم القديم) والتي انتزعت من آفاقها الوطنية بفعل الثورة الروسية "، سمح " للخطوات الأولى لهذا التنظيم أن تأخذ قيمة رمزية. حيث أنّها شكّلت أصل القرارات والخيارات الحاسمة التي لا رجعة فيها ". و" بهذا المعنى، فإنّها ستبقى في تاريخ الوطنية الجزائرية الأغنى بمعانيها " إذا ما استعرنا هذه العبارات من السيرة الذاتية لمصالي الحاج .

بعد عام 1933، أصبحت خيارات نجم الشمال الأفريقي أكثر تحديداً. وبدا واقع / ما بين الطبقية / يتقدّم، وإرادة الهيمنة الشاملة تزداد، حيث دعوة التجار والمثقفين للالتحاق به.

وأيضاً، بعد رسوخه العميق في أوساط الهجرة الجزائرية، بدأ "النجم" ينغرس في الجزائر. حيث ذهب مناضلوه لتثبيت ونشر النوى الأولى في الوطن. وحمل العمال الجزائريون أصداء دعواه وشعاراته في الدوّارات الأكثر عمقاً (في الجزائر الواسعة).

شعار واحد كان يجذب الانتباه عشية صعود (الجبهة الشعبية) في فرنسا، ألا وهو : " الاستقلال الوطني هو الأمل الأسمى والخلاص الأعلى " .

والهجرة الجزائرية كانت قد وجدت (رجل الساعة). كما أنّ الجزائر في عام 1936- في لحظة انتظارها الخلاص، كانت جاهزة للسير وراء " المخلّص " .

هـكذا يبدأ تاريخ آخر. إنّه تاريخ صعود وتطوّر الحركة الجزائرية الوطنية الانفصالية الجذرية، التي عبر استخدامها في / حزب الشعب الجزائري. و/ حركة الحريات الديمقراطية / بدأت مسيرتها من الآن فصاعداً، نحو احتلال القيادة والهيمنة على / الحركة الوطنية الجزائرية / .

إنّ هذه المسيرة الاجتماعية - السياسية، عبر تقطّعاتها وتواصلاتها، ستقود (الشعبويين) إلى الثورة في نوفمبر 1954، حيث لن يتأخّروا في جرّ مجموع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى في قطار الحركة الوطنية الثورية .

الهوامش

1. A. FERRAT فرّا " تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي "، ص 74 .
2. Nicole Le GUENNEC ، نيكول لوغنّك "الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف "، ص 59 .
3. مدوّنة الثاني من ديسمبر 1924، وثائق سلوتفوم Slotfom، السلسلة الثالثة S.N.R..
4. تصريح نغويان تي فينه Nguyen The Vinh سجّلته إدارة أمن المنطقة الهندو-صينية، وهو يقدم بعض المعطيات عن / الهيئة الكولونيالية /، حيث تتجلى أهميته من زاوية المقارنة بين المجموعة الجزائرية والمجموعة الفيتنامية في إطارالحركة المناهضة للاستعمار، تصريح أوت 1931، 91 صفحة، ارشيف Slotfom، السلسلة الثالثة، الصندوق 44.
5. تمّ حضور مندوب واحد عن المستعمرات للمؤتمر باسم الفرع الكولونيالي، وهو / لمين سنغور /.
6. لقد وضعت حملة الريف في الصدارة مساهمة المناهضين للعسكريتارية . ولقد دعت " الجمعية الجمهورية لقدماء المحاربين " أبناء المستعمرات للمساهمة في التظاهرات، عديد المرات.
7. برنامج الدعاية الكولونيالية في مدوّنة 16 سبتمبر 1925، ارشيف Slotfom، السلسلة الثالثة، S.N.R.
8. لقد تناول البرنامج مطالب، سبق وطرحت مثل : النضال ضد " نظام الأهالي " المساواة أمام الخدمة العسكرية التعليم المجاني المتاح لجميع أبناء الأهالي حرية التنقل والهجرة ..الخ .
9. Nicole Le GUENNEC : المقال المذكور سابقاً، ص 61 .
10. FERRAT .A، المصدر المذكور سابقاً، ص 175 .
11. المصدر ذاته أعلاه .
12. Nicole Le GUENNEC ، المصدر المذكور سابقاً، ص 61.
13. المصدر ذاته، ص 60 .
14. FERRAT .A، ص 178 . ذكرته أيضاً N. Le Guennec، ص 60 .
15. المصدر والصفحة ذاتهما .
16. المصدر ذاتهأعلاه.
17. N. Le GUENNEC ، المقال المذكور أعلاه.
18. المصدر ذاته، ص 62.
19. Leon TROTSKY ، الأممية الشيوعية بعد لينين، طبعة 1969، المجلد 1، ص 238 .
20. مشروع إعادة تنظيم الفرع الكولونيالي في الحزب الشيوعي الفرنسي، وثائق الهيئة الكولونياليةACC، ص 1.
21. المصدر المذكور أعلاه.
22. المصدر المذكور، حاج علي.
23. إعادة تشكيل الهيئة الكولونيالية المركزية، مع توسيع القاعدة، في ذات المشروع المذكور، حاج علي.
24. المصدر ذاته أعلاه، حاج علي .
25. المصدر ذاته، حاج علي.
26. (؟)، يبدو أن هناك كلمة منسية في النص الأصلي، ومن الممكن إضافة كلمة " متخلفين أو موضوعين أمام الأمر الواقع " كي يستقيم المعنى .
27. المهمات الرئيسية للهيئة المركزية في المشروع المذكور حاج علي، نشاط الهيئة الكولونيالية A.C.C 28 . المصدر ذاته .
29. المصدر ذاته.
30. المصدر ذاته.
31. المصدر ذاته.
32. تقرير P. Semard، لأمانة الأممية الشيوعية، في المصدر المذكور أعلاه، حاج علي.
33. المهمات الرئيسة، المصدر أعلاه .
34. المصدر ذاته .

35 . محضر جلسات اجتماع الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، سبتمبر 1926، نشاط الهيئة الكولونيالية A.C.C وثائق الهيئة الكولونيالية.
36 . مشروع إعادة تنظيم الفرع الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي، حاج علي، مارس 1926، نشاط الهيئة الكولونيالية A.C.C، وثائق الهيئة الكولونيالية.
37 . تقرير Semard للأممية الشيوعية، 10 جوان 1926 .
38 . المصدر ذاته.
39 . المصدر ذاته.
40 . مقطع من رسالة سرّية موجّهة من الرفيق (حاج علي) إلى أمانة الحزب، ملحق رقم 1، ACC .
41. التركيبة التي قدّمها حاج علي وسيمار P. Semard، تمّ التحقق منها في مختلف محاضر جلسات الاجتماعات، ACC.
42 . الرسالة السرّية المذكورة لحاج علي.
43 . الرسالة ذاتها .
44 . رسالة الرفيق بن لكحل، عضو الهيئة الكولونيالية المركزية والهيئة الفرعية لشمال أفريقيا إلى أمانة الحزب، ملحق 2، ACC.
45 . رسالة الرفيق صيدون إلى أمانة الحزب، ملحق 2، وثائق الهيئة الكولونيالية.
46 . تقرير سيمار Semard المذكور، ص 12.
47 . الرسالة السرّية المذكورة لحاج علي.
48 . قرار تمّ تقديمه من الرفاق : Bloncourt، Despres، وRosso، Jacques-Saint، Sarrote، بورحله وصيدون.
49 . تقرير Semard المذكور إلى الأممية الشيوعية، ص 1.
50 . المصدر ذاته.
51 . المصدر ذاته.
52 . المصدر ذاته.
53 . المصدر ذاته. 10 جوان 1926 .
54 . المصدر ذاته، ص 4 .
55 . المصدر ذاته.
56 . المصدر ذاته، ص 6.
57 . المواقف المختلفة في التقرير المذكور أعلاه .
58 . تقرير Semard أعلاه، ص 8.
59 . المصدر ذاته.
60 . المصدر ذاته، ص 9 .
61 . القرار المذكور أعلاه .
62 . تقرير سيمار المذكور سابقاً، ص 10.
63 . التقرير ذاته، ص 9 .
64 . المصدر أعلاه .
65 . المصدر ذاته .
66 . المصدر ذاته.
67 . المصدر ذاته، ص 3.
68 . مذكرة استباقية، تمّ اعتمادها في الجلسة العامة للإعلام، الأربعاء 12 ماي 1926.
69 . المصدر أعلاه.
70 . المصدر ذاته.
71 . المصدر ذاته .

72. المصدر ذاته.

73. المصدر ذاته.

74. تقرير Semard للأممية الشيوعية، المذكور سابقاً، ص 12.

75. التقرير ذاته، ص 11.

76. التقرير ذاته، ص 12.

77. التقرير ذاته، ص 13.

78. انظر خاصّة مقال " نجم الشمال الأفريقي الأول " في المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاقتصادية والسياسية، المجلد التاسع، رقم 4، ديسمبر 1972، ص 933 وما يتبع.

79. محمد صالح متلوتي، (المصالية)، مسار سياسي وعقائدي، 1926، 1939، اطروحة درجة ثالثة، جامعة باريس الثامنة، 1974، صفحة 75 وما يليها.

80. J.L. Carlier، قضية تسييس الهجرة الجزائرية ما بين الحربين العالميتين، " نجم الشمال الأفريقي من 1932-1936 "، اطروحة دبلوم الدراسات العليا، العلوم السياسية، الجزائر، مارس 1976.

81. Stora Benjamin بنجامان ستورا، مصدر مذكور سابقاً.

82. انظر أيضاً : مصالي الحاج، (مذكرات، 1938- 1898) باريس Lattes J.C.، 1982.

83. محضر جلسات الهيئة الفرعية لشمال أفريقيا، جلسة أول اكتوبر 1926، ص 2.

84. حوار مع محمد حربي، صعوبة أو استحالة الوصول إلى هذه المذكرات، تمّ تأكيدها أيضاً من قبل باحث آخر: فتحي بجاوي.

85. سيرة حياة مصالي الحاج، غير منشورة، ذكرها محمد حربي، المصدر ذاته، ص 9.

86. حسب شهادة (بانون آكلي) في " السيرة الذاتية "، المصدر المذكور، ص 9.

87. المصدر ذاته.

88. قمنا بالتقاطع بين شهادة (بانون آكلي) وأرشيف الهيئة الكولونيالية، حيث أنّ هذا الأرشيف لا يوفّر كل التفاصيل حول تأسيسها، وخاصّة بخصوص تحديد التاريخ.

89. جلسة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال افريقيا، 9 سبتمبر 1926، ص 2.

90. محضر الجلسة أعلاه، ص 3.

91. المحضر ذاته.

92. المحضر ذاته، ص 2.

93. محضر جلسة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، جلسة أول اكتوبر 1926، ص 2.

94. جلسة هذه الهيئة، 9 سبتمبر 1926، ص 2.

95. الجلسة ذاتها، ص 4.

96. الجلسة ذاتها، ص 3.

97. جلسة أول اكتوبر، ص 2.

98. جلسة هذه الهيئة، 23 سبتمبر 1926، ص 4.

99. جلسة أول اكتوبر المذكورة، ص 3.

100. المصدر ذاته، ص 3.

101. المصدر والصفحة ذاتهما 102. جلسة 9 سبتمبر، ص 4.

103. الجلسة والصفحة ذاتهما.

104. جلسة 23 سبتمبر، ص 3.

105. جلسة 9 سبتمبر، ص 4

106. الجلسة والصفحة ذاتهما.

107. الجلسة والصفحة ذاتهما.

108. الجلسة والصفحة ذاتهما.

109. الجلسة ذاتها، ص 3.

110 . محضر جلسة 23 سبتمبر، ص 2 .
111 . جلسة أول اكتوبر، ص 2 .
112 . المصدر ذاته.
113 . المصدر ذاته، ص 1.
114 . زعيم (الحركة الاندماجية) " للشباب الجزائري ".
115 . محضر جلسة أول اكتوبر.
116 . المصدر أعلاه.
117 . محضر جلسة 23 سبتمبر .
118 . المصدر ذاته.
119 . تقرير حول " الدستور "، ديسمبر 1928، ACC، نشاط الهيئة الكولونيالية.
120 . محضر جلسة الهيئة في أول اكتوبر.
121 . مداخلة مارشال في محضر جلسة 23 سبتمبر 1926، الهيئة الفرعية لشمال افريقيا .
122 . محضر جلسة أول اكتوبر، ص 2.
123 . المحضر ذاته.
124 . المحضر ذاته.
125 . محضر جلسة 9 سبتمبر.
126 . المصدر ذاته، ص 2.
127 . مداخلة أمين الهيئة الكولونيالية المركزية في اجتماع الهيئة الفرعية لشمال افريقيا، 9 سبتمبر 1926.
128 . محضر الجلسة أعلاه.
129 . المحضر ذاته.
130 . المحضر ذاته.
131 . المحضر ذاته. 132 . محضر جلسة أول اكتوبر 1926.
133 . محضر جلسة 23 سبتمبر.
134 . الجلسة ذاتها.
135 . جلسة 9 سبتمبر، ص 7.
136 . مداخلة جيلاني في جلسة 9 سبتمبر.
137 . محضر الجلسة أعلاه.
138 . المصدر ذاتها.
139 . المصدر ذاتها.
140 . لا نستطيع ذكرها جميعاً ودحض تبريراتها، لكننا نوجه القارئ إلى أعمال COLLOT، CARLIER، ORIA-ZAG، ومتلوتي، حيث توجد أغلبية الأطروحات المنوّه لها. انظر المراجع.
141 . انظر متلوتي، مصدر مذكور، ص 105.
142 . جلسة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال افريقيا، 28 جويليه 1926، حضر هذه الجلسة كل من : جيلاني، حميدة، صديق شريف ، معروف ، إيسماد ، حاج علي، Françoise – Lebegue ، Foissin ، Marshall، Celor ، Raymond.
143 . جلسة 28 جويليه أعلاه.
144 . جلسة 6 أوت 1926 للهيئة ذاتها، بحضور : شريف ، علي ـ حميدة ، حاج علي، معروف – Celor، Foissin ، Françoise.
145 . المصدر نفسه أعلاه.
146 . مدوّنة 21 سبتمبر 1926، Slotfom، السلسلة الثالثة، R، S.N.
147 . حسب اللوائح الداخلية الأولى (لاتحاد ما بين المستعمرات)، فإنّ تأسيس هذه المنظمة كان بهدف التضامن والأخوّة بين أبناء مختلف المستعمرات.

148 . تقرير فيفري 1927، النشاط السرّي (لنجم الشمال الأفريقي، جمعية أهالي شمال أفريقيا) ارشيف Slotfom.

149 . ذكره صالح متلوتي، المصدر السابق، ص 100 - 99.

150 . المصدر ذاته، متلوتي، ص 100.

151 . تقرير فيفري 1927، النشاط السرّي لنجم الشمال الأفريقي، أرشيف Slotfom.

152 . ذكره متلوتي، المصدر السابق، ص 105 .

153 . B.C.A.F. " النشرة الشيوعية لأفريقيا الفرنسية "، 1927، ص 181.

154 . انظر المطالب الجزائرية المقدّمة إلى مؤتمر رابطة مناهضة القمع، في متلوتي، ملحق 2، ص 259 .

155 . سلسلة شهادات أجراها أحمد يحياوي، بالتعاون، في البعض منها، مع مارتين ميللر Muller Martine.

156 . صالح متلوتي، مصدره السابق، ص 110.

157 . تقرير فيفري 1927، النشاط السرّي لنجم شمال أفريقيا، أرشيف Slotfom .

158 . Carlier .J.L، مصدره المذكور، ص 939.

159 . المصدر ذاته.

160 . توجد هذه الأنظمة الداخلية في ملحق من أطروحة متلوتي، المصدر المذكور سابقاً، ص255 .

161 . المادة الخامسة من الأنظمة الداخلية 1928، التي، وعلى العكس مما يؤكّده متلوتي، هي أبعد ما تكون عن " مجرد مادة بسيطة من رطانة المفردات الشيوعية " .انظر موقفه في " المصالية "، المصدر المذكور، ص 129.

162 . هذا المفهوم عن (الحركة الوطنية الثورية) وموقف الشيوعيين من الأقليات يسمح بالتذكير بنظرية " أمّة قيد التشكّل " التي أطلقها موريس توريز Thorez Maurice، سنوات فيما بعد.

163 . Carlier J.L. كارلييه، المقالة المذكورة، ص 943.

164 . المصدر ذاته.

165 . المصدر ذاته، ص 953.

166 . المصدر والصفحة ذاتهما.

167 . حسب تقرير 30 نوفمبر 1927 لـ Slotfom، فإنّ التسجيل القانوني لدى مقرّ الوكيل العام قد تمّ بالنسبة للعددين الأولين فقط، وأنّ تصريح الإدارة لهذه الصحيفة تمّ في 16 ماي 1927 من قبل Leloutre Louis.

168 . إرسال صحيفة (الإقدام، العدد الثالث) A.V / P.P .. 19 نوفمبر 1927. أرشيف Slotfom.

169 . تقرير حول (إقدام باريس)، عدد 3 المذكور .

170 . الدعاية الشيوعية في أفريقيا الشمالية في B.A.C.F. " النشرة الشيوعية لأفريقيا الفرنسية " 1928، ص 653.

171 . المصدر ذاته.

172 . المقالة المذكورة لكارلييه J.L Carlier، ص 963.

173 . متلوتي، المصدر السابق، ملحق 1، ص 252.

174 . مدوّنة حول نشاط نجم الشمال الأفريقي، Slotfom .

175 . المصدر ذاته.

176 . تقرير 30 نوفمبر 1927، الوثائق السرّية " للمنظمة الشيوعية المسلمة، نجم الشمال الأفريقي "، Slotfom.

177 . تقرير أوت 1933 حول النشاط السرّي لجمعية نجم الشمال الأفريقي وعن صحيفة (الأمّة)، مرجع رقم 5922، S.C.R 11/2، ارشيف Slotfom.

178 . J.L Carlier.، المصدر المذكور، ص 956

179 . ذكره متلوتي، المصدر المذكور، ص 102. 180 . تقرير 30 نوفمبر المذكور، أرشيف Slotfom.

181 . تقرير 27 مارس 1931، الدعاية الشيوعية في المستعمرات، انظر الجزء المتعلق بـ : منظمات لأبناء المستعمرات، ص 23، وثائق Slotfom.

182 . مدوّنة 30 ماي 1929، جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا، أرشيف Slotfom، السلسلة الثالثة، الصندوق رقم 45

183 . تقرير إدارة الشؤون السياسية لوزارة المستعمرات، جويليه 1936، ص 4، Slotfom

184 . مدوّنة 30 ماي المذكورة أعلاه.

185 . Carlier، المصدر المذكور، ص 948.
186 . مدوّنة 30 ماي 1929 المذكورة.
187 . (الصحيفة)، الطلبة الجدد، عدد جانفي 1930.
188 . المصدر ذاته، عدد مارس 1929.
189 . "الطلبة الجدد"، عدد مارس / افريل 1930 .
190 . Carlier، المصدر المذكور، ص 857 - 856.
191 . محضر جلسة الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، 9 سبتمبر 1926 .
192 . المصدر ذاته.
193 . المحضر نفسه.
194 . مداخلة Celor في الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا.
195 . جلسة أول أكتوبر 1926 لذات الهيئة.
196 . جلسة 9 سبتمبر 1926 لذات الهيئة .
197 . الجلسة أعلاه.
198 . نقله محمد حربي، في مصدره المذكور، ص 10.
200 . Guerin Daniel، " الجبهة الشعبية "، ثورة ضائعة "، باريس، Maspero 1970 ، ص 171 .
201 . حوارات G.E.R.M ، 10 مارس 1979 حول " مصالي، نجم الشمال الأفريقي، والجبهة الشعبية ".
202 . تقرير Semard إلى امانة الأممية الشيوعية 10 جويليه 1926، ص 13، أرشيف الهيئة الكولونيالية.
203 . مقابلة مع أحمد يحياوي.
204 . مداخلة / دبّاب / في الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا، 23 سبتمبر 1926، ص 2-1، وثائق الهيئة الكولونيالية.
205 . المصدر ذاته، ص 3.
206 . المصدر ذاته، ص 4.
207 . محضر جلسة هذه الهيئة، أول أكتوبر 1926.
208 . صحيفة اللواء الأحمر، عدد 2، نوفمبر 1926، ص 3.
209. تقرير إدارة الشؤون السياسية لوزارة المستعمرات، " نشاطات الشيوعيين والكومنترن في المستعمرات "، جويليه 1936، أرشيف Slotfom، ص 3.
210. شهادات (بانون أكلي، أحمد يحياوي، وبعض المناضلين القدامى الآخرين الذين حرصوا على عدم ذكر أسمائهم).
211 . من هذا المنظور، فإنّ أول لجنة لنجم الشمال الأفريقي، التي قدّمها بانون أكلي، هي أساساً موضع احتجاج بشأن انتماء مصالي وجيلالي وصيدون الذين كانوا أعضاء الهيئة الكولونيالية الفرعية لشمال أفريقيا وأعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي، حسب أرشيف الهيئة الكولونيالية.
212 . مشاركة Eckouti Denise، "مؤتمر بروكسيل والدعاية السوفيتية في المستعمرات "، حسب أرشيف مجلس الوزراء والصحافة الفرنسية، وثائق منسوخة، 34 صفحة، غير منشورة.
213 . (الموجة الحمراء)، عدد 5 ماي 1927، لائحة المشاركين، انظر صفحة 19-27.
214 . محمد حربي، المصدر المذكور، ص 22.
215 . المصدر ذاته.
216 . جانيت زاغوريا Zagoria Janet، المصدر المذكور سابقاً.
217 . محمد لبجاوي، " حقائق حول الثورة الجزائرية "، باريس، Gallimard، 1970 .
218 . متلوتي، المصدر المذكور.
219. المصدر ذاته، ص 121.
220 . تقرير حول النشاط السرّي لنجم الشمال الأفريقي، مرجع رقم 5922، 2 .S.C.R / 11، اوت 1933، وثائق Slotfom.
221 . محمد حربي، المصدر المذكور، ص 11.

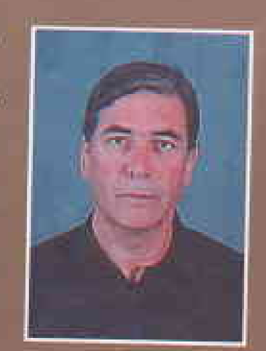
أنجز هذا الكتاب من طرف
دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين - حيدرة - 16012، الجزائر
الهاتف : 021 54 79 11 / 54 79 10 الفاكس : 021 54 72 77
موقع الإنترنت : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2005

يرسم هذا الكتاب كيفية تكوّن الوطنية «الانفصالية» التي تطالب لأول مرة بالاستقلال، في المشهد السياسي الجزائري ونشأته.

لقد تطورت هذه الحركة بين صفوف الجزائريين بالمنفى ضمن محيط يتميز بديناميكية نضالية وغليان عالمي معادي لكل ما له علاقة مؤسساتية بفرنسا. إن هذه الحركة الراديكالية لم تظهر داخل المؤسسات الحزبية والنقابية التي كان همها الاحتواء، بل ظهرت في شوارع باريس والمقاهي الفرنسية على حد تعبير مصالي الحاج، وتطورت فيما بعد داخل الجزائر، مكوّنة بذلك حركة شعبوية وثورية، متسمة بأصالة تاريخية متميزة.

بعد سنوات طوال من المنع والحضر، فإن قدرا هاما من الأرشيف السري الذي لم ينشر من قبل (أرشيف مختلف المصالح السرية الفرنسية وأرشيف الحزب الشيوعي الفرنسي...)، يعرض لأول مرة على الجمهور في هذا الكتاب.

إن نشرنا لهذه الدراسة هو إسهام منا في البحث العلمي والعمل التاريخي، ولأنها أولا وأساسا جاءت بأطروحة جديدة استندت إلى بعض الوثائق التاريخية التي لم تفتح بعد.



الكاتب، أصيل سطيف، بعد أن زاول تعليمه الثانوي والجامعي بالجزائر، ناقش شهادة الدكتوراه بجامعة السربون بفرنسا أمام لجنة مكونة من الأساتذة: بيار ماريتلو، لويس فانسون، شارل روبير أجيرون، جون لوكا، ونال عنها تقديرا جيدا جدا.

التحق بمعهد علم الاجتماع بالجزائر ليصبح مكلفا بالدروس ثم مديرا للمعهد، وتخصص في دراسة الحركات السياسية والاجتماعية في الجزائر، ويعكف حاليا على انجاز دراسات عن النخب الجزائرية. وهو حاليا مدرّس في جامعة الجزائر.

تدمك: 4 - 532 - 64 - 9961

دار القصبة للنشر